

بوسنة



المحرّمات

آية الله محمد آصف المحسنی

فقہ استدلالی، ۱۴۹ (فقہ و حقوق، ۲۸۱)

- تخصصی (پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

۱۴۲۰

٢٢٢٩

آية الله محمد آصف المحسني

پوسٹنگ
۱۳۸۷

YEAR

بسم الله الرحمن الرحيم

حدود الشريعة

الإهداء

أهدي كتابي هذا - حدود الشريعة في المحرمات والواجبات الذي ألفته في بلدة قندهار قبل سنوات، و أكملته بعض الإكمال في بلدة قم المقدسة - إلى أرواح الشهداء المجاهدين الأبرار الذين بذلوا أنفسهم للدفاع عن الإسلام والقرآن في معارك القتال مع الملحدين في كل أرجاء الوطن الإسلامي، خصوصاً في أفغانستان، أرض الإيثار والجهاد، والكفاح، والعزة والكرامة، والشهادة مع العلم بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، و بدمائهم تعيش أفغانستان إسلامية.

محمد آصف الحسيني القندهاري

محمد العثون: قم شارع شهداء (صفاحه) حرم ب ٨١٧، الهاتف: ٧٧٤٩١٥٥، الفاكس: ٧٧٤٩٢٦٤، الهاتف: ٧٧١٧٩٢٦

محمد الغريز المركزي (١): قم شارع شهداء (تقارن أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب)

محمد الغريز المركزي (٢): طهران، شارع فلسطين التجاري، الزقاق الخالي إشارة الهاتف: ٢٢١٦٠٧٢٥

محمد الغريز المركزي (٣): مشهد المقدسة، تقاطع خمروي، مجتمع پاس افغان، ١١٣٣٧٢

محمد الغريز المركزي (٤): أسفهان، تقاطع كرماني، گلستان كتاب افغان، ٢٢٢٠٢٧٠

محمد الغريز المركزي (٥): أسفهان، ساحة انقلاب، قرب سينا ساهل، الهاتف: ٢٢٢١٧١٢

محمد التوزيع: بكتا التوزيع الكتب الإسلامية والإنسانية طهران، شارع عطف، قرب تقاطع كافي بناية زكي بنشاد، الهاتف: ٨٨٩١٠٣٠٣

محمد وكالات بيع كتب المؤسسة في البلد وخارجها تاليف إلى دولة الاستطلاع للأخبار في نهاية الكتاب

البريد الإلكتروني: E-mail:bustan@bustaneketab.com

استلام رسالة (SMS): ١٠٠٠٢١٥٥

الآثار الحديثة في المؤسسة والتعرف إليها في دوبي صايت

http://www.bustaneketab.com

مع جزيل الشكر والتقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في استخراج هذا العمل منهجياً:
• أعضاء لجنة دراية الإصدارات: أمين غنث الكتاب، حماد آهنگر، الملقح، ولي قربان، الشخص العربي، جليله خايلي
• الشخص الإيراني: عبدالحسين بطوربان، قبا، مصطفی متوطن، التصحيح والتتبع: أحمد رمضان، تنظيم صحفيات
الكتاب: حسين محمدی، الطيف: سيد حسن طاهري، بيژن بهرامی، ابوالحسن سيب نژاد، محمد علي حسینی، حميد كهرزى،
مهدى قربان، ولي قربان، حسن حسینی، علي ميرزايي، محمد تقويان، مهدى مقفري، مراقبة التطبيق: محمد جواد سيفقوي،
المراقبة الفنية لتنظيم صحفيات الكتاب: سيد رضا موسوي، نشر، الإشراف والمراقبة: عبدالحادي اخري، تصميم
الغلاف: محمود تاجي، الاهداء: مهدى مقفري، طباعت الطبع: علي عليزاده، ورقة الزملاء: شؤون الطباعة: حميد موسوي،
ورقة الزملاء في قسم البانوغرافيا والطباعة والتجليد:
• رئيس المؤسسة
سيد محمد كاظم الشمس

مقدمة الطبعة الثالثة

أراد مؤسسة بوستان كتاب (مركز الطباعة والنشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي بقم) إعادة طبع أجزاء حدود الشريعة في محرماتها وواجباتها في جزئين فتصدت لتصحيح عباراتها و تزيد بعض المطالب والاصلاحات فيها ثم قسمت بتصحيح أوراقها بعد طبعها بالكمبيوتر ثانياً حسب الاستطاعة. و أرجو من الله سلامة الكتاب من الاشتباه في العبارات والمعاني واجتنابي من التقصير في حين الاستنباط والاستدلال، واستغفر الله ربي إن كنت مقصراً في بعض الموارد، وله الشكر على توفيقه لعبه الذي لا يستطيع لنفسه نقماً ولا ضراً ولا حياة ولا موتاً ولا نشوراً.

فشكراً لمركز الطبع والنشر وحمداً لله تعالى.

كابول افغانستان

١٣٨٦/٩/١١ ش

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث إلى الناس رسولا منهم يتلو عليهم آياته، و يركبهم، و يعلمهم الكتاب و الحكمة و إن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

وصلّى الله عليه وآله، لا سيّما الأئمة الهداة الذين يتنوّ الحرام والحلال من أحكام الدين. يقول مؤلف هذا الكتاب - (العبد الراجي رحمة ربه الكريم الغني) محمّد آصف المحسنّي، ابن الحاج محمّد ميرزا بن محمّد محسن -: إني عزمْتُ على ذكر المحرّمات والواجبات الشرعيّة مع أدلتها التفصيليّة المعتبرة حسب ترتيب الحروف الهجائيّة الذي دعاني إليه شدّة ابتلاء المؤمنين بالأحكام الدينيّة، ولزوم معرفتهم بها، مع أنّ أكثر المشتغلين بالعلوم الشرعيّة - فضلاً عن سائر المؤمنين من الشيعة - غافلون عن كثير منها، و ذلك لعدم كتاب يتضمّن ذكر المحرّمات، و الواجبات بترتيب حسن، و موجز على ما أعلم.

ولتعلم القارئ أنني لا أشرط استيفاءهما على نفسي، فإنّ ذلك موقف على تعاون جمع من أهل الخبرة و أصحاب الفقه إلا أنني أرجو أن يتضمّن هذا الكتاب ذكر أكثرهما يعون الله و توفيقه.

ثم إنّ كتابنا هذا ينقسم إلى جزءين: الجزء الأوّل، في بيان المحرّمات، و الجزء الثاني: في بيان الواجبات.

وقيل الشروع ينبغي التفات القراء الكرام إلى بعض الأمور كما يلي:
الأمر الأول: لم نذكر في الكتاب إلا ما له دليل معتبر سنداً، وصالح دلالة، وأما الروايات الضعيفة سنداً، فلم نذكرها غالباً وإن كانت الشهرة تُعاضدها إلا في بعض الموارد مع التصريح بضعفها. كما ربما أذكر ما ليس له دليل معتبر، لجهة ما من دون الإفتاء به.

وقد ذكرنا نظراً في التوثيق، والتحسين، والتضعيف، وسائر مهتات علم الرجال في رسالة موسومة بفوائد رجالية (بحوث في علم الرجال)، والعمدة هي الطبعة الرابعة من البحوث.

الأمر الثاني: ما يحرم أكثله قد ذكرناه بنسائه في حرف «أ» في مادة «الكل»، و لم نجعل كل عنوان منه في محله، كالخنزير في حرف «خ»، والميتة في «م»، وفيها شرائط الذبح، وكما جمعنا ما يحرم شره في حرف «ش»، والبيع المحرمة في حرف «ب».
الأمر الثالث: ما أخذنا في الروايات - غالباً - كتاب وسائل الشيعة للمحدث الأمين الجليل، محمد بن الحسن الحر العاملي (دون ذكر نفس المصادر، كالكتب الأربعة، و كتب الصدوق، وغيرها) قليلاً، والمستفاد من وسائل الشيعة هو الطبعة الحديثة الأخيرة المجلدات بعشرين جزءاً. و لم نذكر فيما استفدنا منه رقم الباب و الرواية، كما هو المشهور، بل نذكر المجلد و رقم الصفحة، فإذا كان الحديث مثلاً في الصفحة «٢٥٠» من الجزء «١٠» كتبنا «ج ١٠، ص ٢٥٠» من دون التفات إلى ذكر رقم الأبواب و الأحاديث.

الأمر الرابع: في الرموز و العلام التي استفدنا منها كما تلي: إذا ذكرنا رقماً لعنوان فهو دليل على أنه حرام أو واجب عندنا - غالباً -، و إذا لم نذكر له رقماً بل وضعنا هذه العلامة □ بدل الرقم، فهو دليل على عدم حرمة أو وجوبه عندنا، و قد لم نذكر له رقماً اعتماداً على ذكره في عنوان آخر محرم، و قد يتخلف في العناوين عن هذا القرار و الوعد،
المصطفى

الجزء الأول:

في المحرمات

«ألف»

١. إتياء الشهادة

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾^١.
لا يبعد ظهور الآية أو انصرافها إلى فرض أداء الشهادة بعد تحملها و أن كتمانها حرام، لكن الاستفادة من الروايات تفسير الآية بفرض تحمّل الشهادة، و أن الإتياء عنه محرم منهى عنه إذا لم يكن ضرورياً للشاهد، وإلا لم يحرم لنفي الضرر.
ففي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ قال: «قبل الشهادة»^٢.

و قوله: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَيَلْهَ أَيْمٌ فَلْيَدْ﴾. قال: «بعد الشهادة»^٣.
و في معتبر الحلبي عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾. فقال: «لا ينبغي لأحد إذا دعى إلى شهادة أن يشهد عليها أن يقول: لا أشهد لكم» و قال: «فذلك قبل الكتاب»^٤.

و يمكن أن يشمل إطلاق الآية الفرضين كليهما و لو بقرينة سياق الآيات و ظاهر الصحيح و لو بقرينة الآية الحرمة، و كلمة «لا ينبغي» في جملة من الروايات الواردة

١. البقرة (٢٨٢).

٢. أي قبل تحمّل الشهادة.

٣. أي بعد تحمّلها. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٢٧٧.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٠.

حولها، لا تكون ظاهرة في الكراهة، حتى تكون قرينة لحمل النهي في الآية على الكراهة، كما قد يتوهم؛ فإن تلك الكلمة يمكن أن تستعمل في التحريم والكراهة معاً، فيكون ظهور النهي قرينة لحملها على الحرمة. فافهم ولكن مال بعضهم إلى إرادة الكراهة من الآية^١.

ثم إن المذكور في بعض الكتب الفقهية، بل المشهور شهرة عظيمة، كما في الجواهر وجوب تحلل الشهادة دون حرمة إياها،^٢ لكن الأنسب بظاهر الآية هو الثاني، فيكون الوجوب عرضياً.

واعلم، أن ظاهر الآية عينية الحكم المذكور، والمغنى به كفايته، وسيأتي بعض الكلام فيه، وفي ما قبله في حرف «ك» في عنوان «كتمان الشهادة» إن شاء الله الرحمن.

٢. إتيان البيهية

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَيْنَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَعَادُونَ﴾^٣.

أقول: في إطلاق الآية للواط والسحق والمقام، أو انصرافه إلى خصوص الزنا تردّد، وفي صحيح جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى بهيمة؟ قال «يُقتل»^٤. وفي صحيح أبي بصير عنه عليه السلام في رجل أتى بهيمة، فأولج قال: «عليه الحد»^٥. وفي صحيح ابن سنان عنده عليه السلام «... يُضْرَب هو خمسة وعشرين (ون) سوطاً، وربع حد الزاني...»^٦.

وفي موقّق سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة، شاة، أو ناقة، أو بقرة؟ قال: فقال: «عليه أن يُجلد حداً غير الحد...»^٧.

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ١٨٠.

٢. المصدر.

٣. الميزان (٢٣)، ٧.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥٧٢.

٥. المصدر.

٦. المصدر، ص ٥٧٠.

٧. المصدر، ص ٥٧١.

أقول: دلالة الروايات على حرمة العمل غير خافية، وهل يلحق بالبيهية غيرها؟ انظر أقم؛ لفهم المستزعة المأخوذة من مذاق الشرع.

قال الشهيد الثاني في حدود النعمة:

وهي - أي البيهية - ذات الأربع من حيوان البر والبحر - وقال - الزجاج هي ذات الروح التي لا تميّز، سميت بذلك لذلك، وعلى الأول فالحكم مختص بها، فلا يتعلق بالحكم بالطير والسماك ونحوهما وإن حرم الفعل، وعلى الثاني يدخل، والأصل يقتضي الانحصار على ما تحقق دخوله خاصة، والعرف يشهد له. انتهى كلامه.

وما أفاده متين، كما يظهر من القاموس أيضاً، والحكم الذي خصّه بذات الأربع دون الطير والسماك والدجاجة والبط وغيرها سنعرّفه في عنوان «الأكل» إن شاء الله. والمهم هو تحديد عقوبة التفاعل؛ فإن الروايات فيه مختلفة، كما هو ظاهر، وفي الجواهر: «والمشهور أن تقديره إلى الإمام، بل نفي عرفانه بالخلاف فيه»^١.

أقول: ولا يبعد حمل الرواية الأولى والثانية على صورة تكرار العمل، والثالثة على أحد أفراد التعزير، أو يقال: إن حدّه هو خمسة وعشرون سوطاً، فيحمل صحيح أبي بصير على صحيح ابن سنان، والمراد من قوله في موقّق سماعة: «غير الحد» هو حد الزنا. فتتحد الروايات الثلاث في معناها ويحمل الأول على من تكرر واحداً من العمل أو مرتين أو ثلاث مرّات. والله العالم.

وللمسألة «حول الحيوان الموطوء» ذيل يمزك في بحث المأكولات المحرمة، إن شاء الله تعالى^٢.

٣ و ٤. إتيان الذكوان

أ) قال الله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾^٣.

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٦٣٨.

٢. يأتي في عنوان «المأكولات المحرمة».

٣. الأعراف (٧٦) ٨٠ و ٨١.

بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسمه عليه إذا كان كل منهما بالغاً عاقلاً (مختاراً)، أو يستوي في ذلك الحر، والعبد، والمسلم، والكافر، والمحصن، وغيره بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسمه عليه، بل في المسالك: العبد هنا كالحر بالإجماع وإن كان الحد بغير القتل، وليس في الباب مستند ظاهر غيره.

و لو لاط البالغ (العاقل المختار) بالصبي موقياً، قُتِل البالغ، وأُذِب الصبي، وكذا لو لاط بالمجنون، و لو لاط المجنون بعاقل، خُد العاقل (بلا خلاف ولا إشكال) وفي ثبوته على المجنون قولان أشبههما السقوط، و لو لاط الذمي بمسلم، قُتِل وإن لم يُوقب.

وكيفية إقامة هذا الحد، القتل إن كان إيقاباً، وفي رواية «إن كان محصناً رجم، وإن كان غير محصن جُلِد، لكن الأول (أي قتل الموقب وإن لم يكن محصناً) أشهر بل في الجواهر:

الإجماع بقسمه عليه، ثم المشهور أن الإمام مخير في قتله بين ضربه بالسيف، أو تحريقه، أو رميه، أو إلقائه من شاهق، أو إلقاء جدار عليه، ويجوز أن يجمع بين أحد هذه وبين تحريقه^١.

أقول: أما اعتبار أربع مرّات، فهو يستفاد من ظاهر صحيحة مالك بن عطيّة^٢ عن الصادق عليه السلام، ففيها «حتى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرّته الأولى، فلما كان في الرابعة قال له: يا هذا! إن رسول الله ﷺ حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر أيهن شئت؛ قال: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربة بالسيف في عنقك بالغة ما بلغت، أو إهداب (اهداء) من جبل مشدود اليدين والرجلين، وإحراق بالنار»^٣.

وأما اعتبار شهادة أربعة رجال، فهو مدلول الروايات الصحيحة وغيرها، لكن في الرجم خاصة، ولم أجد ما يدل على اعتباره في الجلد، فلاحظ.

و اعتبار شروط المقرّ واضح سوى الحرّية، ولعلّ اعتبارها لأجل أن إقرار العبد

إقرار على ملك غيره، لكنه فيما إذا كان الحد القتل دون الجلد، كما إذا قيل به في غير المحصن، ولا بد من زيادة الدقّة في المقام.

قوله: «لم يُحدّ وعزّره» أمّا عدم الحدّ، فواضح، وأمّا التعزير مع أنّه غير مذكور في صحيح مالك المتقدم، فلأجل أنّه أقرّ بمقتضى، وبإقراره ثبت، فللحاكم التعزير.

قوله: «يحكم الحاكم بعلمه» على الأقوى؛ لأنّ العلم حجة عقلية، والحصر في قوله عليه السلام: «إنما أقضي بينكم بالبيّنات» بالنسبة إلى غير العلم.

و أمّا عموم الحكم في المحصن وغيره، فنقول:

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «الملوط - اسم الفاعل من التلوط - حدّه حدّ الزاني»^١، ومعلوم أن الزاني يختلف حاله في الحصان وغيره، ففي الأول الرجم، وفي الثاني الجلد، وقد مرّ صحيح أبي بصير أيضاً، ويدلّ على التفصيل المذكور صحيح ابن أبي عمير^٢، وليس على العموم دليل، سوى خبر مالك المتقدم، وصحيح العرزمي^٣ القابلين للتفديد بما مرّ؛ وأمّا الإجماع المدّعى عليه، فهو منقول غير حجة.

ثم لا فرق في حكم الفاعل في كون المفعول عاقلاً بالغاً أم لا، بل حياً وميتاً، وتأديب الصبي المفعول دلّ عليه خبر غير معتبر السند، لكنّ صحيح أبي بصير السابق يدلّ عليه بالأولوية، والمعتبر في كيفية القتل ما في خبر مالك، وظاهر صحيح العرزمي ضرب العنق ثمّ إحراقه على نحو الوجوب، لكنّ قوله تعالى: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِذَا تَوَفَّيَا» ينافي القتل؛ فإنّ الإبداء يبين القتل عرفاً، ومقتضاء ثبوت الحدّ على الفاعل والمفعول المكلفين.

نعم، وإذا كان محصناً ثبت القتل؛ لصحيح أبي بصير وابن أبي عمير عن العدة.

□ إتياء السفهاء الأموال

قال الله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا

١. المصدر: ص ١٦.

٢. المصدر: ص ٤٢٢.

٣. المصدر: ص ٤٢٠.

١. جواهر الكلام، ج ١٨، ص ٢٧٤ - ٢٨٢.

٢. بناءً على أن مالكا الواقع في السند هو الثقة دون المجهول، وفيه تردد ما.

٣. وسائق التبيين، ج ١٨، ص ١٢٢.

وَأَشْرَهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا^١، في الآية احتمالان:

أحدهما: المراد بالسفهاء هم الأيتام أو مطلقهم، والأموال أموالهم، وإنما أضافها إلى المخاطبين باعتبار ما، كقوله تعالى: «وَخَلَقْ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا»، وإن شئت فقل: إن مجموع الأموال لمجموع الأفراد والمجتمع الإنساني وإن اختص بعضها ببعضهم حسب الأسباب المقررة في الثقة، ومعنى «جعل الله لكم قياماً» جعل الله لكم قيمتها، والمراد أن سفة المالكين مانع من إيتاء مالهم لهم، بل الواجب هو إيتاء نفقتهم وكسوتهم في مالهم.

نعم، لا يجوز إهانتهم في الكلام، بل يقال لهم قولاً معروفاً، وقيل: إنما قال: «وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا» ففيها مكان «منها» باعتبار أن يتجر الولي بمالهم ويرزقهم من ربحه لا من أصله، والذي يُدعى هذا الاحتمال أمران:

الأمر الأول: ملاحظة ما قبل الآية من الآيات، وبعبارة أخرى: السياق.

الأمر الثاني: الأمر بالرزق والكسوة فيها، إذا الأمر ظاهر في الوجوب، ولا يجب على الناس رزق السفهاء وكسوتهم إذا لم يكن من مالهم، وصرف الخطاب إلى من يجب نفقتهم عليه خلاف الظاهر.

ثانيهما: أن المراد مطلق السفهاء، والأموال أموال المخاطبين، كما هو ظاهر قوله: «أَمْوَالَكُمْ» وظاهر قوله: «وَجَعَلَ اللَّهُ...» أي جعلها الله لكم قياماً ومعيشة، وعليه فليس في الآية حكم شرعي مولوي، بل مفادها هو الإرشاد إلى حفظ المال بعدم إيتائه للسفهاء؛ فإن دفعها إليهم يجعلها في مظنة التلف والضياع، والذي يدل عليه أمور:

الأمر الأول: إضافة المال إلى المخاطبين دون السفهاء، وهذا دليل قوي.

الأمر الثاني: الآية التالية لهذه الآية وهي قوله تعالى: «وَأَتْلُوا لِيَتَمَى خَتَى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ...»؛ إذ بناء على الاحتمال الأول يكون إحدى الآيتين مكررة (تقریباً) مع أن المناسب عليه أن يقال: «وَأَبْلَوْهُمْ» لا

«وَأَتْلُوا لِيَتَمَى»، كما لا يخفى، فتدبر.

الأمر الثالث: معتبرة خريز الواردة في الكافي حول الآية، كما في تفسير البرهان حيث منع الإمام من إيتاء المال لشارب الخمر مُستشهداً بالآية الكريمة، فلاحظ تجد صدق ما قلناه، فلعل الأظهر هو الاحتمال الثاني، خلافاً لجمع، وعليه فليس في الآية حكم تحريمي، بل فيهما حكم إرشادي.

وأما الأمر بالرزق والكسوة، فليس دليلاً على خلّاقه؛ إذ يمكن حمله على الاستحباب لوحدة السياق؛ إذ الظاهر أن الأمر بالقول المعروف للاستحباب؛ فإنّ اللازم هو ترك التوهم، والقول السوء، لا القول المعروف؛ فإنه غير واجب، بل هو أمر أخلاقي، فافهم.

فرع.

إذا أتى أحد السفهاء المال للتجارة، أو على نحو الأمانة وغيرها، فهل يجوز للمالك مطالبته؟ وهل يضمن السفه أم لا؟ الصحيح هو الأول؛ إذ ليس في الآية ما ينفي ذلك، والسفيه مكلف ويشمله العمومات والإطلاقات؛ فإنّ الشقة خفة العقل لا زواله، ويشير إليه قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا... فَلْيَسْأَلْهُ بِالْقَدْلِ»^٢، ثم إنه لا يجوز للأولياء إيتاء أموال الأيتام السفهاء لهم، لكن العنوان دفع الأموال إلى غير الرشيد، لا إيتاء الأموال للسفهاء، فنذكره في حرف «د» إن شاء الله تعالى.

٥. الأجرة على بعض الواجبات وغيرها

اختلفت كلمات الأصحاب في هذه المسألة حتى جعل سيدنا الأسناذ الخوئي دام ظلّه مختاراً ناسخ الأقوال، وهو القول بالجواز مطلقاً^٣، ولكن التزم بالحرمة فيما إذا فهم من الدليل مجابته، أو حرمة أخذ الأجرة عليه، وقال: «و من الواضح جداً

١. البقرة (٢): ٢٨٢.

٢. مصابيح اللقاة، ج (١)، ص ٤٦٠.

أنه ثبت في الشريعة المقدسة عن أهل بيت العصمة حرمة أخذ الأجرة على الأذان والإقامة^١.

وقال أيضاً: «ثم إنه لا يجوز أخذ الأجرة على القضاء للروايات الخاصة واستظهر من آية النفر ... أن الإفتاء أمر مجاني في الشريعة المقدسة، فيحرم أخذ الأجرة عليه ...»^٢.

قال سيدنا الأستاذ المرحوم الحكيم في مستمسكه «فالعدة في المنع أن الأذان وغيره من العبادات مثلاً كان البعث إلى فعله بعنوان كونه للفاعل لا لغيره، والإجارة عليه تستوجب كونه ملكاً للمستأجر، فلا يكون حيث موضوعاً للطلب»^٣. هذا كلامه في بحث الأذان. وقال في مباحث القراءة:

المشهور شهرة عظيمة عدم جواز أخذ الأجرة على العمل الواجب^٤.

وفي جامع المقاصد في كتاب الإجارة: نسبة المنع عنه إلى صريح الأصحاب من غير فرق بين الواجب العيني والكفائي، والعبادي والتوضلي.

وفي الترياق: نفي الخلاف فيه وأن عليه الإجماع في كلام جماعة ... إلى أن قال بعد نقاش أدلة الحرمة: ولأجل ما ذكر استشكل جماعة في الحكم المذكور إلا إذا علم من الدليل وجوب فعله مجاناً، كما ادّعاء المصنف^٥ في حاشية المكاسب بالنسبة إلى تعليم الجاهل، أو فهم منه كونه حقاً من حقوق غيره على نحو يستحقه على العامل مجاناً، كما قد يدعى بالنسبة إلى تجهيز الميت، وتعليم الجاهل، لكن قال شيخنا الأعظم^٦ في مكانه: تعيين هذا يحتاج إلى لطف قريحة، انتهى، وكذا تعيين الأول.

نعم، الظاهر انعقاد الإجماع على وجوب تعليم الأسكاف مجاناً فيما كان محل الابتلاء، وهذا هو العدة فيه ... إلى أن قال: والتحقيق أن العبادات - واجبات كانت أو مستحبات - إذا كانت يلزمها الإنسان نفسه لا يجوز أخذ الأجرة عليها، لمنافاة ذلك للإخلاص

المعتبر فيها، ويكفي في إثبات هذه المنافاة ارتكاز المصلحة على بل بناء العقلاء عليها.

وأما غير العبادات، فلا بأس به إذا كان للمستأجر غرض مصلح لبل الأجرة.

وأما العبادات التي يفعلها عن غيره، فلا بأس بأخذ الأجرة عليها إذا كانت مثلاً بقيل الثيابة، وكذا غير العبادات؛ لعدم المانع^٧. انتهى.

أقول: لعل المقام قد انضج من هذه الكلمات بعض الإيضاح.

ثم اعلم، أن المانع من صحة الإجارة، وجواز أخذ الأجرة، والوجه في ثبوت حرمة أمران: الوجوب، وقصد القرية.

أما الثاني: فالأظهر عندي في عدم مانعيته عن الإجارة، وأخذ الأجرة ما دل على صحة إجارة الحج عن الميت والعاجز، فإن الحج مثلاً اعتبر فيه قصد القرية، فلو كان غير قابل للإجارة لما أمرت بها في الأخبار، فيفهم منها عدم منافاة بينهما.

وأما احتمال إلغاء قصد القرية في الحج الإجاري لأجل الأخبار المذكورة، فمما لا مسرح له وهو مقطوع اليقين: فإن الحج الإجاري كالصالح الأصلي في العبادية واعتبار قصد القرية، ولا يفرق الحال بين العبادات الثابتة والأصلية من هذه الجهة، وإن يفرق بينهما من ناحية الوجوب حيث إن الأولى غير واجبة على الإنسان ابتداءً، والثانية واجبة كذلك. في موثقة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله^٨ في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى؟ قال: «يعطي من يصوم عنه كل يوم مدين»^٩.

والحاصل أن العبادي ما يلزم أن يكون صادراً عن قصد القرية، وأما هذا القصد، فلا يعتبر أن يكون محققه أيضاً قريباً لعدم الدليل عليه، بل الدليل على خلافه كما أشرنا إليه.

وأما الأول: فقد ذكروا لمانعيته وجوهاً متعددة لكن كلها غير قابلة للاعتماد، ولا مجال لذكرها وتقدّمها هنا، والأظهر عدم مانعيته أيضاً، فيصح إجارة الناس على الواجبات العينية التعيينية؛ إذ لم يدل دليل من الخارج على بطلانها، وعلى لزوم صدور

١. المصدر، ص ١٧٩.

٢. المصدر، ص ١٨١.

٣. مستمسك القواعد، ج ١، ص ٥٩.

٤. المصدر، ص ٢١٥.

٥. المصدر، ص ٢١٧ (الطبعة الأولى).

٦. وسائل الشيعة، الباب ٦٢ من الشروع المهدى نقلًا عن الكافي والتهذيب لأجله، المحقق الثاني، ج ١، ص ٦٥١.

العمل من المكلف مباحاً.

وما ذكر سيدنا الحكيم عليه السلام سابقاً من لزوم كون العمل للمكلف لا للخير أيضاً، غير بين ولا مبين؛ إذ اللازم كون العمل صادراً منه باختياره تدللاً لله تعالى لا كونه ملكاً له؛ إذ هو أول الكلام.

نعم، ما ذكره من حرمة أخذ الأجرة على العبادات المأتمني لنفسه بشهادة ارتكاز المستزعة على منافاتها للإخلاص، لا يخلو عن وجه. فلاحظ وتأمل.

بقي الكلام في الأذان، والإقامة، والقضاء والإفتاء التي قال سيدنا الأستاذ الخوئي إن النص ورد على مجابتيها واستدل عليها بروايات:

فمنها: صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لا تصلّى خلف من يبغى على الأذان، والصلاة بالناس أجراً، ولا تقبل شهادته»^١.

أقول: وفيه منع أخذ الأجرة على إمامة الناس في الصلاة أيضاً. ومنها: حسنة حمزان في فساد الدنيا وإضمحلال الدين ...: «رأيت الأذان بالأجر والصلاة بالأجر»^٢.

ومنها: صحيحة عثمان بن مروان حيث جعل الإمام عليه السلام من السحت أجور القضاة^٣. أقول: رواية ابن مسلم - وإن وصفها سيدنا الأستاذ بالصحة، ولعل الوصف قد صدر عنه قبل تبحره في علم الرجال، أو صدر عن تلميذه المقرّر لكلامه - ضعيفة. استدأ كما لا يخفى على الخبير بعلم الرجال، مع أن مقادها - لأجل الانصراف - خصوص الأذان الإعلامي وخصوص صلاة الجماعة؛ لقوله عليه السلام: «بالناس».

وحسنة حمزان ليس لها ذلك الظهور في الحرمة، كما يظهر من ملاحظة الرواية بطولها (فافهم) ولا يبعد انصرافها إلى الأذان الإعلامي، وصلاة الجماعة أيضاً. اللهم إلا أن يقال في أذان الصلاة وصلاة نفسه بالأولوية، لكنها غير قطعية.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٢٧٨.

٢. المصدر، ج ١١، ص ٣١٥. ونظير ذلك في تكملة الشهاج إلى جواز أخذ الأجرة على القضاء مع الحكم بصحة الرواية؛ لأنه ناقش في دلالة الرواية، وأنها ناطرة إلى الأجور التي كان القضاء يأخذونها من الولاة الثلاثة ... فلاحظ تمام كلامه في تكملة الشهاج، ج ٢، ص ٤، وفيه نظر.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٩١.

وأما الرواية الثالثة، فهي تكفي للمراء، وإشكال الأستاذ عليها ضعيف، لكن الأظهر ضعف الرواية سنداً باعتبار مروان، كما يظهر عن الأستاذ نفسه في معجم الرجال، وكان البناء على توثيقه صدر عنه قبل مهارته في علم الرجال. وهنا رواية أخرى من عبدالله بن سنان، وهي صحيحة أيضاً تدل - دلالة غير واضحة - على حرمة أجرة القضاء أيضاً^١.

٦ و ٧. أجرة المغنية

في صحيح أبي بصير، قال أبو عبدالله عليه السلام: «أجرة المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها الرجال»^٢.

المستفاد منه حرمة أجرة المغنية التي يدخل عليها الرجال، أي الغناء المحرم، و يلحق بالمغنية المغني لعدم فهم خصوصية في الذكر والأنثى في أمثال المقامات، ويمكن أن يستفاد من إطلاق الرواية حكم الدفع والأخذ.

٨ و ٩. أجرة الزانية

في خير سماعة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «السحت أنواع كثيرة؛ منها: كسب الحجام إذا شارط، وأجر الزانية»^٣. و ثمن الخمر، وأما الرشاء في الحكم، فهو الكفر بالله العظيم - قال: وسألت عن الغلول فقال - الغلول كل شيء غلّ من الإمام، وأكل مال اليتيم وشبهه^٤. ومثل هذه الرواية غيرها في حرمة كسب الحجام في صورة المشاركة، لكن الأقوى هو الكراهة فيه دون الحرمة؛ لمؤثّق زوارة، قال: سألت أبا جعفر عن كسب الحجام؟ فقال: «مكروه له أن يشارط، ولا بأس عليك أن تشارطه وتماسكه، وإنما يكره له ولا بأس عليك»^٥.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٠٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٨٥.

٣. إطلاقة يشمل الدفع والأخذ.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٦٢، والأظهر ضعف الرواية بضعف عثمان بن عيسى، ولكن حرمة أجرة الزانية لا تحتاج إلى رواية، والروايات الضعيفة مؤيدة لها، فتأمل.

٥. المصدر، ص ٧٣.

هذا، ويمكن المناقشة بأن المكروه في عرف الأئمة عليهم السلام ليس ظاهراً في المرجوح غير البالغ حد الحرمة، كما في عرف الفقهاء، فهو غير صالح للقرينة والتقييد.
هذا إذا لم يرجع الضمير المستتر في اسم المفعول إلى كسب الحجاج، وكان قوله: «أن يشارط» نائب فاعله، وأما إذا كان فاعله الضمير الراجع إلى الكسب فقوله عليه السلام: «له أن يشارط» نص في الجواز، فتحمل الكراهة في الدليل على الاصطلاحية الأصولية.

١٠. الإيجار للحرام

و هو على أقسام:

١. أن يكون مورد الإيجار من الأفعال المحرمة، كإيجار النفس للمقتل، والنظم، والسرقة، وأمثالها.
٢. أن يكون الإيجار مشروطاً بانتفاع المنفعة المحرمة من التمين المستأجرة، كإيجارة المساكن، والسيارات لبضع المحرمات وثقلها، و شرط ذلك قبي ضمن العقد.
٣. نفس القرض مع عدم الشرط في ضمن العقد، بل بالتوافق والالتزام خارج العقد.
٤. العلم بترتب الحرام على الإيجارة من غير أن يجعل شرطاً في العقد، وداعياً إليه. أمّا الأول، فلا شك في بطلانه، واستحقاق العقاب للمؤجر والأجير؛ فإن ما دل على حرمة الأفعال المذكورة على المكلّفين لا يجامع وجوب الوفاء بالعقد الذي وقع عليها، فلا يمكن تصحيح الإيجارة أصلاً، والعقل حاكم باستحقاق المنجز للعقاب، وكلاهما منجزتان في إيجارتهما هذه.
- وأما الحرمة الشرعية، ففيها تردد، ولا بدّ لمذعبيها من إقامة دليل، كادعاء فهمها من مذاق الشرع.

و [أمّا] الثاني، فهو كالأول في استحقاق العقاب.

قال الشيخ الأنصاري رحمته في مكاسبه: «و لا إشكال في فساد المعاملة فضلاً عن حرمتها، ولا خلاف فيه».

أقول: لكن في فساد المعاملة إذا لم نقل بأن فساد الشرط يوجب فساد المشروط في باب المعاملات تأمل، بل منعه سيّدنا الأستاذ الخوئي دام ظلّه:

المشهور بيننا وبين العامة عدم جواز ذلك إلا أن الظاهر أن المسألة من صغريات الشرط القاسد، وبما أنك عرفت إجمالاً، وستعلم تفصيلاً أن فساد الشرط لا يستلزم فساد العقد، ولا يسري إليه، فلا موجب لفساد الإيجارة من ناحية الشرط المذكور^١.

أمّا الصورة الرابعة، فقد وردت الرخصة في بعض أفرادها، ففي صحيح ابن أذينة قال: كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يواجر سفينة أو دابته متن يحمل فيها أو عليها الخمر والخنازير؟ قال: «لا بأس»^٢.

لكن في رواية جابر أو صابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواجر بيته، فيباع فيه (فيها) الخمر؟ قال: «حرام أجره»^٣ لكن الرواي الأخير - سواء كان جابراً أو صابراً - غير ثقة ولا حسن، فالرواية لا تكون حجة.

فلذا جازت الإيجارة في مثل الخمر والخنازير، جاز في أكثر المحرمات بطريق أولى، وسرى الجواز إلى الصورة الثالثة أيضاً.

وهي الإيجارة بداعي الحرام. وأمّا استحقاق العقاب، فلا يبعد ترتبه على قرض الداعي، فتأمل.

وسبأتي في باب البيع ماله ربط بالمقام، فلاحظ؛ فإنه ينفعك هنا.

□ اتّخاذ الهين إثنين

نهى الله عنه في القرآن^٤، وهو من أكبر الكبائر، فإن الله لا يقدر أن يشرك به و المشرّك مخلّد في النار. والظاهر أن الإله بمعنى المعبود دون الخالق.

١. مسيح الشافعي، ج ١، ص ١٦٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢٦.

٣. المصدر.

٤. النحل (١٦٦)، ٥١: «وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ فَإِنَّ لَكَ لَأَكْبَرُ إِلَٰهًا فَتَلَاوُتَ إِلَٰهَاتِكَ فَإِنَّ لَكَ لَأَكْبَرُ إِلَٰهًا فَتَلَاوُتَ إِلَٰهَاتِكَ فَإِنَّ لَكَ لَأَكْبَرُ إِلَٰهًا فَتَلَاوُتَ إِلَٰهَاتِكَ».

١١ و ١٢. اتخاذ الكفار أولياء وموالاتهم

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُم مَّؤْمِنِينَ﴾^١. وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^٢. وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُمْ فُكْرٌ لَّكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٣.

وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّبِعُوا مَنَّهُمْ قَهْرًا وَيَعِزُّكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^٤. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^٥. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ...﴾^٦ ﴿وَقَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُشُوهُ حَسَنَةٌ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا يَقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ...﴾^٧ ﴿إِنَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ...﴾^٨.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا عَصِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ...﴾^٩.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْمَنُونَكُمْ خَبْرًا وَلَا دُورًا مَّا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتْ أَلْبَاسُهُمْ مِّنْ أَلْوَانِهِمْ﴾^{١٠}.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَجُذِّعُوا وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾^{١١} ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَمَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾^{١٢}.

وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾^{١٣}.
ههنا موارد للكلام والبحث:

أ) موضوع الحكم في هذه الآيات

وهو كما يلي:

١. المتخذون دين الاسلام هزوا ولعبا. سواء كانوا كفارا أو أهل كتاب. كما في الآية الأولى. وكلمة «من» فيها تبعيضية. كما هو الظاهر. فلا يكون الموضوع جميع أهل الكتاب والكفار. بل بعضهم. وهم الموصوفون بما ذكر. ويحتمل - غير بعيد - كون كلمة «من» بيانية. فيكون الموضوع جميعهم. لكن الأول إن لم يكن ظاهرا لا أقل من كونه قدرا متيقنا في مقام الخطاب.

٢. اليهود والنصارى. سواء استهزؤا بالاسلام أم لا. قاصرون في اعتقادهم أو مقصرون. ولا يبعد إلحاق بقية أصناف الكفار بهما بطريق أولى. أو بوحدة الملاك.

٣. المستحقون الكفر على الإيمان. أي نوع كفر كان. ولو كانوا آباء أو إخوانا فضلا عن سائر الأقارب والأجانب. قاصرين كانوا أم مقصرين. مضرين أو نافعين لبعض الأشخاص.

٤. الكافرون. قاصرين كانوا أم مقصرين. يضررون بالاسلام والمسلمين أم لا.

١. النساء (٥٨): ٨٩.

٢. المجادلة (٥٨): ٢٤.

١. المائدة (٥٤): ٤٦.

٢. المائدة (٥٤): ٤٦.

٣. البقرة (٩١): ٢٢.

٤. آل عمران (٣٢): ٢٧.

٥. النساء (٤١): ٢٤١.

٦. الممتحنة (٦٠): ١.

٧. الممتحنة (٦٠): ٢.

٨. الممتحنة (٦٠): ١٣.

٩. آل عمران (٣٢): ١١٨.

٥. عدو الله و عدو المسلمين.

٦. الذين غضب الله عليهم، و الظاهر عدم شمول هذا العنوان للقاصرين.

٧. من حاذ الله و رسوله.

أقول: و حيث لا منافاة فلا يحمل مطلقها على مقيدها، بل يؤخذ بالجميع، فالذي يسري إليه الحكم هو العنوان المستوعب لجميع الأصناف المذكورة، و الظاهر أنه غير المسلم مهما كان عقيدته و شعاره.

ب) متعلق الحكم فيها

و هو أيضاً كما يلي:

١. اتخاذهم أولياء كما في جملة من الآيات.

٢. توليهم. كما في عدة من الآيات.

٣. إلقاء المودة إليهم، كما في بعضها.

٤. الاستغفار و طلب المغفرة كما في قصة الخليل عليه السلام، و يلحق به طلب دخول الجنة بطريق الأولى.

٥. اتخاذهم بطانة.

و أما طلب الخير الديني لهم من الله تعالى من غير محبة و إظهار مودة، فلم أجد في القرآن ما يدل على تحريمه، و ليس الدعاء بأعظم من إيصال الخير الديني إليهم من إطعام، أو سقي، أو إسكان، أو كسوة، أو حلّ موضوع علمي و غير ذلك؛ فإن الظاهر عدم تحريم هذه الأمور في الجملة.

اللهم إلا أن يستدل على حرمتها بقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ

١. من لاحظ الروايات الواردة في صلاة الميت، يعلم أنه لا دعاء للمنافق و المخالف فضلاً عن الكافر، لكن يمكن أن يقال: إن الروايات المذكورة لا تدل على حرمة الدعاء لهم، بل غايتها أو المشيئة فيها عدم رجحان الدعاء أو كراهته. لكن في صحيح الحلي عن الصادق عليه السلام لما مات عبدالله بن أبي بن سلول حضر النبي عليه السلام جنازته، فقال عمر: يا رسول الله! ألم يهلك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت، فقال: ألم يهلك الله أن تقوم على قبره؟ فقال له: فويلك ما يدريك ما قلت؟ إني قلت: اللهم احسن جوفه ناراً و املاً قبره ناراً، و أحيد ناراً. قال أبو عبدالله: فأبدي من رسول الله ما كان يكره، و ساق الشبهة ج ٢، ص ٢٧٠. ذات الصيغة على أن البراء من النبي على قيام الشر هو الدعاء لهم.

و... كقرنا بكم و بدأ بيننا و بينكم العداوة و البغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله و خذتمه^١، إذ مع العداوة و البغضاء كيف يبقى مجال لطلب الخير واقعاً - فتأمل - و إن جاز في مقام دفع شره، أو جلب نظره لحل مشكلة، لكن بمجرد الطلب الإنشائي دون الحقيقي؛ إذ المعاذير تقدر بقدر الضرورة.

لا يقال: الأسوة المذكورة لا دليل على وجوبها، غاية الأمر استحبابها (فإنه يقال: الدليل على وجوبها في المقام قوله تعالى بعد ذلك: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَ مَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ﴾^٢).

أقول: الأسوة المذكورة ليست بواجبة، و الآية الأخيرة دليل على استحبابها دون وجوبها، و اللازم على المسلم بغض الكافر من حيث إنه كافر لا من كل حيث، فالظاهر عدم حرمة الدعاء له في الأمور العاجلة لعدم الدليل عليها، فتأمل.

و في صحيح عبدالرحمن بن الحجاج «المروني بطريق كثيرة - قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: أرأيت إن احتججت إلى الطبيب و هو نصراني أسلم عليه و أدعوه له؟ قال: نعم، إنه لا ينفع دعاؤك»^٣.

و ظاهر الرواية جواز الدعاء لدنياه و آخرته لكن لابد من تخصيصه بغير الكافر المقصّر في الدين و إلا فالدعاء لآخرته حرام، كما عرفت، أو نحمل الرواية على الدعاء لدنياه فقط.

فإن قلت: مورد الرواية الحاجة، قلت: ليس كل حاجة يبيح المحرمات ما لم يبلغ حد الاضطراب.

فإن قلت: فمن أين قيدت تحريم الدعاء للمقصر من الكفار دون مطلقها؟ قلت: لأن أبا إبراهيم عليه السلام لم يكن قاصراً، بل مقصراً معانداً، فلاحظ؛ و عليه فلا دليل

١. المستحقة (٦٠): ٥.

٢. المستحقة (٦٠): ٧.

٣. وسائل الشريعة ج ٤، ص ١٠٠، و الجملة الأخيرة ربما تشهد بكون الدعاء هو الطلب بداعي دفع الحاجة لا بداعي الحقيقة، فلا فرق بين الطرفين.

على حرمة الاستغفار للقاصر.

فإن قلت: لا فائدة في الدعاء للكافر ولو كان قاصراً.

قلت: الدعاء بغيره في إسقاط الذنوب، وأما كفره، فليس بموجب للخلود إذا كان عن قصور، بل يمتحن في القيامة، كما في عدة من الروايات الصحاح، وحررناه في صراط الحق، فإذا أطاع يدخل الجنة، فافهم؛ فإنه دقيق.

ثم إنه يلحق بالكافر المقصر في حرمة الاستغفار، المنافق أيضاً، كما يفهم من صحيح الحلبي المذكور في الحاشية.

وأما طلب الهداية إلى الدين، فلا شك في جواز رجائه، بل هدايته إليه واجبة عملاً.

(ج) نحو الحكم

وهو الحرمة الشديدة، واحتمال الكراهة، أو الإرشاد مقطوع البطلان من ملاحظة الآيات الشريفة المتقدمة.

والفتية أن غير المسلم - كائناً من كان - لو قاصراً - يحرم توليه واتخاذ ولياً والدعاء لأخوته إذا كان مقصراً وإلقاء المودة إليه وموادته.

(د) ماذا استغفني؟

قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ] ٢.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ زُليماً وَلَا نَصِيراً﴾ [إِلَّا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ بِيْثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ... ١.

أقول: الاستثناء في الآية الأخيرة بكل فردية غير راجع إلى اتخاذ الولي والتصير، بل إلى القتل، كما يظهر من قبلها ومن قوله: ﴿بِيْثَاقٌ﴾، ومن قوله تعالى: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾.

وإنما الكلام في استثناء الآية الأولى، فنقول: إن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ يدل اشتغال لقوله: ﴿عَنِ الَّذِينَ﴾، ومعنى الآية: إن الله لا ينهاكم عن بر الكفار الذين لم يقاتلوكم، ولم يخرجوكم من دياركم، ولا عن الإقساط معهم؛ فإن العدالة في نفسها حسنة.

وهذا ليس من الاستثناء في شيء؛ إذ المحرم هو اتخاذ الكفار أولياء، وتوليهم، ومودتهم، وهذا ينطبق بجواز البر والإحسان والعدل مع الكفار غير المضرين، ولا ربط بين الأمرين. وقد مر من القول بجواز الإطعام وغيره للكافرين إذا كان بلا محبة.

قال أمين الإسلام الطبرسي في المجموع في ذيل الآية الشريفة المذكورة:

والذي عليه الإجماع أن بر الرجل من يشاء من أهل الحرب قرابة كان أو غير قرابة ليس بمحرم، وإنما الخلاف في إعطائهم مال الزكاة والفقرة والكفارات، فلم يجوز أصحابنا، وفيه خلاف بين الفقهاء، انتهى يعني فقهاء غير الإمامية.

قال المحقق في الشرائع: «ولو أوصى الذمي للراهب والتسبيس وغيرهما جاز، كما تجوز الصدقة عليهم، والهيبة، وغيرهما». وعقبه صاحب الجواهر بقوله: «بلا خلاف ولا إشكال؛ للعموم» ٢.

أقول: لكن قوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ...﴾ يدل على أن المحرم إنما هو تولي الكفار المقاتلين للمسلمين، المخرجين لهم من ديارهم، وقضية الحصر المستفاد من كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ عدم حرمة تولي الكفار غير المضرين وإن كانوا متعصبين لدينهم، وهذا الحصر يختص سائر الإطلاقات.

ثم إن مقتضى المقابلة عرفاً بين قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ...﴾ وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ...﴾ أيضاً هو جواز تولي غير المقاتلين المخرجين، وحرمة البز و القسط مع المقاتلين المخرجين فتأمل^١.

ولعل هذا أحد مصاديق ما اشتهر بين الأصوليين من أن التفصيل قاطع للشركة، والآيات المتقدمة لا تأتي عن حملها على هذا الاختصاص.

نعم، لا يصح حمل الآية الأولى على هذا التفصيل، فإنها آية عن التخصيص، وهي قوله تعالى: ﴿... الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ غُرُوراً وَلَعِباً...﴾، والجمع بين هذه الآية أعني قوله تعالى: ﴿... الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ...﴾، وبين الآية الأخيرة أعني قوله: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ...﴾ يفيدنا حرمة التولي مع غير المسلمين من الذين يؤذون المسلمين، و يضرون بدین الإسلام دون غيرهم، والله العالم.

وهذا المعنى مثلاً لا شك في حرمة وإن لم يكن مذلولاً للآيات المذكورة، لاستقلال العقل بذلك، بل بغضهم و عداوتهم من لوازم الإيذان ولا يمكن اجتماع الاعتقاد بالإسلام و محبة من كان بهذه الصفة، وإلى هذا ينظر قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾.

ثم إن في الآيتين من الآيات المتقدمة حرمة اتخاذ الآباء والإخوان أولياء، وحرمة مودة الآباء والأبناء والإخوان والعشيرة، مع أن محبة الأولاد والآباء غير اختيارية، و يصعب إلزائها جداً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ خُرُجٍ﴾، نعم، هي غير مستعنة لكنها عسرة.

فهو يمكن أن يقال: إن المحرم هو المودة من حيث كفرهم لا من حيث قربانهم، فيجوز محبتهم من هذه الناحية أم لا؟

١. ومن هنا تندفع لزوم الإصلاح في كلام صاحب البيان و مقيد إجماعه، فلاحظ و تدبر، و على كل حال لا مجال لحرمة القسط معهم على أي حال إذا أريد منه العدل، فالمحرم بناء على تمامية مقتضى المقابلة المذكورة هو البز فقط.

الظاهر هو الثاني، لأن المسلم لا يحب - غالباً - الكافر من حيث كونه كافراً، بل لعلّه لا يوجد، وإن وجد فهو فرد نادر، و لا يمكن حمل المطلقات على الفرد النادر، و عليه، فالظاهر أن المراد من الآيات الناحية هو النهي عن جميع المحبتات، و هذا أمر ممكن بتحقيق بواسطة التلقين و غيره^١.

هـ) ما معنى المودة و التولي و اتخاذ الأولياء

قال في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ...﴾.

لا ينبغي للمؤمن أن يتخذوا الكافرين أولياء لنفسهم، و أن يستعينوا بهم، و يلتجؤوا إليهم، و يظهرها المحبة لهم، كما قال في عدة من مواضع القرآن... وقوله: ﴿مِمَّنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه يجب أن يكون الموالاة مع المؤمنين^٢ و هذا نهى عن موالاة الكفار و معاونتهم على المؤمنين^٣، و قال ابن عباس: «نهى عن ملاحقة الكفار»، و الأولياء جمع الولي و هو الذي يلي أمر من ارتضى فعله بالمؤونة و النصرة، و يجري على وجهين:

أحدهما: المعين بالنصرة، و الآخر المعان. فقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ معناه معينهم بنصرته، و يقال: المؤمن ولي الله، أي معان بنصرته... ثم استثنى فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَشْفَعُوا مِنْهُمْ تَفَاءً﴾، و المعنى إلا أن يكون الكفار غاليين، و المؤمنون مغلوبين، فيخالفهم المؤمن إن لم يظهر موافقتهم، و لم يحسن العشرة معهم، فعند ذلك يجوز له إظهار مودتهم بلسانه، و مداراتهم تقيّة منهم، و دفعاً عن نفسه من غير أن يعتقد ذلك، انتهى كلام المجمع.

١. إذا كان المواداة بمعنى المحبة من الطرفين، فيشكل لزوم حرمة حب الكافر قلباً من طرف واحد، لجهة من الأسباب غير جهة كفره مع عدم إظهار الحب و إلقاء المودة إليه، فتأمل في المقام.

٢. آل عمران (١٣): ٢٧.

٣. لا يختلف من الآية الوجوب المذكور، كما لا ينبغي على التستر.

٤. بل الاعتقاد من الآية هو الحرمة مطلقاً و إن لم يكن التولي على المؤمنين، و لو كانت المعاونة على المؤمنين، لكانت محرمة حتى مع المؤمنين.

و قال:

في سورة المائدة «الْأَنْعَادُ» هو الاعتماد على الشيء لإعداده لأمر. وهو القتال من الأخذ. وأصله الانخاذ، فأبدلت الهمزة ناءً، وأدغمت في الناء التي بعدها، ومنه الانخاذ من الوعد، والأخذ يكون على وجوه، تقول: أخذ الكتاب إذا تناوله، وأخذ القرآن إذا قبله، وأخذ الله من مأمته إذا أهلكه، وأصله جواز الشيء إلى جهة من الجهات. والأولياء جمع الولي وهو النصير؛ لأنه يلي بالنصر صاحبه، انتهى ما أردنا نقله.

و عن الراغب في مفرداته:

الولاء والتوالي أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، ويستعار ذلك لتقرب من حيث المكان، ومن حيث النسبة، ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة، والنصرة، والاعتقاد. انتهى. وقيل: التولي: اتعاض الولي.

أقول: وفي اللغة: ودًا أحميه، ونواد الرجلان: تحابا.

فالنتيجة أن محبة الكفار المذكورين حرام، وجعلهم أنصاراً صديقين حرام أيضاً، ولا يجوز للمسلم أن يؤلف بينه وبينهم التحايب، والمعاونة، والصداقة، والمراودة يركن إليهم، و يلتجئون إليه.

نعم، يرتفع الحرمة المذكورة في صورة الضرر والخوف منهم، فيجوز المعاونة، والمراودة بلا صداقة قلبية؛ لقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ تَشْفُوا مِنْهُمْ ثَقَافٌ»، ثم إنه هل تجوز الشركة معهم في المعاملات التجارية؟ وهل يجوز أداء ما تعارف بين المتلاقيين في العرف من الرسوم الأخلاقية معهم خصوصاً إذا كانوا أقارب أو جيراناً؟

قلت: الظاهر جواز الأمرين معاً؛ لعدم دليل على المنع، بل لا يبعد سُمُولُ قوله تعالى: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» لهم أيضاً، وإنما الحرام مودتهم، والمراودة معهم بحيث يصدق أنه اتخذهم أولياء.

وقد ورد في الروايات المستمرة سنداً إطعام الأسير، وسقيه، والرفق به وإن كان يراد من القد قتله، بل في بعض الروايات أن إطعام الأسير، والإحسان إليه حق واجب وإن كان يراد قتله من القد. لاحظ الروايات في الوسائل^١.

لكن في صحيح حريز عن سدير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أطلعهم سائلاً لا أعرفه مسلماً؟ فقال: «نعم، أعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق، إن الله عز وجل يقول: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»، لا تعط من نصب بشيء من الحق، أو ادعى إلى شيء من الباطل»^١.

أقول: لا يبعد حمله على الكراهة، فلا يكون دليلاً على الحرمة.

(و) هل يلحق بالكفار أرباب المذاهب الباطلة المنتحلة للإسلام أم لا؟

يمكن أن يختار الشق الأول، ويدل عليه بوجوه:

١. أن المناط في النهي عن محبة الكفار واتخاذهم أولياء بعينه موجود فيهم أيضاً، فيسحب الحكم أيضاً.

٢. قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»، ولا شك أن معتنقي المذاهب الباطلة إذا كانوا مقصرين في تحقيق الحق، مغضوب عليهم لله تعالى.

٣. قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «من قعد عند سباب أولياء الله، فقد عصى الله»^٢.

٤. قوله عليه السلام أيضاً في صحيح العنبري بعد السؤال عن قوله تعالى: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا...» فقال: «إنما عني بهذا الرجل يجحد الحق، ويكذب به، ويقع في الأثمة، فقم من عنده، ولا تقاعده كائناً من كان». أقول: تمام الآية المسؤول عنها: «فَلَا تَقْعُدُوا عَنْهَا حَتَّى يَخْرُجُوا إِلَى حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا يَنْتَهَبُونَ»^٣.

٥. خير ابن فضال، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «من واصل لنا قاطعاً، أو قطع لنا واصلًا، أو مدح لنا عائباً، أو أكرم لنا مخالفاً، فليس منا، ولنا منه»^٤، ومنها غير ذلك، والخير يضعف بضعف مصدره، وهو كتاب صفات الشيعة.

١. البرهان، ج ١، ص ٦٢٠. سدير مجهول فالرواية غير معتمدة مطلقاً.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٥٠٢.

٣. المستدرج، ص ٥٠٧.

أقول: أمّا الوجه الأول، فإحراز وحدة الملاك غير ثابت، وإن فرض ثبوته، فهو ظني. وأمّا الوجه الثاني، ففيه أن إطلاقه الشامل للمقام غير معلوم؛ إذ قوله تعالى بعد ذلك: ﴿قَدْ تَبَيَّنُوا مِنَ الْآخِرَةِ...﴾ قرينة على اختصاصه بالكفار.

و أمّا الروايات، فمقتضى النظر الدقيق فيها عدم دلالتها على المطلوب، والثابت من بعضها حرمة بعض العتاوين الخاصة، كما في الرواية الثالثة والرابعة، وبالجملة لم يثبت إلحاق «الضالين» بالكفار في هذا الحكم، فمؤدّتهم واتخاذهم أولياء غير مجزئة إلا أن يطرأ عليها عنوان آخر محرم، كما فرض في الرواية الأولى وغيرها.

و أمّا من حكم بكفره ولو مع ادّعائه الإسلام كالغلاة - مثلاً - فهم من الكفار بلا حاجة إلى الإلحاق، وكالعالمين بالحق ولكنهم أنكروا الحق بعد ثبوته، وارتدّوا عن دينهم بتوهينهم من نصيه الله طريقاً لعباده، وكذا كل من أنكر ضرورياً من الدين بحيث يكذب النبي ﷺ فيه؛ فإنه خارج عن الإسلام وإن اعتقد بعض أصوله، أو امتثل بعض فروعه.

(ز) ها هنا قروع كما يلي

١. يجوز تبادل السفراء بين الدول الإسلامية وغيرها، لأنه غير داخل فيما حرّمه القرآن.

٢. يجوز الشراء والاشتراء والشراكة معهم، واستخدامهم في بعض الأمور إذا لم يصدق عليها عنوان محرم آخر، ولم يستلزم محذوراً آخر.

٣. من المحسوس أن جملة من الحكومات الكافرة في عصرنا في الشرق والغرب أعداء للإسلام والمسلمين يحرم علينا مؤدّتهم، واتخاذهم أولياء في شتى المجالات الحيوية، بل هل ضعف الإسلام إلا هؤلاء الخنازير؟ فيحرم على الدول الإسلامية، حرمة شديدة أكيدة صداقتهم، واتخاذهم أولياء إلا لدفع الضرر.

و إننا أطلنا الكلام في هذا الموضوع؛ لأنه من المهمات، ولا سبباً في هذه

الأعصار. والتجربة قد أثبتت أن القرآن كلام إلهي؛ فإن المسلمين في طول تأريخهم لو توجهوا إلى تشديد القرآن هذا، و عملوا به لما زالت سطوتهم، ولما ضعفت شوكتهم، ولم ينجرّ الأمر إلى هذا الوضع المؤسف المفعج الذي لا يقدر المسلم الغيور على بيانه، بل تصوّره، ﴿وَرَبُّنَا فَلَنُتَنَّا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

□ اتّخاذ آيات الله هزواً

قال الله: ﴿وَلَا تَسْخَدُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزْوَاً﴾.

ولا شك في حرمة ذلك، بل ربّما يوجب الارتداد أيضاً، ونشير إليه في عنوان «الهزء والاستهزاء»، من حرف «ه» إن شاء الله.

١٣. اتّخاذ البطانة من غير المؤمنين

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْجُدُوا لِلْبَطَانَةِ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْمُرُكُمْ خُبْرًا وَدُؤًا مَا عَلَيْكُمْ قَدْ نَبَذَ الْبَيْضَاءُ مِنْ أَوَائِهِمْ وَمَا نُحْفِي صُدُورَهُمْ أَكْثَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ آيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾^١.

و يصح أن نفسر البطانة: «همراز»، فاتّخاذ غير المؤمنين - أي غير المسلمين - بطانة حرام وإن لم يكن عن مؤدّة ولاية، لكن من المحتمل قوياً كون النهي في هذه الآية غير مولوي يدلّ على الحرمة الشرعية، بل هو إرشادي، كما يظهر للمتأمل فيها، والله العالم.

□ أخذ التربة من حول الكعبة

في صحيح محمّد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من تربة ما حول الكعبة، وإن أخذ من ذلك شيئاً ردّه»^٢.

١. البقرة (٢٢١) (٢٢٢).

٢. أن عمران (١١٨) (١١٩).

٣. وسائل الشريعة ج ٩، ص ٣٣٤.

أقول: الذيل قرينة على أن المراد بالصدر هو الحرم، فلاحظ، و سيأتي مزيد بحث في عنوان «الإخراج» في حرف «خ».

١٤. أخذ الجاني من الحرم

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال: «إذا أحدث العبد في غير الحرم جناية ثم فر إلى الحرم، لم يمسح لأحد أن يأخذ في الحرم، ولكن يُمنع من السوق ولا يُبايع، ولا يُطعم، ولا يُسقى، ولا يُكَلِّم؛ فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنى في الحرم جناية، أقيم عليه الحد في الحرم؛ لأنه لم يرح للحرم حرمة»^١، ومثله غيره.

١٥. أخذ المُحرَّم شعَر الحلال

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا يأخذ المُحرَّم من شعر الحلال»^٢.

□ اتِّخَاذُ الْأَخْدَانِ

قال الله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا الَّذِينَ بِأَذْنِ أَعْلَاهُمْ وَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾^٣.

و قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّلَبَاتُ... وَالْمُحْصَنَاتُ... إِذَا اتَّيَمُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾^٤.

قال في مجمع البحرين: «و هم الأصْدَاءُ في السرِّ للزنا، واحدها «خدن» بالكسر، و خدان و الخدين: الصديق، خادنت الرجل أي صادقته».

أقول: إذا كان الخدن هو الصديق الزاني، أو المزني بها، فالحرمة من جهة الزنا، فلا

١. المصدر، ص ٣٣٧.

٢. المصدر، ص ١١٥.

٣. النساء (١)، ٢٥.

٤. المائدة (٥)، ٥.

حكم جديد في الآيتين، و أمّا إذا لم يعتبر وقوع الزنا في الخدين و إن يترتب عليه اتفاقاً، فإن استلزم محرماً آخر، فهو و إلا ففي حرمة اتِّخَاذِ أَخْدَانِ الرجل للمرأة، و الخدان المرأة للرجل نظر؛ فإن الآيتين الكريمتين غير ظاهرتين في الحرمة، فتأمل.

□ أَخْذُ الزَّكَاةِ وَ الْخُمْسِ مِنْ مَالِ مَاضِعَهُمَا

هل يحرم أخذ الزكاة و الخمس لمستحقهما من مال وجبت عليه الزكاة و الخمس، أو القطرة إذا أبى و امتنع من أدائها أم لا؟

و في الأدلة اللفظية ليس ما يثبت الجواز لكن الأظهر عدم حرمة الأخذ إذا رأى الحاكم الشرعي مصلحة فيه، و أمّا المستحقون، ففي أخذهم إشكال أو منع يظهر وجهه بالمراجعة إلى أدلة وجوب الزكاة و الخمس، و إيتائهما للفقراء، و مع ذلك فهو ليس حكماً برأسه، بل من مصاديق حرمة أكل مال الغير.

و كتب إلينا سيّدنا الأستاذ الخوئي في جواب هذه المسألة من النجف الأشرف: لا يجوز ذلك للمستحق، و يجوز للحاكم، أمّا عدم الجواز للمستحق، فلكونه غير مالك لذلك قبل الأخذ و القبض، و أمّا الجواز للحاكم، فلولايته على إجراء مثل هذه الأحكام، و العدالة الاجتماعية تفضي جعل أمثال هذه الأحكام، و تطبيقها و إجرائها في الخارج، و من الواضح أن إجراء ذلك لا يمكن إلا من قبل الحاكم الشرعي المبسوط اليد فيما إذا كان موجوداً، و إلا في المقدار الممكن، و هذا المقدار من الولاية للحاكم الشرعي لا يحتاج إلى دليل زائد، والله العالم.

أقول: ما ذكره دام ظلّه لا بعد فيه.

□ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْعَرَّافِ وَ الْقَائِفِ وَ اللَّصِّ

في صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين يقول: لا تأخذ بقول عراف، و لا قائف، و لا لص، و لا أقبل شهادة فاسق إلا على نفسه»^١.

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٦٩.

و قال في مجمع البحرين - في مادة «عرف»:

و في الحديث عن علي عليه السلام: «لا آخذ بقول عراف، ولا قائف» - متقلاً؛ المتكلم والكاهن يستدل على معرفة السروق والضاقة بكلام أو فعل. قيل: العراف يخبر عن الماضي، والكاهن يخبر عن الماضي والمستقبل.

و في مادة «القاف»: ر في الحديث «لا آخذ بقول قائف» وهو الذي يعرف الآثار، و يلحق الولد بالوالدة، والأخ بأخيه.

أقول: إذا فرضنا الرواية: «لا آخذ» مكان «لا تأخذ» كما يظهر من المجمع، ومن ذيل الصحيحة، أي قوله: «أو لا أقبل...» فليس في الرواية إشعار بالحرمة بحسب اللفظ.

و أما إذا كانت كما نقلناه من الوسائل، فيحتمل أيضاً عدم الدلالة على الحرمة، بل فيه الدلالة على عدم الحجية، كما يفهم من قوله: «و لا لص» إذ قبول قول اللص ليس بحرام قطعاً، بل لمكان فسده غير حجة، فلا حظ و تدبر فيه.

□ أخذ المهر أو بعضه من الزوجة

قال الله تعالى: «وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتَبِذُوا زَوْجَ كَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِخْدَانٌ قَبُولاً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَنْتُمْ أَخَذْتُمْ بُهْتَاناً وَإِنَّمَا مُبِينٌ...»^١

و الأظهر أن هذا ليس محرماً مستقلاً، بل من أفراد أكل مال الغير المحرم. و أما جواز الأخذ من المختلعة، فدلّت عليه عدّة من الروايات، فلا حظ كتاب الخلع من الوسائل.^٢

□ اتخاذ الأيمان دخلاً

قال الله تعالى: «وَلَا تَسْخَرُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرُلَ قَدَمٌ بِقَدَمٍ...»^٣

١. النساء (٤١): ٢١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٨٧.

٣. النحل (١٦): ٩٧.

قال في المجمع: «نهى سبحانه عن الحلف على أمر يكون باطله بخلاف ظاهره، فيضمر خلاف ما يظهر، أي يضر الحلف والحنث فيه»^١.
الظاهر أنه من أفراد الكذب المحرم لا أنه محرم على حدة و إنما أفرده بالنهي لأنه أدخل في المفسدة، و أشد حرمة، فتأمل.

١٦. إيذاء المؤمنين

قال الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً»^٢ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِنَّمَا مُبِينٌ...»^٣

و في صحيح هشام بن سالم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال الله عز وجل ليأذن بحرب مني من آذى عبيدي المؤمنين، وليأمن عبيدي من أكرم عبيدي المؤمنين»^٤.

أقول: الأدية هو المكروه، كما في القاموس، أو الضرر اليسير، كما في المنجد، و يؤيده قوله تعالى: «وَلَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أَذًى»^٥ و يصح أن يعبر عن الإيذاء في الفارسية بـ «رنجانیدن» ثم إن إيذاء الله تعالى ليس عملاً محرماً مستقلاً بنفسه، بل هو عبارة عن مخالفة ما ثبت في الشريعة الإسلامية و هو واضح، و يحتمل أن يكون إيذاء الرسول أيضاً كذلك لو حدة السياق، لكن الصحيح أن إيذاء المؤمنين حرام في نفسه، قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٦.

نعم، بمنزلة إيذاء الله تعالى عن إيذاء غيره بشدة الحرمة، و المحفوظية، و العقاب، و يكون

١. قيل: و أدخل ما أدخل في المتن، على تصادق، و قيل: أدخل المفعول و المفعول به.

٢. الأحزاب (٣٣): ٥٨، ٥٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٥٨٧. و الروايات في هذا الباب غير منحصرة بما ذكرته غير أني ملتزم في هذه الرسالة بأن لا أورد فيها إلا ما كان سنداً متيناً، و لا أذكر غالباً ما كان سنداً قاصراً، و ربما أذكر الضعيف مع التصريح بضعه من غير اعتماد عليه و إن تميز بالشهرة عند المشهورين و التي لا أرى في عمل المشهور جبراً، و لا في إغراضهم و ههنا، فإذا عرفت بالرواية، فهي علامة عدم اعتبار مستنداً.

٤. تنبيه (٩): ٦٣.

صاحبه ملعوناً في الدنيا والآخرة، كما نصّ عليه القرآن^١.

ثم إنّ الآية والرواية معاً تدلّان على حرمة إيذاء المؤمنين ولكن يفرق مدلولهما من جهات شتى:

[الجهة الأولى: أنّ المراد بالمؤمن في الآية - ولو بحكم أصالة الإطلاق - مطلق من حكم بإسلامه وإيمانه بالله ورسوله وإن لم يكن إمامياً، لأنّ هذا هو المعهود المتعارف من لفظ «المؤمن» في زمان نزول الوحي، وأما الرواية، فهي وإن لم يبعد اختصاص المؤمن فيها بالإمامي من جهة الانصراف غير أنّها لا تصلح لتفسيده الآية الكريمة؛ لعدم التنافي بينهما، كما لا يخفى، وما قال جمع من الأعظم في وجه التخصيص لا ينهض حجة على إطلاق الكتاب العزيز.

[الجهة الثانية: أنّ الرواية اشتملت على إكرام المؤمنين وهو مستحب غير واجب، والأمن من الغضب لا يكون أمانة الوجوب، ولذا يفرغ على الصدقة وغيرها من المندوبات. [الجهة الثالثة: الآية في الرواية أعم من الأذية اللسانية وغيرها، ومن أي جهة حصلت، لكنّها في الآية يحتمل الاختصاص باللسانية، لقوله تعالى: ﴿فَقَدْ اخْتَلَاؤُا بُهْتَاناً﴾... وهذا الاحتمال لا يفي ظهوراً للصدر في الإطلاق، فالحكم بحرمة مطلق الأذية يستند إلى الرواية، أو إلى العقل.

[الجهة الرابعة: أنّ حرمة الإيذاء مخصوصة بغير من اكتسب ما يجوز، أو يجب إيذاؤه، كما في حق من وجب عليه إجراء الحدود والتعزيرات والفصاص، أو جاز أخذ الحق منه ونحو ذلك، وهذا ممّا لا إشكال فيه، وقد صرح بالتخصيص المذكور في الآية الشريفة، وعليه يحمل إطلاق الرواية.

وهل يجوز إيذاء المؤذي انتصاراً وانتقاماً؟ لا يبعد القول بالجواز لإطلاق المستثنى في ذيل الآية المتقدمة، وسنوضحه بأكثر من هذا في حرف «س» في عنوان «السب» إن شاء الله. ثم إنّ إطلاق الآية والرواية هو عدم الفرق بين المؤمن المتجاهر بالفسق وعدمه إذا

لم نقل بانتصافهما إلى الأخير، ولكن لا يبعد إخراج المتجاهر منه؛ لما سيأتي في باب الغيبة من جواز غيبة المتجاهر حتّى في فرض تأذيه بها على ما هو غرض إطلاق النص إن اعتبرناه سنداً، فتأمل فيه. بقي في المقام أمور ربّما تنافي حرمة الإيذاء:

منها: فتواهم بكراهة دخول المسجد لأكل البصل والفوم، وغيرهما ممّا يؤدي الناس دون الحرمة.

منها: فتواهم بحرمة السفر المؤذي للوالدين دون سائر المؤمنين وإن كانوا من الأصدقاء والأقرباء.

منها: جواز دخول الأمكنة المزدسمة فيها بالناس، كالمشاهد المشرفة وغيرها، ولا سيما المطاف، والجمرات، ومشهد الرضا، والحسين (عليه السلام)؛ فإنّ دخولها إمّا واجب أو مستحب، ولم يهد من أحد المنع بدعوى حرمة إيذاء المؤمنين.

منها: غير ذلك، وهي كثيرة.

تحقيق المقام

إنّ النص السابق منصرف عن أمثال هذه الموارد وظواهرها، ولا يشملها بمقتضى التفهم العرفي المنزّل عليه الخطابات، وحرمة السفر المؤذي للوالدين بدليل خاصّ نتعرض له في موطنه إن شاء الله.

نعم، في انتصافه عن المورد الأوّل إشكال، اللهم إلّا أن يدعى السيرة القطعية على الجواز، فتأمل.

وبعد هذا الذي ذكرناه بمحة وضلّنا رسالة من سماحة سيّدنا الأستاذ الخوئي دام ظلّه من التجفّ الأشرف، وأجاب عن سؤالنا حول الموضوع بما هذا لفظه: الظاهر أنّه لا إطلاق للآية الكريمة، ولا لصحيفة هشام، بالإضافة إلى الأمثلة المذكورة

١. وجهه أنّ النسبة بين دليل حرمة الإيذاء ودليل جواز غيبة المتجاهر، عموم من وجه، لا خصوص، ولا يتعارضان في مادة الاجتماع وهي أذية المتجاهر بالغيبة، ولا يصل التوبة إلى تساقطهما، كما هو المعمول في تعارض الخبرين، بل يقدّم إطلاق القرآن على الرواية، فتخصّص جواز الغيبة بما إذا لم يتأذّب المتجاهر، فافهم. نعم، يجوز إيذاء المنتدع، كما سيأتي دلالة في حرف «ب» في عنوان «البدعة» إن شاء الله ولكن بهم جواز غيبة الظالم المظلوم من خصوص القرآن لا من الروايات.

١. في القرآن أيضاً: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حَافِظِينَ عَنِ الْقَوْمِ فَأُولَئِكَ عَنِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ لَا تَحْصُونَ... وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذِرُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ وَتُقَرَّبُونَ إِلَيْهِ إِنَّ إِلَاهَ لَكُنَّ عِلْمًا غَلِيظًا﴾.

في السؤال، وذلك لأنَّ الفعل الذي يترتب عليه إيذاء المؤمن يتصور على أقسام:

الأول، ما يترتب عليه الإيذاء من دون الظنات الناعلة.

الثاني، ما يترتب عليه الإيذاء مع علم القاص و النفاذ، ولكنه لم يفعل ذلك بداعي الإيذاء، كما إذا قُتِح شخص معلقاً للنجارة و يعلم أن جداره يتأذى من ذلك.

الثالث، القاص لفعل قاصداً به إيذاء المؤمنين، فلا إشكال في دخول هذا القسم في مدلول الآية الكريمة و صحيحة هشام، فإنه الشق إرادته منهما، كما أنه لا إشكال في خروج القسم الأول، و إنما الكلام في القسم الثاني هل إنه داخل في مدلولها أم لا؟ و الظاهر عدم دخوله، و ذلك لأنَّ الظاهر من قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ﴾ هو أنهم كانوا قاصدين للإيذاء، وكانوا يصدون ذلك، فلا إطلاق لها.

و عليه، فمن لم يكن بقوله قاصداً للإيذاء، بل فعله لغاية أخرى، كالمثال المذكور في القسم الثاني لا يكون مشمولاً للآية الكريمة، و على تقدير الإطلاق، فلا بد من رفع اليد من هذا التعميم، و ذلك لجريان السيرة القطعية على جواز من زمان الأئمة إلى زماننا هذا، و لا يختلف فيه إثنان، مثلاً من تزوج بزوج ثالثة يعلم بأنه زوجته الأولى تتأذى بذلك، فهل يحتمل أحد حرمة ذلك؟ و منه يظهر حال الأئمة المشار إليه في السؤال.

على أنه يمكن القول بأن الآية الكريمة غير شاذة إلى حرمة الإيذاء أصلاً فضلاً عن إطلاقها و ذلك لأنها في مقام بيان إيذاء جماعة المؤمنين و المؤمنين؛ لتبنيهم بالإيمان؛ و اعتنائهم العقيدة الإسلامية، و ليست في مقام بيان حرمة الإيذاء، والله العالم.

أقول: هذا كلامه فلاحظ و تدبر فيه.

و نختتم الكلام بما رواه الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين ع أن رجلاً قال له: إن هذا زعم أنه احتلم بأمني؟ فقال: «إن الحلم بمنزلة الظل، فإن شئت جلدت لك ظله - ثم قال - لكنني أؤذيه به لنكأ يعود يؤذي المسلمين»^١.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٨٥.

فائدة

قال الشيخ الأنصاري في مكاسب: «نعم، يشكل الأمر في وشم الأطفال من حيث إنه إيذاء لهم بغير مصلحة».

و قال سيدنا الأستاذ (دام ظله): «و على تقدير التعالفة بينهما - بين الوشم و الإيذاء - فالسيرة القطعية قائمة على جواز الإيذاء إذا كان لمصلحة التزيين، كما في ثقب الأذان و الأنوف»^١.

١٧. إيذاء الحيوان في الحرم

في صحيح عبدالله بن سنان، قال: سألت عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ البيت عنى أو الحرم؟ فقال: «من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن من سخط الله عز وجل، و من دخله من الوحش و الطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»^٢.

أقول: الظاهر أن المراد من سخط الله إجراء الحدود دون العقاب الأخروي، و لا يبعد إلحاق مطلق الحيوان بالوحش و الطير في غير ما ثبت ذبحه، أو حمله، و لاحظ عنوان «النفر» و «الهيجان».

□ الأذان الثالث و غيره

في رواية حفص بن غياث عن الصادق ع برواية الشيخ، و عن الباقر عن السجاد ع برواية الكليني: «الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة»^٣.

لعل المراد به أذان العصر؛ لأنه ثالث باعتبار الأذان و الإقامة للظهر، أو باعتبار أذان الصبح و الظهر، أو باعتبار أذان الظهر الإعلامي و الأذان غير الإعلامي، أي أذان صلاة الظهر.

١. مصابح الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٧٢.

٣. المصدر، ج ٥، ص ٨١.

وقيل: إنه مجمل. ثم إن مقتضى الإطلاق شمول الحكم لصورة الجمع والتفريق، و
الحرمة ليست بذاتية، بل تشريعية؛ لظهور لفظ «البدعة» فيها، كما لا يخفى، والأظهر
عندي جهالة حفص بن غياث، على أن حفصاً لا يروي ظاهراً عن الباقر^{عليه السلام}، فأمره
يدور بين كونه مشتركاً بين شخصين، و كونه أرسله عن الباقر^{عليه السلام}، فلاحظ
معجم الرجال.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق^{عليه السلام}: «السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن و يقيم
للظهر، ثم يصلي، ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان، وكذلك في المغرب والعشاء
بمزدلفة»^١.

أقول: الظاهر منه أيضاً بقي المشروعية دون الحرمة الذاتية، فيحرم أذان عصر
العرفة وعشاء المزدلفة تشريعاً.

والأحوط إلحاق سائر الأمصار بعرفة في ترك الأذان للعصر في يومها، والأقوى
عدم السقوط في العشاء إذا صلى بغير مزدلفة، وقيل: إن ظاهر هذا الصحيح هو صورة
الجمع دون التفريق، فلا يسقط إذا فرق بين الصلاتين.

فصل في المأكولات المحرمة

١٨ - ٢٣. الأكل في آنية الذهب والفضة

روى الصدوق^{عليه السلام} بإسناده عن أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{عليه السلام} قال:
«لا تأكل في آنية ذهب ولا فضة»^٢.

أقول: إن كان أبان المذكور هو ابن تغلب الجليل، فالرواية غير حجة لجهالة طريق
الصدوق إليه في مشيخة الثغية، وإن كان هو ابن عثمان الموثق، فالرواية معتبرة لصحة
الإسناد إليه.

ويمكن ترجيح الاحتمال الأخير؛ لما قيل في ترجمة محمد بن مسلم من أن

١. المصدر ج ٤، ص ٦٦٤.

٢. المصدر ج ٢، ص ١٠٨٤.

أبان بن عثمان يروي عنه فتدبر.

وقد غير عنه سيدنا الأستاذ الخوئي^{عليه السلام} «المصححة» وهو يؤيد الترجيح، وفي
صحيح الحلبي عن الصادق^{عليه السلام}: «لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة»^١، و
تلحق آنية الذهب بها في الحكم بطريق أولى، فتأمل.

وفي حسنة عبد الله بن سنان، عنه قال: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدح
المفضض، وأعزل فمك عن موضع الفضة»^٢.

أقول: إذا جاز الشرب منه، جاز الأكل منه أيضاً؛ للملازمة القطعية العرفية بينهما، ثم
لا يبعد إلحاق المذهب بالمفضض في الحكم؛ للفهم العرفي، والذوق السليم، وفاقاً
لصاحب الحقائق^٣، خلافاً لسيدنا الخوئي^{عليه السلام}، فيجوز الشرب من الإناء المذهب،
ولا يجوز وضع الفم على موضع الذهب على الأحوط اللزومي.

ثم إن الظاهر من الأكل في المقام هو الأكل منهما مباشرة، أو تناول المأكول منهما
ثم الأكل، فالتناول والأكل كلاهما محزمان، ولا ينبغي الريب فيه أصلاً. والعجب من
سيدنا الأستاذ الحكيم^{عليه السلام} حيث لا يرى حرمة تناول من النهي عن الأكل^٤، إذ تناول
إن لم يكن داخلاً في مفهوم الأكل غير أنه مراد في المقام بلا إشكال؛ إذ الإناء - غالباً -
بنوسط تناول بحيث صار دخیلاً في مفهوم الأكل عند العرف.

لا يقال: المنهي في الرويتين المتقدمين الأكل فيهما لا منهما؛ ليكون تناول داخلاً
في الأكل؛ فإنه يقال: لا يظن بأحد الالتزام بجواز الأكل تناولاً، فالظاهر بل المطمئن به
إرادة الأكل مطلقاً، سواء بالمباشرة أو بالتناول.

نعم، في دخول تناول الماء في عنوان الشرب نظر، بل هو مقدمة له، فيحرم غيرتاً،
أو من جهة عنوان الاستعمال.

قال في العروة الوثقى:

١. المصدر، ص ١٠٨٥.

٢. المصدر، ص ١٠٨٦.

٣. الحقائق الشافية ج ٥، ص ٥١٢.

٤. التنقيح، ج ٢، ص ٢٢٤.

٥. مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٢٢٨. (الطبعة الأولى).

بل وكذا إذا وضع ظرف الطعام في الصنعة من أحدهما ... وكذا لو غرغ ما في الإناء من أحدهما لا لأجل نفس التفرغ، فإن الظاهر حرمة الأكل والشرب؛ لأن هذا يعد أيضاً استعمالاً لهما ...

أقول: حرمة الاستعمال لا تستلزم حرمة الأكل والشرب، والظاهر من النهي عن الأكل والشرب فيهما هو الأكل والشرب منهما بلا واسطة، فلاحظ. ثم المحرم هل هو الأكل فقط، أو المأكل أي الغذاء الموجود فيهما؟ الظاهر عدم صحة هذا السؤال؛ فإن حرمة المأكل واجبة إلى حرمة أكله، ضرورة عدم تعلّق الأحكام بالأعيان من دون اعتبار الأفعال. نعم، الشيء ثارة يحرم أكله بعنوانه الأولي، وأخرى بعنوانه الثانوي، كما في المقام.

قال صاحب المحققين:

لا خلاف بين الأصحاب في تحريم الأكل والشرب، وكذا سائر الاستعمالات، كالطليب وغيره في أولي الذهب والفضة، وادعى عليه العلامة في التذكرة وغيره الإجماع^١. أقول: ولعلّ هذا الاتفاق إذا انضم إلى الخبرين المتقدمين يكفي بإثبات حرمة الأكل والشرب من آية الذهب والفضة، ومن آية فيها قطعة منهما إذا وضع القسم عليهما، فافهم. ومجموع الأحكام ستة تتعلّق بالأكل والشرب.

وربما سيأتي مزيد بحث في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال»، والله العالم.

٢٤. أكل الخبيث

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ ... يَجْزِيهِمْ مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الْمُسْكِيَّاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ^٢﴾.

و ضمير الجمع وإن كان يرجع إلى أهل الكتاب لكن لا يحتمل أنه ^٣ يحرم عليهم

شيئاً لا يحرمه علينا وهذا مقطوع به.

والخبائث: المستكره، النجس، وكل شيء فاسد، وكل حرام وهو مستعار، كما في المنجد، وفيه أيضاً: «الخبائث» ما كانت العرب تستقذره ولا تأكله كالأفاعي والخنائس^٤.

و عليه فبحرم أكل كل ما يستنفره الطبع، ولعلّ الأظهر بقربته ذكر أهل الكتاب هو طبع أكثر أهل العرف في كل عصر ومصر، لا طبع أغلب العرب، كما قيل.

ولسيّدنا الأستاذ الأعظم العلامة الخوئي دام ظلّه كلام في حاشيته على المكاسب يناسب نقله، قال (سأله الله):

إنّ المقصود من الخبائث كل ما فيه مفسدة ورداءة ولو كان من الأفعال المذمومة، المعبر عنه في الفارسية بلفظ «بليد»، ويدلّ على ذلك إطلاق الخبيث على العمل القبيح في قوله تعالى: ﴿وَتَسْجُتُنَا مِنَ الْغُرَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ﴾ ويساعده العرف واللغة، وإنّ الآية خاطرة إلى تحريم كل ما فيه مفسدة ولو من الأفعال القبيحة، فلا تعم شرب الأوبال الطاهرة، ونحوها مما تنفر عنها الطباع^٥.

أقول: إن أراد (حفظه الله) أن لفظ «الخبيث» ومشتقاته يطلق على غير ما يستنفره الطبع ويستقذره أيضاً فهو مسلم ولكن لا يجديهِ شيئاً، وإن أراد أنّه لا يطلق عليه، فهو مردود قطعاً، وخلاف ما نصّ به أهل اللغة، كما مرّ، وعن مفردات الرغيب:

المعيب والخبيث: ما يكره زداة وخساسة، محسوساً كان أو معقولاً، وأصله الردي، وذلك يتناول الباطل في الاعتقاد، والكذب في المقال، والقبح في الفعل، ويطلق على ما لا يوافق النفس من المحظورات ...

و عن تاج العروس: «الخبيث: ضدّ الطيب ...» وهذا فليكن مفروغاً عنه.

و إن أراد أن اللفظة المذكورة وإن تطلق عليه لكتبتها غير مستعملة في الآية الكريمة، فهو بلا دليل، بل الدليل على خلافه؛ فإنّ اللفظ ينصرف إلى الخبيث الحسي، ولا سيما الأطعمة والأشربة التي يستقذرها الطبع ويستنفرها، خصوصاً بعد تقدّم كلمة الطيبات،

١. المحققين، الطائفة، ج ٥، ص ٤٠٤.
٢. الأعراف (٢٧)، ١٥٧.

٣. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٨.

و بالأخص بعد سبق قوله: «يَأْتُوهُمْ بِالْمَقْرُوبِ وَيُنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ» فَإِنَّ المعروف ما فيه صلاح، والمنكر ما فيه فساد، فلو كان المراد من الطَّيِّب أيضاً ما فيه مصلحة، ومن الخبيث ما فيه فساد، لكانت الجملة بمنزلة التكرار، فالحق أن ما ذكره سيدنا الأستاذ غير متين.

نعم، في صحيح الحداد - كما رَوَاهُ في تفسير البرهان في ذيل الآية عن الكافي - قسّر الإمام عليه السلام «الخبائث» بقول مَنْ خالف، لكنه من التطبيق والجري دون الحصر المفهومي، كما لا يخفى، فالأظهر ما قلنا.

أقول: وللمجلسي عليه السلام كلام آخر على خلاف ما استظهرناه، ولكنه أيضاً خلاف الظاهر، فلاحظ بحاره!

٢٥. أكل المسكر

إذا كان الشيء جامداً و قرض إسكراره، فالظاهر حرمة؛ لما في بعض الروايات المعتمدة من أن «كُلَّ مسكر حرام»، وتقييده في جملة منها بالشرب، لا يوجب حمل المطلق عليه، فتأمل.

ثم إن فسرنا السكر بما يرادف في الفارسي «مستی» فلا يشتمل الحشيش المعبر عنه في عرفنا بـ «چرس» بناء على أن كثيراً غير مسكر، وأما إن فسرنا السكر بما يعنى «نشه گي»، فيشمله، والله العالم بأحكامه.

٢٦ - ٢٨. أكل المشتبّه بالحرام

إذا اشتبه ما يحرم أكله بغيره مما يجوز أكله، يحرم أكل المشتبّه، ويجب الاجتناب عن الجميع في الجملة؛ لحرمة المخالفة القطعية، وجوب الموافقة القطعية، في غير المحصورة وما خرج عن محلّ الإنبلاء كما حققها الشيخ الأنصاري عليه السلام في رسائله بما لا مزيد عليه، ويجري الحكم في الاستعمال وفي الأثرية أيضاً.

٢٩. أكل الشجر المحرم الصيد

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الوحش تُهدى للرجل وهو مُحَرَّم لم يعلم (من الإعلام) بصيده، ولم يأمره به أياً كُله؟ قال: «لا»^١، ومثله صحيح محمّد بن مسلم، وزاد: وأسألته: أياً كُله قذير الوحش مُحَرَّم؟ قال: «لا»^٢. وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام: «لا تأكل من الصيد وأنت حرام وإن كان أصابه محل»^٣.

٣٠. أكل صيد المُحرَّم في الخنزير

في صحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أصاب المحرم الصيد في الحرم وهو مُحَرَّم، فإنه ينبغي أن يدفنه، ولا يأكله أحد، وإذا أصاب في الحل، فإنّ الحلال يأكله، وعليه الفداء»^٤، وعليه تحمل المطلقات.

٣١. أكل صيد الخنزير

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مُحَرَّم أصاب صيداً وأهدى إليّ منه؟ قال: «لا إنه صيد في الحرم»^٥.

وفي خير علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام: سألت عن الرجل هل يصلح له أن يصعد بصيد حمام الحرم في الحل، فيذبحه، فيدخله في الحرم فيأكله؟ قال: «لا يصلح أكل حمام الحرم على حال»^٦، لكن دلالة الأخير على الحرمة غير واضحة وإن كانت غير بعيدة ومقتضى الإطلاق في الأول حرمة أكل صيد الحرم على الشجّل والحرم في الحل والحرم.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٧٧.

٢. المصدر، ص ٧٨.

٣. المصدر، ص ٧٩.

٤. المصدر، نعم لا بد من إعراف صحة سند العلانية المجلسي عليه السلام إلى كتاب علي بن جعفر، ولم يحرر، فلذا بينا بعد الطبع الأول من هذا الكتاب على عدم حجية جميع ما نقله المجلسي في الجزء العاشر عن علي بن جعفر، وتفصيله في كتابنا: بحوث في علم الرجال.

٣٢. أكل المضمرات و شربها

ما يوجب الهلاك يحرم أكله و شربه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. وأما إذا سبب ضرراً عظيماً كالعمى، والشلل، وقطع اليد والرجل، ونحوها مما يفهم من مذاق الشارع عدم جوازه، فهو أيضاً حرام، وإلا فالحكم بحرمة كل ضرر يحتاج إلى إقامة دليل عليه، لاحظ عنوان «الإضرار» في آخر هذا الجزء.

٣٣ و ٣٤. أكل الطين و التراب

قال الصادق عليه السلام في موقئ هشامين: «إن الله عز وجل خلق آدم من طين، فحرم أكل الطين على ذريته»^١.

هذه الرواية معتبرة من روايات الباب و هي عشر روايات.

و عن الحسن بن علي: «المراد بها ما يشمل التراب و المدر»، يدل في مجمع البحار: «المشهور بين المتفقهة تحريم التراب و الأرض كلها حتى الرمل و الأحجار». أقول: أما المدر، فيشمله الطين؛ فإن الطين يشمل الرطب و اليابس مع أن الالتزام بحرمة الطين، و القول بحلته المدر، بل و حتى التراب بعيد جداً، فالأقوى اجتناب التراب و المدر أيضاً.

نعم، المتيقن منهما غير ما استقرت عليه السيرة في أكلهما في ضمن الأطعمة و القواكه. و أما الرمل و الحجر، فالأقوى عدم حرمة أكلهما، بعنوانهما.

مسألة

قالوا بجواز أكل الطين من قبر الحسين عليه السلام لأن فيه الشفاء. قال في الجواهر: بلا خلاف، بل الإجماع بقسمه عليه، بل الخصوص فيه مستفيضة أو متواترة....

قال المحقق في الشرائع: «نعم، لا يتجاوز قدر الحصة».

و في الجواهر:

بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه؛ اقتضاراً على المتيقن في مخالفته، معلوم الحرمة، و قول الصادق في حسن سدير: «و لا تتناول منها أكثر من حصة فإن تناول منها أكثر من ذلك فكأنما أكل من لحومنا و دماننا»^١.

قلت: دعوى تواتر الأخبار على رجحان الاستشفاء بطين قبر الحسين عليه السلام يمكن القول به، و لا أقل من العلم إجمالاً بصدور بعض الأخبار عن الأئمة عليه السلام؛ إذ الروايات في مختلف أبواب الفقه كثيرة^٢.

و أما على أكل طين القبر، فهي ممنوعة؛ إذ ما دل على جواز أكل الطين من قبر الحسين عليه السلام ليس بمتواتر و لو إجمالاً. نعم، هي مستفيضة لكن لم أجده فيها ما يصح استدلالاً، و ما ذكره صاحب الجواهر من حسنة سدير، فلم أجدها^٣.

ثم إن قبره عليه السلام مستور لا يمكن أخذ الطين منه في هذه الأعصار، و لا دليل على جواز أكل طين بلد كربلاء، فالأحوط لزوماً - إن لم يكن أقوى - لزوم الاجتناب مطلقاً، بل المناسب حل التربة في الماء ثم شربه؛ يقول السجستاني في السكان الذي يؤخذ منه التربة:

ففي بعض الأخبار «طين القبر» و هو يدان ظاهراً على أنها التربة المأخوذة من المواضع القريبة مما جاور القبر، و في بعضها «طين حائر الحسين» و في بعضها «عشرون ذراعاً مكشوفة»، و في بعضها: «خمس و عشرون ذراعاً من كل جانب من جوانب القبر»، و في بعضها: «تؤخذ طين قبر الحسين من عند القبر على سبعين ذراعاً»، و في بعضها: «فيه شفاء و إن أخذ على رأس ميل»، و في بعضها «البركة من قبره على عشرة أميال»، و في

١- جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٢٤٨.

٢- لاحظ عدة من أبواب كتابنا في فروع الفقه و بحار الأقوال، ج ٦٠، ص ١٥٠ - ١٦٣. و على أن سدير مجهول غير حسن في المراد «الطين» ما يشمل التربة أيضاً كما يظهر من تأمل في روايات. و على تقدير عدم بلوغ التربة بالطين في الحكم بلا شك عند العرف، و إن شئت قل، ليس التراب من طين قبره خصوصاً فيقول المرطوب جزءاً، و عليه فيسهل إلحاق التراب بالطين اليابس.

بعضها: «حرم الحسين فرسخ في فرسخ من أربع جوانب القبر». وفي بعضها: «حرمه ثلاث خمس فراسخ من أربع جوانبه».

وقال: وجع الشيخ ومن تأخر عنه بينها بالحمل على اختلاف مراتب الفضل وتجويز الجميع وهو حسن.

وقال أيضاً الثالث: ما يؤكل له ولا ريب في أنه يجوز للاستشفاء من مرض حاصل وإن قلَّ إمكان المعالجة بغيره من الأدوية والظاهر الأمراض الجسدية أي مرض كان، وربما يوتج بحيث يشمل الأمراض الروحانية، وفيه إشكال. وأما الأكل بمحض التبرك، فالظاهر عدم الجواز؛ للتصريح به في بعض الأخبار، وعموم بعضها، لكن ورد في بعض الأخبار جواز إفطار العيد به، وإفطار يوم عاشوراء أيضاً به.

وجوز بعض الأصحاب ولا يخلو من قوة والاحتياط في التبرك إلا أن يكون له مرض يقصد الاستشفاء به أيضاً.

قال المحقق الأردبيلي: ولا بد أن يكون يقصد الاستشفاء وإلا فيحرم ولم يحصل له الشفاء كما في رواية أبي يحيى، ويدل عليه غيرها أيضاً.

وقد نقل أكله يوم عاشوراء بعد العصر، وكذا الإفطار بها يوم العيد ولم تثبت صحته، فلا يؤكل إلا للشفاء.

وعن ابن فهد: ذهب ابن إدريس إلى تحريم تناول إلا عند الحاجة.

وأجاز الشيخ في المصباح الإفطار عليه في عيد الفطر، وجنح العلامة إلى قول ابن إدريس لعوم النهي عن أكل الطين مطلقاً، وكذا المحقق في المنافع.

ثم قال: يحرم تناول إلا عند الحاجة عند ابن إدريس، ويجوز على قصد الاستشفاء والتبرك وإن لم يكن هناك ضرورة عند الشيخ. انتهى.

تتمة

قيل بجواز الاستشفاء بالطين الأرمني واستعماله في الأدوية، لأنه ورد في الأخبار المؤيدة بعمومات دلائل حل المحرمات عند الاضطرار.

وقيل: لا لعدم صلاحية تلك الأخبار، لتخصيص أخبار التحريم.

وعن الشهيد الثاني: «موضع التحريم في تناول الطين ما إذا لم يدع إليه حاجة؛ فإن في بعض الطين خواص ومنافع لا تحصل في غيره؛ فإذا اضطر إليه لتلك المنفعة... جاز... لعوم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ...﴾».

أقول: لا يجوز أكل الطين الأرمني إلا في فرض انحصار دفع الضرورة به ولعله في مثل زماننا فرض نادر.

والأحوط لزوماً حل طين بلد كربلاء واستهلاكه في الماء ثم شربه للاستشفاء.

٣٥. الأكل من مائدة يشرب عليها الخمر

دلَّت على حرمة مائدة عسار، وسيأتي نقلها في حرف «ج» في عنوان «الجلوس».

٣٦ - ٤١. أكل الدم والميتة ولحم الخنزير وغيرها

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِشْقًا أَوْ لُغْمًا لِلَّهِ بِهِ فُحْمٌ وَأَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^١.

وقال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٢.

وقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيلَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فُسْخٌ... فَمَنْ أَضْطَرُّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِأُثْمِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٣.

١. الأنعام: ١٤٧.

٢. البقرة: ١٧٣.

٣. المائدة: ٥١، ٥٢.

و قال: «إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَطْعَمَهُ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^١.
أقول: هنا مباحث:

[البحث الأول: التحريم في هذه الآيات يتعلق بالأكل فقط دون سائر التصرفات بقرينة قوله: «عَلَى طَاعِمٍ يَبْعَثُهُ» وقوله: «فِي مَخْضَصَةٍ» وغيرهما، فالآيات الأربعة تحرم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهْلَ به لغير الله على غير المضطر.

[البحث الثاني: يحرم شرب الدم وإن لم يكن مسفوحاً؛ إذ اتقيد في الآية الأولى لايتنافي إطلاق سائر الآيات الكريمة، كما قرر في أصول الفقه، فلا يكون احترازياً يسوغ شرب الدم غير المسفوح، ثم إنه حرمة الشرب غير مقيدة بالدم النجس، بل الدم الطاهر أيضاً يحرم شربه.

[البحث الثالث: أن الدم الكائن في الكبد غير محرم الأكل؛ وذلك لقيام السيرة المستمرة المتصلة بزمان صاحب الشرع من العللين على أكل الكبد، كيف ولو كان حراماً لاشتهر حرمة غاية الشهارة، ولعله المراد من قوله في الآية الأولى: «أَوْ ذَمًّا مُسْفُوحاً» فافهم.

نعم، إذا سفح الدم من الكبد بحيث استقل وجوداً يحرم شربه للإطلاقات.

[البحث الرابع: لا يبعد تفسير الميتة في الآيات الشريفة بما يموت بلا ذبح ذابح، وما في الآية الثالثة من ذكر سائر أقسام غير المذكى في مقابل الميتة، فهو من قبيل التفصيل بعد الإجمال، وقوله: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» دليل على حرمة كل ما لم يذك، مات حتف أنفه، أو بسبب آخر، فالحليّة مترتبة على المذكى، وحصول شروط التذكية، كما سنشرحها، فافهم.

[البحث الخامس: نقل في معنى قوله تعالى: «وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ» قولان:

الأول: أنه ما ذكر غير اسم الله عليه، والثاني: ما ذبح لغير الله، واستوجه الطبرسي الأول وفاقاً لجمع من المفسرين.

أقول: مقتضى المقابلة بين القولين حرمة ما ذبح لغير الله وإن ذكر اسم الله عليه عند القائلين بالقول الثاني، وإطلاقه يشمل ما إذا ذبح لأجل إكرام الضيف والقادم والميت وإن ذكر اسم الله عليه، ولا أدري هل يحرمته قائل أم لا؟

بل مقتضى القول الثاني حرمة ما ذبح لأجل الأكل والبيع، واختصاص الحلّة بما إذا ذبح لله تعالى، فكان الذبح من جملة العبادات لا يحل إلا لقصد له تعالى، وهذا مما يمكن دفعه بالسيرة المستمرة بين المسلمين، كما لا يخفى.

قال الراغب في مفرداته: «و الإهلال رفع الصوت عند رؤية الهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وقوله: «وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ» أي ما ذكر عليه غير اسم الله وهو ما كان يذبح لأجل الأصنام».

وفي مجمع البيان: «الإهلال في الذبيحة رفع الصوت بالتسمية، وكان المشركون يستنون الأوثان والمسلمون يستنون الله، والهلال غرة القمر لرفع الناس أصواتهم عند رؤيته بالتكبير».

وفي موقفة أبان عن الباقر عليه السلام: «وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ» يعني ما ذبح للأصنام... وما ذبح على النصب كانوا يذبحون لبيوت النيران وقريش كانوا يعبدون الشجر والصخرة، فيذبحون لها...»^٢.

أقول: لا شك في حرمة أكل ما لم يذكر عليه اسم الله لقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشَقٌ»^٣.

[البحث السادس: ما ذبح على النصب يحتمل أن يكون ما ذبح لأجل الأصنام تقريباً إليها، ويحتمل أن يكون المراد ما ذبح عليها وإن لم يذبح لها، ويحتمل ذبح الحيوان على الأحجار تقريباً للأصنام، وأما مجرد الذبح على الأحجار بلا مدخلية الأصنام، فحرمة غير محتملة في دين الإسلام.

وفي صحيح أبان بن تغلب أو موثقته عن الباقر عليه السلام: «وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ» يعني

١. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢٢١.

٢. الأصنام، ص ١٢٧.

ما ذبح للأصنام، وما ذبح على النصب، كانوا يذبحون لبيوت النيران، و قريش كانوا يعمدون الشجر والصخرة، فيذبحون لهما...^١ وهذا هو المعتمد.

[البحث] السابع: الاستقسام بالأزلام إن شمل المقام أو خصه، فهو من جهة القمار، أو أكل مال الناس بالباطل، فلا يكون محرماً برأسه، وفي موثقة أبان المتقدمه قال: «كانوا يعمدون إلى الجزور فيجزؤونه عشرة أجزاء ثم يجتمعون عليه، فيخرجون السهام ويدفعونها إلى رجل و السهام عشرة، سبعة لها أنصباء، و ثلاثة لا أنصباء لها، فالتي لها أنصباء... و تمن الجزور على من يخرج له من الأنصباء شيء و هو القمار، فحرمه الله عز وجل.

[البحث] الثامن: أن حرمة هذه الأمور الستة ترتفع بحدوث الاضطراب إليها، والمراد بالاضطرار الخوف على نفسه بالثلف، و المرض، و الضرر الذي يصدق معه الاضطراب، و لا يختص بالأول، كما عن الشيخ في النهاية، و القاضي، و ابن إدريس، و العلامة في مختلفه لعدم ما يصلح قيدا لإطلاق الآيات، و لقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، و قوله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ».

قال في الجواهر بعد نقل ذهاب المشهور إلى خلاف الشيخ و أتباعه من المسائل: بل الظاهر تحققه - أي الاضطراب - على نفس غير المحترمة، كالحامل تخاف على الجنين، و المرضع على الطفل، و بالإكراه، و بالتقية الحاصلة بالخوف على إنقاذ نفسه أو نفس محترمة، أو عرضه، أو عرض محترم، أو ماله أو مال محترم يجب عليه حفظه، أو غير ذلك من الضرر الذي لا يتحمل عادة، بل لو كان من مضراً و خاف بترك تناول طول المرض أو عسر علاجه، فهو مضطر عرفاً... إذ المدار على صدق الاضطراب الظاهر تحققه بخوف الضرر الذي لا يتحمل عادة إذا كان خوفاً معتدلاً به عند العقل.

أقول: ما أقاده متين، و الاضطراب حد جميع التكاليف الإلاهية دون هذه الأمور

فقط، و يمكن أن يستدل عليه بوجوه:

فمنها: قوله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ»^١.

منها: ما روي عن رسول الله ﷺ «رفع عن أمتي تسعة أشياء... و ما اضطروا إليه». و هذه الرواية قد وصفها جمع بالصحة، لكن الظاهر من الآية اختصاص ما حرم بالماكولات لا مطلق المحرمات، و لا أقل من الشك في الإطلاق، و الرواية مع اشتهاها غير سالمة عن النقاش في سندها، إذ في طريقها أحمد بن محمد بن يحيى و هو لم يوثق صريحاً لكن الأخرى حسنة، فالرواية حسنة.

نعم، ناقش بعضهم في رواية حريز عن الصادق عليه السلام:

منها: قوله تعالى: «لَا يَكُنْ لَكُمْ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا... إِلَّا وَشَعْبًا».

و هذه الآية تخص بعض مصاديق الضرورة في كلام الجواهر المقدم.

منها: قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ».

منها: قوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»^٢.

فتلخص من ذلك كله انتفاء جميع التكاليف الإلاهية من الواجبات و المحرمات عند عروض الاضطراب من دون اختصاص بما ذكر في الآيات المتقدمة.

و ليعلم أن الاضطراب و إن كان مجوزاً للمحرمات لكن لا مطلقاً، بل بقدر رفع الاضطراب، إذ بعد رفعه لا اضطراب حتى يرتفع الحرمة به، و هذا واضح جداً، بل هو أحد احتمالات قوله تعالى: «وَلَا عَادِي»^٣، و فيه تقييد آخر و هو أن الحرج و العسر لا يبيحان بعض المحرمات كالزنا و اللواط و القتل كما يفهم من مذاق الشرع، مع أنه في القتل منصوص في الجملة.

و هنا فوائد

[الفائدة] الأولى: اختلف أقوال المفسرين حول الاستثناء عن الاضطراب - «وَعِزَّزَ بَاغٍ

١. الأنعام (٦): ١٢٠.

٢. التوبة: ج ١، ص ١٠١. فسر فيه كلمة «الحرج» به الضيق، و هو ما روي زيادة عن الباقر عليه السلام.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٣٢١.

وَلَا عَادِيٍّ - وَلَا جَدْوِيٍّ فِي الْبَحْثِ حَوْلَهَا، وَنَحْنُ فِي غَتِّي عَنْهَا بِصَحِيحِ حَتَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ:

﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادِيٍّ قَالَ «الْبَاغِي: بَاغِي الصَّيْدِ، وَالْعَادِي: السَّارِقِ، لَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَأْكُلَا الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطُرَّا، هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا، لَيْسَ هِيَ عَلَيْهِمَا كَمَا هِيَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَقْتَصِرَا فِي الصَّلَاةِ»^١.

[الفائدة] الثانية: الباغِي والعادي عند الاضطراب هل يجوز لهما الإمساك عن أكل الميتة وغيرها من المحرمات المذكورة في الآية حتى التمتع أم لا؟

ظاهر القرآن هو الأول، بل وجوبه لكن لابد من تأويله؛ إذ حفظ النفس أهم الأمور عند الشارع، فإذا أبيح المحرمات مخافة أمور تكون أدون من النفس، فكيف لا يجوز لحفظ النفس، فالصحيح أن الخائف على نفسه أو على نفس غيره أو على ضرر عظيم بيده، يجب عليه أكل الميتة وغيرها وإن كان باغياً، وعادياً وإن كان يعاقب على هذه الأكل و يكون أثماً، وهذا الوجوب وجوب عقلي من باب ارتكاب أخف الضررين، كوجوب الخروج من النار المنصوبة مع كونه تصرفاً قبيحاً يستحق عليه العقوبة، فافهم^٢.

[الفائدة] الثالثة: هل يكون ارتكاب سائر المحرمات أيضاً، مثل أكل هذه الأربعة موجباً للعقاب للضطر العادي والباغي أم الحكم مخصوص بهذه الأربعة؟

أقول: الظاهر من الآيات هو حصر المحرمات المأكولة في المذكورات، وعليه، فالاضطرار الرافع للحرمة والاضطرار غير الرافع، كاضطرار الباغِي والعادي قيد للمحرمات التي تؤكل وتشرب لا للتأويل المذكورة في الآيات فقط، وعليه كل ما دلّ الدليل على حرمة أكله أو شربه فحكمه حكمها، فافهم؛ فإنه دقيق.

نعم، لا دلالة في الآيات على التعدي منها إلى المحرمات غير المأكولة والمشروبة، لكن العقل شاهد بالإلحاق.

١. هذاب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٤٧٩. ولا يبعد أن يقال: إن الاضطراب المجوز لأكل المحرمات هو ما إذا لم يتحقق فعل حرام أو مطلق اختيار، بناء على عدم حرمة الصيد؛ فإن الامتناع بالاختيار لا ينال الاختيار عقاباً أو تكليفاً أيضاً على قول.
٢. نعم، لا يجوز لهما - ولو عقلاً - أكل الميتة عند هروص بعض مراتب الاضطراب اللطيفة والجوار منصر من بالموتورين المذكورين في المتن.

[الفائدة] الرابعة: هل يلحق بطلب الصيد والتسرق سائر المحرمات في سلب أثر الاضطراب وهو رفع الحرمة أم لا؟

يمكن أن يختار الثاني، لعدم الدليل على الإلحاق، بل الدليل على خلافه، وهو قوله عليه في الصحيحة المتقدمة: «ليس هي عليهما كما هي على المسلمين»، وتكون الصحيحة هو الوجه الأول، لعدم خصوصية في السرقة والصيد - سواء قلنا بحرمة الصيد أو حله - بل المدار على عدم استناد الاضطراب إلى مجزء اختيار المكلف، أو إلى اختياره المحرم، فإذا حصل الاضطراب بتوسط عمل حرام لا يرفع الحرمة، ويدل على هذا - بدلالة واضحة - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾^١ وهذا ظاهر.

[الفائدة] الخامسة: يشترط في تحقق التذكية أمور:

١. كون الذابح مسلماً كما قالوا، وفي عدة من الروايات، وفيها الصحيح، كصحيح قتيبة الأعشي^٢، وصحيح حسين الأحمسي^٣: «فإنما هو الاسم، ولا يؤمن عليه إلا مسلم، لكنه في مقام الإثبات وفرض الشك، وكأنه يدل على حلالة ذبيحة غير المسلم مع إحراز التسمية.

وفي جملة من الأخبار ومنها: صحيح الحسين الأحمسي^٤، وموثق حميد^٥، ورد النهي عن ذبيحة اليهودي والنصراني والمجوسي.

وورد النهي عن ذبائح نصارى العرب كما في صحيح محمد بن مسلم^٦، وصحيح الحلبي^٧، وصحيح بن مسلم^٨، وورد النهي كما في صحيح الحلبي^٩ وخبر حسين بن

١. المائدة (٤): ٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢١١.

٣. المصدر، ص ٢٤٥.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٣٥٢.

٦. المصدر، ص ٢٤٦.

٧. المصدر، ص ٢٤٩.

٨. المصدر، ص ٢٥٢.

٩. المصدر، ص ٢٤٩.

علوان^١ عن ذبيح النساك - في عيد القران - لغير المسلمين، وفي حسنة حرمان^٢ على ذبيحة اليهودي والنصراني والمجوسي على سماع ذكر اسم الله فيحمل ما قبلها عليها جماً بينهما، وفي صحيح ابن مسلم: «كل ذبيحة المشرک إذا ذكر اسم الله عليها وأنت تسمع...»^٣ وفي صحيح حريز حليّة «ذبايح اليهود والمجوس والنصارى بشهادة اسم الله»^٤.

المستفاد من هذه الروايات كما يلي:

أولاً: حرمة ذبايح نصارى العرب.

ثانياً: حرمة ذبيحة غير المسلم إذا كانت أضحية واجبة أو مندوبة، وفيه تأمل. ثالثاً: عدم اعتبار الإسلام في الذابح؛ إذ إطلاق الطائفة الثانية مقيد بالطائفة السادسة، وهو المستفاد من الطائفة الأولى، كما لا يخفى. نعم، إذا كان الذابح مسلماً يجوز أكل ذبيحته إلا إذا علم ترك التسمية، وإذا كان كتابياً أو مشركاً لا يجوز أكلها إلا إذا علم ولو بخبر ثقة^٥ أنه ذكر اسم الله، فلا تعارض بين الروايات بوجه مع كثرتها واختلاف مضاميتها. نعم، في صحيح جميل ومحمد بن حمران^٦ أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن ذبايح

١. المصدر: ص ٢٤٨ وتوفيق ابن علوان مبنًى على إثبات جيلة: «كون الحسن بن علوان أوتق وأحد من أخيه» من ابن عقدة.

٢. كتبنا ذلك للسيد الأستاذ الخولي فأجاب بما للغة: «النجاشي» ص ٤١ الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي، وأخوه الحسن بكشأ أبا محمد، ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام وليس للحسن كتاب، والحسن أخض بن وأولى، ثم إنني لا أعتقد في توثيق الحسن ولا أخيه الحسن بما نقل عن ابن عقدة، وإنما أعتقد في توثيق الحسن على قول النجاشي ثقة حيث استظهرنا أنه راجع إليه بقرينة أنه كان في مقام ترجمته، وفي توثيق أخيه الحسن بقوله: «والحسن أخض بن وأولى» انتهى كلامه دام الله.

٣. وفهم العلامة وغيره رجوع توثيق إلى الحسن بن الحسن، ويمكن إثبات وثاقة الحسن بنول ابن عقدة المتقدم، كما نقله العلامة عنه في التسم الكافي من ربه، فالأخوان كلاهما ثقات، وما أناد سيدنا الأستاذ بأجمعه غير قوي؛ إذ مبرز قول النجاشي: «إن الحسن أخض بن وأولى» لا يدل على حسنة فضلاً عن وثاقته.

نعم، لم ينقل العلامة سنداً إلى ابن عقدة، فالتقل جرح، فلا يثبت وثاقة الحسن بن دليل قوي، ورجوع توثيق النجاشي إلى الحسن غير بعيد وإن لم يكن ظاهراً واضحاً، والله العالم.

٤. المصدر: ص ٢٥٢.

٥. المصدر.

٦. المصدر: ص ٢٤٢.

٧. المصدر: ص ٢٥٢.

٨. المصدر.

الجزء الأول: في المعزومات / أكل الدم والميتة ولحم الغنزير وغيرها □ ٦٣

اليهود والنصارى والمجوس؟ فقال: «كل». فقال بعضهم: إنهم لا يستون، فقال: «فإن حضر تمومهم فلم يستوا فلا تأكلوا» - وقال: «إذا غاب فكل».

أقول: إطلاق صدره - لو خفي عن ذيله - كان محمولاً على صورة إثبات التسمية، ولكن ذيله يدل على حليّة الذبيحة في صورة الشك، فيعارض ما دلّ على حرمة، غير أن رفع اليد عن تلك الروايات لأجل هذا الذيل غير سديد، فلا بد من تأويله هذا بحسب الروايات.

وأما بحسب الصناعة الفقهيّة، فاليك عبارة المحقق مترجماً بكلام صاحب الجواهر:

فلا يتولّد - أي الذبح - الوثي وغيره من الكفار غير الكتابي وإن كان من كفار المسلمين، كالمرتد، والغلاة، والخوارج، والنصاب، ونحوهم، وحيث فلو ذبح كان المذبح ميتة، وإن جاء بالتسمية وغيرها من الشرائط، بل في المسالك وغيرها أنه مجمع عليه بين المسلمين، وعلى المشهور - شهرة عظيمة - على معنى أنه لا يتولّد الكافر مطلقاً وإن كان كتابياً وجاء بالتسمية، بل استقر الإجماع في جملة من الأعصار المتأخرة عن زمن الصدوقين على ذلك، بل والمتقدمة، كما حكاه المرتضى والشيخ بعد اعترافهما بأنّه من متفردات الإماميّة، بل كاد يكون أمّن ظاً ضروريات المذهب في زماننا، مضافاً إلى النصوص المستفيضة التي إن لم تكن متواترة بالمعنى المصطلح، فمضمونها مقطوع به، ولو بمعونة ما عرفت، فمن الغريب وسوسة بعض الناس فيه، وكان الذي جرأ على ذلك تعبير المصنف وغيره عن ذلك بقوله: وفي الكتابي روايتان أشهرهما المنع....

ومن الغريب بعد ذلك إطباق ثاني الشهيدين في المسالك وبعض أتباعه في تأييد القول بالجواز واختياره... وذكره فيها ما لو وقع من غيره بعد من الخرافات، وأغرب من هذا أن الفاضل في «من» مع اعتداله وشدة إطباقه في الإنكار على ثاني الشهيدين في ميله إلى القول بالجواز، مال بعض الميل إلى ما سمعته في رواية ثالثة... «في» في تركل ذبايح الذمّي إذا سمعت تسميته، وهي مع أنها مطروحة لم يحكم القول بها إلا عن الصدوق^١.

١. لا يبعد إلحاق نصارى العرب بغير نصارى العرب على القول المشهور، جوهر الكلام: ج ٣٦، ص ٧٩ - ٨٦.

٢. الإيمان، كما نقل عن جمع في الجواهر^١، لكن مادّ عليه، كخبر زكريا بن آدم غير نقي السند^٢، نعم، ثبت عدم حلّية ذبيحة الناصب والحرورية^٣، لكن في حسنة حمران^٤ «لا تأكل ذبيحة الناصب إلا أن تسمعه يسمي»، فالناصب ملحق بأهل الكتاب، وأما الحرورية، فلا بدّ من حمل عدم حلّية ذبيحتها على الكراهة، لما ورد من جواز أكل ذبيحتها و ذبيحة المرجئي في صحيح الحلبي^٥.

و يدلّ على جواز حلّية ذبيحة غير الإمامي الروايات السابقة الدالة على حلّ ذبيحة المسلمين، و صحيح فضيل، و زرارة و محمد بن مسلم^٦.

٣. أمّا البلوغ، فغير معتبر، و في صحيح ابن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الصبي؟ فقال: «إذا تحرّك و كان له خمسة أشبار و أطلق الشفرة»^٧.

٤. وكذا لا يشترط الذكورية؛ لصحيح ابن أذينة^٨ لكن في صحيح أو حسن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الغلام و المرأة هل تؤكل؟ فقال: «إذا كانت المرأة مسلمة فذكرت اسم الله على ذبيحتها، حلّت ذبيحتها، و كذلك الغلام إذا قوي على الذبيحة فذكر اسم الله، و ذلك إذا خيف فوت الذبيحة و لم يوجد من يذبح غيرهما»^٩.

و عليه، فيحمل المطلقات عليه لكن في الجواهر: «لم أجد أحداً أفتى به، كما اعترف به بعضهم. فلا بأس بحمله على ضرب من التندب أو الكراهة ...»

٥. كون الأكلة حديدة عند التمكن، كما في صحيح ابن مسلم، و صحيح الحلبي وغيرهما^{١٠}.

١. المصدر، ص ٩٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢٥٦.

٣. المصدر، ص ٣٥٦.

٤. المصدر، ص ٣٥٧.

٥. المصدر.

٦. المصدر، ص ٣٤٨.

٧. المصدر، ص ٣٢٦، الشفرة: السكين المظلم كما في اللغة.

٨. المصدر، ص ٢٢٩.

٩. المصدر، ص ٣٣٨.

١٠. المصدر، ص ٢٠٨.

و أمّا إذا لم يوجد الحديد، فغيره ممّا يفري الأوداج، كالعرو، و القصبية، و النعود، و الحجر، و العظم.

و الظاهر الاجتزاء بكلّ شيء غير هذه المذكورات؛ لعدم فهم خصوصيّة من الأمثلة، لاحظ صحيح ابن الحجاج، و صحيح الشحام^١.

ثمّ إنّ لا يعتبر في الحديد كونه سكّيناً أو بشكل خاصّ آخر، بل بأيّ شكل كان و عليه، فيجوز الذبح بالأجهزة الحديثة إذا كانت حديدة.

ثمّ إنّ مجرّد عدم وجود الحديد عند قصد الذبح، يكفي في سقوط اشتراط الحديد و لا يعتبر الاضطرار و خوف تلف الحيوان؛ لإطلاق الروايات، و الاضطرار و إن أخذ في رواية ابن مسلم، لكنّ سندها غير نقي؛ إذ عبد الله بن محمد بن عيسى لم يثبت وثاقته و لا حسنه.

٦. قطع الحلقوم كما في صحيح الشحام، و فري الأوداج كما في صحيح ابن الحجاج^٢، و النحر في اللينة كما في صحيح ابن عمّار^٣، فيحرم أكل ذبيحة لم تذبح من مذبّحها كما في صحيح ابن مسلم و صحيح الحلبي^٤ لكن في الثاني «يعني إذا تعمّد ذلك و لم تكن حاله حال اضطرار ...»، و الظاهر أنّ هذه الجملة ليست من الإمام، بل من الكليني، أو من أحد الرواة، كما لا يخفى.

و لا يخفى أنّه ليس في الروايات ما يدلّ على مذهب الأصحاب من قطع الأوداج الأربعة، و ليس أيضاً خبر معتبر يدلّ صريحاً على أنّ النحر للإيل خاصة، فليكن الأمران مستفادان من الخارج.

ثمّ إنّ هذا شرط في صورة التمكن، و أمّا إذا عصى الحيوان، أو وقع في بحر فيصعّ ذبحه ونحره في أيّ موضع اتفق، فراجع الباب العاشر من أبواب الذبح.

نعم، المذكور في تلكم الروايات عصيان الثور و البقرة، كما في صحيح الحلبي و

١. المصدر، ص ٣٠٨ و ٣٠٩.

٢. المصدر، ص ٣٠٨.

٣. المصدر، ص ٣٠٩.

٤. المصدر، ص ٣١٦.

عيس، و تردّي البعير في البئر، كما في روايتي الجعفي و زرارة، لكن يلحق بالثور كلّ حيوان مذبوح، و بعضياته كلّ ما لم يتمكّن معه من ذبحه من مذبحة، و يلحق بتردي البعير أيضاً كلّ ما لم يتمكّن معه من نحره، و وجه الإلحاق فهم العرف بإلقاء اعتبار المذبح حينئذ من دون اعتبار خصوصيّة أخرى.

٧. حركة بعض أعضائه قبل الذبح، كطرف العين، و ركض القائمة، أو مصع الذنب، أو تحرك الذنب. لاحظ الروايات في الباب الحادي عشر من أبواب الذبح^١ لكنّ المعنير حركة بعض أعضائه بعد الذبح لا قبله، فدقّق النظر في الروايات، تجد صدق ما قلناه.

٨. خروج الدم من الذبيحة، كما في صحيح الشحام، لكن يعتبر كونه معتدلاً لا متناقلاً، كما في صحيح بكر بن محمد^٢ لكن صحيح الشحام لا مفهوم له، فالعمدة صحيح بكر، و كونه قيداً زائداً على الحركة محل تأمل، و الحكم مبني على الاحتياط الغرومي.

٩. ذكر اسم الله عليه، فلا يجوز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه كتاباً و سنّة، و لا يعتبر فيه صيغة مخصوصة؛ للإطلاق، بل في صحيح ابن مسلم^٣ قال: سألت عن رجل ذبح فسبح أو علق أو حمد الله؟ قال: «هذا كلّ من أسماء الله، لا بأس به».

و لا فرق بين العلم و الجهل، للإطلاق، نعم، يحلّ أكله إن لم يسم نسياناً؛ للروايات^٤ لكن إذا كان الناسي مسلماً، و أمّا إذا نسيه الكافر، فيحرم أكله إن قلنا بجواز ذبحه في صورة ذكر اسم الله، فلاحظ صحيح ابن مسلم^٥، و الأحوط لزوماً التسمية عند التذكّر؛ لصحيح ابن مسلم: «إن كان ناسياً فليسم حين يذكر و يقول: بسم الله على أوّله و (على آخره)» إلّا أن يجعل الجملة الأخيرة قرينة على الاستحياء.

١٠. استقبال الذبيحة، فيحرم أكل ما لم يستقبل نعمداً، و أمّا إذا ترك الاستقبال

جهلاً أو نسياناً، فيحلّ أكله، كما وردت فيه روايات^١.

١١. يحرم قطع رأس الذبيحة حين الذبح من دون إيجابه تحريم الأكل كما دلّ عليه الروايات المعثرة، فلاحظ باب (٩) من أبواب الذبح^٢.

١٢. يحرم نخع الذبيحة كما في صحيح ابن مسلم و الحلبي^٣ و هو عبارة عن قطع النخاع - و هو عرق خاص - حين الذبح لا بعده.

مسائل

المسألة الأولى: ذكاة الجنين ذكاة أمّه إذا كان تامّاً، أي أشعر و أوير و إلّا فلا يؤكل^٤.

المسألة الثانية: لا يعتبر التسمية في صيد السمك، كما في الروايات^٥.

المسألة الثالثة: لا يعتبر الإسلام في صيد السمك لكن لا بدّ من إحراز إخراجه الكافر حيّاً من الماء، لاحظ الروايات^٦.

المسألة الرابعة: إذا أخرج السمك حيّاً ثم عاد أو أرسله الصياد إلى الماء فمات فيه، يحرم أكله، كما في الروايات^٧.

المسألة الخامسة: لا بدّ من الأخذ مضافاً إلى الحياة، فلو خرج حيّاً و مات قبل الأخذ، حرم كما يستفاد من الروايات^٨.

المسألة السادسة: اعتبر جمع - زائداً على ما تقدّم - استقرار الحياة في الذبيحة و هو أن يعيش مثلها اليوم أو الأيام، و لو كانت الحياة غير مستقرّة و هي التي يفتي بموتها عاجلاً، لم تحلّ بالذباحة؛ لأنّ حركتها كحركة المذبوح، و الأقوى عدم اعتبار هذا الشرط؛ لعدم الدليل عليه، بل روايات اعتبار الحركة دالة على عدمه، فلاحظ.

١. المصدر: ص ٢٢٤.

٢. المصدر: ص ٢١٥.

٣. المصدر: ص ٢١٤.

٤. المصدر: ص ٢٢٩ و ٢٣٠.

٥. المصدر: ص ٣٦١.

٦. المصدر: ص ٣٦٧ و ما بعدها.

٧. المصدر: ص ٣٦٥.

٨. المصدر: ص ٣٦٦ و ٣٦٧.

١. المصدر: ص ٣١٩.

٢. المصدر: ص ٣٢١.

٣. المصدر: ص ٣٢٧.

٤. المصدر: ص ٣٢٥.

٥. المصدر: ص ٣٢٦.

المسألة السابعة: لا يحرم أكل السمك حياً؛ لما يستفاد من الروايات السابقة الدالة على أن ذكاته بإخراجه من الماء حياً بلا اعتبار موته في يده، وما ذكره الشيخ الطوسي^١ في وجه المنع غليل. وهل يجوز أكله حياً تحت الماء من دون إخراجه من الماء؟ فيه وجهان أفواهما الجواز كما يظهر من إيلي.

المسألة الثامنة: إذا نصب الحظيرة في الماء، فدخلها الحيتان، فماتت فيها قبل إخراجها من الماء، فالظاهر جواز أكله، كما دل عليه صحيحة الحلبي^٢ وغيرها، فلاحظ.

المسألة التاسعة: ذهب جميع - كما في الجواهر - إلى أن ذكاة الحيتين هي ذكاة أمه إذا لم تلج الروح، فلو ولجته لم يكن بذ من تذكيته، فلو خرج ميتاً بعد ولوج الروح فيه، كان ميتة؛ لإطلاق عموم ما دل على اشتراط تذكية الحي^٣ لكنه ضعيف، وإطلاق الروايات تدل على الجواز.

المسألة العاشرة: إذا خرج الحيتين حياً وإن لم يتسع زمان حياته للذبح، فالأقوى عدم تذكيته بتذكية أمه، بل حليته موقوفة على تذكية نفسه؛ لموتى عشار^٤ لكن لم أجده في التهذيب، فراجع.

١٢ - ١٧. العناوين المحرمة العائمة من الحيوانات

أ) يحرم أكل كل حيوان سبع وإن لم يكن ذئب، ومقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الدابة والطيء، وبين البري والبحري، اللهم أن يدعى النصارى السبع إلى الدابة البرية، لاحظ صحيح ابن الفرقة وصحيح الحلبي، وموتى ساعة^١.

ب) يحرم أكل كل ذي ناب من الوحش، كما في موثقة سماعة المتقدمة، الوحش: الحيوان البري. الناب: السن خلف الرباعية، كما في المنجد،

ج) يحرم أكل كل طير يصف. ففي صحيح زرارة أنه سأل أبا جعفر عما يؤكل من الطير؟ فقال: «كل مادف، ولا تأكل ما صف»^٢، وفي موتى سماعة المتقدمة «كل ماصف وهو ذو مخلب فهو حرام». الخبر.

واعلم، أن الطيور أو أكثرها - وأنا غير عارف بكيفية الطيران كلبته - لا تطير على نحو واحد، بحيث يكون صفيهاً لا دف فيه، أو دفيهاً لا صف فيه، فالظاهر - كما ذكره في الفقه أيضاً - هو الصف والدف غالباً لا دائماً.

وقال بعض: جوارح الطير تصف، أي لا تحرك غالباً جناحها حين تطير، بخلاف أكلة الحبوب؛ فإنها تدف غالباً.

د) كل ذو مخلب من الطير يحرم أكله، ففي صحيح ابن فرقة، عن أبي عبد الله^٣ «كل ذي ناب من السباع، ومخلب من الطير حرام» ومثله صحيح الحلبي، وفي موثقة سماعة^٤ «حرم رسول الله ﷺ كل ذي مخلب من الطير»^٥.

هذا، ولكن في ذيل الموثقة السابقة: «وكل ما صف وهو ذو مخلب فهو حرام»، وفي الجواهر: «عن بعضهم ضبط الحديث هكذا: فهو ذو مخلب فهو حرام». وعلى هذا، فالرابع والثالث معاً أمانة واحدة، لا أنهما أمانتان مستقلتان على التحريم.

ولعل ما يكون صفيهاً أكثر من دفيهاً من الطيور كلها - خارجاً - واجدة للمخلب، ولو كان كذلك لارتفع ثمرة البحث. وعلى فرض عدم الملازمة - خارجاً - بين ما يصف وذي مخلب ففي المقام وجهان: أحدهما: هو الحل. في غير الواجد لكليتهما، لأن ذيل الموثقة يقيّد إطلاق ما دل على تحريم ما يصف، وما هو ذو مخلب فيسقطهما عن استقلالهما.

تأنيهما: هو الحرمة فيهما؛ إذ غاية ما في الباب عدم دلالة الذيل على الاستقلال، و

١. المصدر: ص ٣٦٩.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ١٨٢.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢٣٠.

٤. المصدر: ص ٢٨٧ و ٢٨٨.

١. المصدر: ص ٤٢٦.

٢. المصدر: ص ٣٨٧.

هو لا يتنافى دلالة غيره على استقلال كل واحد منهما. فتأمل. ولعل الأظهر هو الأول وإن كان الثاني أحوط. والله العالم.

مسألة

إذا فرض تساوي الدف والصف في الطير ولم يوجد علامة أخرى على الحرمة، فالأظهر هو الحل؛ للإطلاقات، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوجِيَ...﴾ ولأصالة الحلّ العامة.

وقيل بالحرمة؛ لأصالة عدم التذكية، لكنها لا تعتمد عليها في قبال العمومات والشبهة حكمية. وتحقيق الحال حرره في شرح كتاب الطهارة من العروة الوثقى، والله العالم.

ها عدم القانصة «سنگدان». ففي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: الطير ما يؤكل منه؟ فقال: «لا تأكل ما لم تكن له قانصة»^١، وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام فقلت: فطير الماء؟ فقال: «ما كانت له قانصة فكل، وما لم تكن له قانصة، فلا تأكل»^٢، وفي موقئ سماعة... «كل من طير البر ما كانت له حوصلة «جینه دان»، و من طير البحر ما كانت له قانصة، كقانصة الحمام».

ثم الحوصلة والقانصة إنما تكون أمارتين إذا لم يعلم كيفية الطيران وإلا فلا، مثلاً إذا فرضنا طيراً دفيقه أكثر من صفيقه، فهو حلال اللحم وإن لم تكن له قانصة ولا حوصلة، وإذا كان صفيقه أكثر، فهو حرام وإن وجد فيه أحدهما، وذلك لقول الصادق عليه السلام في ذيل موقئ سماعة «و القانصة والحوصلة يمتحن بهما من الطير ما لا يعرف طيرانه، وكل طير مجهول»^٣.

ثم الظاهر الاكتفاء في الحلّ بالقانصة أو الحوصلة فقط، ولا يعتبر اجتماعهما، ولا يوجب الحرمة فقد أحدهما إن لم نقل بوجدهما.

و) عدم القشر في السمك، ففي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «كل ما له قشر من السمك، وما ليس له قشر فلا تأكله»^١، ومثله غيره.

لكن في صحيح زرارة قال الصادق عليه السلام: «لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه، ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر، مثل الورق وليس بحرام، إنما هو مكروه».

والرواية - مع صحة سندها - مهجورة عند الأصحاب، والمعول على غيرها من الروايات، ومثل صحيح زرارة في الهجران صحيح ابن مسلم عند عليه السلام: «إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه» ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها؛ إذ المذاق الفقهي لا يلائمه، والله العالم. وللبحث حول الروايتين محل آخر.

ز) المسوخ، ففي موقئ سماعة عن الصادق عليه السلام: «و حرم الله ورسوله المسوخ جميعها»^٢.

أقول: متنه لا يخلو عن خلل؛ فإن الله لم يحرم جميع المسوخ في القرآن.

٤٨ - ٦٢. العناوين الخاصة بالمحرمات

١ - ٤. الضب، الفارة، القردة، الخنازير.

وقد حرمها القرآن أيضاً كما مر.

وقد عدت هذه الأربعة من المسوخ في صحيح الحلبي^٣.

٥. وفي صحيح غياث عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن لحم الفيل؟ فقال: «ليس من بهيمة الأنعام».

أقول: الظاهر دلالة الرواية على حرمة لحم الفيل، وأنه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَجَلْتُ لَكُمْ بَيْعَتُ الْأَنْعَامِ﴾ وأن لحم الفيل مثله لم يحل، فتأمل.

٦ - ٩. الجري، والمارماهي، والزمير، والجريت، كما في صحيح محمد بن مسلم.

١. المصدر، ص ٢٩٧.

٢. المصدر، ص ٢٨٠.

٣. المصدر.

١. المصدر، ص ١١٨.

٢. المصدر، ص ٤١٩.

٣. المصدر.

و موثق سماعة وغيرهما^١.

١٠ - ١٢. في صحيح علي بن جعفر. قال الكاظم عليه السلام: «لا يحل أكل الجوزي، ولا السلحفاة، ولا السرطان»^٢. قال وسألته عن اللحم الذي يكون في أصداف البحر والفرات أيؤكل؟ قال: «ذلك لحم الضفادع (و) لا يحل أكله».

١٣. الوبر وهي - كما قيل - دويبة كالسنور لكنها أصغر منه. تقصير الذنب والأذنين، وربما يظن أنه لا ذنب له. وقيل: دويبة كالهرة على ما في القاموس. وعلى كل - يدل على حرمتها موثقة عinar عن أبي عبد الله عليه السلام^٣.

١٤ - ١٦. الصقرة، والبازي. والحدأة، وقد مر ذكرها في موثقة سماعة^٤.

فائدة

في موثق زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «ما حرم الله في القرآن من ذبابة إلا الخنزير، ولكنه النكرة»^٥.

أقول: أي ما كان معنى الجملة الأخيرة، ليس مراد الرواية حليّة جميع الدواب غير الخنزير، بل المراد عدم تحريم غيره في الكتاب العزيز فقط، وهذا حق لكن من الظاهر أن نفي الخاص لا يدل على نفي العام، فغيره أيضاً حرام في السنة^٦.

نعم، هذه الرواية تصلح شاهدة على أن قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾ ليس راجعاً إلى خصوص الجملة الأخيرة في الآية المذكورة في سورة المائدة، أعني ﴿مَا أَكَلِ الشَّيْءُ﴾ بل إلى جميع الجملات، أعني ﴿الْمُنْحَنِئَةُ وَالتَّوَوُّدَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالطُّيْحَةُ﴾.

ولو سلمنا رجوع التقيد إلى الأخيرة، فنلحق البقعة بها حكماً، لأجل هذه الرواية

١. المصدر، ص ٤١٠.

٢. المصدر، ص ٤١٦.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ٤٢١.

٥. المصدر، ص ٤٢٨.

٦. نعم، في صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن سباع الطير والوحش... فقال: «ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه... ثم قرأ هذه الآية ﴿فَلَيْسَ لِأُيُودِيهِمْ...﴾» المصدر، ص ٣٩١. لكن الفقهاء رضي الله عنهم لم يفتوا بمضمونه ومضمون أمثاله، والله ورسوله وخلفاؤه يعلمون سبله الحال. وقد سبق في المتن أن شئنا محللاً آخر.

فافهم جيداً، وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ عزوف النفس و كان يكره الشيء ولا يحرمه، فأني بالأثرين فكرهها ولم يحرمها».

أقول: حمل الرواية على التقية محتاج إلى إجماع قطعي، أو دليل قوي، وإلا فالرواية صريحة في عدم الحرمة.

وفي صحيح ابن مسلم وغيره: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحمير وإنما نهى عنها من أجل ظهورها مخافة أن يفتوها وليست الحمير بحرام...»^١.

أقول: انتهى عنها وقع يوم خيبر، كما في صحيح زرارة وابن مسلم وغيره^٢.

وفي صحيح ابن مسكان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام... عن أكل الخيل واليغال والحمير؟ فقال: «نهى رسول الله ﷺ عنها، ولا تأكلها إلا أن تضطر إليها»^٣.

قلت: لا بد من حمل النهي على الكراهة؛ لصحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال:

«سألته عن لحوم الخيل واليغال والحمير؟ فقال: «حلال ولكن الناس يعافونها»^٤.

أكل الغراب

في صحيح زرارة عن أحدهما أنه قال: «إن أكل الغراب ليس بحرام وإنما الحرام ما حرم الله في كتابه، ولكن الأنفس تنزّه عن كثير من ذلك تفزراً»^٥.

أقول: ولأجله يحمل صحيح علي بن جعفر على الكراهة، قال: سأله عن الغراب

الأبيض والأسود أيحل أكلها؟ فقال: «لا يحل أكل شيء من العزبان «زاع» ولا غيره»^٦.

ولكن يثبتاً أخيراً على ضعف روايات علي بن جعفر المذكورة في الجزء العاشر من

البحار، فلاحظ كتابنا بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

وفي الرواية الأخرى، وهي رواية أبي يحيى وعلها صحيحة سنداً، قال: سئل

١. المصدر، ص ٢٩١.

٢. المصدر، ص ٢٩١.

٣. المصدر، ص ٢٩٣.

٤. المصدر، ص ٢٩٢.

٥. المصدر، ص ٢٩٦.

٦. المصدر، ص ٢٩٦.

الرسالة عن الغراب الأبقع؟ قال: «إنه لا يؤكل ومن أحل لك الأسود؟!»

هذا ولكن في النفس من جهة صدور الرواية الأولى المحللة شيء لمكان قوله: «إنما الحرام ما حرم الله» الوارد في غير هذه الرواية أيضاً، المسترودك ظاهرها، والله العالم.

والاحتياط سبيله واضح. وعلى كل من أفتى بجواز أكل الغراب لا يدفع بدليل قوي، فلاحظ جميع الروايات الواردة فيه في الباب السابع من أبواب الأطعمة المحرمة^١.

أكل الحيتان

في صحيح الحلبي، قال أبو عبد الله^٢: «لا يكره شيء من الحيتان إلا الجرّي، لكن عمومته مقيد بما مر من حرمة بعض الأقسام. نعم، عمومته في غير ما ثبت حرمة محكم.

وفي صحيح حماد، قال: قلت لأبي عبد الله^٣: الحيتان ما يؤكل منها؟ قال: «ما كان له قشر». قلت: ما تقول في الكنعت؟ قال: «لا بأس يأكله». قال: قلت: فبأنه ليس له قشر؟ فقال: «بلى» ولكنها حوت سيئة الخلق تحتك بكل شيء، فإذا نظرت في أصل أذننها وجدت لها قشراً.

أقول: وهذه الرواية تعطي أصلاً كلياً في مقدار القشر.

أكل الخطاف

في موطأ عمار عن الصادق^٤، عن الرجل يصيب خطافاً في الصحراء، أو يصيده أياً أكله؟ قال: «هو مما يؤكل»^٥.

أقول: وما دل على المنع ضعيف سنداً.

٦٣. أكل البيوض

في صحيح ابن مسلم عن أحدهما^١: «إذا دخلت الأجنة فوجدت بيضاً، فلا تأكل منه إلا ما اختلف طرفاه».

وفي صحيح عبد الله بن ستان: «ما كان مثل بيض الدجاج - يعني على خلقته - فكل».

وفي صحيح زرارة... عن البيض في الآجام؟ فقال: «ما استوى طرفاه فلا تأكله، وما اختلف طرفاه، فكل»^٢.

هذه الروايات تدل على تعلق الحلّة باختلاف طرفيه، وتعلق الحرمة بتساويهما دلالة واضحة، وليس فيها ما يدل على كون الحكم في صورة الشك، بل ظاهرها أنها لبيان الحكم الواقعي، لكن الفقهاء ذهبوا إلى أن بيض حلال اللحم حلال، وبيض حرام اللحم حرام، وإذا اشتبه بين الصنفين فذكروا اختلاف الطرفين و تساويهما علامة للحل والحرمة، ويدل عليه رواية زرارة عن أبي الخطاب عن الصادق^٣، ورواية ابن أبي يعفور عنه^٤، ورواية علي بن جعفر عن أخيه^٥، لكنها ضعيفة سنداً.

لكن أغلب الظن بملاحظة ذكر الأجنة والآجام أن مضمون الصحاح ما ذهب إليه الفقهاء من بيان حكم صورة الشك غير أن حرمة بيض الحيوان المحرم الأكل مما لم أجد له دليلاً حتى في مثل الطاوس حيث إن ما دل على حرمة لحمه وبيضه ضعيف سنداً^٦، وأدلة حرمة الحيوان لا إطلاق لها تشمل البيض أيضاً.

أكل طير الماء

في حصة بن الحارث قال: سألت أبا الحسن^٧ عن طير الماء ما يأكل السمك منه

١. المصدر، ص ٤٢٢ و ٤٢١.

٢. المصدر، ص ٢٩٠ و ٢٨١.

٣. المصدر، ص ٤٢٢، ص ٤٥٢.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ١١٦.

يحل؟ قال: «لا بأس به، كله»^١.

أقول: الظاهر أن مراد الإمام عليه السلام هو عدم ما تنبئة أكل السمك من حلالة الحيوان الأكل، لا حلالة مطلق طير الماء وإن لم توجد فيه علامة الحل أصلاً، فافهم جيداً.

٦٤ و ٦٥. المرتضع من لبن خنزيرة ونزخته

في صحيح أو موقوف حنان بن سدير، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عنده عن جدي رضع من لبن خنزيرة حتى شب وكبر واشتد عظمته ثم إن رجلاً استفحله في غنمه فخرج له نسل؟ فقال: «أما ما عرفت من نسله بعينه، فلا تقره، وأما ما لم تعرفه، فكأنه، فهو بمنزلة الجبن ولا تسأل عنه»^٢.

المستفاد من الرواية أمور:

الأمر الأول: كون المرتضع جدياً لكنه - بحسب الظاهر - لا خصوصية له، فيلحق به كل رضيع من الحيوان المأكول لحمه، والله العالم.

الأمر الثاني: كون المرضعة خنزيرة، ولا يلحق بها غيرها من الحيوانات؛ لعدم ما يوجب الإلحاق ولو فهم العرف، كما لا يخفى.

الأمر الثالث: موضوع الحكم ليس مطلق الرضاع، بل الرضاع الخاص المذكور في الرواية.

الأمر الرابع: حرمة لحم المرتضع أبداً، وهو وإن لم يذكر في الرواية نصاً، لكنه يفهم قطعاً؛ إذ حرمة لحم نسله تدل - بالأولوية القطعية - على حرمة لحمه.

الأمر الخامس: عدم وجوب الاحتياط في النقام، بل ظاهر الرواية جواز المخالفة القطعية تدريجاً، ولا قبح فيه.

الأمر السادس: عدم لزوم الفحص في الموضوع، كما هو المتداول في الموضوعات الخارجية.

الأمر السابع: كون الرضيع ذكراً لقوله: «استفحله» فإذا كانت أنثى، فلا يحرم نسلها، وأما نفسها، فلا يبعد القول بكونها محرمة؛ إذ هي ليست بأدون من ذرية الرضيع المذكور، فتأمل.

الأمر الثامن: ظاهر الرواية حرمة أكل لحم النسل من دون اختصاص بالمولودة منه بلا فصل، فلا فرق بين الطبقة الأولى و سائر الطبقات وإن كان الاعتبار العقلي على خلاف هذا العموم المستفاد من الإطلاق، بل لا يبعد انصراف الرواية إلى النسل الأول فقط، على أنثى في حرمة لحم النسل متوقف.

الأمر التاسع: هل الرضاع معتبر في نشر الحرمة أم لا، بل يكفي مطلق الشرب بأي وضع كان، كما في الجواهر^٣ فيه تردد، والثاني إن لم يكن أقوى لا شك أنه أحوط.

٦٦ و ٦٧. الجلال^٤

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله».

وفي صحيح هشام عنه: «لا تأكل لحوم الجلالات وإن أصابك من عرقها فاغسله».

وفي صحيح زكريا بن آدم عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأله عن دجاج الماء؟ فقال: «إذا كان يلتقط غير العذرة، فلا بأس»^٥.

والمستفاد من الصحيح الأول والصحيح الأخير أمور:

١ - حرمة ألبان الإبل الجلالة، نجاسة عرقها و حرمة أكل لحم الدجاجة التي تلتقط العذرة، كما يقتضيه مفهوم الشرط. والمستفاد من صحيح هشام حرمة لحم

١. جواهر الكلام، ج ٤٦، ص ٢٨٦.

٢. قالوا: الجلال هو عذرة الإنسان و لم أجد شيئاً عليه، بل الظاهر من القاموس خلالة، و الأصح أنه عذرة مطلق الحيوان المحرم أكله، و في تحديد مدة حصول الجلال بينهم خلالة، و لم يرد به نص، و في الجوامع: «لا عرف متنجح الآن يرجع إليه؛ لعدم استعماله فيه» قلت: العرف هو المرجع، و لو لأجل استعمال ما يوافق هذا اللفظ، و لعله في القاموس: «تبعاست حمار يا فهو حمار» لاحظ صحيح زكريا بن آدم بعد صدق ما قلناه.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٤٢٢.

١. المصدر، ص ١٢٧.

٢. المصدر، ص ١٢٩.

مطلق الجلال، ونجاسة عرقه.

وهناك روايات أخر كلها ضعيفة الأسناد.

وفي الباب الثامن والعشرين من أبواب الأطعمة والأشربة روايات دلت على حرمة لحم عدة من الحيوانات الجلالة، وتعليق حليتها بالربط في عدة أيام، لكن الروايات كلها ضعيفة سنداً ليس فيها حجة^١.

وفي صحيح سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن أكل لحوم الدجاج في الدساكر (الفرى وغيرها) وهم لا يمنعونها عن شيء تمر على العذرة مغلًى عنها (عن) أكل يبيض؟ قال: «لا بأس به»^٢.

أستظهر منه أن الدجاجة المذكورة تأكل العذرة وتخلط معها علقاً طاهراً.

٦٨ و ٦٩. الحيوان الموطوء به و الانتفاع به

في صحيح محمد بن عيسى عن الرجل عليه أنه يسأل عن رجل نظر إلى راع نرأ على شاة؟ قال: «إن عرفها ذبحها وأحرقها، وإن لم يعرفها قسمها نصفين أبداً حتى يقع السهم بها، فتذبح وتُحرق وقد نجت سائرها»^٣.

وفي موطئ سماعة عن الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة أو ناقة أو بقرة؟ فقال عليه السلام: «أن يحذ حذاً غير الحذ ثم ينفي (الرجل) عن بلاده إلى غيرها، وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرّم ولبنها»^٤.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة؟ فقالوا جميعاً: «إن كانت البهيمة للفاعل ذبحت، فإذا ماتت أحرقت بالنار، ولم ينتفع بها، وضرب هو خمسة وعشرين (ون) سوطلاً ربع حد الزاني، وإن لم تكن البهيمة له قُومت وأُخذ ثمنها منه، ودفع إلى صاحبها، وذبحت وأحرقت بالنار، ولم ينتفع بها، وضرب

خمس و عشرين (ون) سوطلاً، فقلت: وما ذنب البهيمة؟ فقال: «لا ذنب لها، ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا، وأمر به لكيلا يجترئ الناس بالبهايم و ينقطع النسل»^٥. أقول: موطئ سماعة يتنافي غيره في حرمة أكل لحم الحيوان؛ إذ قوله: «وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرّم ولبنها» ظاهر في عدم رضى الإمام عليه السلام به، ولا أدري رأي الفقهاء في نفي الفاعل.

مسائل

١. قال المحقق في الشرائع في حيوان البحر: «و لا يؤكل منه إلا ما كان سمكاً أو طيراً».

قال الفقيه الأكبر الشارح في جواهره:

بلا خلاف أجده فيه بيننا، كما اختلف به في المسائل، بل عن الخلاف و الغنية و الشرائع و المعين و الذكري و فوائد الشرائع الإجماع عليه، و هو الحقيقة بعد بينة على وجه يمكن دعوى تحصيله وإن وسوس فيه بعض متأخري المتأخرين باختلال الطريقة...^٦

أقول: الكتاب و السنة يدلان على الجواز و الحلية مطلقاً إلا ما خرج بالدليل. أما الكتاب، فمثل قوله تعالى: «وَقُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوجِينَ...» و مثل قوله: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ...» و قوله: «وَأَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ...» و قوله: «...لَحْماً طَرِيّاً» وغيرها. و أما السنة، فقد تقدّم جملة منها في طي المباحث السابقة.

نعم، تصدّى صاحب الجواهر في أوائل كتاب الأطعمة والأشربة للمناقشة فيها من وجوه^٧ لكن لو بنينا على قبول مثل هذه الوجوه في قبيل العمومات، والمطلقات، و الظواهر، لاختل نظام الاستنباط في أكثر كتب الفقه، و حدث طريق جديد في عالم الاجتهاد، و ملخص القول أن المعنى يتردد هنا في فتواه بين الإسناد إلى الكتاب و

١. المصدر، ص ٤٢٢.

٢. المصدر، ص ٤٢٢.

٣. المصدر، ص ٤٢٦.

٤. المصدر، ص ٤٧٠ وهو مروي عن الصادق و الكاظم و الرضا عليه السلام.

٥. المصدر، ج ٢٨، ص ٥٧١ وأن يجلده وكذلك في جواهر الكلام.

٦. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٢٤٦ و ٢٤٧.

٧. المصدر.

الثقة و بين الاعتماد على الإجماع المنقول، و فتوى مشهور العلماء.

و لا شك أنَّ الأولين مقدمان، بل الأخيران لم يثبت حجبتهما في نفسها. فالحاصل أنَّ مجرد كون الحيوان بحرياً، لا دليل على حرمة أكله.

٢. قد مرَّ أنَّ مطلق الجلال - سواء كان برياً أو بحرياً - يحرم أكل لحمه، و من الإبل لبنها أيضاً، و هل يحكم بحرمة لبن غيرها من الحيوانات؟ الأحوط ذلك؛ للظن بعدم الفرق، و الأقوى هو الوقوف على النص في الحكم المخالف للقاعدة.

٣. حرمة لحم الجلال ليست ذاتية للحيوان المذكور، بل معلقة على عنوان الجلال؛ فإذا زال زالت، و الأقوى حلية الأكل بربط الحيوان و علفه بالظاهر حتى يزول اسم الجلل عنه، و عدم الاكتفاء بالتفديرات المذكورة في الروايات؛ فإنها ضعاف سنداً، نعم، الأحوط مراعاة أكثر الأمرين.

٤. ظاهر الصحيحين المتقدمين في أوَّل العنوان نجاسة عرق الجلال، لكنَّ نجاسته غير مسلمة في الفقه، و لعلَّ المتأخِّرين أو المشهور على الطهارة، و اختارها سيِّدنا الأستاذ الخوئي، و له في ذلك كلام ذكره في مبحث النجاسات من كتاب الطهارة، لكنَّه غير مقنع، فالأحوط إن لم يكن أقوى هو الاجتناب.

٥. المستفاد عرفاً من صحيح ابن عيسى هو حرمة (أكل لحم) الحيوان المأكول اللحم الموطوء للإنسان، و هل يجب الذبح بتمام شرائطه ثمَّ الإحراق أم يكفي مطلق الإعدام؟ مقتضى الجمود على النصِّ هو الأوَّل و إن كان الثاني أيضاً لا يخلو عن شيء، و الله العالم.

٦. في صورة استنباط الموطوء بغيره الحكم هو القرعة على نحو ذكر في الرواية. و في إجراء القرعة في جميع موارد العلم الإجمالي، إذا كانت من الأموال وجه ندعمه قاعدة لا ضرر، لكن لم أر من ذكره أو اختاره، و لو بيننا على إعمال القاعدة المشار إليها، نعم الحكم فرض موارد العلم التفصيلي أيضاً، فإذا علم أحد بنجاسة جميع أدهانه بمقدار كثير، هل يمكن نفي وجوب الاجتناب عنها بنفي الضرر؟ و المقام مشكل جداً.

٧. ظاهر موثقة سماعة - لأجل ذيلها، و هو قوله: «إنَّ لحم تلك البهيمة...» - أنَّ

الضمير في قوله: «أنَّ يحذَّ» (يجلد) حذاً غير الحذِّ و في قوله: «ثمَّ ينفي من بلاد...»، راجع إلى الواطئ دون الموطوء.

لكنَّ في الجواهر: «و لا أجد قائلأ به، كما أنَّه كذلك لو كان المراد منه الموطوء». أقول: لو رجع الضمير في: «أنَّ يحذَّ» إلى الواطئ، و في: «ينفي» إلى الحيوان المقصود ركوبه، التأم مع سائر روايات الباب، و لا بدَّ من ذلك بعد عدم عامل به بين الإمامية، لكن الناظر في الرواية يرى أنَّها وردت غير مورد بيان الحكم الواقعي، و كأنَّ الإمام قصد إجمال البيان أيضاً.

٨. قضية الأمر بالإحراق و عدم الانتفاع، هو الاجتناب عن جميع أجزائه حتى صوفه و وُبره.

٩. قال في الجواهر:

و هذه النصوص و إن خلت من التصريح بالنسب المتفق ظاهراً على حرمة أيضاً إلا أنَّه قد يستفاد - و لو بعبوة الاتفاق المذكور - من الذبح و الإحراق، و عدم الانتفاع، بل الظاهر عدم الفرق بين النسل الذكر و الأنثى.

أقول: لا حجَّة في الإجماع المنقول، لا سيما في مثل هذا الحكم المخالف للاعتبار العقلي. نعم، الاحتياط حسن.

١٠. يجلد الواطئ خمسة و عشرين (ون) سوطاً، و يجب عليه أداء قيمة الحيوان الموطوء.

و إذا مات الواطئ، فالظاهر وجوب الإخراج على الورثة، بل لا يبعد وجوب البيع عليهم أيضاً، فتأمل.

ثمَّ إنَّ رواية سدير مخصَّصة أو مثبِّدة لسائر روايات الباب في المقصود ظهراً، كما لا يخفى، لكنَّها قاصرة من ناحية سندها.

١١. قال في الجواهر:

ثمَّ إنَّ ظاهر المصنَّف و غيره اختصاص الحكم المذكور بأقسامه في مأكل اللحم دون

محرمه، كالهرة، والكلب، والفيل، ونحوها، مع احتمالها على معنى وجوب إحراره وعدم جواز الانتفاع به لإطلاق جملة من النصوص التي لا يتألفها ما في آخر من التعمير لحرمه اللحم، إذ المعنى حينئذ أنه يحرم لحمها إن كانت مأكولة، فهو حكم من الأحكام^١.

أقول: العمدة في المقام هو صحيح ابن سنان فقط، حيث ذكر فيه البيهية، وفي المستجدة: «البيهية (جمعها: البيهائم)، كل ذات أربع قوائم من دواب البر والماء ما عدا السباع والطيور».

أقول: لكن يحتمل أن يكون قوله عليه السلام في الصحيح المذكور: «قَوِّمَتْ وَأَخَذَتْ لِحْمَهَا مِنْهُ» شاهداً على الاختصاص بما إذا جاز بيعه شرعاً والأمر بالذبح دليل على اختصاص الحيوان بالمأكول دون مطلق ذوات أربع قوائم، كما أن قوله عليه السلام في ذيل الرواية: «لكيلا يجترئ الناس بالبيهائم ويتقطع النسل» يصلح دليلاً على العموم، والله العالم.

١٢. قولهم عليه السلام: «ليكلا يجترئ الناس بالبيهائم ويتقطع النسل»، يصلح قرينة على سقوط حكم الذبح والحرق في مثل زماننا، فلا بأس بإلقاء الحيوان والاستفادة منه وذبحه لأكل لحمه، وكأن لزوم الذبح والإحراق حكم صدر عن رسول الله ﷺ تحفظاً على النسل، وليس من بيان الحكم الداعي الشرعي، ومن أفنى به لا أراه ملوماً، والله العالم.

٧٠-٩٢. أكل بقية المحرمات

قال في الشرائع والجواهر:

فلا خلاف بيننا وبين أكثر المسلمين في أنه يحرم الكلب، بل الإجماع يسميه عليه؛ لأنه نجس، وسبع، وسوخ... وكذا يحرم السور بلا خلاف فيه بيننا أيضاً، أهلياً كان أو وحشياً، لتنص عليه بخصوصه؛ ولأنه سبع... وكذا لا خلاف، بل الإجماع

يسميه عليه في أنه يحرم الأرنب، والضب، والحشرات كلها التي هي صفار دواب الأرض، والتي تادي قلب الأرض، كالحيّة، والقارّة، والغريب، والخنافس، والصواصر، وبنات وردان، والبراغيث، والقتل مثلاً هو مندرج في الخبائث، أو الحشرات، أو السوخ... وكذا لا خلاف في أنه يحرم الربوع، والتفند، والوبر، والخز، والفنك، والستور، والسجاب، والفظاف، والحكة، وهي ذؤيبة تفوص في الرمل... فلا خلاف في أنه يحرم أكل الزنور... والديدان حتى التي في الشواكه منها وإن تردّد فيه بعض الناس^١.

أقول: لا شك أن الكلب نجس، فهو حرام، ولا شك أيضاً أن السوخ من العناوين المحرمة كما مر، وكذا عنوان الخبائث؛ لقوله تعالى: «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ». أمّا عنوان الحشرات، فلم أجد له نصّاً عاجلاً، وأمّا الكلام في سائر الحيوانات، فإن انطبق عليها أحد العناوين المحرمة المتقدمة، فهو وإلا فحرمة موقوفة على إحصاء دليل لئي قطعي من الإجماع، والسيرة، ومذاق الشرع، ونحوها، ولا عبرة بالاجتماعات المنقولة.

٩٣-٩٨. أكل ما يحرم من الذبيحة

في صحيح إبراهيم بن عبد الحميد بسند البرقي دون سند الكليني عن أبي الحسن عليه السلام قال: «حرم من الشاة سبعة أشياء: الدم، والخصيتان، والقضيبة، والمثانة، والغدد، والطحال، والمرارة»^٢.

لكن بيننا أخيراً على عدم اعتبار روايات البرقي في محاسنه؛ فإن هذا الكتاب لم يصل بسند معتبر إلى المجلسي والحر عليه السلام نسخته بطريق متصل معتبر، وتفصيله في كتابنا بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

وفي موثق سماعة عن الصادق عليه السلام قال: «لا تأكل جريشاً... ولا طحالاً، لأنه بيت

١. المصدر، ص ٢٩٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٢٧.

الدم و مضغة الشيطان^١، لكن ضعفنا سندده بعد ذلك؛ لجهالة عثمان بن عيسى الواقع في سندها أو ضعفه.

وقد ذكر في الروايات أشياء غير ما فيها. وقيل: إن مفتضى القاعدة الاجتناب عن الجميع؛ لكونها أطراف العلم الإجمالي؛ لأن الانتصاف حصول العلم إجمالاً بكون شيء من غير الثلاثة الأولى أي الطخال، والتضييب، والأثنيين و هي التي اتفق الفقهاء على حرمتها محرماً وإن لا تعلم ذلك تفصيلاً.

أقول: لا علم لنا ولو إجمالاً بحرمة غير ما ذكر في الخبر المتقدم. نعم، لا بد من إضافة الروت؛ لأنه خبيث، وكذا أكل كل خبيث، وقد قال الله تعالى: «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْغَبَايِثَ». نعم، لا خصوصية للشاة، بل الحكم شامل لكل ذبيحة، بل المنحور أيضاً، لكن لا مجال للنمذي إلى الأسماك والجراد، بل ولا في مثل العصفور ونحوه؛ فإن إلحاقه بالشاة غير ظاهر الوجه.

حق الكلام في المقام

روايات الباب كلها غير معتبرة سنداً فنقول بحرمة الدم لتحريم القرآن، والطخال؛ لموثقة عثمان الآتية وخمس روايات ضعاف عليها وكل ما دل عليه دليل خاص أو انطبق عليه عنوان محرم.

ونقول بحرمة أكل الأثنيين الخصيتين؛ لدلالة ثمانية روايات غير معتبرة، بل أزيد منها، عليها، ونقول بحرمة أكل القضيبي؛ لدلالة سبع روايات ضعاف، بل أزيد عليها، وبحرمة أكل الغدد؛ لدلالة عشر روايات ضعاف عليها، وبحرمة أكل النخاع، لدلالة خمس روايات أو أزيد عليها، ولا سبيل إلى رد تلك الروايات بضعف السند بعد حصول الوثوق بصورها عن الأئمة^٢، ولا أقل من الاحتياط اللازم في الاجتناب عنها. فلاحظ وسائل الشيعة^٣.

١. المصدر، ص ٤٤٢.

٢. المصدر، ص ٤٦٦.

مسألة

في موثقة عثمان عن الصادق^١ و قد سئل عن الجري في السفود «أهني كنه ياء» غرشت بريان من شدة مع السمك. قال: «يؤكل ما كان فوق الجري، ويرمى ما سال عليه الجري» قال: وسئل عن الطخال مع اللحم في سفود وتحت خبز وهو الجواذب - عن المجلسي: ولعل المراد «بالجواذب» هنا الخبز المشروود تحت الطخال واللحم الذي على السفود - أيؤكل ما تحته؟ قال: «نعم، يؤكل اللحم والجواذب، ويرمى بالطخال؛ لأن الطخال في حجاب لا يسيل منه، فإن كان الطخال مشقوقاً أو مشقوقاً، فلانأكل ما يسيل عليه الطخال»^٢.

أقول: الظاهر أن الرواية لا تثبت حكماً جديداً، بل يرشد إلى أن ما يسيل من الشيء المحرم أيضاً محرم؛ لأنه من أجزاء المحرم، فلا يجوز أكله، وإذا سال من المحرم على الحلال وأمكن إزالة ما يسيل عن الحلال، يجوز أكله. ثم إن الحكم غير مخصص بالجري والطخال، ولا بالمسك واللحم، بل يعم كل محرم يسيل منه على محلل ولو بالعصر دون النوى^٣ وإن لم يكن المحرم أعلى.

هذا ما فهمت من الرواية، والله سبحانه أعلم بأحكامه.

٩٩. أكل النجاسات

من أحكام الأعيان النجسة حرمة أكلها، و ادعي الإجماع بتسميه عليه مضافاً إلى السنة المقطوع بها إن لم تكن متواترة اصطلاحاً.

١٠٠. أكل المتنجسات

وما يحرم أكله، المتنجس، فلاحظ الوسائل وما دل على خلافه متروك^٤.

١. المصدر، ص ٤٦٨.

٢. ولا أدري لم فضل المحقق تفصيلاً متديلاً في التراجع، فلاحظ.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٤٦٦.

١٠١ و ١٠٢. أكل الجراد على المحرم و قتله

في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «ليس للمحرم أن يأكل جراداً و لا يقتله». و مثله غيره^١.

□ أكل اللحم غريباً

في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن يؤكل اللحم غريباً. و قال: إنما تأكله السباع حتى تغتبره الشمس أو النار». و يظهر من المحاسن أن الجملة الأخيرة أي «حتى تغتبره» ... من حرير.

الظاهر أن المراد منه اللحم غير المطبوخ و لا يقطن القاتل به. و يحتمل أن يكون النهي عنه إرشادياً أو مولوياً استحباتاً. و الله العالم!

١٠٣. أكل مال الغير من دون طيب نفسه

أكل مال الغير من دونه إذنه أو الاطمئنان بطيب نفسه حرام بلا ريب. و في الجواهر: «و لو كان كافراً محترماً المال ... بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه إن لم تكن ضرورة، و الكتاب و السنة دالان عليه، بل العقل أيضاً»^٢.

أقول: لا يبعد أن الحرمة المذكورة اليوم من الضروريات الدينية، لا أقل من كونها قطعية مسلمة في دين الإسلام، و من يتردد فيها أو ينكرها و يقول بأن الملكية الفردية غير ثابتة في الإسلام فيجوز للحكومات أن تأخذ رؤس الأموال من التجار مثلاً، فهو ليس من أجل اشتباه الحكم، بل من الزندقة و الإلحاد، و لا أقل من الفسق العظيم - نعوذ بالله منه - نعم، العقل لا يدل على المنع مطلقاً حتى فيما إذا كان الأكل فقيراً محتاجاً - دون حد الاضطرار - و كان المالك غير متضرر، و لا مثالاً بمقدار من ماله لغنائه، و

١. المصدر: ج ١، ص ٨٤.
٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٢٠٥.

عدم التفاته لكانه حرام في الشرع قطعاً.

ثم لا بأس بذكر بعض الروايات تنبيهاً على المقصود و إن كان أصل الحكم واضحاً قطعياً.

١. موثقة سماعة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس بولي من أكل مال مؤمن حراماً»^١.
٢. صحيح زيد الشحام عن الصادق عليه السلام في حديث: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها؛ فإنه لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله إلا بطيبة نفس منه»^٢. و رواه الصدوق بسنده عن زرعة عن سماعة، عنه عليه السلام أيضاً و السند موثق.

٣. عن الاحتجاج، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي، عن أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، عن صاحب الزمان عليه السلام: «فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره إلا بإذنه»^٣. دلالة الحديث على الحرمة واضحة، و إنما الكلام في السند.

٤. موثقة أبي بصير عن الباقر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «سباب المؤمن فسوق، و قتاله كفر، و أكل لحمه معصية، و حرمة ماله كحرمة دمه»^٤.

٥. في صحيح الحداد قال أبو جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اقتلع مال مؤمن غضباً بغير حقه، لم يزل الله معرضاً عنه، ما فتناً لأعماله التي يعملها من البر و الخير، لا يثبتها في حسناته حتى يرد المال الذي أخذه إلى صاحبه»^٥. أنظر كيف أنه مانع من قبول الأعمال!

و الروايات في مختلف أبواب الفقه متواترة قطعاً يفهم منها ذلك، فراجع الحدود، و المكاسب، و الفصب، و وجوب رد المظالم، و كتاب اللقطة، و السرقة و غيرها، و قد ورد بسند صحيح تحريم أكل صدقات البنت على أبيها فضلاً عن غيره^٦.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢.

٢. المصدر: ج ٢، ص ١٧١.

٣. الاحتجاج، ص ٢٦٧، وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٤١٥.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ١٠، و رواه أبي الصناديق، ج ٨، ص ٦١٠ و لكن بسند ضعيف و المتن مغاير في الجملة.

٥. المصدر: ج ١١، ص ٣١٤.

٦. المصدر: ج ٨٦، ص ٣٦.

أَنَا الْقُرْآنَ، ففيه آيات دالّة عليه؛ منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ و سياتي بحثه.

منها: قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَلْيَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَتَ بِالطُّبِّ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَثِيرًا ۚ﴾.

منها: قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَلْيَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَتَ بِالطُّبِّ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَثِيرًا ۚ﴾. ومفهومه: فإن لم يطهر لكم منه نفساً، فلا تأكلوه، أي يحرم أكله؛ فإن المنطوق هو جواز الأكل دون وجوبه حتى يكون المفهوم عدم الوجوب، فالفهم جيداً. ومنها: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۚ﴾.

نعم، إذا كان الوصي فقيراً، يجوز له أخذ أجره المثل من ماله في مقابل عمله لليتيم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَقِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ﴾. ومن الضروري عدم الفرق بين النساء واليتامى وغيرهما في حرمة أكل أموالهم. ومنها: قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِتَغْيِصٍ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ۚ﴾.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِّدُوا زَوْجَ مَكَانٍ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِخْدَاعٌ فَلِظَارٍ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْتُمْ أَخَذْتُمْ بَهْتَانًا وَإِنَّمَا مَبِينٌ ۚ﴾.

فائدة

الذي يحرم أكله واستعماله ونصرفه هو مال من محترم ماله وإن لم يكن إمامياً. و

١. أي لا تدفعوا إليهم أموالكم الرديئة بدل أموالهم الجيدة.

٢. النساء (٤): ٢٩.

٣. النساء (٤): ١.

٤. النساء (٤): ١ - ١١. في صحيح ابن محبوب مخرج يكون أكل مال اليتيم وأكل الرباء من الكبائر. وساق الشريعة، ج ١١.

ص ٢٥٩.

٥. النساء (٤): ١٩.

أنا ما ليس بمال عرفاً وإن كان مملوكاً، فلا يكون موضوعاً للحكم المذكور، ومنه يظهر صحة المسح بنداوة الماء المتوضأ به، وكان الماء مال الغير وقد توضأ به سهواً ثم التفت بعد الغسل وقبل المسح، كما أفنى به صاحب الثروة وغيره، ولا يصغى إلى استصحاب الملكية؛ إذ لا أثر له؛ خلافاً لجمع.

هذا، ولكن لا يبعد أن تجعل الموضوع مطلق الشيء وإن لا يصدق عليه أنه مال؛ لفحوى مكانية محمد بن الحسن الآتية في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال»، فلاحظ.

ثم الظاهر أن الإذن - على تقدير ثبوت اعتباره - إنما هو من جهة كشفه عن طيب النفس، فلا خصوصية له، كما أن المراد من طيبة النفس هي التقديرية ولو لأجل السيرة، فيجوز الأكل والاستعمال والتصرف في مال الغير وإن كان غافلاً عن التصرف هو الرضا به.

نعم، إذا فرضنا أن طيب نفس المالك موقوف على وعظه ونصحده ومدحه، فلا يكفي الطيب المزبور للحلية قطعاً، فالطيب الفعلي وإن لم يعتبر فيها لكن التقديرية منه أيضاً بمرتبة لا يكفي، وإنما الكافي منه ما إذا حصل بعد الصفاته إلى الأكل، والتصرف، فلاحظ، والله العالم.

مستثنيات الحرمة

الأول: الأكل من البيوت الخاصة

قال الله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ بُيُوتِ الْعِبَادِ وَلَا يُحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ۚ﴾.

قال الباقري في صحيح زرارة سأله عما يحل للرجل من بيت أخيه من الطعام؟

قال «المأدوم» والتمر، وكذلك يحل للمرأة من بيت زوجها^١.

لكن في وصول نسخة مصدر الرواية وهو محاسن البرقي بسند معتبر إلى الحرز وغيره إشكال قوي.

إذا تقرر هذا فهنا مسائل:

(المسألة الأولى: أن الآية الشريفة استثناء من أكل مال الغير حراماً ومقتضى إطلاق الآية جواز الأكل حتى مع العلم بکراهة أرباب البيوت المذكورين فضلاً عن الظن والشك بالکراهة، لكن الالتزام بالإطلاق الشامل للصورة الأولى - أي العلم بالکراهة - غير مناسب لمذاق المتشريعة؛ فإنهم يفهمون من مذاق الشرع عدم الجواز. وفي الجواهر: «لا خلاف أجده» و «عن الرضا: «إلا أنها (صورة العلم) خارجة بالإجماع ظاهراً».

و أمّا إخراج صورة الظن بالکراهة، بل صورة الشك بها أيضاً واختصاص الحكم بصورة وجود أمانة ظنية برضا أرباب البيوت، فهو خلاف الإتيان، فإطلاق الآية محكم يجب الالتزام به، والله أعلم.

(المسألة الثانية: إنما المجاز هو الأكل دون الحمل والنقل، ودون الإطعام والتصدق؛ لعدم دليل عليه. نعم، لا بأس بحمل يسير، كما إذا بقي في يده ثمرة أو لقمة يريد أكلها خارج البيت، وما دلّ على جواز الإطعام والتصدق، لم يثبت سنده إلا في الزوجة، و سيأتي في حرف «ع».

(المسألة الثالثة: لم يذكر في الآية بيوت الأبناء والزوجات والأزواج، لكن بيوت الأبناء تلحق بالبيوت المذكورة بطريق أولى، كما لا يخفى على من علم مذاق الشارع في حق الآباء بل الأئمة على الأبناء، ولا يحتمل أحد جواز الأكل من بيوت الصديق دون الابن. و أمّا الزوجة والزوج، فبينهما داخلية في قوله: «بيوتكم» إلا إذا كان بيت الزوج و ضرّتها الأخرى، فيشكل أكل الزوجة عنه.

وقد نصّ في خبر زرارة المتقدم على حلّية أكل الزوجة من بيت زوجها.

ثم إنّه إذا جاز الأكل من بيت الخال، والخالة، والعم، والعمّة هل يجوز لهم الأكل من بيت ابن الأخ و بنته، وابن الأخت و بنتها أم لا؟ فيه وجهان: مقتضى الظن القوي غير المعنى عن الواقع هو الأول، ومقتضى القاعدة هو الثاني.

(المسألة الرابعة: الظاهر عدم الاعتبار بعنوان البيوت، فيجري الحكم في المخيم وغيره أيضاً للفهم العرفي.

(المسألة الخامسة: هل يجري الحكم في الأجداد والجَدّات؟ قيل: نعم؛ لشمول الآباء والأُمَّهات لهما، وفيه تردد.

(المسألة السادسة: لا يجري الحكم في العنوان الرضاعي، بل هو مختص بالنسبي؛ للتيار.

(المسألة السابعة: الظاهر أن المراد بقوله: «أو ما ملكتكم سفاحاً» هو بيوت العبيد والإماء، بناءً على أنّهما لا يملكان، وإنّما المالك لأموالهما هو مالکهما، و أمّا لو لم يثبت في الفقه المملكية المذكورة، فيمكن أن يقال: إنّهُ بمعنى سلطنتهم - كما عرّبه - فيشمل الوكيل والقيم أيضاً، والله العالم.

ولصاحب الجواهر كلام آخر، فراجع إن شئت.

(المسألة الثامنة: العمدة في المقام - بعد المسألة الأولى - بيان ما يجوز أكله، و أنّه يجوز أكل كلّ شيء أم أكل بعض الأشياء؟ وفي خبر زرارة السابق «المأدوم» (خورش) والتمر، لكن الرواية لا نظارة لها إلى تفسير الآية، والمحتمل قوياً أن المراد بالأخ - في كلام الراوي - هو الأخ الديني مع أن اعتبار الخبر غير ثابت.

وعلى كلّ، فالظاهر أنّه موكول إلى ما هو المتعارف بين أهل العرف من الأشياء المعدّة للأكل لأمتثالهم. و أمّا مثل بعض المأكولات الشبيهة بنفسية المعدة لبعض الضيوف العظماء، فأكله مشكل، والله العالم.

(المسألة التاسعة: الظاهر أن جواز الأكل لا يدلّ على جواز دخول البيت في صورة الشك، أو الظن بکراهة الدخول، وليس في الآية التكرية ما يفهم منه - ولو بمعونة فهم

العرف - الملازمة بينهما، فالأحوط الرجوع في جواز الدخول إلى القاعدة و هي عدم الجواز في صورة عدم الاطمئنان بالرضا في صورة عدم الإذن، فافهم لا أن يجعل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاحِشُ﴾ الظاهر في جواز الدخول قريبة على أن بَقِيَّة الفقرات خالية عنه بالإطلاق و يفتح تداخل الأقسام، فافهم.

[المسألة العاشرة: يلحق بالأكل الشرب بلا ريب حتى شرب اللبن و الحليب فضلاً عن شرب الماء.

الثاني: أكل المازة من الثمار

١. في خبر علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألته عن رجل يمر على ثمرة فيأكل منها؟ قال: «نعم» قد نهى رسول الله أن تستر الحيطان يرفع بنائها^١.

أقول: سند الشيخ إلى كتاب علي بن جعفر صحيح، كما يظهر لمن راجع علم الرجال في حال علي بن جعفر.

و صاحب الوسائل في الجزء العشرين من كتابه يصرح بأنه يروي هذا الكتاب و غيره من الشيخ بسنده، و إني وإن لم أفتش طريق صاحب الوسائل إلى الشيخ لكني مطمئن بصحته ثم التفت بعد سنوات أن صحة الطريق لا تدل على وصول نسخة الكتاب منأولة يستند صحيح خلافاً للمشهور أو جمع كثير، و عليه بنينا على ضعف الروايات المتقولة عن كتب علي بن جعفر عليه السلام، و تفصيل البحث في كتابنا بحث في علم الرجال (الطبعة الثالثة و الرابعة).

٢. خبر مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام أنه سئل عما يأكل الناس من الفاكهة والرطب مثا هو حلال لهم؟ فقال: «لا يأكل أحد إلا من ضرورة، و لا يفسد إذا كان عليها فناء محاط و من أجل الضرورة، نهى رسول الله عليه السلام أن يبنى على حدائق النخل والثمار بناء لكي يأكل منها أحد» و في نسخة «لكي لا يأكل»^٢.

و الحق عدم اعتبار الرواية سنداً، فإن نسخة مصدر الرواية و هو قرب الإسناد لم تصل إلى الحر و المجلسي يستند معتبر.

٣. في خبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام «لا بأس بالرجل يمر على الثمرة و يأكل منها و لا يفسد، و قد نهى رسول الله عليه السلام أن تبنى الحيطان بالمدينة لمكان المازة.

قال: و كان إذا بلغ نخله أمر بالحيطان فخربت لمكان المازة^٣.

و الأظهر ضعف الرواية سنداً، فإن مصدرها و هو محاسن البصري لم تصل نسخته إلينا يستند معتبر، و في الكافي إسماعيل بن مرار المجهول^٤.

في صحيح ابن يقطين على المشهور قال: سألت أبا الحسن عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع، و النخل، و الكرم، و الشجر، و المياطخ و غير ذلك من الثمرات هل أن يتناول منه، و يأكل بغير إذن صاحبه؟ و كيف حاله إن نهى صاحبه، (صاحب الثمرة) أو أمره التقيم فليس له؟ و كم الحد الذي يسعه أن يتناول منه، قال: «لا يحل له أن يأخذ منه شيئاً»^٥.

هنا مباحث

المبحث الأول: لا شك في صحة إلغاء الشارع ملكية الملاك مطلقاً أو في الجملة، و هذا أمر ممكن ثبوتاً و أثبت هذه الروايات ظاهراً و ادعى تواترها، بل ادعى الإجماع على مفادها و هو جواز أكل المازة من الثمار، فلا مانع من الحكم المذكور عقلاً و لا قياساً إلى القواعد الفقهيّة، و ما قيل في المنع، فهو من قبيل الاجتهاد في مقابل النص، فإن الصحيح المانع يحمل على الكراهة جمعاً بين الأدلة و إن لم أجد في الروايات المجوزة ما يعتبر سنداً و دلالة، و الأحوط الترك مطلقاً.

المبحث الثاني: لا ينبغي الإشكال في شمول الحكم لصورة الظن بالكراهة فضلاً عن الشك بها بناء على اعتبار الروايات، فلا يقيّد بصورة وجود أمارة بالرضا، فإنّه تقييد بقرّة نادر، و هذا فليكن أمراً مفروغاً.

١. المصدر: ص ١٧. بعد رجوع التفسير إلى رسول الله عليه السلام، فيكون حكاه عن عمله لكن في الجرحه ضبطه.
«نخله مكان نخله».

٢. المصدر: ج ١، ص ٢٠٣ و ٢٠٤. الطبعة المجرّدة بتلخيص جزأ.

٣. المصدر: ص ١٤، ج ١٣.

١. وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ١٤.

٢. المصدر: ص ١٦.

العسدة في المقام.

فمن سرّ الحلي، كما في متاجر الجواهر:

إذا مرّ الإنسان بالتمر، جاز له أن يأكل منها قدر كفايته، ولا يحمل منها شيئاً على حال من غير قصد إلى المضى إلى الثمرة للأكل، بل كان الإنسان مجتازاً في حاجته ثم مرّ بالتمر، سواء كان أكله منها لأجل الضرورة أو غير ذلك على ما رواه أصحابنا، وأجمعوا عليه، لأنّ الأخيار في ذلك متواترة، والإجماع متعقد، ولا يعتد بخبر شاذ أو خلاف من يعرف باسمه ونسبه، لأنّ الحق مع غيره^١. انتهى كلامه.

لكن مقتضى الجمع بين الحديث الأول والثالث، وبين الحديث الأوسط هو اختصاص الجواز بحال الضرورة - أي الجوع - وعدم ما يشبهه عنده ولو في لحظة المرور، ففي الحديث المذكور: «و لا يأكل أحد إلا من ضرورة ولا يفسد إذا كان عليها فناء محاط».

نعم، يستعمل رجوع القيد إليه لعدم صحّة رجوعه إلى الجملة الأخيرة، فيكون المعنى حينئذ عدم جواز الأكل بغير ضرورة من الأشجار المحاطة بالفناء، وفي غير هذه الصورة نرجع إلى إطلاق الروايتين، وعليه، فيسهل الخطب؛ لعدم قائل بهذا التفصيل - أي عدم الجواز بغير ضرورة إذا كان له فناء محاط، والجواز إذا لم يكن كذلك - فافهم وعلى كلّ فاعلم الأظهر هو العمل بإطلاق الروايتين إن اعتبرناهما صدوراً، وإن كان الأحوط الاجتناب في غير حال الضرورة ولو في عدم الحائط.

المبحث الثامن: معنى الروايات هل هو إثبات جواز الأكل للمأزّة فقط، أو إلقاء ملكيّة المالك أيضاً حتى لا يجوز له المنع، وكان المالك ممنوعاً عما يوجب حرمان المأزّة؟

يمكن أن يستدلّ لثاني بقوله ﷺ في الخبر الأول: «وقد نهى رسول الله ﷺ أن تستر الحيطان برفع بنائها». وفي الخبر الثالث: «وقد نهى رسول الله ﷺ أن تبني الحيطان

المبحث الثالث: الذي يجوز أكله هو الثمرة، كما في الأول والثالث. وفي الخبر الثاني الثفأكهة والرطب، لكن لم يرد في المقام وهو المأزّة. اللهم إلا أن يكون ذيله شاهداً وقينةً على نظارته إلى المقام، كما هو غير بعيد.

والثمرة كما في الثفاموس: حمل الشجر، فهل يشمل الرطب أم لا؟ فيه نظر. نعم، يجوز أكل الرطب في حال الضرورة - أي الجوع - كما في الخبر الثاني، ولكن لا يبعد إلحاق الرطب بالثمره بالفهم العرفي^١.

نعم، يشكل الأمر في البقول والخضروات، والأظهر الرجوع - في غير الثمرة والرطب - إلى القواعد العامة الدالة على الحرمة، وإلى صحيح علي بن يقطين السابق الدالّ على المنع، ولا حجّة في الشهرة الفتوائية، ولا في الإجماع المنقول.

المبحث الرابع: المأذون هو الأكل دون الحمل، وهو ظاهر من الروايات. المبحث الخامس: يختصّ الجواز بصورة المرور، فلا يشمل صورة النزول ولا المجيء إلى الشجرة بقصد الأكل؛ فإنه لا يصدق عليه المرور، فتأمل.

المبحث السادس: يحرم الإفساد، كما في الحديث الأخير؛ فإن فسّره بدم الحائط وكسر الأغصان ونحوها، فوجه واضح.

وهل يكون جواز الأكل مقيداً بعدمه، كما قيل أم لا؟ الظاهر هو الثاني، فيكون الأكل حلالاً وإن ارتكب حراماً بالإفساد.

وإن فسّره بكثرة الأكل ولو بكثرة المأزّة أو قلّة الثمر، فالظاهر حرمة الأكل، والضمان في صورة الإفساد، ولا يبعد شمول الإفساد للأمرين المذكورين.

وأما قوله ﷺ في الخبر الثاني: «و لا يفسد إذا كان عليها فناء محاط» فاعلم المراد بالإفساد هو مجرد هدم الفناء، أو أن القيد راجع إلى مجموع قوله: «و لا يأكل أحد إلا من ضرورة ولا يفسد»، وإلا فالإفساد حرام مطلقاً وإن لم يكن عليها فناء محاط، ولا يحتمل اختصاص حرمة بوجود فناء محاط.

المبحث السابع: هل يجوز الأكل مطلقاً أو يختصّ بصورة الضرورة؟ وهذا هو

١. وعن ف كما في جواهر الكلام، ص ٢٣٠. (كتاب المتاجر، الطبعة الأخيرة).

بالمدينة لمكان المائة^١، لكن يمكن تقييد النهي بصورة الضرورة، كما في الحديث الثاني. فإنما وإن لم تقيد جواز الأكل بالضرورة لكن لا مانع من تقييد عدم البناء به؛ فالنتيجة عدم جواز المنع في ضرورة المائة.

نعم، يحتمل قوياً أن النهي المذكور كان من قبيل التحكم المؤقت دون بيان الأحكام الثابتة، يعني إنه ﷺ إنما نهى بعنوان حاكم الوقت لا بعنوان مبيّن الأحكام الكلية، و يؤيد أن المسلمين في جميع الأعصار بنوا المحيطان حول بسايتهم، وعليه، فلم يثبت ما دلّ على منع المالك من منع المائة من الأكل، فيرجع إلى قاعدة سلطنة الناس على أموالهم، فتأمل.

الثالث: أكل مال الغير إلزاماً له

أخرج الشيخ الطوسي بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا عليه السلام عن ميت ترك أمه، وإخوة، وأخوات، فقسّم هؤلاء ميراثه، فأعطوا الأم السدس، وأعطوا الإخوة والأخوات ما بقي، فماتت الأخوات، فأصابني من ميراثها، فأحببت أن أسألك: هل يجوز لي أن أخذ ما أصابني من ميراثها على هذه القسمة أم لا؟ قال: «بلى». فقلت: إن أم الميت فيما بلغني قد دخلت في هذا الأمر أعني الدين؟ فسكت قليلاً ثم قال: «غذه»^٢.

لاحظ الروايات في الوسائل^٣ وإنما لم نوردتها لعدم قوة أسنادها. وأما هذه الرواية، فسندها صحيح إن كان أحمد هو البرقي وإن كان هو الأشعري ففي السند تردد قوي. وأما من جهة المتن، فنقول، إذا قبض المال في زمان عدم استبصار الأم صار الفايض مالاً، وبعد استبصارها لا مجال لقلب الحكم أصلاً^٤.

وهنا صحيحة أخرى عامة في باب الأموال، والنكاح، والطلاق، وغيرها، وهي

١. هذا بناء على نسخة بعض النسخ، وأما بناء على نسخة وسائل الشيعة الموجودة عندي كما من، فالرواية حكاية عن عبد الله بن ماله فقط.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٢٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٣٢٠، ج ١٧، ص ٤٨٤.

٤. لكن فيه تأمل.

صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، قال: سألت عن الأحكام؟ قال: «يجوز على أهل كل ذوي دين ما يستحلون»^١، كما في التهذيبين^٢.

وفي الفقيه عن العلاء، عن محمد بن مسلم، قال: سألت عن الأحكام؟ فقال: «يجوز على كل ذوي دين بما يستحلون»، وفي التهذيب بسندين - لا يبعد اعتبار مجموعهما - عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الأحكام، فقال: «في كل دين ما يستحلون»^٣. فهل أنهما روايتان أو رواية واحدة، فإذا كانتا روايتين، يزيد الإشكال فيها، وروايتا التهذيب تدلان على المغايرة، كما لا يخفى.

أقول: المراد بالجواز لنا لآلهم، إذ يحرم عليهم اتباع أديانهم الفاسدة، ولذا أتى ﷺ بكلمة «على» دون اللام، لكن الأظهر أن الحديث ليس بصحيح، فإن طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال غير خال عن الإشكال وفيه بحث طويل ذكرناه في كتابنا بحوث في علم الرجال، فعلى هذا لم توجد رواية معتبرة دالة على عموم الحكم في جميع الموارد إلا أن يطمأن الفقيه من مجموع الروايات والقرائن وحذف خصوصية الإرث^٤، وذكر السيد السيستاني (دام عمره) أنها «أن قاعدة الإلزام قاعدة عقلانية فطرده» وفيه نظر.

الرابع: أكل الأب مال ابنه

و سبأتي بحثه في عنوان «العقوق» في حرف «ع» فلاحظ.

الخامس: أكل المضطر مال غيره

قد سبق أن الاضطرار رافع للأحكام الإلزامية في الشريعة المقدسة، فمن اضطر إلى أكل مال غيره، بحيث لم يكن عنده ما يشتري به الطعام، ولم يمكن تحصيله بوجه حلال أصلاً، جاز له أكل مال غيره بأي وجه اتفق، لكن بمقدار يدفع به الضرورة لأكثر منه. ومقتضى الجمع بين أدلة الاضطرار وبين ما دلّ على ضمان من أ تلف مال

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٤٨٤.

٢. جامع الأحكام، ج ٢٤، ص ٤٤١، وتهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٢٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٧٦.

٤. لاحظ: جامع الأحكام، ج ١٩، ص ٤٤٦.

الغير، و نفي الضرر، و قاعدة العدل^١، جواز الأكل مع الضمان، و وجوب أداء عوضه عند التمكن، سواء كان اضطراره مهلكاً أم لا؟

هنا مسائل

المسألة الأولى: يجب على المالك غير المضطر إلى طعمه و ماله، بذله إلى المضطر؛ لأن حفظ النفس المحترمة من الهلاك، واجب على كل أحد، و هذا الوجوب لا دليل عليه لفظاً، خلافاً لجمع من الفقهاء، بل دليله الفهم من مذاق الشرع و لو بملاحظة ما ورد في حق المؤمن، و إكرامه، و إطعامه، و قضاء حاجته، و نحو ذلك، و هذا الوجوب قطعي و إن نقل عن الشيخ و الحلبي^٢ إنكاره، بل ادعى الشيخ السيرة في الأعصار و الأمصار على خلافه في المقتولين ظلماً مع إمكان دفعه بالمال، و في المرضى إذا توقف علاجهم المقتضي لحياتهم بأخبار أهل الخبرة على بذل المال^٣.

نعم، في الاضطرار غير البالغ تلف النفس و غير الموجب لاجتلاء المضطر بأمراض مزمنة طول عمره يشكل الوجوب المذكور و إن جاز للمضطر أكله و أخذه، المسألة الثانية: لو دار الأمر بين أكل مال الناس حراماً و أكل الميتة، يقدم الثاني لإطلاق قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ﴾ و لو كانت ميتة آدمي إلا إذا كان أكلها حرجياً^٤.

المسألة الثالثة: يجوز قتل من جاز قتله شرعاً لأكل لحمه، دفعاً للضرورة.

المسألة الرابعة: لو اضطر إلى شرب خمر أو يول، قدم الثاني؛ لما يفهم من الروايات من أن الأول أشد بغضاً عند الشارع. و لو اضطر إلى الخمر بعينه، جاز شربه لإطلاق أدلة الاضطرار، و ما دل على المنع مأول، و من أراد التفصيل، فعليه بمراجعة المطولات في كتاب الأطعمة و الأشربة.

١. كتبنا دلائل هذه القاعدة من القرآن الكريم في محله.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٢٢.

٣. أن يقال: إن قاعدة العرج لا تثبت جواز أكل مال الغير، بل لا ترفع حرمة أكل مال الغير، لأنها امتناعية و المحتاج و مالك المال فيه على السواء، فلا خلاف.

السادس: أخذ مال الغير بمقاضة

و هو مما لا إشكال فيه لتجوز القرآن الكريم الاعتداء بالمثل، و سيأتي جملة من الآيات الشريفة الدالة عليه في مادة «السب» في حرف «س» و في غيرها.
و في صحيح داود: قلت لأبي الحسن موسى^١: إني أخالط السلطان (أعامل قوماً رفقة) فتكون عندى الجارية فيأخذونها و الدابة الفارسة، فيبيعون فيأخذونها، ثم يقع لهم عندى المال. فلي أن أخذه؟ قال: «خذ مثل ذلك و لا تزد عليه»^٢.
و في صحيح البيهقي على المشهور أن شهاياً ما رآه في رجل ذهب له بألف درهم و استودعه بعد ذلك ألف درهم، قال أبو العباس: فقلت له: خذها مكان الألف التي أخذ منك أبي، فأبى شهاب، قال: فدخل شهاب على أبي عبد الله^٣، فذكر له ذلك، فقال: «أنا أنا فأحب أن يأخذ و يحلف»^٤. يظهر منه جواز الحلف كاذباً تحفظاً على حقه و ماله، و لا خصوصية للمورد.

و في صحيح سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله^٥ عن رجل وقع لي عنده مال فكابرتني عليه، و حلف، و وقع له عندي مال أخذه (فأخذه) لمكان مالي الذي أخذه و أجحده و أحلف عليه، كما صنع؟ قال: «إن خائلك فلا تخنه، و لا تدخل فيما عنيه عليه»^٦.

أقول: ظاهر الصحيح عدم جواز المقاضة؛ إذا أخذه الغاصب بحكم الحاكم بعد حلف المنكر، و قد تقرّر في محله وجوب الرضا بالحلف، فيه يقيد المطلقات المجوزة و المانعة، كصحيح معاوية^٧، لكن يعتبر استناد الحلف إلى الاستحلاف، كما قرّر في كتاب النضاء و إلا فلا أثر للحلف في المنع، و إذا لم تقبل ظهور الرواية على الشرافع إلى الحاكم، فمقتضى الصناعة حمل النهي على الكراهة جمعاً بين النص و الظاهر^٨.

١. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٠٢.

٢. المصدر. يدل الحديث على جواز القصاص من مال الأمانة خلافاً لما ذكرناه في مادة «الردة» في الواجبات.

٣. المصدر، ص ٢١١.

٤. المصدر، ص ٢٠٥، ج ١٦، ص ٢١٥.

٥. للسيد الأستاذ الطوسي^٦ كلام غلاشلة في ذكره «المنهاج»، ج ١، ص ١٤ وفي بحث.

ثم إنَّ من يطلب التفصيل في فروع هذه المسألة، فلا بدَّ له من مراجعة العروة الوثقى^١ للفقهاء السبل السيد الزيدي (شكر الله عليه) فإنه ذكر فيها معظم فروع المسألة. والله الهادي.

السابع: الشرب من الأنهار

يجوز شرب الماء والنوشوء به من الأنهار المملوكة؛ للسيرة القطعية. والشيقن منها صورة عدم نهي المالك. وعدم كونه صغيراً أو مجنوناً، كما ذكرنا في شرح كتاب طهارة العروة الوثقى.

الثامن: غير المنقول مقلَّ أسلم في دار الحرب

قال المحقق في الشريعة: إذا أسلم الحربي في دار الحرب، حق دمه، وعصم ماله سناً ينقل، كالذهب والفضة، والأمتعة دون ما لا ينقل، كالأرضين والعقار؛ فإنها هي المسلمين، ولحق به ولده الأصغر ولو كان فيهم حمل، وعقبه صاحب الجواهر بكلامه:

بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، كما اعترف به غير واحد... وخصوص غير شيات المنجبر بما عرفت، قال: سألت أبا عبد الله^٢ عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب، فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟ فقال: «إسلامه إسلام نفسه، ولولده الصغار، و هو أحرار، ولده و متاعه و رفيقه له...»^٣ فأما الدور والأرضون، فهي فيء ولا تكون له؛ لأنَّ الأرض هي أرض جزية لم يجر فيها حكم الإسلام. وليس بمنزلة ما ذكرناه؛ لأنَّ ذلك يمكن احتيازه وإخراجه إلى دار الإسلام^٤.

أقول: الرواية ضعيفة سنداً، ولا تجبرها الشهرة على ما قررناه في محلّه. وهل المراد بها جواز تصرف المسلمين فيها ومعاملة الغنيمة معها، أو عدم اعتبار

التسارع الملكية في غير المنقول في دار الحرب لأهلها مسلماً كان أم كافراً؟ ظاهر الرواية الثاني، لكنّه بعيد جداً بالنسبة إلى السيرة وغيرها، فإذا سكنها مسلم من أهلها أو من غيرها، جاز، ولم يحتج إلى إذن، أو معاملة مع الحاكم الشرعي، فالصحيح هو الأول، فتأمل، بل يشكل جواز مجرد التصرف أيضاً بعد ضعف الخبر.

التاسع: مال المسلم إذا أخذ من الحربي في الجملة

مقتضى القاعدة عدم تملك الكافر مال المسلم بالاستغنام، والاحتياال، ونحوهما، فإذا أخذه مسلم آخر بقهر، أو سرقة، أو هبة، أو معاملة يجب عليه ردّه إلى مالكه الأصلي. وهذا فليكن مقروغاً عنه.

إنما الكلام فيما إذا أخذ الكافر مال المسلم في حرب أو غيره ثم استغنمه المسلمون في جهاد مشروع، فعن الشيخ الطوسي والقاضي:

أنّه للمقاتلة مع غرامة الإمام^٥ للمالك الثمن من بيت المال.

و إليه ذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهم كما قيل، إذا عرف بعد القسمة أنه لمسلم مثلاً.

و لعل المشهور بيننا هو إعادة المال إلى مالكه مطلقاً لكن مع رجوع الغنائم بقيته على الإمام^٦ إذا تبين ملكيته للمسلم بعد القسمة.

و عن جمع بقيد الرجوع بتفرق الغانمين، وإلا أعاد الإمام القسمة، أو رجع على كل واحد منهم بما يخصّه^٧.

أقول: الذي وقف عليه من الروايات المعتبرة اثنتان:

صحيحة هشام عن الصادق^٨ قال: سأله رجل عن الترك يقرؤون على المسلمين، فيأخذون أولادهم، فيسرقون منهم أيرد عليهم؟ قال: «نعم، والمسلم أخو المسلم، والمسلم أحق بماله أينما وجده»^٩.

١. المصدر، ص ٢٢٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٧٤.

١. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠٨ - ٢١٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٨٩.

٣. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٤٢.

هذه تدعم القاعدة الأولية و رأي المشهور، و أما رجوع الغنم على أمير الجيش، فلا بأس به و إن لم يدل عليه النص، لكن الصحة غير ظاهرة في فرض الحرب، لكن في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل لقيه العدو و أصاب منه مالا أو متاعاً ثم إن المسلمين أصابوا ذلك كيف يصنع بمناع الرجل؟ فقال: «إذا كانوا أصابوه قبل أن يحوزوا متاع الرجل رده عليه، و إن كانوا أصابوه بعد ما حازوه، فهو فيء المسلمين، فهو أحق بالشفعة»^١، و لأجلها عنواننا المسألة في المقام.

أقول: لا يخلو دلالة الرواية من إجمال، و لعل المراد من التفصيل هو التفصيل بين معرفة كون الغنمة ملك فلان قبل الحيازة، و بين معرفتها بعدها.

و قيل يرجع الضمير المنصوب في قوله: «أصابوه» إلى الرجل دون المال و هو بعيد، و فسر صاحب هذا القول الحيازة بالمقاسمة.

و عن السيد الأستاذ بعد ذهابه إلى رجوع الضمير المنصوب إلى الرجل أن معنى الحيازة هو الاستيلاء و الاغتنام، فالمعنى: إن عرف صاحب المال قبل أن يغتصب، فهو له و إلا فـللمسلمين؛ فإنه مجهول المالك و لاضمان فيه إذا وجد مالكة بعد صرقه خلافاً للقطعة، حيث تضمن بعد العثور على صاحبها. و هذا أوفق باللفظ الحديث من سابقه، و هو متحد مع الاحتمال الذي ذكرناه أولاً بحسب النتيجة. و يحتمل رجوع الضمير في قوله: «يحوزوا» إلى العدو، فلا إجمال، و مع ذلك يشكل الالتزام بالصحة^٢.

العاشرون: المرور في أرض الغير

يجوز المرور في أراضي الناس من دون إذن مالكيهم، و المسلم يرضاهم؛ و ذلك للمسيرة المستمرة من زمان صاحب الشرع المقدس إلى زماننا هذا، و تفصيل البحث في محله، و يمكن أن تقتد الجواز بفرض عدم نهي المالك، و عدم العلم بكرهته، و على كل لا يجوز الإضرار بزرعه و ماله و إنما الجائز مجرد المرور.

الحادي عشر: الأكل من طعام الغريم

في موثقة سماعة: سألت عن الرجل ينزل على الرجل و له عليه دين، أياكل من طعامه؟ قال: «نعم، يأكل من طعامه ثلاثة أيام ثم لا يأكل بعد ذلك شيئاً»^١.
أقول: الظاهر نظارة الرواية إلى شبهة الرباء دون إلغاء اعتبار إذن المالك في أكل طعامه، أو إلغاء ملكيته، كما يفهم من مجموع روايات الباب، و لعل لا مفتي بيننا يفتي بجواز الأكل من طعام الغريم مرة واحدة من دون إذنه.

الثاني عشر: أكل طعام أهل الخراج

يجوز للبيعة النزول على أهل الخراج ثلاثة أيام، كما يأتي بحثه في حرف «ط» في عنوان «الإطعام» من الجزء الرابع من هذا الكتاب.

الثالث عشر: التصرف في أموال البيعة

ينقل عن السيد الأستاذ (دام ظلّه) أنه قال: لا ينبغي الإشكال في حلّية مال البيعة و الخوارج و جواز التصرف فيه بإتلاف و نحوه؛ فإنّ الإذن في القتل إذن في مثل هذه التصرفات التي يتوقّف القتل عليها، كقتل فرسه، و كسر سيفه، و فتح درعه، و منه نعرف عدم الضمان بعد أن كان الإتلاف بإذن من ولي الأمر و من هو أولى بالتصرف.

و أما بعد انتهاء الحرب و عدم كون البيعة من النواصب فذهب جماعة أيضاً إلى الجواز، و أنه يقسم بين المقاتلين، كما في الكافر الحرّي، بل ادّعى الشيخ في اختلاف إجماع الفرق و أخبارهم عليه، لكن ردّ عليه بمنع الإجماع و الأخبار، بل عن جمع دعوى الإجماع على خلافه، فيرجع إلى عموم حرمة التصرف في مال المسلم.
أقول: يلحق بالبيعة المهاجمون، فيجوز للطائفة المدافعة إتلاف أموال المهاجمين

١. المصدر.

٢. خصوصاً بعد عدم ظهور نهي فيها بكون الرجل المالك مسلماً أو محرماً المال.

بمقدار يتوقف عليه الدفاع ولا ضمان، كما مر في كلام الأستاذ، بل يجوز توقيف أسلحتهم بعد الحرب إذا خيف من تكرار الهجوم.

الرابع عشر: التصرف في اللقطة في الجملة

يجوز التصرف في اللقطة إذا عرفها سنة مع بقاء المال على ملك مالكه على الأقوى؛ لما يأتي في الجزء الرابع من هذا الكتاب في عنوان «التعريف» إن شاء الله تعالى.

وكذا يجوز التصرف في الشاة الضائعة ونحوها لو أجدها و لو بالذبح والأكل مع الضمان من دون تعريف سنة، وهذا التصرف مما أذن له الشارع. ثم إن الظاهر من بعض الروايات المعتبرة عدم وجوب التصديق بمجهول المالك، وجوباً تعييناً، بل يجوز فيه التصرف إلى أن يجيء مالكة كاللقطة^١، ولا أدري هل التزم به أحد من الأصحاب أو جمع منهم أم لا؟

□ أكل الأموال بالباطل

قال الله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا قَرِيبًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^٢.

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ وَبَيْنَكُمْ»^٣. «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَعَلُهُ غُلُوبًا وَقَدْ ظَلَمَ» فسوف نُضِلُّهُ نَارًا^٤. وقال تعالى: «وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ»^٥.

١. المصدر، ص ١١٠، ج ١٧، ص ٥٥٣ و ٥٨٢ و ٥٨٥.

٢. البقرة (٢): ١٨٨.

٣. الاستثناء منقطع، إذ التجارة لا تدخل في الباطل، فلا عصر في الآية كمن يختص بالأسباب الصحيحة غير التجارة... ثم إن التجارة تشمل بيع، والإجارة، والمضاربة، وأمثالها، كما يظهر من تعريف الرابع في مئونة، لما لا تشمل الإرث والهبة ونحوها.

٤. النساء (٤): ٢٩ و ٣٠.

٥. النساء (٤): ١٦٦.

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْآخِيَارِ وَالرُّغْيَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ...»^١.

والآيتان الأخيرتان وإن لم تردا في المسلمين لكن الظاهر منهن عموم الحرمة منهن، غافهن.

ثم إن المراد بالباطل هو الباطل عرفاً إلا أن يتصرف الشارع فيه سنة و ضيقاً، و «البناء» ظاهر في السببية، والأكل معناه واضح، لكن الظاهر إرادة المعنى الأعم، أي التصرف على نحو التملك، والله العائم.

فمعنى الآية: يحرم أكل أموال الناس و تملكها بسبب باطل عرفاً و شرعاً فيشمل القمار وغيره من الأسباب الباطلة، و من جملة الباطل العرفي الغصب، و أكل مال الناس بلا جهة، و من الباطل الشرعي كل عقد فاقده لشرط أو جزء معتبر شرعياً لم يعلم رضا المالك من غير جهة العقد المذكور، ثم إن ما ذكره سيدنا الأستاذ من أن المراد من الباطل الواقعي دون العرفي، غير صحيح، لاحظ كلامه في مصباح الفقاهة^٢.

١٠٤. الأمر بالقتل

في صحيح زرارة عن أبي جعفر^٣ في رجل أمر رجلاً بقتل رجل (فقتله)؟ فقال: «بقتل به الذي قتله، و يحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت»^٤.

أقول: الحبس الدائم دليل على حرمة الفعل، كما لا يخفى.

و في صحيح أو موثق إسحاق بن عمار^٥ في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله، قال: فقال: «بقتل السيد به».

و في الصحيح عن علي^٦...: «و هل عبد الرجل إلا كسوطه أو كسيفه؟ يقتل السيد، و يستودع العبد في السجن حتى يموت».

١. سورة (٩): ٣٤.

٢. مصباح الفقاهة، ج ٧، ص ١٤١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٣٢.

٤. المصدر، ص ٣٢.

و المحرم مطلق الإعانة على القتل على ما يأتي من حرمة الإعانة على مطلق الظلم في حرف «ع» إن شاء الله تعالى.

١٠٥. الأمن من مكر الله

١. «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الثَّرَىِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفُتَحْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَئِكنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا فِي يَدِينَا فَأَنزَلْنَاهُم بِمَا كَانُوا فِي يَدِينَا وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * أَوْ آمِنَ أَهْلَ الثَّرَىِ أَوْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَعْفَ وَهُمْ يُلَاقُونَ * أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ»^١.

٢. «أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ»^٢.

٣. «أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا (سنة ربه) يَأْسُ...»^٣ «يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ يَغْرِفْكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ...»^٤.

٤. «أَفَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَلْمِزُونَهُ كَيْفَ تُذَمِّرُونَ»^٥.

٥. «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ * أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ»^٦.

أقول: ليست للآيات الشريعة - سوى واحدة منها - دلالة على حرمة الأمن من مكر الله، كما لا يخفى على المتدبر فيها، لكن في صحيح عبد العظيم عن الجواد^(ع)، عن الكاظم^(ع)، عن الصادق^(ع)، «... أكبر الكبائر الشرك...» و بعده اليأس من روح الله؛ لأن الله عز وجل يقول: «لَا يَسْتَأْذِنُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ». ثم الأمن من مكر الله، لأن الله عز وجل يقول: «فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ»

١. الأعراف (٧): ٩٦ - ٩٥.

٢. النحل (١٦١): ١٨.

٣. الإسراء (١٧): ٧٦ و ٧٧.

٤. النمل (٦٧): ١٧ و ١٨.

٥. يوسف (١٢): ١٠٦ و ١٠٧.

إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ»^١.

أقول: والآية المستشهد بها في نفسها أيضاً لا تخلو من دلالة على الحرمة، والله العالم. وفي صحيح ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله^(ع) يقول: «إِنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ...» و الأمن من مكر الله»^٢. ومثله غيره.

ثم المراد بالمكر هو العذاب الديني، كخسف الأرض، وإرسال الحاصب، ونحو ذلك دون العقاب الأخروي كما يظهر من الآيات المتقدمة.

و تلك الآيات متوجهة إلى الكفار وتخويفهم بالعذاب، ولا نظارة لها إلى المؤمنين سوى قوله تعالى: «فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ» فإن إطلاقه يشمل الجميع، والصحيحة أيضاً قريبة عليه، فلا يجوز للكفار أن يأمنوا العذاب؛ لكفرهم؛ و للمؤمنين لعصيانهم.

ولقائل أن يقول: إن المؤمن كيف لا يأمن من عذابه تعالى، ولا أقل من استغفاره في بعض الأوقات أو في الصلاة، وقد قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ»^٣.

و قال الله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» و المكفر لا ينزل لأجله العقوبة، فلم لا يجوز لمجنب الكبائر الأمن من مكر الله تعالى؟^٤

هذا مضافاً إلى التجربة المفيدة للعلم أو الاطمئنان الحاصلة من مرور مئات سنين بأن الله لا يعذب المؤمنين على معاصيهم، بل الكفار على كفرهم - غالباً - و الناظر في حال كفار عصرنا و الأعصار المتقدمة يطمئن بأن الله أمهل معظمهم إلى حين الموت، و أن هذه الدار ليست دار انتقام.

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢.

٢. المصدر، ص ٢٥٤.

٣. الأنفال (٨١): ٣٤.

٤. إن قلت: العذاب المتفق بالاستغفار هو عذاب الآفة بأجمعها اتصالاً لهم، كما في الأمم الماضية، و أين هذا من اتصال مكر الله إلى كل فرد مرة؟ قلت: لو سلم الأول لا نسلم الأخير؛ إذ مقتضى قوله: «فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ»، ليس هو احتمال وصول المكر إلى كل فرد، لاحظ الآيتين اللتين قبل الآية نجد صدق ما قلنا.

٥. إلا أن يقال: كل ذلك قبيح لإطلاق الآية بالدليل الشرعي، و هو لا يضرب بإطلاقها في باقي.

و ليس حال هذه الأدوار حال الأدوار السابقة على الإسلام في نزول البلاء السماوي و استئصال الناس بالعذاب.

و أمّا ما يقع في بعض الأمكنة أحياناً من الزلزلة و الخسف و الطوفان و نحوها، فلا دلالة فيها على أنها من جهة الانتقام، إذ كثير منها في البلاد الإسلامية التي فيها المستغفرون، و الغالب وقوعها في القرى دون الحاضرات (المدن) التي تكثر فيها المعاصي و الفسوق و الكفر، و ليكن هذا الذي ذكرنا قرينة على أن حرمة الأمن من مكر الله من جهة اعتقاد عدم قدرته تعالى على إبطال العذاب إلى الناس، وهذا حق، بل يكون هذا موجباً للكفر - نعوذ بالله منه - و لا يراد به الاطمئنان بعدم وقوع العذاب و إن اعتقد أنه تعالى قادر عليه، لكنّه لا يفعل لكرمه و رحمته و فضله، فتأمل؛ فإنّ المقام لا يخلو عن شعوض و تردّد.

و قال السيّد الأستاذ الخوئي - كما كتبه لنا من النجف الأشرف - :

الظاهر أن المراد من يأمن مكر الله تعالى هو من لا يبالي بالدين و بالتحلل و الحرام، و يفعل ما يشاء، و يترك ما يشاء، فكأنّه لا جنة و لا نار، و إن شئت فقل: إنّ المراد من ذلك صدور الفعل من الفاعل في الخارج مأموماً من عذاب الله غير خائف منه تعالى، و عليه فمن الطبيعي أن حرمة إرشادته لا مولوثة، انتهى كلامه.

نعم، قد ثبت اليوم (يوم إصلاح هذه الأوراق للطبعة الثالثة، ١٣٨٤ هـ) أن أربعين مليوناً من الذين ابتلوا بمرض الأيدز، محكومون بالموت حتماً بين حين و آخر، نعم، ليس كلّ هؤلاء المبتلين، متمرّدين و معتادين بالفحشاء، بل عدّة منهم ورثوا المرض من الآباء و الأمهات، أو بالعداء من غير الثغات بقانون الأسباب القزيباتية، كما قال: «وَوَاسْتَفْوا فَيُشَنِّهَ لَأَتَصَيَّبَ» الذين ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً.

لكنّها ليست من العذاب الموعود المهّد به في الآيات المتقدمة، إلّا أن يقال بأنّها غاشية من عذاب الله، فلاحظ.

١٠٦. إيواء المحدث

في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام قال: «لعم رسول الله ﷺ من أحدث بالمدينة حدثاً، أو آوى محدثاً» قلت: ما الحدث؟ قال: «القتل»^١.

أقول: يحتمل انصراف الرواية إلى فرض مانعة الإيواء عن القصاص، أو الضمان، أو الحدّ و فرض نفوية القاتل و تشويقه لا مطلقاً، و على كلّ لا خصوصية للمدينة في أصل الحكم.

١٠٧. إيواء المحارب

في معتبرة حنان عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» الآية، قال: «لا يبيع و لا يؤوى (أو لا يطعم) و لا يتصدّق عليه»^٢ و يعتبر عن الإيواء بالفارسية «باجا دادن».

□ إيواء المغتية

في رواية نصر بن قابوس عن الصادق عليه السلام: «المنجم ملعون، و الكاهن ملعون، و الساحر ملعون، و المغتية ملعونة، و من آواها ملعون، و أكل كسبها ملعون»^٣.

أقول: في سند الرواية تردّد، بل جهالة، فلا أعتمد عليها، ثمّ الظاهر أن حرمة إيواء المغتية لأجل غنائها، و تسهيل عملها المحرّم، و إلّا فمطلق إيوانها ليس بحرام، فلاحظ، ثمّ على فرض اعتبار الرواية هل يتعدّى من إيواء المغتية إلى إيواء كلّ عاص لمعصيته؟ فيه وجهان، ولا شكّ أنّه نحو تجرّي و هو يستحقّ العقاب.

١. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٥٥.

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٥٣٩.

٣. المصدر، ج ١٢، ص ١١٣.

شَرُّهُمْ سَيِّطَرُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^١.

وهذه الآية هي التي دلت على تحريم البخل من بين الآيات الواردة في هذا الموضوع، لكنها فشلت بمنع الزكاة في الروايات، كما في تفسير البرهان.

إحداها: صحيحة سنداً وهي رواية محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله ع عن قول الله عز وجل: «سَيِّطَرُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فقال: «يا أبا محمد! ما من أحد يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيامة ثعباناً من النار، مطوقاً في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب». قال: - وهو قول الله عز وجل: «سَيِّطَرُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ» يعني ما بخلوا من الزكاة.

وعلى هذا، فليس البخل بحرام على حدة. ويمكن أن يقال: إن الرواية تدل على حرمة منع الزكاة، فهي يجب إبتاؤها، وبحرم منعها، ويظهر الثمرة في تعدد العقاب و وحدته؛ إذ على احتمال كونها من الواجبات فقط يستحق العاصي عقاباً واحداً على ترك الواجب. وعلى الاحتمال الأخير يعاقب العاصي المذكور عقابين على ترك الواجب وقيل الحرام. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون الزكاة ممّا في فعلها المصلحة الملزمة، وفي تركها المعسدة الملزمة، وهذا أمر ممكن في نفسه. وإنما الكلام في إثباته من الآية والرواية وهو مشكل.

وفي الآية احتمال آخر وهو حرمة البخل في نفسه بما أنه صفة وذيلة، أو بما أنه ينجرّ إلى منع الحقوق الواجبة، أو يضعف علائق المجتمع وغير ذلك، فيحرم البخل ولو في المستحبات.

وإن شئت فقل: الإمساك عن غير الواجب إن كان عن غير ملكة بخل، فهو مكروه، و مرجوح إن كان عن ملكة بخل، فهو حرام، ولكن في الرواية ما يحصر مفهوم البخل في منع الزكاة وهو قوله ع يعني ما بخلوا به من الزكاة، فتأمل.

وأما الفتوى الفقهي، فلا أتذكر لأحد فيه قولاً ولا بحثاً، ولكن أكثر الظن عدم القول بالحرمة بين الفقهاء، والله العالم.

«ب»

□ البخس

قال الله تعالى: «وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ»^١.

وقال تعالى: «وَلْيُسْئَلْ أَلِیُّ عَلَیْهِ الْحَقُّ وَلَیْسَ أَلَلَّهُ رَبُّهُ وَلَا تَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئاً»^٢.

وعن عیون الأخبار بأسانیده التي في اعتبارها ثروة، ولا يبعد حسن مجموعها، فلاحظ آخر الوسائل - عن فضل بن شاذان عن الرضا ع: «... واجتناب الكبائر وهي قتل النفس ... والبخس في المكيال والميزان ...»^٣.

فعدّ البخس في المكيال والميزان من الكبائر.

ثم البخس: هو النقص. ويقال: تَبَاخَسَ القوم: تَعَابَتُوا خَدَعَ بعضهم بعضاً في البيع والشراء.

فالظاهر أنه ليس حراماً على حدة، بل هو من أفراد أكل أموال الناس بلا رضاهم. ولاحظ عنوان التلخيص في حرف «ط».

□ البخل

قال الله تعالى: «وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاةُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ

١. الأنعام: (٥٧) و هود: (٦٦)، ٨٥.

٢. البقرة: (٢١)، ٢٨٢.

٣. وسائل الشريعة ج ١١ ص ٢٦١.

١٠٨. إبداء الزينة

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا... وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يُضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾^١.

و قال تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ لِبَاسَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾^٢.

هنا مباحث

المبحث الأول: الإبداء: الإظهار و ليس بمعنى مطلق الإعلام و إلا لأصح قوله: ﴿وَلَا يُضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ...﴾ مكرراً.

و الزينة: ما يترتب به، كالقرط، و السواد، و الفلادة، و نحوها.

و الإربة: الحاجة، و المراد بها الشهوة التي تحوج إلى الإردواج، يعني بهم ظاهراً انسفاء البهائم الذين لا شهوة لهم، و اللام في «الطفل» للاستغراق، كما يفهم من صفة و هي الموصول.

و قوله: ﴿لَمْ يَظْهَرُوا﴾ من الظهور بمعنى الغلبة، قيل: لم يظهروا على أمور يسوء التصريح بها من النساء، و هو كناية عن البلوغ، و الأظهر صدقه فيما دون البلوغ أيضاً، و أما إعلام الزينة المخفية، فهو بتصويت أسياب الزينة، كالخلخال، و العقد، و القرط، و السوار كما قيل.

و قيل: التبرج: إظهار المرأة من محاسنها ما يجب ستره، و أصله الظهور، و منه البرج: البناء العالي: لظهوره.

قال في المصباح في تفسير الزينة الظاهرة: «و فيها ثلاثة أقاويل: أحدها: الثياب. ثانيها: الكحل و الخاتم و الخضاب في الكف، و ثالثها: الوجه و الكفان».

و قال في تفسير «التابعين»:

قيل: التابع: الذي يتبعك كئثال من طعامك، و لا حاجة له في النساء، و هو الأبنة المولى

عليه. و قيل: هو العتق الذي لا إرب له في النساء بعجزه. و قيل: إنه الخصي المتجرب

الذي لا رغبة له في النساء. و قيل: إنه الشيخ الهرم.

لا بعد في شمول الكلمة «التابعين» غير أولى الإربة» للجمع.

المبحث الثاني: ذكر غير واحد أن المراد بالزينة مواضعها، لعدم حرمة إظهار الزينة نفسها.

أقول: إن أرادوا الزينة منفصلة عن بدن المرأة، فالأمر كذلك؛ إذ لا شك لأحد في جواز إظهار ما يترتب به للبيع، و الهبة، و الرهن، و الصباغة، و نحوها و لكن يشكل صدق الزينة الفعلية عليه حقيقة. و إن أرادوا جواز إظهار الزينة ملبسة، فالجواز أول الكلام، بل هو بمقتضى دلالة الآية حرام، بل و حتى على القواعد منهى فضلاً عن غيرهن.

كيف لا و قد نهى الله تعالى عن إعلام الزينة على النساء، و إن لم يظهرن، فيكون إظهارها و إبدؤها حراماً بطريق أولى.

نعم، في صحيح الفضيل بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله ع عن الداعين من المرأة أهما من الزينة التي قال الله تبارك و تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾، قال: نعم، و مادون الخمار من الزينة و مادون السوارين^٣.

و حيث لا يستفاد الحصر من الرواية، فنقول: إن المراد بالزينة في الآية الكريمة بقرينة الرواية هو ما يترتب به و مواضعه معاً، فيحرم عليهن إبداءهما.

١. النور (٢٤): ٣٧.

٢. النور (٢٤): ٦١.

٣. وسائل الشيعه ج ٦١، ص ١٩٤ (المرحوم)، ج ٣، ص ١٣٠.

المبحث الثالث: لا يحرم إبداء الزينة الظاهرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾. وفسرت في الروايات غير المعبرة سداً بالكحل والخاتم والمسكة، وهي القلب (السوار) والثياب وخضاب الكف^١.

والمستفاد من صحيح الفضيل المتقدم أن السوارين والكحل والأسنان المذقبة من الظاهرة، وكذا خضاب الكفين. كما يظهر من قوله^٢: «و ما دون السوارين» بل ذكر السيد الأستاذ الخوئي^٣: «إن الصحيحة تدل على أن الوجه - وهو ما دون الخمار - والكفين - وهو ما دون السوارين - من الزينة المحرمة، فالرواية في الحرمة أظهر من الجواز».

أقول: خير مسعدة الأئمة قرينة على خلاف استظهاره منها، فافهم، وهو يزعمه صحيح السند، وهذه الصحيحة «ما دون الخمار» لا تخلو عن إيهام ولكن الأظهر بقرينة «و ما دون السوار» ظاهرة فيما قلنا من أن الوجه والكفين ليستا من الزينة المحرمة، بل غيرهما منها.

أما القرط، فهي من الباطنة المحرمة وإن كان ظاهر قوله^٤: «و ما دون الخمار» خروجها منها، لكن الأذنين خارجتان عن الوجه وداخلتان في ما يخر ظاهره، فيحرم إبداءها، فافهم جيداً.

وأما الثياب الظاهرة، فجواز إبدائها قطعي، بل ضروري، وإلا حرم عليهن الخروج. وأما الثياب التي تحت الجلباب - ونحوه إذا صدق عليها الزينة، ولم يتعارف ظهورها من وراء الجلباب وأمثاله - فإبداءها مشكل، بل المنع هو الأقرب؛ عملاً بالإطلاق. وفي صحيح مسعدة بن زياد، قال: سمعت جعفر أو سنبل عثا تظهر المرأة من زينتها؟ قال: «الوجه والكفين»^٥. فالأقوال الثلاثة المنقولة عن مجمع البيان سابقاً كلها صحيحة.

لكن يقول سيدنا الأستاذ الخوئي (مد ظله) كما في تقرير دروسه:

إن عدم وجوب ستر الوجه واليدين عليهن لا يستلزم جواز نظر الرجل إليهما، بل إطلاق قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ...﴾ يدل على حرمة إظهار بدنهما، وجعل الغير مطلقاً عليه وإرثته مطلقاً، من دون فرق بين الوجه واليدين وغيرهما إلا لزوجهما.

وعلى كل؛ الآية بملاحظة النصوص تنيد حكمين:

الأول: حكم ظهور الزينة في حد نفسه، فظيد وجوب ستر غير الظاهرة منها دون الظاهرة التي هي الوجه واليدين، وهذا في فرض احتمال الناظر المحترم.

الثاني: حكم إظهار الزينة للغير عند العلم بوجوده^١ فنفيد حرمة مطلقاً من دون فرق بين الظاهرة والباطنة إلا للمذكورين في الآية، وحيث عرفت أن حرمة الإظهار وجوب الستر تلازم حرمة النظر إليها، فتكون الآية الكريمة أولى بالاستدلال بها على عدم الجواز منه على الجواز.

أقول: عدم وجوب الستر عليهن يستلزم عرفاً جواز النظر، ولا يبعد عدم استلزام وجوب الستر حرمة النظر على عكس ما أفاده، والآية مع انضمام الروايات تدل على جواز النظر إلى الوجه واليدين منهن، وما ذكره مرجوح. وقد سمعت منه في مجلس درسه قبل سنوات - درس كتاب الطهارة - أن الوجه أحسن وأجمل وأعجب موضع من المرأة، فكيف يصح جواز النظر إليه دون عقدتها مثلاً (أو قال: ما يقرب منه) لكنه استحسان محض أو غفلة عن ضرورة الحياة، لكن الأظهر ضعف الرواية؛ لعدم وصول نسخة المصدر منها وهو قرب الإسناد بسند معتبر إلى صاحب الوسائل، والبخاري^٢.

المبحث الرابع: المحتمل في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ أمران: أحدهما: أن يكن المؤمنات، ثانيهما: الجوارى والخدم لهن من الحرائر.

فعلى الأول لا يجوز لهن إبداء زينتهن لغير المسلمات، وعلى الثاني يجوز؛ إذ الجوارى والخدم قد يكن غير مسلمات، ويحتمل ثالث وهو أن يكون المراد بالنساء مطلقتهن، والمعنى: ولا يبدن زينتهن إلا للنساء.

١. أما إذا علم بعدم الناظر المحترم، فينتفي الحكمان معاً، فيجوز لها الكشف عن تمام بدنهما.

٢. لاحظ تفصيل البحث في كتابنا بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

١. المصدر الثاني.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢١٦.

و أمّا صحيح حفص بن اليعتري عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي للمرأة أن تتكشف بين يدي اليهودية والنصرانية» فإنّه يصفن ذلك لأزواجهن^١.

فمع عدم نظارته إلى الآية غير ظاهر في الواجب؛ إذ كلمة «ينبغي» تدلّ على مطلق الرجحان؛ فإذا دخلت عليها كلمة النفي تدلّ على مطلق المرجوحية الجامعة للكراهة و الحرمة، مع أنّ تعليل الذيل يشمل المسلمات أيضاً؛ فإنّه أيضاً يصفن ذلك لأزواجهن، و أصالة الصحة في حقهن غير جارية؛ لأنّ هذا الوصف لم يكن بمحرّم، مضافاً إلى أنّ الحكم واقعي لا ظاهري؛ إذ لم يقل أحد بوجوب السر من المسلمة إذا علم أنّها تصف أزواجهن.

قال في الجواهر:

... المشهور عدم الفرق في جواز نظر المرأة إلى مثلها بين المسلمة والكافرة، بل هو الذي استمرت عليه السيرة و الطريقة؛ خلافاً للشيخ في أحد قوله ... فعلى ذلك ليس للمسلمة أن تدخل مع الذميمة إلى الحمام^٢، بل مقتضى ذلك عدم جواز ذلك لغير الذميمة من الكفار كما هو مقتضى ما حكاه عنه، و عن الطبرسي و الراوندي ... لكن في المسالك: الأشهر الجواز، و أنّ المراد «بإسائتهن» من في خدمتهن من الحرائر و الإماء، فتشمل الكافرة، و لا فارق بين من في خدمتها منهن و غيرها^٣.

أقول: و الأظهر جواز إبداء الزينة لمطلق النساء و لو كافرات؛ لعدم ما يدلّ على حرمة عليهنّ لهنّ خصوصاً بعد الاحتمال الثالث المتقدم في كلمة النساء؛ و للسيرة المشار إليها في كلام صاحب الجواهر و إن كان المقهوم من المسالك أنّ القول بالحرمة هو المشهور (مقابل الأشهر).

المبحث الخامس: «أو ما ملكت أيمانهن» و هذا مورد آخر من موارد استثناء حرمة إبداء الزينة، و مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين كونه عبداً أو أمة، محكوماً بالإسلام أم لا، وبالملازمة العرفية يفهم جواز نظر العبد المملوك إليهنّ أيضاً.

و في صحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المملوك يرى شعر مولاه و ساقها؟ قال: «لا بأس به». و في صحيح عبد الرحمن، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك يرى شعر مولاه؟ قال: «لا بأس»^١.

و في صحيح ابن عمار، قال: كنت عند أبي عبد الله ... و هو يزعم أنّ أهل المدينة يصنعون شيئاً ما لا يحلّ لهم، قال: «و ما هو؟» قال: المرأة القرشية و الهاشمية تركب و تضع يدها على رأس الأسود، و ذراعها على عنقه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «يا بني! أما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى، قال: «اقرأ هذه الآية: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾، ثم قال عليه السلام: «يا بني لا بأس أن يرى المملوك الشعر و الساق»^٢.

أقول: الآية في سورة الأحزاب و هي هكذا: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ ... و الظاهر رجوع الضمائر إلى نساء النبي صلى الله عليه وآله، لكن يلحق بهنّ غيرهنّ؛ لعدم فهم الخصوصية قهين في المقام، ثم الظاهر من هذه الآية أنّ عدم الجناح في ترك الحجاب دون إبداء الزينة، فلاحظ، و كيفما كان، الصحيحة تدلّ على جواز نظر المملوك إلى سيدها، بل على جواز اللمس أيضاً.

هذا، و لكنّ في صحيح بونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يحلّ للمرأة أن ينظر عبدها إلى شيء من جسدها إلّا إلى شعرها غير متعمّد لذلك»^٣ و هو محمول على الكراهة جمعاً.

هذا ما يقتضيه الكتاب و السنة، و أمّا الفقهاء من الخاصة و العامة فقد اختلفوا فيه، فمن ابن إدريس كما في نكاح الجواهر^٤ نسبة عدم الجواز حتّى في الخصي المملوك إلى مذهبن و نسبة الجواز إلى مذهب المخالفين، و أجاب عن الآية بأنّ أصحابنا رووا عن الأئمة في تفسيرها أنّ المراد الإماء دون العبيد، و قد سبقه إلى هذا الجواب الشيخ

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٦٥.

٢. المصدر، و في مستند العروة الوثقى غير بالخير و لم يعلم وجهه.

٣. المصدر الأول، ص ١٦٤.

٤. جواهر الكلام، ص ٢٠، (الطبعة القديمة).

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٢٢.

٢. في التفسير الكبير للشيخ الرازي أنّ عمر كتب: «لا يدخل الذمائم مع المسلمات احتكام».

٣. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٧١.

الطوسي^١ واستدل على المنع بإجماع الفرقة.

وحكي في الجواهر عن مختلف العلامة جواز نظر المملوك الخصي إلى مالكته، و
عن المسالك: الجواز مطلقاً، وقال:

بل ربما مال إلى جواز رؤية الفعل إلى مالكته، وبيعه بعض من تأخر عنه، لكن صاحب
الجواهر تبعاً للمحقق اختار المنع المستفاد من السنة، وقال: الإجماع يقتضيه على أن
المرأة غورة، بل ذلك ضروري المذهب أو الدين، وأما الأخبار الموضوعة، فحملها على
الفتنة^٢.

أقول: ولئن لا يرى لإعراض الفقهاء تقصاً في حجية الروايات - المعتمدة سنداً - و
لا للمرسلة المذكورة في كلام الشيخ و ابن إدريس وغيرهما تقييداً لإطلاق الكتاب
التعزيز - إلافتاء بالجواز بلا دغدغة، وعلى هذا يقال: إذا جاز للمملوك الكافر النظر إلى
سيدتها المسلمة، ولم يحرم عليها إبداء زينتها، فكيف يحرم إبداءها للنساء الدنيات و
غيرهن؟ فتأمل جيداً^٣.

١ المصدر: ج ٢٩، ص ٩٩.

٢ لم كتبنا بعد ذلك لسببنا الاجتهاد الشرعي بأنكم أنصب بحركة إبداء الزينة للمملوك تبعاً للجمهور، و الحال أن طاهر
الكتاب و صراحة السنة والروايات المعتمدة - يدلان على الجواز - وجود التهمة المقتضية لإطلاق الأول وإعراض
الجمهور السلف لحجة الثاني لا يوازن لكم التوى بالمرمة. * تاريخ ١٧ جمادى الثانية، سنة ١٢١٢ هـ.

٣ أحاط بما هذا القطة: عدة النصوص الواردة على جواز نظر المملوك إلى شعر مولاه و سابقا هي رواية إسحاق بن
عقار، وصحيفة معاوية بن عمار، و الأولى طيبة سنداً، فإن في طريق الصدوق إلى إسحاق بن عمار علي بن
إسماعيل، و الظاهر منه بقرينة رواية عبدالله بن جعفر المصري عنه هو علي بن إسحاق الذي وثقه تصدق بن
الضاح، و حيث إذا لا تعتمد على توثيقه، فلم يثبت وثاقته، فتصبح الرواية ضعيفة.

و أما صحيفة معاوية بن عمار، فهي معارضة بصحيفة يونس بن يعقوب الثالثة على عدم جواز نظر المملوك إلى
شعر مولاه مستنداً، و حيث إن الصحيفة الثانية موافقة للكتاب و السنة، و مخالفة للعامة دون الصحيفة الأولى
بأنها مخالفة للكتاب و السنة، و موافقة للعامة، فلا بد من تقديمها عليها، على أن المسألة من استسالم عليها، و لم
يختلف فيها إثنان، نعم، لو كان هناك اختلاف لما حر لي جواز نظر المملوك إلى شعر سيدته، مع أنه لا خلاف
في عدم جواز نظرها أيضاً.

و أما قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فالظاهر منه الإماء دون العبيد، و ذلك بقرينة قوله سبحانه: ﴿أَوْ
إِسَائِيلُ﴾ فإن المتبادر منه الحر، و حيث إن الإماء لم تكن مندرجة فيها ذكر عزوجل بقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ﴾ فإن الآية بقرينة المقابلة طاهرة على أن المراد من الإماء.

و لو ترددنا عن ذلك، فلا إشكال في أن الآية ليست طاهرة في العموم والإطلاق، فإن نصيب جملة من هذه
فتاحية، و عندئذ فلا أثر لها، و لله العالم، ١٦ رجب ٩٢ هـ.

المبحث السادس: ﴿أَوْ التَّابِعِينَ﴾. فسر التابع في الروايات الكثيرة المعتمدة و غير
المعتمدة بالأحقق الذي لا يأتي النساء^١.

و لا يبعد إلحاق الشيخ اللهم به إذا لم يكن ذا شهرة، و أما الخصي و المسجون و
العين، فلا دليل على إلحاقهم بالأحقق؛ إذ لهم إربة الملاعبة، و التسبيل، و نحوهما،
فيرجع إلى القواعد. و أما إذا لم يكونا من أولى الإربة، فلا بأس بالإلحاق، لكن هنا
رواية صحيحة دللت على عدم الستر من الخصي و لو غير المملوك^٢.

و مادد على المنع - إن صح سنداً - يحمل على الكراهة جمعاً غير أن الغائل به متا
غير معلوم، فتترك، والله العالم.

المبحث السابع: يحرم عليهن إبداء زينتهن لغير البالغ؛ إذا كان قادراً على إيمان
النساء، بل و كان له إربة في الملاعبة، و يفهم عورات النساء.

المبحث الثامن: إعلام الزينة منهى عنه و إن لم يظهرها، و لا أدري رأي الفقهاء فيه،
غير أن النهي ظاهر في التحريم، و يحتمل الحمل على الكراهة، والله العالم.

المبحث التاسع: لا يجوز للقواعد إبداء زينتهن، و إن جاز إبداء بعض جسدها، كما
في الآية، و سيأتي بعض الكلام فيه في التبرج.

خاتمة فيها حل مشكلة

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه أنه قرأ ﴿أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ قال: «الخصمار، و
الجباب». قلت: بين يدي من كان؟ قال: «بين يدي من كان، غير متبرجة بزينته، فإن
لم تفعل، فهو خير لها، و الزينة التي يبدن لهن شيء في الآية الأخرى»^٣. و في تفسير
البرهان حذف كلمة «الأخرى».

أقول: الروايات المعتمدة سنداً أدلت على الجواز ثلاث في خصوص الثبر، كما ذكرنا، و لا يعارضها صحيح إن
يعقوب، لما عرفت من أن قضية الجمع التبرج في حمله على الكراهة، كما هو قاعدة مطردة في أمثال المقامات، و
على الخلاف قد عرفت ضعفه في الجملة من معشهم و ابتاد غير محقق، و لا إشكال في إطلاق الآية و شمول كلمة
«إماء الموصولة للإماء» و المسد فإن تصبح بمسألة غير مجسلة، فلها الأثر، مع ذلك الأحوط لزوماً هو تركه.

١. تهره: ج ٣، ص ١٢١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٧٧.

٣. المصدر: ص ١٢٢.

أقول: كلمة «كان» في الموضوعين شائكة وقوله: «غير متبرجة» ليس خبراً
لأنه بل هو حال عن ضمير «بعض»، والمراد من الآية الأخرى - ظاهراً -
هو قوله تعالى قبل هذه الآية بثلاثين آية تقريباً وهي «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا
ظَهَرَ مِنْهَا».

أما قوله: «لهن» فلعل مراد الإمام عليه السلام هو كلمة «نساخن» أي التي يجوز للقواعد
إبدائها للنساء هي ما يجوز لغيرهن من الشائيات من الزينة الظاهرة، فتبصر.
هذا تمام الكلام في هذه المسألة، ولنا رسالة مفردة في تحقيق النظر والحجاب
شرعاً لبعض مسائل العمرة الوثائق كتبناها في أوائل شهر صفر المظفر سنة ١٣٨٨
القمية في التجف الأشرف بعد الرجوع من سفر الحج - السفر الأول - والله تبارك و
تعالى الحمد، ثم صارت من المخطوطات المفقودات.

١٠٩. البدعة في الدين

قال رسول الله ﷺ: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة سبيها إلى النار».

في صحيح الثمالى قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أدنى النصب؟ فقال: «أن يستدع
الرجل شيئاً فيحب عليه ويغيض عليه»^١ وحيث إن النصب حرام، والناصب محكوم
بالكفر، كان البدعة أيضاً حراماً.

وفي صحيح داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم
أهل الرب والبدع من بعدي، فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سيئهم، والقول فيهم، و
الوفية، وهاهتوهم؛ كيلا يطمعوا في الفساد في الإسلام (و يحذرهم الناس) و
لا يتعلمون من بدعتهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات، ويرفع لكم به الدرجات في
الآخرة»^٢.

والرواية وإن وردت مورد وظيفة المسلمين قبيل أهل الرب والبدع، لكنها تدل
دلالة واضحة على حرمة البدع حرمة شديدة.

١. المصدر: ج ١١، ص ٥١٠، وعتاب الأحماد ص ٢٣٠ (المطبوعة ببغداد سنة ١٩٦٤ م).

٢. المصدر الأول: ص ٥٠٨.

أقول: البدعة عبارة عن إحداث مالا يكون من الدين، وإدخاله في الدين.

قال بعض الفضلاء المحذرين:

أو ورد نهى عنه عموماً أو خصوصاً، فلا يشمل مثل بناء المدارس وأمثالها الداخلة في
عموم إيواء المؤمنين وإسكانهم، وإنشاء بعض الكتب العلمية والأدبية والأطعمة
المحذرة؛ فإنها داخلة في عمومات الحلية، وما يفعل منها على وجه العموم إذا قصد
كونها مقلوبة على الخصوص بدعة، كما إذا عتق أحد سبعين تهنيلة في وقت مخصوص
على أنها مطلوبة للشارع في خصوص هذا الوقت بلا نص ورد فيها، كانت بدعة.
وبالجمل، إحداث أمر في الشريعة لم يرد فيها نص ... فما ذكر المخالفون: أن البدعة
منفصلة بالأقسام الخمسة تصحياً لقول الثاني في التراخي: «نعمت البدعة باطل؛ إذ
لا تطلق البدعة إلا على ما كان محرماً، كما قال رسول الله ﷺ: «كل بدعة ضلالة، وكل
ضلالة سبيها إلى النار»^١.

وعن الشهيد عليه السلام في قواعد: محدثات الأمور بعد النبي تنقسم أقساماً، لا يطلق اسم
البدعة عندنا إلا على ما هو محرم عندنا^٢. انتهى كلامه.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن حرمة البدعة هذه واضحة ضرورية، عقلاً وشرعاً، فإنها
كذب وافتراء وجرأة على الله سبحانه، وقد قال الله تعالى: «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ
تَفْتَرُونَ؟» ويظهر منه أن مجرد عدم الإذن افتراء عليه، فالبدعة افتراء على الرب الخالق
المعبود جل شأنه «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ
وَيَقُولُ أَلْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَى الظَّالِمِينَ».

وفي صحيح محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «لا دين لمن دان بطاعة من
عصى الله، ولا دين لمن دان بقرية باطل على الله، ولا دين لمن دان بجحود شيء من
آيات الله»^٣.

١. المصدر: ج ٧، ص ٥٤، هذا الجملة مروية عن رسول الله ﷺ في ضمن رواية صحيحة في باب تولل شهر
رمضان.

٢. حاشية البحار: مادة «بدع».

٣. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٦١.

ثم لا يخفى الفرق بين البدعة والاحتياط؛ إذ الأول إدخال ما ليس من الدين في الدين، والتزام أنه منه. والثاني: إتيان عمل أو تركه باحتمال أنه من الدين من دون إدخاله فيه، والتزام أنه منه، فلذا كان الثاني انقياداً وحسناً شرعاً وعقلاً مع أن الأول قبيح عقلاً وحرام شرعاً.

١١٠. تبديل الأزواج على الرسول الأعظم ﷺ

قال الله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ أَتْسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَاقِباً﴾^١. الآية ظاهرة في حرمة تزويج النساء عليه ﷺ، و تبديل أزواجه بغيرهن بعد نزول الآية الشريفة.

ولكن في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام... قلت: قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ أَتْسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ قال: «إنما عني بها النساء اللاتي حُرِّمَ عليهن هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ إلى آخر الآية. ولو كان الأمر كما يقولون، قد أحل لكم ما لم يحل له، إن أحدكم يتبدل كلما أراد ولكن ليس الأمر كما تقولون، إن الله عز وجل أحل لنبيه ما أراد من النساء إلا ما حُرِّمَ عليه في هذه الآية التي في النساء».

وقريب منه ثلث روايات أخر لكن إسنادها ضعيف^٢. وعليه، فلا يكون حرمة النساء عليه ﷺ من خصائصه، ولا حكماً جديداً، إذ تلك النساء يحرمهن على الجميع، و سيأتي في عنوان «النكاح» وظاهر الرواية عدم حرمة التبديل عليه أيضاً.

أقول: المتيقن من حجية الأخبار ما لم يخالف القرآن وإلا فلا يعمل بها، كما في المقام؛ خلافاً للشهيد الثاني في مسأله حيث التزم بالرواية مع أن منها أيضاً لا يخلو من إيراد؛ إذ لا شك أن للنبي خصائص - واجبة - محرمة - لم تشمل أمته، فلا معنى للإنكار عليها «قد أحل لكم ما لم يحل له...» على أن تخصيص النساء في الآية

بالمحارم النسبية لا يخلو من بعد، بل من الركافة بملاحظة قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾ و لا بد من رد علمها إلى أهلها، ولا ينبغي تأويل القرآن بهذه الروايات. وللعلمة الحلبي كلام في المقام ذكرناه في صراط الحق^٣، فلاحظ، ومما ذكرناه هنا تعرف الغلل في صراط الحق.

□ تبديل نعمة الله

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^٤. الظاهر أن المراد بالنعمة ليست هي نعمة الله الدنيوية، أي ما يرجع إلى الأكل، واللبس، ونحوهما، بل الهداية إلى الدين، كما ربما يظهر من صدر الآية أيضاً. وعليه، فليس تحريم تبديل نعمة الله حكماً برأسه في قبالة الشرك والكفر، والمعاصي، فانظر.

١١١. تبديل الوصية

قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^٥ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^٦ فَمَنْ خَالَفَ مِنْ مَوْرِسٍ يَنْفِقَ أَوْ إِنَّمَا قَاصِلِحٌ يَنْفِقُ فَلَا يَأْتِمُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٧.

المستفاد من الآيات الشريفة حرمة تبديل الوصية بالمعروف^٨ إلا إذا زاد عن الثلث؛ فإنه حيف على الورثة.

ثم لا فرق في الحرمة المذكورة بين كون الوصية المبرورة واجبة أم مستحبة وإن كان صدر الآية ظاهراً في الوجوب وبأني تحقيقه في عنوان «الوصية». في هذا الكتاب.

١. صراط الحق، ج ٣، ص ١٤١.

٢. البقرة ٢١٧، ٢٢١.

٣. البقرة (٢٢) - ٢٨٠ - ١٨٤.

٤. وصايا الشريعة، ج ٣، ص ١١١.

٥. الأحزاب (٣٣) - ٥٣.

٦. البقرة، ج ٣، ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

تجاوز الحد المباح إلى ما لم يبح، وربما كان ذلك في الإفراط، وربما كان في التقصير، غير أنه إذا كان في الإفراط يقال منه: أسرفَ يسرف إسرافاً، وإذا كان في التقصير يقال: شرف يسرف سرفاً، انتهى.

إن أراد بالمباح الحكم الشرعي، فليس للإسراف عنه حرام على حدة، وإن أراد به المقتصد والمعتدل، فهو موافق للقول الصحيح من حرمة الإسراف بنفسه.

وربما قيل: «التبذير: إنفاق المال فيما لا ينبغي، والإسراف: زيادة على ما ينبغي»^١. وبعبارة أخرى: الإسراف تجاوز الحد في صرف المال، والتبذير إتلافه في غير موضعه، فهو أعظم من الإسراف، ولذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ السُّبْدَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾.

أقول: لاشك في حرمة كلا الأمرين صحّ التفسير المذكور أم لا.

ثم لا يخفى أن الإسراف ربما يطلق على الإفراط وتجاوز الحد وإن لم يكن في المال، كقوله تعالى، مخاطباً لقوم لوط: ﴿هَلْ أَنتُمْ مُشْرِقُونَ﴾ وقوله تعالى مخبراً عن فرعون: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُشْرِقِينَ﴾ وقد مر في كلام المنجد أيضاً.

وعلى الجملة، يصح لنا أن نعتبر عن التبذير «يهوده خرج كردن» ومشخصه هو العرف، وهذا من موارد تحديد تصرفات المالك في أموالهم وإبطال ملكيتهم بهذه السعة، خلافاً للطريقة الكافرة المعروفة بـ«كاييتاليزم الغربية».

فيحرم على الشخص أمثال إلقاء ماله في البحر أو إحراقه وتذخين التبنك بالأوراق النقدية وذلك مما يتعاطاه الأغنياء الفسقة.

١١٣. البذاء

وفي صحيح ابن سنان، عنه رحمته: «من خاف الناس لسانه فهو في النار»^٢.

قال الشيخ الأنصاري في عداد المحرمات في المكاسب^١: «الهجر - بالنقم - وهو الفحش من القول، وما استقيح التصريح به منه».

وقال سيدنا الحكيم في منهاجه في عداد المحرمات: «الفحش: ما يستقيح التصريح به إذا كان في مقام الكلام مع الناس إلا الزوجة فإنه لا يحرم معها»^٢.

وفي المنجد: «البذاء: الكلام القبيح. بذا: تكلم بالفحش. سفه البذاءة: الكلام السفه السافل»، وعن أربعين نهجاً^٣: «البذاء بالفتح والمد - بمعنى الفحش، وقسر الجفاء بالغلظة والخشونة».

إذا تقرر هذا فاعلم، أن القول بحرمة مطلق الخشونة والغلظة مشكل جداً إذ ما من أحد إلا وله خشونة ولو في بعض الأوقات حتى الأهل والأرقاب فضلاً عن الأجانب. نعم، لا يبعد القول بحرمة الخشونة إذا كانت للإنسان غالية. وهذا هو متصرف صحيح عبدالله بن سنان، وأما حرمة الفحش مطلقاً، فلا بد من إراءة دليلها.

□ البراءة من أمير المؤمنين رحمته

قال شيخنا المفيد رحمته ومن ذلك ما استفاض عنه رحمته من قوله: «إنكم ستعرضون من بعدي فسبوني، فإن عرض عليكم البراءة مني، فلا تبراؤا مني فإني ولدت على الإسلام، فمن عرض عليه البراءة مني فليمدد عنقه، فمن تبرأ مني، فلا دنيا له ولا آخرة»^٤.

أقول: قد ورد روايات بذلك، ووردت روايات أخرى بجواز البراءة أيضاً وفي بعض الروايات: «ما أكثر ما يكذب الناس على علي رحمته...» ولم يقل (أي علي): «و لا تبرأ مني».

لكن الروايات بأجمعها ضعاف سنداً فلا بد من العمل بما دل على حفظ النفس من

١. المكاسب، ص ٦٦.

٢. ولعل ادعاه إلى زيادة هذا الاستثناء في الطبعات الأخيرة من كتابه هو ما كتبه إليه من القندعار قبل سنوات، أيام حياته وصحته رحمه الله رحمة واسعة.

٣. إرشاد الأعرج، ص ٦٩ (طبعة النجف، سنة ١٣٨١ هـ ق).

١. فروق الثقات، ص ٢٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٢٦.

و كيفما كان يمكن أن يقال: إن هذا ليس حكماً برأسه، فإن التبديل المذكور إما أكل مال الغير (الموصى له) أو منعه عنه، لكن الأصح كونه حكماً على حدة. ففي صحيحي محمّد بن مسلم عن الإمام عليه السلام في رجل أوصى بماله في سبيل الله؟ فقال: «أعطه لمن أوصى به له و إن كان يهودياً أو نصرانياً، إن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَذَلْهُ بِغَدٍّ مَا شِيعُهُ قَاتِلًا إِيْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾». و مثلها غيرهما.

و أما الإصلاح في فرض خوف الجف والإثم^١ فهو يتصور على وجهين:

١. إصلاح الوصية و ردّها من الانحراف والإثم، و تبديلها بما هو حقّ مطابق للشريعة.

٢. الإصلاح بين الورثة و إرضائهم على أمر، و رفع نزاعهم في إنفاذ الوصية الموجبة للجف و يمكن أن يرجح هذا الاحتمال بقريته قوله: «فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ».

و يظهر الثمرة بينهما أولاً في صورة عدم رضا الورثة، فلا معنى للتصالح و الإصلاح على الثاني، و لكنّه متوجّه على الأول مطلقاً.

و ثانياً في أن الإصلاح على الأول بلحاظ مجرد الضوابط الشرعية فقط. و على الثاني بها و يرضا الورثة المختلفين معاً.

أقول: و الصحيح هو الوجه الأول و ذلك لأمرين:

الأول: أن إرضاء الورثة إنما يعتبر في فرض خوف الجف فقط. أي في فرض ميل الموصي في وصية إلى بعض الورثة، لا في فرض خوف الإثم، أي فرض تعلّق الوصية بالحرام الشرعي، و المتيقّن فيه الإصلاح بالمعنى الأول و إذا فرضنا أن لفظ الآية لا يطبق الوجهين معاً، فلا بد من اختيار الوجه الأول مطلقاً.

الثاني: قد ثبت اشتراط نفوذ الوصية بأن لا يزيد في الماليات عن الثلث و إلا لبطلت في الزائد، كما عن المشهور المدّعى عليه الإجماع بقسميه، و النصّ

١. الخزان، ج ١، ص ١٧٨.

٢. في بعض الروايات تفسير الجف بكونه على جهة الخطأ و عدم العلم بالحرم، و لازمه تفسير الإثم بتعمّد الحرام، و في بعضها تفسيره بالميل إلى بعض الورثة دون البعض و تفسير الإثم بمعاودة بيع الثمن و اتّخاذ المسكر، أي فعل المسكرات لذاته، و لمعنى لأبى هذا القرّ و إن فرض ضعف الرواية سنداً، و قولنا في آخر المتن: «وإنما يتوجه الإصلاح» يعني على صفة هذا القرّ، و إلا يمكن منه منع صدق الطلّ على الوصية المذكورة، و لله العالم.

المستفيضة أو المتواترة، و هذا هو الصحيح؛ لدلالة جملة من الأخبار المعتبرة عليه^١. و عليه، فإن لم ترد الوصية عن الثلث، فلا شك في لزوم إنفاذها رضي الورثة بها أم لا؟ و إن زادت و رضوا، فلا موضوع للإصلاح بينهم، و إن لم يرضوا، يجب إصلاح الوصية و ردّها إلى الثلث، و هذا هو معنى الوجه الأول.

نعم، ربما يتوجّه الإصلاح بمعنى الثاني في بعض موارد الوصية و المهدية، كما إذا أوصى الميت بولاية أطفاله لبعض زوجاته حبّاً لها من غير أنهم، فلا بد من علاج هذه الصورة إن لم تقلّ بشمول الآية للوجهين معاً.

و الأظهر أنه لا مانع من إطلاق الآية بالنسبة إلى الوجهين، و يمكن أن نستشهد عليه بصحيفة محمد بن قيس^٢، و صحيفة محمد بن سودة^٣.

١١٢. التّذيير

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّذَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و «وَاتَّذَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا».

و عن عيون الأخبار بأسانيد الثلاثة التي لا يبعد حسن كلّها عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «... و اجتناب الكبائر و هي قتل النفس... و الإسراف و التّذيير».

و في المنجد: «بذر المال: فرقه إسرافاً و بدّه. و فيه أيضاً: أسرف المال، بدّه في كذا: جاوز الحدّ و أفرط فيه: أخطأ جهل، غفل فهو مسرف».

و فيه: «السرف: تجاوز الحدود و الاعتدال. ضدّ القصد: الخطأ».

قال الطبرسي في محكي كلامه:

التّذيير: التّريق بالإسراف و أصله أن يفرق، كما يفرق البذر إلا أنّه يختصّ بما يكون على سبيل الإفساد، و ما كان على الأصل لا يستحقّ تذكيراً و إن كثّر^٤، و أصل الإسراف

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٣٦١ - ٣٦٦.

٢. المصدر، ص ٢٥٨.

٣. المصدر، ص ٤٢١.

٤. المصدر، ج ١١، ص ٢٦١.

٥. إلى هنا كلامه بوجود مذكور في تفسير سورة الإسراء من مجمع البيان.

التهلكة، وبعمومات الثقة، وعليها يتعين القول بوجوب البراءة باللسان. فتأمل جيداً. و
على كل، فالقول بالحرمة ضعيف جداً، ولا أدري فتوى الأصحاب في المقام.
نعم، لا شك أن البراءة من علي عليه السلام في غير مقام الضرورة حرام وموجب للخروج
عن المذهب، ولكنه جار في البراءة عن غيره من الأئمة، كما أن البراءة من النبي صلى الله عليه وآله أو
القرآن موجب للكفر، بل مع الالتفات إلى ماورد في كتب الأحاديث من الشيعة والسنة
في حق علي عليه السلام يمكن القول بكفر من تبرأ من علي عليه السلام فإنه إنكار للضرورة الدينية.
فلاحظ.

١١٤. التبزي من النسب

قال الصادق عليه السلام في صحيح أبي بصير: «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق». ١
أقول: ظاهر الرواية حرمة البراءة من النسب بعنوانها لا من جهة الكذب، خلافاً
لسيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله.
وقوله عليه السلام: «وإن دق» يحتمل أن يكون المراد منه وإن كان النسب بعيداً، ويحتمل
أن يكون المراد منه وإن كان التبزي بالإشارة، والله العالم.

□ التبزي

قال الله تعالى: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ
يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ» ٢.
وقال تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى».
أقول: إذا لم يجز التبزي بزيينة للقواعد، فلغيرها بطريق أولى، لكن الظاهر
أنه ليس حكماً آخر بعد ما مر من حرمة إبداء الزينة، فهو محرم على جميع النساء
بلا استثناء.

١. وسائل الشريعة، ج ١٥.
٢. النور (٢١)، ج ١.

وفي صحيح حرير بن عبد الله عن الصادق عليه السلام، أنه قرأ «أن يضعن من ثيابهن» قال:
الجلباب، والخمار إذا كانت المرأة مستة ١.
أقول: لفظ الآية خال من كلمة «من» ولعلها من سهو الرواي، أو اشتباه الناسخ، أو
ذكر تفسيراً للآية وأن المراد وضع بعض ثيابهن لا جميعها.
وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام أنه قرأ: «أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ» قال: «الخمار، و
الجلباب» ٢، لكن في صحيح محمد بن أبي حمزة عنه عليه السلام ... قال: «تضع الجلباب
وحده»، وفي صحيح محمد بن مسلم - بعد ذكر الآية - ما الذي يصلح لهن أن يضعن
من ثيابهن؟ قال «الجلباب».

وفي رواية أبي الصباح الكناني: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القواعد من النساء:
ما الذي يصلح لهن؟ «أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ»؟ فقال: «الجلباب إلا أن تكون أمة، فليس
عليها جناح أن تضع خمارها».

وهذه الرواية ترفع التناهي من بين هاتين الطائفتين من الروايات، لكن الرواي عن
الكناني هو محمد بن الفضيل، وفيه كلام طويل في الرجال، والأظهر عدم ما يدل على
كونه الثقة، فالرواية غير صالحة للاستدلال بها.

وحينئذ يصح أن نقول بجواز وضع الخمار والجلباب لهن حملاً للطائفة الثانية
على الكراهة جمعاً.

وفي خبر البرزطي عن الرضا عليه السلام عن الرجل يحل له أن ينظر إلى شعر أخت امرأته؟
فقال: «لا إلا أن تكون من القواعد» ٣.

لكن مصدر الرواية، وهو قرب الأستاذ، لم تصل نسخة منه إلى الحرشي
بمسند معتبر، فلا يعتمد عليه، وبناء على اعتباره سنداً يجوز للقواعد إبداء
الرؤوس والذراع ونحوها، لكن يحرم التبزي بالزينة، كما إذا لبس القرط والقلادة
ونحوهما.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٤٧؛ القواعد، ج ٢، ص ١٥١.
٢. المصدر الأول.
٣. المصدر، ص ١٤٤.

و في نكاح الجواهر استظهر من عبارة الشهيد و غيرها ارتفاع حكم العورة عن جميع أجسادهن^١.

أقول: الخمار - كما قيل - ما يستر الرأس و الرقبة و شيئاً من الصدر و الجلباب - على ما قيل - خمار المرأة الذي يغطي رأسها و وجهها إذا خرجت لحاجة. و قيل: هو العلاء التي تشتمل بها المرأة شبه العباء الفعلي و على كل لا دليل على جواز إظهار تمام جسدهن، و لا سيما مثل الفخذ و البطن و نحوهما.

□ بسط اليد

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^٢.

أقول: جعل اليد مغلولة كناية عن إساك السال و البخل. و قد مر أن البخل بعنوانه ليس بحرام، و المحرم منه إنما هو لأجل ترك الزكاة الواجبة. اللهم إلا أن يقال: إن البخل و الإمساك وإن لم يكن بحرام على غير النبي ﷺ، لكنه حرام عليه ﷺ، و الحكم من خواصه ﷺ، و بمثله يمكن أن يقال في البسط، و إلا فإعطاء المال المملوك أمر حسن، و لا يظن بأحد أن يلتزم بالحرمة، لكن ملاحظة الآيات السابقة و اللاحقة تمنع عن احتمال الخصوصية، فلاحظ.

و هنا احتمال آخر و هو أن يكون النهي في كلتا الجمعتين إرشادياً لا مولوياً، و هذا الاحتمال يؤيده آخر الآية، كما لا يخفى.

و يمكن أن يقال بحرمة البسط شرعاً من أجل انطباق عنوان الإسراف عليه؛ إذ قد مر أن الإسراف و التبذير محرم شرعاً، و هذا الاحتمال يقربه قوله: ﴿كُلُّ الْبَسْطِ﴾، و قوله: ﴿مَحْسُورًا﴾، بل هو الأظهر و أمّا قوله تعالى في مقام مدح بعض عبادته: ﴿وَيُسْرِضُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾... فيمكن قيده بفرض عدم تحقق اللوم و الحسر، و الله العالم.

ثم إن في تفسير الآية روايات، و في بعضها التفسير بما لا يربط بمقامتها، لكنّها بأجمعها ضعاف سنداً، فلذا لم ننقلها و إن شئت الوقوف عليها. لاحظ تفسير الزهري^١.

١١٥ و ١١٦. مباشرة النساء على العاكفين

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^٢.

أقول: نسب تحريم مباشرة النساء على المعتكف إلى الأصحاب أو قطعهم، و ظاهر غير واحد الاتفاق عليه، و يدل عليه النصوص الكثيرة. و في الجواهر: الإجماع بقسميه على حرمة مباشرة النساء بالجماع في القبل أو الدبر، كما في المستمسك^٣، بل عن المشهور و عن قطع الأصحاب حرمة اللبس و التقبيل بشهوة بلا فرق بين الرجل و المرأة.

قال سيّدنا الحكيم ﷺ في مستمكه:

و دليله غير ظاهر، و قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ لو سلم إرادة الاعتكاف الشرعي منه، فالظاهر من مباشرة فيه الجماع مع أن الحمل على مطلق المباشرة بالمعنى اللغوي غير ممكن، و البناء على إطلاقه و تقييده بما ذكر بالإجماع، ليس أولى من حمله على خصوص الجماع، و كأنه لذلك كان ظاهر التهذيب جواز ما عدا الجماع. و أمّا مع عدمها (أي الشهوة) فمن المنتهى أنه لا يعرف الخلاف في الجواز^٤.

أقول: لا يبعد اختصاص المباشرة بالجماع في الآية الشريفة، و إنما الكلام في أن حرمتها من أجل المسجد أو من جهة الاعتكاف، و أن المراد من العاكفين هو المعنى اللغوي أو الاصطلاحي، فهما تردّد.

و أمّا حرمة الجماع لأجل الاعتكاف، فتدل عليه موثقة ابن الجهم عن الكاظم ﷺ

١. فروعها، ج ٢، ص ١٦٦.

٢. البقرة (٢): ١٧٨.

٣. مستمسك العروة الوثقى، ج ٦، ص ٢٤٦.

٤. المصداق.

١. جواهر الكلام، كتاب النكاح، ص ١٩ (الطبعة القديمة).

٢. الإسراء (١٧): ٢٩.

قال: سألت عن المعتكف يأتي أهله؟ فقال: «لا يأتي امرأته ليلًا ولا نهارًا وهو معتكف». الرواية ظاهرة في أن المنع ليس لأجل المسجد، و صريح في عدم سببية الصوم؛ للحكم المذكور.

و في صحيح زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجامع (أهله)؟ قال: «إذا فعل، فعليه ما على المظاهر».

و في موقئ سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ فقال: «هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان».

و أمّا اللبس والتعقيل بشهوة، فلم أجد على حرمتها دليلاً يعتمد عليه. نعم، لا بأس بالحكم بحرمة الجماع على المرأة أيضاً وإن كان زوجها غير معتكف؛ لقاعدة الاشتراك. وقد نفى عنه الخلاف أيضاً والسؤال المهم: هل يحرم الجماع على زوجة المعتكف لأجل حرمة عليه بدعوى الملازمة بينهما بنظر العرف أم لا؟ حتى من باب الإحسان على الإثم؛ لما يأتي من عدم الدليل على حرمتها في غير الظلم ونحوه.

□ إبطال الصدقات باليمن والأذى

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْيَمَنِ وَالْأَذَى».

في صحيح ابن زياد عن الصادق عليه السلام: «لا يدخل الجنة العاق لوالديه، و مدين خمر، و متان بالفعال للخير إذا عمله».

أقول: معنى الإبطال هو إبطال أجرها واستحقاق ثوابها و على هذا يكون النهي إرشادياً لا مولوياً، و يؤيد ما قبل الآية الشريفة أيضاً، قال الله تعالى: «الَّذِينَ يُتَّقُونَ أََمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ يَأْكُلُوا مِنْهَا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى».

١. وسبق الشريعة، ج ٧، ص ١٠٥.

٢. المصدر، ص ١٠٦.

٣. البقرة (٢)، ٢٦٤.

٤. وسبق الشريعة، ج ٦، ص ٣١٧.

٥. البقرة (٢)، ٢٦٤ - ٢٦٥.

و أمّا الأذى، فقد مر أنه حرام، و أمّا الرواية، فعلى فرض دلالتها على الحرمة لا يبعد أن يقال فيها: إن المنع الكثير - المستفاد من صيغة المبالغة - إيذٍ للقباض، فيحرم من هذه الجهة. الأظهر أن المنع على الله تعالى بإتيان العبادات، و على الناس بالإحسان إليهم يوجب حرمان المتان من الثواب والجنة، و لا دلالة للرواية على أزيد من ذلك.

□ إبطال الأعمال

«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ».

المدقق في ما قبل هذه الآية و بعدها يفهم أن النهي المذكور إرشادي يرشد إلى أن الكفر يبطل الأعمال، فلا بد من إدانة الإيمان حتى الموت؛ لتلا يضيع أجر الأعمال الصالحة، و ليس النهي مولوياً يدل على الحرمة الشرعية، فلاحظ.

١١٧. إبطال عمل الغير

هل يحرم إبطال أعمال الغير إذا كانت عبادية، كالصلاة، و الصوم، و الحج، و الاعتكاف، و نحو ذلك؟

قد يكون الإبطال مستلزماً للإيذاء و مزاحمة الناس في سلطنتهم على أفعالهم، و هذا ممّا لا شك في حرمة حتى في غير العبادات، فإنه ظلم.

و قد لا يكون كذلك، كما في صورة الصداقة، و الخلّة بين العامل و المبتطل، فيدخل الماء في حلق الصائم أو يضحكه، فنبتل صلاته مثلاً.

يمكن أن يستدل على حرمة بقوله تعالى: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» لكن مر ما فيه. و لا يبعد أن يفصل بين ما يحرم قطعه على المكثف العامل، و ما لا يحرم، فيحكم بحرمة إبطال الأول على الغير دون الثاني؛ استناداً إلى مذاق الشرع. كما أن رضى المكثف بإبطال عمله من الغير تجزؤ محرم.

و يجري هذا الكلام في منع الغير عن أعماله الواجبة حدوداً بطريق أولى، فيحرم المنع مطلقاً في صورة الإيذاء والإكراء، وفي خصوص الواجبات المضيق في غير الصورة المذكورة، والله العالم.

□ التباغض و بغض المؤمنين

في صحيح مسموع عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: - في حديث - ألا إن في التباغض، الحافقة، لا أعني حافقة الشعر، ولكن حافقة الدين»^١

و في صحيح الخزاز، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «إن من يتنحل مودتنا أهل البيت من هو أشد فتنة على شيعتنا من الدجال». فقلت: بماذا قال؟ «بموالاة أعدائنا، و معاداة أوليائنا؛ إنه إذا كان كذلك، اختلط الحق بالباطل، واشتبه الأمر، فلم يعرف مؤمن من منافق»^٢.

و في صحيح هشام بن سالم و حفص بن البختري عن الصادق عليه السلام قال: «إن الرجل ليحبكم و ما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنة بحبكم، و إن الرجل ليبغضكم و ما يعلم ما أنتم عليه، فيدخله الله يبغضكم النار»^٣.

و في صحيح ابن أبي نجران، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «من عادى شيعتنا فقد عادانا، و من والاهم فقد والانا، لأنهم منا، خلّفوا من طينتنا، من أحبهم فهو منا، و من أبغضهم، فليس منا ... من ردّ عليهم، فقد ردّ على الله، و من طعن عليهم، فقد طعن على الله؛ لأنهم عباد الله حقاً ...»^٤.

أقول: هذا ما وجدته - عاجلاً - من صحاح الأحاديث في هذا الموضوع، لكن يحتمل أن يكون حافقة الدين في الحديث الأول لأجل عاقبة التباغض من صدور الفحش، والغيبة، والتهمة، وأمثالها من المحرمات، لا أنه بنفسه يخلق الدين، على أنه

مطلق يشمل الكفار أيضاً، و التخصيص بالمسلمين أو المؤمنين تخصيص للأكثر المستهجن، فتأمل، إذ يمكن أن يقال: إن التباغض بين الطرفين و أنه حافقة الدين فيكون المراد التباغض بين أهل الدين^٥.

و الحديث الثاني جعل أشدّية الفتنة على الأمرين معاً، لكن لا مطلقاً، بل فيما إذا ترتب عليهما اشتباه المؤمن و المنافق.

و الأخير لا يدلّ - دلالة واضحة - على حرمة بغض بعض أفراد الشيعة؛ لأجل أمور غارضة في ميدان المعاشرة، بل الظاهر منه اعتبار عنوان الطائفة في الحكم، كما يفهم من قوله عليه السلام: «من ردّ عليهم، فقد ردّ على الله ...»؛ إذ لا شك في جواز الردّ على الشيعة في الأمور العادية، بل على العلماء الأعلام و رؤساء المذهب في الأحكام الشرعية حسب ما تقتضيه القواعد العلمية، و الثالث: على فرض اعتباره لابتداء من تأويله أو ردّ علمه إلى قائله؛ إذ لا يمكن الأخذ بظاهره، والله ورسوله و خلفاؤه أعلم بحقائق الأحكام^٦.

قال المحقق في بحث العداوة من شروط الشاهد في كتاب الشهادة من الشرائع: «الحسد معصية، وكذا بغضة المؤمن، والظاهر بذلك قاذح في العدالة»، و عقبه في الجواهر بقوله:

لنهي عن التعادي و التهاجر، و الأمر بالتحاب و التعاطف في النصوص التي لا تخص، و لكن الظاهر أن ما يجده الإنسان من الثقل من بعض إخوانه لبعض الأحوال و الأفعال،

أو لغير ذلك، ليس من البغض إن شاء الله؛ فإنه لا يتخلل عنه أحد من الناس، هذا، و في كشف اللثام و غيره أنه لما كان كل منهما قليلاً قال: و الظاهر بذلك قاذح في العدالة.

بل في المسائل: و إن كانا محرمين بدون الإظهار، لكن في محكي المنسوبة: إن ظهر منه سب و قول فحش، فهو فاسق و إلا ردت شهادته للعداوة، و قال الصادق عليه السلام في خبر

حمزة بن حمران: «ثلاثة لم ينسج منها نبي فمن دونه: التكرار في الوسوسة في الخلق، و الطيرة، و الحسد، ألا إن المؤمن (من) لا يستعمل الحسد، فيمكن أن يقال: إن الظاهر بها

١. أنوار: في اعتبار صحيح الخزاز و صحيح هشام و حفص إشكال قوي؛ لأن مصدرهما كتاب صفات الشيعة، و يظهر من بحار الأنوار، ج ١، ص ٢٦ تردد المجلسي في اعتباره، فبأن هذا لا يعتبر أحاديث.

٢. و سيأتي في آخر عنوان «التهمة» قوله عليه السلام في الصحيح: «وإذا قال الرجل لأخيه: أنت عدوي فكر أحداهما و معناه كثر القتال بين كذب على أخيه المؤمن، و كثر المخاطبة إن كان القتال صادقاً في دعواه، و لازمه حرمة العداوة إلا أن يراد من كثر بعض مراتبه التي لا يلزم الحرمة، فلا بد من التأمل في المقام.

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٧٠.

٢. المصدر، ج ١١، ص ١٤١.

٣. المصدر، ص ١٣٩.

٤. المصدر، ص ١٤١.

محرم، و يؤيده ما تسمعه من الأصحاب من عدم اقتضاء العداوة الدنيوية - المقشرة عنهم - بمرور كل منهما بمسألة الآخر وبالعكس - فسقاً، كما ستعرف^١، انتهى.

و عن المسألة: «إن الفرح بمساعة المؤمن، و الحزن بمسرة معصية، فإن كانت العداوة من هذه الجهة و أصر على ذلك، فهو فسق».

أقول: و لاحظ مادة «ح.س.» في هذا الجزء وعلى كل، الأحوط الاجتناب عن بغضة المؤمنين لأموال دنيوية.

□ البغي

قال الله تعالى: «وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ»^٢.

و قال تعالى: «إِنَّمَا حَرَّمَ ذِي الشَّوْشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْغَيْ»^٣.

في صحيح أبي عبيدة عن الباقر^٤، قال: «في كتاب علي^٥ ثلاث خصال لا يموت صاحبهن أبداً حتى يرى وبالهن: البغي، و قطيعة الرحم، و اليمين الكاذبة يبارز الله بها»^٦.

و في صحيح ابن رثاب عن الصادق^٧ قال: «قال أمير المؤمنين^٨: أيها الناس! إن البغي يقود أصحابه إلى النار»^٩، و أن أول من بغي على الله عناق بنت آدم، فأول قتل قتله الله عناق، و كان مجلسها جريباً في جريب، و كان لها عشرون أصبعاً، في كل

أصبع ظفران مثل المتجلين، فسلب الله عليها أسداً كالغيل، و ذنباً كالبعير، و سرّاً مثل البغل، و قد قتل الله الجبابرة على أفضل أحوالهم، و آمن ما كانوا^{١٠}.

و في صحيح الثمالي عن الباقر^{١١}: «... و إن أسرع الشر عقوبة البغي...»^{١٢}.

و في صحيح ابن ميمون عن الصادق، عن آبائه^{١٣} قال: «قال رسول الله^{١٤} إن أعجل الشر عقوبة البغي»^{١٥}.

و في صحيحه الآخر عن علي^{١٦}: «... و لو بغي جبل على جبل، لهلك الباغى»^{١٧}، و لاحظ عنوان «الظلم».

تتمة مفيدة

«وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»^{١٨} وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»^{١٩} وَلَمْ يَنْتَصِرْ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»^{٢٠} إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^{٢١} وَلَمْ يَنْتَصِرْ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»^{٢٢}.

يستفاد من الآيات الشريفة أن البغي حرام، و يجوز لمن بغي عليه أن يبغي على الباغى لكن بمقدار بغيه لا أكثر، نعم، يحسن له العفو و الصبر، هذا في الأموال و الضرب واضح، و كذا في سب الشخص، كما إذا قال الباغى: أنت خبيث فيجب له: أنت خبيث، و للبحث تتمة تمر بك في بحث «السب».

□ ابتغاء العيب

قال الصادق^{٢٣} في صحيح عبدالله بن سنان: «قال رسول الله^{٢٤}: ألا أنبئكم بشراكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: المشاؤون بالنميمة، المفترقون بين الأحبة».

١. جوامع الكلم، ج ٤٦، ص ٥٢.

٢. النمل (٦٦)، ٩٠.

٣. الأعراف (٧١)، ٣٢.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٧.

٥. البغي هو الظلم و المدبر من الحق، كما في القاموس، قيل (و القائل صاحب تفسير الثوري) «هو طلب الإنسان ما ليس له بحق، كأنواع الظلم و التعدي على الناس، و الاستيلاء غير المشروع عليهم، و ليس جميع البغين: من الباطل، الفساد، و أصل البغي، الحسد ثم سبى الظالم بقاء، لأن العاصد ظالم، و لو أن أوسط الأموال أوسطها، و في الجميع أيضاً، فدر الحرب من الأرض سلون ذواها في الشن، و الذراع يست قبضات، فالقبضة بأربع أصابع، و عشر هذا الجريب يست فقراً، و عشر هذا القفر يست عشر، و قال: الجنب - بكسر التيم - ما يحصد به لزج، و حفرة جنة عناق بهذه الكبار، عجيبة غريبة، لا أدري أنها من الإمام أو من أحد الرواة ذكرها تنق لحدث الإمام^{٢٥}.

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٣٧.

٢. المصدر، ص ٣٣٣.

٣. المصدر، ص ٣٣١.

٤. الشورى (١٦١)، ٢٩ - ١٢.

الباغون للبراء المعائب^١، البغي الطلب.

لكن الظاهر أنه ليس حكماً برأسه، بل حرمة من جهة: الكذب، والاقتراء، و
التوهين، والإيذاء، ونحوها.

١١٨. البهتان

في صحيح بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام: «من بهت مؤمناً أو مؤمنة بما ليس فيه،
بعته الله في طينة خيال حتى يخرج منها قال». قلت: وما طينة خيال؟ قال: «صديد
يخرج من فروج المومسات»^٢ (أي المجاهرات بالفجور). لكن في سند الرواية مالك
بن عطية، وفي كونه الثقة تردد ما.

أقول: الظاهر أن حرمة بهتان المؤمن ليست من جهة الكذب وحده، بل
من جهة قذف المؤمن، والاختلاق عليه بما يوهنه ويسوؤه، فيكون عقابه
من الجهتين - نعوذ بالله منه - وفي القرآن أيضاً دلالة على منع البهتان، و
لا سيما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نَبَأٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمَا﴾ ويجري في الرجال بقاعدة الاشتراك.
في المنجد: بهته بهتاً: أخذه بهتاً. بهته بهتاً: بهتاً. بهتاً: افتري عليه الكذب.

١١٩. بيتوته المتوفى عنها زوجها عن بيتها

في صحيح محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل، عن أبان، عن ابن أبي
يعفور، عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن المتوفى عنها زوجها؟ فقال: «... ولا تبيت عن
بيتها وتقضي الحقوق، وتحج وإن كانت في عدتها»^٣.

يظهر منه عدم جواز البيتوة عن بيتها، وجواز الخروج في النهار عن بيتها؛ فإنه
لازم لقضاء الحقوق، لكن اعتبار الرواية مبنية على أن محمد بن إسماعيل هو الثقة دون
سائر المجهولين، والمراد من أبان هو ابن عثمان الثقة، أو المتوفى على قول، والله العالم.

١. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٦٦٦.

٢. المصدر، ص ٦٠٣.

٣. الكافي، ج ٦، ص ١١٦.

و في موثقة عبيد: «أنها تحج وتشهد الحقوق»^١. ولا فرق في الحج بين واجبه
ومستحبته، وكذا بين الحقوق، فيجوز لها الخروج من بيتها نهاراً والبيتوة عنه في سفر
الحج، ويشكل إلحاق السفر لزيارة النبي والأنثى وتحصيل العلم غير الواجب و
غيرهما بالحج المستحب وإن كان منظوناً.

و في صحيح محمد بن مسلم عن أحمدهما عليه السلام: «... لا تبيت (المتوفى عنها زوجها)
عن بيتها...»^٢.

و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن المرأة يموت عنها زوجها
أصلح لها أن تحج أو تعود مريضاً؟ قال: «نعم، تخرج في سبيل الله ولا تكتمل ولا تطيب»^٣.

قضية إطلاقه جواز خروجها من بيتها ليلاً ونهاراً للواجبات والمستحبات و
بيتوتها عن بيتها، فيحمل المنع عنها في الموارد المباحة، وبغير وجه شرعي، و
لا إشكال أيضاً في جواز الخروج في فرض الضرورة والضرر والحر كما لا يخفى. و
كذا يقتد صحيح أبي بصير^٤ لكن فيه: فقالت: «يا رسول الله! فكيف تصنع إن عرض لها
حق؟ فقال: تخرج بعد زوال الليل وترجع عند المساء فتكون لم تبت عن بيتها، قلت
له: فتحج؟ قال: نعم».

أقول: تحمل الرواية على الاستحباب؛ إذ خروج المرأة بعد زوال الليل - غالباً - غير
مقدور للنساء إلا بمعونة الرجال، مع أنه يصدق عليه أنها باثت عن بيتها في الجملة،
لأن صدقها عليه، كما في الرواية لا يخلو عن إشكال.

و في رواية أبي العباس عن الصادق عليه السلام: «... لا تخرج نهاراً ولا تبيت عن بيتها».
قلت: أرايت إن أرادت أن تخرج إلى حق كيف تصنع؟ قال: «تخرج بعد نصف الليل و
ترجع عشاء»^٥.

١. المصدر.

٢. المصدر.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ١١٧.

٥. المصدر، ص ١١٦.

و يصعب تفهيد المطلقات بمثل هذا القيد غير الميسور لهن غالباً، فلا يبعد حملها على الفضيلة كما قلنا، على أن في اعتبار سند الرواية تأثلاً، إذ في تعيين أبي رباط بحثاً، وكذا في أبي العباس إلا أن يدعى انصرافه إلى البقايى الثقة.

و في موثقة عمار التي رواها الصدوق والشيخ أنه سأل أبا عبد الله ع عن المرأة يموت عنها زوجها هل يحل لها أن تخرج من منزلها في عدتها؟ قال: «نعم، تختضب و تكتحل و تمتشط و تلبس المصبغ و تصنع ما شاءت بغير زينة لزوج»^١.

أقول: و هو ظاهر في جواز الخروج من بيتها ليلاً و نهاراً حتى من غير حج شرعي إلا أن يفتد بغير البيوتنة عن بيتها، أو يحمل على حلقة جواز تبديل المنزل، أو يراد علمه إلى من صدر عنه لمخالفة لسانه مع لسان سائر الروايات في بعض الجملات.

ثقة

أفتى الشيخ ع في محكي كلامه بكون البيوتنة عن بيتها مكروهة لا محرمة، بل في الجواهر: «بل لم أجد أحداً من معتبري الأصحاب منعها (المتوقى عنها زوجها) من ذلك»^٢.

و قال في رد صاحب الحقائق القائل بالتحريم بعد اتهامه باختلال الطريقة، و عدم معرفة اللسان؛ فإن النصوص ظاهرة لمن رزقه الله معرفة رمزهم و النحن في قولهم فيما هو ظاهر الأصحاب من عدم منعها من ذلك، و أنه يجوز لها من دون ضرورة، لكن على كراهية... والأظهر ما عرفت. و لاحظ عنوان «الإخراج و الخروج» في حرف «خ».

فصل في البيوع المحرمة

١٢٠ و ١٢١. البيع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة

قال صاحب الحقائق ع: الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب ع في تحريم البيع بعد

النداء للصلاة يوم الجمعة بل نقل الإجماع عليه في المنتهى و التذكرة، و يدل عليه قوله عز وجل: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ»^١.

أقول: يحتمل عدم حرمة البيع نفسه، بل هي غيرية من أجل السعي الواجب، لكن الظاهر هو حرمة النفسية، و عليه، فيحرم البيع و لو في حال السعي عملاً بظاهر الآية.

ثم الظاهر أن المراد بالبيع ليس هو الإيجاب فقط، بل القبول أيضاً فهو حرام على البائع و المشتري، كما ذهب إليه جمع منهم: صاحب الحقائق^٢.

و ذهب العلامة ع - و قيل: الظاهر أنه المشهور بين المتأخرين - إلى حرمة بقية العقود و الإيقاعات، كالصلح، و الإجارة، و الطلاق، و غيرها إلحاقاً لها بالبيع للمشاركة في العلة المومي إليها في قوله سبحانه و تعالى: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ» و إنما خص البيع بالذكر، لأن فعله كان أكثرية... و أيضاً فإن ظاهر الآية يقتضي وجوب السعي بعد النداء على الفور... فيكون كل ما نافاه محرماً.

و أما المحقق الحلبي، فقد ذكر أن الأشبه في المذهب عدم التحريم، خلافاً لطائفة من الجمهور.

أقول: و لعل الأحسن أن يقال بعدم الإلحاق، فيجوز إيجاد العقد و الإيقاع، لعدم ما يدل على المنع. نعم، إذا كان منافياً للسعي حرم عرضاً من جهة سببية ترك الواجب، و ليست هذه الحرمة نفسية أو غيرية بل عرضية غير مختصة بالعقود و الإيقاعات، بل تشمل النوى، و المكائنة، و الأكل، و الشرب، بل و قراءة القرآن، و الصلاة النافلة، و قضاء حاجة المؤمن، بل الواجب الموشع، و كل ما يكون سبباً لترك السعي، و عليه، فإذا عقد (غير البيع) أو وقع أو تكلم أو قرأ القرآن أو فعل فعلاً غير ذلك في أثناء السعي إلى ذكر الله، فقد أتى بأمر مباح أو مندوب و إن كان ما ذهب إليه العلامة و غيره أحوط جداً.

١. الجمعة (١٦٦): ٦. ليست الآية ظاهرة في التحريم، بل يحتمل أن ترك البيع واجب حيث إن الأمر قد تعلق بترك البيع إلا أن يقال: إنه إرشاد إلى حرمة.

٢. الحقائق المتقدمة ج ١، ص ١٧٢.

١. وسائل الشريعة ج ١٥، ص ٤٢١.

٢. جواهر الكلام ج ٣٩، ص ٢٧٩.

ثم إذا كان أحد المتبايعين غير مكلف بالسعي فهل يجوز المعاملة مع المكلف به أم لا؟ قيل: لا؛ لحرمة التعاون على الإثم، وسيأتي في عنوان التعاون توضيح أمثال هذه المباحث. وكيفما كان، الحرمة المذكورة لا تدل على فساد المعاملة لعدم الملازمة بينهما، كما قرّر في أصول الفقه.

ثم إن صاحب الحدائق - تبعاً لبعض من تقدّمه - ذهب إلى حرمة البيع بعد الزوال و لو قبل النداء^١، ولكن الحقّ عدمها، ومبدأ الحرمة بعد الأذان، بل لا يبعد الحكم بالتحريم في أثناء الأذان أيضاً؛ إذ يصدق أنّه نودي و لو بإعلام بعض فصول الأذان.

□ بيع أحوال ما لا يؤكل لحمة

وعن أوائل المكاسب المحرّمة من متاجر الجواهر ادّعاء قيام الإجماع المحض على حرمة أحوال ما لا يؤكل لحمة، وقال: «إنّ نقل الإجماع بين الأصحاب مستفيض عليها»^٢. أقول: أمّا الحرمة التكاليفيّة، فليس لها دليل سوى الإجماعات المنقولة، وحجّتها موقوفة على الاطمئنان برضى الإمام^٣، وهو غير حاصل لنا.

و أمّا الحرمة الوضعيّة (أعني الفساد)، فإن قلنا باعتبار المآلّة في المعاملة بحسب فهم العرف، وأنّ ما لا مآلّة له باعتبار سلب منافع، يكون المعاملة والمعاوضة عليه باطلة عندهم، فالأمر واضح.

نعم، إذا فرض الانتفاع بها في بعض الأحيان، نصّح معاوضتها. و أمّا إن لم نقل باعتبارها، فلا دليل على الفساد أيضاً.

١٢٢. بيع الحرّ

نقل عن الشيخ و جمع - بل عن المشهور، كما عن الشافعي أنّه: من باع إنساناً حرّاً صغيراً كان أو كبيراً، ذكراً كان أو أنثى، قُطعت يده.

١. المصدر، ص ١٧٢ - ١٧٨.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ١٧.

و في الجواهر: «لكنّ عن الشيخ تفيد ذلك بالصغير... إلّا أنّه كما ترى...»^١. أقول: دليلهم رواية السكوني عن الصادق^٢: «أنّ أمير المؤمنين أبي برجل قد باع حرّاً، ففُطِعَ يده»^٣، لكنّها - كغيرها ممّا دلّ عليه - ضعيف سنداً.

١٢٣ و ١٢٤. بيع آلات القمار

قال سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه): «قد اتفقت كلمات الأصحاب على حرمة بيع آلات القمار، بل في المستند^٤ دعوى الإجماع عليها محقّقاً بعد أن نفى عنها الخلاف أولاً».

ثم إنّ مورد البحث هنا - سواء كان من حيث حرمة البيع أم من حيث وجوب الإنفاق - ما يكون معدّاً للمقامرة والمراهنة، كالترد و الشطرنج، ونحوهما ممّا يعدّ آلة قمار بالحمل الشائع، و إلّا فلا وجه لحرمة بيعه و إن اتفقت المقامرة به في بعض الأحيان، كالجوز و البيض^٥، واستدلّ له برواية أبي الجارود^٦، لكنّها ضعيفة سنداً، و برواية الحسين بن زيد عن الصادق^٧، عن آبائه في حديث المناهي، قال: «نهى رسول الله... و نهى عن بيع الترد»^٨، و برواية أبي بصير عن أبي عبد الله^٩ قال: «بيع الشطرنج حرام، و أكل ثمنه سحت...»^{١٠}.

قال سيّدنا الأستاذ: و مورد الخبرين و إن كان خصوص بعض الآلات و لكن يتمّ المقصود بعدم القول بالفصل بين آلات القمار المعدّة لذلك^{١١}.

أقول: هما ممّا ضعيفان سنداً و عذر الأستاذ في تصحيح رواية أبي بصير بأن: «ابن إدريس لا يعمل بخير الواحد؛ فإذا عمل بخير أبي بصير الموجود في جامع البرنطي، فلا

١. المصدر، ج ٤١، ص ٥١٠.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٤.

٣. مستند الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٤.

٤. راجع مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٥٢.

٥. بحار الأنوار، ج ١٦، باب حرمة بيع الشطرنج.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢١٢.

٧. المصدر، ص ٢٦٤.

٨. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٥٢.

محالة قد وصل الإجماع إليه بطريق متواتر، ولا أقل من طريق قطعي».

أقول: ابن إدريس قد عمل بخبر الواحد قهراً؛ لأنَّ أبا بصير (الرواي الأخير) واحد، و تواتر الإجماع لا يجعل الخبر متواتراً؛ لأنَّ النتيجة تتبع أخصَّ المقدمات، وقطع ابن إدريس بصحة طريق لا يكون في حقنا حجة، وهو لم يذكر طريقه إلى الإجماع، لنظر قوته و ضعفه، فالحق أن الرواية مرسلّة. هذا و طريق البيهقي إلى أبي بصير أيضاً مرسل.

و يمكن أن يجعل الإجماع المتقدم غرضاً على أنَّ الحرمة المذكورة (أي حرمة بيع آلات القمار) من المراكز عند المشروعة، الكاشفة عن ثبوتها شرعاً، فافهم جيداً. و على فرض حرمة البيع، يحرم الاشتراء أيضاً.

١٢٥ و ١٢٦. بيع آلات اللهو

قال سيدنا الأستاذ:

اتفق فقهاؤنا، بل الفقهاء كافة ظاهراً على حرمة بيع آلات الملاهي وضماً و تكليفاً، بل في المستند دعوى الإجماع على ذلك محققة.

و الذي ينبغي أن يقال: إنَّ الروايات قد تواترت من طرقنا، و طرق العامة على حرمة الانتفاع بآلة اللهو في الملاهي و المعاوض، و أنَّ الاشتغال بها و الاستماع إليها من الكيائر الموبقة، و الجرائم المهلكة، و أنَّ ضربها يثبت النفاق في القلب، كما ثبت الماء الخضر، و يتسلط عليه الشيطان، يُزَع منه الحياء، و أنّه من عمل قوم لوط ... بل من الوظائف اللازمة، كسرّها و إتلافها، حسباً لمادة الفساد، و ليس في ذلك ضمان بالضرورة ... إذن فالمسألة من صغريات الضابطات الكلّية التي ذكرناها في البحث عن حرمة بيع هياكل العبادة المبتدعة، و عليه، فالحق هو حرمة بيع آلات اللهو وضماً و تكليفاً^١.

أقول: و ملخص ضابطته الكلّية التي ذكرها^٢ أن الملحوظ استقلالاً في بيع الصليب

و الصنم إن كان هي الهيئات العارية عن المواد، إمّا لعدم مائيّة المواد، كالخزف، أو لكونها مغفولاً عنها، فلا شبهة في حرمة بيعها وضماً و تكليفاً؛ لوقوع البيع في معرض الإضرار، و لتخصّص المبيع في جهة الفساد، و انحطاطه عن المائيّة؛ لحرمة الانتفاع بها بالهيئة الوثنيّة، ولذا وجب إتلافها.

و إن كان الملحوظ في بيعها هي المواد مجرّدة عن الصورة الوثنيّة إلّا بالملاحظ التبعي غير المقصود، فلا إشكال في صحة بيعها.

و إن كان المقصود من البيع هي المواد و الهيئة معاً، كما إذا كان مصنوعة من الجواهر، فلا إشكال في حرمة البيع وضماً و تكليفاً؛ لعموم أدلّة المنع، و لا معنى للخيار، و تنسيط الثمن هنا؛ لأنَّ الصورة ليست موجودة خارجيّة مستقلة عن المادة.

أقول: ما ذكره وجهاً ليطلان في الصورة الأولى و الأخيرة غير واضح؛ إذ المائيّة غير معتبرة عنده في البيع فضلاً عن التجارة و العقد، و ما دلّ على بطلان البيع في فرض تخصّص المبيع في الفساد ضعيف السند عنده و عندنا، و معرضيّة الإضرار تأثيرها في الحرمة التكليفية مشكلة فضلاً عن البطلان، و إمّا المسلم هو حرمة الإضرار تكليفاً. و دعوى تواتر الأخبار على ما ادّعاء متنوعة، و لا يستفاد منها بطلان البيع أيضاً، فالعمدة في المنع هو الاتفاق، فتأمل. و لا فرق في الحكم بين البيع و الاشتراء، و سيأتي في عنوان «بيع الخشب ...» استثناء للمقام.

□ بيع آنية الذهب و الفضة

قال الشيخ الأنصاري^٣ في مكتبته: «و منها: (أي من أقسام ما يحرم التكبّس به؛ لتحريم ما يقصد به) أو آنية الذهب و الفضة إذا قلنا بتحريم اقتنائها، و قصد المعاوضة على مجموع الهيئة و المادة لا المادة فقط».

١. قال الشيخ الأنصاري^٣ في مكتبته، ص ١٥: «و حيث إنَّ المراد بالآلات اللهو ما أعده توفّق على تعيين معنى اللهو و حرمة مطلق اللهو و حرمة مطلق اللهو إلّا أنَّ المتفق منه ما كان من جنس المزاسير و آلات الأغاني و من جنس الطبول ...» و قال السيد الأستاذ الخوني دام ظلّه في «موسم الفقه»، ج ١، ص ١٥٦: «و من أوضح مصاديقه ما هو مرسوم اليوم من تعني أهل الفسق و الهوى بالراديو و غيرها من آلات الملاهي». أقول: الأقوى جواز بيع الراديو فإنَّ لها منافع مهمة محلّلة اليوم.

١. المصدر، ص ١٥٤.

٢. المصدر، ص ١٥٠ و ١٥١.

أقول: المتيقن هو تحريم استعمالها في الأكل والشرب، أو بضميمة سائر الاستعمالات - على ما سيأتي إن شاء الله - وأما الافتناء للترتين مثلاً، فلا دليل على حرمة، كما يظهر من روايات الباب، وعليه، فلا دليل على حرمة البيع؛ خلافاً لصاحب العروة الوثقى وغيره.

١٢٧. بيع أم المملوك الصغير وحدها

يأتي بحثه ومنعه في عنوان «الاشتراء» في هذا الجزء إن شاء الله تعالى.

١٢٨ و ١٢٩. بيع الجوار المغنيات

في صحيح ابن أبي البلاد، قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: جعلت فداك - إن رجلاً من مواليك عنده جوار مغنيت أربعين ألف دينار وقد جعل لك ثلثها؟ فقال: «لا حاجة لي فيها، إن نمن الكلب والمغنية سمحت»^١، والمتيقن منه حرمة المعاملة وضماً (أي البطلان دون الحرمة التكليفية). فتأمل.

لكن مصدر الرواية وهو قرب الاستدلال لم تصل إلى الحرر بسند معتبر، فنسقط أحاديثه عن الاعتبار.

وروى الكليني عن عدة من أصحابنا، عن سهل، و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً عن ابن فضال، عن سعيد، هكذا في الوسائل ولكن في رجال المامقاني «سعد»، وكذا عن الكافي والاستبصار: بن محمد الطاطري، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله رجل عن بيع الجواري المغنيات؟ فقال: «شراؤهن وبيعهن حرام، وتعليمهن كفر، واستماعهن نفاق»^٢.

أقول: سند الرواية لا يبعد اعتباره؛ لقول الشيخ:

إن الطائفة عملت بما رواه الطاطريون، فسعد وأبوهم وإن لم يؤثقا لكنهما معتبر أقوالهما.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٨٦.

٢. المصدر، ص ٨٨.

والرواية ظاهرة في الحرمة التكليفية. ومن المذهب ما في هامش المصباح بعد ذكر الرواية عن محمد الطاطري: ضيقة؛ للطاطري وسهل وغيرهما^١.

أقول: ضعف سهل لا يضر؛ لأن الكليني يروي عنه، و عن علي بن إبراهيم في عرض واحد، والطاطري وأبوهم عملت الطائفة بروايتهم، والطاطري لا وجود له في السند وهو مصحف الطاطري^٢. وقد قبل الأستاذ نقل الشيخ عمل الطائفة في دروسه، وكتاب رجائه^٣.

ثم إن للشيخ الأنصاري رحمته الله كلاماً في المقام غير خال عن الإشكال، وقد نية عليه سيدنا الأستاذ، فلاحظ^٤.

ثم المراد لعله صورة وقوع المعاملة عليها بداعي صفة الفناء وإلا فمجرد مهارتها في التفني غير موجب لبطلان بيعها.

١٣٠ و ١٣١. بيع الخشب ممن يتخذ صليماً

في صحيح ابن أذينة، قال: كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ يرباطاً؟ فقال: «لا بأس به»^٥، و عن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ صليماً قال: «لا»^٦.

أقول: مجرد اطمئنان البائع - سواء كان مالكا أو وكيلاً أو ولياً - بأن المشتري يتخذ صليماً بعد الاشتراء، يكفي في الحرمة، ولا يلحق به غيره من المحرمات.

١. مصباح الشفاعة، ج ١، ص ١٦٨.

٢. المصدر.

٣. نعم، نقل وصف الطاطري عن الكافي أيضاً، لكن لا يبعد اشتباهه أيضاً.

٤. أقول: وأنا يصدر إيراد هذا الجزء للطائفة الثالثة الاحتشائية في المستقبل والحق ضعف الرواية؛ إذ لا ظهور لكلام الشيخ في حديثه في وثيقة كل من يقب بالطاطري بل قرره أو المتيقن من كلامه أن انتفا من هؤلاء السخافين في الاعتقاد لا تترك رواياتهم لسجود غلطهم في اعتقاداتهم، فسعد وأبوهم مجهولان على الأصح، والذي دعاني إلى المراجعة ثانياً إلى سند الرواية ركاز منها في مبالغة تعليمهن حيث أطلق الكفر عليه، فاستبعدت صدوره عن الإمام عليه السلام، وكلام الشيخ ثلثه في كتابنا بحوث في علم الرجال، فارجع إليه إن شئت.

٥. المصدر، في المنع هو تركاز التشريع لأن بيع الجواري المغنيات لأجل غنائهن أمر مستنكر عندهم وكذا شراؤهن وسائر المعاوزات عليهم، فلاحظ.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢٧.

كما هو صريح الرواية فإن الربط آلة اللهو، والإمام عليه السلام يجوز بيع الخشب لقاءها.

نعم، يلحق بالصليب الصنم ونحوه مما هو أكثر قبحاً عند الشارع، فافهم جيداً. والمراد بالبيع هو الالتزام النفسي المكشوف بكاشف لفظي أو فعلي على ما قررناه في حاشية كفاية الأصول، وهذا أمر اختياري يتعلّق به الحرمة التكليفيّة، وفي استلزامها للبطالان نظر أو منع، فلا بد من التماس دليل آخر، ولا يبعد إلحاق سائر المعاوضات حتى الهبة بالبيع في المنع، فإن الملاك تمكّن المشتري من اتخاذه صلباً، ويمكن أن نسند بطلان المعاملة بارتكاز المشرعة.

١٣٢ و ١٣٣، بيع الخمر

في صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ نَعْمَهَا»^١، قدّلت الصحيحة كغيرها^٢ على بطلان بيع الخمر. وأما الحرمة، فقد قال سيّدنا الأستاذ دام ظلّه:

قد قامت الضرورة عن المسلمين، وأطبقت الروايات من القريبن على حرمة بيع الخمر، وكل مسكر مانع مما يصدق عليه عنوان الخمر من التبيد، والفقاع، وغيرهما... للخبر المشهور بين الخاصة والعامة من أن رسول الله ﷺ لعن الخمر، وعاصيرها، ومعتبرها، وبائنها، ومشتريها، وساقها، وأكل لثمتها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه^٣.

أقول: الرواية تدلّ على حرمة البيع وبطلانه، بل على حرمة التكتسب به مطلقاً ولو بالحمل والسقي، والاشتراء ملحق بالبيع كما مر. لكنّ في سند الرواية الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن آبائه وفي وثيقة ابن علوان إشكال ما، والأحوط العمل بروايته إن كان غيره في الأسانيد من الصادقين.

والحاصل أنّ حرمة بيع الخمر وإن كانت مرتكزة في أذهان المشرعة غير أنّي لم أجده - عاجلاً - رواية معتبرة دالة عليها.

نعم، في حسنة الوشاء أو صحيحة قال: كتبت إليه (يعني الرضا عليه السلام) أسأله عن الفقاع؟ فكتب «حرام، ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر»، قال: أبو الحسن عليه السلام: «لو أنّ الدار دارى لقتلتُ بائعها، ولجلدتُ شاربه...»^١.

تدلّ الرواية على حرمة بيع الفقاع حرمة شديدة، فتدلّ على حرمة بيع الخمر بالأولوية القطعية، بل لا يبعد استفادة الأولوية من لفظ الرواية أيضاً، كما لا يخفى.

وفي صحيح عليّ بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَحْرَمْ الْخَمْرَ لاسمها، وَلَكِنْ حَرَّمَهَا لِمَا قَبْلَهَا، فَمَا كَانَ عَاقِبَتَهُ الْخَمْرُ فَهُوَ خَمْرٌ»^٢.

أقول: وعليه، فكل مسكر خمر، والخمر يحرم بيعه، إلّا أن يقال: إنّ الحرمة لم تثبت لبيع الخمر بعنوانه حتى يفيد التنزيل المذكور حرمة بيع كل مسكر، بل ثبت للفقاع ثم أُنْتَبِهَ للخمر بالأولوية، لكن نقول: إنّ المسكرات إذا كانت خمرأ فهي فقاع بطريق أولى، فيُحَرَّمُ بيعها بطريق أولى، فافهم.

فتلخص أنّ مطلق المسكرات يحرم بيعها، ولا فرق بين مانعها وجامدها وقد كُتِبَ سابقاً متردداً في دليل حرمة أكل المسكر الجامد؛ لما في الروايات من أخذ قيد الشرب الظاهر في المانع لكنّ هذه الصحيحة نعمت الدليل على عموم الحرمة للجوامد، بل على حرمة بيع المسكرات الجامدة؛ خلافاً لسيّدنا الأستاذ الخوئي^٣.

نعم، لا بد من إقامة الدليل على طهارة المسكر الجامد؛ إذ مقتضى الإلحاق هو النجاسة ولم يقل بها أحد فيما أذكر عاجلاً، فتأمل.

وعلى كلّ، لا يبعد في إلحاق سائر المعاوضات بالبيع في الحكم.

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٩٢ و قريب منها حديث سليمان في المصدر، ج ١٢، ص ١٦٦.

٢. المصدر، ج ١٧، ص ١٧٢.

٣. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٨٥.

١. المصدر، ص ١٦٤.

٢. المصدر، ص ٦١.

٣. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٨٢.

تحفة مفيدة

قال المحقق في الشرائع:

من باع الخمر مستحلاً يستتاب، فإن تاب وإلا قتل وإن لم يكن مستحلاً حرّره، وما سواه لا يقتل وإن لم يتب، بل يؤذّب^١.

ومن المسائل: بيع الخمر ليس حكمه كشربه؛ فإن الشرب هو المعلوم بتحريمه من دين الإسلام كما ذكره. وأما مجرّده البيع، فليس بتحريمه معلوماً ضرورة، وقد يقع فيه الشبهة من حيث إنه يسوغ تناوله على بعض وجوه الضرورة، كما سلف، فيعزّر فاعله، ويستتاب إن فعله مستحلاً، وإن تاب قبل منه، وإن أصرّ على استحلاله قتل حدّاً وكأنه موضع وفاق، وما وقتت على نص يقتضيه^٢.

وأما بيع غيره من الأثربة، فلا إشكال في عدم استحقاق فاعله القتل؛ لقيام الشبهة. نعم، يعزّر للفعل المحرّم كغيره من المحرّمات.

ومن بعضهم: والتحقيق أنّه إن استحلّه مع اعتراقه بحرمة في الشريعة، فهو مرتدّ. حكمه حكم غيره من المرتدّين، وإلا عزّف فإن تاب وإلا قتل، وكذا الحكم في كلّ من أنكر مجمّعاً عليه بين المسلمين؛ فإنّ إنكاره ارتداد مع العلم بالحال لا بدوله بلا فرق بين شيء وشيء، وكذا من أنكر شيئاً مع علمه أو زعمه بأنّه في الشريعة على خلاف ذلك وإن لم يكن مجمّعاً عليه، فإنّه تكذيب للنبي ﷺ في علمه أو زعمه.

والحق أنّ المستحلّ إن علم بتحريم البيع المذكور من النبي أو الإمام ﷺ فهو مرتدّ، حاله كسائر المرتدّين وإن لم يعلم عزّف ثمّ بعد التعريف إن أمسك فهو وإلا يؤذّب ويقتل في الثالثة كغيره من أرباب الكبائر^٣.

وأما حسنة الوشاء، فهي محتاجة إلى مزيد التأمل فيها؛ فإنّ البائع ليس أقبح من الشارب.

قال سيّدنا الأستاذ:

١. النص هو حسنة الوشاء السابقة.

٢. جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٦٦ و ٤٦٧.

لا يعد اختصاص الروايات بما كان المطلوب منه الشرب والإنكار، وأما لو كان الغرض منه شيئاً آخر ولم يكن معدّاً للإنكار عند العرف ولو كان أعلى مراتب المسكرات، كالمائع المتخذ من الخشب أو غيره المسمّى بالفظ «الكُل» لأجل المصالح النوعيّة والأغراض العقلانيّة، فلا يحرم بهمه؛ لا تصرف أدلّة حرمة بيع الخمر عنه وضعاً وتكليفاً، كالتصرف أدلّة عدم جواز الصلاة في مالا يؤكل لحمه عن الإنسان^١.

أقول: هذا الانصراف غير بعيد خصوصاً بملاحظة صحيح ابن يقطين المتقدم.

١٣٤ و ١٣٥. بيع الخنزير

قال سيّدنا الأستاذ دام ظلّه: «المشهور، بل المجمع عليه بين الخاصّة والعامة هو عدم جواز بيع الخنزير. قال في التذكرة: ولو باع نجس العين لم يصحّ إجماعاً»^٢. أقول: ويدلّ على المنع رواية ابن سعيد عن الرضا عليه السلام، لكنّها بطريقها ضعيفة سنداً^٣. وأما رواية يونس^٤، فلم يثبت كونها من الإمام، بل الظاهر أنّها فتوى يونس نفسه، فلا عبرة بها.

ويدلّ على الحرمة في الجملة صحيح محمّد بن مسلم عن أبي جعفر في رجل كان له على رجل دراهم، فباع خمرأ و خنازير وهو ينتظر فقضاء؟ فقال: «لا بأس به، أمّا للمتقضيّ فحلال وأما للبائع فحرام»^٥.

وعلى حلّيّة الثمن للمتقضيّ الدائن يدلّ أيضاً صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون له عليه الدراهم فيبيع بها خمرأ و خنزيراً ثمّ يقضي منها؟ قال: «لا بأس» أو قال: «خذها».

ومثله رواية محمّد بن يحيى و أبي بصير^٦.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٨٦.

٢. المصدر، ص ٧٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٦٧.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ١٧١.

٦. المصدر، ص ١٧١ و ١٧٢.

و في صحيح منصور، قال: قلت لأبي عبد الله: لي على رجل ذمّي دراهم، فيبيع الخمر والخنزير وأنا حاضر فيحلّ لي أخذها؟ فقال: «إنما لك عليه دراهم ففضاك دراهمك».

أقول: ذكر الذمّي فيه لا يوجب تنزيل إطلاق يقينة الروايات عليه، كما توهم بعضهم لعدم موجب التقيد، كما لا يخفى.

و في رواية عليّ بن جعفر في كتابه عن أخيه الكاظم: قال: سألت عن رجلين نصرانيين باع أحدهما خمرأ أو خنزيراً إلى أجل، فأسلما قبل أن يقبضا (يقبض نسخة) الثمن، هل يحلّ له ثمنه بعد الإسلام؟ قال: «إنما له الثمن، فلا بأس أن يأخذه».

استفاد سيدنا الأستاذ من حصرها بطلان البيع بعد الإسلام و إلا لغى الحصر، و صحته قبل الإسلام و إلا لم يحلّ له الثمن.

أقول: استفادة الأمر الثاني واضحة. و أمّا استفادة الأمر الأول، ففيها غموض، بل منع، لكن الرواية ضعيفة؛ للإرسال على الأقوى.

و أقول أيضاً: حلّة الثمن لغیر البائع مثنى له دين على البائع تدلّ على صحة البيع و تملك البائع الثمن و إلا لم يجز للدائن أخذه و لم يبرأ ذمّة البائع المديون بدفعه؛ فإنّ الثمن ملك المشتري، و هذا ظاهر.

فإن قيل: فكيف يحرم الثمن على البائع كما في صحيحة محمد بن مسلم؟ يقال: لعلّ حرمة التصرف في الثمن مع كونه ملكاً للبائع من باب العقوبة و التأديب، أو لحكمة أخرى لا نعلمها، لكن الالتزام بصحة بيع الخمر ممّا لا يتيسر.

و يمكن أن يقال: إن الصحة و الفساد - و هما من الأحكام التوضيحية - تابعتان في كليهما و كليهما للاعتبار الشرعي، و لا مانع من صحة البيع بمقدار يملك الدائن المذكور الثمن، و لا يحلّ للبائع؛ بل هو عليه محرم.

و أمّا احتمال أن حلّة الثمن على الدائن مع بطلان البيع، عقوبة للمشتري، أو لأجل أنّه مال أعرض عنه صاحبه، لئله عمداً بإزاء ما لامائية له شرعاً و إن لا يحلّ للبائع

عقوبة، فضعيف. أمّا الوجه الأول، فلا ستواء المتعاملين في العقوبة فكيف ملكه البائع و سقط بدفعه للدائن دينه؟ و أمّا الوجه الثاني، فيلزمه القول بجواز أخذ الثمن لكلّ أحد و لا أظنّ الالتزام به من أحد، لفظ الحديث أيضاً لا يتناسبه كما هو ظاهر.

و بالجملة، الروايات تدلّ على صحة بيع الخمر و الخنزير في الجملة و إن حرم تصرف البائع في الثمن و الالتزام بها مع التوجه إلى ما هو مركز التشريع، و صحيحة محمد بن مسلم و دعوى الضرورة على حرمة بيع الخمر - كما سيقت في العنوان السابق - مشكل، و ردّ الروايات المعتبرة في هذا العنوان مشكل آخر، و ما أوتينا من العلم إلا قليلاً، و هنا احتمال آخر و هو الأخذ بمدلول الروايات المذكورة في المقام في خصوص بيع الخنزير، فتأمل، و الاحتياط سبيله واضح.

ثم إن بيع لحم الخنزير و اشتراءه باطل، و أمّا بيع الخنزير الحي إذا فرض له منافع محلّلة، فيطالعه مستند إلى هذه الروايات، و أمّا حرمة التكليفيّة، فهي على نحو الاحتياط.

□ بيع الدم

قال الشيخ الأنصاري: في مكاسبه:

يحرم المعاوضة على الدم بلا خلاف، بل عن النهاية، و شرح الإرشاد للنظر الدين وقوع الإجماع عليه، و يدلّ عليه الأخبار السابقة.

فروع

و أمّا الدم الطاهر إذا فرضت له منفعة محلّلة، كالصبيغ لو قلنا بجواز بيعه و جهان أقوامها الجواز؛ لأنّها عين طاهرة ينتفع بها منفعة محلّلة ... و صرح في التذكرة بعدم جواز بيع الدم الطاهر؛ لا استحبابه، و لعلّه لعدم المنفعة الظاهرة فيه غير الأكل المحرم، انتهى.

أقول: فيما ذكره إشكال نبي عليه سيدنا الأستاذ الخوئي في درسه، و الأحسن أن يقال: إن الدم - سواء كانت نجسة أو طاهرة - إذا فرض لها منفعة محلّلة لا مانع من بيعها و شرائها تكليفاً و وضعاً، فيجوز للعمومات.

و للدم في هذه الأعصار منفعة مهمة محللة و هي تزريقها في بدن الضعفاء و المرضى، و أما إذا لم تكن لها منفعة محللة، كما في قليلها، ففي صحة بيعها إشكال؛ لأنَّ أسلوب المنافع يشكل جريان المعاملة عند العرف عليه، فلا جزم لنا بشمول الأدلة الإيضائية له، و على كلِّ لا دليل على الحرمة التكليفية، و حرمة الخبائث منصرفة إلى أكلها فقط.

□ بيع دور مكة

في اللعنة و شرحها؛ و الأقرب عدم جواز بيع رباع مكة (أي دورها)، لنقل الشيخ في الخلاف الإجماع عليه ... و الأقرب الجواز، لاحظ تفصيله في شرح اللعنة^١. أقول: أفتى الشهيد بحرمة أشياء في اللعنة بدلائل غير معتبرة تركنا التعرض لها.

□ بيع السلاح للأعداء

قد وردت فيه روايات غير نقيّة السند؛ منها: رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن حمل المسلمين إلى المشركين التجارة قال: «إذا لم يعملوا سلاحاً، فلا بأس»^٢، و المراد بالسلاح آلة الدفع و الهجوم، كما في اللفظة. و مقتضى إطلاقه هو حرمة البيع مطلقاً، سواء كان في الحرب أم في الصلح، كما لا يخفى. ثم إنه لا خصوصية للحمل، بل يحرم التملك بأي وجه كان البيع و غيره، لكن بشكل الأمر في بيع بعض الأسلحة المستوردة من بلاد الكفار إلى المسلمين لبعض الكفار مع العلم بعدم ضرر المسلمين، كالمسدس مثلاً، و لا يبعد القول بالجواز، و كذا إذا كان أحد في بلاد الكفار يشتري الأسلحة منهم ثم يبيع منهم؛ فأنه غير داخل في ظاهر النص، لكن هذه الرواية أيضاً غير معتبرة بالإرسال، نعم، يحرم إيتاء الأسلحة للكفار إذا فرض إضرارها للمسلمين حتى بالإخافة فضلاً عن القتل و الجرح.

و لا فرق بين التملك ببيع و غيره و بين مطلق الأسباب العقديّة و التكوينية، و يلحق بالأسلحة غيرها، و هذا الحكم لا يحتاج إلى التماس دليل لفظي.

□ بيع المشروط بصرفه في الحرام

قال الشيخ الأنصاري رحمته الله في مكاسبه:

القسم الثاني: ما يقصد منه المتعاملان المنفعة المحرّمة، و هو تارة على وجه يرجع إلى بذل المال في مقابل المنفعة المحرّمة، كالمعاوضة على العيب مع التزامهما أن لا يتصرف فيه إلا بالخبر، و أخرى على وجه يكون الحرام هو الداهي إلى المعاوضة لا غيره، كالمعاوضة على العيب مع قصدهما تخميره.

و الأول: إما أن يكون الحرام مقصوداً لا غيره، كبيع العيب على أن يعمله خيراً و نحو ذلك، و إما أن يكون الحرام مقصوداً مع الحلال، بحيث يكون بذل المال بإزائهما، كبيع الجارية المغنّية بشمن لو حظ فيه وقوع بعض إزاء صفة التفنّي، فهنا مسائل ثلاث - ثم ذكر بعد بيان حكمها صورة أخرى بقوله: - أما لو لم يقصد ذلك، فالأكثر على عدم التحريم، يعني به صورة علم البائع بصرف المشتري المبيع في الحرام بلا قصد منه، كبيع العيب متين يعلم أنه يجعله خيراً مثلاً، فهذه مسائل أربع.

أما المسألة الأولى: و هو بيع المباح بأن يشترط في المقد صرفه إلى الحرام فقط، بحيث يكون بذل الثمن في مقابل المنفعة المحرّمة.

- فقد قال الشيخ المذكور عليه السلام: - و لا إشكال في فساد المعاملة؛ فضلاً عن حرمتها، و لا خلاف فيه، و يدل عليه - مضافاً إلى كونها إعانة على الإثم، و إلى أن الإلزام و الالتزام بصرف المبيع في المنفعة المحرّمة الساقطة في نظر الشارع أكل و إشكال للمال بالباطل - خير جابر ...^١

و عن الإمامين و متأجري الدجواهر و غيرهما عدم الخلاف، بل الإجماع على حرمة الإجارة و البيع، بل كل معاملة و مكتسب للمحرّم سواء اشترطه في المقد أم حصل اتفاق

١. الروضة البهية في شرح اللعنة الممنوعة، ج ٢، ص ٢٢٧، الطبعة الحديثة.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٧٠.

١. المكاسب، ص ١٥ (الطبعة الحديثة).

المتباين عليه... وإلى هذا تقول ذهب بعض أهل الخلاف، بل هو ظاهر جميعهم.^١
أقول: لم أفهم مراد الشيخ في أصل الفرض؛ إذ الثمن يوزن السبيع لا يوزن الشرط، أي صرفه في الحرام أو المنفعة المحرمة و منه انضح بطلان الاستدلال على الحرمة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ إذ أكل المال في مقابل السبيع دون شرطه، كما قرره هو^٢ في بحث الشروط، فبين كلاميه تناقض واضح.
وأما الاستدلال بحرمة الإعانة، فيضعف بعدم دليل على حرمتها في جميع الموارد، كما يأتي في حرف «ع».

وخير جابر أو صابر قد تقدم في عنوان «الإيمارة» أنه ضعيف سنداً، والأصح أن المعاملة حرام عقلاً؛ لأنها لمكان شرطها نوع من التجري الموجب لاستحقاق العقاب؛ وعدم ثبوت الحرمة الشرعية بدليل قوي لا يهمل بعد استحقاق العقاب؛ فإنه العمد، وأما بطلان المعاملة، فالظاهر أنه مبني على أن فساد الشرط هل يوجب فساد المعاملة المشروطة أم لا؟ وأما الإجماع - سواء كان نقله على الحرمة التكليفية أو الوضعية - فحججه موقوفة على حصول الاطمئنان منه برضاء المعصوم أو بدليل معتبر.

ومنه يعلم حال ما إذا كان الشرط جزء ما بذل له الثمن حسب فرض الشيخ^٣، كما إذا باع العبد بشرط أن يغني به المشتري؛ فإنه حرام عقلاً، وباطل بناء على استلزام فساد الشرط فساد المشروط، وأما مسألة الداعي، فاستحقاق العقاب لأجل التجري غير بعيد، لكن المعاملة صحيحة للمعومات والمطلقات، وعدم المخرج إلا في بعض الموارد المتقدمة، كبيع التجارية المغتنية المحرم تكليفاً ووضعاً حيث يقع الثمن بإزاء الجارية وصفها، أو تكون الصفة داعية لمكان مطلوبيتها للمشتري لإعطاء زيادة الثمن للعين المبيعة، والأظهر عدم التعدي إلى غيرها.

وأما الصورة الرابعة، فقد تقدم المنع عنها في بعض مواردنا وهو بيع الخشب ممن يتخذ صلياناً، وجوازها في بعض مواردنا الأخر، كبيع الخشب ممن يتخذ برابط، و

تلك الرواية دليل على عدم أفراد الحكم في تمام الموارد، بل لابد في كل مورد من ملاحظة الدليل، والأقوى هو الجواز، وصحة البيع مطلقاً إلا إذا دل الدليل على المنع، كما في بيع الخشب ممن يتخذ صلياناً، وذلك لعدة من الروايات المعتبرة الدالة على جواز بيع الثمرة والعنب والرطب ممن يجعل شرباً خبيثاً و خمرأ و حراماً. وملاحظة الروايات تدلنا على أن الحكم غير مخصوص بموردها، بل هو حكم عام، فلاحظ^٤.
وهذه الروايات دليل على بطلان حرمة الإعانة على الإثم بناء على أنها غير قابلة للتخصيص، كما نقل عن المحقق الثاني^٥؛ خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي، فإذا خصصت في مورد بهذه الروايات، فقد بان عدم ثبوتها رأساً، والأصح عدم إبانها من التخصيص، وليس المقام محل تفصيل، ثم إن الشيخ الأنصاري^٦ أطال المقام بما لا يبعد عندي أنه من التطويل بلا طائل.

□ بيع المصحف

قد وردت جملة من الروايات على أن المصاحف وكتاب الله وكلام الله لا تشتري وأن بيعها حرام، وإرشاد فيها بوقوع المعاملة على الحديد والورق والأديم والدفتين والدفر وعمل اليد، لكنها بأسرها ضعيفة الأسناد.

وفي صحيح أبي بصير عن الصادق^٧: «... ثم إنهم اشتروا بعد ذلك» فقلت: فما ترى في ذلك؟ فقال: «أشتريه أحب إلي من أن أبعده»^٨.

مقتضى الصناعة جواز البيع والشراء، لكن الأحوط إيقاع المعاملة على غير الكتاب من الورق والدفتين مثلاً؛ فإن المنقول عن المشهور بين أكابر الأصحاب حرمة البيع المذكور، لكنها حكم تكليفي محض، والبيع صحيح على كل حال.

ثم إن للشيخ الأنصاري^٩ هنا بحثاً وإشكالاً، ولنا جواباً يطول المقام بذكرهما، والله الهادي.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٢٩ و ١٧٠.

٢. المصدر، ص ١١٥ و ١١٦.

٣. مصابح الفقهاء، ج ١، ص ١٦٦.

٤. إذ افترنا كلام الشيخ بنا ذكرنا بسبق اعتراض سيدنا الأستاذ عليه بأن القدرة على الحرام ليست بحرام، فتأمل.

□ بيع المصحف من الكافر

قال الشيخ الأنصاري في مكاسب:

ثم إنَّ المشهور بين العلماء و من تأخَّر عنه عدم جواز بيع المصحف من الكافر على الوجه الذي يجوز بيعه من المسلم، ولعله لقوى ما دلَّ على عدم تملك الكافر للمسلم، وأنَّ الإسلام يملو ولا يملأ عليه، ويشكل أيضاً من جهة تناوله الكافر مع العلم العادي بتمتة إتياء خصوصاً مع الرطوبة^١.

أقول: فإذا زيد عليها حرمة الإهانة بالقرآن تصير الوجوه أربعة، لكنَّها غير موجبة للحكم بالحرمة؛ فإنَّ الأوَّل مع فرض ثبوته قياس، والثاني بعد اعتباره سنداً يترك لإجماله دلالة والثالث يضعف بما مرَّ من عدم حرمة الإهانة، والرابع أخصَّ من المدعى، مع أنَّ الإهانة من التسليم دون البيع، ولا شكَّ في حرمة ما يوجب توهين القرآن، وأما إذا شك، فأصالة عدم بلا مانع، فالأقوى هو الجواز.

□ بيع العبد من الكافر

واستدلَّ له في شرح اللعنة:

بأنَّ ملكه لإزالة للعبد، وإتياء سبيل له عليه، وإن جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً، وفي حكم المسلم ولده الصغير والمجنون ومسيبه المتفرد به إنَّ الحقَّاء به فيه، و لقيط يحكم بإسلامه ظاهراً إلاَّ فيمن يمتنع عليه، فلا منع فيه... وفي حكمه مشروط العتق في البيع، ومن أفزَّ البائع الكافر بحرمة وهو في يد غيره... وفي حكم البيع تملكه له اختياراً كالهبة لا بغير اختيار، كالإرث وإسلام عبده، بل يجبر على بيعه من مسلم على النور وإلاَّ حبل بوضعه على يد مسلم إلى أن يوجد راقب، وفي حكم بيعه إجارته له الواقعة على عبده^٢، انتهى كلامه.

١٣٦. بيع العذرة

قال الشيخ الأنصاري:

يحرم بيع العذرة النجسة من كلِّ حيوان على المشهور، بل في الشذكرة، كما عن الخلاف: الإجماع على تحريم بيع السرجين النجس... وعن الجواهر: الإجماع بقسميه على حرمة بيع أرواث مالا يؤكل لحمه. وعن المسند أنه (أي تحريم بيع العذرة) موضع وفاق، وعلى هذا اتفاق المذاهب الأربعة^١.

أقول: الروايات المانعة والمجوزة كلها ضعاف سنداً، وقول سيِّدنا الأستاذ بحسن حديث الجواز ضعيف، فالعمدة هو الإجماع المذكور، الموجب للاحتياط اللزومي، المختصَّ بما إذا لم يكن لها منفعة محللة؛ فإنَّه المتيقن من الإجماع. وأما الأرواث الطاهرة، فالمشهور هو الجواز، بل ادَّعى عليه الإجماع. وعن المقيد وسكَّار المنع، وهو بلا دليل.

□ بيع العبد المدرك من الزانية

قال الباقر: في صحيحة محمد بن مسلم: «قضى أمير المؤمنين في امرأة أمكنت من نفسها عبداً لها فنكحها، أن تُضْرَب مائة، و يضرب العبد خمسين جلدة، و يباع بصغر منها - قال: - و يحرم على كلِّ مسلم أن يبيعه عبداً مدركاً بعد ذلك»^٢. ولأدري هل حرَّم الفقهاء البيع المذكور أم لا؟ ولا يبعد حمل التحريم على التنزير والحكم التدبيري دون الشرعيِّ الأصليِّ الدائميِّ، وكذا الحال في وجوب بيع عيدها الزاني، فلاحظ.

١٣٧. بيع المعتكف

يحرم على المعتكف البيع والشراء، قال سيِّدنا الحكيم: «بلا خلاف، بل الإجماع

١. المكاسب، ص ٦٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٥٠٩.

١. المكاسب، ص ٦٧.

٢. كما في الروضة البهية في شرح اللعنة الدمشقية، ج ٢، ص ٢١٢. الطيبة الحديثة الميزة في عشرة أجزاء.

بقسيمه عليه، كما في «الجواهر»^١.

وفي صحيح أبي عبيدة، عن أبي جعفر^٢: «المعتكف لا يشم الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشترى، ولا يبيع»^٣.

قال الفقيه الزيدي^٤ في العروة:

بل مطلق التجارة مع عدم الضرورة على الأحوط ... بل لا بأس بالبيع والشراء إذا مشت الحاجة إليهما للأكل والشرب مع تعذر الوكيل أو النقل بغير البيع. وعن المستهلي تحريم الصنائع المشغلة عن العبادة، كالخياطة وشبهها إلا ما لا بد منه.

أقول: إلحاق مطلق التجارة بالبيع مظنون وليس بثابت، فهو مبني على الاحتياط، وأما جواز البيع عند الحاجة، فهو إما من جهة الانصراف أو تنفي الحرج^٥، وإلحاق الصنائع بالبيع أشبه بالقياس.

١٣٨ و ١٣٩. بيع الفقاع

قد مرّ تحريره في بيع الخمر، فلاحظ.

١٤٠. التبيع من القاتل في الحرم

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله^٦ عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم؟ فقال: «لا يقتل، ولا يطعم، ولا يُسقى، ولا يُباع، ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد»^٧. وفي صحيح الحلبي: «و لكن يمنع من السوق، ولا يُباع، ولا يطعم، ولا يُسقى، ولا يكلّم؛ فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ»^٨.

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ٦، ص ٢٥٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٤١٢.

٣. لكن نفي الحرج لا يثبت صحة الاعتكاف، كما أنه عليه سبعة أحكام: ١. أن يزال عن موضع حكمه تعالى وأن البيع غير مطلق للعمل.

٤. وسائل الشريعة، ج ٦، ص ٣٣٦.

٥. المصدر، ص ٣٣٧.

أقول: الحرمة تكليفية لا تدلّ على الفساد، والظاهر إلحاق مطلق التجارة بالبيع، كما يظهر من تعليل الرواية الثانية - فافهم - والأظهر عدم حرمة الاشتراء على القاتل، ثم لا يبعد أن يستفاد من التعليل أمران:

(أ) لزوم كل عمل يقرب خروج الجاني من الحرم؛ لعدم فهم خصوصية في منع الإطعام والسقي والبيع والتكلم، والمنع من السوق. فتحمل على المثال.

(ب) جواز الأفعال المذكورة إذا تبين عدم تأثيرها في خروجه؛ فإن الغرض من تحريمها خروجها عاجلاً من الحرم من دون إيذائه، فإذا علم عدم تأثيرها فيه لغى حرمتها.

ثم إنه لا بد من توجيه قوله^٩ في صحيح الحلبي: «و لكن يمنع من السوق»؛ إذ خروجه للسوق مساوق لجواز أخذه المطلوب.

ثم الظاهر عدم حرمة الأمور المذكورة في حق القاتل في الحرم؛ لأنه يقام عليه الحد في الحرم صاغراً.

□ بيع الكلاب

والروايات^{١٠} في الباب كثيرة ولكنني أورد هنا ما أراضه سنداً وهو: موثقة محمد بن مسلم و عبد الرحمن عن الصادق^{١١}: «تمن الكلب الذي لا يصيد سحت» ثم قال: «لا بأس بضمن الهر».

فالكلب الذي يصيد يجوز بيعه وشراؤه، وأدعي الإجماع عليه أيضاً. والذي لا يصيد باطل بيعه وشراؤه. وأما الحرمة التكليفية، فلم أجد عليها دليلاً.

ثم المشهور بين الشيخ ومن تأخّر عنه جواز بيع كلب الماشية، و كلب الحائط، و كلب الزرع، و يسمى كل واحد منها بالكلب الحارس، بل ادّعي عليه الإجماع، لكن قيل: إن الحرمة هو المشهور بين الفقهاء، والأقوى هو البطلان؛ لعدم الدليل على الجواز. نعم، لا بأس بإجارتها، و هبتها، و اقتنائها؛ لعدم الدليل على الحرمة. و شيخنا

الأنصاري و سيدنا الأستاذ قد أطلقا الكلام في المقام، و لا أرى له نفعاً معتقاً به، فلاحظ المكاسب و مصباح الفقاهة^١.

□ بيع المسوخ

قال سيدنا الأستاذ دام ظلّه:

أما المسوخ، فالشهور بين أصحابنا و بين العامة حرمة بيعها، بل في المبسوط ادعى الإجماع عليها و على حرمة الاتفاغ بها، و في الخلاف، دليلنا إجماع الفرقة، و قوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئاً حَرَّمَ ثَمَنَهُ» و هي محرمة الأكل، فيحرم ثمنها، و عن بعض فقهائنا أنّه لا يجوز بيعها؛ لنجاستها....

أقول: كلّ ذلك لا يوجب الحرمة، فالحقّ هو الجواز، و لا نفع في تفصيل الإبطال. قال سيدنا الأستاذ: «نعم، ورد النهي عن بيع الفرد، و كون ثمنه سحتاً، فإن ثبت عدم الفصل، فهو و إلّا فلا بدّ من الحكم بعدم الجواز في خصوصي الفرد».

أقول: النهي عنه ورد في رواية مسمع الضعيفة بسهل بن زياد و غيره^٢، و في كتاب الجعفر بن محمد كما في المستدرک^٣ و هو أيضاً ضعيف بجهالة موسى بن إسماعيل، و باعتراف منه دام ظلّه فالحقّ هو الجواز مطلقاً.

□ بيع ما لا نفع له

و قد استدلّ على الحرمة بالإجماع المحضّ و المنقول و غيره، لكنّ الحرمة التكليفيّة غير ثابتة، و لم يعلم ادّعاؤها من المنبئين.

و الوضعيّة، أعني الفساد إنّما تحتل إذا لم يكن للبيع منفعة حتّى تادّره عند المشتري؛ فإنّه حينئذ يشكّ في صدق البيع و التجارة و غيرها عليه، فيشمّله قوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْبَائِلِ»، فتأمل، و في استفادة الحكم التكليفيّ

للمعاملة حينئذ من الآية تردّد. وإذا كان له منفعة و لو للمشتري وحده، يجوز بيعه. و قد مرّ ما دلّ على جواز بيع الهرّ. و في صحيح العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفهود و سباع الطير هل يلمس التجارة فيها؟ قال: «نعم»^١ مع أنّها لا منفعة محلّلة لها في تلك الأزمان، فافهم.

□ بيع ما لا يقبض مفا بكال أو يوزن

و قد نهى عنه في أخبار كثيرة حملت على الكراهة جمعاً، و قال الشهيد الثاني: «و الأقوى التحريم وفاقاً للشيخ عليه السلام في المبسوط مدّعياً الإجماع، و العلامة عليه السلام في التذكرة و الإرشاد؛ لضعف روايات الجواز المقتضية لحمل النهي في الأخبار الصحيحة على غير ظاهره»^٢.

أقول: في صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام عن الرجل يشتري الطعام يصلح بيعه قبل أن يقبضه؟ قال: «إذا ربح لم يصلح حتّى يقبض و إن كان يولّيه، فلا بأس».

و سألته عن الرجل يشتري الطعام أيحلّ له أن يولّي منه قبل أن يقبضه؟ قال: «إذا لم يربح عليه شيئاً، فلا بأس، فإن ربح، فلا بيع حتّى يقبضه» و قريب منه غيره. و في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الرجل يشتري الثمرة ثمّ يبيعها قبل أن يأخذها قال: «لا بأس به إن وجد بها ربحاً فليبيع» و النجس بين هذه الصحاح هو الحمل على الكراهة، هذا بناء على عدم الاعتماد على طريق الشيخ إلى الحسين بن سعيد، و لاحظ الروايات في الباب الثامن عشر من أبواب أحكام العقود^٣.

□ بيع المجسّمة

لم أجد دليلاً على حرمة بيع المجسّمة فضلاً عن غيرها من التصاوير^١.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢٢.

٢. القواعد الفهية في طرح الشريعة، ج ٢، ص ٢٠٢.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٣٨٧، ٣٩٢.

٤. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢١٠ و ٢١١.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٨٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢٤.

٣. مستدرک الوسائل، ج ٢، ص ١٢٦.

١٤١ و ١٤٢. بيع الميتة والانتفاع بها

قال سيدنا الأستاذ: «المشهور، بل المجمع عليه بين الخاصة والعامة هي حرمة بيع الميتة وضعاً وتكليفاً»^١.

أقول: الروايات الواردة في منع بيعها كلها ضعيفة سنداً، كما أن ما دلّ على جوازه أيضاً ضعيف؛ فلا عبرة بشيء منها، ولا يلتفت إلى دعوى انجبارها بالشهرة؛ فإنها لا أصل لها على ما قرّرناء في أصول الفقه.

نعم، إذا قلنا بحرمة الانتفاع من الميتة، لا يبعد بطلان البيع؛ لما مرّ، وحينئذ:

فلا بد من لفت النظر إلى هذه المسألة، فنقول:

ففي كلام سيدنا الأستاذ الخوئي: «أنّ المشهور إنّما هي حرمة الانتفاع...»^٢، وعليه فتاوى أكثر العائمة، وإليك ما فزت به من الروايات سوى ضعافها:

١. مضرة سماعة، قال: سألت عن جلود السباع أيتقّع بها؟ فقال: «إذا رميت وسميت، فانتفع بجلده، أمّا الميتة، فلا».

٢. مضرته أيضاً، قال: سألت عن أكل الجبن، و تقليد السيف وفيه الكيمخت والغري (سر يشم)؟ فقال: «لا بأس ما لم يعلم»^٣.

والأظهر ضعف الثانية بعثمان بن عيسى.

٣. مضرة سماعة، قال: سألت عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت؟ فرخص فيه، وقال: «إن لم تمسه فهو أفضل»^٤.

أقول: بل أكثر الظن أنّ النهي المذكور ليس نفسياً، بل من جهة الاحتراز عن تبعات الميتة النجسة؛ فإذا جاز الانتفاع، لا بأس بالبيع أيضاً غير أنّ دعوى الإجماع إذا

انضمت إلى بعض الروايات الضعيفة سنداً تصلح للاحتياط اللازم في البيع والشراء وضعاً وتكليفاً، والله الموفق.

ثقفة

في الروايتين المعترتين أنّ المختلط من الذكيّ والميتة يباع ممن يستحل الميتة و يأكل ثمنه، وهذا أيضاً يؤيد عدم حرمة البيع ممن لا يستحل، و الفتوى بمضمونهما متعين، وكلّ ما قيل في المنع عن العمل بهما يشبه الاجتهاد في مقابل النصّ^١.

□ بيع اللحم بالحيوان

سنذكر حكمه في طيّ مباحث الربا إن شاء الله في حرف «ر».

١٤٣ و ١٤٤. بيع المملوك الصغير وحده

سيأتي بحثه في اشتراء المملوك الصغير في حرف «ش».

١٤٥. مباحة المحارب

مرّ دليل حرمتها في حرف «أ» ذيل عنوان «إبواء المحارب».

و أمّا المحارب، فسيأتي تفسيره، وأحكامه في الجزء الآتي من هذا الكتاب إن شاء الله.

١. المصدر، ص ٦٧.

٢. راجع: المصدر، ص ٦٢، التنج، ص ١٥١، مستمسك، ثمرة الوقت، ج ١، ص ١٤٦ (الطبعة الأولى).

٣. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٤٥٣.

٤. المصدر، ص ٤٥١. إنّ أن يطرّح روايات سماعة لإضمارها، فلاحظ الطبعة الرابعة من كتابنا بحوث في علم الرجال، أو لمعارضها في المقام، يرجع إلى أصالة الحكاية في استعمالها أو إلى أصالة البراءة عن حرمة الانتفاع.

□ اتباع متشابهات القرآن

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ قَتَلْتَهُمْ مَا تَشَابَهُ مِنْهُ أُتِغَاءُ الْفِتْنَةِ وَأُتِغَاءُ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^١
أقول: الظاهر أن الحكم هنا أيضاً ليس سوى حكم طلب الفتنة والإضلال، وحكم القول على الله بغير علم، ونحو ذلك، فليس للعنوان حكم على حده، والله العالم.

□ اتباع الهوى والسبيل

قال الله تعالى: ﴿وَقُلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾^٢
وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾^٣
وقال ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^٤
أقول: لا شك في حرمة كل ذلك في الإسلام غير أنها ليست بأحكام على حدة، بل هي راجعة إلى ما سبق و يأتي.

١١٦. تتبع عثرات المسلمين

في حصة إسحاق عن الصادق عليه السلام يقول: «قال رسول الله ﷺ: يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تدن المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإن من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته بفضحه ولو في بيته». وقريب منه صحيح أبي بصير عن الباقر عليه السلام^٥ فلاحظ في عنوان «التعمير» في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١. آل عمران (٣٦)، ٦.

٢. النساء (١١)، ٥٦.

٣. النساء (٥١)، ٧٧.

٤. الأنعام (٦٦)، ١٥٣.

٥. وسائل الشريعة ج ٨ ص ٥٩٥.

«ت»

□ اتباع خطوات الشيطان

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنْ ثَمَرِ الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تُسَبِّحُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^١
الظاهر أنه ليس محرمًا برأسه، بل هو عبارة عن مخالفة الشريعة قولاً وعملًا، كما إذا أمسك عن أكل بعض الأطعمة المخلطة، يائياً على حرمة، أو أفتى بحرمة بعض المأكولات الطيبة، أو بجواز المحرمة، أو يأكلها، بل وأعم من المأكولات، كما يظهر من بعد الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْخَلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تُسَبِّحُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾^٢

وفي صحيح منصور بن حازم، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام ... فقال: يا أبا جعفر! إني حلفت بالطلاق، والعناق، والنذر، فقال له: «يا طارِق! إن هذه من خطوات الشيطان».

وفي مؤتة ابن حجاج عنه عليه السلام: «إذا حلف الرجل على شيء والذي حلف عليه إتيانه خير من تركه، فليأت الذي هو خير، ولا كفارة عليه، وإنما ذلك من خطوات الشيطان»، والروايات متظافرة، لاحظها في تفسير البرهان^٣.

١. البقرة (٢)، ١٦٨.

٢. البقرة (٢)، ٢٠٤.

٣. ج ١ ص ١٧٤.

□ ترك البر

روى الكليني عن علي، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان أبي يقول: نعوذ بالله من الذنوب التي تعجل القضاء، و تقرب الآجال، و تخلي الديار، و هي: قطيعة الرحم، و العقوق، و ترك البر»^١. و السند معتبر؛ فإن إسحاق المذكور إن كان هو الصيرفي، فقد وثقه النجاشي. وإن كان الساباطي الفطحي، فقد وثقه الشيخ في التهذيب. نعم، وثيق الشيخ إسحاق في رجاله في أصحاب الكاظم عليه السلام غير معلوم الرجوع إلى أحدهما بعينه^٢. لكن الممثلة هو فهم مدلول الرواية في محل الكلام؛ فإني لم أنحصل ما أفسر به ترك البر الحرام، و لا يبعد أن يكون ترك البر راجعاً إلى قطيعة الرحم و العقوق (أي ترك البر إلى الوالدين و الأرقاب) فيما إذا سئل عن قطع الرحم و عقوقها، و يمكن أن يراد به الظلم بقرينة بعض الروايات الأخرى، والله العالم.

□ ترك الجماعة

في صحيح عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، قال: «أشترط رسول الله صلى الله عليه وآله على جبران المسجد شهوة الصلاة، و قال: ليسنهي أقوام لا يشهدون الصلاة، أو لا مرن مؤذناً يؤذن ثم يغيم، ثم أمر رجلاً من أهل بيته و هو علي عليه السلام فليحرقن على أقوام يوثقهم بحزم الحطب؛ لأنهم لا يأتون الصلاة»^٣. أقول: بعد عدم التزام الفقهاء بوجوب الجماعة يحمل الرواية على الحكم الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله بعنوان الحاكم لا بعنوان مبين الأحكام الشرعية الأولية ليكون التحكم دائماً شرعياً، بل هو حكم ديني سياسي صدر عن مصلحة ملزمة رآها النبي صلى الله عليه وآله في ذلك الوقت بشروط خاصة.

و عليه، فالإحراق المذكور لا يستكشف عن الحرمة الشرعية الدائمة. نعم، الرواية تدل على أن للحاكم الشرعي أن يجبر الناس على إتيان بعض المستحبات، و تأديبهم على تركها عند اقتضاء المصلحة، والله العالم. نعم، يحرم ترك الجماعة إذا كان عن استخفاف بها؛ بناءً على اتحاد حكم الجماعة و نفس الصلاة؛ فإن الاستخفاف بالصلاة حرام، كما يأتي دليله في حرف «خ»، فلاحظ.

١٤٧. ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر^١

في صحيح صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سأله عن الرجل تكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها الأشهر و السنة لا يقر بها لا يريد الإضرار بها، يكون لهم نصيب، يكون في ذلك إثماً؟ قال: «إذا تركها أربعة أشهر كان آثماً بعد ذلك»^٢.

تفصيل

قال السيّد اليزدي رحمته الله في «العروة الوثقى»:

مسألة: لا يجوز ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر من غير قرينة بين الدائمة و المتع بها، و لا الشابة و الشابة على الأظهر، و الأئمة، و الحر، و لإطلاق الخبر. أقول: إطلاق الرواية يشمل المتع بها، فلا يحسن التردد فيه و المنع عنه، كما عن بعض الفحول، و أمّا إلحاق الشابة بالشابة مع أن الرواية مختصة بها، فهو من أجل الإجماع، كما قيل، و ليس عليه دليل لفظي في المقام، فالتحكم مبني على إطلاق بعض روايات الإيلاء، فلاحظ^٣.

ثم قال عليه السلام: «كما أن مقتضاء (أي الخبر) عدم الفرق بين الحاضر و المسافر في غير سفر واجب».

أقول: ما أفاده غير واضح، لأن قول الرواي: «عنده المرأة» يحتمل الحضور دون

١. لا يبعد أن يكون الوطاء بعد أربعة أشهر واجباً على الزوج لا أن تركه حرام.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٨٠٠.

٣. لكن إذا بلغ سنّها مبلغاً لا يقدر الزوج أن يباشرها استسقط حقّها.

١. المصدر، ج ١٦، ص ٥١٤.

٢. ذهب الشكنا الأساذ الخولي إلى وحدة معنى الإجماع.

٣. علق الأصفهاني، ص ٢٠٩، المطبوعة أخيراً في بغداد مطبعة أسعد.

العلقة الزوجية، فيبقى حكم الغيبة مورداً لأصلالة البراءة على أن السيرة أيضاً تغوي الإباحة، فلا حظ.

ثم قال:

و في كفاية الوطء في الدبر إشكال، وكذا في الإدخال بدون الإنزال، لأنصرف الخير إلى الوطء المتعارف وهو مع الإنزال، لكن الانصراف المذكور ضعيف، والمعدة فيه مناسبة الحكم والموضوع، ولعلها مراد من قال: إن المدة في الانصراف ظهور كون الحكم المذكور إرفاقاً بالزوجة، وهو لا يحصل بمجرد الوطء مطلقاً.

أقول: فلا بد من اعتبار الوطء في خصوص القبل أيضاً بعين هذا الوجه إلا إذا كان للزوجة هوى آخر.

ثم قال:

و الظاهر عدم توقف الوجوب على مطالبتها ذلك، ويجوز تركه مع رضاه، أو اشتراط ذلك حين العقد عليها، أو مع خوف الضرر عليه أو عليها، أو مع غيبتها باختبارها أو مع نشوزها.

أقول: أما عدم التوقف، فلا إطلاق للنص، وأما جواز الترك مع الرضاء أو اشتراطه، فهو مبني على أنه من حقوقها القابلة للإسقاط، كما يدل عليه بعض الروايات المعتبرة^١. وأما سقوطه بخوف الضرر، فوجهه واضح بعد حكومة قاعدة «لا ضرر». وأما غيبتها، فهي كغيبتها بلا فرق، كما مر. وأما النشوز، فلا دليل على رفعه للحكم إلا من جهة التسالم، لكن الاحتياط للزومي في العمل بإطلاق النص.

ثم قال: «إذا ترك موافعتها عند تمام الأربعة أشهر لمانع من حيض أو نحوه، أو عصياناً، لا يجب عليه القضاء».

أقول: لعدم دليل على قضاء كل حق، اللهم إلا أن يستصحب الوجوب، وما أورده سيدنا الحكيم عليه في مستمسكه غير واضح، والتحقيق أن وجوب الوطء في الأربعة

ليس من الموقت، فإذا تركها، بحسب الإتيان به فوراً ففوراً، كما ذكره بعض المعلقين على العروة الوثقى.

ثم إن الاكتفاء بمباشرة واحدة في طول أربعة أشهر إذا كانت الزوجة تحتاج إلى أكثر منها، ليس من المعاشرة بالمعروف، بل ربما يصدق على مثلها المعلقة، بل وجوب التمكين عليها في كل وقت عند إرادة الزوج وعدم حق لها فيها إلا مرة في أربعة أشهر يتنافى قوله تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ». فالأحوط لزوماً إيجابتها أكثر من مرة عند هواها.

□ تغطية الشهود

قال الشهيذان في كتاب القضاء من التلعة وشرحها:

و يحرم على الحاكم أن يتعنق الشاهد^١ و هو (هنا) أن يداخله في الشهادة (فيدخل معه كلمات توقعه في التردد أو القلط) أو يتعقبه بكلام ليجمعه شام ما يشهد به، بحيث لولاه لتردد، أو أتى بغيره أو يرغبه في الإقامة، أو يزده لو توقف.

و كأن الحكم لا يبطال الحق وإحقاق الباطل، والإضرار.

١٤٨. الإتهام

في الصحيح عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا اتهم المؤمن أخاه إيماناً في الإيمان في قلبه، كما يتمات الملح في الماء»^٢. أقول: دلالة الرواية من جهة إيمان الإتهام على حرمة الإتهام متلاً لا تخفى. وإنما الكلام في وثاقة إبراهيم بن عمر المذكور، إذ في رجال النجاشي: «أنه شيخ من أصحابنا، ثقة روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام». ذكر ذلك أبو العباس وغيره، له كتاب يرويه عنه حماد بن عيسى وغيره.

١. التلعة في الكلام: التردد فيه.

٢. وسائل التلعة، ج ٨، ص ٦١٣.

١. وسائل التلعة، ج ١٥، ص ٥٣٦. ففي صحيح يزيد و ابن بكير عليه السلام: «... فإن مضت الأربعة أشهر قبل أن يتمها تسكتت ورضيت، فهو في حل وسعة...».

أقول: التوثيق إن كان من النجاشي فهو، وإن كان من أبي العباس، فهو أيضاً معتبر، سواء كان ابن نوح أو ابن عقدة، حيث إن الأول ثقة، والثاني موثق وإن كان الأظهر أنه ابن نوح دون ابن عقدة وإلا لعتبر النجاشي: أنه شيخ من الزيدية مكان قوله: «من أصحابنا» فانهم، لكن العلامة في خلاصته، قال: «قال ابن الغضائري: إنه ضعيف جداً روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله»، و يكتفى أبا إسحاق، - ثم قال العلامة: - و الأرجح عندي قبول روايته وإن حصل فيه بعض الشك».

أقول: ابن الغضائري - سواء كان الحسين أو ابنه أحمد - يعتبر قوله.

لكن الكلام في أن هذا الجرح الذي نقله العلامة منه هل هو من كتاب أحمد أم من قوله أو قول أبيه؟ وهذا غير معلوم وإن كان الظاهر أنه من كتاب أحمد، كما لا يخفى على الخبير، و حيث إن الكتاب المذكور غير ثابت عندنا بطريق معتبر - حتى أن العلامة أيضاً لم يذكر طريقه إليه - كان الجرح ساقطاً غير حجة، بل وكذا الحال إذا نقله من قول أحدهما: فإن النقل مرسل، فهو غير معتبر، فيبقى توثيق النجاشي بلا معارض، نعم، ينتقض ذلك بتوثيق النجاشي والشيخ، في الغالب فإن توثيقهما مرسل، و للبحث ذيل طويل، لاحظ كتابنا: بحوث في علم الرجال.

وكيفما كان، فالسند معتبر، و بعين هذا السند رواية مفصلة أخرى، وإليك ذليها: «و إذا قال الرجل لأخيه: «أف» انقطع ما بينهما من الولاية، وإذا قال له: «أنت عدوي» كفر أحدهما، فإذا اتهمه إيمان في قلبه كما ينسب السلاح في الماء» الخ.

قال الرازي في مختار الصحاح في مادة «وهم»: و توهم أي ظن، و أوهم غيره إيهاماً، و أوهمه أيضاً توهيماً؛ و اتهمه بكذا، و الاسم «التهمة» بفتح الهاء، و في المنجد: «اتهمه بكذا، أدخل عليه التهمة و ظنه به، و اتهموه في قوله: شك في صدقه»، و في القاموس: «و أوهمه و اتهمه بكذا اتهاماً: أدخل عليه التهمة - كتهمة - أي ما يتهم عليه».

أقول: فالظاهر أن الاتهام المحرم هو نسبة المؤمن إلى عيب وسوء بمجرد الظن و

الاحتمال، غائباً كان المؤمن، أو حاضراً، فتدبر جيداً.

ثم إن الظاهر عدم شمول الحكم لمطلق المسلم؛ لأن المؤمن في الرواية الأولى و الإيمان في الرواية الثانية، ينصر فإن في لسان أشقة أهل البيت إلى أهل الولاية، و هذا بخلافهما في القرآن، فأنهما بمعنى المسلم و الإسلام، فافهم.

تنبيه

لم أجد في حرف «ث» محزوماً، و أمّا ما ورد في حرمة ثمن الأشياء، فهو يدل على فساد المعاملة دون الحرمة الشرعية.

نَمَّ إِنَّ الْمَحْكِيَّ عَنِ الرَّاعِبِ: «إِنَّ الْجَاهِدَ نَفِي مَا فِي الْقَلْبِ إِيَابَتَهُ، وَ إِيَابَاتِ مَا فِي الْقَلْبِ نَفِيهِ».

أقول: الثاني: إذا كان في الشرعيات، يكون من التشريع و البدعة المحرمة، و يؤيد الأول قوله تعالى: «وَجَعَلُوا بِهَا وَأَشْيَفَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلماً وَعُلُوّاً».

١٤٩. الجدل في الإحرام

قال الله تعالى: «فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ الْحَقَّ فَلَا رِقَّتَ وَلَا قُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ».

و في آخر صحيح معاوية بن عمار: «فألفوا: الجماع. و القسوق: الكذب. و الجدل: قول الرجل: لا والله! بلى والله»^١.

و في صحيحه الآخر، قال: سألت أبا عبد الله ع عن رجل يقول: لا لعمرى! و هو محرم؟ قال: «ليس بالجدال؛ إنما الجدل قول الرجل: لا والله و بلى والله...»^٢.

و في صحيح ليث، قال: سألت عن المحرم يريد أن يعمل العمل، فيقول له صاحبه: والله لا تعمله، فيقول: والله لأعمله، فيحالفه مراراً يلزمه ما يلزم الجدل؟ قال: «لا، إنما أراد بهذا إكرام أخيه، إنما كان ذلك ما كان لله عز وجل معصية»^٣.

و الرواية الثالثة تحتاج إلى البحث^٤، كما أن للمقام فروغاً و لابد من مراجعة المطولات، و نحن تعرضنا للمقام في حواشينا على مناسك الحج لسيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله^٥.

١. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٠٨.

٢. المصدر، ص ١٠٩.

٣. المصدر، ص ١١٠.

٤. مع أنها مضمرة، فيشكل الاعتناء عليها، كما قولنا في كتابنا «مبحث في علم الرجال» نعم، رواها الصدوق في حقه، عن الصادق ع لكن طريقة ضعيف.

٥. لكن الحواشي المذكورة أُنذرت ببعض مؤلفي الآخر.

«ج»

□ الجحد بآيات الله

قال الله تعالى: «وَمَا يَجْعَلْ بآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ» ... «وَمَا يَجْعَلْ بآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ»^١.

و ورد ذكر الجحد في صورة «هود» و «الأنعام» و «الأعراف» و «التعل» و «الشم» و «شافر» و «الأحقاف» و «فصلت» و «لقمان».

أقول: ولعل المراد من جحد آيات الله أو جحد نعمت الله - كما في الآيات - المراجع إلى إنكار الله و صفاته، فيكون من أقسام الكفر، فلا يكون موضوعاً لحكم جديد.

و أما الجحد بشيء من الأحكام و غيرها مما ثبت في الإسلام، فهو حرام بالعرض بلا ريب، بل إن علم المجحود من النبي، يكون جحده موجباً للكفر، و كذا إن علم من الإمام المعلوم إمامته، و إلا فيكون موجباً للخروج عن المذهب دون الدين، و عليه، فإنكار الشيعة ما ثبت عنده أنه من الإمام يوجب الكفر دون إنكار المخالفين. و أما إذا جحد شيئاً لم يثبت عنده من الدين، فلا شيء عليه؛ إذا لم يكن مقصراً، بل لا شيء على منكر المعارف؛ إذ كان جاهلاً قاصراً و إن حكم عليه في الدنيا بالكفر. و أما في الآخرة، فلا يستحق العقاب، بل يمتحن هناك فيستحق الثواب أو العقاب على الطاعة أو المخالفة^٢.

١. المكنون (٢٩): ١٧ و ١٨.

٢. وقد وردت به عدة روايات معتبرة، لاحظ الجزء الثاني من صراط الحق.

□ مجادلة أهل الكتاب بغير الأحسن

قال الله تعالى: «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»^١.

قال في المجمع:

أي بالنظر في التي هي أحسن، وإنما يكون أحسن إذا كانت المناظرة برفق ولين؛ لإزالة الخير والفتح بها وفي هذا دلالة على وجوب الدعاء إلى الله تعالى على أحسن الوجوه وألطفاً، استعمال القول الجميل في التنبيه على آيات الله^٢ - وقال في تفسير الاستثناء: - ... والأول: أن يكون معناه إلا الذين ظلموا في جدالهم، أو في غيره مما يقتضي الإغلاظ لهم.

أقول: الدلالة على الوجوب المذكورة معتبرة؛ لأن المستيقن من الاستثناء من الحرمة هو الجواز دون اللزوم. نعم، قوله تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالنَّوْعِلَةِ الْخَسِيَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» دالٌّ على الوجوب، لكن التعدي من المخاطب - وهو النبي الأكرم ﷺ - إلى غيره، محتاج إلى دليل مفقود^٣، ويحتمل أن يكون النهي إرشاداً ويحتمل الكراهة بقرينة كلمة «أحسن»؛ إذ حرمة المجادلة بالحسن بعيدة جداً، والله العالم.

ثم بناءً على الحرمة، هل يلحق بأهل الكتاب سائر فريز الكفار، والفرق الضالّة من المسلمين، بل المؤمنين في المسائل العلمية الخلافة أم لا؟ فيه وجهان، وكأنا الأول أظهر.

و أما بناءً على الإرشاد أو الكراهة، فالظاهر هو الإلحاق؛ لعدم الفرق في الأخلاقيات والهداية إلى الحق بأحسن الطرق بين أفراد الإنسان.

١. المذكورات (٢٩: ١٦).

٢. يحتمل قولاً أن المراد بالأحسن - زيادة على ما ذكره - اتخاذ مادة الجدل من القطعيات دون القضايا الشرعية والمغالطات.

٣. قلب بشهد بالتعدي.

١٥٠. المجادلة في الدين

قال الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ يَقْتَرِنُ شُلُطَانُ أَتَانَهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبِيرٌ مَا هُمْ بِالْعَصِيدِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^١.

يمكن اختصاص المجادلين - ولو بقرينة سائر الآيات الواردة فيهم وبقرينة وجودهم في زمن النبي الأكرم ﷺ - وغيرهما - بالكفار.

وها هنا بحث آخر وهو أن المجادلة عن الدين أو المذهب إذا لم تكن عن قوة علمية بحيث توجب وهن الحق في نظر المشركين والمخالفين أو إضلال الناس ممنوعة.

١٥١. التجزؤ

يحرم التجزؤ عقلاً، فمن شرب الماء باعتقاد أنه مسكر، أو برجاء أنه مسكر يستحق العقاب، وهذا مما لا ينبغي الشك فيه عقلاً وإن تردد فيه شيخنا الأنصاري^٢، بل لا عقاب على المحرمات الواقعية إلا إذا صدرت عن نجرٍ وتعبد، بل يمكن القول بحرمة شرعاً لصحيح حفص بن البختري، قال: «قال أبو عبد الله^٣: إن قوماً أذنبوا ذنوباً كثيرة فأسفقوا منها وخافوا شديداً وجاء آخرون فقالوا: ذنوبكم علينا، فأنزل الله عليهم العذاب» ثم قال تبارك وتعالى: «خافوني واجترأتم»^٤.

و هل هو معفو مطلقاً أو في الجملة يأتي بحته في مادة «ن.وي» في حرف «ن»، إن شاء الله.

□ جزأ المرأة شعرها

قال صاحب الجواهر في مباحث الأموات: «نعم، لا يجوز اللطم والخدش وجزأ

١. غار (١١: ٥٦).

٢. وسائل الشريعة ج ١٥ ص ٢٥٢.

الشعر إجماعاً^١، وظاهر كلامه عدم الفرق بين الرجل والمرأة.

وأفتى بالحرمة صاحب الثروة ومن علق عليها من أرباب الفتوى، ثم قال صاحب الثروة عفا: «في جزأ المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان».

أقول: الجزأ: القطع. والتنف: النزاع. ويعبر عن الأول بالفارسية: «بریدن» وعن الثاني «كندن».

وأما الدليل على التحكم المذكور، فلم أجد سوى رواية ضعيفة السند دلت على الكفارة، فلاحظها^٢، نعم، ادعى الإجماع على ما في الخير المذكور، فتكون الرواية منجبر سندها والكفارة تدل على الحرمة، فيتم المطلوب، وسيأتي مزيد بحث له في الخمس في باب الخاء فتذكر فيه رواية معتبرة دالة على حرمة نفث الشعر وهو نزعه.

١٥٢. جعل دعاء الرسول كدعاء غيره

قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْفَلُوا دُعَاءَ الرُّسُولِ يَنْفَكُمْ كُدُّعَاءِ يَفْعَلُكُمْ تَفْضًا﴾^١، وفيه ثلاث احتمالات، بل أقول:

منها: أن المراد بدعاء الرسول دعوته الناس إلى أمر من الأمور الدينية والدنيوية، فيكون إضافة الدعاء إلى الرسول من باب إضافة المصدر إلى فاعله.

منها: أن المراد بدعاء الرسول خطابيه، فلا بد أن يعظمه الأمة في النداء، ويحرم أن يساوى بينه وبين غيره في الخطاب، فالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله.

منها: أن المراد بالدعاء، الدعاء عليهم لو أسخطوه، فنهى الله عن التعرض لدعائهم بأسخطاه، فإن دعاء الرسول مقبول مستجاب لا محالة.

أقول: الأظهر هو المعنى الأول، كما يفهم مما قبل الآية وما بعدها، والتشبيه أيضاً يؤكد هذا المعنى؛ فإن إضافة «دعاء» إلى «بعضكم» من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل قطعاً.

١. جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٦٧.

٢. حجاب الأعمال، ص ٢٦٦ مطبعة أمستردام ١٩٦٢ الميلادي.

٣. النور (٢٤: ٦٣).

وأما المعنى الثاني، فقد يستفاد من بعض الروايات، لكنه ضعيف سنداً^١.

وأما المعنى الثالث، فهو خلاف الظاهر من الآية الكريمة جذاً.

ثم إن النهي على الأول، راجع إلى وجوب امتثال أمر الرسول في كل ما أمر به ونهى عنه، فليس دالاً على حكم مستقل إلا أن يقال: إن الآية تدل على حرمة مساواة حكمه لحكم الناس بعضهم بعضاً، وفي أحكام الناس بعضها واجب الامتثال ولازم القبول كما أن حكم الرسول ﷺ لازم وراجع، وعليه، فالمراد حرمة المساواة ولو كان المخاطب عاملاً بدعائه على حد عمله بدعاء غيره، والله العالم.

وعلى الثاني، مدلول الآية حكم مستقل، وعلى الثالث، النهي إرشادي، كما لا يخفى، فتدبر.

١٥٣. التحجس

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^١.

أقول: التحجس - كما قيل: تتبع ما استتر من أمور الناس للاطلاع عليها، ومثله التحسس - بالحاء المهملة - إلا أن التحجس - بالجم - يستعمل في الشرع والتحسس - بالحاء - يستعمل في الخير، ولذا قيل: إن معنى الآية: ولا تتبعوا غيوب المسلمين لتهتكوا الأمور التي سترها أهلها.

وفي معتبرة إسحاق عن الصادق، عن رسول الله ﷺ: «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تذكروا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته، يفضحه ولو في بيته».

وفي صحيح أبي بصير عن الباقر، عنه ﷺ: «يا معشر من أسلم بلسانه لا تتبعوا عورات المسلمين»^٢، إلخ. والروايات كثيرة.

١. وساق الشريعة، ج ٨، ص ١٥٥، البرهان، ج ٣، ص ١٥٤.

٢. المحجرات (١٨: ١٢).

٣. راجع البرهان، ج ١، ص ٢٠٩، ولم أراجع سند، عند المطبعة الثالثة.

□ جعل الله عريضة للإيمان

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^١.

قال بعض السادة المفسرين المعاصرين:

و معنى الآية - و الله أعلم - ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً﴾ تتعلق بها أيمانكم التي عقدتموها بعقلكم أن لا تبرؤوا و تتقوا و تصلحوا بين الناس؛ فإن الله سبحانه لا يرضى أن يجعل اسمه ذريعة للامتناع عما أمر به من البر و التقوى و الإصلاح بين الناس... و على هذا، يصير قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ إنع بتقدير «لا» أو لأن تبرؤوا و هو شائع مع «أن» المصدرية كقوله تعالى: ﴿يَسِّرُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾^٢ أي لن لا تضلوا أو كراهة أن تضلوا.

و يمكن أن لا يكون بتقدير «لا» و قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ متعلقاً بما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا﴾ من النهي أي ينهاكم عن الحلف الكذائي، أو يبين حكمه الكذائي أن تبرؤوا و تتقوا و تصلحوا بين الناس.

و يمكن أن يكون «العرضة» بمعنى ما يكثر عليه العرض، فيكون نهياً عن الإكثار من الحلف بالله سبحانه، و المعنى: لا تكثرُوا من الحلف بالله؛ فإنكم إن فعلتم ذلك أذاكم إلى أن لا تبرؤوا و لا تتقوا و لا تصلحوا بين الناس؛ فإن الحلف الكثير من اليمين لا يستظم ما حلف به...

والأنسب على هذا المعنى أيضاً عدم تقدير «لا» في الكلام، بل قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ منصوب بترغ الخافض، أو مفعولاً له بما يدل عليه النهي في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا﴾.

١. قال بعض المفسرين: العريضة من العرض، و كراهة شيء، الشيء، حتى يرى صلوحه، كما يريد و يقصد، كمرضى لعمال للبيع، و عرض المنزل للتزول، و عرض الغذاء للأكل... و الإيمان جمع يمين، مأخوذة من اليمين بمعنى التجارة، لكونهم يشرعون بها في الحلف و العهد و البيعة، فاشتق من آله العمل اسم العمل للالتزام بينهما، كما يشتق من العمل اسم آله العمل، كالشهادة للأصم التي يسب بها، الشيزان، ج ٢، ص ٢٢٢.

٢. البقرة (١٢): ٢٢١.

٣. النساء (٤٤): ١٧٥.

أقول: التدبير خلاف الظاهر في كلا الاحتمالين بكلا فرديه، و في خبر إسحاق عن الصادق من قوله عليه السلام: «إذا دعيت لتصلح بين إثنين، فلا تقل على يمين أن لا أفعل»^١. و رجال السند كلهم مقبولون سوى علي بن إسماعيل؛ فإنه حسن إن ثبت أنه حفيد عتار، كما صرح به بعض الرجالين، لكنه لم يصل إلى حد الإطمئنان، و الظن غير حجة. و في كون النهي حينئذ للحرمة أو الكراهة وجهان.

□ جعل اليد مغلوطة

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾^٢.

أقول: مر ما يتعلق به في مادة «السط»، فراجع. و لكن يمكن أن يقال في المقام: إن الإمساك المطلق - و لو في عدم البذل الواجب كالزكاة و نحوها - حرام غير جائز، و جعل النهي - في هذه الآية - مع إطلاقه على إمساك ما يجب دفعه، خلاف الظاهر، فتدبر فيه؛ فإنه غير بعيد من تعاليم القرآن.

و لا يحسن اقتفاء ظواهر القرآن من طريق الفقه؛ فإنه تقييد بلا مقيد، و إنما اللائق اتباع ظواهره - حتى الإطلاقات - ما لم يمنع عنها دليل قطعي الاعتبار، لكن التعدي عن المخاطب - و هو النبي الأعظم عليه السلام - إلى غيره من أمته يحتاج إلى دليل مفقود، فتأمل.

□ مجالسة أهل البدع وغيرهم

و قد ورد النهي عنها في بعض الروايات، لكن الوارد في القرآن هو النهي عن القعود مع الظالمين و الكافرين و المستهزئين، و حيث إن ألفاظ القرآن المجيد أهم من ألفاظ الأخبار الآحاد، تؤخر البحث عنها إلى عنوان «القعود»، فانتظر. و أسأل الله التوفيق لبلوغ إليها.

١. البرهان، ج ١، ص ٢١٦.

٢. الإسراء (١٧): ٢٦.

□ الجلوس للزنا

في صحيح زرارة عن الباقر (ع): «إذا شهد الشهود على الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الجلد»^١، لكن في دلالة على حرمة الجلوس نظراً لقرب احتمال كونه كناية عن الزنا، أو أمانة عليه، نعم، لا شك في قبحه حسب ارتكاز المنشوعة، بل يمكن القول بحرمة لأجل ذلك، وكذا إيجاد الهبة المتعارفة للواط، فتأمل.

□ الجلوس في المسجد للجنب والحائض

و في صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الجنب يجلس في المسجد؟ قال: لا، ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام، ومسجد الرسول (ص)^٢.
و في صحيح زرارة و ابن مسلم عن الباقر (ع) قال: قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين؛ إن شاء تبارك وتعالى يقول: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^٣.
أقول: فالمحرم هو مطلق اللبس دون الجلوس فقط.

١٥٤. الجلوس على مائدة يشرب عليها المسكر

في معتبرة هارون بن الجهم على بحث في محمد بن خالد ... فأني يقدح فيه شراب لهم، فلما صار القدح في يد الرجل، قام أبو عبد الله (ع) عن المائدة، فسئل عن قيامه؟ فقال: «قال رسول الله (ص): ملعون ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر»^٤.
ثم إن قضية إطلاق الرواية حرمة الجلوس على المائدة وإن لم يأكل الجالس^٥، و

أما إذا كان جالساً في بيت فيها المائدة المذكورة ولم يكن جالساً عليها عرفاً، أو كان في مجلس يشرب فيه الخمر لم تكن فيه مائدة، ففي الحرمة تردد منشأه التردد في فهم العرف الخصوصية في المائدة، والأحوط لزوماً هو الترك. هذا، والظاهر من الرواية هو حرمة الجلوس فقط، فلو جلس وعصى ربه لا يحرم عليه الأكل، كحرمة أكل النجس ومال الغير ونحوها، لكن في موثقة عقار المنقولة في الكافي والتهذيب عن أبي عبد الله (ع) ما يدل على حرمة المائدة، ونحن ننقل ما رواه الكافي، ونذكر مستن رواية التهذيب عند الاختلاف بين القوسين.

قال: سئل عن المائدة إذا شرب عليها الخمر أو مسكر^١ (الخمر المسكر)؟ قال: «حرمت المائدة»، وسئل: فإن قام رجل على مائدة منصوبة يؤكل منها عليها ومع الرجل مسكر ولم يسق أحداً من عليها بعد؟ قال: «لا تحرم (يحرم) حتى يشرب عليها وإن وضع (وإن يرجع) بعد ما يشرب فالزوج فكل؛ فإنها مائدة أخرى يعني كل القالودج»، والرواية طويلة في التهذيب^٢، ورواها صاحب الوسائل عن الكافي بحذف كلمة «و» قيل قوله: «سئل فإن قام» وبحذف كلمة «كل» بعد كلمة «يعني»^٣.

قال المحقق في الشرائع: «و يحرم الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات أو الفحاح»، وعقبه في الجواهر بقوله: «بل في كشف اللثام تسببه إلى الأصحاب ... بل عن ابن إدريس: لا يجوز الأكل من طعام يعصى الله به أو عليه»^٤.
و [أما] تنقيح المقام و تمحيص المقال، [فعلى ما يأتي]:
أولاً: أن الجلوس على المائدة حرام على الاحتياط الواجب أكل الجائش منها أم لم يأكل.

وهل الحرمة مختصة بوقت شرب الخمر أم تشمل ما بعده أيضاً، بل وما قبله أيضاً

١. في جواهر الكلام: الخمر والمسكر. (الطبعة القديمة).

٢. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٤٦١، وتهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٦٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٩١.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ١٦٦ و ١٦٧.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٦٦.

٢. المصدر، ج ١، ص ٤٨٥.

٣. المصدر، ج ١٦، ص ٤٩٢.

٤. إلا أن يذهب أن الجلوس على المائدة كناية عن الأكل منها أو أنه منصرف إلى خصوص صورة الأكل منها.

إذا علم بشربه عليها؟ فيه تردد، ودعوى الحلبي قبل الشرب ولو مع العلم به من أجل جلوس الإمام عليه السلام على المائدة أولاً غير مسموعة؛ لعدم الدليل القاطع على علمه عليه السلام بجميع الموضوعات الخارجة، وإنما الثابت من علم الإمام عليه السلام بالموضوعات هو البعض على ما حررناه بنحو يديع في الجزء الثالث من كتابنا صراط الحق في علم الكلام.

و الأصح عدم الحرمة في غير وقت الشرب؛ لعدم دلالة في صحيحة هارون على عموم الحرمة؛ بل دلالة موثقة عثار على الجواز. و ظاهر الرواية الثانية جواز الجلوس و حرمة الأكل فقط، لكن ظهورها يترك لأجل الرواية الأولى.

ثانياً: الأكل من المائدة المذكورة حرام، وأما ما ذكره المحقق في غيره من حرمة الأكل على المائدة، فلم أجد دليلاً عليها و تظهر الثمرة بين ما ذكرناه وبين قولهم: إذا لم يجلس الأكل على المائدة، بل كان في بيت آخر، فمذهب من المنفذ وأخذ الطعام من المائدة فأكل، أو يجلس على المائدة ولكنه لم يأكل منها، بل أخرج من لباسه طعاماً وأكله، فعلى المختار يحرم الأكل في الصورة الأولى، ويجوز في الصورة الثانية وإن كان عاصياً بالجلوس في الصورة الثانية دون الأولى.

و أما على فتوى الجماعة، فيعكس الأمر، يعني يحل الأكل في الأولى ويحرم في الثانية، ويحتمل قريباً إرادتهم ما ذكرناه، فلا خلاف في البين.

ثالثاً: يلحق المسكرات بالخمير في الحكم المذكور إما للقطع بعدم الفرق، أو للموثقة على نسخة الكافي؛ فإنه أضبط من الشيخ عليه السلام، أو من جهة أن وصف الخمر بالمسكر كما في نسخة التهذيب غير متعارف، ولعل أظهر النسخ هو نسخة الجواهر، كما نقلناها في الهامش.

رابعاً: أن حرمة الأكل مقيدة بزمان شرب الخمر دون غيرها، وقد صرح الإمام عليه السلام في الرواية بجواز الأكل قبل السقاية و بعد الشرب، و الأكل و الجلوس و إن كانا أمرين متباينين، يصح اختلافهما من حيث الحكم غير أن جواز الأكل في غير حال الشرب، يستلزم جواز الجلوس عرفاً.

خامساً: أن ما ذكره ابن إدريس عليه السلام من حرمة الأكل من المائدة أو عليها^١ في سائر المعاصي، فتوى بلا دليل لا يلتفت إليه، والله العالم.

١٥٥. جلوس المعتكف خارج المسجد

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي في حق المعتكف: «ثم لا يجلس حتى يرجع و لا يخرج في شيء إلا لاجتازة، أو يعود مريضاً و لا يجلس حتى يرجع» - قال: - و اعتكاف المرأة مثل ذلك^٢.

أقول: لعل المراد بالجلوس مطلق المكث من غير حاجة و لو قائماً خارج المسجد و هذا غير بعيد.

١٥٦. جماع المحرم

سبق في باب الجدل ما يدل على حرمة الجماع على المحرم، و يمكن أن يستفاد من صحيح زرارة أيضاً حيث قال: سألت عن محرم غشي امرأته و هي محرمة، فقال: «... إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حبهما ... و إن كانا عالمين فزق بينهما^٣ من المكان الذي أحداثا فيه، و عليهما بدنة، و عليهما الحج من قابل^٤». بناءً على أن الاستغفار كاشف عن حرمة الفعل و إن لم يكن مبطل، فافهم^٥. و أما إبطاله للحج، ففيه تفصيل و بحث يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

١. هذا بناء على عطف قوله: «عليه» على قوله: «من طعام» و أما بناء على عطفه على قوله: «بيده» كما هو ظاهر المحرم عنه، هو الأكل من المائدة فقط لا الأكل عليها، لكن مورد الحكم بصير هاتماً يشمل صورة الغيب و الغناء و الكذب و غيرها، فتأمل جيداً.

٢. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ١٠٨.

٣. هو التفريق واجب على الإمام فقط، أو على الزوجين المحدثين أيضاً و كأن اللفظ لا يفي بالثاني، و كنا الصيغة، فإن التفريق نوع تميز لا يفيق إلا بتدريئة الإمام، و على الثاني يستلزم الحكم إذا كان التفريق صريحاً للزوجية المحرمة و كذا على الأول.

٤. وسائل الشريعة، ج ٦، ص ٢٥٧.

٥. و أما ما يقال من أن الكفارة دليل الحرمة، ففيه تأمل أو منع، كما أخرنا في حواشينا على مناسك سيدتنا الأستاذة الغواني أيضاً، و قد أذهى سيدتنا الأستاذة الحكم في الملازمة بينهما عرفاً أو إجماعاً، لكن الأول غير ثابت، و الثاني غير حجة.

ثم إنه لا فرق بين الزوج والزوجة، فيحرم عليها أيضاً لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ...﴾.

١٥٧. جماع الحائض

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^١.

قال سيدنا الحكيم في المستمسك في إنبات الحرمة المذكورة: «إجماعاً من العلماء أو من علماء الإسلام حكاه - أي الإجماع المذكور - جماعة كثيرة، بل في كلام جماعة أنه من ضروريات الإسلام، ويدل عليه الكتاب المجيد والسنة المتجاوزة حدّ التواتر»^٢.

قال صاحب العروة:

السابع - وطؤها - أي الحائض - في القبل حتى يداخل الحشفة من غير إنزال، بل بعضها على الأخطوط، ويحرم عليها أيضاً ويجوز الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل والتفخيذ والضم... وأما الوطء في دبرها، فيجوز له محل إشكال، وإذا خرج دبرها من غير الفرج، فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم، بل الأقوى عدمه إذا كان من غير الدبر، نعم، لا يجوز الوطء في فرجها الخالي عن الدم حينئذ.

قلت: أكثر ما أفتاه مطابق للنصوص الواردة في الباب، كما يظهر لمن راجعها، وأما الحرمة عليها، فلعلها المستفاد من ارتكازات المستشرعة وغيرها كسببية الحيض لحرمة الدخول عليه وعليها، وأن هذه السببية مقطوعة من دلالة القرآن، وأما الوطء في الدبر، فالأخطوط حرمة، ولا فرق بين خروج الدم منه وعدمه؛ لضعف ما يخص المنع بالأول سنداً والعمدة في المنع هو إطلاق الكتاب وبعض الروايات

المعتبرة، و ضعف سند ما دلّ على أن المحرم هو القبل بعينه وأن الجائز للزوج كل شيء غير الفرج، أو الجائز إتيانها حيث شاء ما انتهى موضع الدم، إلى غير ذلك إلا أن يقال: إن مطلق الاعتزال وقرينها ليس بحرام، بل هو كناية عن الدخول والتقبيل هو الدخول في الفرج فقط^١.

١٥٨. جماع النفساء

ليس هنا ما يدل على حرمة وطء النفساء بسند معتبر فالعمدة هو الإجماع المنقول على مساواة حكم النفساء مع الحائض، والله العالم.

١٥٩ - ١٦٤. جمع المكلفين المجزئين في لحاف واحد

في صحيح أبي عبيد عن أبي جعفر^٢ قال: «كان علي^٣ إذا وجد رجلين في لحاف واحد مجزئين جلدهما حدّ الزاني مائة جلدة كلّ واحد منهما، والمرأتان إذا وجدتا في لحاف واحد مجزئتين جلدت كلّ واحدة منهما مائة جلدة»^٤.

وفي صحيح عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله^٥ قال: سمعته يقول: «حدّ الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد، والرجلان يوجدان في لحاف واحد، والمرأتان توجدان في لحاف واحد»^٦.

في صحيح الحلبي عنه^٧ قال: «حدّ الجلد أن يوجد في لحاف واحد، والرجلان يجلدان إذا وجد في لحاف واحد الحدّ، والمرأتان يجلدان إذا أخذتا في لحاف واحد الحدّ»^٨.

وفي صحيحه الآخر عنه^٩: «كان علي^{١٠} إذا وجد الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحدّ، فإذا أخذ المرأتين ضربهما الحدّ».

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٦٧.

٢. راجع: المصدر، ج ١، ص ٢٥٨. بناء على كون أبي أيوب الواقع في سندها هو إبراهيم بن عثمان أو عيسى.

٣. المصدر، ج ٤، ص ١٦٤، وج ١٨، ص ٣٦٧ و ٣٦٣.

٤. المصدر، ج ١٨، ص ٣٦٣.

٥. المصدر، ص ٣٢١.

١. لُبّة (٢): ٢٢٢.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ٣٦٧.

و في صحيح عبد الرحمن بن أبي الهاشم، عن أبي خديجة، عنه عليه السلام ، قال: «ليس لامرأتين أن تبيتا في لحاف واحد إلا أن يكون بينهما حاجز، فإن فعلتا نهيتا عن ذلك، وإن وجدتا بعد النهي جلدت كل واحدة منها حداً حداً، فإن وجدتا أيضاً في لحاف واحد جلدتا، فإن وجدتا الثالثة قتلتا»^١.

لكن رواه الشيخ في التهذيب عن أبي خديجة مقطوعاً قال: «لا ينبغي لامرأتين تتامان في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز، فإن وجدتهما بعد النهي في لحاف واحد جلدتا كل واحد منهما حداً حداً، فإن وجدتا الثالثة في لحاف حدتا، فإن وجدتا الرابعة قتلتا». هكذا في ثلاث نسخ مطبوعة من التهذيب.

أقول: الكلام في أبي خديجة سالم بن مكرم؛ فإنه وثقه النجاشي مكرراً و ضعه الشيخ، و مدحه ابن فضال، بل نقل عن الشيخ أيضاً توثيقه، و قد ذكرنا في كتابنا: بحوث في علم الرجال ترجيح اعتبار رواياته.

و في صحيح عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام : «إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد قامت عليهما بذلك بينة و لم يطلع منهما على سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة»^٢.

و في صحيح ابن سنان «بجلدان غير سوط واحد». و في موثق أبيان عن الصادق عليه السلام : «إن علياً وجد امرأة مع رجل في لحاف واحد، فجلد كل واحد منهما مائة سوط غير سوط»، و في صحيح حرير: «أن علياً وجد رجلاً و امرأة في لحاف واحد، فضرب كل واحد منهما مائة سوط إلا سوط».

أقول: الروايات كثيرة لكن الكلام في أنه هل هو حرام شرعي أو حكم سياسي سداً لطريق الزنا و اللواط و المساحقة، و بعض الآثار يدل على الثاني لكن يمكن أن يكون ذلك حكماً للحرمة، كما هو غير بعيد، والله العالم.

و في الشرائع و النجواهر:

١. المصدر ج ١٤، ص ٢٦٤ نقل عن الكافي ج ٧، ص ٢٠٢.

٢. المصدر ج ١٨، ص ٢٦٥.

(و المجتمعان تحت إزار واحد) مثلاً (معزومين وليس بينهما رحصاً)^١ و لا ضرورة^٢ تقتضي ذلك، (يعززان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة و تسعين سوطاً)^٣، كما عن الشيخ و ابن إدريس و أكثر المتأخرين: لغير سليمان بن هلال^٤ ... لكن في الرضا تيمناً للمسالك المناقشة فيه بأن مطلق الرحم لا يوجب تجويز ذلك^٥ ... و إمكان منع الحرمة مع عدم التجريد خصوصاً بعد ملاحظة السيرة^٦ (و لو تكررت ذلك منهما و تخلله التعزير حداً في الثالثة لبحوى غير أبي خديجة ... و عن ابن حمزة أنها إن عاذا ثلاثاً و عزراً بعد كل مرة و قتلا في الرابعة)^٧.

و قال في محل آخر: -

(و الا جنبتان إذا وجدتا في إزار واحد (معزومتين عزرت كل واحدة دون الحد) على نحو ما سمعته في الرجلين (فإن تكررت الفعل و التعزير مرتين أقيم عليهما الحد) التام (في الثالثة) و لا خلاف أجده إلا ما يمكن عن ظاهر الحديث من القتل فيها، لأنه كبيرة، و كل كبيرة يقتل فاعلها في الثالثة بعد تدخل الحد أو التعزير، و فيه أنه بعد تسليمه مخفص بخير أبي خديجة السابق (هكذا) ... نعم، (إن عادتا قال الشيخ في النهاية: قتلتا) للغير المزبور المعتضد بما روي من قتل أصحاب الكبائر في الرابعة (لكن الأولى الافتصار على التعزير) ثم الحد في كل ثالثة احتياطاً في التهجيم على الدم ... قلت فيه

١. اتقيد المذكور لم يثبت بطريق معتبر لضعف الرواية المشتملة عليه سداً فالأقوى عموم الحكم في الرحم و غيره إلا فيما ثبت جريان السيرة عليه، فتأمل.

٢. قيد الضرورة مثل قيد الرحم إلا أن يبلغ حد الاضرار أو الحرج و العسر.

٣. الروايات المتقدمة فيه مختلفة كما عرفت، فيقوض إلى الحاكم و سباني في أواخر فیه، الآخر من هذا الكتاب خلافاً و ما هو الحق.

٤. و الخبر بجهاة سليمان بن هلال غير حجة.

٥. متين بعد ضعف الخبر.

٦. و هو في محله لكن إطلاق الروايات شامل للقيام أيضاً، فإن ما دل على اعتبار التعزير لا يصلح تيداً للسلطات و المقام عند من لا يرى التمايز أهم من الروايات المعتبر سداً من المشكلات جداً، و أمّا العاجز في رواية أبي خديجة، فليس هو الثابت ظاهراً بل شيء آخر، كما لا يخفى، نعم، هو يقتضي إطلاق بقية الروايات، كما لا يخفى من هذه الجهة، فلا يحرم الاجتماع تحت لحاف واحد مع العاجز بينهما.

٧. و الأولى جواز القتل في الرابعة لصحيح أبي عبيدة بن مسينة ما دل على أن الزاني يقتل في الرابعة جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٣٨١ - ٣٨٢.

٨. كون الجمع المذكور كبيرة مطلقاً محل بحث.

أولاً:

إن المتجه بناء على ما ذكرناه - أي المسائلك و الرياض - القتل في التاسعة أو الثانية عشر لتدخل الحد حينئذ لأن الحكم كذلك مطلقاً.
و ثانياً: قد سمعت الصحيح و معقد الإجماع الدالين على قتل أصحاب الكبائر في الثالثة. نعم، قد يقال في المقام بالرابعة إلحاقاً له بالزنا و احتياطاً في الدماء^١، فتأمل جيداً انتهى.
و الأولى العمل بمعتبرة أبي خديجة و إن كان حمل المطلقات عليها صعب، و القتل في الرابعة، فتأمل^٢.

أقول: و سنرجع إلى المقام في بحث الحدود في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.
واعلم، أن الجمع في المضاجع ذو صور:

١. جمع الرجلين
٢. جمع المرأةين
٣. جمع الرجل و المرأة

و هذه الثلاثة قد بحثنا عنها بنقل الروايات الدالة عليها.

٤. جمع الصبي و الصبيّة ذات عشر
٥. جمع الصبيّة مع الصبيّة عشراً
٦. جمع الصبيّين البالغين عشراً
٧. جمع المرأة مع الصبيّ عشراً
٨. جمع الرجل مع الصبيّة عشراً
٩. جمع الرجل مع الصبيّ عشراً
١٠. جمع المرأة مع الصبيّة عشراً

و في الصحيح عن رسول الله ﷺ: «الصبيّ و الصبيّة، و الصبيّ و الصبيّة و الصبيّة و الصبيّة يفرّق بينهم في المضاجع إذا بلغوا عشر سنين»^٣.

١. قد عرفت أنه الظاهر مع بعض عن صحيح أبي خديجة.

٢. جوامع الكلام، ج ١١، ص ٣٩٩ - ٣٩٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٠٧.

يفهم من الصحيح حرمة الجمع في الرابعة بل السابعة على وجه لا بأس به. و أمّا الخامسة، فهي داخلة في الثانية حقيقة، و أمّا السادسة، فهي أيضاً يفهم الحرمة فيها لكنّ البلوغ شرط للتكليف، فلا حرمة عليهما و إنما الواجب على غيرهما أن يفرّقوا بينهما، و الثامنة داخلة في الثالثة، كما أن العاشرة داخلة في الثانية، و لا بأس بإلحاق التاسعة بغيرها في حرمة الجمع، و الله العالم.
فجميع الأحكام في المقام ستة، كما لا يخفى.

□ الجمع بين اثنتين من ولد فاطمة

قال الصادق عليه السلام كما في الرواية: «لا يحل لأحد أن يجمع بين اثنتين من ولد فاطمة» إن ذلك يبلغها فيشقى عليها. قلت: يبلغها؟ قال: «أي والله».
أقول: للرواية طريقان: الأول: ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن، عن السندي بن الربيع، عن محمد بن أبي عمير، عن رجل من أصحابنا، قال: سمعته يقول: ...
الثاني: ما رواه الصدوق في العلل عن ما جيلويه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبيان بن عثمان، عن حماد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ...^١

أمّا الأول: فإسناده الشيخ إلى علي بن الحسن لا يخلو عن بحث معقد كما قررناه في كتابنا بحوث في علم الرجال و السند أيضاً مجهول، و مضمر، و مرسل، ففيه ضعف على ضعف.

و أمّا الطريق الثاني: فالراجع أن المراد بأحمد هو البرقي، فيكون المراد بقوله: «عن أبيه» هو محمد بن خالد، و قد مرّ الكلام فيه؛ فستد الرواية غير خال عن نقاش ما و نحن نأخذ روايات محمد بن خالد من باب الاحتياط اللازم، بل حكم السيد الأستاذ الخوئي بضعفه أخيراً لجهالة ما جيلويه، لكنّه متنوع؛ لما ذكرنا في بحوث في علم الرجال من حسن حال ما جيلويه المذكور.

وأما الدلالة، ففيها مناقشات ثلاث:

منها: أن المشهور أعرضوا عن مدلولها.

منها: أن المحرم هو إيذاؤها عليه السلام دون مشقتها؛ إذ من المسلم أن خدمتها عليها السلام كانت مشقة عليها ولم تكن بحرام عليه عليه السلام.

منها: أنها غير ظاهرة في التكاثر، فلعل الجمع في خدمة أو غيرها، لكن إعراض المشهور غير كاف لرفع اليد عن رواية إذا صحت أو حسنت أو قويت سنداً إلا أن يقال: إن مثل هذا الحكم لم يكذب يفتى، بل لاشتهر وذاع، وحيث لا فلا.

وأما الثاني: فصراحة الصدر في نفي الحلية أقوى من ظهور المشقة في الكراهة، على أن المراد بالمشقة ظاهراً هو الإيذاء (أي الإيلام) وأنها تنال من الجمع المذكور^١. وأما الثالث: فهو مستوع، بل هو ظاهر فيه ولو بقرينة فهم العلماء، نعم، الحكم تكليفي لا وضعي^٢، فالأحوط لزوماً هو الترك، مع قطع عن السيرة العملية بين المؤمنين. ثم إنني بعد ذلك أطلعت على كلام لصاحب العروة وماعلقه عليه سيدنا الأستاذ الحكيم في مستمسكه وإليك ذكر عبارة العروة، بجاءلاً بعض عبارات المستمسك في العاشية. مسألة: الأقوى جواز الجمع بين فاطمتين^٣ على كراهة، وذهب جماعة من الأخبارية إلى الحرمة والبطلان بالنسبة إلى الثانية.

و منهم: من قال بالحرمة دون البطلان، فالأحوط الترك^٤... وإن كان الأظهر على القول بالحرمة عدم البطلان؛ لأنها تكليفية^٥ لا تدل على الفساد... كما أن الظاهر

اختصاص الكراهة أو الحرمة بمن كانت فاطمية من طرف الأبوين أو الأب، فلا تجري في المنتسب إليها عليها السلام من طرف الأم... وذلك لإعراض المشهور عنه مع أن تعليقه ظاهر في الكراهة؛ إذ لا تسلم أن مطلق كون ذلك شاقاً عليها إيذاء لها حتى يدخل في قوله عليها السلام: «من آذاها فقد آذاني»^٦.

أقول: وأنا متوقف بحسب الحديث، و موافق للمشهور من جهة السيرة.

١٦٥. الجناية على الميت

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل قطع رأس الميت؟ قال: «عليه الذية؛ لأن حرمة ميتاً كحرمة و هو حي»^١. وفي صحيح جميل عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي»^٢. وفي صحيح صفوان عنه عليه السلام: «أبى الله أن يظن بالمؤمن إلا خيراً، وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء»^٣.

وفي صحيح كردين، قال: سألت أبا عبدالله عن رجل كسر عظم ميت؟ فقال: «حرمة ميتاً أعظم من حرمة و هو حي»^٤.

أقول: يستنبط من هذه الروايات بعض الأحكام الآخر، فلاحظ، لكن لاشك في تعيين كسر عظم الميت أو قطع رأسه إذا دار الأمر بينه وبين الحي.

١٦٦. الجهاد مع الجائر

في صحيح يونس، قال: سأل أبا الحسن عليه السلام رجل و أنا حاضر، فقلت له: - جعلت

١. هذا يتم لو كان موضوع المنع الفاطميين، لكن الموضوع من كان من ولد فاطمة، و هو يصدق على من تولد منها و لو من البنات، كما ذكر، في الجواهر، و جعله من رجوع الإشكال في الخبر؛ لأنه لا يخلو منه كثير من الناس، بل أكثر الناس - أقول، ما ذكره جدير بالناية.

٢. - إن إيذاؤها المنهي عنه يراد به الإيلام النفسي و هو غير لازم من المشقة... أقول: مر ما قبله.

٣. وسائل الشريعة، ج ٦٩، ص ٢٤٨.

٤. المصدر، ص ٢٤٩.

٥. المصدر، ص ٢٤٦.

٦. كذا في المصدر، ج ١٦، ص ٢٠٠ و لكن الصحيح أن يكون وقال له.

١. يقول السيد الأستاذ أخيراً: «إن إيذاؤها أيضاً غير محرم؛ فإنه لا دليل على حرمة الفعل المباح المستقضي لإيذاء المؤمن قهره، و قد مر في بحث الإيذاء، فراجع. و قد تأمل يظهر من الأحاديث الواردة في حقها.

٢. و إلا تكاد القد الثاني باطلاً، فلا يبقى موضوع لإيذاها حينئذ.

٣. مستمسك العروة الوثقى، ج ٩، ص ٢٦٦، كما هو المعروف بين الأصحاب، بل شاعروهم الاتفاق عليه، و في الجواهر، ولم أجد أحداً من قدماء الأصحاب و لا متأخريهم ذكر ذلك في المكرهات، فضلاً عن المحرمات.

٤. ... و كيف كان، فالغالب بالحرمة و البطلان أو بالحرمة فقط نادر من الأخباريين، و نسبته إلى جماعة منهم غير ظاهرة؛ أقول، إختار الحرمة صريحاً سيدنا الأستاذ الخوئي دام غله في حديثه لكنه رجع عنها أخيراً كما في مستمسك العروة الوثقى لأية؛ لاعتقاده، بطيف الرواية سنداً لكن الرواية قوية سنداً.

٥. - فالأجل اتعاطي في الخبر بالمشقة المحتملة على الإيذاء المحرم لا لأجل التصور في موضوع العقد، للدل على الفساد.

فذلك - إن رجلاً من مواليك بلغه أن رجلاً يعطي سيفاً و قوساً في سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه (و هو جاهل بوجه السبيل) ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز، و أمروه بردهما؟ قال: «فليفعل» قال: قد طلب (الشخص خ) الرجل فلم يجد و قيل له: قد قضى (مضى) الرجل قال: «فليربط و لا يقاتل ...» قال يجاهد؟ قال: «لا، إلا أن يخاف على دار المسلمين ...»^١.

و يستفاد هذا من جملة من الروايات.

١٦٧. الجهر بالقول للنبي ﷺ

قال الله تعالى في سورة الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ «إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ»^٢.

«ح»

□ الحب على المبتدع و البغض عليه

في صحيح أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ما أدنى النصب؟ قال: «أن يبتدع الرجل رأياً» فيحب عليه و يبغض عليه^٣.

١٦٨. حب شيوع الفاحشة

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^٤.

في صحيح هشام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قال في مؤمن ما رأت عيناه و سمعت أذناه، كان من الذين يحبون ...»^٥.

أقول: المستفاد من هذه الصحيحة تعميم الفاحشة لجميع المعاصي و إن لم تكن من الكبائر، و أن الحكم ثابت لكل فرد من المؤمنين، و لا اختصاص له بعنوان جماعة المؤمنين.

ثم إن حب شيوع الفاحشة يفترق من الغيبة بعدم الإظهار، و مجرد ود القلب، و بإظهارها للناس في حضور المقول فيه، سواء كان المحب صادقاً أم كاذباً. عصمنا الله

١. في عقب الإمامين عليه السلام يدل ورأياه.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦٠.

٣. المنور (٢٦١)، ٢٠.

من الوقوع في هذه التهلكة و نظائرها.

و اعلم، أنَّ الشَّيَاع كما يظهر من الراغب في مفرداته بمعنى الكثرة والقوة. شاع الخبر أي كثر و قوي، و شاع القوم أي انتشروا و كثروا ... و الشيعة من يتقوى بهم الإنسان، فمعنى الآية حرمة حب كثرة المعاصي في المؤمنين، و منه يظهر الإشكال في تطبيق الآية على من أظهر ما رأت عيناه و سمعت أذناه إلا أن يقال: مقصود الرواية إلحاق هذا بدلول الرواية حكماً لا موضوعاً.

□ حبس الحقوق

عن عيون الأخبار - بأسانيد ثلاثة لا يبعد حسن مجموعها - عن الرضا عليه السلام: «و ... و اجتناب الكبائر و هي ... حبس الحقوق من غير عسر ...». لكن الظاهر أنه من ترك الواجب.

١٦٩. حجامة المحرم

في صحيح العلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يحتجم؟ قال: «لا، إلا أن لا يجد بداً، فليحتجم و لا يخلق مكان المحاجم»^١. و ما دل على الجواز مطلقاً يحمل على صور الضرورة جمعاً.

١٧٠. الحج عن الناصبي

في صحيح وهب بن عبد ربه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيحج الرجل عن الناصب؟ فقال: «لا» قلت: فإن كان أبي؟ قال: «إن كان أباك، فتعم»^٢. أقول: لا يبعد إلحاق الصلاة و الصوم و غيرها من العبادات بالحج في الحرمة إذا كان الناصبي غير أب الفاعل، و في الجواز إذا كان أباً، و ليس هذا بقياس، بل هو

لأجل التهم العرفي أو للقطع بعدم الفرق بينه و بينها، فافهم.

ثم إنَّ في صحيح إسحاق بن عمار ما يشعر بجواز الحج عن الناصبي، لكنه مخصوص بالأب جمعاً بين الخبرين، و يمكن أن تكون الرواية إرشاداً إلى الصحة و البطلان.

□ الحد على من عليه حد

في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «إنَّ أمير المؤمنين أثناء رجل، فقال: يا أمير المؤمنين! إنني زنت فظهرني ... ثم نادى الناس يا معشر المسلمين! اخرجوا ليقيم على هذا الرجل الحد، و لا يعرف أحدكم صاحبه ... ثم قال: معاشر المسلمين! إن هذه حقوق الله، فمن كان له في عنقه حق، فليصرف، و لا يقيم حدود الله من في عنقه حد، فانصرف الناس و بقي هو و الحسن و الحسين، فرماه كل واحد ثلاثة أحجار فمات الرجل ...»^٣.

و في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد أقر على نفسه بالقصور، فقال أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه: اغدوا عليّ متلثمين، فقال لهم: من فعل مثل فعله، فلا يرجمه و ليصرف، فانصرف بعضهم ...»^٤، و مثلها غيرهما.

أقول: ذهب بعضهم إلى الالتزام بمضمونهما، و قال بحرمة حد من عليه حد، و قال بعضهم الآخر بالكراهة، و قيل: إنها المشهورة.

وجه الأول: ظهور النهي في الحرمة، و وجه الثاني: أنه لو كان حراماً لاشتهر الحكم من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى زمان أمير المؤمنين عليه السلام و لم يكن هناك حاجة إلى تعليمه إياه للناس، و يمكن أن يكون أمره من باب الحكم المؤقت دون بيان الحكم الأولي الشرعي، فلاحظ.

١. راجع: المصدر، ص ١٢٩.

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٢٤٢.

٣. المصدر.

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤١٦.

٢. المصدر، ج ٩، ص ١٤٣.

٣. المصدر، ج ٨، ص ٥٢٥.

١٧١. الإحداث في المسجد الحرام والكعبة

في صحيح الكنائني عن الصادق عليه السلام: «... ما تقول فيمن أحدث في المسجد الحرام متعمداً؟» قال: قلت: يضرب ضرباً شديداً. قال: «أصيب». فما تقول فيمن أحدث في الكعبة متعمداً؟» قلت: يقتل. قال: «أصيب».

و في موطئ سماعة: «و لو أن رجلاً دخل الكعبة فبال فيها معانداً، أخرج من الكعبة ومن الحرم وضربت عنقه»^١. و أظهر جهالة السند بعثمان بن عيسى.

أقول: الحكم غير مربوط بحرمة تنجيس المساجد؛ إذ يجري حكم الإحداث فيما إذا بال على فرش غير المسجد، أو في ظرف كان في الكعبة، أو وقع البول على لباس أحد اتفاقاً.

ثم إن إطلاق الحدث يشمل الريح أيضاً، ولا أدري التزام الأصحاب به، لكن سيدنا الأستاذ الخوئي ملتزم به، كما صرح به في كتاب له كتب إلي. لكنه مشكل جداً. وربما يقع بعض الوهن في أصل الحكم حيث إنه لم يذكره الإمام عليه السلام منفرداً وإنما ذكره مثلاً لموضوع آخر، فلاحظ الروايتين في الوسائل والبحار، ولا أذكر من ذكره في كتاب الحدود.

□ الحداد أكثر من ثلاثة أيام

في موطئ محمد بن مسلم، قال: «ليس لأحد أن يحج أكثر من ثلاث إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدها»^٢. لكن الحكم غير مستند إلى الإمام، ولعله اجتهاد من محمد بن مسلم عليه السلام، فليس بحجة في حقنا.

١٧٢. محاربة الله ورسوله

قال الله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَنَّهُمْ يُكْفَرُوا فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنَّهُمْ

يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^١.

أقول: ليس في الآية حكم جديد؛ فإن محاربة الله وسمي في الفساد تنطبقان على سائر المحرمات. نعم، يمكن أن نعد أشياء من مصاديق المحاربة و لم تحرم بعنوانها، و تفصيل البحث يأتي في أواخر الكتاب. و قد ذكرناه في رسالتنا: توضيح مسائل جنجى الذي ألفناه في أيام جهادنا ضد الماركسيّة الملحدة و قد طبع مرّات.

□ الحرص

في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «أصول الكفر ثلاثة: الحرص، والاستكبار، والحسد»^٢.

و كون الحديث صحيحاً مبني على أن بكر بن محمد هو البكر الثقة بقرينة رواية عباس بن معروف عنه، لكن دلالة الرواية على الحرمة غير ثابتة؛ فإن ما ينشأ منه الحرام ليس بحرام.

هذا، مع أن الحرص هو البخل و شدة الرغبة في شيء، و المراد هنا ظاهراً هو الرغبة في المال، و هو بعنوانه مما يصعب للفقهاء الالتزام بحرمة، لكن السياق يدل على الحرمة؛ فإن التكثر و الحسد محرمان في الجملة، كما يأتي بحثهما في محلها، والله العالم.

□ إحراق أسماء الله وصفاته

في رواية عبد الملك بن عتبة عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: سألته عن الفراطيس تجمع (تجتمع) هل يحرق بالنار و فيها شيء من ذكر الله؟ قال: «لا، تغسل بالماء أولاً قبل». لكن سند الرواية غير قوي على الأقوى، لتردد عبد الملك بين الثقة و المجهول.

١. المائدة (٥): ٣٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٩٣.

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٨٥.

٢. المصدر، ج ١٥، ص ١٥٠.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا تحرقوا القراطيس، ولكن امحوها وحرّقوها»^١.

وإطلاق الثاني منزل على الأول وإلا فيحمل على الكراهة لعدم حرمة إحراق مطلق القراطيس قطعاً في إحراق غير ذكر الله وذكر رسوله والأئمة، وأما إحراق ذكرهما، ففي الحاقه بذكر الله تردد، والمنع عن أصالة البراءة فيه محتاج إلى دليل، فتأمل.

وفي صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام عن الاسم من أسماء الله يحوه الرجل بالنفل؟ قال: «امحوا بأطهر ما تجدون».

أقول: وهذا أحسن وأكمل، والحرمة تدور مدار التوهين.

□ تحريم ما أحل الله والطيبات

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ»^٢.

وقال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ»^٣.

أقول: الآية الأولى ترشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عدم تحريم ما أحل الله له طلباً لمرضاة أزواجه، وهو غير محرم؛ إذ يمكن أن يحرم الإنسان بعض الملاذ بالتدبر والعهد والبعين إذا رأى مصلحة في ذلك، فلا يستفاد من الآية حكم إلزامي. نعم، تحريم الحلال بلا محرم شرعي محرم؛ لكونه بدعةً وتشريعاً، ومنه يظهر المراد في الآية الثانية أيضاً إن شاء الله.

١٧٣. حسيبان الشهداء أمواتاً

قال الله تعالى: «وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أحياءٌ عند ربِّهم يُرزقون»^٤.

قال الله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتٌ بَلْ أحياءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ»^١.

أقول: حرمة الحسيبان المذكور إما لأجل إنكار البرزخ، أو لأجل التسوية بين الشهداء وسائر الأموات وعدم تفضيل الشهداء على غيرهم، مع أن الشهداء فرحين بما آتاهم الله من فضله و... ولعل الأول أظهر، وتخصيص الشهداء لأجل شرافتهم وأفضليتهم، أو لأجل تشويق المؤمنين إلى الجهاد نحو ذلك^٢.

وفي ذيل صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام وهو رد على من يبطل الثواب والعقاب بعد الموت^٣ وهو يدل على ما قلنا، لكن مصدر الرواية تفسير المصنف عليه السلام ولم يثبت اعتباره، كما حررناه في كتابنا بحوث في علم الرجال.

وأما الآية الثانية، فيمكن تفسيرها بما ذكرنا أيضاً، ويمكن أن يستفاد منها حرمة تسمية الشهداء بالأموات، وأنه لا يجوز أن يقال للشهيد: ميت لكن الالتزام بحرمة التسمية المذكورة مشكل، والله العالم.

١٧٤. الحسد

في صحيح محمد بن مسلم، قال أبو جعفر عليه السلام: «إن الرجال ليأتي بأدنى بادرة فيكفر، وإن الحسد ليأكل الإيمان كما تأكل النار الحطب»^٤.

وفي صحيح معاوية بن وهب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «آفة الدين الحسد والعجب والفخر»^٥.

أقول: الظاهر أن كل واحد منها آفة للدين لا مجموعها.

١. البقرة (٢١): ١٥٤.

٢. ما ذكرناه في وجه التخصيص مني على المشهور من إثبات الحياة البرزخية لكل أحد وقته كلام طويل القليل ذكرناه في كتابنا فوائده دسنة، وروح الزائر دين وعقل، وعلم روسي بجديده.

٣. تفسير البرهان، ج ١، ص ٣٢٥ وسائق الشريعة، ج ٨، ص ٤٩١.

٤. المصدر الثاني، ج ١٦، ص ٢١٢.

٥. المصدر، ص ٢٩٣.

١. المصدر، ج ٨، ص ٤٩٨.

٢. التحريم (٦٦): ١.

٣. البقرة (٥١): ٨٧.

٤. آل عمران (٣): ١٦٩.

وفي رواية حريز عن الصادق، عن رسول الله ﷺ: «رفع عن أمي تسعة أشياء: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكر في الوسوسة في الخلق (الخلوة) ما لم ينطقوا بشقة»^١.

أقول: إن رجوع القيد إلى الأخير (التفكر...)، فالمرفوع هو مطلق الحسد، فيحمل ما دلّ على حرمة على الكراهة جمعاً، كما عن الشيخ الطوسي: «لكن بعض ما مرّ من الروايات يابى عن الحمل على الكراهة، كما لا يخفى».

و إن رجع إلى الثلاثة الأخيرة كلها (الحسد، والطيرة، والتفكر)، فالمرفوع هو الحسد بلا إظهار، والمحرّم هو إظهار الحسد بالنطق، ولا يبعد إلحاق غير النطق من المبررات به.

و إن شكّ في رجوعه بصحح الكلام من المحفوف بما يصلح للقرينة فالمتيقّن من المرفوع هو الحسد بلا إظهاره لا مطلقاً.

و يؤيد رجوع القيد إلى الثلاثة صيغة الجمع (ينطقوا) لكن عن توحيد الصدوق: «ما لم ينطق بشقة»^٢. بصيغة المفرد.

و أمّا المناقشة في سند الرواية بعدم وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى المطّار كما صدرت مثلاً فيما مضى، فضعيفة؛ لما حقّقناه في كتابنا بحوث في علم الرجال من إثبات حسنه بترحم الصدوق عليه في كتبه مكرراً، فراجع إليه إن شئت.

فالأظهر وفقاً للمعلّمة و تبعاً لابن إدريس رحمهما الله حرمة الحسد في الجملة، بل في الجواهر: «لا خلاف في أن الحسد» وهو نمّي زوال النعمة عن الغير أو هزوله (معصية) تأكل للإيمان... (و كذا بقضة المؤمن)؛ لتنتهي عن التعادي و التهاجر... (و التظاهر بذلك قادح في العدالة)، بل في المسالك: «و إن كانا محرّمين بدون الإظهار...»^٣.

أقول: و يمكن أن يقال في وجهه: إن المرفوع ليس هو الحرمة، كما في ما

لا يعلمون، بل مجرد المواخذة و العقاب الأخروي، فالحسد حرام مطلقاً و إن اختص استحقاق العقاب بإظهاره، لكن في صحيح أبي مالك الحضرمي عن حمزة - الذي لم يرد فيه قدح و لا مدح - عن الصادق عليه السلام يؤيد ما قلناه أولاً، ففيه: «ثلاثة لم ينج منها نبي فمن دونه: التفكر في الوسوسة في الخلق، و الطيرة، و الحسد، إلا أن المؤمن لا يستعمل حسده»^٤.

ثمّ مثلاً ذكرنا يعرف الحال في الطيرة و التفكر في الوسوسة في الخلق أيضاً، و لكن لا أدري رأي الأصحاب فيهما، و الله العالم بحقائق الأشياء و الأحكام.

و اعلم، أن محمد بن عيسى نقل عن يونس أنه لم يسمع حريز من أبي عبد الله إلا حديثاً أو حديثين. لكن قيل في بعض النسخ وقع «محمد بن قيس» مكان «محمد بن عيسى» و هو رجل مجهول، فلا تعتمد عليه، فلاحظ بحوث في علم الرجال، الطبع الرابع ص ١٣١ و ١٣٢.

١٧٥. تحسين الفاسق على فسقه

في صحيح حماد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغني أحسنت»^٥.

أقول: الظاهر أن قول الزور إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأُجْنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ و لا فرق بين الغناء و غيره من المحرمات في مرتكبات المتشريعة، فافهم على أن العقل أيضاً يقيحه.

١٧٦. إحصاء عشرات المؤمن لتعبيره بها

في موقّعة ابن بكير عن الصادق عليه السلام، قال: «أبعد ما يكون العبد إلى الكفر أن يؤاخي الرجل الرجل على الدين، فيحصى عليه زلّاته ليعتقه بها يوماً ما»^٦.

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٩٢.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٩٩.

٣. المصدر، ج ٨، ص ٥١٤.

١. المصدر، ص ٢٩٥.

٢. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٠٨.

٣. بواهر الكلام، ج ١٦، ص ٥٢ و ٥٣.

وفي حسنة سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال: «أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يؤاخي الرجل الرجل على دينه فيحصى عليه عثراته وزلاته ليعيره بها يوماً ما»^١. وفي معتبرة إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله ﷺ يا معشر من أسلم بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه! لا تذبوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته، أفضحده ولو في بيته»^٢.

وللحديث طرق في بعضها: «لا تتبعوا عثرات المسلمين»، وفي بعضها: «لا تتبعوا عثرات المؤمنين».

أقول: أما الأخيرة، فلا دلالة لها على الحرمة الشرعية، وأما الثلاث الأولى، فدلالتها على الحرمة غير بعيدة، لكن ذكر المؤاخاة فيها ربما يشهد بصرف الحكم إلى الجهات الإخلاقية، ومع ذلك لا مناص من الالتزام بالحرمة؛ لقوة ظهورها فيها، فافهم.

ثم إن مجرد التعبير لم يثبت حرمة في هذه الروايات ولا مجرد الإحصاء، بل المحزم هو إحصاء الزلات للتعبير، وربما نعود إليه في حرف «ع» في مادة «التعبير» ولا فرق في الزلات بين كونها محرمات شرعية، أو معائب عرفية؛ عملاً بالإطلاق في غير الدفاع والتقاض.

□ حفظ كتب الضلال

قد تعرض له الشيخ الأنصاري^٣ و من علق على مكانه من العلماء الكرام، والصحيح أنه ليس محرماً في نفسه؛ لعدم الدليل عليه، وإنما يحرم إذا ترتب عليه إضلال الناس؛ فإنه حرام قطعاً. وقيل: بالضرورة الإسلامية.

□ تحقير المؤمن

في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «لا تحقرُوا مؤمناً فقيراً، فإن من حقر

مؤمناً، أو استخف به، حقره الله ولم يزل ماقتاً له حتى يرجع عن محقرته أو يتوب - و قال: - من استذل مؤمناً أو احتقره لقلة ذات يده شهراً الله يوم القيامة على رأس الخلايق»^١. وفي السند: المثني وهو مشترك.

أقول: الحديث لا يشمل تحقير المؤمن واستخفافه لقسقه وإضراره، بل لقفره، وأسوأ منه تحقيره لدينه وتدينه. وهو إن لم يحرم بعنوانه بجهالة في السند، يحرم بعنوان الإذلال والإهانة.

□ المحاقلة

في موقّع عبدالرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزائنة» قلت: وما هو؟ قال: «أن يشتري حمل النخل بالنمر، والزرع بالحنطة»^٢. - أقول: وفي رواية أخرى «السبل بالحنطة»^٣.

أقول: الظاهر النهي للإرشاد إلى بطلان المعاملة لا للحرمة الشرعية، فتأمل. وقد كتب لنا سيّدنا الأستاذ الخوئي رحمه الله بأن النهي إرشاد إلى فساد المعاملة، وليس نهياً تكليفاً حيث إن النهي المتعلق بالمعاملة أو العبادة ظاهر في ذلك، والحمل على التكليف يحتاج إلى دليل.

١٧٧ و ١٧٨، التحاكم إلى حكام الجور

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «أبما مؤمن قَدِمَ مؤمناً في خصومة إلى قاضٍ أو سلطان جائر ففضى عليه بغير حكم الله، فقد شركه في الإثم»^١.

وفي صحيح أبي بصير - بسند الصدوق دون التكليني^٢ - عنه، قال في رجل كان بينه وبين أخ له ممرارة في حق فدعاه إلى رجل من إخوانه ليحكم بينه وبينه، فأبى إلا أن يرافعه إلى هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل: «وَأَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ

١. المصدر، ص ٥٨٩.

٢. المصدر، ج ١٣، ص ٢٤.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٢.

أَمْشُوا بِمَا أُتْرِكَ وَإِلَيْكَ وَمَا أُتْرِكَ مِنْ قِبَلِكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ^١.

في معبرة أبي خديجة^٢ عنه رحمه الله: «إِتْيَاكُمْ أَنْ يَحَاكِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً إِلَى أَهْلِ الْجَوْرِ، وَ لَكِنْ انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئاً مِنْ قَضَائِنَا، فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ، فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِياً، فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ».

في مؤتة ابن فضال رحمه الله: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ»، فَكُتِبَ بِخَطِّهِ (أَيُّ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي رحمه الله): «الْحُكَّامُ الْقَضَاءُ» ثُمَّ كُتِبَ تَحْتَهُ: «هُوَ أَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ أَنَّهُ ظَالِمٌ، فَيَحْكُمَ لَهُ الْقَاضِيُ فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُورٍ فِي أَخْذِهِ ذَلِكَ الَّذِي قَدْ حَكَمَ لَهُ إِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ ظَالِمٌ».

أقول: إطلاق الثانية والثالثة لا يقيد بالأولى؛ لعدم المتأفة بينهما، ولا بالأخيرة؛ فإنها ناظرة إلى حكم المأخوذ ظلماً، فالمأخوذ بغير ظلم حلال وإن كان التحاكم حراماً، فافهم. نعم، إذا لم يمكن الترافع إلى أهل الحق وكان حقه في عرضة التلف، جاز التحاكم إلى حكام الجور؛ لقاعدة نفي الضرر. وأما إذا كان الخصم مخالفاً، فالظاهر جواز الترافع إلى حكامهم؛ لعدم دلالة الأخبار على منعه في هذا الفرض.

ثم إن المستفاد من الأخبار المذكورة كون الحاكم مؤمناً عالمياً بقضائته ولو عن تقليد، وإذا لم نقل بإطلاقها فيما إذا كان القاضي مقلداً تقليداً صحيحاً، فلا شك في ما إذا كان مجتهداً متجرباً. واشتراط الاجتهاد المطلق في القاضي لا دليل عليه. وللإكلام ذيل ليس هنا موضع ذكره وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه في القضاء بعد طبع هذا الكتاب (الطبعة الأولى) بعدة سنوات.

١٧٩. الاحتكار

في صحيح سالم الحنابلة، قال: قال لي أبو عبد الله رحمه الله: «ما عملك؟» قلت: حنابلة، و

ربما قدمت على نفاقي، وربما قدمت على كساد فحبست. قال: «فما يقولون من قبلك فيه؟» قلت: يقولون: إنه محتكر. فقال: «يبيعه أحد غيرك؟» قلت: ما أبيع أنا من ألف جزء جزءاً. قال: «لا بأس، إنما كان ذلك رجل من قریش يقال له: حكيم بن حزام، و كان إذا دخل الطعام المدينة، اشتراه كله، فمر على النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: يا حكيم بن حزام! إِيَّاكَ أَنْ تَحْتَكِرَ»^١.

في صحيح غياث بن إبراهيم عنه رحمه الله: «لَيْسَ الْحِكْرَةُ إِلَّا فِي الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَ التَّمْرِ، وَ الزَّبِيبِ، وَ السَّمْنِ». و في رواية الصدوق - و السند صحيح أيضاً - زيد «الزيت»^٢ أيضاً.

و في صحيح التحلي عنه رحمه الله: «إِنَّمَا الْحِكْرَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ طَعَاماً وَ لَيْسَ فِي الْمَصْرِ غَيْرُهُ، فَتَحْتَكِرَهُ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ طَعَامٌ أَوْ مَتَاعٌ (بِإِيجٍ) غَيْرُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَتَمَسَّ بِسَاحَتِكَ الْفَضْلُ»^٣.

و في صحيح غياث عن الصادق، عن الباقر، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «رَفَعَ الْحَدِيثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ مَرَّ بِالْمَحْتَكِرِينَ فَأَمَرَ بِحَكْرَتِهِمْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى بَطُونِ الْأَسْوَاقِ، وَ حَيْثُ تَنْظُرُ الْأَبْصَارُ إِلَيْهَا، فَقِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ: لَوْ قَوَّمتَ عَلَيْهِمْ! فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى غَرَفَ الْفَضْبُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَنَا أَقَوِّمُ عَلَيْهِمْ؟ إِنَّمَا السَّعْرُ إِلَى اللَّهِ يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ، وَ يَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ»^٤.

أقول: مفاد الروايات أمور:

الأمر الأول: أن الاحتكار حرام، وهذا من أحد موارد تحديد اختيارات المالك شرعاً.

الأمر الثاني: الاحتكار المحرم عبارة عن حكرة الطعام إذا لم يكن في المصر غيره، أو كان ولا يبيعه مالكة - ولو بشئ زائد - فإذا كان غيره و يبيعه مالكة، فلا حرمة.

١. وسائل الشريعة ج ١٢، ص ٢١٦.

٢. المصدر، ص ٣١٢.

٣. المصدر، ص ٣١٥.

٤. المصدر، ج ١٢، ص ٣١٧.

١. المصدر، ص ٣.

٢. رجال السنن، ممنوعون غير أبي خديجة و هو مختلف فيه و حندي أنه لله.

الأمر الثالث: الاحتكار في الموارد الستة المذكورة فقط لا في غيرها.

ولا يبعد تعميم الاحتكار إلى جميع الأمتعة المحتاج إليها عموم المسلمين غالباً وحمل الحصر في صحيح غياث على زمان التصديق عليه، فالمرجع إطلاق بقية الروايات في أقسام الطعام، وصحيح الحلبي في الأمتعة، والله العالم.

الأمر الرابع: الفية مفوضة إلى المالك، وليس للحاكم أن يقوم، اللهم إلا أن يكون التفويض المذكور ذا مفسدة ينظر الحاكم الشرعي، فله التعمين حينئذ قافهم.

١٨٠. الحكم بغير ما أنزل الله

قال الله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ».

وقال الله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ».

وقال تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».

قال بعض المفسرين:

وقد اختلف المفسرون في معنى كفر من لم يحكم بما أنزل الله، كالفاضي يقضي بغير ما أنزل الله، والحاكم يحكم على خلاف ما أنزل الله، والمبتدع يستن بغير السنة... إن المخالفة لحكم شرعي، ولأي أمر ثابت في الدين في صورة العلم بشيئته والرد له توجب الكفر.

وفي صورة العلم بشيئته مع عدم الرد له، توجب الفسق، وفي صورة عدم العلم بشيئته مع الرد له، لا توجب كفرًا ولا فسقًا لكونه فصولاً بعذر فيه، إلا أن يكون قصر في شيء من مقدماته^١ انتهى.

أقول: ما ذكره هو المشهور المعروف الذي لا يصح المصير إلى خلافه إن كانت الصورة الثانية غير خالية عن الإشكال؛ لأنها تقيد لإطلاق الكتاب والروايات المستفيضة وإن لم يوجد فيها معبرة السند^٢ بلا مقيد لفظي معتبر، فتأمل.

١. السائدة (٥)، ٤١ - ٤٧.

٢. راجع: الميزان، ج ٤، ص ٣١٨.

٣. راجع: الميزان، ج ١، ص ٥٧٤.

فروع

إذا ثبت لدى المجتهد المعني حكم شرعي فهل يجوز له إخفاؤه و عدم إظهاره لمصلحة تتعلق بمقامه الاجتماعي، أو لعدم تحمل الناس له، أو بغير ذلك، فبأمر مقلديه بالاحتياط مثلاً أو لا يجوز؟ أو فيه تفصيل بين فرض الإخفاء لمجرد الاحتياط في الدين لأجل بعض المناقشات غير المعتبرة، فيجوز للروايات الدالة على الاحتياط والتورع، وبين فرض إخفائه لحفظ مقامه مثلاً، فلا يجوز عملاً بإطلاق الآيات الكريمة المتقدمة؟ ولا بد من التأمل التام فيه، لاسيما إذا كان الاحتياط موجباً لحرج المقلدين.

١٨١. الحلف بالبراءة من الله ورسوله

في مكاتبة الصفار إلى العسكري عليه السلام: رجل حلف بالبراءة من الله ورسوله فحنث، ماتوته وكفارته؟ فوقع عليه السلام: «يطعم عشرة مساكين، لكل مسكين صدقاً ويستغفر الله».

أقول: لعل الاستغفار للحنث لا للحلف بالبراءة، نعم، في بعض الروايات ما يدل على الحرمة، لكنه ضعيف سنداً.

لكن قال الشهيد الثاني في شرح اللمعة في كتاب الكفارات: «و اتفق الجميع - أي القائلون بالكفارة والقائلون بعدمها - على تحريمه مطلقاً» انتهى. أي تحريم الحلف صادقاً وكاذباً مع الحنث وعدمه. وفي كفارات الجواهر:

نعم، لا خلاف فيما أجده في أصل الحرمة، بل الإجماع بقسميه عليه من غير فرق بين الصدق والكذب، والحنث وعدمه.

وعن فخر المحققين إجماع أهل العلم على عدم جواز رد قال الشهيد في شرح كتاب قضاء اللمعة: وفي تحريمه بغير الله في غير الدعوى نظراً من ظاهر النهي في الخير، و

إمكان حمله على الكراهة. أمّا بالطلاق والعناق والكفر والبراءة، فحرام قطعاً، فالأحوط لزوماً - إن لم يكن الأقوى - هو الترك؛ لمكان هذه العبارات^١.

□ الحلف بغير الله

في صحيح محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر: قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا إِثْمًا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَبَدَّلَ اللَّهُ قَوْلَهُ لِيُرِيَهُمْ خَلْقَهُمْ﴾ وما أشبه ذلك؟ فقال: «إن الله عز وجل أن يقسم من خلقه بما شاء، وليس لخلق أن يقسموا إلا به»^٢.

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: «لا أرى للرجل أن يحلف إلا بالله» قال: «أمّا قول الرجل: لا ب لسانك» - قيل: مخفّف «لا ب لسانك» أي يفضك ويعتبر عنه في الفارسية: «تكيه كلام» وقد جعل قسماً، وربما قيل: إنه بل شائنك لمن ينسب السوء إلى نفسه، أي السوء، بعد ذلك لآلئك «فإنه قول الجاهلية، ولو حلف الناس بهذا وأشباهه لترك الحلف بالله...»^٣. أقول: وعدم الجواز في الروايتين يحتمل عدم الصحة والنقوض، بل الرواية الثانية غير ظاهرة في الحرمة رأساً لقوله: «لا أرى» وللتعليل المذكور في الذيل، ولا أقل من الشك في الدلالة على الحرمة، والعمدة هي الرواية الأولى وهي مطلقة في المرافعات وغيرها، ولا تخصص بالأوّل، كما يستفاد من الصدر، لكن لا بد من حملها على الكراهة من جهة بعض الروايات^٤ وسيرة المسلمين العملية خارجاً، وحيث يقسمون بالقرآن والرسول والإمام والكعبة ونحوها، ولا يبعد دعوى الاطمئنان باستمرارها إلى زمان المعصوم عليه السلام، وبعد ذلك وقتت على اختلاف الفقهاء أيضاً في ذلك، فلاحظ المقصد الرابع من كتاب قضاء الجواهر حيث ذهب بعضهم إلى البطان، وعدم الأثر وبعضهم إلى الحرمة الشرعية أيضاً^٥.

١. راجع جواهر الكلام، ج ٣٥، ص ٣٤٥ وفي المقام بعض الروايات غير المتشعبة وثمّ الثاني هذا الحكم.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٩١.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ١٩٢.

٥. راجع جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٢٢٧ و ٢٢٨. أقول: الأحوط لزوماً ترك الحلف بغير الله في المرافعات و التماكم، كما أنه باطل لا أثر له أيضاً لعدم وجوب السيرة هناك.

□ إختلاف غير المسلم بغير الله

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أهل الملل يستحلون؟ فقال: «لا تحلفوهم إلا بالله عز وجل»^١.

وفي صحيح الحلبي أيضاً عنه عليه السلام، قال: سألت عن استحلاف أهل الذمّة؟ قال: «لا تحلفوهم إلا بالله»^٢.

أقول: لكن في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن الأحكام؟ فقال: «في كلّ دين ما يستحلون به»^٣.

وفي صحيح محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر يقول: «قضى عليّ فيمن استحلّ أهل الكتاب يمين صبر أن يستحلفه بكتابه وملكته».

وفي صحيح محمد بن مسلم أيضاً، قال: سألت عن الأحكام؟ فقال: «تجوز على كلّ دين بما يستحلون»^٤. وطريق الجمع هو الحمل على الاستحباب إن لم يكن الإجماع على خلافه، لكن في الجواهر في المقصد الرابع من كتاب القضاء:

و أمّا صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما، قال: سألت عن الأحكام؟ فقال: «في كلّ دين

ما يستحلون به» و عن بعض النسخ «ما يستحلون به» و على التقديرين فهو مجرد

إخبار عن مبرالمهم لا أن المراد منه جواز الحلف بغير الله.

أقول: وبمثلها يمكن أن يقال في الأخيرة، و أمّا الثانية، ففيها أن محمد بن قيس الوارد في سندها، مشترك بين الشقة والضعيف، فليست بحجة، لكن الأظهر من صحيح ابن مسلم هو جواز الحلف بغير الله، و كون محمد بن قيس هو الثقة، فتدبر.

١. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٩٧ و قريب منه صحيحه الآخر في المصدر، ص ١٩٨.

٢. المصدر، ص ٢٠.

٣. المصدر، ص ١٩٨.

٤. المصدر.

قال في الشرائع و الجواهر في المقصد الرابع من كتاب القضاء:

لا خلاف في أنه لا يستحلف أحد إلا بالله تعالى شأنه ولو كان كافراً بإنكار أصل واجب الوجود - نعوذ بالله - فضلاً عن غيره بلا خلاف أجده في ذلك نقلاً و فتوى. قال في محكي (المبسوط) ... و عندي أن الوثني و الملحّد يستحلف بالذي يعبد و يعتقد أنه الخالق الرزاق ...

فلا يجوز الإحلاف بغير أسماء الله تعالى، كالكتب المنزلة، و الرسل المعظمة، و الأماكن المشرفة فضلاً عن غيرها بلا خلاف أجده ...^١

و أمّا السيّد الأستاذ الخوي، فقال في وجه عدم التنافي بين الروايات في كتابه مبادئ تكملة المتهاج:

النسبة بينهما - الروايات المجوزة لحلف أهل الكتاب بما يعتقدون به، و الروايات المانعة عنه - نسبة الإطلاق و التقييد؛ فإنّ المنع عن الحلف بغير الله يعمّ الحلف بما يستحلفون به في دينهم و غيره، فيرفع اليد عن المطلق بقرينة التقييد، فالنتيجة هي جواز الحلف بغير الله في كلّ دين بما يستحلفون به، و لا يجوز بغير ذلك و لو سلّمنا المعارضة فهي من قبيل المعارضة بين النصّ و الظاهر، فيحمل النهي على الكراهة، بمعنى أنّ اقتاضي بكره له أن يحلّهم بغير الله.

أضف إلى ذلك بأننا لو سلّمنا المعارضة بينهما، فلا ترجيح للطائفة الثانية، بل يتساقتان، فالمرجع هو إطلاقات أدلة القضاء بالإيمان^٢، انتهى.

١٨٢. حلق المحرم

في صحيح الحلبي: قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم يحتجم؟ قال: «لا، إلا أن

لا يجد بداً فليحتجم، و لا يحلق مكان المحاجم»^١.

و في صحيح حرير عنه، قال: «لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق، أو يقطع الشعر»^٢. و هل يجوز للمحلّ حلق شعر المحرم في غير فرض الإحلال؟ فيه وجهان.

□ حلق الرأس بعد العمرة في الجملة

يقول السيّد الأستاذ الخوي^٣ في مناسكه:

إذا قصر المحرم المتنعّ في عمرته، حلّ له كلّ شيء حرّمه الإحرام سوى حلق الرأس؛ فإنّه إذا أتى بعمره المتنعّ في شهر سؤال، فيجوز حلقه إلى ثلاثين يوماً من مضيّ عيد الفطر، و الأحوط - لزوماً - تركه بعدها؛ فإذا حلق عن علم و عمل، يجب عليه كفارة شاء على الأحوط^٤.

أقول: و لعلّه نظر في قوله هذا إلى صحيح جميل إنّه سأل أبا عبد الله^٥ عن متنعّ حلق رأسه بمكّة؟ قال: «إن كان جاهلاً، فليس عليه شيء و إن كان تعمّد ذلك في أوّل شهور الحجّ ثلاثين يوماً، فليس عليه شيء و إن تعمّد ذلك بعد الثلاثين يوماً التي يوفّر فيها الشعر للحجّ؛ فإنّ عليه دماً بهريقه»^٦. لكنّها غير واضحة دلالة، و لا تخلو عن إجمال، فلذا لم يحزم الأستاذ بمضمونه، بل احتاط و لا أدري رأي الفقهاء فيه، و الله العالم.

□ حلق رأس النساء قهراً

قال الصادق^٧ في رواية عبد الله بن سنان في رجل وثب على امرأة فحلق رأسها: «يضرب ضرباً وجيعاً و يحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها، و إن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة ...»^٨.

١. المصدر، ص ١١٣.

٢. المصدر، ص ١١٤.

٣. المناسكه، ص ١١٣ (الفتح الخامس عشر).

٤. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥١٢.

٥. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٤.

١. جواهر الكلام، ج ٥٠، ص ٢٢٤ و ٢٢٧.

٢. مبادئ تكملة المتهاج، ج ١، ص ٢٦.

وفي سند الرواية كلام ثبت عليه سيّدنا الأستاذ في مباني تكملة المنهاج^١ ونحن نعرضنا للمسألة في تعليلنا على كتاب الديات للأستاذ - دام ظلّه - التي علقناها عليه في بلدة اللاهور الباكستانية و فرغنا منها في الشهر العاشر سنة ألف و ثلثمائة و ثلاث و ستم الهجرية الشمسية.

و على كلّ، لا يجوز أيّ فعل بالإنسان على خلاف مقتضى سلطنته على نفسه. و أمّا سند الرواية، فيشكل الاعتماد على سند الشيخ في التهذيب و الحكم باعتبار ما كان سند الكافي غير معتبر، فراجع مباني تكملة المنهاج، و الكافي، و التهذيب، و الوسائل، و تأمل.

١٨٣. خلق الرأس على المحرمات

قال صاحب الجواهر^٢:

بل يحرم عليهنّ ذلك أي على النساء المحرمات خلق رؤوسهنّ، بلا خلاف أجده فيه، بل عن المختلف الإجماع عليه و هو الحجة بعد الرضوي: انتهى رسول الله أن تخلق المرأة رأسها، أي في الإحلال (عن الإحرام) لا مطلقاً فإنّ الظاهر عدم حرمة عليها في غير المصائب المقتضي للجزع، لأصل السالم عن معارضة دليل معتبر، اللهم إلا أن يكون هناك شهرة بين الأصحاب تصلح جأراً لنحو المرسل المزبور بناءً على إرادة الإطلاق، فيكون كخلق اللحية للرجال^٣.

أقول: لكن الشهرة على تقدير تحققها غير جابرة، فيجوز لها خلق شعرها في غير الإحرام، ومنه يظهر جواز تقصير الشعر لهنّ كما جرت به العادة في عصرنا، بطريق أولى، و أصل الحكم على العنوان مبني على الاحتياط.

١٨٤. خلق الرأس للمحصور

قال: «وَأَيُّهَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَصْلَحُوا

١. مباني تكملة المنهاج، ج ٢، ص ٢٧٠.

٢. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٤١٥.

رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِبَاٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^١.

أقول: الحصر هو عجز المكلف عن أداء الحج بسبب المرض، و محلّ الهدي يوم النهر، كما في صحيحة عثمان^٢.

فيحرم الحلق قبله إلا في صورة المرض و الأذى، فيجوز لكن يذبح شاة في المكان الذي أُحصِر فيه، أو يصوم ثلاثة أيام، أو يتصدق على ستة مساكين، لكلّ مسكين نصف صاع، كما في رواية زرارة^٣.

١٨٥. خلق اللحية

و هو محرم بإجماع الشيعة و الحنفية و المالكية و الحنابلة، كما قيل، و أمّا الشافعية، فقالوا بكراهة الحلق، و استدلّ عليه (بعد الإجماع) بالسيرة القطعية بين المتدينين المتصلة إلى زمان النبي ﷺ، فإنهم ملتزمون بحفظ اللحية، و يذمون حالقها؛ بل يعاملون معه معاملة الفساق في الأمور التي تعتبر فيها العذالة، كما أفاده سيّدنا الأستاذ الخوئي^٤.

أقول: السيرة المذكورة - على احتمال قوي - ناشئة من فتوى العلماء بالحرمة، و فتوى العلماء مستندة إلى الأخبار الواردة في الموضوع، و الإجماع (مع كونه منقولاً غير حجة) مستند أيضاً إلى الأخبار، و لا أقلّ من احتمال ذلك، فليس يتعيّد حتى ينفع محضه.

و أمّا الروايات، فهي بين ما لا دلالة له على الحرمة، و بين ما هو ضعيف سنداً^٥.

١. البقرة (٢): ١٧٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٠٥.

٣. المصدر، ص ٢٠٨ راجع، ص ٢١٥ و ٢١٦، و في سند الرواية مثنى، فإن كان هو ابن عبد السلام أو ابن توليد، فلا يبعد حسن الرواية، لاحظ معجم الرجال.

٤. مصابيح اللقاة، ج ١، ص ٢٦١.

٥. وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤٢٢.

١٨٦. إحصاء الشعائر

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّعَيْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفُلَايِدَ وَلَا أَمْنِينَ لَبِيتَ الْحَرَامِ﴾^١.

أقول: لا يبعد أن يكون المراد بالشعائر هو جملة من مناسك الحج، و يحتمل أن تكون الشعائر عامة غير مختصة بمناسك الحج، و عليه، فكل ما ثبت في الشريعة أنه من الشعائر يحرم إحلاله، أي ترك احترامه.

□ حمل السلاح للمحرم

لاحظ بحثه في حرف «ل» في مادة «اللبس» فإننا نذكره هناك.

□ حمل المحرم امرأته بشهوة

في صحيفة معاوية عن الصادق عليه السلام: «وإن حملها من غير شهوة فأمنى أو أمذى و هو محرم، فلا شيء عليه، و إن حملها أو مسها بشهوة فأمنى أو أمذى، فعليه دم»^٢.
و لا بعد في جريان الحكم إذا حملته الزوجة المحرمة بشهوة، و لمزيد البحث لاحظ مادة «المس» في حرف «م».

□ تحنيط الميت المحرم

سيأتي بحثه في مادة «اللمس» في حرف «م».

«خ»

□ الخبائث

قال الله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^١.

قد بحثنا عن حرمة أكل الخبائث مفصلاً، فلاحظ مادة «الأكل».

□ التختّم بخاتم الحديد للرجال

في موثقة عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي و عليه خاتم حديد؟ قال: «لا، و لا يختم به الرجل، فإنه من لباس أهل النار»^٢.
أقول: الالتزام بظهور النهي المذكور مع ملاحظة عمل المسلمين، و فتوى الفقهاء مشكل، و لعله لا يؤم إن حملناه على الكراهة.

□ التختّم بخاتم الذهب

سيأتي بحثه في مادة «اللبس» في حرف «ل» إن شاء الله.

١٨٧. إخراج الحمام و الطير من الحرم

في صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أخي موسى عليه السلام عن الرجل أخرج حمامة

١. الأعراف (٧٢): ١٧٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٣٠٤.

١. المائدة (٤٤): ٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٧٤.

من حمام الحرم إلى الكسوفة أو غيرها؟ قال: «عليه أن يردّها، فإن مات، فعليه ثمنها يتصدق به». وفي صحيحه الآخر: قال: سألت عن رجل خرج بطير من مكة حتى ورد الكوفة كيف تصنع؟ قال: «يردّه إلى مكة، فإن مات، تصدّق بثمانته»^١.

أقول: وجوب الردّ مع كون نفس الإخراج جائزاً بعيد جداً، بل المتفاهم عرفاً هو حرمة الإخراج حدوثاً وبقاءً وإليه يرجع وجوب الردّ، فافهم.

١٨٨ و ١٨٩. إخراج التراب والحصى من المسجد

في صحيح بن مسلم^٢، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من تربة ما حول الكعبة وإن أخذ من ذلك شيئاً رده»^٣.

أقول: وجوب الردّ - كما يستفاد من الذيل - دليل على أنّ المراد: «لا ينبغي» عدم الجواز، كما أنّ المراد من الأخذ هو الإخراج بقرينة الردّ. ثمّ الظاهر أنّ المراد ممّا حول الكعبة أو البيت، كما في رواية الشيخ والصدوق هو تمام المسجد الحرام، فافهم.

وفي صحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني أخذت سكيناً من سكة المقام، وتراباً من تراب البيت وسبع حصيات؟ فقال: «بئس ما صنعت أمّا التراب والحصى، فردّه»^٤.

أقول: رواه الكليني بسند ضعيف، ورواه الصدوق بإسناده عن معاوية والإسناد صحيح^٥ والسكّ - بالفتح: المسار، كما في مجمع البحرين - ولعلّ عدم وجوب رده؛ لكونه ألقى في المسجد من خارجه، وليس من أجزاء المسجد، ولا ممّا وقف للمسجد، فلاحظ.

١. المصدر ج ٩، ص ٢٠٤.

٢. بناءً على كون أبي أيوب ثقاتاً.

٣. وسائل الشريعة ج ٢، ص ٥٠٦.

٤. المصدر.

وفي مؤتفة الشخام: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخرج من المسجد وفي ثوبي حصة؟ قال: «فردّها أو أطرحها في مسجد»^١، والرواية غير مختصة بالمسجد الحرام، بل تعم كل مسجد، وتدلّ على جواز الطرح في غير المسجد المأخوذ منه من المساجد، وقد مرّ في عنوان «الأخذ» أيضاً بعض الكلام، واعلم: أنّ أرض المسجد الحرام وأكثر المساجد في المدن والقرى مفروشة بالأحجار القيمة في أعصارتها والحصى الموجود فيها لا يعمد من أجزاء المسجد، بل يؤذي الطائفين والمصلّين والواردين في المساجد، فيكون إخراجها أحسن وليس بمحرم.

١٩٠ و ١٩١. إخراج الدم للمحرم

في صحيح معاوية، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم كيف يحكّ رأسه؟ قال: «بأظافيره ما لم يدم، أو يقطع الشعر»^٢.

وفي صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يستاك؟ قال: «نعم» و لا يذ من^٣.

وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام، قال: سألت عن المحرم هل يصلح له أن يستاك؟ قال: «لا بأس، ولا ينبغي أن يذ من فيه»^٤.

وقد مرّ في مادة «الحلق» حرمة الاحتجام في غير الضرورة، وهذا، ولكن في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: المحرم يستاك؟ قال: «نعم». قلت: فإن أدمى يستاك؟ قال: «نعم، هو من السنّة»^٥.

وحمله على صورة الاتفاق وعدم العلم خلاف إطلاقه إلا أن يقتد الإطلاق بصحيح الحلبي، لا أنّه يُجعل قرينة على حمل النهي في صحيح الحلبي على الكراهة، فتأمل. ولا يبعد منع على الحجام وغيره أيضاً، وكذا في سائر ما يحرم على المحرم.

١. المصدر.

٢. المصدر ج ٩، ص ١٤٧.

٣. المصدر، ص ١٤٩.

٤. المصدر، ص ١٤٨.

□ خروج الزوجة من البيت من دون إذن زوجها

في كتاب علي بن جعفر عن أخيه، قال: سألت عن المرأة ألا تخرج بغير إذن زوجها؟ قال: «لا...»^١.

أقول: كتاب علي بن جعفر لم يصل إلى صاحبي البحار والوسائل بسند معتبر.

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر، عن رسول الله ﷺ: «... ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه، وإن خرجت بغير إذنه لعنتها ملائكة السماء، وملائكة الأرض، وملائكة الغضب، وملائكة الرحمة حتى ترجع إلى بيتها»^٢.

أقول: لكن في السند مالك بن عطية وهو مشترك بين المجهول والتفقه، ففي اعتبار الرواية نظر فلاحظ وعلى تقرير اعتبار الروایتين سنداً أو حصول الاطمئنان من كثرة الروايات في المقام بالحكم، يحرم خروجها مطلقاً حتى إذا لم يتراحم حق زوجها للإطلاق، ولا يسمع ما ذكره السيد الأستاذ الخوئي من تقييد الحكم بمزاينة حقوق الزوج، وأما بملاحظة ضعف الروایتين فما ذكره مقبول، وهل يجوز لزوجها أن يمنعها من أن تصل رحمها أم لا؟ سأتي جوابه في عنوان «القطع» في حرف «ق». وعلى كل، يجوز خروجها من دون إذن بعلمها عند الحرج بمقدار رفعه.

١٩٢ و ١٩٣، إخراج المطلقات في العدة وخروجها

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا آلَهُ زُبُكُم لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^٣.

أقول: لاحظ الروايات في الوسائل^٤، ونحن لا نذكر إلا بعضها.

ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي للمطلقة أن تخرج إلا بإذن زوجها

حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن لم تحض».

وفي رواية سماعة، قال: سألت عن المطلقة أين تعتد؟ قال: «في بيتها لا تخرج، وإن أرادت زيارة، خرجت بعد نصف الليل»^١، ولا تخرج نهاراً، وليس لها أن تحج حتى تنقضي عدتها».

و سألت عن المتوفى عنها زوجها أكذلك هي؟ قال: «نعم، وتحج إن شاءت». وفي مؤتة عشار: «المطلقة تحج في عدتها إن طابت نفس زوجها»^٢.

أقول: الرواية بطريق الكليني والشيخ ضعيفة بعثمان بن عيسى، وأما بطريق الصدوق فإن كان بغير توسط زرعة فهي أيضاً ضعيفة بعثمان وإن كان بواسطته عن سماعة فهي معتبرة وغير مضرة أيضاً، وطريق الصدوق في المقام غير معلوم.

وفي صحيح ابن أبي خلف: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عن شيء من الطلاق؟ فقال: «إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، فقد بانت منه ساعة طلقها، وملكك نفسها، ولا سبيل له عليها، وتعد حيث شاءت ولا نفقة لها». قال: قلت: أليس الله تعالى يقول: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ» فقال: «إنما عنى بذلك التي تطلق تطليقة بعد تطليقة، فتلك التي لا تخرج ولا تخرج حتى تطلق الثالثة، فإذا طلقت الثالثة، فقد بانت منه، ولا نفقة لها، والمرأة التي يطلقها الرجل تطليقة ثم يدعها حتى يخلو أجلها، فهذه أيضاً تعتد في منزل زوجها ولها النفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها»^٣.

هنا مسائل

المسألة الأولى: الاستفادة من الروايات أن حرمة الخروج والإخراج مختصة بالرجعية دون الباتنة، وفي الجواهر ادعى الإجماع بقسميه على جوازهما للأخيرة^٤، فلا يجوز للرجل إخراج مطلقة الرجعية من بيته أيام عدتها، ولا لها أن تخرج منها.

١. في رواية الصدوق والشيخ، خرجت بعد نصف الليل، وفي نسخة قبل نصف الليل، وكذا في الخروج.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٢١.

٣. المصدر، ص ١٢٦.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٣٢٩.

١. المصدر، ج ١١، ص ١١٢.

٢. المصدر، ص ١١٢.

٣. الطلاق (١٦٥)، ٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٢١.

المسألة الثانية: استنتي في القرآن المجيد من حرمة الإخراج صورة إتيان الفاحشة المبيّنة. وفشرت في بعض الروايات بالزنا، وفي بعضها بالسحق، وفي بعضها بأذاها لأهل زوجها سوء خلقها، وغير ذلك، لكن الروايات كلّها ضعيفة سنداً. وعن القواعد وفي الشرع هو أن تفعل ما يجب به الحد فتخرج لإقامته، وأدنى ما تخرج له أن تؤذي أهله^١. ولكن إهداء الأهل لا يصدق عليه الفاحشة المبيّنة عند المتشرعة.

ومثله عبارة الثمعة، لكن في شرح الثمعة:

فتخرج في الأول لإقامة الحد ثم تردّ إلى البيت عاجلاً - ثم قال بعد أسطر: واعلم، أنّ تفسير الفاحشة في العبارة بالأوّل هو ظاهر الآية، ومدلولها لغة ما هو أعم منه، وأما الثاني: ففيه روايتان مرسلتان، والآية غير ظاهرة فيه، ولكنه مشهور بين الأصحاب، و تردّد في المختلف، لما ذكرنا، وله وجه، انتهى.

وسيدنا الأستاذ الخوني فسرها يراودها مع الأجانب، والسبّ في حاشيته على توضيح المسائل^٢.

ولم أجد في الروايات ما يصح الاعتماد عليه في تحديد المستنتى، فالعمل على صدق إتيانها بالفاحشة المبيّنة ووجوب إعادتها بعد الحد محتاج إلى دليل مفقود. والله العالم.

المسألة الثالثة: نقل عن الأكثر حرمة خروجها ولو برضاء زوجها، وذكر الشهيد الثاني في شرح الثمعة: «إنّها من حق الله لا من حق الناس».

أقول: وهو الموافق لإطلاق الآية، لكن صحيح الحلبي السابق ومعتبرة معاوية يدلّان على الجواز، فيقتد بها لإطلاق الآية وبلغى بهما فتوى الأكثر وفقاً لصاحب الجواهر^٣ وكذا يجوز خروجها للضرورة أيضاً.

المسألة الرابعة: الأحوط هو الخروج ليلاً في حال الضرورة مع إذن الزوج وإن

اضطرت إليه نهائياً بجوز أيضاً مع إذنه. وأما الحج وإن كان مندوباً، فيجوز بإذنه؛ لمعتبرة معاوية^١، والأقوى جواز الخروج مع الضرورة أو الإذن نهائياً وليلاً بعد ضعف خبر سماعة سنداً وتعارض متبیه.

المسألة الخامسة: في خبر سماعة دلالة على أنّ المتوفى عنها زوجها أيضاً لا تخرج نهائياً، بل تخرج بعد نصف الليل^٢، لكن سنده ضعيف.

وفي رواية ابن أبي يعفور «... ولا تبیت عن بيتها وتقتضي الحقوق... وتحيّ وإن كان في عدتها»^٣. وفي سند الرواية محمّد بن إسماعيل ولم يثبت عندي كونه هو الثقة، فتأمل.

والأظهر حرمة البيوتة للمتوفى عنها زوجها في غير بيتها؛ لروايات معتبرة، وجواز خروجها عن بيتها، كما يدلّ عليه موقّ عبيد بن زرارّة عن الصادق عليه السلام: «تخرج من بيت زوجها، وتحيّ، وتنفل عن منزل إلى منزل»^٤.

وفي صحيح ابن مسلم «... ولا تبیت عن بيتها»^٥، وقد مرّ بحث البيوتة في حرف «ب».

١٩٤. إخراج الولد من حجر أمه

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل مات وترك امرأة، ومعها منه ولد، فألقته على خادم لها، فأرضعته ثم جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصي؟ فقال: «لها أجر مثلها، وليس للوصي أن يخرجها من حجرها حتّى يترك، ويدفع إليه مائه»^١. لاحظ مادة «النزع» في حرف «ن» وعنوان «الاستبراء» في حرف «ش».

١. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ٤٣٩.

٢. المصدر، ص ٤٣٥ و ٤٣٦.

٣. المصدر، ص ٤٥٠.

٤. الكافي، ج ٦، ص ١١٦.

٥. المصدر، ص ١١٧.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٧٩.

١. المصدر، ص ٢٢٢.

٢. وكتب سيدنا الأستاذ في جواب سؤالنا عن دليله بقوله: وتفسير الفاحشة بالبرادة والطمس من باب المثال وبيان أدنى لردّها وإلا فهي غير متحصرة بهما، والدليل على شمولها لهذا إطلاق الآية الكريمة. فلا تحتاج إلى وجود نص خاص في ذلك.

٣. جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٢٢٢.

١٩٥. إخراج لحم المذبوح من منى

لا يجوز إخراج شيء مما ذبحه في منى من الهدى الواجب من منى، بل يخرج من رحله مثلاً إلى مصرفه بها؛ وفقاً للمشهور على ما في الذخيرة، بل في المدارك؛ هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً.

و ذهب جمع إلى عدم جواز إخراج من الحرم دون خصوص منى؛ وهذا هو الأرجح؛ لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن اللحم أيخرج به من الحرم؟ فقال: «لا يخرج منه بشيء إلا السنم بعد ثلاثة أيام».

و عليه يعمل إطلاق صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا تخرجن شيئاً من لحم الهدى»^١.

و في الجواهر: نعم، ينبغي القطع بالجواز إذا لم يكن مصرف له إلا في خارجها، كما صرح به في المسالك ... كما أنه ينبغي القطع بالجواز إذا كان قد اشتراه مثلاً من المسكين لاتسابق دليل المنع إلى غيره^٢.

١٩٦. خروج المعتكف من المسجد

في صحيح داود بن سرحان ... قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إني أريد أن أعتكف فقال: «لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لابد منها».

و في صحيح ابن سنان عنه عليه السلام: «ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا إلى الجمعة أو جنازة أو غائط»^٣.

أقول: و هل خروج المذكور حرام تكليفاً أو هو مفسد للاعتكاف؟ في وجهان.

و على كل، استثنى من حكم المذكور موارد:

١. جواهر الكلام، ج ١٩، ص ١٣٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ١٣٣.

٣. جواهر الكلام، ج ١٩، ص ١٣٣.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٠٩.

منها: الحاجة، كما في غير واحد من الروايات.

و منها: الجمعة، و منها: لغائط، كما مر. و منها: لجنازة، و منها: لعيادة مريض، كما في صحيح الحلبي^١، و التعدي عنها إلى غيرها موضع تردد و إن كان الأظهر جوازها لكل ضرورة و واجب شرعي، بل و لجملة من المستحبات أيضاً، فتأمل.

١٩٧. الخروج من مكة على المتمتع محلاً

المشهور أنه لا يجوز الخروج من مكة بعد الإحلال من عمره المتمتع قيل أن يأتي بالحج، و أنه إن أراد ذلك، عليه أن يحرم بالحج، فيخرج محرماً به، كما ذكره الفقيه البيهقي في العروة الوثقى، لكنه قال:

و الأقوى عدم حرمة الخروج و جوازه محلاً، حملاً للأخبار على الكراهة، كما عن ابن إدريس عليه السلام و جماعة أخرى بقرينة التعبير «ولا أحب» في بعض تلك الأخبار، و قوله عليه السلام في رسالة الصلوة عليه السلام: «إذا أراد المتمتع الخروج من مكة إلى بعض المواضع، فليس له ذلك» لأنه مرتبط بالحج حتى يقضيه إلا أن يعلم أنه لا يقوته الحج، و نحوه الرضوي، بل و قوله عليه السلام في رسالة أبيان: «هو لا يتجاوز إلا على قدر ما لا تقوته عرفة ...».

أقول: ظاهر جملة من الصحاح حرمة الخروج^٢، و المرسلتان ليستا بحجنتين، و الرضوي لم يثبت كونه رواية فضلاً عن كونه حجة، فلم يبق إلا صحيفة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يتمتع بالعمرة إلى الحج يريد الخروج إلى الطائف، قال: «يهل بالحج من مكة، و ما أحب أن يخرج منها إلا محرماً، و لا يتجاوز الطائف أنها قريبة من مكة».

الرواية لا تدل على حرمة الخروج غير أن عدم دلالتها ليس يحذ يكون قرينة لحمل ما يظهر منه الحرمة على الكراهة، فالقول بالحرمة إن لم يكن أقوى لا أقل أنه أحوط لزوماً، و يحتمل أن يشير ذيل صحيح الحلبي إلى أن الغرض من المنع

١. المصدر، ص ١٠٨.

٢. راجع: وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٢١٨ - ٢٢١.

فوت الحج، وإذا حصل له الاطمئنان بإدراك الحج لا مانع من السفر محلاً، والله العالم.

□ خسران الميزان

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا أُلُوزَنَ بِالنِّسْطِ وَلَا تُخْزُوا الْمِيزَانَ﴾^١ أقول: حرمة الخسر المذكور متا لا شك فيها غير أنها ليست يحكم جديد، بل هو من أفراد أكل مال الغير.

□ الخشية من الكفار

قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تُخْشَوْهُمْ وَآخِشُوا﴾^٢.

وقال الله تعالى: ﴿فَلَا تُخْشَوْهُمْ وَآخِشُوا﴾^٣ أي لا تخشوا الظالمين.

وقال الله تعالى: ﴿فَلَا تُخْشُوا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾^٤.

يحتمل أن يكون النهي عن الخشية لا لنفسها، بل للمحافظة على الشريعة وأحكامها وعدم تركها مخافة الكفار، ويحتمل أن تكون الخشية المنهي عنها في بعض الآيات لأجل المغلوطة في الجدل لا لأجل الضرر البدني والمالي. ثم إن الخشية منهى عنها إذا كان الضرر منهم - بناءً على إرادة الضرر البدني والمالي - موهوماً وأما إذا كان محققاً، فلا تحرم، فإن القرآن يصريح بجواز التقية، والمقام بعد محتاج إلى مزيد التأمل.

وكتب سيدنا الأستاذ الخولي إلينا في قندهار من التجف الأشرف: «الظاهر أن النهي في تمام هذه الآيات إرشاد إلى المحافظة على الحق، وعدم ورود ضرر عليه من قبل الكفار والظالمين والناس».

١. الرحمن (٥٥).

٢. المائدة (٥٦).

٣. البقرة (٢٢).

٤. المائدة (٥٦).

□ الخصومة للخائنين

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾^١.

لكن الخصومة ينفع الخائنين بما هم خائنون إضرار وخيانة بالمخلصين الصادقين، فتكون الحرمة غير ذاتية، بل يكون النهي إرشاداً إلى ترك سائر المحرمات، فافهم.

□ الإحصاء

يمكن أن يستدل على حرمة بقوله تعالى حكاية عن الشيطان: ﴿وَلَا تُسْرَتُهُمْ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾^٢.

لكن البناء على حرمة تغيير خلق الله، يستلزم التخصيص الأكثر المستهجن، ولو فرضاً الخروج بعنوان واحد، خلافاً للشيخ الأصوليين والفقهاء في رسالته، ويمكن أن يستدل عليها بما دل على حرمة الإبداء، ولكنه لا يتم فيما إذا كان القابل راضياً.

ويمكن أن يستدل عليها بما دل على حرمة الإضرار بالغير، بناءً على ثبوتها حتى في صورة رضاه من بضربه، فتأمل.

١٩٨ و ١٩٩. خطبة المزوجة والرجعية

لا يجوز التعرض بالخطبة - بالكسر - ولو معلقة على فراق الزوج لذات البعل، ولا لذات العدة الرجعية؛ لأنها زوجة حكماً، فضلاً عن التصريح بها إجماعاً محكياً من غير واحد إن لم يكن محضاً وهو الحقيقة مضافاً إلى ما في ذلك من منافاة ذلك احترام التعرض المحترم كالمال والدم، ومن إفساد المرأة على زوجها الذي ربما أدى إلى سعيها بالتخلص منه ولو بقتله بسماً ونحوه... كما ذكره صاحب الجواهر^٣.

١. النساء (٨١).

٢. النساء (٥٤).

٣. جواهر الكلام، ج ٧، ص ١٢٧.

أقول: لا بعد في استفادة الحكم المذكور من مذاق الشرع الأقدس، والإجماع المتقول المدعى نعم الكاشف عنه.

و صورة التعريض أن يقول: ربّ راغب فيك أو حريص عليك وإن الله لسائق إليك خيراً، وإنك لجميلة، وما أشبهه من الأقوال، والتصريح أن يغاطبها بما لا يحتمل إلا النكاح، مثل أن يقول: إذا انقضت عدّتك، أتزوّجك، ونحو ذلك.

ثم لا بعد عدم جواز الإجابة عليهما أيضاً؛ لسهولة فهمهما من مذاق الشرع، كما لا يخفى.

٢٠٠. الاستخفاف بالحج

في عيون الأُخيار بإسانيد التي لا بعد حسن مجموعها عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون ... واجتناب الكيثار وهي ... والاستخفاف بالحج^١.

أقول: الظاهر عدم الفرق بينه وبين سائر الواجبات وكيثار المحرمات، فلا يحل الاستخفاف بشيء منها وإن أتى بها بتمامها وفي محالها إلا أن يقال: إن الاستخفاف الحرام لا يجمع فرض إثباتها بتمامها وفي محالها، لكنه يتم في فرض الدوام دون فرض الاتفاق.

٢٠١. الاستخفاف بالصلاة

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «لا تنهون بصلاتك؛ فإن النبي صلى الله عليه وآله قال عند موته: ليس منّي من استخفّ بصلاته، ليس منّي من شرب مسكراً لا يرد عليّ الحوض، لا والله^٢».

وفي الصحيح الآخر عنه عليه السلام: «لا تستحقّرن بالبول^٣، ولا تنهوتن به ولا بصلاتك فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال عند موته: ليس منّي من استخفّ بصلاته، لا يرد عليّ الحوض، لا والله! ليس منّي من شرب مسكراً لا يرد عليّ الحوض، لا والله^٤».

١. وسائل الشريعة ج ١١، ص ٢١٦.

٢. المصدر ج ٢، ص ١٥.

٣. النهي إرشاديّ ظاهر؛ فإنّ انجاسة ماله من الرطوبة والصلابة على تفصيل مذكور في سنّه.

٤. وسائل الشريعة ج ٢، ص ١٦.

و الروايات حول الموضوع كثيرة و ضعف الأسانيد غير مانع من حصول الوثوق بمضمونها.

٢٠٢. اختلاء خلّاء مكّة و المدينة

في موثقة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: حرّم الله حرمه يريد أن يختلى خلّاء أو بعضد شجره ... و حرّم رسول الله المدينة ... و حرّم ما حوله يريد أن يريد أن يختلى خلّاءها و بعضد شجرها^١.

و في مجمع البحرين: و اختليته: قطعته. و منه حديث: «مكّة لا يختلى خلّاءها» - بضم أوله و فتح اللام - أي لا يجزّئ نيتها الرقيق، و لا يقطع ما دام رطباً (الخلّاء - بالنقص - الرطب من النبات) و إذا يبس، فهو خشيش.

أقول: لاحظ ما ذكّر «ق. ل. ع» في حرف «ق».

□ الاختلاس

في معتبرة أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال: سمعته يقول: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا أقطع في الدغارة المعلنة و هي الخلصة، ولكن أعزّره^٢».

و في معتبرة محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اختلس ثوباً من السوق، فقالوا: قد سرق هذا الرجل، فقال: إني لا أقطع في الدغارة المعلنة، ولكن أقطع من يأخذ ثم يخفي^٣».

و يؤكّد هما روايات ضعيفة أسنادها.

و عن السواقر:

و المختلس هو الذي يسلب الشيء ظاهراً لا قاهراً من الطرقات و الشوارع من غير شهر

١. المصدر ج ٩، ص ١٧٤. لا أدري رأي المشهور في اختلاء خلّاء المدينة، من السطون عدم التزامهم بالتحريم.

٢. الالتزام بالحرمة بعد جدّه لو كانت لسان.

٣. المصدر ج ١٨، ص ٥٠٢.

٤. المصدر.

السلاح، بل استلاباً واختلاصاً، فإنه يجب عليه النكاح المبرور والضرع المبرور، ولا يقطع عليه؛ لأنه ليس بسارق، ولا قاطع طريق.^١
وفي الشريعة: «لا يقطع المسلب ولا المختلس ولا المحتال على الأموال بالتزوير والرسائل الكاذبة، بل يستعاد منها المال ويعزر».

وفي الجواهر في مقام تفسير ما في الشريعة: «... وأما المختلس المفتر في محكي النهاية والمهذب والشراذم والذي يأخذ المال ظاهراً من غير إظهار السلاح أو قهر، فهو راجع إلى المستلب الذي...»^٢.

ولعلمهم أخذوه مثلاً في الأصحاب: «خلست الشيء واختلسته وتخلصت» إذا استلبته... ليس في مدلول الروايات حكم على حدة، ولعل المنساق منه أخذ المال من صاحبه عند صدور غفلة منه.

٢٠٣. تخليص القتال من يد أولياء المقتول

في صحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل قتل رجلاً عمداً فرجع إلى الوالي، فدفعه إلى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليه قوم فخلصوا القتال من أيدي الأولياء. قال: «أرى أن يحبس الذين خلصوا القتال من أيدي الأولياء (أبداً) حتى يأتوا بالقاتل». قيل: فإن مات القاتل وهم في السجن؟ قال: «إن مات فعليه الدية يردونها جميعاً إلى أولياء المقتول»^٣.

أقول: الحبس لزوم الدية قرينتان على حرمة التخليص المذكور، على أن حق المسلم لا يبطل، فلا يجوز إذهابه كما يستفاد من موثقة عبيد عن الباقر عليه السلام^٤.
وهل للمخلصين الرجوع إلى أخذ الدية من مال القاتل ولو من تركته؟ له وجه.

□ الخلع بغير شرطه

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا يحل خلعها حتى تقول لزوجها: وانفرا لا أير

لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنباً... فإذا قالت المرأة ذلك لزوجها، حل له ما أخذ منها»^١.

وقريب منه رواية سماعة وغيرها، لكن الظاهر أن عدم حليلة الخلع لأجل عدم حليلة أخذ المال عنها لا لنفسه.

□ خلف الوعد

يبأتني بحثه في حرمة القول بلا فعل في حرف «ق» إن شاء الله.

□ التخلي على القبر

يحرم التخلي على قبر المؤمن إذا استلزم هتكه، وذلك لما مر في عنوان الجنابة من حرف «ج» في البحث عن الجنابة على الميت من أن حرمة الميت كحرمة الحي، بل يحرم هتك المؤمن الميت كالحي بأي وجه كان. وكذا يحرم التخلي فيما إذا استلزم هتكاً للمقدسات الدينية، كالقرآن، ومشهد الإمام ونحوها، وكذا يحرم إذا كانت المقبرة مملوكة ولم يرض مالكها به.

□ خلوة الرجل بالأجنبية

استدل على حرمتها بروايات ضعيفة سنداً ودلالة، فلاحظ^٢.

فالأظهر عدم الحرمة إذا لم يترتب عليها حرام شرعي آخر.

نعم، قال الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: «إذا وجد الرجل مع امرأة في بيت ليلاً وليس بينهما رحم جلد»^٣.

أقول: الجلد دليل على حرمة الخلوة على الرجل والمرأة كليهما، لكن مناسبة الحكم والموضوع - وإن شئت، قل: شتم الفاقة والانصراف - تقتضي اختصاص

١. المصدر: ج ١٥، ص ٤٨٨.

٢. المصدر: ج ١١، ص ٤٠٧ وج ١٣، ص ٢٨٠ وج ١٤، ص ١٢٣ و ١٢٤.

٣. المصدر: ج ١٨، ص ٤١٠.

١. البراءة، ص ٤٦٢ (الطبعة القديمة).

٢. جواهر الكلام، ج ١٨، ص ٥١٧.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٣٦.

٤. المصدر: ص ٦٤.

الحكم بغير الكهول الذين لا يقدرّون على الزنا، ولا فرق حسب فهم العرف بين البيت والخيمة إذا كانا مجتمعين قريباً وأمكن التباعد.
نعم، يرتفع الحرمة والجلد إذا اضطررنا إلى ذلك، ثم المراد - على تقدير اعتبار الرواية سنداً - ليس مطلق الخلوة، بل الخلوة ليلاً في بيت أو شبيهه.

٢٠٤. الخمر

حرمة شرب الخمر أصبحت اليوم، بل في الصدر الأول من الضروريات الإسلامية. وقد تواترت بها السنة بعد نصريح القرآن الكريم، وهو من الكبائر الموبقة - أعاد الله المسلمين منه - بل هو محرم في جميع الأديان والشرائع.
ففي صحيح إبراهيم بن عمر اليماني عن الصادق عليه السلام قال: «ما بعث الله نبياً قط إلا وقد علم الله أنه إذا أكمل له دينه، كان فيه تحريم الخمر، ولم تزل حراماً...»^١
وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «من شرب الخمر شربة، لم يقبل الله له صلاة أربعين يوماً». ومثله صحيح ابن الحجاج، وصحيح ابن خالدة، وغيرهما عن الصادق عليه السلام^٢.

وفي صحيح ابن الحجاج عنه عليه السلام: «ممن الخمر يلقى الله كعابده وتي»^٣، وقريب منه صحيح ابن مسلم وغيره من الروايات الكثيرة.
وفي صحيح العمري، قال: قلت للرضا عليه السلام: إن ابن داود (يزيد) ذكر أنك قلت له: «شارب الخمر كافراً؟» فقال: «صدق قد قلت ذلك له»^٤.
وفي روايات كثيرة: «إن شارب الخمر يجلد ثمانين»^٥، ويأتي تفصيله في بحث

١. والأقوى ضعف الرواية المذكورة بثمانين عن غير الواقفي، كما ذكرنا وجهه في كتابنا بحوث في علم الرجال، ولا مدارك للعلم.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٢٧.

٣. المصدر، ص ٢٢٨.

٤. المصدر، ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

٥. المصدر، ص ٢٢٦.

٦. المصدر، ج ١٨، ص ٢٦٦.

الحدود في آخر الكتاب.

والروايات في الباب كثيرة جداً، ولا يسع هذا المختصر نقلها.

٢٠٥. خمّش الوجه

في صحيح البرنظي عن أبيان^١، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة بايع الرجال ثم جاء النساء، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا عَلَيْهَا أَتْيُيَسِّرُهَا وَلَا يُصْرِفُهَا وَلَا يَفْتِنُهَا﴾... ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله أن لا تعصيك فيه؟ قال عليه السلام: لا تلطمن خدّاً، ولا تخمشن وجهاً، ولا تتفنن شعراً، ولا تشققن حبياً، ولا تسودن ثوباً...»^٢
ومن العجيب قول سيّدنا الأستاذ الحكيم رضوان الله تعالى عليه في حاشيته على العروة الوثقى:

الظاهر جوازهما (أي اللطم والتشقق) إذا لم يؤدّ إلى الضرر المعتدّ به، بل ربما يكون راجحاً في بعض المواضع.

قال صاحب الجواهر عليه السلام في أحكام الأموات: نعم، لا يجوز اللطم، والخدش، وجرّ الشعر إجماعاً، حكاه في المبسوط، ولما فيه من السخط لقضاء الله تعالى إلخ.

قال في العروة الوثقى بعد الفتوى بالحرمة، وتبعه المحشون: «في جرّ المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان، وفي تنفث كفارة اليمين، وكذا في خدشها وجهها» لكن سيّدنا الحكيم عليه السلام قيّد الأخير بقوله: «إذا أدمته» وهو الصحيح كما في الرواية.
وترى هؤلاء الأعظم يقيّدون وجوب الكفارة بالمرأة دون حرمة الأفعال المذكورة، مع أن موثقة أبيان مختصة بالنساء فقط، اللهم إلا أن يتمسك بقاعدة الاشتراك.

١. الظاهر أن أبيان هو ابن عثمان الموقفي.

٢. المصدر، ج ٢١، ص ١٥١. الجزء القطع ويريد: «والتنقيد» كقوله: «ثم إن الرواية غير مستحصنة بحالة المصيبة، لكن تصحح أنه لا ينبغي في انصراف الرواية إليها، ولا أعلن بأحد يقتضي بحرمة اللطم ولو مزاحاً، وكذا إذا نظمت شعراً لغير جهة المصيبة.

ثم إن الرواية الواردة في الكفارة ضعيفة سنداً، ولم أجد سواها - عاجلاً - يدل على الحكم، فلاحظ^١.

نعم، قال صاحب «جواهر» في كتاب الكفارات باتباعها بغتوى العلماء، يدل بالإجماع.

و عن ابن إدريس: «أن أصحابنا مجمعون عليها في تصانيفهم و فتاواهم إلخ». ثم قال صاحب «الجواهر»: «فلا وجه للتوقف في العمل به من الظن في سنده، كما وقع من بعض ذوي الاختلال في الطريقة»^٢.

أقول: ولعله أراد بهذا البعض الشهيد الثاني، حيث خفف الرواية سنداً في كفارات شرح «اللمعة»، ولكن الشهيد من ذوي المثانة في الطريقة، والقول قوله، ومثل هذه الإجماعات المنقولة التي غايتها إفادة الظن بحكم الله تعالى، لا تغني عن الحق شيئاً، فلا ينبغي أن يتحاشى من أمثال هذه الكلمات.

٢٠٦. الخوض في آيات الله

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾^٣.

الخوض هو الشروع في الماء والمرور فيه، كما قيل. والمراد هنا ظاهراً هو التكلم في آيات الله مع الاستهزاء والسخرية، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْفُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾^٤.

وهذا من أشد أنواع الحرام - نعوذ بالله منه - وسيأتي في مادة «العمود» أن

الجلوس مع أمثال هؤلاء الخائضين ماداموا لا عيين في خوضهم، أيضاً حرام، والإعراض عنهم لازم.

□ الخيانة^١

عن عيون الأخبار بأسانيد التي لا يعد حسن مجموعها عن الرضا عليه السلام: «... و اجتناب الكبائر... والخيانة»^٢.

أقول: الظاهر أن المراد بها مقابل الأمانة، وأداء الأمانة واجب كتاباً وسنةً، ولا شك أن تركها وهو الخيانة حرام عرضاً، ولا حظ ما ورد في أداء الأمانة في كتاب الودعة من الوسائل^٣.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٤.

و من الظاهر أن خيانة الله والرسول هو مخالفة حكمهما لا أنها محرمة بنفسها، فكذا خيانة الناس عبارة عن عدم ردة أماناتهم، لكن الظاهر من الشيخ الأنصاري في مكاسبه - على ما بياني - هو تعميم معنى الخيانة، فراجع، وتأمل.

١. أما بخيانة المؤمن والاختيال، فلم يثبت حرمة لضعف روايتهما سنداً أو دلائل، راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٧ و ٣١٦، ج ١١، ص ٣٠٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٦٠.

٣. المصدر، ج ١٣، ص ٢١٨ و ٢٢٧.

٤. الأنفال: ٨١، ٢٧.

١. المصدر، ج ١٥، ص ٨٢.

٢. جواهر الكلام، كتاب الكفارات.

٣. الأنعام: ٦٨، ٦٨.

٤. النساء: ١١، ٨١.

□ استدبار القبلة في حال التخلّي

دلت روايات على حرمة استقبال القبلة واستدبارها في حال التخلّي، وأدعي الإجماع عليها، وأنها ظاهرة المذهب، لكن الروايات بأسرها ضعيفة سنداً، وليست من الكثرة وظهور الدلالة بحيث تطمئن النفس بصدور الحكم عن الإمام^١. فمستند الحكم هو الإجماع إن تم.

٢٠٧. دخول بيت الغير بلا إذن

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آزِجُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^٢.

أقول: الظاهر أن النهي ليس من جهة التصرف في بيوت الغير ليقال: إنه ليس موجباً لحكم جديد، وأنه دالٌّ على حكم فرد من أفراد التصرف في مال الغير، بل النهي من جهة الدخول على الغير على غفلة منه، والإنسان ربما لا يحسب أن يراه غيره على حاله

وإن كان الداخل ابنه أو أياه، وكان راضياً بدخوله الدار والبيت. والدليل على ما قلنا قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾، كما لا يخفى، وعليه، فيكون الحكم حكماً جديداً. وفي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر^٣: «وَمَنْ دَخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَدَمَهُ مَبَاحٌ لِلْمُؤْمِنِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ»^٤، وسيأتي ما يرتبط بالمقام في مادة «طلع»، وأما جعل التسليم غاية، فلعله على ضرب من الرجحان وإلا فلا أظن بأحد يفتي بحرمة الدخول بمجرد عدم التسليم، والله العالم بكلامه وحقيقة أحكامه.

٢٠٨ و ٢٠٩. دخول الجنب والحائض المسجدين

في صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله^٥ عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال: «لا»، ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام، ومسجد الرسول^٦، الرواية تدلُّ على حرمة جلوس الجنب في المساجد كلها، وجواز مرور المساجد، وحرمة المرور في المسجدين.

وفي صحيح محمد بن مسلم ورواية عن الباقر^٧ قال: قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين. إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾»^٨، لكن حرمة مرور الحائض في المسجدين غير ثابتة.

نعم، في خير محمد بن مسلم قال الباقر^٩ في حديث: «الجنب والحائض يدخلان المسجد متجاوزين، ولا يقعدان فيه، ولا يفرقان المسجدين الحرامين»^{١٠}، والظاهر أن المراد بالقرب الدخول لا معناه اللغوي لكي تحمل الرواية على الكراهة، ولكن في الرواية نوح بن شعيب ولم يثبت وثاقته على الأظهر.

١. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ١٨.

٢. المصدر، ج ١، ص ١٨٥.

٣. المصدر، ص ١٨٦.

٤. ويمكن أن يفهم اتحاد حكم الحائض والجنب فيما ذكر من مجموع ضعيفة محمد بن مسلم ورواية كما يظهر بدقيق النظر.

٥. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٨٨.

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٢٢.

٢. البور (٢٤) ٢٧ و ٢٨.

و أمّا النفساء، فألحقت بالحائض بقاعدة المساواة بينهما، و ترتفع الحرمة بالفعل دون قطع الدم، كما يلوح من الصحيح الثاني، فتدبر.

٢١٠. دخول الحرم بلا إحرام

في صحيح عاصم بن حميد، قال قلت لأبي عبد الله: يدخل الحرم أحد إلا محرماً قال: «لا، إلا مريض أو ميّتون»، و قريب منه صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام، و في صحيحه الآخر قال: سألت أبا جعفر عليه السلام هل يدخل الرجل مكة بغير إحرام؟ قال: «لا، إلا مريضاً أو من يد بطن»^١.

و ينبغي ذكر بعض الفروع المتعلقة بالمقام:

١. لم يوجد خلاف، بل ادّعى الإجماع على وجوب الإحرام على من يريد دخول مكة، و هل يجب الإحرام لمن يدخل الحرم و لا يدخل مكة؟ مقتضى إطلاق صحيحتي عاصم و محمد هو الأول، أي لا يدخل الحرم بلا إحرام.

و في الجواهر: «لكن قد عرفت سابقاً عدم وجوب الإحرام على من لم يرد النسك، بل أراد حاجة في خارج مكة، بل في المداوئ: إجماع العلماء عليه و حينئذ فيمكن حملها على داخل الحرم لإرادة دخول مكة» ثم استشهد على هذا الحمل بروايات ضعيفة دلالة أو سنداً^٢.

أقول: رفع اليد عن إطلاق الصحيحين المذكورين من دون مقتد معتبر غير سائغ^٣ أو مخالف للاحتياط اللازم.

خاتمة

في الصحيح عن معاوية بن عمار الثقة، قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إن

١. المصدر، ج ٩، ص ٦٧.

٢. جوامع الكلام، ج ١٨، ص ١٢٨.

٣. للسؤال أثر مهم اليوم لأن جلسة من يحتاج لراكبين على الطائرات يمرّون على نشاء الحرم ثم ينزلون الجدة، إلا أن يقال بانصراف الحرم إلى الأرض و عدم شمول أروابهم للنشاء، و هكذا في مكة، فتأمل، و الأقوى صحة الانصراف من النشاء الجيد السمر للشارحات في الحرم و أمّا في مكة فغير ترف.

الله حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض و هي حرام إلى أن تقوم الساعة، و لم تحل لأحد قبلي و لا تحل لأحد بعدي، و لم تحل لي إلا ساعة من نهار»^١.

أقول: الرواية مرسلة و إن كان المظنون أن معاوية رواها عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ لكنّ النظر لا يغني من الحق شيئاً، هذا من ناحية السند، و أمّا من ناحية الدلالة فلعلّ المراد من حلّة مكة لرسول الله ﷺ هو جواز دخولها بلا إحرام و بلا لزوم إتيان العمرة و جواز قطع نباتها و نثر صيدها مثلاً، و يدلّ على بعض ذلك المراسيل^٢، و لعلّ المراد بها دخولها مع السلاح و بقصد تسخيرها و المظنون لإرادة الكل.

٢. موضع الإحرام للحرم و مكة هو الميقات، فلا يجوز التجاوز عنه لمن يقصد أحدهما، بلا إحرام و هو واضح.

٣. لا يجب الإحرام على من يمرّ بميقات و لا يريد دخول الحرم، كالمسافر من المدينة المنورة إلى الجدة، لعدم الدليل عليه، و هذا أيضاً ظاهر.

٤. في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام في الرجل يخرج إلى جدة في الحاجة؟ قال: «يدخل مكة بغير إحرام»^٢.

أقول: متصرف الرواية هو الخروج من مكة و عدم المكث الكثير في جدة، و لا فرق حسب إطلاقها بين المكي و المقيم و غيره، و لا يعد في الالتزام بها، لوجود مقتضي و عدم التامع، فتأمل فيه.

٥. في محكي المداوئ:

لو خرج أحد من مكة و لم يصل إلى خارج الحرم ثم عاد إليها دخل بغير إحرام و ربما وجد بأنّ النصوص الدالة على حرمة مكة يراد بها ما يشمل حرمتها، و لذا ذكر فيها عدم تنغير الصيد و غيره ممّا هو من أحكام الحرم، فمع فرض عدم الخروج عنه لا يجب عليه إحرام بخلاف ما لو خرج عنه ثم أراد الدخول بقصد الدخول في مكة، فإنّه يجب عليه الإحرام مع فرض مضي الشهر.

١. ومبطل الشيعة، ج ٩، ص ٦٨.

٢. المصدر، ص ٦٩.

٣. المصدر، ص ٧٠.

قلت: رفع اليد عن إطلاق الروايات مشكّل، والله أعلم.

٦. لو أُخِلَّ بالإحرام عمداً ودخل مكة بغير إحرام في غير عمرة أو حجٍّ مفروض أثم، ولا يجب عليه القضاء؛ لعدم الدليل وإن نقل عن الشهيد الثاني الجزم بالقضاء، بل عن العلامة الإجماع عليه، وإليه ذهب أبو حنيفة، والحق عدم وجوبه؛ لما قلنا وفاقاً لجمع، ولم يعلم نظارة قول الشهيد وإجماع المذكرة إلى خصوص المقام أو إلى ما بعده.

٧. إذا أحرم لدخول الحرم أو مكة هل يجب أن ينوي بإحرامه الحج أو العمرة فيجب إكمال النسك الذي تلبس به ليتحلل من الإحرام أم يكفي مطلق الإحرام ودخول الحرم أو مكة بجواز التحلل؟

اختار الأول بعضهم واستدل عليه بوجهين:

الأول: أن الإحرام عبادة ولا يستقل بنفسه، بل إما يكون بحج أو عمرة، فلا بد من قصد أحدهما به.

الثاني: ما يقال - كما في الجواهر^١ - إن ما دلَّ عدم حصول الإحلال للمحرم إلا بإتمام النسك كاف في عدم ثبوت استقلاله، بل يمكن بعد التأمل في النصوص استفادة القطع بتوقف الإحلال من الإحرام في غير المصدود ونحوه مما دلَّ عليه الدليل على إتمام النسك، وليس هو إلا أفعال عمرة أو حجة.

الثالث: خير بشير النبال^٢، إذ يمكن أن يشهد به على القول المذكور، لكنه ضعيف استدلالاً وأورد على الأول بإمكان إثبات مشروعية مجرد الإحرام بإطلاق روايات الباب، وكونه جزء من العمرة أو الحج لا ينافي مشروعيته في نفسه.

وأما الوجه الثاني، فمع اعترافنا بفقاهة صاحب الجواهر^٣ لا تقبل دعواه في دلالة الروايات على ما ذكره، بل هي ناظرة إلى الحاج أو المعتمر أو الأعم منهما^٤.

فمن أحرم بقصد الحج أو العمرة، فيجب عليه إتمام النسك، وإن أحرم لا يقصد

أحدهما، لا يجب عليه الإتمام. ولم أجد - عاجلاً - دليلاً يدل على وجوب هذا القصد في قبيل إطلاق الروايات، وأنا أرجو أن لا أخالف في قولي بإحلال مثل هذا المحرم بالدخول إلى مكة أو الحرم دليلاً معتبراً، ولا سيما في قاصد الحرم دون مكة؛ فإن الأوجه عدم وجوب شيء من العمرة والحج عليه ليجب عليه دخول مكة - والله سبحانه العالم بأحكامه - هذا كله إذا لم يدخل مكة أكثر من مرة في شهره وإلا لا يجب الاعتناء جزئياً؛ إذ لكل شهر عمرة كما سنعرف.

٨. استثنى في الروايات من وجوب الإحرام المريض والمبطون، والظاهر إرادة المرض الذي يشق معه الإحرام لا مطلقه، ولا يبعد إلحاق السلس بالمبطون لوحدة الملاك ظاهراً وهو عدم بقاء الإحرام على طهارته، ولا بد من استثناء فرض النقية والضرورة أيضاً.

٩. قال الصادق عليه السلام في صحيحة رفاعه: «إن الخطأية والمجتنبية (المختبئة) أنسا النبي ﷺ فسألوه، فأذن لهم أن يدخلوا جلالاً».

أقول: ولا شك في إلحاق السواق ومدراء القوافل وناظري أمور الحاج والحشاش والسقا، وغيرهم من الطوائف الذين يتكرر دخولهم في مكة أو في الحرم؛ لعدم الخصوصية فيمن ذكر قطعاً.

١٠. ذهب جمع إلى جواز دخول مكة من دون الإحرام قبل مضي شهر من إحرامه السابق واستدل به:

أولاً: بإطلاق الروايات الدالة على أن في كل شهر أو لكل شهر عمرة^١، وفيه أنه مبيح على لزوم كون مطلق الإحرام لعمرة أو حج، ومزّ الشقاش فيه في الفرع السابع، على أنه لا يتأتى فيما إذا أحرم لحج، بل لا يبعد أن تكون الروايات المشار إليها ناظرة إلى تشريع العمرة المستحبة مع قطع النظر عن الأسباب الأخرى.

نعم، ما دلَّ على لزوم الإقامة بمكة على من أقصد عمرته بالجماع إلى الشهر الآخر لإثبات عمرة أخرى^٢ لا يخلو عن الدلالة، على أنه لا عمرة أزيد من واحدة في الشهر

١. المصنوع ج ٩، ص ٧٠.

٢. المصنوع ج ١٠، ص ٢١٤ و ٢١٥.

٣. المصنوع ج ٩، ص ٢٦٨ و ٢٦٩.

١. جواهر الكلام، ج ١٨، ص ٤٤١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٦٩.

٣. راجع: المصدر، ج ١٠، ص ١١٣ و ١١٦.

مطلقاً، فلاحظ، وكذا موثقة إسحاق الآتية.

و ثانياً: لصحيحة حشاد بن عيسى الطويلة عن الصادق عليه السلام فيها: «إن رجع في شهره، دخل بغير إحرام، وإن دخل في غير الشهر دخل محرماً»^١.

أقول: الضمير في قوله «شهره» يرجع إلى المتمتع الذي خرج من مكة قبل الحج و بعد العمرة، فلملأه ينصرف إلى شهر وروده بمكة لا شهر خروجه منه فمدلول الرواية حينئذ أن المتمتع إذا دخل مكة في الشهر الذي خرج منه، لا يحتاج إلى الإحرام، وأما إذا دخلها في غير الشهر المذكور وإن كان السفر أسبوعاً واحداً مثلاً، يجب عليه الإحرام. وأما أولاً: غير مما أفنى به هؤلاء الجماعة. و ثانياً: يشكك التعدي عن موردها إلى سائر الموارد، كالعمرة المفردة أو من أتى بحج التمتع ثم خرج أو أتى بالحج الفران مثلاً، إلا أن يلغى خصوصية المورد بفهم العرف.

و ثالثاً: بموثقة إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام عن المتمتع يجيء فيقضي متعة ثم يبدو له الحاجة فيخرج إلى المدينة...؟ قال: «يرجع إلى مكة بعمره إن كان في غير الشهر الذي تمتع فيه، لأن لكل شهر عمرة و هو مرتع بالحج»^٢.

أقول: وهذه الموثقة تصلح لتفسير الصحيحة المتقدمة في كون المقصود من الشهر هو الشهر الذي تمتع فيه دون الشهر الذي خرج من مكة، كما ادّعيناه منها سابقاً بالاتصاف، لكن يرد على الاستدلال بالموثقة أنها واردة في حكم العمرة دون الإحرام ولا ملازمة بينهما على رأينا، كما عرفته في الفرع السابع.

نعم، بناء على عدم تحقق الإحرام إلا في ضمن العمرة أو الحج ثم الاستدلال المذكور، و منه يظهر عدم صلاحية الموثقة لتفسير الصحيحة في تبين الشهر لأن هذه وردت في العمرة، و تلك في الإحرام، و لا مانع من تغاير الحكمين، فتأمل و هنا بعض روايات آخر تدل على المقصود، لكنها ضعيفة سنداً^٣.

١. المصدر، ج ٨، ص ٢٦٩.

٢. المصدر، ص ٢٢٠. ذيل الرواية الذي لم نقله فيه صغرية تعرض له صاحب جواهر الكلام، و على كل هو لا ربط بالصدر كل الارتباط، و لعل فيه سقطاً، و العمل المذكور «لأن لكل شهر عمرة أيضاً يحتاج إلى توجيهاً ما و لعل المقصود أنه ليست عمرتان في شهر حتى يجب العمرة في الشهر الذي تمتع فيه.

٣. المصدر، ج ٩، ص ٢٠.

و المتحصل من جميع ما ذكر عدم إثبات جواز دخول مكة قبل مضي شهر من إحرامه أو من خروجه أو من إنصاف عمرته بتحو بظمان به النفس فالأحوط عدم الدخول بدون إحرام في غير ما دل النص على جوازه، إلا أن يتمسك بصحيح جميل. مقتبداً لإطلاقه بشهر واحد.

١١. نقل عن المشهور جواز دخول مكة محلاً لمن دخلها لقتال مباح، و قيل: كما دخل النبي عام الفتح، و عليه المغفر على رأسه بلا خلاف، و فيه أن رواية معاوية المتقدمة ترد هذا الحكم و أنه كان للنبي خاصة، و إذا فرضنا دخول مكة لقتال أو غيره واجباً و كان الإحرام حرجياً، يدفع وجوبه لقاعدتي لغي الحرج و الضرر.

□ إدخال الحليّة الحتام

في صحيح رفاة عن الصادق عليه السلام: «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر، فلا يدخل حليته الحتام».

و في خير سماعة عنه عليه السلام: «فلا يرسل حليته الحتام». و مثلها غيرهما، لكن في صحيح ابن زريع عن الرضا عليه السلام، قال: عن الرجل يقرأ في الحتام، و ينكح فيه؟ قال: «لا بأس به»، و مثله غيره؟ و لأجله يحمل الأولان على الكراهة، لكن يمكن أن يقال: إن الحتام في السؤال الأخير هو الحتام الشخصي، أو الغالي عن الناس، إذ لا يعقل نكاح رجل في حتام فيه الرجال أو النساء حتى يسأل الإمام عن حكمه.

و عليه، فظهور الأولين في الحرمة في الحتامات المتعارفة بلا معارض و مقتد، هذا، و لكن السيرة القطعية من المسلمين تجبرنا على أن تحملها على الكراهة.

و هنا احتمال آخر، خطر بيالي أيام تحصلي في النجف الأشرف و هو أن يكون المنهي عنها هي الحتامات المتعارفة في ذلك الزمان، لأجل عدم التسرر و غيره بأن

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٢٥.

٢. المصدر، ص ٢٧٤.

تكون على نحو القضية الخارجية دون القضية الحقيقية. لا يقال: هذا المضمون انذي صدر من الصادق عليه السلام صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم - بسند غير نقي - فلاحتمال المذكور غير راجح؛ فإنه يقال: يمكن أن يكون الغرض من التبيين أمراً واحداً وهو عدم المحافظة على العورة في تلك الأحيان واستلزام الدخول في الحشام النظر إلى عورة الغير، بل لعل نهي الصادق عليه السلام مستند إلى نهي الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وكان عادة أهل زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة إلى زمانه عليه السلام. وهذا احتمال آخر وهو أن عدم تحفظ النساء على عوراتهن حدث في النظام الأموي الفاسد، فنهى عنه الإمام الصادق اجتناباً عن نظرهن إلى فروج نساءهن.

□ دخول الكفار الحرم

قال في جهاد الجواهر:

بل عن الشيخ عدم جواز دخولهم (الكفار) الحرم، لا اجتيازاً ولا استيطاناً، واختاره الفاضل وغيره، بل لا أبعد خلافاً فيه بينهم، معاً لآله بأن العراد من المسجد الحرام في الآية، الحرم بقريته قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَتَكُمْ...﴾^١ وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

مع أنه أسرى به من بيت أم هانئ، بل لعل قول الأصحاب بعدم جواز الامتياز (جلب الطعام) مشعر بإرادة ذلك ضرورة عدم الامتياز في نفس المسجد، مضافاً إلى ما دلّ على تعظيم الحرم على وجه ينبغي تربيته عنهم، وإلى ما في الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «لا يدخل أهل الذمة الحرم، ولا دار الهجرة، ولا يخرجون منها...»^٢ ولو جاء رسول يعت إليه الإمام من يسمع رسالته؛ ولو أراد المشاهدة خرج إليه الإمام من الحرم... ولو مرض في الحرم نقله منه، ولو مات فيه لم يدفن فيه، بل عن الشيخ «لو دفن فيه».

و يحتمل إلحاق حرم الأئمة عليهم السلام بذلك فضلاً عن الحضرات المشرفة، بل والصحن.

لكن السيرة على دخولهم بلدانهم^١، انتهى ما أردنا نقله.

أقول: نقي الخلاف ليس بدليل الحرمة، وتفسير المسجد بالحرم خلاف الظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَتَكُمْ﴾ ليس بقريته عليه فإن الكفار إنما يقصدون الحرم - غالباً - لأجل المسجد والطواف؛ فإذا منعوا عنه، فلا يقصدون الحرم، ولو سلم استعماله فيه في آية الإسراء فلا ينفع المقام؛ إذ مجرد استعمال لا دليل في غير مورد القرينة؛ فإن المجاز إنما يصر إليه بدليل خاص.

و تعظيم الحرم راجح لا واجب، بل وكذا تعظيم نفس المسجد الحرام، وإنما المحرم هتكه، وخير الدعائم ضعيف، ونحن لا نقول بالجبر (أي يجبر ضعفه لأجل فتوى جمع أو المشهور بمضمونه) ومنه يظهر حال المشاهد المشرفة، فهذه الوجوه لا قابلية لها في الاستنباط الفقهي، وعلى كل، المنع كما هو المتداول اليوم أولى وأحسن.

٢١١. الدخول بالزوجة قبل إكمالها تسع سنين

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «إذا تزوج الرجل الجارية وهي صغيرة، فلا يدخل بها حتى يأتي لها تسع سنين»^٢.

وفي صحيحه الآخر: «من دخل بامرأة قبل أن تبلغ تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن»^٣ «لكن في معتبرة حمزان: «وإن أمسكها ولم يطلقها حتى تموت فلا شيء عليه»^٤، وقضية الإطلاق عدم الفرق بين المتكوجة والمنتمتع بها في القبل والدير، فلا حظ.

٢١٢. دخول الزوج بالمدخولة شبهة

قال الفقيه البزدي:

لا إنكاح في عدم جواز وطئها (المرأة الموطوءة بالشبهة) وهل يجوز له (أي للزوج)

١. جواهر الكلام، كتاب الجهاد، ص ٦٤٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ٧٠.

٣. المصدر، ص ٧١.

٤. المصدر، ص ٧٢.

سائر الاستماعات أو لا؟ وجهان، بل قولان، من أنها لم تخرج عن الزوجية ويحصل الغرض من العدة وهو عدم اختلاط الأنساب بترك الوطء. وأمّا الاستماعات الأخرى فلا دخل لها في ذلك. ومن أن مقتضى العدة الاجتناب عنها مطلقاً وهو الأسوط وإن كان الأول أقوى^١.

لاحظ عنوان العدة في حرف «ع» في بيان الواجبات.

٢١٣. الدعاء على المؤمن

والذي وجدته من الروايات المعتبرة ما يرتبط بالمقام، هو صحيح هشام بن سالم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن العبد ليكون مظلوماً فلا [فما] يزال يدعو حتى يكون ظالماً»^٢، ظاهر الرواية جواز الدعاء عليه بمقدار ظلمه، وحرمة إذا زاد عليه. واستفادة الحرمة من جهة إطلاق الظالم على الداعي؛ فإن الظلم حرام فتأمل.

□ الدعاء لطلب الحرام

يحرم الدعاء لطلب الحرام، كما في «نعمرة الوثقى» وقال سيّدنا الأستاذ الحكيم (أعلى الله مقامه) في مستسكه:

كما ذكر غير واحد مرسلين أنه إرسال المسلمات، وفي المنتهى الإجماع عليه، و اعترف غير واحد بعدم العثور على مستند، نعم، هو نوع من التجري، فيحرم لو قيل بحرمة.

وفي اقتضائه بطلان الصلاة إشكال؛ لعدم شمول ما دلّ على جواز الدعاء في الصلاة له، ومن أنه يكفي في عدم البطلان به أصل البراءة، وشمول ما دلّ على قدح الكلام لنته غير ظاهر، نعم، عن التذكرة وفي كشف الظلام الإجماع على البطلان به عمداً مع الاعتراف بعدم تعرض الأكثر له، فإن تم إجماع وإلا فالمرجع ما عرفت^٣.

١. «نعمرة الوثقى» ج ٢، ص ١٠٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١١٦٦.

٣. مستسكه «نعمرة الوثقى» ج ٢، ص ٣٩٤.

أقول: التجريّ حرام عقلاً، و يوجب استحقات العقاب، كما قسّر في محله، بل لعلّ المقام أشدّ وأقبح من غيره، حيث يطلب من الله تعالى التوفيق على مفرقه.

وأغلب الظن أن نظر مدعي الإجماع على البطلان - مع الاعتراف المذكور - إلى دخول الدعاء المذكور في الكلام المبطل للصلاة في صورة التعمد، والانصاف عدم ظهور شموله للمقام، كما أفاده سيّدنا الحكيم عليه السلام فالبطلان غير واضح.

□ الدعوة إلى البدعة

روى النكشي مسنداً عن محمد بن عيسى أن أبا الحسن عليه السلام أهدر مقتل فارس بن حاتم، وضمن لمن يقتله الجنة، فقتله جنيد. وكان فارس فتاناً يقتل الناس، و يدعوهم إلى البدعة، فخرج من أبي الحسن عليه السلام: «هذا فارس يعمل من قبلي فتاناً داعياً إلى البدعة، ودمه هدر لكل من قتله ممن هو الذي يريحي منه و يقتله وأنا ضامن له على الله الجنة»^١.

أقول: في المسند الحسين بن الحسن بن بندار ولم يرد فيه مدح، لكن لا شك في حرمة الدعوة المذكورة؛ لأنها إضلال، بل لا يبعد جواز قتل فاعلها إذا رأى الحاكم الشرعي مصلحة فيه.

□ الدعاء للكافر

لاحظ عنوان «الانخاذ»، في حرف «أ» و راجع عنوان «القيام» في آخر حرف «ق» و عنوان «الاستخفار» في حرف «ع».

٢١٤. دفع مال اليتيم قبل رشده

قال الله تعالى: «وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٤٢.

إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ»^١، وفي صحيح العيص عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن اليتيمة متى يدفع إليها مالها؟ قال: «إذا علمت أنها لا نفسد ولا تضيع»، فسألت إن كانت قد تزوجت؟ فقال: «إذا تزوجت انقطع ملك الوصي عنها»^٢.

أقول: يمكن أن يقال: إن الأمر بالدفع في الآية للإرشاد إلى تخلص الذمة من ضمان المال، وعليه، فمفهوم الشرطية هو عدم جواز الدفع قبل إحراز رشد المتيم لا عدم وجوبه، وهذا هو الظاهر من الصحيحة المزبورة والتزويج الذي ينقطع به ملك الوصي، أي اختياره عنها هو التزويج المسبوق بالبلوغ والرشد، كما يقتضيه الانصراف، وعلى الجملة يحرم دفع مال المتيم قبل بلوغه ورشده، ويجوز إذا بلغ وشوهد رشده، فافهم، وإذا أجزى نكاح البالغة قبل الرشد، فلا حوط لزوماً عدم دفع مالها إليها قبل الرشد وإن زوجت.

٢١٥. دفن الكافر

في موقئ عمار عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن التصرائف يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت، قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامة، ولا يدفنه، ولا يقوم على قبره وإن كان أباه»^٣.

أقول: النهي متوجه إلى المسلم، فيجوز أن يشار إلى كافر آخر يدفنه! وهل يجوز مواراة جثته في الأرض بقصد عدم التأذي من ريحه عند الضرورة، لا سيما إذا خلا من الشروط المعيرة في الدفن؟ فيه وجهان، والأرجح هو الجواز؛ للانصراف، وللضرورة، ثم إن النهي عن القيام على قبره يدل بالأولوية على حرمة تكفينه والصلاة عليه أيضاً، وقد نهى الله عن الصلاة على المنافق، فكيف على الكافر؟! وفي بعض الروايات نصريح بالمنع عن التكفين والصلاة أيضاً، لكنه ضعيف سنداً^٤.

١. النساء (٤): ٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ٤٢٢.

٣. المصدر، ج ٢، ص ٧٠٣ و ٧٠٤.

٤. المصدر، ص ٧٠٤.

وأما تعميم النهي عن القيام على قبر الأب مع ملاحظة ما مر في جواز الحج بناية عن الأب الشاصبي، فمشكل جداً.

٢١٦ و ٢١٧. دفن المسلم في مقبرة الكفار وعكسه

قال صاحب العروة و تبعه محسنو كتابه:

لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار، كما لا يجوز العكس أيضاً، نعم، إذا اشتبه المسلم والكافر بجوز دفنهما في مقبرة المسلمين، وإذا دفن أحدهما في مقبرة الآخر، يجوز التمسك بأما للكافر، فلعدم الحرمة له، وأما المسلم، فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار. أقول: الظاهر عدم دليل لفظي في المسألة، ومناط حكمهم هو حرمة هتك المسلم، فإن دفن المسلم في مقبرة الكفار هتك له، كما أن دفن الكفار في مقبرة المسلمين هتك لهم؛ فإن الكافر رجس نجس، لكن لزوم الهتك في تمام الموارد متنوع جداً، هذا أولاً. وثانياً: حرمة هتك مطلق المسلم غير ثابتة عند الأصحاب، بل ثابتة لعدم، كما يظهر من بحث «السب» و «الغيبة» وغيرهما.

وأما حكم صاحب العروة ومن تبعه بجواز دفن المشتبه في مقبرة المسلمين، فلأجل عدم لزوم الهتك، لكن لازمه جواز دفنه في مقبرة الكفار أيضاً؛ لعدم العلم بالهتك وإلا لوجب دفن المشتبه في مكان لم يكن مقبرة لأحد القبيلتين.

قال العلامة عليه السلام في قواعد: «و لا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم». وقال صاحب مفتاح الكرامة (رضوان الله عليه) في شرحه:

من الكفار أولادهم بإجماع العلماء، كما في التذكرة ونهاية الاحكام والتذكري و جامع المقاصد ودوس الجنان و مجمع البرهان ... وقال في دوس الجنان: لكن يجب مواراتهم لدفع التأذي بحقيقتهم لا بقصد الدفن في مقابر المسلمين، و ظاهره أنه يجوز ذلك في مقابر المسلمين لا بقصد الدفن، بل ذلك صريحه، و ناقشه صاحب المجمع و المناقشة في محلها ...^١

١. مفتاح التذكرة، ج ١، ص ٥٠٣.

ثم قال العلامة: «إلا الذميمة (الحامل من المسلم)». وفي مفتاح الزكامة «إجماعاً كما في الخلاف وظاهر التذكرة حيث نسب فيها إلى علمائنا». وفي مجمع البرهان: «كأن دليله الإجماع...» وفي التذائع إلى القيل.

أقول: أما الإجماع، - فمع كونه منقولاً - لا يحتمل كونه تعبدية، بل مستند إلى حرمة الهتك. وأما الاستثناء في كلام العلامة، فيظهر حال حكمه من حكم المستثنى، و الظاهر أنه لأجل احترام الحمل المحكوم بالإسلام وفي حرمة هتك مثله تأمل. و الاحترام غير واجب.

٢١٨. دفن المسلم في محل يوجب هتكه

قال صاحب العروة الوثقى: «لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة والبالوعة ونحوهما فيما هو هتك لحرمة... كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميتته». أقول: ينبغي تقييد الغير بمن يحرم هتكه، ولعله مراد صاحب العروة.

٢١٩. التدليس

يحرم التدليس لا في نفسه، بل مع الغير، كخفسي دئس نفسه على امرأة فتزوجها، ففي الحديث المعتبر «يوجب رأسه» وهو كاشف عن الحرمة^١.

٢٢٠. الدلالة في الحرم على الصيد

قال الصادق عليه السلام في صحيح منصور: «الشحرم لا يدل على الصيد، فإن دل عليه قتل، فعليه الفداء». وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «لا تستحل شيئاً من الصيد وأنت حرام ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً، فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداء لمن تعبد»^٢.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٦٠٨.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٧٥.

□ ذلك المحرم

في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يدخل المحرم الحنثام ولكن لا يتدلك»^١.

وفي صحيح صفوان عن يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله عن المحرم بغسل؟ قال: «نعم، يغيب الماء على رأسه ولا يتدلكه».

أقول: يعقوب مشترك بين الثقة والمجهول. وقيل: إن صفوان يروي عن الثقة، لكن التمييز غير ثابت، وكيفما كان لا أدري هل أفنى بحرمة ذلك أحد أم لا؟

و كتب لنا سيدنا الأستاذ الخوئي: «إن الروايات المذكورة قد قيدت بما دل على أن المحرم إنما هو حلك البدن و ذلك الموجب لسقوط الشعر أو خروج الدم لا مطلقاً، وهذا عجيب منه دام ظله فإن المقيّد بهما هو حكم الحلك دون الدلك»^٢.

قال الشيخ في خلاصه:

يجوز للمحرم أن يدخل الحنثام لإزالة الوسخ عن جسمه، ويكره له ذلك يدينه، وبه قال

الشافعي غير أنه لم يكره الدلك. وقال مالك: عليه الفدية.

دليلنا أن الأصل براءة الذمة والإباحة، فمن حظره أو أوجب عليه شيئاً، فعليه الدلالة^٣.

أقول: الدلالة على التحظر موجودة، كما ذكرناها غير أن المفهوم منه هو عدم ذهاب مشايخ الإمامية إلى الحرمة، ولذا أفنى هو بالكراهة، وعليه، فيشكل الحكم بالحرمة.

□ الدمر على المؤمن بلا إذنه

وقد أشرنا إلى حرمة في مسألة دخول بيت الغير في عنوان «الدخول»، و سيأتي أيضاً في عنوان «اطلع» فلاحظ.

١. المصدر، ص ١٦٦.

٢. راجع المصدر، ص ١٥٩.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٣٣٩، المسألة ١٠٠.

٢٢١. انهان المحرم

قال الصادق عليه السلام في ذيل صحيح الحلبي: «فإذا أحرمت، فقد حرم عليك الدهن حتى تحل»^١، وفي صحيح معاوية: «لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم، ولا من الدهن»^٢. ويجوز في حال المرض كما إذا تشققت يده أو خرج به الخراج أو الدمل، فيجوز التدوي بسمن أو زيت أو إهالة، كما نص في صحيح هشام وابن مسلم^٣.

□ التدوي بالمحرم غير المسكر

اعلم، أن التدوي إن كان بالأكل والشرب المحرم، فلا يجوز في صورة غير الانحصار لإطلاق دليل الحرام المذكور، ويجوز في صورة الانحصار لنفي العسر والحرج فضلاً عن أهنية وجوب حفظ النفس. ولم يوجد مخالف فيه، كما في الجواهر وإن كان بغير الأكل والشرب، فهو جائز مطلقاً إلا إذا دل الدليل على حرمة الانتفاع به، فيحرم في صورة غير الانحصار، ورواية سماعة الدالة على منع شرب بول الغير عند الاضطرار ضعيف سنداً مع أن دلالتها أيضاً غير واضحة^٤.

□ التدوي بالخمر والنبيذ

في صحيح ابن أذينة، قال: كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يسمت له الدواء من ربح البواسير، فيشربه بقدر أسكرجة من نبيذ ليس يريد به اللذة إنما يريد الدواء؟ فقال: «لا، ولا جرعة» - ثم قال: - «إن الله عز وجل لم يجعل في شيء مثماً حرم دواءً ولا شفاءً»^٥.

و في صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمر؟ فقال: «لا، و

الله! ما أحب أن أنظر إليه، فكيف أتدوي به، إنه بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير، و ترون أناساً يتداوون به»^٦.

أقول: التدوي إن كان بالشرب، كما هو مفروض الرواية الأولى، فإن كان في غير صورة الانحصار، فهو حرام قطعاً لإطلاق الأدلة، وصريح بعضها، كالروايات المذكورة، وإن كان في صورة العلم بالانحصار، فلا يبعد القول بالجواز، خلافاً لجمع^٧ بل المنسوب إلى المشهور، ووفقاً لجمع آخرين، لأهنية حفظ الناس عند الشروع من ترك شرب الخمر، فلا بد من رفع اليد عن ظواهر ما يدل على المنع.

نعم، لابد من إحراز الانحصار والعلم به، ومنه انتدح جواز التدوي بغير الأكل والشرب في صورة الانحصار بطريق أولى، وإن كان التدوي بغير الأكل والشرب في صورة غير الانحصار، فملخص الكلام فيه عدم الجواز لصحيح الحلبي، حيث إنه مطلق لم يفرض فيه الشرب^٨. نعم، هو مختص بالخمر، ولا يشمل غيره من المسكرات. اللهم إلا أن تلحق به لما ورد من أن كل مسكر خمر وإن شك في شمول التنزيل لصورة التدوي لاحتمال اختصاصه بحرمة الشرب فقط، كان مقتضى الأصل جواز التدوي والانتفاع بسائر المسكرات، والله العالم.

٢٢٢. الديانة

قال الصادق عليه السلام في موقوف محمد بن مسلم: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: الشيخ الزاني، والديوث، والمرأة تؤطى فراش زوجها» و الأقوى عدم اعتبار هذا الخبر سنداً لجهالة عثمان بن عيسى عتدي.

و قال عليه السلام في موقوف ابن ميمون: «حرمت الجنة على الديوث»^٩، وفي مجمع البحرين:

١. المصدر، ص ٢٧٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٤١ و ٤٤٥.

٣. لكن دالة الصحيح المذكور غير واضحة على الحرمة وإن كان الترك أحوط.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ١٧٥.

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٠٤.

٢. المصدر، ص ١٠٥.

٣. المصدر، ص ١٠٧.

٤. المصدر، ج ١٧، ص ٢٧٦.

٥. المصدر، ج ١٧، ص ٢٧٤.

و الذئب: من لا غيرة له على أهله. و مثله الكشخان، و القرنان و يقال: الذئب: و هو الذي يدخل الرجل على زوجته. و القرنان: هو الذي يرضى أن يدخل الرجال على بنته. و الكشخان: من يدخل الرجال على الأخوات. و عن ثعلب: لم أرهما يعني القرنان و الكشخان في كلام العرب، و معناه عند العامة: معنى الذئب.

أقول: حرمة الديانة قطعية و إن لم تكن الرواية موجودة.

«ن»

٢٢٣. ذبح الصيد في الحرم

أخرج الصدوق بإسناده عن صفوان، عن عبدالله بن سنان، قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا يذبح الصيد في الحرم و إن صيد في الحل»^١.

أقول: إن كان صفوان بن يحيى، فالرواية صحيحة؛ لوثاقة رجال طريق الصدوق إليه، و إن كان ابن مهران، فالحكم بالحرمة مبني على الاحتياط؛ إذ في السند محمد بن خالد البرقي، و فيه كلام ذكرناه في رسالتنا بحوث في علم الرجال و قلنا: إنه لا بد من الاحتياط في رواياته.

ثم إن حرمة الذبح غير مختصة بالمحرم، كما يفهم من إطلاق الرواية، بل تشمل المحل أيضاً، و في صحيح الحلبي - بلا إسناد إلى الإمام عليه السلام - «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه، و يتصدق بالصيد على مسكين».

و في موثقة إسحاق عن الصادق، عن علي عليه السلام: «إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم، فهو ميتة لا يأكله محل و لا محرم، و إذا ذبح المحل الصيد في جوف الحرم، فهو ميتة لا يأكله محل و لا محرم».

٢٢٤. إذاعة الأسرار الدينية

في خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: «وَيَقْتُلُونَ النَّسِيَاءَ بِغَيْرِ

خلقهم فقال: «أنا والله ما تقتلهم بأسيا فهم ولكن أذاعوا عليهم، و أنفخوا سرهم فقتلوا»^١. لكن في تأويل ظاهر الآية بهذا الخير تردد، على أن سنده لأجل عثمان بن عيسى غير معتبر.

و في صحيح ابن أبي يعفور عنه عليه السلام: «من أذاع علينا حديثنا، سلبه الله الإيمان». أقول: والروايات في ذلك كثيرة جداً وإن كان أكثرها غير خال عن النقاش في السند، لكن ملاحظة المجموع تظلم أن الباعث عن صدور النهي عن الإمام، وهذا أقوى من خبر واحد سنده معتبر.

و بعبارة واضحة أن الخبر الموثوق أقوى من خبر الثقة إذا وجد. أما الحكم، فلا شك في أنه الحرمة، فإن ترك المندوبات، لا يسلب الإيمان، وأما الموضوع، فلم أجد عاجلاً - لأحد حوله كلاماً و بحثاً، والذي أظن - والله العالم - أن المراد بالسّر هي الموضوعات المتعلقة بالقادة الجائرين والسلطين الناصبيين وأصحاب الجور، و بيان عذابهم كمّاً وكيفاً بحيث لو سمعوها لا يتحملون على حفظ أنفسهم من إيقاع الشر على قائلها و ناقلها من المعصومين والرواة المؤمنين، فيستب توهين النبي أو الإمام أو المؤمنين، أو قتلهم و نحوه، فكل موضوع له معرضة لهذا و شبهه يحرم إذاعته و إفشائه.

و كذا المطالب الحققة انغماضة التي لا تبلغ عقول الرجال الضعفاء إلى دركها، فيضلون بسببها، أو يشكون في مذهبهم، فإن إذاعتها محرمة قطعاً وإن قيل بعدم كونها من أفراد السّر المذكور. و من هنا يتجدد سؤال صعب على هذا و هو أنه ما بال العلماء الأعظم تقلوا في كتبهم أموراً مهمة غامضة و مطالب ضرورية، نحو كفر الناصبيين، و مطاعنهم، و قد سبب ضرراً كثيراً على المؤمنين من أيدي المخالفين.

و يمكن أن يجاب عنه أولاً: بعدم علم المؤلفين بترتب الأضرار المذكورة أو غفلتهم عنه.

١ المصدر: ج ١١، ص ١٩١. و قريب منه رواية ابن إسحاق عنه عليه السلام و الرواية معتبرة إن كان البروي عنه هو يونس بن مسكان دون ابن سنان، و لكن سنان محرف مسكان.

و ثانياً: بأن الحرمة المذكورة إنما تثبت إذا لم يراحمها شيء آخر أهم، كما في المقام. و هو حفظ عقائد المؤمنين و أصول الدين؛ إذ لولا الكتب المذكورة، لا لبس الأصول المذهبية، و اختفى البراهين الجعفرية، و لا يدري أحد سوء العاقبة في تلك الحال. لكن السؤال المذكور لا يدفع بهذين الجوابين، والله العالم.

٢٢٥. إذاعة سر المؤمن

في صحيح ابن سنان، قال: قلت له: عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: «نعم». قلت: يعني سفلته؟ قال: «ليس حيث تذهب، إنما هو إذاعة سر»^١. الرواية مضمرة. و في صحيح ابن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «يُحْشَرُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا نَدَا دُمّاً، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ شِبْهُ الْمَحْجَمَةِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا سَهْمُكَ مِنْ دَمِ فُلَانٍ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّكَ قَبَضْتَنِي وَ مَا سَفَكْتُ دُمّاً. فَيَقُولُ: بَلَى وَ لَكُنْكَ سَمِعْتَ مِنْ رِوَايَةِ كَذَا وَ كَذَا فَرَوَيْتَهَا عَلَيْهِ، فَتُنْقَلُ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى فُلَانٍ الْجَبَّارِ فَقُتِلَ عَلَيْهِ، وَ هَذَا سَهْمُكَ مِنْ دَمِهِ»^٢.

أقول: المستفاد منها حرمة إذاعة أمرين للمؤمن: الأول: ما يضره، الثاني: ما لا يرضى بإفشائه و لو كان ينفعه، كما يقتضيه إطلاق الرواية الأولى، فمن لا يرضى بإفشاء صلاة ليله لا يجوز إفشاؤها^٣، و لاحظ هيئة «الإفشاء» في حرف «ف» في الجزء الثاني^٤.

٢٢٦. إذاعة الفاحشة

في رواية ابن حازم، قال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله: من أذاع الفاحشة كان

١ المصدر: ج ٨، ص ٦٠٨.

٢ أي لم يبله و لم يصبه.

٣ وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٤١٥.

٤ و الحق أنه لا إطلاق للرواية فإن صدقة كالمص في اختصاصها بالمصاب و التوافق ضرورة عدم إطلاق العود على الفضائل.

٥ ذكرنا المحرمات في الجزئين و طبع كذلك و لكن في هذه الطبعة طبع في جزء واحد و كذلك الواجبات، فالأجزاء الأربعة صارت في جزئين.

كمتدتها، و من غير مؤمنأ بشيء، لا يموت حتى يركبه^١.

أقول: في السند علي بن إسماعيل بن عثمان، و لا يبعد حسنه، فلاحظ رجال الشيخي، و تأمل.

ثم الظاهر اختصاص الحكم بفاحشة المؤمنين، و عليه، فيكون الحرمة مدلوله لقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُجِيرُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» يضمنة بعض الروايات المتقدمة، لكن حب شيوخ الفاحشة غير إذاعتها.

ثم إن المراد بـ«الَّذِينَ آمَنُوا» في الآية مطلق المسلمين دون الإمامية فقط، ففرق بين المؤمن المذكور في القرآن و في لسان أئمة العترة^٢. فتأمل.

٢٢٧. إذلال المؤمن

في رواية معلى بن خنيس عن الصادق^٣، قال: سمعته يقول: «قال الله عز وجل ليأتين بحرب متى من أذل عبدي المؤمن، و ليأمن غضبي من أكرم عبدي المؤمن»^٤. و في سند الرواية محمّد بن خالد البرقي الذي مر فيه الكلام.

و معلى بن خنيس الذي ثبت لي أخيراً حسنه أو وثاقته، خلافاً للشيخاني^٥، للروايتين الدائنتين على مدحه و جلالته، و قد تعرضنا للموضوع في فوائد الرجال (بحوث في علم الرجال).

و في صحيح معاوية عنه^٦: «قال رسول الله ﷺ لقد أسرى ربي بي فأوحى إلي من وراء الحجاب ما أوحى، و شافهني أن قال لي: يا محمد! من أذل لي ولياً، فقد أُرصد لي بالمحاربة، و من حاربني، حاربت. قلت: يا رب! من وليك هذا؟ فقد علمت أن من حاربك، حاربت. فقال: ذلك من أخذت ميثاقه لك و لوصيك و لذريتكما بالولاية»^٧.

و في معتبرة معلى بن خنيس عنه^٨: «قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل من

استذلّ عبدي المؤمن، فقد بارزني بالمحاربة».

و في معتبرة أيضاً بطريق الصدوق: «قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: قد نابذني من أذلّ عبدي المؤمن»^٩. نسأل الله التوفيق في اجتنباب إذلال المؤمنين؛ فإنه أمر كثير الابتلاء، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٦٠٩.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٥٩١، و إنما قلناه الإيمان عن الله تعالى بواسطة حديث أبيه عن أبيه عن علي عن رسول الله ﷺ. كما في الأحاديث المذكورة بعدها.

٣. المصدر، ص ٥٩١.

٤. المصدر، ص ٥٩٢.

تحرم لأجل مقارنتها ومقدماتها وملاساتها من ارتكاب المحرمات الإلهية، والله العالم. والتجربة في زماننا وفي جهاد أفغانستان وغيرها أكبر برهان عليه.

٢٢٨. الرافة بالزانية والزاني

قال الله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي قَاتِلُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهْدَ غَدَايَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^١.

أقول: يحتمل أن يكون النهي لأجل المحافظة على حد الجلد، ويؤكد قوله تعالى: ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ ويحتمل أن يكون نفسياً وإن كان الحكمة فيه هي المحافظة المذكورة، والله العالم.

٢٢٩ و ٢٣٠. الربا

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا بِنِعْمَةِ اللَّهِ الْيَتِيمِ وَأَخْلَى اللَّهُ الرِّبَا وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَرْغَبَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^٢ يَنْتَحِقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزَيِّنُ الصَّدَقَاتِ... ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُؤُوسُ أَعْنَاقِكُمْ لَا تَقْلِبُونَ وَلَا تَقْلِبُونَ^٣.

وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ تَغْلِبْكُمْ تَقْلِبُونَ﴾^٤.

وقال تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾^٥.

١. التور (٢٤): ٢٠.

٢. البقرة (٢): ٢٧٧ - ٢٨٠. إنه يحرم على الآخذ والمعطى.

٣. آل عمران (٣): ٧٥.

٤. النساء (٤): ١٦٠.

«ر»

□ الرئاسة

في صحيح معمر بن خلاد عن أبي الحسن عليه السلام أنه ذكر رجلاً فقال: إنه يحب الرئاسة؟ فقال: «ما ذلنك خاريان في غنم قد تفرق رعاؤها بأضر في دين المسلم من الرئاسة»^١.

وفي معتبره^٢ عبدالله بن مسكان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إياكم ومؤلاء الرؤساء الذين يترأسون. فوالله! ما خفت النعال خلف الرجل إلا هلك وأهلك»^٣. وفي صحيح محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «أترى لا أعرف خياركم من شراركم؟ بلى، والله! إن شراركم من أحب أن يوطأ عقبه، أنه لا بد من كذاب أو عاجز الرأي»^٤.

أقول: لا يحضرني لأحد كلام حوال الموضوع، والروايات فيها كثيرة، فلا بأس بعدم اعتبار أسنادها، ولا يبعد أن يقال بأن الرئاسة في نفسها غير محرمة، وإنما

١. المصدر، ج ١١، ص ٢٧٩.

٢. في رجال السيد محمد بن خالد البرقي وقد ذكرنا في رسالينا لرجالية (بحوث في علم الرجال) لزوم الاحتياط في رواياته، وفي السيد عبدالله بن مغيرة المشرك، لكن الظاهر تصرفه إلى المشهور اللغة بإجماع المصنفين. وأما ما في كلام بعضهم من أن ابن مسكان لم يرو عن الصادق سوى رواية من أدركه المشرك - فهو غير صحيح وهذا الرواية إحدى دلائل جلالته.

٣. وسائق القصة، ج ١١، ص ٢٧٩.

٤. المصدر، ص ٢٨٠.

و قال تعالى: «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً يَزِيدُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْلِعُونَ»^١.

و في جملة من الروايات المعتمدة و غيرها عدّ الربا من الكبائر^٢.

و في صحيح هشام بن سالم المروي في الكافي و الغيبة و التهذيب عن الصادق عليه السلام: «درهم رباً (عند الله) أشدّ من سبعين زنية بذات محرم»^٣.

و في موقّ سماعة و صحيح هشام بن سالم عنه تعليل الحرمة «لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف»^٤. و في موقّ زرارة عنه: «... درهم رباً يمحق الدين، و إن تاب منه ذهب ماله و افتقر»^٥.

و في صحيح جميل عنه عليه السلام: «درهم رباً أعظم عند الله من سبعين زنية كلّها بذات محرم في بيت الله الحرام»^٦.

بيان

الوجه المعقول في الرواية و لفظاتها و هي كثيرة، إنّ في أخذ درهم رباً مفسدة لا توجد في سبعين زنية في بيت الله، و بهذا الاعتبار يقال: إنّ الأول أشدّ من الثاني و لكن لو دار الأمر - فرضاً - بين ارتكاب أحدهما، فلا شكّ في لزوم ترك سبعين زنية في بيت الله و ارتكاب أخذ درهم رباً لأشدّية مفسدة سبعين زنية من مفسدة أخذ ألف درهم من رباً، و هكذا الحال في قولهم: الغيبة أشدّ من الزنا و غيره.

إذا عرفت هذا، فنذكر المقصود في طيّ مباحث:

المبحث الأول: أنّ حرمة الربا ضرورية في دين الإسلام، و دلالة الكتاب و السنّة عليها قطعية. و قيل: قد شدّد الله سبحانه في آيات سورة البقرة في أمر الربا بما لم يشدّد

بعثله في شيء من فروع الدين إلّا في تولّي أعداء الدين؛ فإنّ التشديد فيه أيضاً هي تشديد الربا، و أمّا سائر الكبائر، فإنّ القرآن و إن أعلن مخالفتها و شدّد القول فيها، فإنّ لحن القول في تحريمها دون ما في هذين الأمرين حتى الزنا، و شرب الخمر، و القمار، و الظلم، و ما هو أعظم منها، كقتل النفس التي حرم الله، و الفساد، فجميع ذلك دون الربا، و تولّي أعداء الدين.

أقول: من لاحظ الآيات الواردة في الربا و الآيات الواردة في تولّي أعداء الدين، و قد ذكرناها في حياة «الأخذ»، يعلم أنّ أمر الربا أشدّ في القرآن من أمر التولّي بكثير، و كذا من جميع الفروع حتّى القتل، و الظاهر أشدّية أمر القتل من أمر التولّي، فلاحظ^١.
المبحث الثاني: أنّ الله تعالى لم يبيّن معنى الربا و حدوده مع تشديده في حرمة؛ فإنّ الربا إن كان بمعنى الزيادة - كما هو الظاهر - فالأمر واضح؛ إذ ليس مطلق الزيادة - بحرام، و كذا إن كان بمعنى الأخذ بأكثر ممّا أعطاه، فلا بدّ من مراجعة السنّة في فهم المراد.

و الخطب - على ما قيل - هو المشي على غير استواء قلعل المراد أنّ أكل الربا ينحرف عن الطريق الوسط بمسّ الشيطان، و مع ذلك فهو لا يدلّ على حرمة أكل الربا؛ فإنّ الانحراف المذكور مرتّب على الأكل و إنكار الحرمة، منه ظهر أنّ الأنسب لتشريع التحريم ابتداء هو آية النساء، و أنّ آيات البقرة ميسوقة بالحرمة، كما يظهر للمندبّر.

فقوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ...» إخبار لا إنشاء، ثمّ إنّ تحرّم الربا في قوله: «وَوَحَرَّمَ الرِّبَا» تكليفي، كما يستفاد من السياق، و وضعيّة تحليل البيع لا تكون قرينة على كون التحريم المذكور أيضاً وضعياً يحنأ^٢.

و قوله تعالى: «فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ» يدلّ على وجه على فساد المعاملة و الحرمة الوضعيّة مطلقاً و إن لم يتب، فإنّ عدم التوبة لا يصحّح المعاملة الربويّة قطعاً، و

١. إلّا أن يقال: في آيات البقرة أمران مهمّان: أحدهما: وعد الخلود في النار، و ثانيهما: الحرب من الله و رسوله، و الأول وارد في حقّ قتل المؤمن أيضاً، و الثاني - بقرينة ذكر الرسول - تهديد بالقتل و العذاب النعوي. والله العالم بالواقع.

٢. لكنّه يدلّ على بطلان المعاملة أيضاً، و إن شئت فقل: الحرمة أعمّ من التكليف و الرخصة.

١. الروم (٢٠): ٣٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢٤٢.

٣. المصدر، ج ١٢، ص ١٢٣.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٤٢٤.

٦. المصدر، ص ٤٢٧.

لادخول رأس المال في ملك غير مالكه.

و أما قوله تعالى: «أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً»، فلا يقف الحكم عليه، بل المدار على إطلاق قوله تعالى: «ذَرُّوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّبَا» إلخ.

المبحث الثالث: ظاهر قوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ مُوَعِدَتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَآتَاهُ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ». إن بطلان الربا وعدم تملك المرتبي الزيادة مشروطة بالتمتع والعلم بالحرمة، و أما إذا كان المرتبي جاهلاً بالحكم، فيتملك الزيادة المذكورة، نعم، إذا كان جاهلاً مفصلاً في تعلم الحكم، يستحق العقاب بارتكابه الحرمة التكليفية، ولعل قوله تعالى: «وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ» إشارة إلى هذا الموضوع، فافهم فإنه دقيق.

فإن قلت: لعل الموعدة هو تشريع الحكم وإبلاغه إلى النبي بتوسط الوحي، فالعنى أن المعاملات الربوية قبل نزول الوحي بحرمة الربا صحيحة وبعد ذلك فاسدة.

قلت: هذا الاحتمال يفسده أولاً قوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ مُوَعِدَتُهُ» فإنه ظاهر في ما قلناه، نعم، ولو قال: فمن انتهى بعد مجيء الموعدة أو بعد ما وعظناه في الكتاب، لكان ظاهراً في ما ادّعي. وبالجمله بيان الحكم في القرآن ونزول الوحي لا يستلزم مجيء الموعدة إلى كل فرد من المكلفين.

و ثانياً: أن هذه الآية غير واردة مورد التشريع. كما قلنا أولاً، بل الظاهر منها أنها مسبوقة بتشريع الحكم، وعليه، فهي كالنفس على ما قلناه، إذ مجيء الموعدة وعدمه بعد ثبوت أصل الحرمة، فنقطع.

و من حسن الاتفاق ورود جملة من الروايات على طبق ما استظهرناه من الآية الشريفة، وإليك بعضها:

١. خير علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن رجل أكل ربا لا يرى إلا أنه حلال؟ قال: «لا يضرك حتى يصيبه متعمداً، فهو ربا».

٢. رواية أحمد بن عيسى قال: إن رجلاً أربى دهرًا من الدهر، فخرج قاصداً أبا

جعفر الجواد عليه السلام، فقال له: «مخرجك من كتاب الله يقول: «فَإِذَا جَاءَ» إلخ. و الموعدة هي التوبة. فجهله بتحريره ثم معرفته به، فما مضى فحلال، و ما بقي فليستحفظ».

و الحق أن الروايتين ضعيفتان سنداً، كما ذكرنا وجهه في كتابنا بحوث في علم الرجال و الروايات غير المعتمدة سنداً كثيرة و هي مجموعها تقوي الحكم.

٣. صحيح محمد بن مسلم، قال: دخل رجل على أبي جعفر عليه السلام من أهل خراسان قد عمل الربا حتى كثر ماله، ثم إنه سأل الفقهاء فقالوا: ليس يقبل منك شيء إلا أن تردّه إلى أصحابه، فجاء إلى أبي جعفر عليه السلام، فقص عليه قصته. فقال له أبو جعفر عليه السلام: «مخرجك من كتاب الله: «فَإِذَا جَاءَ مُوَعِدَتُهُ» و الموعدة التوبة».

أقول: ولا بد من حمله على صورة الجهالة.

٤. صحيح الحلبي، قال الصادق عليه السلام: «كُلَّ رِبَاً أَكَلَهُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ ثُمَّ نَابُوا، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِذَا عَرَفَ مِنْهُمْ التَّوْبَةَ».

و قال: «لو أن رجلاً ورث من أبيه مالا و قد عرف أن في ذلك المال ربا، و لكن قد اختلط في التجارة بغير حلال، كان حلالاً طيباً، فليأكله و إن عرف منه شيئاً أنه ربا، فليأخذ رأس ماله و ليرد الزيادة».

و في التهذيب «بغيره» مكان: «بغير حلال» و هو الظاهر، و فيه توصيف «شيئاً» بـ «معزولاً»، و لا بد من حمل الرواية على فرض جهالة المورث بالحرمة كما يأتي.

و في صحيح آخر له عنه عليه السلام، قال: «أني رجل أبي عليه السلام فقال: إني ورثت مالا و قد

١. و الموعدة هي بلوغ حرمة الربا إلى المكلف دون التوبة، و لعل تفسيرها بها من باب إطلاق السبب - و هو الحكم المعلوم - على السبب، أعني التوبة، وعليه، فليست التوبة شرطاً في حلية ما أخذ حال الجهالة، نعم، الرواية الرابعة و هي صحيحة الحلبي ظاهراً في الاشتراط و الأقوى عدم الاشتراط، لعدم ظهور معتد به في الرواية المذكورة، فلا خلاف. ثم التوبة إما من جهة ارتكاب المعصية الواقعية، أو من جهة أن الغالب هو تقصير الجاهل الموجب لاستحقاق العقاب، نعم، الأقوى اشتراطها على نحو ما في قريباً في شروط الربا.

٢. وسائل الشريعة ج ١٢، ص ١٢٢.

٣. المستدرج ص ١٢٢.

٤. و لعل هذا الاستفادة من قوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ».

٥. وسائل الشريعة ج ١٢، ص ٢٩١.

٦. المصدر ج ٧، ص ١٦.

علمت أن صاحبه الذي ورثته منه قد كان يربي، وقد عرف أن فيه رباً وأستيقن ذلك ليس بطبيب لي حلاله^١ لحال علمي فيه، وقد سألت فقهاء أهل العراق وأهل الحجاز، فقالوا: لا يحل أكله؟ فقال أبو جعفر^٢: «إن كنت تعلم بأن فيه مالاً معروفاً ربياً، وتعرف أهله، فخذ رأس مالك ورد ما سوى ذلك، وإن كان مختلطاً، فكله هنيئاً، فإن المال مالك، واجتنب ما كان يصنع صاحبه^٣، فإن رسول الله ﷺ قد وضع ما مضى من الربا، وحرم عليهم ما بقي، فمن جهل وسع له جهله حتى يعرفه، فإذا عرف تحريره حرم عليه ووجب (وجب) عليه فيه العقوبة إذا ركبه، كما يجب على من يأكل الربا^٤». أقول: يحمل الرواية على فرض جهل المورث العربي بحرمة الربا حين المعاملة الربوية، وذلك لوجهين:

الأول: قوله: «فإن رسول الله ﷺ قد وضع ما مضى من الربا» فإنه ﷺ إنما وضعه في فرض جهل العربي دون علمه قطعاً.

الثاني: قوله: «فإذا عرف تحريره حرم عليه...».

وأما قول السائل: «وقد عرف أن فيه رباً وأستيقن ذلك»، فهو ظاهر أو محمول على ما بعد المعاملة، يعني أنه عرف فيما بعد أن الربا حرام، وأنه موجود في ماله، ولا بد من فرض انتهائه بعد علمه عنه أيضاً، وعليه يحمل ذيل صحيح الحلبي الأول و أن الأب المورث كان جاهلاً.

ثم إن مقتضى ظهور الروایتين، وجوب رد الربا المعزول غير المختلط على الوارث إلى مالكة إن يعرفه، ولا بد من الالتزام به؛ فإن مجرد الجهل لا يحلّل الربا، بل مع الانتهاء بعد مجيء الموعظة.

فلعل الوارث استمر جهله إلى حين الموت، كما يمكن فرضه في الرواية الأولى، فلا وجه كحمل الأمر برد الربا على الاستحباب، كما صنفه المحقق اليزدي^٥ في كتابه^٦.

١. لعل المراد أن حلاله المختلط بالربا الحرام أيضاً حرام؛ لعدم الإجمالي.

٢. يعني لا ريب في المعاملة، كما يصنع صاحب المال، أي المورث.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٢١.

٤. الشريعة الوثنية، ج ٢، ص ١٧.

ثم إنه يحتمل كون المراد بالمال المعروف ربياً هو المعلوم مقداراً وإن اختلط بغيره، والمراد بالمختلط المختلط الذي لم يعلم مقداره، ولكنه خلاف الظاهر، بل الصحيح الثاني على نسخة التهذيب لمكان كلمة «المعزول» أظهر في خلاقه، والله أعلم.

ثم إنه يشترط في حلّية الربا الواقع في زمان الجهل الانتهاء (أو هو الانزجار والكف وقبول التهي) عن الربا، لترتبها في الآية على العلم بالحكم وامتناله، فمن جاء موعظة من ربه ولم ينته عنه، لا يحل له ما أخذه جاهلاً، بل لابد من رده إلى مالكة؛ لعدم الدليل على الملك وحلّية التصرف، ولعل هذا هو مراد الروايات المفسرة للموعظة بالتوبة، ولكن الرواة نقلوها بالمعنى، فاشتبهوا، وهذا الاحتمال غير بعيد، فلا حظ.

ثم لو فرض أن العربي لم ينته بعد مجيء الموعظة فوراً، بل انتهى عنه بعد مدة، فهل يحل له ما أخذه في صورة الجهل أم لا؟ والأرجح الثاني؛ لأن المتيقن (لو لم يكن ظاهراً) في الحكم بالحلّية هو صورة فورية الانتهاء.

نعم، لا فرق في الجهل بين كونه جاهلاً بالموضوع، أو بالحكم، أو ببعض الخصوصيات؛ لظهور الآية في الحلّية في جميع ذلك، كما أنه لا فرق بين كون المعطي عالماً بالربا أم لا، ولا بين صورة الاختلاط وعدمه (إلا بناء على الاحتياط في بعض الوجوه) ولا بين وجود المال وعدمه.

وأما إذا لم يجته الموعظة حتى مات، فما حكم رباؤه؟ مقتضى الآية عدم الحلّية؛ لعدم تحقق الانتهاء، ومقتضى ما تقدّم من الروايتين حلّية للوارث في الجملة.

وأنت بعد التدبّر فيما ذكرناه تقدر على إبطال جميع الاعتراضات الواردة من قبل المانعين أو المفصلين، ولا سيما اعتراضات الفقيه العظيم صاحب الجواهر^٧.

المبحث الرابع: الربا إما في القرض وإما في المعاملة والمعاوضة، لكل منهما أحكام خاصة، والمعمدة في الربا المعاوضي اشتراطه بشرطين: الشرط الأول الكيل والوزن، فلا رباً في غير المكيل والموزون، كالمعدود، والمسدوع، وما يباع بالمشاهدة،

١. ص ١١٧، جواهر الكلام، كتاب النكاح (الطبعة القديمة)، وقد نسب المنع إلى المعروف بين المتأخرين، ونقل عن الآخريين نسبة المنع إليهم، ولكن لا يعدل عما ذكرنا.

كالجوز، والبيض، والعبد، والثياب، والدواب، والأشجار، فيجوز فيها التفاضل ولو مع اتحاد الجنس على الأقوى نقداً ونسيئةً وهو المنقول عن المشهور؛ ويدل عليه روايات:

لمنها: صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا يكون الربا إلا فيما يكال أو يوزن»^١.

منها: موثق عبيد بن زرارة عنه عليه السلام، قال: «لا يكون الربا إلا فيما يكال أو يوزن»^٢.
منها: موثق منصور بن حازم عنه عليه السلام، سأله عن الشاة يائسانين، والبيضة بالبيضتين؟ قال: «لا بأس ما لم يكن كيلاً أو وزناً»^٣.

ومنها: موثق آخرى عنه عليه السلام، قال: سأله عن البيضة بالبيضتين؟ قال: «لا بأس به»^٤. والثوب بالتوبين؟ قال: «لا بأس به»^٥. والفرس بالفرسين؟ فقال: «لا بأس به»^٦. ثم قال: «كل شيء يكال أو يوزن، فلا يصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحد، فإذا كان لا يكال ولا يوزن، فلا بأس به إثنين بواحدة»^٧.

منها: موثق زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: «لا بأس بالتوب بالتوبين»^٨.
منها: صحيح زرارة عنه عليه السلام، قال: «اليعبر باليعبرين، والدائبة بالدائتين بدأ بيد ليس به بأس»^٩.

منها: غير ذلك، ولأجلها تحمل الكراهة في صحيح محمد بن مسلم^{١٠} على الكراهة المصطلحة، فيضعف ما عن المفيد وغيره من جريان الربا في المعدود ونحوه أيضاً. وكذا نفي الصلاحية في صحيح ابن مسكان^{١١}.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٣٤.

٢. المصدر، ص ١٣٤.

٣. المصدر، بناء على أن المراد باین رباط على من الحسن بن رباط، وروى عن أبيه في الرواية في المصدر مضرة وفي تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٨، عن الصادق عليه السلام.

٤. المصدر، ص ٤١٨.

٥. المصدر.

٦. المصدر، ص ٤٥١.

٧. المصدر، ص ١١٩.

٨. المصدر، ص ١٥٢.

وقول الإمام عليه السلام في الحديث الأخير وغيره: «بدأ بيد» لا يوجب تنقيذ جواز الربا في النقد فقط، بل الصحيح عموم الجواز في النسيئة أيضاً للإطلاقات، بل دليل الحديث الأخير بطريق الصدوق - والطريق صحيح - نص فيما قلنا، فقد قال الصادق عليه السلام فيه: «لا بأس بالتوب بدأ بيد ونسيئة إذا وصفتها»، وبه يقتد أو يخصص أيضاً صحيح الحلبي ومعتبرة زياد المشتملين على قوله عليه السلام: «فأما نظرة (نسيئة) فلا يصلح» كما سيأتي في الشرط الثاني، فما عن جمع من قدمائنا من الحكم بالحرمة في النسيئة غير متين.

ثم إن الظاهر من المكيل والموزون كونهما كذلك في غالب الأمكنة لا في عصر النبي الأكرم عليه السلام، كما قال به كثير، ولا في بلد المتبائنين، كما عن جمع منهم أعيان عصرنا.

- فلو علم باختلاف اصطلاح البلاد - ولم يثبت الغلبة - يرجع إلى عمومات المنع فإن شمول المخصص له غير معلوم؛ اللهم أن يقال: كما أن شمول الخاص له غير معلوم، كذا شمول العام أيضاً له غير معلوم؛ فيكون من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصداقية، فيرجع إلى الأصل. أو يقال: الشبهة مفهومية لا مصداقية، فيجوز التمسك بالعام فيها، لكن الأحوط لزوماً إن لم يكن الأظهر فتوى، هو ما قلنا من اختصاص الحكم بما إذا كان الشيء مكيلاً أو موزوناً في غالب الأمكنة، وأما إذا كان البلاد فيه مختلفة، فالظاهر عدم شمول المخصص له، فيبقى تحت العام، فتأمل.

لا أقل من كون المنع أحوط احتياطاً لزومياً، وكلام جملة من الفقهاء رضى الله عنهم غير خال عن إشكال أو إشكالات، لكننا لا نتعرض لها لعدم جدوى فيه.

فروع

الفرع الأول: قال صاحب العروة:

إذا كان أحد المعوضين مثلاً يكال والآخر مثلاً يوزن، فلا مانع من بيع أحدهما بالآخر بأن يكال ما يكال، ويوزن ما يوزن إذا اختلف جنساً. وأما مع اتحاده، كما إذا كان فرعين من

أصل واحد، فلا يصلح لاحتمال الزيادة الغير المفترضة لأنه لا يصدق تساوي لا في الكيل ولا في الوزن^١، انتهى.

لكن اعتبار التساوي غير لازم، وإنما المانع هو الزيادة المنفية بالأصل، فيبقى عموم الأدلة الدالة على صحة المعاملة أو إطلاقها بحاله.

الفرع الثاني: إذا كان الشيء مختلفاً بحسب الأحوال، فالظاهر اختلافه باختلافها، كما في التمر؛ فإنه موزون بعد القص وبيعاً مشاهدة على التخل، وكذا أثمار سائر الأشجار، فلا يجري الربا في الثاني، كما يجري في الأول. وأما إذا كان مختلفاً بحسب نوع المعاملة، فلا يختلف حكمه؛ كما إذا قلنا بصحة الصلح بالمشاهدة في مثل الحنطة والشعير، فإنه يجري فيه الربا وإن وقعت المصالحة بدونها.

الفرع الثالث: إذا كان جنس يباع بكل من الوزن والكيل والعد، فقبل بعدم التفاضل إذا بيع بالوزن احتياطاً، بل كذا إذا بيع عدداً.

أقول: بل المنع هو الأقوى، كما يظهر من ملاحظة الروايات المتقدمة.

الفرع الرابع: المنع عن معاوضة المثل بالمثلين وما يقرب منه في بعض الروايات المتقدمة، لا يدل على جواز المعاوضة بأقل من المثلين بل مقتضى إطلاق غيره هو حرمة مطلق الزيادة.

المبحث الخامس: الشرط الثاني من الشرطين المعبرين في حرمة المعاملة وفسادها، اتحاد جنس العوضين، أو كون أحدهما أصلاً للآخر، أو كونهما قرعين من جنس واحد. والمراد بالجنس النوع المنطقي الذي هو جنس لغوي عرفي، وضابطه أن يكون له اسم خاص ولم يكن تحته قدر مشترك يسمى باسم خاص، كالحنطة، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة، ونحوها مما يكون الأقدار المشتركة التي تحتها أصنافاً لها، وليس لها اسم خاص، بل تذكر مع الوصف، فيقال: الحنطة الحمراء أو الصفراء، أو الجيدة أو الرديئة أو نحو ذلك، وكذلك في بقية المذكورات، وعلى ما ذكر، فمثل الطعام والحب وغيرهما مما يكون تحته أقدار مشتركة، كالحنطة، والشعير، و

الماشى، والعدس لا يعد جنساً واحداً، فلا يكون مثل الحنطة والماشى من جنس واحد، كما ذكره صاحب «العروة»^١.

أقول: وعلى كل يحرم المعاوضة تقدراً ونسيئة إذا كان العوضان من جنس واحد، وإليك الروايات الواردة في المقام:

١. صحيح عمر بن يزيد^٢ عن الصادق عليه السلام: «قلت: وما الربا؟ قال: «دراهم بدرهم مثلين بمثل، وحنطة بحنطة مثلين بمثل»^٣.

٢. صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا اختلف الثبثان، فلا بأس به مثلين بمثل يبدأ بيد»^٤.

٣. صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء يتفاضل، فلا بأس ببيعه مثلين بمثل، يبدأ بيد، فأما نظرة فلا يصلح»^٥.

٤. صحيحه الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «لا يصلح الحنطة والشعير (الشعير بالحنطة خ) إلا واحد بواحد» - وقال: - الكيل يجري مجرى واحداً - قال: - ويكره قفيز لوز بقفيزين، وقفيز تمر بقفيزين، ولكن صاع حنطة بصاعين [من] تمر، وصاع تمر بصاعين [من] زبيب إذا اختلف هذا، والفاكهة اليابسة - فهو حسن وهو يجري مجرى واحداً - وقال: - لا بأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيلاً أو وزناً (كيل أو وزن خ)»^٦.

٥. في صحيحه الثالث عنه عليه السلام: «وسئل عن الزيت بالسمن إثنين بواحد؟ قال: «يد لا بأس به»^٧.

٦. مضمرة سماعة، قال: سألت عن الطعام والتمر والزبيب فقال: «لا يصلح شيء منه إثنان بواحد إلا أن يصرفه نوعاً إلى نوع آخر، فإذا صرفته، فلا بأس إثنين بواحد وأكثر».

١. المصدر.

٢. هو التمهيد دون مجهول، كما يظهر من نسخة النسخة و فهرست الشيخ.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٣٤.

٤. المصدر، ص ٤٤٠ و ٤٤٢.

٥. المصدر، ص ٤٤٣.

٦. المصدر، ص ٤٣٩ و ٤٤٢.

٧. المصدر، ص ٤٤٣.

٧. مؤلفه أيضاً عن الصادق عليه السلام: «المختلف مثلان يمثل يد بيد لا بأس به»^١. إلى غير ذلك من النصوص، والسألة خالية عن الخلاف، كما قيل، بل في مناجر الجواهر: الإجماع بقسميه عليه^٢.

فروع كما تلي

أ) ظاهر جملة من الروايات المذكورة أن جواز التفاضل في الجنسين المختلفين إنما هو في النقد دون النسبة؛ لقوله عليه السلام: «هذا بيد»^٣، فيرجع فيها إلى عموم المنع، كما عليه جمع، لكن في الجواهر: والمشهور نقلاً وتحصيلاً، بل لعلمه عليه عامة المتأخرين الجواز، بل عن الغنية الإجماع عليه.

أقول: ويدل عليه صحيح الحلبي الثاني، ومضرة سماعة؛ فإنهما مطلقان^٤، ولا يقيّد إطلاقهما بيقية الروايات؛ لعدم المناقاة بينهما، كما لا يخفى.

و أمّا ما في صحيح الحلبي الأول من قوله: «فأما نظرة فلا يصلح»^٥، فرد بأن نفي الصلاحية لا تدل على الحرمة بل هو ظاهر في الكراهة.

أقول: المتأمل في روايات باب الربا لا يجراً أن يحمل نفي الصلاحية على الكراهة؛ لاستعصانه في الحرمة كثيراً.

و قال المحقق اليزدي:

مع أن الحرمة إن كانت من جهة الربا، فمشكل؛ لأنه مختص بالمتجانسين وإن كان المراد كونها تعبدية، فبعد عن ظاهر الأخبار؛ لأن الظاهر منها كون البأس و عدم الصلاح من جهة الربا، فيناسب حملها على الكراهة، ويمكن حملها على التقيد؛ لأن المنع مذهب العامة...^٦

أقول: الحمل على التقيد مخصوص بصورة تعارض الأدلة المفقودة، ونحن نقول: إن الحرمة من جهة الربا، والإشكال ضعيف؛ لأن اختصاص الربا بالمتجانسين حتى في

١. المصدر، ص ٤٤٤.

٢. جواهر الكلام، كتاب المناجر، ص ١٨٢ - الطبعة القديمة.

٣. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٤٤، ج ٨، ومثلهما في الإطلاقي صحيحة أخرى للحلبي.

٤. راجع: المصدر، ص ٤٤٣، ج ١٤، وفي مضرة زيادة: «فأما نسبة فلا يصلح».

٥. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠.

فرض النسبة و عدم جريانه في غيرهما أول الكلام، بل هو ممنوع، و سند المنع ما عرفت.

فالحق أن الجملة المذكورة، أعني قوله: «فأما نظرة فلا يصلح» توجب الاحتياط في المقام، كما صرح المحقق عليه في الشرايع^١.

هذا كله إذا كان العوضان من الجنسين المختلفين و كانا ممّا يكال أو يوزن، و أمّا إن كانا من الأنسان، فهو صرف يحرم التفاضل فيها، كما دلت روايات^٢.

و إن كانا من المعدودين، فقد مرّ جواز التفاضل فيها نسبة، و إن كان أحدهما من الأثمان أو من المعدودات و الآخر من العروض، فالظاهر هو الجواز و إن كان صحيح الحلبي الأول و معتبرة زياد يشملان المقام أيضاً، بل في الجواهر:

و إن كان أحدهما من الأثمان و الآخر من العروض، فلا خلاف أجده في جواز التماثل و

التفاضل، بل الإجماع بقسميه عليه، إذ هو إما نسبة أو سلم، و كلّ منهما مجمع على جوازه، بل لعلمه من الضرورات المستغني عن الاستناد إلى إطلاق الأدلة و غيره،

انتهى

ب) قالوا بحرمة معاوضة المتجانسين نسبة مع عدم التفاضل؛ فإن الأجل زيادة موجبة للربا.

و في العروة الوثقى:

بل الظاهر الإجماع على عدم الجواز، و ما من الخلاف من كراهته شاذ أو محمول على إرادة الحرمة من الكراهة و لا يخرج عن كونه رباً بزيادة مقدار في طرف صاحب الأجل^٣، انتهى.

و في الجواهر ادّعى الإجماع بقسميه عليه.

أقول: ويمكن أن يقال: إن مقتضى إطلاق الروايات، جواز المعاملة المذكورة، و أن المانع من صحة المعاملة وحليتها هو زيادة الحسية دون الحكمية و إليك بعض هذه الروايات:

١. راجع: جواهر الكلام، ج ١٢، ص ٢٤٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٤٦.

٣. العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٢.

منها: صحيح عبد الرحمن، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبجوز قفيز من حنطة بقفيزين من شعير؟ فقال: «لا بجوز إلا مثلاً بمثل» - ثم قال: - إن الشعير من الحنطة».

منها: صحيح الحلبي عليه السلام: «لا يباع مختومان من شعير بمختوم من حنطة ولا يباع إلا مثلاً بمثل، والتمر [أو الثمن] مثل ذلك» قال: وسئل عن الرجل يشتري الحنطة، فلا يجد صاحبها إلا شعيراً أبيض له أن يأخذ اثنين بواحد؟ قال: «إنما أصلهما واحد»^١.

منها: صحيح ابن مسلم و زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: «الحنطة بالدقيق مثلاً بمثل، و السويق بالسويق مثلاً بمثل، و الشعير بالحنطة مثلاً بمثل لا يأس به»^٢.

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة و مقتضى إطلاق ذلك، حرمة المعاوضة مع التفاضل نقداً و نسيئة، فما أفاده صاحب العروة و من أن زيادة السقار في جانب صاحب الأجل لا تخرج المعاملة عن كونها ربوية غير متين، بل حق العبارة على ما ذكرنا أن يقال: إنها توجب الربا، فضلاً عن كونها مخرجة للمعاملة عن الربا، كما أن مقتضى إطلاقها جواز المعاملة مع تساوي في المقدار نقداً و نسيئة، و لم أجد عاجلاً له مقيداً، فتدبر جيداً^٣.

ج) لا فرق في الزيادة المحرمة بين كونها جزءاً لأحد العوضين أو شرطاً، و قلنا: إن الشروط لا تقابل بالثمن؛ و ذلك للإطلاقات المتقدمة من الكتاب و السنة الشاملة للجزء و الشروط، كما أن مقتضاها عدم الفرق بين كونها من جنس العوضين أم لا، كما

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٢٨.

٢. المصدر، ص ٤٤٠.

٣. راجع: المصدر، ص ٤٢٩ و كتب لنا السيد الأستاذ الطوبى دام ظله: «الظاهر أن المسألة من المسائل عليها بين الأصحاب قديماً و حديثاً، و بدلتنا على الحكم المذكور قوله عليه السلام في معتبره معتد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يبيع الحنطة بالشعير إلا بدأ يده و أمّا الروايات التي ذكرتها - يريد الروايات المذكورة في المتن - فهي في مقام بيان عدم جواز بيع أحد المتجانسين بالمتجانسين الآخر بالتفاضل، و جواز بالتساوي و لا إطلاق لها بالإشادة إلى جواز نسيئة و لا نظر لها من هذه الناحية أصلاً، على أن مختبره معتد بن قيس المتقدمة مقتداً لإطلاقها، انتهى كلامه».

أولاً: لا يبعد وثاقه معتد بن قيس الذي يروي عنه عاصم بن حميد، كما في المقام، لكن بشكل المقام من حيث دلالة الدليل فإنه يبعد محتاج إلى تأمل. و لا سيما أن حصر الجواز في بيع الجنس المتماثلين في القدر فرض غير عقلائي ولا يقع مثله عرفاً في السوق، و نسيئة إحصان من البائع إلى المشتري.

إذا باع من حنطة بمنّ منها و بمقدار من الدهن أو شيء آخر من المكيل أو الموزون أو المعدود أو غيره جزءاً كان المقدار المذكور أم شرطاً.

و أمّا إذا كانت الزيادة المشروطة غير عينية ممّا يكون مالاً كسكنى الدار، أو عملاً له مائنة، كخباطة ثوب، أو يكون ممّا فيه منفعة، كاشتراط مصالحة أو بيع محاباتي، أو اشتراط خيار أو تسليم في مكان معين، أو ممّا فيه غرض عقلائي، كاشتراط كتس المسجد، أو إعطاء شيء للفقير، أو قراءة القرآن و غيرها، ففي الحرمة نظر، لكن الأحوط - إن لم يكن أقوى - المنع في الأولين؛ لقوة احتمال شمول المطلقات لهما، و الأظهر في غيرهما الجواز للتصرف، فتأمل.

د) هل المحرم - تكليفاً و وضعاً - هو الزيادة فقط و يصح البيع بالنسيئة إلى غيرها أم يبطل أيضاً الأقوى بطلان البيع إذا كانت الزيادة جزءاً، إذ الزيادة ليست ممتازة عن رأس المال حتى تكون المعاملة صحيحة بالنسيئة إليه، بل كلّ جزء من المثل يقابل الجزئين، فليس البيع بمثل و زيادة، و أمّا إذا كانت شرطاً، فإن قلنا: إن الشرط الفاسد مفسد، فهو - إن لم نقل به و كانت الزيادة من المكيل و الموزون، فالبيع - أو أية معاملة كانت - باطل أيضاً؛ لإطلاق الروايات الدالة على اعتبار المثلية^١، و إن كانت غيرهما، فيمكن القول بصحة البيع؛ لعدم دليل قوي على المنع، فلاحظ و تأمل جيداً.

هـ) هل الشرط كما أنه موجب للربا يمنع عنه أيضاً كما إذا باع متين من الحنطة بمنّ و اشترط عليه خباطة الثوب؟ الظاهر: أنه لا يمنع، كما يفهم من الروايات الدالة على اعتبار المثلية، و أمّا لو جعل شرطاً في قبيل شرط بأن باع قفيزاً من الحنطة بقفيز منها، و شرط عليه خباطة الثوب، و شرط الآخر كتابة مثلاً، ففيه وجهان: الصحة؛ لصديق المساواة، خصوصاً مع تساوي الأجزئين، البطلان خصوصاً مع تفاوتهما كثيراً، بل يمكن أن يقال: إن في أمثال هذه المعاملات يتحقق الربا من الطرفين، و يحتمل التفصيل بين تساوي الأجزئين، فيحكم بالصحة، و بتفاوتهما، فيحكم بالحرمة و البطلان، و لعلمه الأوجه، فتأمل.

١. المصدر، ص ٤٢٨ و ٤٢٩.

والأقوى ما عليه المشهور المنقول من جريان الربا في غير البيع من المعاوضات، كما يظهر وجهه من مراجعة روايات الباب، وقد ذكرنا بعضها سابقاً.

قال صاحب العروة^١:

وهل يجري في التعاضل لا بعنوان المعاوضة مثل وفاء الديون، كما إذا كان عليه عشرة دراهم فيوقته يدفع إثنين عشر درهماً فإنه ليس بعنوان المعاوضة، إلا أن المدفوع عوض عما في ذمته إذا قصد الوفاء بالمجموع لا بالعشرة منها ودية الزائد، وكذا إذا كان عليه عشرة مؤجلاً، فيرضى الدائن بثمانية حالاً إذا كان القصد إلى كون الثمانية وفاء عن عشرة لا عن ثمانية ويكون إبراء عن اثنين.

وربما يحتمل كونه رباءاً لأنه تعاوض، بل في التلبت معاوضة، فتشمله الأخبار ... و الأقوى عدم كونه رباءاً إذا لم يكن بعنوان المعاوضة من صلح أو غيره، بل كان بعنوان الوفاء بالمجموع وإن كان راجعاً إلى التعاوض؛ لانصراف الأخبار عنه ... ومما ذكر ظهر أن الأقوى عدم جريان الربا في الغرامات، كما إذا أُلِفَ منّا من الحنطة الجيدة، فدفع إلى المالك منّا ونصف من من الردئة، فإنه وإن كان المدفوع غرامة عوضاً عن النالف، فيكون بينهما تعاوض، خصوصاً إذا كان المدفوع من غير صنف النالف، بل أو من غير جنسه، كما إذا أعطى بدلاً عن المن من الحنطة منين من الشعير، لكنها ليست بعنوان المعاوضة، بل بعنوان الغرامة، فلا بأس بزيادة أحدهما على الآخر؛ خلافاً للمحقق في الشرائع في باب الغصب ... وقد عرفت انصراف الأخبار عنها.

وكذا ظهر ممّا ذكرنا حال التسمّة، وإنه لا يجري فيه الربا وإن كانت تعاضاً بين مال كلّ من التبركين في كلّ من الحنطين؛ لعدم كون العنوان عنواناً لمعاوضة؛ إذ عنوانها التميز بين الحنطين ... فلو كانت اشتركة بالمناصفة واقتسما بالثلث والثلثين، لا يكون من الربا.

والحاصل أن القدر المسلّم من الأخبار التعميم إلى كلّ ما كان بعنوان المعاوضة، لكن الأحوط إجراؤه في كلّ ما يتضمن التعاوض أيضاً، كالوفاء، والغرامة، والقسمة^٢، انتهى.

أقول: دعوى الانصراف غير قوية، فالأحوط هو تعميم الحكم وإجراء حكم الربا في جميع هذه الصور. وأمّا صحيح الحلبي عن أبي عبد الله^٣، قال: سألت عن الرجل يستقرض الدراهم البيضاء عدداً ثم يعطي (يقضي خ) سوداً (وزناً خ) (سوداً وزناً خ) و قد عرف أنها أثقل ممّا أخذ و تطيّب به نفسه أن يجعل له فضلها؟ فقال: «لا بأس به إذا لم يكن فيه شرط ولو (أولو خ) وهبها (وهب) له كلّها صلح (له خ) (أصلح خ)»، وفي العروة^٤ «و لو وهبها كمالاً كان أصلح»^٥.

فلا يدلّ على مرامه كما زعم؛ إذ المحتمل أو الظاهر من قول الراوي «و تطيّب به نفسه إلخ» هو هبة الزائد لا أنه بعنوان الوفاء، فالحديث لا يصلح لتقييد المطلقات الشاملة للمقام (أي التعاوض)، ومنها صحيح الحلبي المتقدم في بحث الزيادة الحكمية. ومنها: صحيح هشام عن أبي عبد الله^٦، قال: سئل عن الرجل يبيع الرجل الطعام الأكرار فلا يكون عنده ما يتم له ما باعه، فيقول له: خذ مني مكان كلّ ففيز حنطة قفزين من شعير حتى تستوفي ما نقص من الكيل؟ قال: «لا يصح؛ لأن أصل الشعير من الحنطة و لكن يردّ عليه الدراهم بحساب ما ينقص من الكيل»^٧.

وحمله على المبادلة دون الوفاء، كما احتمله صاحب العروة خلاف إطلاقه. نعم، ربما يدلّ على التجاوز الصحيح الآتي في أول الربا الفرضي، فلاحظ^٨.

ز) قد عرفت اختصاص الربا باتحاد الجنس في العوضين؛ فإذا اختلف الجنسان فلا رباء، وأمّا إذا شك في مورد في اتحادهما، فقال صاحب العروة:

الظاهر جواز المعاملة مع التفاضل فيه؛ إذ حرمة التفاضل معلقة على الاتحاد المشكوك بتحقيقه الموجب للشك في حرمة، فيرجع فيه إلى عموم مثل أحلّ له البيع، ودعوى أن التنبيه موضوعية ولا يجوز التشكك فيها بالعموم؛ لأن المفروض أن الشك في أن الشيء الفلاني متحد مع الآخر جنساً أم لا، والعام ليس متكلفاً لبيان هذا ... مدفوعه بضع عدم جواز التمسك بعد ظهور العموم في جميع أفراد التي منها الفرد المشبهة، فلا بدّ من شمول

١. وسائل الشريعة ج ١٢، ص ١٧٦.

٢. المصدر، ص ٣٢٨.

٣. المصدر، ص ٩٠٤.

٤. العروة الوثقى، ج ١، ص ١٠ - ١٢.

حكمه له بخلاف الخاص، فإن المفروض عدم تحقق فردية المشكوك له حتى يشمله حكمه^١.

إلى آخر ما ذكره من كلامه الطويل، ويرد عليه أولاً: المنع من التمسك بالعام في الشبهات المصادقة إلا في بعض الموارد، كما قررناه في موضعه^٢، والذي عكسه به جواز التمسك على جدد.

و ثانياً: لو سلمناه، لكانت النتيجة هي حرمة المعاملة على عكس ما قاله هذا السيد الجليل^٣؛ فإن العمومات دللت على حرمة مطلق الربا خرج منها المختلفان جنساً بمفصل، فإذا شك في اتحاد الجنس واختلافه يرجع إلى عموم حرمة الربا؛ فإنه شامل للمقام قطعاً؛ إذ المفروض وقوع التفاضل في أحد العوضين، وشمول حكم المخصص له غير معلوم^٤.

و ثالثاً: تمنع اشتراط المماثلة في الربا، لعدم دليل عليه، بل المانع منه هو اختلاف الجنسين، كما في صحيح محمّد بن مسلم، وصحيح الجليلي^٥.

و الأصل عدم اختلاف الجنسين، فيتحقق موضوع الربا، اللهم إلا أن يتمسك باشتراط المماثلة بضمرة سماعه حيث قال: «لا يصلح شيء منه إثنان بواحد»^٦، وإن كان ذيلها يدل على أن الاختلاف مانع عن الحرمة، فافهم.

وهنا شيء آخر وهو أن الفرد المشكوك ربما يدفع خصوصية الخاص فيه بالأصل، أي بأصالة عدم الأزلي؛ خلافاً للمحقق الثاني حيث منع من جريان الأصل المذكور بدعوى كونه مثبتاً بدليل أن استصحاب عدم المحمولي لا يثبت عدم التعتي، لكن الأصل المذكور وإن يخلو من هذا الإشكال كما قرّر في محله غير أنه لا مسرح

١. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠.
٢. المسألة ذات أنوال معززة في أصول الفقه.
٣. من العجيب والغريب أن حديثنا الشيخ الفاضل (دام عزه) ملأ أرقاً من كتابه «المحاضرات» وهي تحريات لدروس السيد الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وحاصله إنكار نسبة جواز التمسك بالعام في شبهات المصادقة إلى صاحب العروة مع صراحة كلامه هنا فيه!!
٤. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٤٢ و ١٤٣.
٥. المصدر، ص ١٤٣.

له في المقام؛ لأن المماثلة الجنسية عرفاً من عوارض الماهية وهي غير مسبقة بالعدم حتى في فرض عدم وجود موصوفها، وللکلام ذيل لا يسعد هذا المستصغر. وقد تعرض له السيد الحكيم^١ والسيد الخوئي (دام ظلّه) في مباحث الكفر في كتاب الطهارة من شرحهما على العروة الوثقى، فلاحظ لعلك تعرف أن الحق في المقام مع السيد الحكيم.

والأظهر عندي من جهة الحكم الوضعي هو فساد المعاملة لعدم ما يصلح لصحتها حتى قوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وقوله تعالى: «وَبِجَازَةٍ تَرْضَى» فإن تطبيقهما على المعاملة المشكوكة المذكورة غير ثابت بعد تخصيصهما بغير الربا؛ فضلاً عن مثل قوله: «أَحِلُّ لَكَ الثَّيْبُ» الذي يكون قوله تعالى: «وَعَزَمَ الْوَرِيَاءَ» بمنزلة المخصص المتصل له، ولا شك لأحد في عدم جواز التمسك بالعام المخصص بالمخصص المتصل في الشبهات المصادقة.

و من جهة حكم التكليفي هو الحلّة إن لم يكن رضا المتعاملين بتصرف كل منهما في مال الآخر مقتيداً بصحة المعاملة؛ لجواز التصرف في مال الغير برضاه، والحرمة إذا كان رضاهما به مقتيداً بصحة المعاملة المفروض بطلانها، (والله العالم). ثم إن في كلام صاحب العروة مواقع للإيراد والإشكال تركنا التعرض؛ للاستغفال بالأهم منها.

ح) إذا علم اتحاد جنس العوضين و شك في التماثل والتفاضل، حكم بعدم جواز المعاملة بينهما؛ لأن المماثلة شرط، فلا بد من إحرازه، كما إذا كان لشخص عليه مقدار من الحنطة وله عليه مقدار من الحنطة والشعير ولم يعلم قدرهما؛ فإنه لا يجوز أن يصالح ماله بما عليه، وهذا ظاهر، ويقول صاحب العروة^٢:

«و الظاهر إجماعهم على ذلك، كما يظهر منهم في مسألة ما يعمل من جنسين و مسألة بيع الأواني المصوّغة من النّقدین، و بيع تراب الذهب و الفضة».

ط) الظاهر من الأخبار أن وصف الجبادة والرداءة لا يسوّغ التفاضل في المقدار، كما أن الجبادة لا تعدّ زيادة توجب الربا.

يا قيل: إن اللحوم مختلفة باختلاف الحيوانات، وفي الجواهر: بلا خلاف، بل في التذكرة: الإجماع عليه، والاشتراك في اسم اللحم لا يقتضي الاتحاد، كالاتحاد في اسم الحيوان، فلهذا الغنم جنس من غير فرق بين الضأن والمعز إجماعاً، ولحم البقر والجاموس جنس واحد، وكذا الإبل عرايها وبخاتها، والطيور أجناس مختلفة، كل واحد مثله اسم خاص جنس من غير فرق بين الذكر والأنثى، والعصفور جنس واحد، وال حمام أيضاً أجناس لكل جنس اسم، والسمك جنس واحد، كما قيل: وقيل: أجناس. وقيل: إن جراد البحر غير جراد البر، والوحشي من كل حيوان غير أهلي منه، بل عن الغنية وجامع المقاصد والتذكرة: الإجماع عليه، كما في الجواهر، والألبان تابعة للحيوانات في الاتحاد والاختلاف بإجماع التذكرة، ولم يجد صاحب الجواهر فيه خلافاً، وكذا الصوف والشعر والوبر تابعة للحيوان المأخوذة منه.

أقول: الاختلاف الذي ذكره ممنوع أو مشكوك، فيرجع إلى أصالة الفساد في المعاملة، كما تقدم، ومن المظنون به اختلاف لحم الطيور، ولحم الممونات جنساً، وفي سواهما من المذكورات لا بد من الاحتياط بعدم أخذ التفاضل، أو جعل العوض شيئاً آخر. اللهم إلا أن يقال: إن الإجماعات المنقولة المذكورة وإن لم تكن حجة تعبدية إلا أنها تكشف عن اختلاف المذكورات جنساً عند أهل العرف، فإن اتفاق العلماء وهم الكثرة من أهل العرف على اختلاف أجناسها أقوى دليل عليه، فافهم.

نعم، الشحم غير اللحم وهو غير الآلية ولو كانت من حيوان واحد، كما أن الصوف والشعر جنسان.

(ك) قال الفقيه الزيدي:

المشهور على أن كل جنس مع ما يتفرع عليه، يصل منه كالجنس الواحد، فلا يجوز التفاضل بينه وبين فروعه، وكذا لا يجوز التفاضل بين فروعه بعضها مع بعض، فلا يجوز التفاضل بين الحنطة ودقيقها وسويقها، ولا بينها وبين دقيق الشعير وسويقه، وكما لا يجوز بين الشعير وبينهما، ولا بين الحنطة أو الشعير والخيزر منهما، ولا بينهما وبين

الهريرة، ولا بين الأرز وطبيعته، ولا بين الحليب والمغيض أو الجبن أو الزبد أو الأقط، ولا بعضها مع بعض، ولا بين السمسم والشيرج، والراشي، ولا بين التمر والديس منه، والسلان والخل منه، ولا بعضها مع بعض، وكذا في العنب مع ديسه وحنطه، وهكذا كل أصل مع فروعه، وبعض الفروع مع بعض، وعن التذكرة: الإجماع على هذه الكثرة، ويستدل عليه مضافاً إليه بجملة من الأخبار: وعن الأردبيلي: التامل في هذه الكثرة... قلت: الإنصاف عدم استفادة الكثرة من الأخبار المذكورة، إذ هي مختصة بمثل الحنطة والدقيق، والسويق، والعنب، والزبيب، فلا دلالة فيها على اتحاد مثل الحليب والزبد، والتمر والعنب مع الخل منهما، ونحو ذلك.

أقول: بعد دلالة الروايات على عدم الربا في الجنسيتين المختلفتين، كما مضت، فلا بد في الحكم بالربا من إثبات اتحاد الجنس عرفاً أو تعبداً وإلا فمقتضى القاعدة هو الجواز، وهذا ظاهر، وقد ثبتت حرمة التفاضل بين الشعير والحنطة مع كونهما جنسين عرفاً، وعليها في صحيح عشاء المتقدم بقوله: «لأن أصل الشعير من الحنطة». وفي صحيح عبد الرحمن بقوله: «إن الشعير من الحنطة»، وفي صحيح الحلبي: «إنما أصلهما واحد».

وكذا ثبت في الحنطة والدقيق، كما في مضرة سماعة، وصحيح محمد بن مسلم وزرارة، و ثبت أيضاً في أقسام التمر والزبيب، كما في مضرة سماعة، ويلحق بالزبيب أقسام العنب وغيره، و ثبت أيضاً في السويق والدقيق، كما في صحيح زرارة، وفي العنب والزبيب، كما في موقئ سماعة.

قال: سئل أبو عبد الله عن العنب بالزبيب؟ قال: «لا يصلح إلا مثلاً بمثل، والربط

١. لاحظ كلام العلامة في متاجر جواهر الكلام، ص ٢٨٥ (الطبعة القديمة).

٢. المبررة الزبني، ج ٢، ص ٢٨.

٣. وسائق التكملة، ج ١٢، ص ١٢٨. الظاهر أن المراد به هو ما في الروايتين السالفتين، وعلى كل التعليل غير مفهوم لنا.

٤. المصدر، ص ١٢٩.

٥. المصدر، ص ١٢٠.

٦. المصدر، ص ١١٢.

٧. المصدر، ص ١١٦. لكن في نسخة أنها أئوب، وقد مر الكلام فيه غير مرة.

بالرطب مثلاً بمثل». لكن يعارضها صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «لا يصلح التمر اليابس بالرطب من أجل أن التمر يابس والرطب رطب فإذا يابس نقص».

أقول: ومقتضى الأخير هو جواز التفاضل بمقدار النقص بعد اليابس، وحرمة التماثل في المقدار، ومقتضى الأول حرمة التفاضل وجواز التماثل، بل وجوبه، وبعد التعارض والتساوق ترجع إلى الظواهر الدالة على اعتبار المماثلة في حين المعاملة فقط بلا اعتبار ما بعدها إن ثبت اتحاد العنب والزبيب، والتمر والرطب.

ثم العدة هو التعدي عن هذه المذكورات إلى أمثالها؛ لأجل التعليلات المتقدمة، و يحتمل عدمه، واقتصار الحكم عليها، والرجوع إلى غيرها إلى نظر التعرف الحاكم في اختلاف الجنس والتحاد، والأظهر عدم التعدي لأجلها؛ خلافاً لصاحب الجواهر رحمته الله وغيره؛ فإن كون الشعير من الحنطة لم يعلم بوجه صحيح، فهو في حد ذاته مجمل، فلا مجال للتعدي عن موردها.

نعم، يصح التعدي من كل أصل إلى فرع إذا كانا كالحنطة والدقيق، أو كالدقيق والسويق؛ لعدم فهم خصوصية في السويق، والدقيق، والحنطة المذكورة في الروايات، فيلحق المصوغات الفلزية بغير المصوغات مثلاً، وفي الزائد من هذا المقدار يرجع إلى عموم الجواز إن لم يتعقد إجماع.

قال في متاجر الجواهر:

مع أنه لا خلاف أجده أيضاً فيه، أي في العنب والزبيب، وفي القاعدة المعروفة بين الأصحاب قديماً وحديثاً وهي أن كل ما يعمل من جنس، يحرم التفاضل فيه وإن اختص هو باسم، ابن.

وقال العلامة: بعد ذكر جملة من الأمثلة المتقدمة في كلام السيد اليزدي المتقدم: «عند علمائنا أجمع» فمقتضى التوزع الديني الاحتياط.

ل) المحكي عن المشهور عدم جواز بيع اللحم بالحيوان، وعن الخلاف والفتية الإجماع عليه، وعن ابن إدريس وجمع من المتأخرين، بل وعن المشهور اختصاص

المنع بما إذا كان اللحم من جنس الحيوان، كلحم الغنم بالغنم، وأنه لا مانع إذا كان من غير جنسه، واستظهر بعضهم أن محل الكلام هو الحيوان الحي، وعن ظاهر جمع هو المذبوح.

أقول: العدة في المقام ما رواه المشايخ الثلاثة (قدس الله أسرارهم) بأسانيدهم عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام كره بيع اللحم بالحيوان»^١، وقال الصادق عليه السلام في ذيل صحيحة الثمار: «و لم يكن علي يكره الحلال»^٢ فينتج حرمة البيع المذكور.

واستشكل في العروة الوثقى^٣ بعدم ثبوت موثقة غياث، وأنه يترتب، وفيه أن جمعاً من الفقهاء وإن سبوه في تضعيف غياث غير أنه عجيب؛ لأن النجاشي وثقه صريحاً، والبيهقي إن ثبت للغياث المذكور، فهي لا تنافي للموثقة وإنما تنافي الوثاقة، كما قرر في محله، لكن الحرمة على تقدير ثبوتها لم يثبت كونها من باب الربا، مع أن الحيوان لا يكال ولا يوزن في تلك الأعصار، بل تقع المعاوضة عليه مشاهدة، بل هي تعبديّة، ومقتضى إطلاق الرواية عدم اعتبار كون اللحم من جنس الحيوان المذكور، بل يحرم بيع لحم الطير بالدواب، والنصراف عن الطيور بدوي لا عبرة به، والمراد بالحيوان هو الحيّ دون المذبوح، كما هو الظاهر.

ثم إن المحرم هو بيع اللحم بالحيوان بأن يجعل الحيوان ثمناً، وأما إذا جعل مثمناً واللحم ثمناً، فيمكن أن يرجع إلى عموم الحلل، ومع ذلك في أصل الحكم في النفس شيء، والله العالم.

م) إذا باع رطباً بمثله فضولاً وأجاز المالك بعد جفاف أحدهما ونقصه مع بقاء الآخر رطباً، فالصحة وعدمها مبنيان على القول بالكشف والنقل، فتأمل.

ن) إذا زاد أحد المتجانسين على الآخر ونسب إلى الطرف الناقص ضمنية من جنس

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٤١.

٢. المصدر، ص ٤٤٧.

٣. العروة الوثقى، ج ٩، ص ٣٩.

٤. وجه الرد أن عدم كراهة علي عليه السلام للحلال لا يستلزم اقتضار مكرهه في الحرام ضرورة حسن كراهته للمكروه الاصطلاحي أيضاً، فلا يعد تفسير الحلال بالباح الاصطلاحي المقابل للأحكام الأربعة الأخرى، فلاحظ وتأمل.

١. جواهر الكلام، كتاب المتاجر، ص ١٨٥. (الطبعة القديمة).

آخر، كما إذا باع مدّاً من الحنطة ودرهماً بمدين أو درهماين، صحّ البيع، وكذا إذا ضمّ إلى كلّ من الطرفين جنس آخر. قال صاحب الجواهر^١: ولا خلاف بيننا في الجميع، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكيّ منه مستفيض جداً إن لم يكن متواتراً، إلخ. أقول: العدة في المستند هي الروايات كما تلي:

فمنها: المضرة الصحيحة لابن^٢ الحجاج... فقلت له: أشتري ألف درهم ودينار بألفي درهم؟ فقال: «لا بأس بذلك، إن أبي كان أجراً على أهل المدينة مثي، فكان يقول هذا، فيقولون: إنما هذا الفرار، لو جاء رجل بدينار لم يعط ألف درهم، ولو جاء بألف درهم لم يعط ألف دينار. وكان يقول لهم: نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال»^٣.

منها: صحيحة أخرى له عن الصادق^٤: «كان محمّد بن المنكدر» إلخ.

منها: مضرة صحيحة أخرى له قال: سألته عن رجل، إلخ؟

منها: صحيح الحلبي عن الصادق^٥: «لا بأس بألف درهم ودرهم بألف درهم ودينارين، إذا دخل فيه ديناران أو أقل أو أكثر فلا بأس به»^٦.

تثبيته

قال صاحب العروة:

و ظاهرها - أي الأخبار - كما ترى انصراف كلّ جنس إلى مخالفه، كما أنّه إذا كانت الزيادة في أحدهما تنصرف إلى الجنس المخالف في الطرف الآخر، لكنّه خلاف قصد المتعاقدين و خلاف العرف؛ فإن مقتضاء مقابلة كلّ جزء من الثمن بجزء من الثمن بحسب القيمة، فهو تنزيل تعدي بالنسبة إلى خصوص الرياء للقرار منه، لا بالنسبة إلى سائر الأحكام، فإذا كانا لمالكن لا يكون لكلّ منهما مثا يخالف جنسه، بل على حسب الحكم العرفي. وكذا بالنسبة إلى الصرف، فلو باع فضة و تخاساً بفضة و نحاس، لا يخرج

عن حكم الصرف من حيث لزوم القبض في المجلس يدعى أنّ المقابلة بين اللّفة و النّحاس، فلا يكون من الصرف، انتهى.

و استثنوا من حرمة الربا الربا بين الوالد و ولده، و كذا بين المولى و مملوكه، و بين الزوج و زوجته، و بين المسلم و الحرّين إذا أخذ المسلم الفضل، و المستشكل هو الأردبيلي و السيزواري^١.

و في الجواهر بعد قول المحقق^٢: لا ربا بين الولد و والده إجماعاً محكيّاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً صريحاً و ظاهراً، بل يمكن تحصيله، و فيها بعد قوله: «و لا بين المولى و مملوكه» إجماعاً بقسميه، و فيها بعد قوله: «و لا ربا بين الرجل و زوجته» إجماعاً أيضاً بقسميه، و بطله قال في نفي الربا: «بين المسلم و الحرّين»^٣.

و الحق أنّ الروايات الواردة في المقام كلّها ضعاف سنداً، فلا تصلح مدركاً للحكم بمقتضى العمومات و المطلقات هو الحرمة، غير أنّ الإجماعات المتقدمة الذكر ينبتنا عن الحزم بالحكم، فتتوقّف في الحكم و تقول بوجوب الاحتياط في المقام.

ع في صحيح الحلبي عن الصادق^٤: «الفضة بالفضة مثلاً بثلث، و الذهب بالذهب مثلاً بثلث، ليس فيه زيادة و لا نقصان. الزائد و المستزيد في النار»^٥.

أقول: لكن الظاهر أنّ الإسكتاس معدود من جنس غير الثقلين، و ليس بسكيل و لا بموزون، فيجوز بيع بعضه ببعضه تفاضلاً، و كذا لا يجري عليه حكم الصرف من وجوب القبض في المجلس، و لا يتعلّق به الزكاة.

الربا القرضيّ

و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله^١ قال: «إذا قرضت الدراهم ثمّ أناك بغير منها، فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط»^٢. و هذا المعنى مدلول جملة من الروايات، فالزيادة غير محرّمة إلّا إذا كان مشروطة للمقرض و الشرط أعمّ من مذكور في العقد.

١. جامع المصادر، ص ٤٣٦ و ٤٣٧.

٢. المصدر، ص ٤٥٦.

٣. المصدر، ص ١٠٤ و ج ١٢، ص ٤٧٧.

١. جواهر الكلام، كتاب المناجر، ص ١١٥ (القيمة القديمة).

٢. و المستنول عنه هو الصادق^٣، كما يظهر من متن الرواية.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٦٧.

٤. المصدر، ص ١٦٨.

صراحة: إذ ظهوره من مقدّر مبنّي عليه العقد بحيث لولا الزيادة لما أقرض المقرض. ومنه يظهر الحال في تسليم التقود إلى المصارف والبنوك الراضية.

ويمكن أن نقول: إن حرمة الربا الفرضي لا تشمل سائر العقود، فيصح أن يقصد بدفع الأوراق النقدية إلى المصارف (البنوك) الودعية، ولو بقصد تحصيل الربح منها. لا يقال: لا يجوز التصرف للمستودع التصرف في مال الودعية، ولا يقبله البنوك أو الأشخاص بهذا الوجه، فإنما يجيب عنه بأن خصوصية الأوراق النقدية الفردية - وكثير من الأفراد المتماثلة من الأنواع المختلفة الأخرى - في مثل أعصارتها، ملغاة عند العرف لدقة صنعها، فيجوز التصرف فيها ما لم يند منه المالك، فإذا دفع أوراقاً أخرى فقد دفع إليه ماله عرفاً، فتفظّل. وأما إذا كانت الزيادة للمقترض بأن يستقرض الأكثر و يشترط دفع الأقل منه، فلا بأس به ظاهراً لعدم دليل على المنع.

ثم إنّه لا يجوز اشتراط الزيادة قطعاً، كما أنّه يجوز اشتراط دفع المساوي في مكان مخصوص، كما دلّ عليه عدّة من الروايات^١.

ولا فرق في الزيادة المشترطة بين كونها من جنس القرض أم لا، لإطلاق موثّق إسحاق بن عمار^٢، ومقتضى مفهوم الرواية الأولى عدم الفرق بين كون الزيادة مقدارية أو وصفيّة.

فروع

١. إذا اشترط المقرض عملاً على المقترض يحرم أيضاً كما قالوا، لكنّا لم نجد دليلاً يفي بحكم جميع صور المسألة، بل يجري فيه ما ذكرناه في ربا المعاملة في الفروع الثالث من فروع الشرط الثاني، فلاحظ.

٢. قال في متاجر الجواهر^٣:

الثامنة: الأقوى حرمة القرض بشرط البيع محاباة أو الإجارة أو غيرها من العقود، فضلاً عن الهبة وتحوها...؛ لصدق جرّ النفع به المحرم قتيوً وسنةً، ولا يعارضه ما دلّ أن خير القرض ما جرّ نفعاً، المحمول - كما عرفت - على عدم الشرط.

١. المصدر، ج ١٢، ص ٤٨٠.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ١٠٦.

٣. جواهر الكلام، كتاب المتاجر، ص ٣٠ (الطبعة القديمة).

أقول: للأعلام كلمات حول فروع يظهر من بعضها الجواز، ومن بعضها المنع، لكنّ المنع لا دليل عليه؛ لضعف ما دلّ على حرمة جرّ النفع سندا، وما في الجواهر من انجباره باتفاق الفتاوى على مضمونه شيء لا نقول به، بل الإمام^٤ في صحيح ابن مسلم^٥ ردّ الخبر المذكور (أي الدالّ على منع جرّ النفع) وإن كان الظاهر من صحيح شعيب بن يعقوب صحته^٦، والعمدة الإجماع إن تم.

٣. قالوا بعدم اشتراط الربا الفرضي باتحاد الجنس، ويكونه في المكيل والموزون، ولكنّ إطلاق الروايات التافهة للربا في مختلف الجنس، كصحيح الحلبي، وموثقة سماعة^٧ اتحاد ربا القرضي والمعاملة في الصحة والحليّة، كما أنّ مقتضى إطلاق ما دلّ على نفي الربا في غير المكيل والموزون جواز الزيادة في المعدود، والمشهود في القرض أيضاً، فلاحظ^٨. ويمكن أن يستدلّ على جريان الربا في غير الموزون والمكيل بصحيح الحلبي عن الصادق^٩، قال: «ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء يتفاضل، فلا بأس ببيعه مثلين بمثل، يدأ بيد، فأما نظرة، فلا يصلح»^{١٠}.

لكنّ النظرة والنسبة إنّما هي في البيع مقابلة يد بيد، وأين هذا من القرض، واحتمال الأوليّة ممنوع.

والذي أراه عاجلاً في هذا المقام هو استناد الحكم إلى الإجماع إن ثبت، وليس في الأدلة اللفظيّة ما يثبت هذا الفتوى، بل الثابت بها خلافه، كما عرفت^{١١}.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٠٤.

٢. المصدر، ص ١٠٥.

٣. المصدر، ج ١٢، ص ٤١٢.

٤. المصدر، ص ٤٤٨.

٥. المصدر، ص ٤٤٢.

٦. وإليك جواب سببنا الاستناد الواصل إلينا من النجف: فإنّ التصريح في المسألة الأولى (الربا في القرض) اقتد صريحاً بأن كلّ نفع جرّ القرض من قبل الشرط، فهو ربا، وكلّ نفع جرّ القرض بدون شرط وطلب النفس، فهو حلال، وليس بربا، وهي مطلقة من ناحية اتحاد الجنس، وكونه مكيلاً أو موزوناً، وهذه الروايات موجودة في الباب ١٢٥ من أبواب الصرف، وفي الباب ١٦٤ من أبواب الدين والقرض، وفي الباب ١٨٥ من أبواب الربا، وأما ما ذكرت من الروايات - يريد بها صحيح الحلبي وموثق سماعة وغيرهما - فالظاهر منها أنّها في مقام نفي الربا المعاملي، لا عن غير المكيل والموزون، ولا إطلاق لها بالإضافة إلى القرض أصلاً، انتهى كلامه.

أقول: أمّا ما في الباب ١٦٤ من أبواب الصرف من رواية جعفر بن عثبات، فهو مطلق، كما أفاد، غير أنّ جعفرًا مهمل

٤. قال المحقق الثاني في جامع المقاصد:

هاهنا فائدة وهي أن الشروط الواقعة في عقد القرض أقسام:

[القسم الأول]: ما يستند، وهو اشتراط الزيادة للمقرض في نفس مال القرض؛ لمحض الإحسان.

[القسم الثاني]: ما يكون لغواً أو وعداً وهو الزيادة للمقرض من غير أن يكون للمقرض زيادة.

[القسم الثالث]: ما يكون مؤكداً، كاشتراط رهن به وهو صحيح قطعاً.

[القسم الرابع]: ما يكون زيادة للمقرض، لكن في غير مال القرض. وفي صخته تردد، والأصح الصحة.

[القسم الخامس]: ما يكون وعداً محضاً، كمالو أقرضه و شرط له أن يقرضه شيئاً آخر. إذا عرفت هذا، فلا بد من الفرق بين هذه الشروط في الأحكام، ففي الأول معلوم بقاء مال القرض في ذلك المقرض. وفي الثاني إن كان الشرط لغواً فلا بحث، وإن كان وعداً فمعناه إن وفي به كان حسناً، وإلا لم يأثم.

و وجهه أن القرض إحسان إلى المقرض بالقرض، و شرط في ذلك الإحسان إحساناً آخر لنفعه فقط، فلا يجب عليه لانقضاء المقابلة المتضمنة للوجوب.

وفي الثالث والرابع يجب عليه الوفاء؛ لأن المقرض لم يرض بالقرض إلا على ذلك التقدير المشروط وقد رضي المقرض على ذلك الوجه، فيجب الوفاء، فإن لم يفعل أثم وإن لم يكن له إجباره قطعاً؛ لأن القرض عقد جائز من الطرفين لكل منهما فسخه، فإن لم يفسخه حالاً، فهل يتوقف وجوب الدفع على المطالبة بمال القرض أم يجب دفعه بمجرد المطالبة بالشرط مع عدم الوفاء؟ وجهان، وفي الأول قوة^١.

→ في الرجال، راجع وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١١٥١.

وأما ما أفاده من إنكار إطلاق ما دل على اعتبار اتحاد الجنس بالنسبة إلى القرض واختصاصه بالرأب المعاوضي، فهو ممتنع، المصدر، ص ١٤٢.

لكن ما دل على غي الرأب في غير المكمل والموزون لا يظهر منه الاختصاص بالمعاوضي، بل الإحصاف شمول إطلاقه للقرض أيضاً، المصدر، ص ٤١٨ و ٤٤٩.

بل يظهر من موثقة منصور نفي الرأب القرضي في مختلف الجنسين أيضاً، فلا تصل لتوبة إلى الرجوع إلى العموم القرآني الدال على المنع.

١. جواهر الكلام، ص ٢٩٤ كتاب المناجر، الطبعة القديمة، نقلاً عن جامع المقاصد.

و عقبه في الجواهر بقوله: «و هو كما ترى لا يرجع إلى ضابطة، بل هو عند التأمل مخالف للضوابط الشرعية التي قد عرفت اقتضاءها للزوم في كل شرط في عقد القرض إلا ما جرت نفعاً للمقرض...»^١ الخ.

أقول: مضافاً على إيراد صاحب الجواهر عليه أن المقرض ربما لا يقترض ولا يقبض إلا على حسب اشتراط الزيادة والمقرض قد رضي به، فكيف يكون الشرط في القسم الثاني لغواً أو وعداً؟ بل ربما يكون القبض للمقرض ضرراً، ولا يقدم عليه مع قطع النظر عن الشرط المذكور.

وأما القسم الرابع: فصحة الشرط خلاف الإطلاقات، والحق ما ذكرنا أولاً، والله العالم.

٢٣١ - ٢٣٤. الرجوع من بعض السور في الصلاة

٢٣١ - قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «و من افتتح سورة ثم بدا له أن يرجع في سورة غيرها، فلا بأس إلا **قُلْ عُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**». ولا يرجع منها إلى غيرها، وكذلك **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**»^٢.

و في موثقة عبيد بن زرارَةَ على المشهور عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يريد أن يقرأ السورة فيقرأ غيرها، قال: «له أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ ثلثها»^٣.

و يستفاد من الروايتين:

أولاً: منع الرجوع من سورتي «الجحد» و «التوحيد» إلى غيرهما إلا سورة «الجمعة» و «المنافقين» في يوم الجمعة وإن كان صلاة ظهرها، كما يظهر من صحيح ابن مسلم و صحيح الحلبي و موثقة عبيد.

ثانياً: منع الرجوع من «الجحد» إلى «التوحيد» وبالعكس.

ثالثاً: منع الرجوع من كل سورة إلى كل سورة بعد قراءة ثلثها على وجه

١. المصدر.

٢. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٧٧٤.

٣. المصدر، ص ٨٧٦.

٤. المصدر، ص ٨٧٤.

رابعاً: منع الرجوع من «الجمعة» و «المنافقين» إلى غيرهما؛ فإنه مفهوم من مجموع روايات المقام، كما أن إلحاق «الجمعة» بـ «التوحيد» في جواز الرجوع عنه إلى «الجمعة» و «المنافقين» أيضاً يفهم من المجموع، فلاحظ.

هذا ما يفهم من الروايات المعتبرة، و أما الفتوى الفقهي، فلا بد من مراجعة المطولات للاطلاع عليه.

ثم إن السورة غير واجبة في الصلاة على الأظهر عندنا، وعليه، فيبعد أن يكون المنع المذكور مفسداً للصلاة بدعوى أن النهي الوارد إرشاد إلى عدم صحة الصلاة مع الرجوع المذكور، بل يدور بين كونه تنزيهاً أو تحريماً تعديلاً، ولا يخلو الثاني عن وجه، والله العالم.

٢٣٥. الرجوع في الصدقة مطلقاً

دلت رواية الحسين بن علوان و مرسلتا ابن قهدة على الحرمة: «بل لو ردت الصدقة، لم يجر أكلها و بيعها، و لابد من إنفاقها ثانياً»^١.

لكن الروايات لضعف أساندها غير حجة.

و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر^٢: «و لا يرجع في الصدقة إذا ابتغى وجه الله». و قال: «الهيئة و النحلة يرجع فيها إن شاء، حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم؛ فإنه لا يرجع فيه»^٣.

و في صحيح زرارة عن الصادق^٤: «إنما الصدقة محدثة^٥ إنما كان الناس على عهد رسول الله^٦ يتحللون و يهجون و لا ينبغي لمن أعطى لله شيئاً أن يرجع فيه» قال: «و ما لم يعط لله و في الله؛ فإنه يرجع فيه نحلة كانت أو هيئة، حيزت أو لم تحز»^٧.

١. المصدر، ج ٦، ص ٢٩٤.

٢. المصدر، ج ١٣، ص ٣٣٤.

٣. لعل المراد كثرتها و شيوعها؛ فإنه كانت زمن رسول الله^٨ كما حكاه القرآن: «إِنَّمَا تَعْلَمُونَ لِرُوحِ اللَّهِ...» أو المراد بيان عادة الناس دون أهل البيت^٩.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٢١. و تصحيح السنن مني علي كون أحمد بن محمد قسماً هو البرقي دون الأشعري و هو غير معلوم.

و صحيح محمد بن مسلم^١ باطلاً يدل على حرمة الرجوع في الصدقة قبل الإقباض و وجوب الدفع ابتداء.

هاهنا فروع

١. لا يجوز الرجوع في ما وهب لذي رحم بعد قبضه، كما في صحيح محمد بن مسلم، و وجه اعتبار القبض عدم تمامية الهيئة بدونه. و هل الجواز المنقضي تكليفي أو وضعي فيه وجهان. و لعل الصحيح هو الثاني، فمعناه بقاء ملكية الموهوب له للهيئة، و عدم امتلاك الواجب له بالرجوع.

٢. يجوز رجوع الواهب إلى الهيئة و النحلة و إعادة ما أعطاه بغير ذوي الأرحام، و مثل هذه السلطنة محفوظة له ما دام المال ياقباً.

٣. لا يصح الرجوع في الصدقة و هي ما أعطاه الله تعالى. و أما لو رده الآخذ بلا رجوع من المتصدق، فلا يبعد القول بعدم ملكه له، بل هو للفقراء و المساكين، يدفع إليهم؛ لخبر علي بن جعفر^٢. و هذا الحكم من باب الاحتياط لضعف الخبر سنداً.

٤. عدم جواز الرجوع في الصدقة هل هو وضعي كما قلنا في مورد الهيئة أو تكليفي و وضعي؟ فيه وجهان. و اعلم أن جواز الرجوع و عدمه في موارد في الهيئة لم تحزر بحثهما هنا فلاحظ الجزء ١٣ من «وسائل» في الأبواب الأولى من كتاب الهبات.

□ إرجاع المؤمنات إلى الأزواج الكفار

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ»^١.

و لعل الإرجاع ليس محرماً نفسياً، بل النهي عنه لأجل بطلان الزوجية بينهما و بين المشركين.

١. المصدر، ص ٢٤١.

٢. المصدر، ص ٣٣٨.

٣. المنتقى (٦٠) - ٦١.

٢٣٦ و ٢٣٧. الرشوة في الحكم

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ﴾^١.

دلّت هذه الآية على تحريم إعطاء المال لإبطال حق الغير، و تمشية الباطل، سواء كان الإدلاء بعنوان الرشوة أو بعنوان الهدية بداعي إصدار الحكم له باطلاً. ويمكن أن يقال بحرمة أخذه للحكم أيضاً للملازمة العرفية بين الإعطاء و الأخذ، و لإطلاق صدر الآية. و قد ادّعى أن حرمة الرشوة - في الجملة - من ضرورات الدين، و مثاقم عليه إجماع المسلمين.

و في خبر سماعه، قال: قال أبو عبد الله^٢: «السحت أنواع كثيرة: منها: كسب الحجام إذا شارط^٣، و أجر الزانية، و ثمن الخمر، و أمّا الرشا في الحكم، فهو الكفر بالله العظيم»^٤ و هذه الجملة وردت في عدة من الروايات:

منها: موثقة عمار بناءً على أن أبا أيوب الوارد في سندها هو أبو أيوب الخزّاز الثقة. أقول: ظاهر الرواية - على عكس ظاهر الآية أو صريحها - هو بيان حرمة أخذ الرشوة. و قضية إطلاقها عدم الفرق في كون سبب الأخذ هو إحقاق حق، أو إبطاله مع علم الحاكم بالحق و عدمه.

و في رواية عمار بن مروان جعل من السحت أجور القضاة^٥، لكن في سندها أبا أيوب و هو لا يخلو عن كلام؛ لاشتراكه بين الثقة و المجهول، ولكن لا يبعد كونه هو الثقة إن شاء الله.

و في صحيح عبد الله بن سنان، قال: سئل أبو عبد الله^٦ عن قاض يمين القريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق؟ فقال: «ذلك السحت»^٧.

١. سورة النساء، ٢٩.

٢. قد مر الكلام في هذه الجملة سابقاً.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٩٢.

٤. المصدر، ص ٦٤. مر أن اعتبار الخمر مبيح على أن أبا أيوب في سند الخزّاز الثقة.

٥. المصدر، ج ١٨، ص ١٦٢.

أقول: الأحسن حملها على القاضي غير المستأهل للقضاء أو السلطان على الجائر الخائن، كما في تلك الأزمان بأن يكون القاضي من أعوان الظلمة، أو كونه هو الظالم و إلا فيجوز ارتزاق القاضي الجامع للشرائط من بيت المال^١، و الفرق بين الأجرة و الارتزاق أن الأجرة تفتقر إلى تقدير العمل و العوض و ضبط المدة، و الأخير متوطئ بنظر الحاكم من غير أن يقدر بقدر خاص.

قال سيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله:

ثم الظاهر أنه لا يجوز أخذ الأجرة و الرشوة على تبليغ الأحكام الشرعية، و تعليم المسائل الدينية، و أن منصب القضاة و الإفتاء و التبليغ يفتضي المجانية.

أقول: اقتضاء المجانية مستند إلى إطلاق موثقة عمار حيث تنفي الأجرة و الجعل، و أمّا الإفتاء و التبليغ، فالافتضاء المذكور لا بدّ و أن يفهم من أدلتها و لا يخلو عن غموض، أو يقال بأهمية الإفتاء و تبليغ الدين من القضاء، لكنّ المتيقن صورة الانحصار، و كيف ما كان يجب على الأخذ ردّها أخذه، لبقاء المال على ملك مالكه. لاحظ هياً «الأجر» في أوائل هذا الكتاب.

ثقة

في صحيح محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله^٢ عن الرجل يرشو الرجل الرشوة على أن يتحوّل من منزله فيسكنه؟ قال: «لا يأس به»^٣. قال صاحب «وسائل الشريعة»: «الظاهر أن المراد المتروك المشترك بين المسلمين، كالأرض المفتوحة عنوة، أو الموقوفة على قبيل، و هما منه» انتهى.

١. بيت المال عندهم - كما قيل - عبارة عن الأموال التي تجمع عند ولي المسلمين من الأموال التي مصرّفها الجهات العامة كخراج الأراضي المفتوحة عنوة، و مغانمها، و الجزية، و سهم سبيل الله من الزكاة، و الأوقاف العامة التي توقفت لصالح المسلمين عموماً، و المال الموصى به كذلك، و الأموال التي مصرّفها رجوعاً غير ذلك، و مصرّفها على المصالح العامة إجمالاً.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٧٧.

٢٣٨. الرضا بالحرام

في النقام روايات كثيرة معظمها ضعيفة سنداً، فلاحظ الوسائل باب وجوب إنكار المنكر بالقلب على كل حال، و تحريم الرضا به^١.

وفي صحيح الهروي عن الرضا^٢... يابن رسول الله! ما تقول في حديث روي عن الصادق^٣ قال: «إذا خرج القائم قتل ذراري قتلة الحسين^٤ بفعل آبائهم؟» فقال^٥: «هو كذلك». فقلت: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ما معناه؟ قال: «صدق الله في جميع أقواله، ولكن ذراري قتلة الحسين^٦ يرضون بفعل آبائهم، و يفتخرون بها، و من رضي شيئاً كان كمن آتاه، ولو أن رجلاً قتل بالمشرك فرضي بقتله رجل بالمغرب، لكان الراضي عند الله عز وجل شريك القاتل، و إنما يقتلهم القائم^٧ إذا خرج لرضاهم بفعل آبائهم^٨».

أقول: لا بعد في التمذي عن القتل إلى غيره.

وفي صحيح آخر له عنه^٩، قلت: لأي علة أغرق الله عز وجل الدنيا كلها في زمن نوح^{١٠} وفيهم الأطفال، و من لا ذنب له؟ فقال: «ما كان فيهم الأطفال لأن الله عز وجل أعمى... و أمّا الباقون من قوم نوح، فأغرقوا بتكذيبهم لنبي الله نوح^{١١}، و سائرهم أغرقوا برضاهم بتكذيب المكذبين، و من غاب من أمر فرضي به، كان كمن شاهده و آتاه».

هذا مع استقلال العقل بقبح الرضا بما فيه غضب الرب سبحانه و تعالى.

□ إرضاع اللبن

قيل: إنه يحرم إرضاع الأولاد فضلاً عن الأجانب إذا زادوا عن الحولين الكاملين، و تشير إلى وجهه في حياة «الشرب»، و الحق عدم الحرمة.

١. المصدر: ج ١١، ص ١٠٩.

٢. بحار الأنوار، ج ٤٥، ص ٢٩٥ في الرواية إشكال: إذ الرضا بالقتل وإن كان حراماً لكنه لا يستوجب قتل الراضي. أنهم أن يكون من خصائص القائم في مورد إرضاعه بقتل الحسين^٣ أو مطلق المصومين، و هو متزوج فإن مدلول الخبر أعم منه و في قلبي من قبول روايات الهروي شيء.

□ الترغيب إلى الحرام

في صحيح حشاد قال: سألت أبا عبد الله^١ عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغتي: أحسنت»!

أقول: لا فرق بين الغناء و غيره من المحرمات؛ فإذا حرم التحسين حرم الترغيب و التشويق بطريق أولى، على أنه تجزؤ محرم و قد مر في حياة «التحسين» أيضاً، و الأظهر أن التحسين مصداق للترغيب و لا مياينة بينهما.

٢٣٩. الرغبة عن الأديان

بحرم الرغبة عن ملة إبراهيم^٢ لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَلَىٰ نَفْسَهُ﴾^٣ والمذمة تدل على الحرمة.

ولا فرق بين دين إبراهيم و سائر الأديان السماوية؛ لأن الكل من الله، كما أنه لا فرق في ذلك بين الأحكام المنسوخة منها، و الأحكام الباقية المعمول بها في الإسلام، نعم، المنسوخ لا يعمل به و لا يحسن تعلمه للعمل، و هذا المقدار من الإعراض غير ممنوع، بل هو قد وقع، و الإعراض المحرم ما إذا لوحظ جهة صدور المرغوب عنه إلى الله تعالى فافهم... و في الآية بحث تفسيري خارج عن غرض الفقه.

□ الرفث

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَرَضَ فِيسَهُنَّ أَلْحَقْ بِمَا رَفَثَ وَلَا تَفْسُقْ وَلَا جِدَالَ فِى الْحَيْضِ﴾.

و في صحيح معاوية: «فالرفث، الجماع...»^٢ و قد مر في حياة «الجدال» و جماع المحرم، فراجع.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢٩.

٢. البقرة ٢٢١، ١٢٠.

٣. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٠٨.

٢٤٠. رفع الأصوات فوق صوت النبي

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْبَنِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^١.

□ الرقص

يأتي حكمه في حرف «ل» من عنوان اللهو.

□ الرقية بما لا يعرف صحته

وفي خبر علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام قال: «سألته عن المريض يكوى أو يسترقى؟ قال: «لا بأس إذا استرقى بما يعرفه»^٢.

وفي مجمع البحرين: «الرقية - كمدية - العوذة التي ترقى بها صاحب الآفة، كالحمى والصرع، وغير ذلك من الآفات.

أقول: مفهوم الشرط لبوت البأس في الاسترقاء بما لا يعرف؛ ولا يبعد استفاد الحرمة منه؛ وفي بعض الروايات غير المعتمدة سنداً عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ مِنَ الْإِشْرَاقِ»^٣، وعن الصادق عليه السلام: «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ التَّمَائِمِ شَرَكٌ».

التميمة خرقة أو ما يشبهها، كان الأعراب يصنعونها على أولادهم للوقاية من العين و دفع الأرواح».

وفي رواية ثالثة: «لا يدخل في رقبته وعودته شيئاً لا يعرفه»^٤.

فمن يسترقى لابد له أن يكتب من القرآن و من الروايات الواضحة معانيها المطابقة للأصول الشرعية؛ وعليه، فعلة من الرقى المعمولة غير جائزة على الأصح، وإن لم نجد رواية معتبرة سنداً ودلالة على الحكم.

١. المحبر (٤٩) ٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٨٧٩.

٣. المصدر، ص ٧٢٨.

٢٤١. الركون إلى الظالمين

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا تَبَشُّرُكَ لَفُتْ تَرْكُهُمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾^١ إِذَا لَدُنْكَ ضِغْفُ الْخِيَاةِ وَضِغْفُ السَّمَاتِ^٢.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَوَكَّلُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾^٣.

وفي القاموس و مختار الصحاح: «ركن إليه - كَنَصَرَ وَ عَلِمَ وَ مَنَعَ: مَالٌ وَ سَكَنَ». وعن المصباح: «إِنَّ الرُّكُونَ هُوَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الشَّيْءِ» و عن الثعالب: «ركن الشيء جانبه الذي يسكن إليه». وفي المنجد: «مال إليه و سكن و وثق به».

ثم إن تفسير «الذين ظلموا» بالمشركين كما في الآية الأولى خلاف الإطلاق؛ كما أن تعميمهم لمن يصدر منهم ظلم ما أيضاً غير ممكن و إلا لدخل جميع الناس - سوى المعصومين منهم - فيهم، و هو كما ترى. و عليه، فلا يبعد أن يكون المراد بهم من صدر الظلم منهم غالباً، أو المراد الله عن الركون إلى الظالم في خصوص ظلمه و إن صار صالحاً في غير هذا المورد الاتفاقي، فتأمل.

قال صاحب تفسير الميزان عليه السلام:

إِنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الرُّكُونَ إِلَى أَهْلِ الظُّلْمِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَ الْحَيَاةِ الدِّينِيَّةِ، كَالسُّكُوتِ فِي بَيَانِ حَقَائِقِ الدِّينِ عَنْ أُمُورٍ تَضُرُّهُمْ، أَوْ تَرْكُ فِعْلٍ مَا لَا يَرْضَوْنَهُ، أَوْ تَوَلِيهِمْ الْمَجْتَمِعَ وَ تَقْلِيدِهِمُ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ، أَوْ إِجْرَاءَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ بِأَيْدِيهِمْ وَ قُوَّتِهِمْ وَ أَشْيَاءَ ذَلِكَ.

و أما الركون، و الاعتماد عليهم في عشرة، أو معاملة من بيع، و شري، و الثقة بهم، و اتساعهم في بعض الأمور، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ غَيْرُ مَشْمُولٍ لِلنَّهْيِ الَّذِي فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكُونَ فِي دِينٍ أَوْ حَيَاةٍ دِينِيَّةٍ.

ثم قال (زيد عمره):

١. الإبراهيم (١٧) ٧٤.

٢. سورة الأعراف ١١٦، ١١٧.

٣. سورة الأعراف ١١٦، ١١٧.

إنَّ الركون المنهَى عنه في الآية أخص من الولاية المنهَى عنها في آيات كثيرة؛ فإنَّ الولاية هي الاقتراب منهم بحيث يجعل المسلمين في معرض التأثر من دينهم. أو أخلاقهم، أو السنن الظالمة الجارية في مجتمعاتهم و هم أعداء الدين. و أمَّا الركون إليهم، فهو بناء الدين أو الحياة الدينية على ظلمهم، فهو أخص من الولاية مورداً، أي أنَّ كلَّ مورد فيه ركون، ففيه ولاية من غير عكس كلّي، و بروز الأثر في الركون بالفعل، و في الولاية أعمُّ ممَّا يكون بالفعل. إلخ -

و قال أيضاً: - إنَّ الآية بما لها من السياق المؤيد بإشعار المقام إنما تنهي عن الركون إلى الذين ظلموا فيما هم فيه ظالمون. أي بناء المسلمين دينهم الحق أو حياتهم الدينية على شيء من ظلمهم. و هو أن يرعوا في قولهم الحق، و عملهم الحق جانب ظلمهم و باطلهم حتى يكون في ذلك إحياء الحق بسبب إحياء الباطل، و مثاله إلى إحياء حق بإمانة حق آخر، كما تقدّمت الإشارة إليه.

و أمَّا الميل إلى شيء من ظلمهم و إدغاله في الدين أو أجزائه في المجتمع الإسلامي أو في ظرف الحياة الشخصية، فليس من الركون إلى الظالمين، بل هو دخول في زمرة الظالمين^١، انتهى كلامه.

أقول: و من أراد مزيد التطلّع حول الموضوع، فعليه بمراجعة تفسير المنار، و تفسير الميزان، فإنهما قد بسطا الكلام فيه، و لا بدّ من المراجعة و التحقيق؛ إذ لا نصّ معتبر لتفسير الآية. و جهات البحث فيها هي ما يلي.

١. ما حقيقة الركون؟ و فيها أقوال: الميل، الميل اليسير، السكون، الاطمئنان، الاعتماد، و غير ذلك.

٢. ما هو الذي لا يجوز الركون إليهم فيه؟

٣. من هم الظالمون؟

و قد كتب لنا بعد هذا سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) ما هذا لفظه:

الظاهر أنَّ النهي في الآية الكريمة عن الاعتماد على الظالمين في أمور الدين لا مطلقاً، إذ

من البديهي أنَّه ليس الاعتماد عليهم في غير أمور الدين منتهياً عنه. و لازم ذلك أمران: الأمر الأول: أن يكون المراد من الظالمين مطلق المنحرفين عن الدين لا خصوص المشركين. الأمر الثاني: أن يكون النهي إرشادياً لا مولوياً و يؤكّد ذلك قوله تعالى في ذيل هذه الآية: ﴿فَتَسْكُكُمْ الثَّانِي﴾.

ثمة

أكد القرآن منع الركون في حق النبي ﷺ: ﴿... لَقَدْ كَذَبْتَ تَزَكَّىٰ لَهُمْ شَيْئاً قَلِيلاً ۝ إِذَا لَأَذُنَاكَ خِيفَ الْحَيَاةَ وَخِيفَ الْمَمَاتَ ۝...﴾^١.

٢٩٢. الارتماس للمحرم

يحرم على المحرم ارتماسه في الماء، و أمَّا إذا كان رأسه خارجاً، فلا بأس بارتماس سائر الأعضاء فيه. و أمَّا العكس، فهو حرام، كما يستفاد من صحيح عبدالله بن سنان و صحيحي خريز، و يعقوب بن شعيب^٢.

□ الارتماس للصائم

لا شك في عدم جواز الارتماس للصائم، كما دلّت عليه الروايات^٣.

ولكن الكلام في أنَّ عدم التجاوز المذكور هل هو من جهة كون عدمه معتبراً في الصوم، كالأكل و الشرب و غيرهما من المفطرات حتى يخرج بحثه عن مقصد كتابنا، أم هو من أجل الحرمة الذاتية من دون إفسادها الصوم، فالصائم إذا ارتمس في الماء استحق العقاب، و ارتكب محرماً شرعياً، ولكن لا يضرب بصومه؟ فيه خلاف، و نحن حرّرتنا المسألة في شرح كتاب الصوم من المعروة الوقتي قبل سنوات في العراق^٤.

١. الإبراء (١٧)، ٧٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٤٠ و ١٤١.

٣. المصدر، ج ٧، ص ٢٢.

٤. النسخ المذكور كقصة كسي و بعض آثاره في الضياع و الاحترق في حاجة احتلال البلاد من قبل الساركستين، على أنه لم يؤلف من تجربة كافية في القصد، فلذا شرحت كتاب صوم المعروة الوقتي، في مدينة قم بمؤنة ثانية.

و العمدة هي رواية إسحاق قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل صائم ارتس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: «ليس عليه قضاء ولا يعودن»^١

وقوله: «لا يعودن» دليل على الحرمة، خلافاً للسيد الحكيم عليه السلام ولكن في السند عمران بن موسى المشترك بين الثقة والمجهول، ومحمد بن الحسين المشترك بين الثقة وغيره، وكان سيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله يدعي انصراف الإسمين إلى التقين بدليل أنهما المشهورين. وقال في معجمه بوحدهما، وأن موسى بن عمران الأشعري والزيتوني الثقة واحد لكن فيه تأمل، وعليه فلا مجال لرفع اليد عن ظاهر ما دل على أنه كسبية المفطرات، فالمسألة خارجة عن غرض الرسالة، وإنما ذكرناها؛ لأننا كنا نعمل إلى الحرمة الذاتية سابقاً، وفقاً للمحقق عليه السلام.

وأما ما يدعيه سيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله شفاهاً من أن الرواية - على تقدير اعتبار السند - ترك: لأن قوله عليه السلام في الصحيح: «لا يضرب الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام، والشراب، والنساء، والارتماس في الماء»^٢ نص في اعتبار عدم الارتماس في الصوم - ولا يعمل بالظاهر المعارض بالنص، فعندي غير قوي؛ فإن الصراحة في ضرر الصائم بالارتماس، وأي ضرر أعظم من الحرمة. واستحقاق العقاب، وليس الصحيح صريحاً في إضراره - أي الارتماس - بالصوم وإفساده. فالعمدة في المقام سند الرواية^٣.

□ رمي البريء

قال الله تعالى: «وَمَنْ يَكْتُمِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا»^٤ لكنه كذب وافتراء وتوهين، فليس بحكم على حدة وإن كان العقاب مضاعفاً أي استحقاقه.

١. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٢٧.

٢. المصدر، ص ١٩.

٣. ولا يبعد انصراف محمد بن الحسين إلى ابن الخطاب الثقة، والإشكال في كون عمران بن موسى هو الزيتون الثقة لأنه مطلق بطن غير معبر.

٤. النساء (١١٣).

٢٤٣. رمي حمام الحرم

في صحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الصاعقة لا تصيب المؤمن». فقال له رجل: فإننا قد رأينا فلاناً يصلي في المسجد الحرام فأصابته فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كان يرمي حمام الحرم»^١.

□ رمي المحصنات

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ لَمْ يَأْتُوا بَأْرَئَةٍ شُهَدَاءَ فَجَلْدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»^٢. وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٣ و سيأتي بحثه في حرف «ق» في هيئة «القذف».

□ الرهبانية

في رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس في أممي رهبانية، ولا سياحة ولا زمر»^٤. يعني سكوت^٥، لكن سند الرواية ضعيف.

وفي خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سأله عن الرجل المسلم هل يصلح له أن يسبح في الأرض، أو يترهب في بيت لا يخرج عنه؟ قال: «لا»^٦.

لكن لم أجد سنداً لكتاب علي بن جعفر^٧، كما ذكرناه في كتابنا بحوث في علم الرجال، بعد طبع هذا الكتاب بمدة كثيرة.

وفي رواية أنس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عثمان! إن الله تبارك وتعالى لم يكتب

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٢٢٧ و ٢٠٤.

٢. التور (٢٤).

٣. التور (٢٤).

٤. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٢٤٩.

٥. المصدر.

٦. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٥٤٩ و ٢٩١.

علينا الرهبانية، وإنما رهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله^١.

و الرواية ضعيفة سنداً وغير دالة على الحرمة.

وفي رواية عثمان بن مظعون - في حديث - أنه قال لرسول الله ﷺ: إني أردت أن أترهب؟ قال: «لا تفعل يا عثمان! فإن ترهب أمتي القمود في المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة»^٢ لكن الرواية ضعيفة سنداً، ورواية السكوني ورواية إسماعيل عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «الانكفاء في المسجد رهبانية العرب»^٣. ضعيفة سنداً ودلالة. عدم مشروعية الرهبانية في الإسلام، قطعي، إذ لو كانت، لباتت، فالإتيان بها بقصد أمر الله تعالى تشريع وبدعة وافتراء على الله تعالى. وأما إذا أتى بها أحد مع اكتفائه مما عنده من الرزق بحسب إرادته ولم يؤد رهبانيته إلى ترك واجب أو إتيان حرام، فلا أراء عاصياً، فلا حظ.

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا فَأَكْثَبْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثَّبُوا مِنْهُمْ فَايْقُنُوا﴾.

أقول: نصب الرهبانية ليس لأجل كونها مفعولاً ثانياً لقوله: ﴿جَعَلْنَا﴾ فإنها غير مجعولة لله تعالى، بل هي مبتدعة من متبعي عيسى عليه السلام على وجه^٤، فهي مفعول فعل مقدر يفشره ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ والاستثناء يحتمل رجوعه إلى ما يتعلق بالفعل الأخير وإلى ما يتعلق بفعلهم، أعني الابتداء والاول أقرب لفظاً^٥ والثاني معنى، والله العالم.

٢٤٤. الرياء

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ... يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾^٦.

وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^١.

دلّت الآية على بطلان صدقة المال رياءاً.

وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^٢. وقال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^٣ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ^٤ وَيُنْفِقُونَ أَلْمَاعُونَ^٥.

أقول: استفادة الحرمة للرياء و بطلان العمل به من هذه الآيات، غير ظاهرة، سوى الآية الأخيرة فإن دلالتها على الحرمة من أجل كلمة «الويل» غير بعيدة، فلاحظ.

و يمكن أن يستفاد الحرمة أيضاً من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيُفْعَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^٦، ومن قوله تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^٧.

وفي صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يقول الله عز وجل: أنا خير شريك، فمن عمل لي ولغيري، فهو لمن عمله غيري»^٨.

قال السيد البروجردي عليه السلام: «يحتمل قوياً أن يكون صوابه لمن عمل له، كما في أمثاله».

أقول: وعلى كل، الرواية تدل على بطلان العمل الذي صدر بقصدته تعالى و بقصد غيره، ولا يدل على حرمة الرياء نفسية.

وفي صحيح علي بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: يؤمر برجال إلى النار، فيقول الله عز وجل لمالك: قل للنار لا تحرقني لهم أقداماً، فقد كانوا يمشون بها إلى المساجد، ولا تحرقني لهم وجوهاً (فقد كانوا يسبقون الوضوء، ولا تحرقني لهم أيدياً)، فقد كانوا يرفعونها بالدعاء، ولا تحرقني لهم لساناً، فقد كانوا

١. البقرة (٢١٧)، ٢٦٧.

٢. النساء (١١)، ٤٢.

٣. الماعون (١٠٧)، ٢-٤.

٤. الكهف (١٥٨)، ١١٠.

٥. الأعراف (٧)، ٢٩.

٦. مقدمة جامع الأحاديث، ص ١٠٠.

١. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٨٦٥ (المهاشي) نقلاً عن أمالي الصدوق، ص ٤٠.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٨٥.

٣. المصدر، ص ٥٠٩.

٤. لمزيد الاطلاع من البحث راجع التفاسير.

٥. وأبغى سينت كتابه استحباب الرهبانية عليهم بعد ابتاعهم إياها.

٦. النساء (١١)، ١٤٢.

يكثر تلاوة القرآن، قال: فيقول لهم خازن النار: أشقياء! ما كان حالكم؟ قالوا: كنا نعمل لغير الله عز وجل، فقيل: تأخذوا ثوابكم من عملكم له (لهم)¹.

أقول: دلت الرواية على حرمة الرياء، وأخذ الثواب من عمل له لا يدل على بطلان العمل ضرورة أن نقي الثواب لا يدل على البطلان؛ لا اشتراطه بما لا يشترط في الصحة، وكثيراً ما يخلطون بين الأمرين، كما أن عدم إحراق الأعضاء لأجل الأعمال المذكورة، لا يدل على صحة الأعمال الصادرة رياء؛ إذ لعلها باطلة؛ ولكتّنها مع ذلك مائعة عن العذاب، فنأمل إذاً يمكن أن يقال: إن الرواية لا تدل على حرمة الرياء، بل على بطلانها ودخول النار لأجل عدم الإتيان بالعبادات الواجبة المتأمر بها.

في صحيح هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد، عن الصادق، عن الباقر عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ سئل فيما النجاة غداً فقال: إنما النجاة في أن لا تخادعوا الله فيخدعكم، فإنه من يخادع الله يخدعه ويخلع منه الإيمان (يتزعج)، ونفسه تخدع لو تشعر، فقيل له: وكيف يخادع الله؟ قال: يعمل بما أمره الله، ثم يريد به غيره، فاتفقوا الله (فاجتنبوا) الرياء، فإنه شرك بالله، إن المرابي يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر، يا فاجر، يا غادر، يا خاسر، حبط عمله، وبطل أجره، ولا خلاق لك اليوم، فالتمس (فاطلب) أجره من حيث عملك؟»².

أقول: الرواية تدل على حرمة الرياء وشذتها، وليست كلمة «ثم» للتراخي الزماني، بل المراد إرادة الغير بالعمل في حينه، ويمكن أن يقال: إن إطلاقها يشمل صورة استقلال الغير وانضمامه، ولا يبعد دلالة قوله: «حبط عمله» وبعده على بطلان العمل أيضاً، وكذا قوله: «فإنه شرك بالله»³، ويمكن أن الرواية تدل على بطلان العمل دون الحرمة؛ لاحتمال كون الأمر أرشاداً إلى بطلانه وما يترتب عليه من العقوبة والعذاب، والروايات الواردة في الباب كثيرة، لاحظ جامع الأحاديث⁴.

١. المقصود: ص ١٠٦، ج ١، ص ٢٢٦ (الطبعة الحديثة)، بحث الآثار، ج ٨، ص ٢٢٥.

٢. المصدر.

٣. فإن الرياء فعل عبادي، فإذا حرم فقد بطل، لأن النهي في العبادات يوجب انقضاء ضرورة عدم كون المستفوض مقرباً، وفي التمسد: الرياء الظاهر بخبر دون حقيقته.

٤. جامع الأحاديث، ج ١، ص ١٢٥-١٥٨.

ثم إن العمل المراد به إن لم يقصد به القرينة أو قصد على نحو الجزئية، فهو باطل من جهة اعتبار قصد القرينة في النية أيضاً، وأما إن كان الرياء والسمعة تبعاً لإطلاق هذه الروايات يبطله أيضاً، كما لا يخفى.

ثم إن التوصلات وإن لم تكن صحتها مشروطة بالإخلاص وقصد القرينة على الفرض والرياء لا تبطلها، لكن يمكن أن يقال: إن المرابي عمل عملاً محرماً يستحق العقاب، لإطلاق بعض الروايات، مثل موثقة مسعدة بن زياد، ولم أر - عاجلاً - من يعرض لذلك.

ثم إن للمقام تفصيلاً، لاحظ العروة الوثقى وما علق عليها من الحواشي، والله سبحانه أعلم.

١. سؤي الفقيه المحقق الهمداني في مصباحه، ج ١، ص ١٦٨ و ١٦٩، حيث حكم بعدم حرمتها في غير العبادات، لراجع كلامه رفع مقامه.

و في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا تحل الصدقة لولد العباس ولا لنظرانهم من بني هاشم»^١.

نعم، هذا مخصوص بالزكاة دون غيرها؛ لصحيح بن الحجاج عنه عليه السلام: «لو حرمت علينا الصدقة لم يحل لنا أن نخرج إلى مكة؛ لأن كل ماء بين مكة والمدينة، فهو صدقة»^٢.

و في موقوف إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ فقال: «هي الزكاة»، قلت: فتحل صدقة بعضهم على بعض؟ قال: «نعم»^٣.

ثم إن ما دل على جواز أخذ الزكاة المتدوية لهم غير معتبر سنداً، فالأظهر هو الحكم بحرمة مطلق الزكاة واجبة كانت أو مندوبة، وإن صحح سيدينا الحكيم عليه السلام بعضه^٤. نعم، ادعى في الجواهر الإجماع عليه بقسميه، فإن تم، فهو المدرك، والأحوط هو المنع.

□ تزكية النفس

قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْظَمُ بِعَيْنِ أَتَقَى﴾^٥.
و قال الله تعالى: ﴿وَأَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بِاللَّهِ يَزْكَىٰ مِنْ يَسَاءٍ وَلَا يَتْلَوْنَ قُبُورَهُ﴾^٦.

و في صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿قُلْ تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْظَمُ بِعَيْنِ أَتَقَى﴾؟ قال: «قول الإنسان: صليت البارحة؛ وصمت أمس؛ ونحو هذا، إن قوماً كانوا يصيحون، فيقولون: صليتنا البارحة، وصمتنا أمس، فقال علي عليه السلام:

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ١٨٨.

٣. جامع الأحاديث، ج ٩، ص ٢٩٥.

٤. مستند العروة الوثقى، ج ٦، ص ٤٧٠.

٥. التاج (٥٣)، ص ٣٢.

٦. النساء (٤١)، ص ١٩.

«ز»

□ المزبنة

في موقوف عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام قال: «تهى رسول الله ﷺ عن المحالفة والمزبنة»، قلت: وما هو؟ قال: «أن يشتري حمل النخل بالتمر والزرع بالحنطة»^١.

أقول: النهي عن معاملة ظاهرة في الإرشاد إلى قساده، فهي محرمة وضماً لتكليفاً، كما أفاده سيدينا الأستاذ الخوئي دام ظله و لمزيد البحث لابد من مراجعة المطولات، كالشمعة و شرحها^٢ و غيرها.

٢٤٥. الزكاة على بني عبدالمطلب

و في صحيح العيص عن الصادق عليه السلام: «فقال رسول الله ﷺ: يا بني عبدالمطلب! (هاشم) إن الصدقة لا تحل لي ولا لكم»^٣.

و في صحيح زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير عن الباقرين عليه السلام، قالوا: «قال رسول الله ﷺ: إن الصدقة أوساخ أيدي الناس وإن الله قد حرم علي منها و من غيرها ما قد حرمه و أن الصدقة لا تحل لبني عبدالمطلب».

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٤١.

٢. الروضة البهية، ج ٢، ص ٢٤١.

٣. وسائل الشريعة، ج ٦، ص ١٨٦.

لكئي أنام الليل والنهار، ولو أجد شيئاً بينهما لمتهم^١.

أقول: التزكية بالعمل هو غاية حياة الإنسان، وقد قال الله تعالى: «وَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى». والمراد بها هنا هي التزكية بالقول بأن يمدح الإنسان نفسه بذكر صفات حسنة، أو أفعال صالحة، كما في الرواية.

وفي النفس من دلالة الآية الشريفة الأولى على الحرمة بعض الشيء، إذ ربما تلوح منها الإرشادية، فلاحظ، ودلالة الآية الثانية على الحرمة ربما لا ندخلو عن خفاء.

٢٤٦ و ٢٤٧. الزنا

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»^٢.

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ السُّوءُ بَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرِكَنَّ وَلَا يَزْنِيَنَّ... فَبَايِعْهُ...»^٣.

وقال تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَسْتُمْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ السُّوءِينَ»^٤.

وفي صحيح السيد عبدالعظيم^٥ عن الكاظم^٦ عده من جملة الكبائر؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا» يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا^٧.

وفي كتاب الحدود من الشواهد:

المجمع على تحريمه في كل ملة حفظاً للنسب، ولذا كان من الأصول الخمسة التي يجب تقريرها في كل شريعة وهو من الكبائر المعلومة قطعاً من الكتاب والسنة.

١. البرهان، ج ٤، ص ٢٥١.

٢. الإسراء، ١٧٢، ١٧٣.

٣. الممتحنة، ٦٠، ٦١.

٤. النور، ٢٤.

٥. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢.

الإجماع إن لم يكن ضرورة من الدين^١.

أقول: يل حرمة الزنا من ضروريات الدين؛ فإنها معلومة لجميع المسلمين، وفي الصحيح: «إذا زنا الزاني، خرج منه روح الإيمان، وإن استغفر عباد إليه، ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

□ تزوج المحرم و تزويجه

في صحيح ابن سنان عن أبي عبدالله^٢: «ليس للمحرم أن يتزوج ولا يزوج. وإن تزوج أو زوج محلاً، فتزويجه باطل»^٣. ومثله غيره، فهما حرامان تكليفاً و وضعاً، ولاحظ أول الأنكحة المحرمة في الجزء الثاني.

□ تزويق البيوت

في رواية أبي بصير عن أبي عبدالله^٤، قال: «قال رسول الله^٥: أناني جبريل، قال: يا محمد إن ربك يقرئك السلام وينهى عن تزويق البيوت». قال أبو بصير: فقلت: وما تزويق البيوت؟ فقال: «تصاوير النساء»^٦.

أقول: التزويق، التزين والتحسن، لكن الرواية ضعيفة سنداً بعثمان بن عيسى على الظاهر، وسيأتي ما يرتبط بالمقام في حياة «التصوير» في حرف الصادق إن شاء الله.

٢٤٨. إزالة بكاره البكر باليد

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق^٧ في امرأة اختضت جاريته بيدها، قال: «عليها مهرها وتجلد ثمانين».

وفي صحيح معاوية عنه^٨ في حديث طويل: «إن امرأة دعت نسوة فأمسكن

١. جواهر الكلام، ج ١١، ص ٢٥٨. الزنا حرام لمقامه خلقة و جلالة وليس عليه حرمة مجرد حفظ للنسب، وإلا فالطلب لتحديث قادر على حفظ النسب مع الزنا.

٢. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٩٩.

٣. المصدر، ج ٣، ص ٢٦٠. وفي السند محمد بن خالد البرقي الذي تقدم فيه الكلام.

صبيّة بقيمة بعد ما رمتها بالزنا وأخذت عذرتها بأصبعها، فقتل أمير المؤمنين عليه السلام أن تضرب المرأة حدّ الفاذف، والزمن جميعاً العقر، وجعل عقرها أربع مائة درهم.^١
أقول: يستفاد الحرمة من قولهم: «تجلد ثمانين»، ومقتضى الإطلاق عدم توقّد الحكم بصورة الإيذاء، بل يشمل صورة رضا الباكرة بها، فتأمل. ويلحق بالمرأة الرجل لعدم فهم خصوصيّة فيها، ولقاعدة الاشتراك، كما أنّ اليد والأصبع أيضاً لا خصوصيّة لهما، فيلحق بهما غيرهما، نعم، لو زني بها زان لا يجري فيه هذا الحكم وإن كانت الحرمة أشدّ من جهة الزنا، لكن الرواية منصرفة عنه، كانتصرافها عن افتضاض الزوج والمالك بغير الوطء المتعارف، لكن في الجواهر: «و لو كان المفتضي الزوج فعل حراماً. قال بعضهم: عزّر واستقرّ المستقّى، فتأمل»^٢ انتهى.
و سيأتي تنمّة الكلام فيه في بحث الحدود إن شاء الله تعالى.

تنمّة

قال في الشرائع والجواهر^٣:

من افتضى بكرة حرة بأصبعه، لزمه مهر نساها بلا خلاف أجده فيه رجلاً كان أو امرأة، ففي صحيح ابن مثنان عن الصادق عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال: «عليها المهر وتضرب الحد» ونحوه في طريق آخر. لكن يبدل ضرب الحد بجلد ثمانين، كما في ثالث: أنّ أمير المؤمنين قضى بذلك وقال: «تجلد ثمانين»^٤... والأكثر على أنّه لو كانت أمة، لزمه عشر قيمتها؛ لخبر طلحة... ثم إن الظاهر إرادة التعزير من الحد في الصحيح، و السحكي من عبارة المتعص، كما يطلق عليه كثيراً ضرورة عدم حدّ في ذلك، خصوصاً بعد التصريح في غيره «بأن ثمانين» التي يحكي عن المفيد والسليمان أنّها أكثره، قالوا: «فجلد حينئذ من ثلاثين إليها»، وعن الشيخ من «ثلاثين إلى سبعة وتسعين»، وعن ابن

إدريس: «إلى تسعة وتسعين» تنزيلاً على قضية المصلحة، ولا تقدير فيه قلّة ولا كثرة، فيغرض إلى رأي الحاكم، كما عن الأكثر، ولعلّه الأقوى؛ لإطلاق ما دلّ على ذلك فيه، ولا معارض له إلّا خبر الثمانين الظاهر في تنبّتها، ولا قاتل به أصلاً، فيطرح، أو يكون المراد بيان أحد أفراد، والله العالم^٥ انتهى.

أقول: يمكن أن تلحق الأمة بالحرّة في الحكم؛ لضعف خبر طلحة سنداً ودلالة، و الثمانون بعد ورود الخيرين المتعبرين بها، لا معتل عنه، إذ بهما يقيّد إطلاق الحد في الصحيح الآخر، والأقوال لا عبرة بها عندنا، والله العالم.

٢٤٩ و ٢٥٠. إزالة الشعر للمحرم من نفسه وغيره.

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم كيف يحك رأسه؟ قال: «بأظفيره ما لم يدم أو يقطع الشعر»^٦.

و في صحيح الحلبي عنه: «... إلّا أن لا يجد بثّاً، فليحتجم، ولا يحلق مكان المحاجم»^٧.

و في صحيح حرير عليه السلام: «لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق، أو يقطع الشعر»^٨.

و في صحيح معاوية بن عمار عنه: «لا يأخذ المحرم من شعر الحلال»^٩.

أقول: فلا يجوز له أخذ الشعر من المحرم بطريق أولى.

و في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «من حلق رأسه أو تنف إبطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً، فلا شيء عليه، و من فعله متعمداً، فعليه دم»^{١٠}.

و في صحيح حرير: «إذا تنف الرجل إبطيه بعد الإحرام، فعليه دم»^{١١}.

١- الجواهر للكلام، ج ٤١، ص ٢٧٠.

٢- وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٤٩.

٣- المصدر، ص ١١٣.

٤- المصدر، ص ١١٤.

٥- المصدر، ص ١١٥.

٦- المصدر، ص ٢٩١.

٧- المصدر، ص ٢٩٢.

١- المصدر، ج ١٤، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

٢- الجواهر للكلام، ج ٤١، كتاب الحدود، أواخر حدّ الزنا.

٣- أعني أنّ الكلام المتقول مزوج من كلام المحقق و الشارح العلامة عليه.

٤- وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠٩.

و في صحيحه الآخر: «دم شاة»^١.

و في صحيح حرير عن الصادق عليه السلام: «مر رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الأنصاري و القتل يتناثر من رأسه (و هو محرم) فقال: أتؤذيك هوائك؟ فقال: نعم. قال: فأنزلت هذه الآية ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِدْتُهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله بحلق رأسه و جعل عليه الصيام ثلاثة أيام و الصدقة على ستة مساكين، لكل مسكين مدين و النسك شاة»^٢.

و في صحيح معاوية، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المحرم يبعث بلحيته فيسقط الشعرة و انتنان. قال: «يطعم شيئاً»^٣.

أقول: أي يكف من طعام، أو كعبك، أو سويق، كما في رواية أخرى.

ثم إن تفصيل المسألة بأزيد من ذلك مذكور في مناسك الحج لسيدنا الأستاذ الخوئي التي لنا عليها حاشية.

و في الختام هل يحرم على الحلال أخذ شعر المحرم؟ و أيضاً هل يحرم عليه التمكن من أخذ المحرم شعره؟ فيهما وجهان.

٢٥١. تزيين المحرم

قال صاحب التحدائق: «قد صرح الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) بأنه يحرم على الرجل لبس الخاتم إن قصد به الزينة. و إن قصد به السنة، فلا بأس»^٤.

و قال سيدنا الأستاذ الخوئي دام ظلّه في مناسكه: «هل يحرم التزيين بأي قسم كان».

أقول: الروايات تدلّ على جواز لبس الخاتم مطلقاً، و السقيّد ضعيف سنداً.

فالمدرّك منحصر بالإجماع المنقول و الأظهر جواز لبس المحرمة و لو بعد الإحرام لتغير الزينة المعتادة. كما يأتي؛ لصحيح ابن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام: «المحرمة تلبس الحلي كذّ إلا حلياً مشهوراً للزينة»^١.

أقول: أي ظاهراً للزينة، و يقيّد إطلاقه بغير الزينة المعتادة قبل الإحرام. للصحيح الآتي بل الظاهر أنّه لا إطلاق له؛ لأنّ السؤال فيه عن اللبس بعد الإحرام.

و في صحيح ابن العجاج، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة يكون عليها الحلي، و الخلخال، و المسكة، و الفرطان من الذهب و الورق تحرم فيه فهو عليها و قد كانت تلبسه في بيتها قبل حجّها، انتزعه إذا حرمت أو تركه على حاله؟ قال: «تحرم فيه، أو تلبسه من غير أن تظهره لرجال في مركبها و مسيرها».

أقول: لا ينبغي الإشكال في حرمة التزيين للمحرم و المحرمة، كما يظهر من الروايات الكثيرة المعتبرة الواردة في اكتحال المحرم، و النظر في المرأة. فلاحظ^٢.

نعم يخصّص الحكم بغير لبس المحرمة الحليّ المعتادة، كما في صحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان للمرأة حليّ لم تحدّه للإحرام. لم تنزع حليتها»^٣ و سيأتي بعثه في حرف اللام في مادة «اللبس».

٢٥٢. تزيين المتوفى عنها زوجها

في موثقة ابن يعفور عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن المتوفى عنها زوجها؟ قال: «لا تكنحل للزينة، و لا تطيب، و لا تلبس ثوباً مصبوغاً، و لا تبيت عن بيتها، و تقضي الحقوق، و تتشيط بغسله، و تحجّ و إن كان في عدتها»^٤.

١. المصدر، ص ١٣٢.

٢. المصدر، ص ١١٦ - ١١٤.

٣. المصدر، ص ١٣٩.

٤. المصدر، ج ١٥، ص ١٤٠. و توصيتها بالموثقة بناءً على أن البراءة بآيات هو ابن عثمان، و محمد بن إسماعيل هو ابن زياد الثقفي، لاحظ.

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٢١٥.

٣. المصدر، ص ٢١٩.

٤. التحدائق، ج ٥، ص ٤١٨.

٥. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٢٤.

وفي موقفة ابن مسكان عن أبي العباس، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المتوفى عنها زوجها؟ قال: «لا تكتحل للزينة، ولا تطيب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تخرج نهراً ولا تبيت عن بيتها»^١.

وفي موقفة عثار: «... وتختضب، وتكتحل، وتمشط، وتصبغ، وتلبس المصبغ، وتصنع ما شاءت لغير زينة (زينة) لزوج»^٢.

قال المحقق الزدي في «العروة»:

يجب عليها في وفاة زوجها الحداد، وما دامت في العدة وهو كالإحداد في الشرع، بل وفي اللغة ترك الزينة في البدن واللباس بمثل التكتل، والتطيب، والخضاب، والحرمة، والخطاط، وما الذهب ونحوها، وليس ما بعد زينة كالأحمر، والأصفر، والحلي، وليس الحرير والندياج ونحوها من الثياب.

وبالجملة، كل ما بعد زينة مما تنزى به الزوج، المختلف بحسب الأشخاص والبلدان والأزمان، فيحكم في كل بلد بما هو المعتاد فيه، والاختصار في الأخبار على الثوب المصبوغ إنما هو من باب المثال، بل المدار على ما بعد زينة بحسب حالها، فقد يكون الأسود زينة، وقد يكون الأبيض زينة.

نعم، لا بأس بتنظيف البدن واللباس، وتسريح الشعر، وتقليم الأظفار، والسواك، ودخول الحمام، ولا السكنى في المساكن العالية، والافتراش بالفرش الفاخرة مما لا يعد زينة في البدن واللباس، ويدل على وجوب ترك الزينة الإجماع والأخبار المستفيضة. نعم، لا بأس بها مع الضرورة، وعليها يحمل إطلاق الجواز في بعض الأخبار^٣، انتهى كلامه.

أقول: والمراد «ببعض الأخبار» في آخر كلامه هو موقفة عثار المذكورة، وفي الجواهر ادعى أن الأخبار المتواترة والإجماع بقسميه على وجوب الحداد.

١. المصدر، ص ٤٢٠.

٢. المصدر، ص ٤٤٢.

٣. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٦٤.

وكيفما كان لا معذل عن هذا القول ولو احتياطاً فيما لم يف به النص، والله العالم.

نعم، لا يجري الحكم المذكور في حق الأمة، لقول الباقر عليه السلام في صحيح زوارة: «إن الأمة والحرمة كلتيهما - إذا مات عنها زوجها - سواء في العدة إلا أن الحرمة تحدد، والأمة لا تحدد»^١.

وأما البيوتة عن بيتها، فقد مر بحثها وحكمها في حياة «البيوتة» في حرف «ب» وفي حياة «إخراج المطلقات» في حرف «خ».

و هو يدل على منعهم من هذا النوع من الأسئلة، ولعل المراد بها السؤال عما علم بطلانه بضرورة العقل أو الدين كإرادة الله جهرة مثلاً، وكذا المقترحات السفهية، والله العالم.

٢٥٤. السؤال من غير حاجة

دلت روايات على منع السؤال من غير حاجة، لكنها بأسرها غير نقيية سنداً أو دلالة، ولا يبعد أن يكون السؤال المذكور حراماً على الأغلب من جهة العناوين الأخرى كالإهانة، والإذلال ونحوهما بدعوى أن إذلال النفس كإذلال الغير في الحرمة ولو بتقويض المناط، بل في حصة إبراهيم بن عثمان عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى أحب شيئاً لنفسه وأبغضه لخلقه، أبغض الله عز وجل لخلقه المسألة، وأحب لنفسه أن يسأل»^١. هذه الرواية المعتبرة سنداً ظاهرة في الحرمة، ولا أجد رأي المشهور فيه وإن كان ظاهر عنوان جامع الأحاديث هو الحرمة والأحوط المنع في غير فرض الحاجة.

وهنا رواية تعجبني جداً، ويجدر أن أذكرها وإن لم تدل على الحرمة، وهي صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاءت فخذ من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فسلموا عليه، فرد عليهم السلام، فقالوا: يا رسول الله إن لنا إليك حاجة، فقال رسول الله ﷺ: هاتوا حاجتكم، قالوا: فإنها حاجة عظيمة، فقال: هاتوها ما هي؟ قالوا: تضمن لنا على ريك الجنة؟ قال: فنكس رسول الله ﷺ رأسه، ثم نكت في الأرض، ثم رفع رأسه، فقال: أفعل ذلك بكم على أن لا تسألوا أحداً شيئاً قال: فكان الرجل منهم يكون في السفر فيسقط سوطه فيكره أن يقول لإنسان تاولنيه؛ فراراً من المسألة، ولا ينزل فيأخذوه، ويكون على المائدة ويكون بعض جلسائه أقرب إلى الماء منه، فلا يقول: تاولني حتى يقوم فيشرب»^٢.

«س»

٢٥٣. السؤال عن أشياء

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ أَنْفَرَأْتُمْ ثُبَدَ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ خَلِيمٌ»^١ قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين»^٢.

النظام أن المؤمنين يسألون النبي عن أحكام شرعية لم تكن المصلحة في بيانها حالاً ولو لاجل مشقة الناس بها مع عدم تحملهم إياها، فنهاهم الله عن السؤال عنها، وإنها تظهر ينزل الوحي في الوقت المناسب، وأنه يجوز السؤال عنها في ذلك الوقت^٣، والآن أنها معفو عنها، وأنهم في رخصة هذا هو ما أظن من الآية، وأما ما ذكره المفسرون من الأقوال، وما في بعض الروايات، فكله غير منطبق على الآية، فلاحظ جميع البيان وتفسير البرهان، حول تفسير الآية.

وقال تعالى: «أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ»^٤.

يؤرخ الله تعالى بعض المسلمين على بعض أسئلتهم الشبيهة من أسئلة بني إسرائيل.

١. المائدة: ١٠٦ و ١٠٧.

٢. ويحتمل أن قوله «وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ» من تنية انتهى لا رغبة عن السؤال حين النزول، والمعنى: فإنها بحيث تنزل لكم إن سألوا عنها حين ينزل القرآن وتؤكد إن أبدأت لكم ونكت اختاره بعض المفسرين الملتزمين.

٣. البقرة: ١٧٢، ١٧٣.

١. جامع وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٣٠٥ جامع الأحاديث، ج ٩، ص ٤٨٢ - ٤٨٥.

٢. جامع الأحاديث، ج ٩، ص ٤٩١.

٣. وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٣٠٧.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لو يعلم السائل ما في المسألة ما سأل أحد أحدًا». ولو يعلم المعطي ما في العطية ما ردة أحد أحدًا^١.

□ السؤال لوجه الله

في موقفة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إني سألت رجلاً بوجه الله، فضرني خمسة أسواط، فضره النبي خمسة أسواط أخرى، قال: سئل بوجهك اللئيم^٢.

وفي استقادة الحرمة منه مع قطع النظر عن اعتقاد الجسيمة إشكال، والظاهر أن السبب في ضرب السائل لم يكن اعتقاده بجسيمة تعالى، بل هو استلزام سؤاله توهين وجه الله تعالى ولا إشكال في حرمة.

٢٥٥. السب

في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن النكاظم عليه السلام في رجلين يتساويان، قال: «البادئ منهما أظلم، ووزره ووزر صاحبه عليه ما لم يعتذر إلى المظلوم»^٣.

لكن في باب السفه من أصول الكافي^٤ والجزء الحادي عشر من الوسائل^٥ هكذا: ما لم يتعد المظلوم مع تفاوت في أول السند أيضاً.

وفي صحيحة أبي بصير عن الباقر عليه السلام: قال: «إن رجلاً من تميم أتى النبي، وقال: أوصني، فكان فيما أوصاه أن قال: «لا تسبوا الناس، فتكسبوا العداوة لهم»^٦.

وفي موقف أبي بصير (على المشهور) عن الباقر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سباب

المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمة معصية، وحرمة ماله كحرمة دمه^١. وفي صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سب رجلاً بغير قذف بعرض به هل يجلد؟ قال: «عليه تعزير»^٢.

وفي موقف إسحاق عليه السلام: «إن علياً كان يعزّر في الهجاء، ولا يجلد الحد إلا في الفرية المصروفة أن يقول: يا زان، أو يابن الزانية، أو لست لأبيك»^٣.

وفي صحيح محمد بن مسلم... فقلت لأبي جعفر عليه السلام رأيت لو أن رجلاً الآن سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقتل؟ قال: «إن لم تخف على نفسك، فاقطعه»^٤.

وفي صحيح هشام بن سالم، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل سباً لعلي عليه السلام؟ قال: فقال لي: «حلال الدم والله! لولا أن تعم به بريئاً، قال: قلت: لأي شيء يعم بريئاً؟ قال: «يقتل مؤمن بكافر»، ولم يزد على ذلك علل.

قال: قلت: «في رجل مؤذ لنا؟ قال: «فيما ذاك» قلت: فيك، يذكرك. قال: فقال لي: «له في علي نصيب؟» قلت: إنه ليقول ذاك و يظهره، قال: «لا تعرض له»^٥، إذا تفرز ذلك، فهنا مباحث:

المبحث الأول: لا شك في حرمة السب بعنوانه لهذه الروايات، وبعنوان كونه ظلماً وإذلاً، بل وبعنوان كونه قولاً زوراً، وقد قال سبحانه وتعالى: «وَأَجْتَبِئُوا قَوْلَ الزُّورِ»^٦ وأدعي إجماع المسلمين عليها من غير تكير.

المبحث الثاني: قال المحقق الأنصاري رحمته الله في مكانه:

ثم إن المرجع في السب إلى العرف، وفشره في جامع المقاصد بإستاده ما يقتضي تنصده إليه، مثل الوضع، والناقص، وفي كلام بعض آخر أن السب والشتم بمعنى واحد. وفي كلام ثالث: أن السب أن تصف الشخص بما هو إزاء، ونقص، فيدخل في النقص

١. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٦١٠ الكافي، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ١٥٢.

٣. المصدر، ص ١٥٣، لكن في السند، خيات بن كلوب، وبتنا آخره على أنه مجهول.

٤. المصدر، ص ٤٦٠.

٥. المصدر، ص ٤٦١.

٦. الجمع (٢٢) ٣٢.

١. المصدر، ج ٨، ص ٢٧٧.

٢. جامع الأحاديث، ج ٩، ص ٤٩٢.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٦٠.

٤. المصدر، ص ٢٢٢.

٥. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣٢٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٦٠.

كل ما يوجب الأذى، كالقذف، والحرق، والوضع، والكلب، والكافر، والمرأة، والتعير بشيء من بلاد الله، كالأجذم، والأبرص، ثم الظاهر أنه لا يعتبر في صدق السب مواجهة السبوب، نعم، يعتبر فيه قصد الإهانة والنقص^١، انتهى ما أردنا نقله.

و قال سيدنا الأستاذ الخوئي في حاشيته على المكاسب:

الظاهر من العرف واللغة اعتبار الإهانة والتعير في مفهوم السب، وكونه تنقيصاً وإزواً على السبوب، وأنه متحد مع الشتم، وعلى هذا، فيدخل فيه كل ما يوجب إهانة المسبوب، وشتمه، كالقذف، والتوصيف بالوضع، واللاشيء، والجماد، وغير ذلك من الألفاظ الموجبة للنقص والهلاك، وعليه، فلا يتحقق مفهومه إلا بقصد الهلكة، وأما مواجهة السبوب، فلا تعتبر فيه^٢.

أقول: ما أفاده هذان العلمان صحيح، كما يظهر من مراجعة اللغة والعرف.

المبحث الثالث: مقتضى الإطلاق حرمة السب مطلقاً ولو مسبوقاً بسبب المسبوب^٣، ويدل عليها قوله عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «أظلم» الدال على كون الثاني ظالماً، وقوله: «ووزر صاحبه» وإنما الإشكال في أن تبعه الحرمة المذكورة وهي الوزر واستحقاق العقاب عليه أم على الياقوت؟

ذهب العلامة المجلسي رحمه الله إلى الثاني، فقال: «إلا أن الشارع أسقط عنه المؤاخذه، وجعلها على البادئ... وإنما أسقطها ما لم يتعد، فإن تعدى كان هو البادئ في القدر الزائد» انتهى.

وكذا المقدس الأردبيلي، بل نسب سيدنا الأستاذ الخوئي دام ظله^٤ بعد اختياره له إلى جمع من الأكابر، ويمكن أن يستدل عليه بقوله تعالى: «فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ يَحِلُّ لَكُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْتَدُونَ»^٥، لكن في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحِلِّ ثم دخل الحرم، فقال: «لا يقتل، ولا يقطع»، و

١. المكاسب، ص ٢٢ (الطبعة القديمة).

٢. مصابح المتأخرين، ج ١، ص ٢٨٠.

٣. إرشاد السب إلى السبوب من باب إضاعة الشتم، إلى الناهل.

٤. مصابح المتأخرين، ج ١، ص ٢٨٠.

٥. البقرة: ١٩٤.

لا يسقى، ولا يباع حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد». قال: قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق؟ قال: «يقام عليه الحد في الحرم؛ لأنه لم ير للحرم حرمة، وقد قال الله عز وجل: «فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ يَحِلُّ لَكُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْتَدُونَ»^١، فقال: هذا هو في الحرم». فقال: «لا عدوان إلا على الظالمين»^٢ إلا أن يقال: إن قوله عليه السلام: «هذا هو في الحرم» لا يدل على اختصاص الآية بالمورد المذكور، فإطلاقها في غير القتل محكم، وبعد كل البعد أن لا تشمل الآية غير مورد الرواية.

وبقوله تعالى: «وَمِمَّا زَكَّيْنَاهُمْ يُذَقُّونَ»^٣ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون^٤، وجَزَاءُ نَيْسَرَةٍ نَيْسَرَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَنَّا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»^٥ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»^٦ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْتَغُونَ فِي الْأَرْضِ بَغْيَ الْحَقِّ^٧ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٨.

وبقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَغْيِ مَا ظَلَمُوا»^٩ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^{١٠}.

وبصحبة ابن الحجاج المتقدم حيث قال الإمام عليه السلام فيها: «ووزره ووزر صاحبه عليه».

ومدلول هذه الآيات نفي حرمة الانتصار والسبب جزاءً والاعتداء بالمثل، بل مدلول بعضها حسن الانتصار والانتقام، فنفي الوزر بغير موضوعه وهو الحرمة الشرعية، وهذا هو الأقوى عندي وهو المطابق للسيرة العقلائية.

و يظهر من الشيخ الأنصاري رحمه الله الأول حيث قال:

والمراد - والله أعلم - أن مثل وزر صاحبه عليه لا يقع إياه في السب من غير أن يخلف عن صاحبه شيء، فإذا اعتذر إلى المظلوم عن سبه وإيقاعه في السب برئ من الوزر، انتهى.

١. البقرة: ١٩٤، ج ١، ص ٢٨٠.

٢. البقرة: ١٩٤، ج ١، ص ٢٨٠.

٣. البقرة: ١٩٤، ج ١، ص ٢٨٠.

أقول: ويمكن أن يستدل له أولاً: بأن استحقاق العاصي للعقاب عقلي، فلا يعقل التخصيص إلا أن يجاب عنه بأن الساقط عنه هو نفس العقاب لا استحقاقه. وثانياً: بقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ»^١ اللهم إلا أن يدعى انصراف الآية إلى غير فرض التسيب، كما في المقام.

والأظهر عدم حرمة السب إذا صدر انتقاماً لبناء المغلّاء عليه - في الجملة -، و للآيات المتقدمة، بل و لنفي الحرج و العسر في كثير من الموارد. و منه يظهر أن استناد الظلم و الوزر إلى صاحب البادئ محمول على الاقتضاء دون الفعلية، مع أن حمل وزر أحد على غيره مثلاً لا يقبله الذوق السليم، و لا القرآن الكريم في قوله: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ».

و هكذا يمكن أن يقال بمثل ذلك في الأذية، و الظلم، و الإذلال، و السرقة، و الغيبة و غيرها؛ فإنها تصبح جائزة في فرض الانتقام، لإطلاق الآيات المباركة بل في الفصاص منصوص «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» و «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ»^٢، إلا فيما علم بدليل لفظي أو لبي عدم الجواز، كالزنا و اللواط و نظائرهما.

نعم، يستاز المقام عن غيره بأن عقاب البادئ مضاعف، و يحتمل أطراؤه (أي تعدد العقاب أو شدته) في سائر الموارد أيضاً؛ فإن البادئ أظلم، فيستحق القاتل - (مثلاً) عقابين: عقاباً على قتل غيره، و عقاباً على قتل نفسه، و هكذا، و الله العالم.

بقي شيء و هو أن الظاهر من رواية ابن الحجاج أنها رواية واحدة و أن تعددهما لمجرد مغايرة بعض روايتها، و عليه، لم يعلم أن الصادر من المعصوم هل جملة: «ما لم يعتذر إلى المظلوم» أو جملة: «ما لم يعتد المظلوم» و ما يظهر من بعضهم من القول يصدر كلتا الجملتين بعيد جداً.

نعم، مقتضى القواعد صحة الجملة الأخيرة؛ فإن المعتدي يكون بادئاً في مقدار الزيادة، فيستحق الإثم، كما أن الاعتذار إلى المظلوم يمكن أن يكون توبة إلى الله

سبحانه و تعالى، و أن يكون استرضاء لصاحب الحق، فيكون مسقطاً للعقاب، فالجملتان معاً مطابقتان للقواعد، فافهم.

المبحث الرابع: سب المسلم موجب للتعزير، و سب النبي و الإمام موجب للقتل بلا فرق بين كون الساب مؤمناً أو مسلماً أو كافراً، و بلا فرق بين كون الإمام عليّاً^٣ أو غيره.

و أما ما في صحيح هشام من الأمر بعدم التعرض لمن يقع في الصادق^٤ إذا كان موالياً لأمر المؤمنين^٥ فلا بد من توجيهه.

قال في الشرائع و الجواهر:

من سب النبي جاز لسامعه بل وجب قتله بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بتقسيمه عليه....

و في المسائل: في إلحاق باقي الأنبياء بذلك قوة؛ لأن كمالهم و تعظيمهم علم من دين الإسلام ضرورة، فسيهم ارتداد، و تبعه عليه غير واحد، بل في الرياض عن الأغنية: الإجماع عليه.

قلت: قد يناقش بأن ذلك يقتضي الارتداد لا القتل على كل حال... و أما سب فاطمة، فلعنه (قتل الساب) من جهة العلم بكونها في الاحترام كأولادها، و أمّا غيرها (أي غير فاطمة من بنات النبي^٦) فالمشقة ذلك إن كان بحيث يرجع إلى صدق سب النبي^٧ و النيل منه بذلك و نحوه عرفاً و إلا ففي إطلاقه منع واضح^٨، إلخ.

أقول: إثبات غير ما ثبت بالنص المعتبر موقوف على إحراز الإجماع و إلا، فالمرجع هو البراءة أو غيرها من الأصول العملية، و في جهاد الجواهر:

بل لعل إطلاق الفتاوى كصريح بعض النصوص يقتضي عدم التوقف على إذن الإمام، كما عن الأغنية: الإجماع عليه، بل لا ريب في اندراج الساب من المسلمين في الناصب الذي ورد فيه؛ إنه حلال الدم و المال، بل ينبغي القطع بكفر الساب مع فرض استحلاله؛ إذ هو من منكري الضرورة حينئذ، بل الظاهر كفره و إن لم يكن مستحلاً باعتبار كونه فعل ما

بالتضي الكفر، كهلك حرمة الكعبة و القرآن، بل الإمام أعظم منهما... بل الظاهر إلحاق
سب قاطمة بسبهم، وكذا باقي الأئمة، بل والملائكة إذ الجميع من شعائر الله
تعالى شأنه، فهلكها هتك حرمة الله تعالى شأنه، إلخ.

أقول: ولو جربنا على هذه الحدة والحرارة، لوجب قتل من هتك الكعبة والمساجد
والمشاهد المشرفة وعلماء الدين، والمراجع للمؤمنين في أعصارهم، بل من هتك
المصلين والحجاج والأميرين المعروف... يدعى أن هتكهم هتك حرمة الله تعالى.
المبحث الخامس: هل الحكم مخصوص بالمؤمن أو بعمه المخالفين أيضاً؟ ظاهر
التصوص المتقدمه كلها هو الثاني حتى موثق أبي بصير: لأن المؤمن في لسان
رسول الله ﷺ خير ما هو مصطلح في لسان الأئمة، فكان قال في الجواهر:

فالظاهر إلحاق المخالفين بالمشركون في ذلك أي في جواز هجومهم، وسبهم، ولعنهم، و
شتمهم ما لم يكن قذفاً مع شرائطه أو فحشاً؛ لأن اتحاد الكفر الإسلامي والإيماني فيه، بل
لمل هجاؤهم على رؤوس الأئمة من أفضل عباد العباد ما لم تمنع الفتنة، وأولى من
ذلك غيبتهم التي جرت سيرة الشيعة عليها في جميع الأعصار والأصوار، علمائهم و
أعمامهم حتى ملأوا الفرائس منها، بل هي عندهم من أفضل الطاعات وأكمل القربات،
فلا غربة في دعوى تحصيل الإجماع، كما عن بعضهم، بل يمكن دعوى كون ذلك من
الضروريات فضلاً عن القطعيات. فمن الغريب ما عن السقذس الأردبيلي وظاهر
الخراساني في الكفاية من أن الظاهر عموم أدلة تحريم الغيبة من الكتاب والسنة
للمؤمنين وغيرهم... وفتي أن الشهيد في قواعد جواز غيبة المخالف من جهة مذهبه
ودينه لا غير... لكن لا يخفى على الغير الماهر الواقف على ما نظرت به النصوص،
بل تواترت من لعنهم وسبهم وشتمهم... وبالجمله طول الكلام، كما فعله في الحقائق
من تضييع العمر في الواضحات؛ إذ لا أقل من أن يكون جواز غيبتهم لتجاهرهم
بالفسق... وستراف إن شاء الله أن المتجاهر بالفسق لا غيلة له فيما تجاهر فيه وفي
غيره، ومنه يعلم فساد ما حكاه عن الشهيد، وعلى كل حال فقد ظهر اختصاص الحرمة

بالمؤمنين القائلين بإمامة الأئمة الاثني عشر دون غيرهم من الكافرين والمخالفين و لو
بالتكابر واحد منهم ﷺ!

أقول: قد عرفت أن مقتضى الأدلة اللفظية هو عموم الحكم لمن حكم بإسلامه؛ فإذا
لوحظت معها رعاية الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية اللازمة في هذه الأعصار
العصيبة والأوضاع الراهنة، فلا بعد حينئذ في الخروج عن السيرة المذكورة والحكم
بعد الجواز احتياطاً لزومياً.

هذا مع أن دعوى تواتر الأخبار على ما ادعاه هذا الفقيه المستبحر ممنوعة، و
الأنجسية من انقلاب إنما ورد في حق الناصب الذي لا شك في جواز قتله فضلاً عن
سبه، لا في مطلق المخالفين المحكومين بإسلامهم، والمتجاهر بالفسق الذي يجوز
غيبتهم ولو في غير ما يتجاهر به على الصحيح عنده هو الذي يتجاهر به عالمياً بكونه
حراماً، وأما إذا لم يعتقد حرمة، فلا يكون متجاهراً، ولذا لا يجوز غيبة المؤمن
المتجاهر بعمل محرم يراه حلالاً اجتهداً أو تقليداً، ومخالفون لا يرون مذهبهم باطلاً و
اتباعه محرمات، بل يزعمون حقيقته ولزوم متابعتهم، وأنه هو الطريق الحق أو الأحق إلى
الله تعالى «كُلُّ جَزْءٍ بِمَا تُذَيِّبُهُمْ فَرَحُونَ» على أن مثل هذا الفتوى بهذه الشدة ربما
يشكل (ولو كان صحيحاً في نفسه) من جهات أخرى في هذه الأزمان، كما لا يخفى.
هذا، مع أن الأكثر الكثير القائلين بالتحديد والتبوة إنما جهلوا الإمامة قصوراً لا تقصيراً،
فلا كثير بعد في العمل بإطلاق الأدلة اللفظية الدالة على السب والغيبة.

المبحث السادس: قال صاحب الجواهر ﷺ في المكاسب المحرمة:

ركست المؤمنين وشتمهم والتيل متهم لغير مصلحة، ترشح على المفسدة من غير فرق
بين الأخبار والأشرار عدا القائلين منهم، والمتجاهرين منهم بالكبائر؛ فإن السيرة على
التقرب إلى الله بسبهم وإن ورد «أن سباب المؤمن فسق» بل تطابقت الأدلة الثلاثة أو
الأربعة على حرمة إيذاء المؤمن، وإهانته، وهتك حرمة، وتلفه في نفس أو مال أو عرض.

قال الشيخ الأعظم الأنصاري ﷺ في مكاسب المحرمة:

ثم إنه يستثنى من المؤمن المتظاهر بالفسق لما سيجي في الغيبة من أنه لا حرمة له، و هل يعتبر في جواز سبه كونه من باب النهي عن المتكر، فيشترط بشرطه أم لا؟ ظاهر النصوص والقنارى كما في الروضة الثاني، والأحوط الأول.

و يستثنى منه المبتدع أيضاً، لقوله ﷺ: «إذا رأيت أهل البدع من بعدي، فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سبهم، والوقعة فيهم»، ويمكن أن يستثنى من ذلك ما إذا لم يتأثر المسبوب عرفاً بأن لا يوجب قول هذا القائل في حقه مذلة ولا نقصاً، كقول الوالد لولده: يا حمزة... يا خبيث، ونحو ذلك، سواء لم يتأثر بذلك، بأن لم يكرهه أصلاً أو تأثر به بناءً على أن العبرة بحصول الدلّ والتقص فيه عرفاً، ويشكل الثاني بعموم أدلة حرمة الإيذاء.

نعم، لو قال السيد ذلك في مقام التأديب، جاز؛ لقصر جواز الضرب، وأما الوالد، فيمكن استفادة الجواز في حقه مثلاً ورد من مثل قولهم: «أنت وما لك لا يبك»، فتأمل. مضافاً إلى استمرار السيرة بذلك إلا أن يقال: إن استمرار السيرة إنما هو مع عدم تأثر السامع وتأثيره بذلك...

أقول: المتحصل من كلمات هذين المعلمين أنّ من استثنى أو يمكن استثنائه من حرمة السب طوائف:

الطائفة الأولى: الظالمون.

الطائفة الثانية: المتجاهرون.

الطائفة الثالثة: المبتدع.

الطائفة الرابعة: من لم يكن النسب نقصاً له عرفاً.

الطائفة الخامسة: العبد في مقام تأديبه.

الطائفة السادسة: الابن في مقام تأديبه، ويمكن أن يضاف إليهم.

الطائفة السابعة: أهل الرب.

الطائفة الثامنة: في ما إذا تظلم، كما يأتي في الغيبة.

أما الطائفة الأولى: و هم الظالمون، فإن أريد بهم البادون في السب، فقد سبق أنه

صحيح، وكذا إذا أريد بهم من ظلموا الساب بأكثر من سبه، فإن الظاهر جوازه، كما إذا ضرب زيد عمراً فسبه عمرو بلا ضرب، اللهم إلا أن يرد بمخالفته لقوله تعالى: «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، و بقوله: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»، لكن المراد من المثلية - ظاهراً والله العالم - هي المثلية في أصل المقدار، وعدم جواز التجاوز، لا المثلية في الكيفية من جميع الجهات، فإذا أخذ الظالم لباسه ظلماً وقهراً و تمكن هو من أخذ ظرفه أو متاعه الآخر بحيث لا يزيد قيمته عن الثوب، فالظاهر جوازه للإطلاق الآيات.

و إن أريد بهم من ظلموا الناس، فيجوز لعنهم لتغير المظلومين أيضاً، فلا دليل على التخصيص أو التقييد، واللعن عليهم في القرآن المجيد - في مواضع ثلاثة - إنما هو في كفّارهم دون غيرهم، فلاحظ^١ و مع فرض العموم، قاللن فيها من الله تعالى و هو غير مستلزم لجواز لنا، فافهم.

١ و أما الطائفة الثانية: ففي رواية هارون بن الجهم عن الصادق ﷺ: «إذا جاهر الفاسق بفسقه، فلا حرمة له ولا غيبة»^٢.

أقول: حرمة السب غير معلقة على حرمة المؤمن لترتفع بارتفاعها، نعم، يجوز غيبته و إن صدر في ضمنها السب؛ للإطلاق. و أما السب في غير غيبته، فإن لم يوجب إهانة له عرفاً، كما إذا قيل للمتجاهر يشرب الخمر مشافهاً: «إنك شارب الخمر»، فهو أيضاً جائز، بل ليس بسب و إلا كما إذا قيل لشارب الخمر: «يا زاني» و هو لم يتجاهر بالزنا، ففي جوازه إشكال أو منع، كما مر في الإيذاء، اللهم إلا أن يقال بجوازه؛ لعدم الفرق في نظر العرف بين السب في ضمن الغيبة وغيره، فتأمل.

و الأظهر عدم جواز الغيبة فيما لم يتجاهر به، لأن في السند أحمد بن هارون و لم يثبت حسنه بكثره لرضي الصدوق عليه، نعم، تدلّ روايات خمس غير معتبرة

١ راجع: الأعراف (٧٦) عود (١١١)، المؤمن (غافر: ٤٠).

٢ وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٦٠٥.

الأشهاد على جواز الغيبة فيما لم يتجاهر به، ففي فرض الاطمئنان بصدور بعضها عن الإمام، جازت الغيبة المذكورة^١.

و أمّا الطائفة الثالثة: ففي صحيح داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدي، فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سيئهم، والقول فيهم، والوقية، وياهوهم؛ كيلا يطمعوا في الفساد في الإسلام، و يحذروهم الناس ولا يتعلمون من بدعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات، ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة»^٢. ونقله صاحب «وسائل» وقد اشتبه - ظاهراً - في نقل السند، فلاحظ^٣.

أقول: الظاهر أن المراد بالريب هو التشكك، وأهل الريب هو المشكك للناس في عقائدهم، والوقية الغيبة، كما عدت من معانيها في الثاقوس. وفيه أيضاً: «بهتة - كمنته - يهتأ و يهتأ» و يهتأنا: قال عليه ما لم يفعل، والبهتة: الباطل الذي يتحيز من بطلانه والكذب، اليه - بالنظم - «الأخذ بغتة والانتطاع والحيرة».

فيمكن أن يكون أهل الريب والبدع طائفتين، فيكون المستثنى في كلامهما سبعة لا ستة، والظاهر من الرواية وجوب السب، لكن لا مطلقاً، بل لأجل قطع طمعهم في انفساد في الإسلام، وحذر الناس منهم.

ثم الظاهر جواز سيئهما (أهل الريب وأهل البدع) وإن علم بعدم ضلال الناس لأجلهما؛ وذلك لقطع طمعهم في الفساد في الإسلام، وإثبات الإشكال فيما إذا لم يترتب على السب قطع طمع ولا أثر آخر، ولم يكن التشكيك والبدعة موجبتين لخروج القاعل عن الإيمان والإسلام، وهكذا في الوقية، والقول فيهم، والبهت.

نعم، إذا انطبق عنوان المتجاهر عليه، جازت غيبته مطلقاً على وجه.
و أمّا الكذب عليه، فمشكل مطلقاً لاحتمال أن المراد باليهت هو قطع المبتدع و

الريب بالحقيقة دون البهتان والافتراء. وبالجمل، الكذب حرام قطعاً، وجازد في مورد محتاج إلى دليل واضح، أو إحراز مصلحة أقوى من مفسدة الكذب، كما في بعض موارد دفع البدعة والريب.

و أمّا الرابع، فهو مسلم إذا لم يتأذ المسبب أو لم يقصد الإهانة وإلا يحرم من جهة حرمة الإيذاء، أو من جهة حرمة التجري، كما لا يخفى.

و أمّا الأخيران، فيمكن جواز سيئهما للسيرة، لكن المتيقن منها الطفل الصغير في الآين وإن كان لا يبعد جريئانه في ما دون البلوغ إلا في بعض الموارد النادرة، وعلى الجملة المعتمد في الحكم هو إحراز جريان السيرة كشاً وكيفاً.

المبحث السابع: قال رسول الله ﷺ في رواية السكوني عن الصادق عليه السلام: «لا تسبوا الرياح؛ فإنها مأمورة؛ ولا تسبوا الجبال، ولا الساعات، ولا الأيام، ولا الليالي، فتنأمنوا ويرجع إليكم»^١.

و الظاهر أن الضمير في قوله: «يرجع» يرجع إلى السب، والدليل شاعداً بإرادة الحرمة من النهي، ولكن لا أدري انقائل بها من الأصحاب عاجلاً، وعلى كل، لا يجوز للفتوى بالجواز إن صح سند الرواية، لكن النوفلي لم يثبت مدحه ولا وثاقه، بل وكذا السكوني، فقد بينا على جهالته أخيراً، فلاحظ كتابنا بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

المبحث الثامن: قال الله تعالى: «وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَسَبُوا آلَهُ عَذَاباً يَغْنَرُ عَلَيْهِمْ»^٢. منعت الآية الشريفة من سب آلهة الكفار في صورة تسيبه لسيئهم الله بجهالة منهم؛ فإذا كان سب آلهتهم في معرض أن يسبوا الله، يحرم، ولا بعد في التعدي عن المقام إلى غيره، فلا يجوز سب رؤساء المذاهب الباطلة قولاً و كتاباً إذا كان في معرض أن يسب آباؤهم نبييهم ﷺ أو أحد أوصيائه عليه السلام اللهم إلا أن يكون السب واجباً من جهات أخرى.

١. واضح المستدرج من ٦٠٤ و ٦٠٥.

٢. واضح: الكافي، ج ٢، ص ٣٧٥.

٣. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٥٠٨.

٤. واضح: الثاقوس المشجعة، مادة «بهتة»؛ يسكون الهاء في الأول ويغتها في الثاني.

١. وسائل الشريعة، ج ٥، ص ١٦١.

٢. الأعيان، ج ١، ص ٢٠٥.

المبحث التاسع: سيأتي أن الغيبة عند العالم بالحال المذكورة، جائزة، أو أنها ليست بغيبة. وأما السب (أي مذمة أحد بقصد الانتفاص و التوهين) فحرام، سواء أكان المخاطب عالماً أم لا؛ لإطلاق أدلته. فتأمل.

المبحث العاشر: يمكن أن يستثنى من جواز السب غير ما مر، وسيأتي بحثه في الغيبة.

المبحث الحادي عشر: في مباحث القذف من حدود الشرائع والجواهر:

(و كذا كل نمرض بما يكره المواجه و لم يوضع للقذف لغة و عرفاً ثبت به التعزير لا الحد). بلا خلاف أجد فيه شيئاً... (و كقوله: أنت ولد حرام، أو لست ولد حلال، فإنه ليس بقذف أيضاً عندنا إلا مع التريفة؛ لاحتمال الحمل في الحيض، و الصوم، و الإحرام (أو حملت بك أمك في حيضها، أو يقول لزوجته: لم أجديك عذراً، أو يقول: يا فاسق، يا شارب الخمر و هو متظاهر بالستر، و يا خنزير، و يا حقير، و يا وضع). و لو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف، لكنز أو ابتداء أو تجاهر بقسق، فلا حد ولا تعزير؛ بلا خلاف، بل عن الغيبة الإجماع عليه، بل ولا إشكال، بل يترتب له الأجر على ذلك الخ.

أقول: تعزير الساب إذا كان سببه محرماً، حق عرفت دليله، كما أن من جاز سببه لا يثبت التعزير بسببه و هو أيضاً ظاهر.

٢٥٦. التسبيب إلى المعصية

معنى التكليف سواء تعلّق بالفعل كما في الواجبات، أو بالترك كما في المحرمات و المحظورات، و سواء في الشرعيات و العرفيات، و سواء اشتمل على المصالح أو المفسدات أم لا، أن المكلف و الملزم يفيض ترك المأمور به، و وجود السنهي عنه، و لا يرضى بهما، و مقتضى ذلك حرمة إيجاب الأول و لزوم ترك الثاني مباشرة و تسبباً.

فإذا قال الأمر: لا تفعلوا كذا، أو افعلوا كذا، فكما لا تجوز المخالفة مباشرة كذا لا تجوز تسبباً، كما يفهم من بناء العقلاء و سيرة العرف.

لا يقال: إن حديث الرفع و غيره من أدلة البراءة، يدل على عدم تكليف الجاهل، و العقل يحكم بعدم استحقاق الغافل و الجاهل القاصر لعقاب، بل الحق أن العقاب و الذم ليسا على مخالفة التكاليف الواقعية نفسها، بل على المخالفة الاختيارية العمدية، و عصيان التكليف، و التجري، كما حققناه في صراط الحق، فإذا لم يستحق المباشر لهجه أو لسانه و سهوه - العقاب و العتاب، بل يكون فعله مباحاً، كيف يحرم على الغير تسببه، و هل هو إلا تسبب للمباح؟

فإننا نجيب عنه أولاً: ببقاء التكليف على الجاهل ببقائه على العالم؛ غاية الأمر أنه لا يستحق العقاب إذا كان معذوراً في جهله، و مجرد عدم استحقاقه العقاب لا يدل على جواز الفعل أو الترك، بل مقتضى إطلاق أدلة التكاليف، و ظاهر ما دلّ على عموم الأحكام للعالمين و الجاهلين - أو صريحه - هو تعلّق التكليف الواقعي به. نعم، الغافل لمكان عجزه غير مكلف حال غفلته.

و ثانياً: إننا لم نقل بحرمة إيقاع الغير فيما يحرم عليه حتى يورد عليه بما قيل، بل نقول: إن المفهوم من أدلة التكاليف - ببناء العقلاء و سيرة العرف - حرمة مخالفتها بالمباشرة، و بتوسط الغير سواء يحرم من الغير أيضاً كما في الجاهل أم لا، كما في الناسي و الساهي و النائم، كما إذا أدخل الخمر في قم النائم أو الناسي، بل، و كما إذا قدم خمرأ أو نجساً للغافل و الجاهل فشرباه.

فإن قلت: إن كان المحرم هو التسبب مطلقاً ولو بالنسبة إلى غير المكلف، فيلزم أن يحرم إطعام النجس للكفار و الأطفال و المجانين، و إذا خصصنا الحكم في حق المكلفين، فيجوز تقديم الطعام النجس - مثلاً - إلى الأطفال، و المجانين، و النائمين و الغافلين سهو أو نسيان، بل الكفار أيضاً بناء على ما ذهب إليه المحدث الكاشاني في الوافي و الصافي، و المحدث البحراني في حقائقه، و سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) من عدم تكليفهم بالفروع.

قلت: مقتضى الأدلة اللفظية هو تحريم الفعل و الترك مباشرة، و إنما نقول بحرمة

١. صرح لي به علماً لي أواخر أيامي في النجف الأشرف و إن كان أولاً قائلًا بقول المشهور.

التسبب لأجل بناء العقلاء وحكم العرف، كما أشرنا إليه. وهذا مما لا شك فيه غير أن الحرمة المذكورة تختلف سعةً وضيقاً باختلاف مبعوضة الأمرين كثرةً وقلةً، كما لا يخفى. وهذا - أي تحديد المبعوضة - لا بد من إحصاءه من الخارج.

وفي الأحكام الشرعية يصح أن نقول: إن الله تعالى يبغض صدور المعصيات، وترك الواجبات من العاقلين البالغين، فيحرم التسبب في حقهم.

أما الأطفال والمجانين، فلا علم، ولا فطن لنا بمبعوضة المحرمات، وترك الواجبات منهم، بل العلم حاصل بخلافه؛ للعلم برفع القلم عنهم، سواء أكان المراد من القلم قلم التكليف، أو قلم المواخذة، كما نعرضنا له في صراط الحق، نعم، ربما يفهم من مذاق الشارع حرمة التسبب مطلقاً في بعض الموارد، كما في مثل اللواط، والزنا، والقتل ونحوها، فلا يجوز التسبب مطلقاً.

وأما الناسي والساهي؛ فمقتضى العمومات والإطلاقات كونهما كالذاكرين والمتفكرين في ثبوت التكليف، وليس لدينا ما يوجب اشتراط التكليف مطلقاً بالقدر بحيث إن من لا قدرة له على الامتنال كالتناسي والساهي، لا مقتضى لتكليفه^١، بل القدر المتيقن بدلالة العقل أن العجز مانع عن فعلية التكليف في حقهم وإلا فالتعجز كالتقادر في أصل اقتضاء التكليف، كما يفهم من الإطلاقات. وعليه، فلا يبعد القول بحرمة التسبب فيهم أيضاً؛ فإن العمل الصادر منهم مبعوض وإن لم يمكن تحريره عليهم، فافهم.

وأما الكفار، فيحرم التسبب إلى صدور المعصية منهم ببناء العقلاء، وحكم العقل إلا إذا ثبت الرخصة من الشارع، كما في بعض المقامات. هذا بناءً على ما هو الأصح عندنا من كونهم مكلفين بالفروع كتكليفهم بالأصول^٢.

وأما إذا نفينا عنهم التكليف إما مطلقاً أو في غير ما اتفق عليه شريعتنا،

١. يأتي إثبات ما هو الحق في أوائل الجزء الثالث، ولكن ما ذكرناه هنا مبني على قول السيد الأستاذ الخوئي، فإن صح ما قلنا هناك من أن التكليف مشروطة بالقدرة لم يحرم التسبب في حق غير القادرين إلا أن يقال: إنه يفهم من مذاق الشارع، والله العالم.

٢. لاحظ الجزء الثاني من صراط الحق.

أو في الواجبات، ففي إلحاقهم بالأطفال والمجانين أو الناسي والساهي نردّد لا بد من التأمل، وإن كان الأشبه في صورة الشك إلحاقهم بالأولين، فلاحظ و تدبر. هذا ما عندنا بحسب القواعد.

تعقيب و توضيح

لا إشكال في وجوب تعليم الأحكام الكثيرة وإبلاغها إلى الجاهلين لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ ويسمى هذا بوجوب الإرشاد.

وأما إعلام الجاهلين بالأحكام الجزئية من جهة الموضوعات الخارجية، فمقتضى الأصل عدم وجوبها، بل هو في بعض الموارد منصوص. ففي صحيح عبادة بن سنان و أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: «اغتسل أبي من الجنابة، فقبل له: قد أقيمت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكنت؟ ثم مسح تلك المعة بيده»^١.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي؟ قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف»^٢.

وفي موثقة ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه وهو لا يصلي فيه؟ قال: «لا يعلمه»، قال: قلت: فإن أعلمه؟ قال: «يعيد»^٣، لكن الظهارة الخبيثة إذا كانت شرطاً علمياً لا واقعياً تصبح الرواية أجنبية عن محل البحث، كما لا يخفى.

نعم، يجب الإعلام فيما إذا علم بنقض أو من مذاق الشارع اهتمامه به، بحيث لا يرضى للعالم السكوت عنه، كما إذا أراد أحد قتل مؤمن بحسبان أنه مهدور الدم و نحو ذلك. وقيل: إن الأمر في الفروج والأموال الكثيرة كالنفوس، كما إذا اعتقد أن امرأة يجوز له تكاثرها، فأراد التزويج بها، وكانت في الواقع محرمة عليه، بل صرح

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ج ٢، ص ١٠٦١.

٣. المصدر.

التسبب إلى الشيء عبارة عن فعل الشيء بواسطة السبب، فيعتبر فيه القصد إلى التسبب، بخلاف التسبب، فإنه مجرد فعل، ولو مع الغفلة عن ترتب التسبب عليه.^١

و كيف كان، فدليل الحرام إن كان ظاهراً في توجيه الخطاب بتركه إلى خصوص من قام به الفعل لم يحرم التسبب إليه من غيره فضلاً عن التسبب^٢ وإن كان ظاهراً في توجيه الخطاب بتركه إلى كل أحد حرم التسبب إليه و التسبب مع الاتفاقات إلى تركه على السبب، بل يجب على كل أحد دفع وقوعه وإن لم يكن على وجه التسبب^٣، ولو لم يكن ظاهراً في أحد الوجهين، كان مقتضى الأصل جواز التسبب إليه^٤، و التسبب... و على هذا، فحرمة التسبب إلى أكل التمسح و شربه من غير التسبب، تتوقف على ظهور الدليل في كون الخطاب على النحو الثاني و هو غير ظاهر.

نعم، قد يستفاد من صحيح معاوية الوارد في بيع الزيت المتنجس، لقوله عليه: «بيته لمن اشتراه يستصبح به»، من جهة أن الاستصباح ليس محبوباً و مأموراً به، و لا مما يترتب على التنبيه و الإعلام^٥، فلا بد أن يكون التعليل به عرفياً، و العلة في الحقيقة هي ترك الأكل، فيكون ترك أكل المشتري واجباً على الراجع...

نعم، إن الصحيح المتقدم و إن كان مورده الزيت المتنجس، لكن يجب التعدي عنه إلى مطلق المأكول و المشروب بترتبة التعليل المحمول على الارتكاز العرفي، فإن مقتضاه عدم الفرق بين الزيت و غيره^٦.

نعم، يشكل التعدي عن المأكول و المشروب إلى غيرهما من المحرمات، لعدم مساعدة الارتكاز عليه، فالاعتصاف عليهما متعين^٧.

سيدنا الأستاذ الخوني (دام ظله) يوجب مداخلته لو شرع في العمل على الملتفت^٨.

ثم إن فعل أحد الشخصين إلى الآخر إما سبب لوقوعه في الحرام، كإكراهه على الحرام، و إما داع له، كتقديم الطعام المحرم إلى الجاهل أو بيعه ليأكله، أو توصيف الخمر بأوصاف مشوقة ليشربها، و سبب آلهة المشركين الداعي إلى سبب الله و سبب آباء الناس الموجب لسبب أبيه، و إما مقدمة للحرام بلا داعية له، كإعطاء العصا لمن يضرب أحداً ظلماً، فإن الداعي للضارب أمر آخر، و إنما الإعطاء مقدمة للضرب المحرم.

أما الأول: فلا ينبغي الشك في حرمة، بل يشتد عقابه من جهة أنه ظلم و إيذاء و تسبب.

و أما الثاني: فالأظهر إلحاقه بالأول في الحرمة، لبناء العقلاء المشار إليه سابقاً، بل مقتضاه حرمة القسم الثالث أيضاً و هو الإغانة على الحرمة، لكن الروايات تدل على عدم الحرمة، و إليك بعضها:

١. صحيح أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: «لو باع ثمرته ممن يعلم أنه يجعله حراماً، لم يكن بذلك بأس».

٢. صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن يجعله حراماً؟ فقال: «لا بأس به، تبينه حلالاً يجعله حراماً، فأبعده الله و أسحقه».

٣. صحيح ابن أذينة، قال: كتبت إلى أبي عبد الله أسأله عن رجل له كرم، أبيع العنب و الثمر ممن يعلم أنه يجعله خمرأً أو سكرأً؟ فقال: «إنما باعه حلالاً في الإجماع الذي يحل شربه أو أكله، فلا بأس ببيعه»، و مثلها غيرها فراجع^٩.

و ملاحظة الروايات تحمل الفقيه على التجاوز عن مورد الروايات، كما لا يخفى، و قد مر في بحث البيوع ما له ربط بالمقام، والله العالم.

و كفيما كان، فقد ظهر أن المراد بالتسبب في العنوان ما يعم السبب و الداعي.

ثم إنني وقفت على كلام لسيدنا الأستاذ الحكيم ينبغي ذكره، قال:

١. أنا بحث العالم بالواجب التارك له عنداً أو زجر فاعل الحرام عالماً، فهو من باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٦٩ و ١٧٠.

١. السبب حرام، و يزيد عقابه بالجور و التسبب يحرم في فرض الاتفاقات دون الغفلة، كما يأتي عن السيد الحكيم في فرض محل البحث.

٢. أقول، لا يتحصر الدليل فيما أفاده، بل عرف أن بناء العقلاء أيضاً يدل على حرمة التسبب.

٣. قد صرح سيدنا الأستاذ الخوني (دام ظله) أيضاً في مثل هذا المورد التي تحرم العزاة التي تحرم عليه واهماً و العاقبة واهماً خلافاً له، لكن الظاهر أن مدرك وجوب البدانة هو العلم الخارجي دون الدلالة العقلية، فلاحظ.

٤. عرفت أن مقتضى القاعدة هو الحرمة في الجسد.

٥. فحسب إرادة المشتري بينهما.

٦. أقول، مثله خبر حفص بن البختري، كما يأتي في بحث الروايات الخاصة لهذه القاعدة من قريب.

٧. ما أفاده نقيه، و التعدي إنما هو بدليل يأتي على ما سبق.

و قد يستدل على حرمة التسبب بأن فيه تقييداً لغرض الشارع، وإيقاعاً في المفسدة، و فيه مع أن لازم ذلك عدم الفرق بين التسبب وغيره أن تقييد الغرض إنما يكون حراماً على من توجه إليه الخطاب بحفظه، لا على من لم يتوجه إليه الخطاب، كما هو محل الكلام^١.

وقال أيضاً:

و قد يستدل على وجوب الإعلام بأن تركه تسبب إلى فعل الحرام، كمن قدم إلى غيره مجزماً، فإنه قاعل للحرام، لأن استناد الفعل إلى السبب أقوى، فنسبة الفعل إليه أولى، و فيه أولاً أن مجرد ترك الإعلام لا يكون من قبيل السبب إلا إذا كان شرب النجس اعتماداً على فعل الياقوت ليكون من قبيل من قدم إلى غيره مجزماً، أمّا لو كان اعتماداً على أصل الطهارة، فلا تسبب فيه أصلاً^٢، كما لو رأى نجساً في يد غيره يريد أكله، فإن ترك إعلامه من قبيل ترك أحداث الداعي إلى ترك الحرام، لا من قبيل السبب إلى الحرام، و ثانياً أنه لا دليل على تحريم التسبب كلياً، و نسبة الفعل إلى السبب حقيقة ممنوعة، و مجازاً غير مجزية^٣، و لذا كان التحقيق ضمان المباشرة للأكل فيما لو قدم إلى غيره طعاماً، و أن رجوع الأكل عند الخسارة على من قدم الطعام له لئلا يترك خسارته لقاعدة الغرور، لا لقاعدة من أتلفه، و لذا لم يعرف قائل متى يرجع المالك على من قدم الطعام لا غيره، و لو كان هو أولى بنسبة الإيلاف كان هو المتعين في الرجوع عليه بالبدل^٤، إلى آخر كلامه الشريف.

و إنما نقلناه بطوئه لما فيه من الفوائد و إيضاح المقام، و المطالع المتأمل بعد التدبر فيه و فيما قلناه أولاً، و ما قلناه على كلام هذا السيد العظيم^٥ يعرف التصواب، والله أعلم.

١. مستبشك الفروة الوثقى، ج ١، ص ٢٢٧ و ٢٢٨ (الطبعة الأولى)، رده عليه أن الأصح هو عموم الحكم في صورة التسبب و الداعي، و لم يغير ما ذكره الدليل على اجوال كما عرفت، و قصور الخطاب لا يضر بعد وجود الدليل القوي السابق، فالتوجهان ممنوعان.

٢. لو لم يصدق التسبب في صورة الاعتماد في الأكل و الشرب على أصل الطهارة، لصديق أن يبيعه داعياً له إلى الحرام، و لو مع الاعتماد المذكور، و قد عرفت أن مقتضى الدليل هو الحرمة في التسبب و الداعي، نعم، ما ذكره أخيراً من كونه من قبيل ترك أحداث الداعي مستمراً، و قد فلتت الروايات على جوازها، كما مر خلافاً للقاعدة.

٣. الأمر كما أفاده^٦، غير أنه استدللنا بغير هذا الدليل، كما عرفت.

٤. مستبشك الفروة الوثقى، ج ١، ص ٢٢٢.

القاعدة و الأدلة اللفظية

إذا عرفت هذا، فنرجع إلى الأدلة اللفظية الداعمة للقاعدة المذكورة الفاتلة بحرمة التسبب كما نأتي:

فمنها: قوله تعالى: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ».

منها: قول الكاظم^٧ «و التبادي بينهما أظلم، و وزره و وزر صاحبه عليه»^٨، و قد تقدم.

منها: قول الياقوت^٩ في صحيح أبي عبيدة: «من أفتى بغير علم و لا هدى من الله، لعنته ملائكة الرحمة، و ملائكة العذاب، و لحقه وزر من عمل بقتياه»^{١٠}.

منها: إعلاني ما روي عن سيدنا رسول الله^{١١} يستند غير معتبر: «يُعَذَّبُ الله الإنسان بعذاب لا يعذب به شيئاً من الجوارح، فيقول: أي رب... فيقال له: خرجت عنك كلمة فبلغت مشارق الأرض و مغاريها، فسفك بها الدم الحرام، و انتهب بها المال الحرام، و انتهك بها الفرج الحرام، و عزيتي! لأعذبك بعذاب لا أعذب شيئاً من جوارحك»^{١٢}.

منها: صحيح معاوية قال: قلت لأبي عبد الله^{١٣} أبيضن الإمام صلاة الفريضة؟ قال: هؤلاء يزعمون أنه يضمن، فقال: لا يضمن، أي شيء يضمن؟ إلا أن يصلي بهم جنباً أو على غير طهر^{١٤}.

أقول: تخصيص الضمان بالجناية و غير الطهارة (لو لم يحمل على بيان المثال) إن لم يدل على بطلان القاعدة، فلا يدل على دعمها و لاحظ الروايات الواردة في هذا الموضوع في نفس المصدر المذكور، تعرف ضعف الاستدلال المزبور.

منها: صحيح ابن الحجاج: كان أبو عبد الله^{١٥} قاعداً في حلقة ربيعة الرأي، فجاء

١ و ٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١. المراد هو الوزر التدبري، أي الوزر على الله في مخالفته نواقض، إذا كان عالماً أنه الرواية الثانية: أو كان سائلاً بادئاً إلى الرواية الأولى.

٣. المصدر، ص ١٠.

٤. المصدر، ج ٥، ص ١٢١.

أعرابي، فسأل ربيعة الرأي عن مسألة فأجابته. فلما سكث قال له الأعرابي: أهو في عنقك؟ فسكت عنه ربيعة ولم يرد عليه شيئاً... فقال أبو عبد الله عليه السلام: هو في عنقه قال أو لم يقل: وكل مفت ضامن^١.

منها: خبر غياث عن الصادق عليه السلام^٢: «أن أمير المؤمنين كره أن تسقى الدواب الخمر»^٣ بضميمة ما تقدم في الربا أن علياً عليه السلام لم يكن يكره الحلال لكن لابد من حملته على الكراهة وقد مر ما فيه.

منها: صحيح ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا و ما أحسبه إلا عن حفص بن البختري^٤ قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام في المعجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع؟ قال: «يباع لمن يستحل أكل الميتة»^٥.

منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفراء اشتريه من الرجل الذي لعلي لا أتق به فيبيعهني على أنها ذكينة أبيعها على ذلك؟

فقال: «إن كنت لا تتق به، فلا تبعها على أنها ذكينة إلا أن تقول: قد قيل لي: إنها ذكينة»^٦. منها: صحيح الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا اختلط الذكي والميتة، باعه ممن يستحل الميتة وأكل ثمنه»^٧.

منها: صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان له غنم و بقرة... ثم إن الميتة والذكي اختلطاً كيف يصنع؟ قال: «يبعه ممن يستحل الميتة ويأكل ثمنه؛ فإنه لا بأس به»^٨.

منها: موثق أبي بصير، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في السمن أو في

الزيت، فتموت فيه؟ فقال: «إن كان جامداً فطرحها و ما حولها، و يؤكل ما بقي و إن كان ذاتياً، فأسرج به، و أعلمهم إذا بعته»^١.

منها: صحيح معاوية وغيره عنه عليه السلام في جرد مات في زيت ما تقول في بيع ذلك؟ فقال: «بعه، و بيته لمن اشتراه؛ ليستصيح به»^٢.

هذا ما وجدته - عاجلاً - مما يدل أو يؤيد حرمة التسيب، و في الاستدلال ببعضها نظر، ثم إن أمكن التعدي من مواردنا بفهم العرف، كما هو غير بعيد فهو وإلا، فعموم الحكم مستند إلى بناء العقلاء و حكم العرف، كما عرفت.

نعم، إذا علم الإنسان عدم مبالاة المشتري بالحرام إما لعدم اعتقاده بالحرمية، أو لنفسه لا يجب إعلامه فيما إذا أقبضه شيئاً بالبيع وغيره؛ لعدم إحداث داع له بالمعاملة أو الهبة مثلاً، فافهم جيداً.

٢٥٧. السبق في الجملة

في صحيح ابن أبي عمير، عن حفص^٣، عن الصادق عليه السلام: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل يعني النصال»^٤.

قال الشهيدان السعيدان العظميان عليه السلام في اللسعة و شرحها:

(و إنما يتعقد سبق من الكاملين) بالبلوغ و العقل (الخاليين من الحجر)؛ لأنه يقتضي

تصرفاً في المال (على الخيل والجمال و الحمير) و هي داخلة في الحافر المذكور في

الخير (و الإبل و الفيلة)، و هما داخلان في الخف (و على السيف و السهم و الحراب)^٥ و

١. المصدر، ج ١٨، ص ٦٦.

٢. المصدر.

٣. الاحتمال الأرجح في حفص أنه ابن البختري الثقة لما قيل من أن ابن أبي عمير أكثر عنه، و لروايته عنه في نفس الموضوع، أعني الزعان و الرمي، و يحتمل أنه ابن سودة الثقة و يحتمل أنه ابن الملا الثقة، فالرواية صحيحة و أما إذا كان حفص المذكور أخاً برازيم، فهو مجهول، فلاحظ.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢١٨، قيل الخف للبحر و النعام، و الحافر للذئبة بمنزلة الدم للإنسان، و النصل حديدية الرمح و السهم و السكين.

٥. جمع العرب في آلة من الحديد محددة دون الرمح تستعمل في الحرب، كما قيل، و زاد في شرايع الإسلام: السكين، و في نواجر الكلام: الرمح.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٦٦.

٢. و في السند معتد بن خالد القمي الذي مروت الإشارة إليه غير مرة.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٢٦.

٤. إن كان الحسين بن ابن أبي عمير، فلا يبعد اعتبار الرواية و إلا فلا عبرة بالحسين العديسي، أو المحتمل حديثه احتشالاً راجعاً.

٥. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٧٤.

٦. المصدر، ج ١٢، ص ٢٢٤.

٧. المصدر، ص ٦٨.

٨. المصدر.

هي داخلية في التحصيل... وأطلق السبق على ما يعتم الرمي تبعاً للتصريح وتقليداً للاسم (لا بالسارعة) والنسق والظهور والعدول، ورفع الأحجار، ورميها، ونحو ذلك؛ لدلالة الحديث السابق على نفي مشروعية ما خرج عن الثلاثة. هذا إذا تضمن السبق بذلك العوض.

وأما لو تجرد عنه، ففي تحريمه نظر من دلالة التصريح على عدم مشروعيته إن روي «الشيئ» - بسكون الباء - ليفيد نفي المصدر وإن روي بفتحها، كما قيل: إنه الصحيح رواية كان المنفي مشروعية العوض عليها، فيبقى الفعل على أصل الإباحة إذ لم يرد شرعاً ما يدل على تحريم هذه الأشياء، خصوصاً مع تعلّق غرض صحيح بها^١.

ولو قيل بعدم ثبوت رواية التصريح، فاحتمال الأمرين يستلزم دلالة على المنع^٢.

قال صاحب الجواهر^٣:

ولكن في الترياضي: إن الأشهر خلافه، (أي خلاف ما ذكره الشهيد الثاني من إباحة تلك الأفعال)، بل ظاهر المذهب المحقق الثاني وصريح المحكي عن التذكرة أن عليه إجماع الإمامية في جميع الأمور المذكورة، ثم اختاره للإجماع المزبور المتعبد بالشهرة، وبما دلّ على حرمة اللهو واللعب؛ لكون المسابقة في المذكورات منها بلا تأمل وخصوص ما مر من المصيرة التنجير قصور استدعاها بالشهرة، بل وعمل الكفر ولو في الجملة، الدالة على تنفّر الملاكمة عند الرهان، ولعن صاحبها ما خلا الثلاثة مع التصريح في بعضها بأن ما عداها قمار محرم^٤، ودعوى توقف صدق القمار والرهانة على بطل العوض غير معلوم...

هذا، ويقول صاحب الجواهر بعد نقله:

لكن ينبغي أن يعلم أن التحقيق الحرمة وعدم الصحة إذا أريد إيجاد عقد السبق

١. إذا مع الترخيص الصحيح يخرج عن اللهو واللعب مع أنها لم يثبت تحريمها على وجه الإطلاق بحيث يشمل المجزء عن الآلات المعدة لتلذذ ذلك... ولعل من ذلك مصارعة الجمن والحسين عليه السلام بحضور من التين ومكانتهما وشرهما منا هو مروي عن الحسن عليه السلام أيضاً.

٢. الفوضىّة الجهادية ج ٤، ص ١٢٢ (الطبعة في النجف الأشرف).

٣. وسائل الشيعة ج ١٢، ص ٢٤٩ وهو حديث الملاين سابعة.

بذلك، إذ لا ريب في عدم مشروعيته، سواء كان يعرض أو بدونه ولو للأصل فضلاً عن التهي في غير الحصر. أمّا فعله لا على جهة كونه عقد سبق، فالظاهر جواز الأصل و السيرة المستمرة على فعله في جميع الأعصار والأمصار من الأعوام والعلماء... بل لا يبعد جواز إباحتهما العوض على ذلك، والوعده به مع استمرار وضاهما به، لا على أنه عوض شرعي ملتزم به... والإجماعات المذكورة إنما هي على ما ذكرنا من عدم مشروعية عقد السبق في غير الثلاثة وإن كان يغير عوض، ففعله حينئذ يشرع محرم^١ لا أن المراد حرمة مطلق المغالبة وإن تعلّق بها غرض صحيح، ودعوى أنها مطلقاً أهر و لعب حرام واضحة المنع... بل ربما عدّ مثلها عبادة...^٢.

أقول: ما أفاده الشهيد الثاني وصاحب الجواهر صحيح، وأمّا حكم الثاني بطلان العقد، ففي كليته كلام ليس هنا محل تفصيل المسألة، وسبباني ما يرتبط بأصل المسألة التي بحث القمار واللهو أيضاً، فانتظر.

ثم إن أحكام أخذ العوض مما لا يحسن ذكرها في هذا المختصر، والطلاب يراجع شرح النعمة والجواهر وغيرهما.

و المتحصل أن السبق - بفتح الباء - في غير ما استثنى حرام وإن كان من الأسلحة الحديثة على الأظهر، فتأمل. ولا يبعد نظارة الرواية إلى نفي الصحة عما عدا الثلاثة، فلا تدلّ على الحرمة التكليفية إلا من جهة حرمة أكل المال بالباطل.

٢٥٨. السجود لغير الله

قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ^١﴾.

١. بناء على صحة الإجماعات المتقولة، ولا فلا تشرع بعد شمول المطلقات، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ و تنبيهها بالمعاملات الربوية بلا منقذ وقد ثبت أن المطلقات لا تختص بأفرادها الظاهرة، بل تشمل النادر أيضاً إذ أن يقال إن تنقيحها صحيح حصص المتقدم في أول البحث، فتأمل.

٢. جواهر الكلام ج ٢٨، ص ٢٢٠ و ٢٢١.

٣. فضائل (١١): ٣٧.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَنْتَ سَاجِدٌ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

وفي صحيحة حشاد المعروفة: وسجد (أي الصادق عليه السلام) على ثمانية أعظم: الكفّين، والركبتين، وأنامل إيهامي الرجلين، والجبهة، والأنف وقال عليه السلام: «سبعة منها فرض يسجد عليها وهي التي ذكرها الله في كتابه، فقال: ﴿وَإِنْ أَنْتَ سَاجِدٌ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، وهي الجبهة، والكفّان، والركبتان، والإيهامان. ووضع الأنف على الأرض سنة البخاري^١.

هذا عمدة ما وجدته عاجلاً من الدليل على المطلوب، وهناك روايات أخر لكنّها غير سليمة في سندها ودلائلها، فلاحظ^٢.

قال صاحب العروة الوثقى عليه السلام:

يحرم السجود لغير الله تعالى؛ فإنّه غاية الخضوع، فيختص بمن هو في غاية الكبرياء والعظمة، وسجدة الملائكة لم تكن لأدم، بل كان قبله لهم، كما أنّ سجدة يعقوب وولده لم تكن ليوثقه، بل لله تعالى شكراً حيث رأوا ما أعطاه الله من الملك، فما يفعله سراد الشيعة من صورة السجدة عند قبر أمير المؤمنين وغيره من الأئمة مشكل إلا أنّ يقصدوا به سجدة الشكر، لتوفيق الله تعالى لهم، لإدراك الزيارة، نعم، لا يبعد جواز تقبيل العتبة الشريفة، انتهى.

أقول، ويزاد على تعليله أنّ انظار عدم الفرق بين الشمس والقمر وبين غيرهما، ولو نوّش فيه في تعميم الإلحاق، يكفي الآية الثانية بضميمة الصحيحة، كما أنّ جزمه بعدم سجدة الملائكة لأدم عليه السلام أيضاً في غير محلّه، إذ لا يتمكّن من إقامة دليل معتبر عليه، بل هو خلاف ظاهر القرآن الكريم الدالّ على أمر الملائكة بسجودهم لأدم عليه السلام وهو أمر ممكن تابع لدليله، فكان على الملائكة في ذلك الوقت واجباً وهو الآن علينا محرّماً، نعم، يمتنع جواز السجدة لأدم وغيره بعنوان العبوديّة والربوبيّة مطلقاً، كما لا يخفى، لكنّ ما ذكره محتمل قويّاً في سجدة يعقوب وأولاده ليوثقه عليه السلام.

وأما إشكاله في سجدة سواد الشيعة، فهو أيضاً يتأفّض ما جزم به أولاً من الحرمة، فكان ينبغي له عليه السلام أن يبذل لفظه مشكل بكلمة «محرّم» وكذا ينبغي لصاحب الجواهر عليه السلام تبديل كلمة «اللائق» بـ «اللازم». وقد شاع هذا العمل القبيح صورة في المشهد الرضوي عليه السلام الموجب لظعن المخالفين علينا به، ويجدر بالمسؤولين بمنع الزوّار عن السجدة عند الغيابة وإن كان قصدهم الشكر لله.

ثقفة

قال صاحب الجواهر عليه السلام:

وهو لغة الخضوع والانحناء وتطأطؤ الرأس، وتعلّى من اقتصر على الأول في تفسيره أو مع الثاني إرادة (أراد الله) التفسير بالأعمّ متكلّفاً في تمام المعنى على العرف... بل لعلّ من اعتبر تطأطؤ الرؤوس فيه أيضاً كذلك؛ إذ الظاهر عدم كفاية مطلقه، بل المراد قسم خاصّ منه، ومنه يعلم ما في قول البعض، وشرعاً وضع الجبهة على الأرض... بل يمكن عدم اعتبار ذلك في صكته، وإنّما هو واجب في الصلاة حاله كالذكر... وحينئذ يشكل اعتبار شيء من المساجد السبعة حتى الجبهة فيما أوجبه الشارع من السجود والتلاوة مثلاً، أو نذبه لشكر وتحمّو مع فرض عدم الدليل بالخصوص.

نعم، قد يقال باعتبار وصول الجبهة في الانحناء والتقويس إلى حدّ تستقرّ على الأرض، ولو بواسطه من غير علوّ مفرط لا مباشرة لخصوص بشرة الجبهة للأرض، وتعلّه كذلك في الشرع واللغة... كأنّه عن السجود لغير الله؛ فإنّه يكفي حينئذ فيه ذلك وإن لم يباشر الأرض ولم يضع شيئاً من مساجده... فإنّ المنحني حتى يضع وجهه على الأرض أو وضع جبهته على طنفسة ونحوها لا ريب في صدق اسم الساجد عليه في عرف المشتريّة فضلاً عن غيرهم ويحرم فعله، لغير الله عليه السلام.

قال في العروة الوثقى: «و حقيقته وضع الجبهة على الأرض بقصد التعظيم»، وقال سيّدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام في مستسكه: قال في مجمع البحرين... وهو في اللغة الميل

١. الجزء ١٨: ١٧٢.

٢. الزحراء: ج ٤، ص ٣٩١.

٣. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٩٨١ و ٩٨٥، ج ١٠، ص ٣١٦، و ج ١٤، ص ١١٥.

١. سيّما في الكلام، ج ١٠، ص ١٢٣.

و الخضوع و التطامن و الإذلال، و كل شيء ذل فقد سجد. و منه مسجد البعير إذا خفض رأسه عند ركوعه^١، و سجد الرجل: وضع جبهته على الأرض، انتهى.
و الظاهر أن استعماله في غير الأخير مبني على نحو من العناية، نعم، في اعتبار وضع خصوص الجهة إشكال^٢؛ لصدقه عرفاً بوضع جزء من الوجه ولو كان غيرها. و مثله اعتبار كون الموضوع عليه الأرض لا غير، بل المنع فيه أظهر^٣، انتهى.
أقول: الظاهر صدق السجدة بوضع الخد على الأرض و إن لم تشمل الآية الثانية، كما عرفت، فالحوالة على الصدق العرفي حسنة، لكن في حسنة الحميري: «و أما السجود على أنفك فلا يجوز... بل يضع خد الأيمن على الأرض^٤». و هذا يؤيد قول المستمسك، فتمثل.

٢٥٩. السحر

في صحيح السيد عبد العظيم^٥ عن الجواد، عن الرضا، عن الكاظم، عن الصادق^٦ في حديث عد الكبائر: «و السحر»؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ»، فعده الصادق^٧ من الكبائر.
و في رواية السكوني عن الصادق، عن أبيه^٨، قال: «قال رسول الله: ساحر المسلمين يقتل، و ساحر الكفار لا يقتل. قيل: يا رسول الله! لم لا يقتل ساحر الكفار؟ قال: لأن الشرك (الكفر) أعظم من السحر؛ لأن السحر و الشرك مقرونان»^٩. لكن الرواية ضعيفة سنداً فليست بحجة.
و في موقئ إسحاق^{١٠}: «... إن علينا أن كان يقول: من تعلم شيئاً من السحر كان آخر

١. في مجمع البحرين: «عند ركوعه».

٢. و في مختار المصالح لمحمد بن أبي بكر: «سجد: خضع. و منه سجود الصلاة و هو وضع الجبهة على الأرض». أقول: و الظاهر أنه يقدر السجود الواجب شرعاً دون معناه لغة، و في الاستبعاد: «الحنى خاطئاً» وضع جبهة بالأرض متبداً.

٣. مستمسك الثروة الوثقى، ج ٤، ص ٢٩١.

٤. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٤٦٤.

٥. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٢.

٦. المصدر، ج ١٢، ص ١١٦، و ج ١٨، ص ٢٧٦.

عهده بربه وحده القتل إلا أن يتوب»^١.

لكن فيه غياث بن كلوب و رجعتنا أخيراً عن القول بوثاقته، فلا نعتد على الخبر المذكور.

أقول: و في كلام غير واحد دعوى الضرورة على حرمة في الجملة، فلا بحث في ثبوت الحكم، و إنما البحث في معنى السحر و تحديده، فقد اختلف فيه كلام اللغويين و الفقهاء، و الأحسن هو ما أفاده سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله)؛ فإنه قال بعد نقل كلمات اللغويين و الفقهاء:

و التحقيق - أن المتبادر عند أهل العرف من كلمة «السحر» - و الظاهر من استقراء موارد استعمالها، و ما لشتق منها عند أهل اللسان، و المتصيد من مجموع كلمات اللغويين في تحديد معناها - أن السحر هو صرف الشيء عن وجهه على سبيل الخدعة و التحوير بحيث إن الساحر يلبس الباطل لباس الحق، و يظهره بصورة الواقع، فيرى الناس الهالك الغريب و الأشكال المعجبة المخوفة... فريهم البرّ بغيراً عجائماً تجري فيه السقور، و تلاطم فيه الأمواج، من غير أن يلتفتوا إلى كونه خدعة و تمويهاً... «فإذا حسبوا أنهم وعصيتهم يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ يَحْرِجُهُمْ أَنَّهَا تُشْعَى»^٢.

لا يقال: قد تكون للسحر حقيقة واقعية، كالتصرف في عقل المسحور، أو بدنه، أو ما يرجع إليه، و عليه، فلا يتم تعريفه المذكور؛ فإنه يقال: ليست للسحر حقيقة واقعية، ولكن قد يترتب عليه أمر واقعي، فقد يظهر الساحر للمسحور شيئاً موهولاً، فيخاف هذا و يصبح مجنوناً^٣، إلخ.

إذا عرفت هذا فهنا مسائل:

المسألة الأولى: ذهب جمع إلى اختصاص الحكم بصورة الإضرار على المسلمين، أو الاستهانة بشيء من حرمة الله، سواء عد من السحر أم لا.
أقول: لكن السحر و حكمه غير مختصين بهاتين الصورتين؛ للإطلاق المتقدم.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٥٧٧.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٨٤.

المسألة الثانية: تعرض الرازي في تفسيره ذيل قوله تعالى: «وَأَتَّبِعُوا مَا تَشَاءُوا أَتَشَاءُونَ عَلَىٰ مُلْكِكُمْ شَيْئَانًا» في سورة البقرة للسحر وأقسامه مفضلاً، والعلامة المجلسي (ع) في بحاره (السماء والعالم) وأنا أذكر مجمله و من شاء التفصيل، فليراجع إليهما أو إلى ما نقلنا عنه، أو إلى ما نقل عنهما:

القسم الأول: سحر الكلدانيين وهو معرفة القوى العالية وما يليق بالعالم السفلى وحوادثه، ومعرفة معذات هذه الحوادث ليعدها، وعوائقها ليرفعها بحسب الطاقة، فيكون متمكناً من استحداث ما يخرق العادة.

القسم الثاني: سحر أصحاب الأوهام والتفوس القوية، لا يمكن التسلط على جوارح الغير وأعضائه، فتسخره للقيام بحركات على غير إرادة منه.

القسم الثالث: الاستعانة بالجن، ويسمى بالتمائم، وعمل تسخير الجن، وقيل: المزيمة تسخير الملك، والتبرنج تسخير الجن.

القسم الرابع: التخيلات والأخذ بالعيون، فإن الشبهة الحاذقة يشغل أذهان الناظرين بأمور، يأخذ بأبصارهم، ثم يعمل شيئاً آخر بسرعة شديدة، وبحركة خفيفة، فيظهر لهم غير ما انظروا، فيتعجبون منه.

القسم الخامس: الأعمال العجيبة التي تظهر من تركيب الآلات على النسب الهندسية، كراكب على فرسه في يد بوق، كلما مضى ساعة من النهار شرب بوق من غير أن يشبه أحد.

القسم السادس: الاستعانة بخواص الأدوية، مثل أن تجعل في الطعام بعض الأدوية المبدلة أو المزيلة للعقل.

القسم السابع: تعليق القلب وهو أن يدعي الساحر علم الكيمياء وعلم الأليمانيا^١ والاسم

١. وقد يسمى هذا علم الحيل وجز الأنفال.

٢. نشر الكيمياء كما عن حقيقة الحكيم المومن بأنه علم بتبدل قوى الأجرام المعدنية بعضها ببعض، يظهر لذهب وفضة من سائر الفلزات.

و الأليمانيا كما عنها أيضاً بالفلسفات، و سياتي بيانها في السحر.

و السيمياء كما عنها أيضاً بالشعيرة أي إشغال الشعيرة عيون الناس بشيء، و صرف تمام حواسهم إليه حتى إذا

الأعظم وإطاعة الجن له، فيتعلق به قلب طفيف العقل و يلزم أن يحصل فيه الرعب و الخوف، و يفعل فيه الساحر ما يشاء.

أقول: الأقسام بأجمعها غير داخلية في مفهوم السحر، كما يعرف من تعريفه، وعليه، فلا تحرم بحرمة. نعم، السابع: لكونه كذباً محرم. و أما السادس والخامس: فلا دليل على حرمتها أصلاً، و هل الطلب إلا الاستعانة بخواص الأدوية؟ و هو واجب كفائي، بل يمكن إلحاق الخامس به أيضاً في الجملة، نعم، الإضرار بالناس حرام بأي وجه كان و هو غير مخصوص بالسقام.

و أما الرابع: فهو الشعيرة (الشعوذة)، و سياتي بيان حكمه في حرف «ش» إن شاء الله.

و الثالث: و هو التسخير لم أجده عاجلاً دليلاً على حرمة إذا لم يستلزم محرماً آخر. نعم، يشكل إذا كان مستلزماً لإيذاء الجن المؤمن؛ فإن العقل لا يرخّص الإضرار و الإيذاء، فافهم.

و أما إذا كان المسخر حيواناً، فالجواز هو المتجه، و مثله تسخير الشياطين. و أما تسخير الملائكة فعلى فرض صحته فهو كتسخير مؤمني الجن، و أما تسخير الإنسان، فإن كان كافراً فلا بأس به، و إن كان مؤمناً، فإن كان راضياً، فكذلك و إن كان متأذياً أو متضرراً به، فهو حرام بلا كلام، و أما إذا لم يكن هذا و لا ذلك، كما إذا أحدث الحب في قلب غافل، ففي حرمة تردّد متشأء عدم الدليل المعتبر، و استفادة الحكم من مذاق الشارع^١.

هذا، إذا كان التسخير بغير صرف الشيء عن وجهه خدعة و إلا فيكون من السحر المحرم.

و تحريم الثاني - خصوصاً إذا كان الشخص المستعمل فيه راضياً - أيضاً محتاج إلى دليل غير موجود. و أما إذا لم يكن راضياً و كان مسلماً، فيمكن القول بمنعه بدعوى

حتى لا يضرهم النظر إليه و التفتت فيه ينتقل الساحر إلى شيء آخر بسرعة تامة لا يفتت إليه الناظرون، فيختلون أنه أتى أمراً عجيباً، و يسمى بالفارسية: «بردسي» و چشم بدى.

١. التصرف في مال الغير و نفسه من دون رضاه منقطع عند العقل، و كأنه المفهوم من مذاق الشارع.

استفادة الحرمة من مذاق الشارع، كما في التنويم المتعارف في زماننا. وأما إذا كان ضرراً وإيذاء له، فهو حرام بلا كلام.

وإن أفشى أحد بالحق الأول والثاني، لم يكن مدفوعاً بالدليل القوي بحسب القاعدة، لكن قال فخر المحققين في الإيضاح - على ما في مكاسب الشيخ الأنصاري ظ -:

إنه استحداث الخوارق إما بمجرد التأثيرات النفسانية وهو السحر^١، أو بالاستعانة بالفلَكيات فقط وهو دعوة الكواكب، أو بتمزيج القوى السماوية بالقوة الأرضية وهي الطلسمات، أو على سبيل الاستعانة بالأرواح الساذجة وهي العزائم، ويدخل فيه التبرجات، والكل حرام في شريعة الإسلام. ومستحلّه كافر، انتهى.

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله:

أما الأقسام الأربعة المقتضية من الإيضاح، فيكفي في حرمتها... دعوى فخر المحققين في الإيضاح كون حرمتها من ضرورات الدين، وأنّ مستحلّها كافر... وهو ظاهر التدريس أيضاً، فحكم بقتل مستحلّها^٢، إلخ.

أقول: لا يحضرني الإيضاح حتى أحفظه أنه ادعى الضرورة الدينية أم استنبطها الشيخ المعظم من حكمه بقتل مستحلّ السحر^٣ فإنّ الحكم المذكور في المقام لا يدلّ على الضرورة الدينية، إذ لعلّ مستند فخر المحققين في حكمه هو ما دلّ على قتل الساحر بتأويل كونه مستحلاً فتأمل. وعلى كلّ، دعوى الضرورة في حيز المنع، و يظهر المخالفة من بعضهم حيث حكم في بعض صور كلام الإيضاح بالجواز، والمنع لا يذّله من دليل لفظي معتبر أو لثبي قطعي آخر.

المسألة الثالثة: قال في الشريعة: «من عمل بالسحر بقتل إن كان مسلماً، ويؤدّب إن كان كافراً».

و قال في الجواهر:

١. قول: المقسم هو السحر القوي، والنسم هو السحر بجماء الاصطلاح عند الفلاسفة.
٢. في مكاسب، ص ٢٢ (الطبعة القديمة).
٣. في الشريعة، ج ١، ص ٢٦٣.

بلا خلاف أبده قبه: لخبر السكوني... وفي الثاني (أي موثق إسحاق) دلالة على قتل متعلّم السحر. لكنّ ظاهر العبارة، بل هو المحكي عن جماعة اختصاصه بالعامل، و لعله للأصل، و يتبادر للعامل متبادلاً على قتله بقول مطلق؛ والخبر المزبور لا جابر له مع أنّه محتمل للبناء على الغالب من العمل لتعلّم^١، وقد يقال: إن المراد بالساحر هو مستخذ السحر صنعة و عملاً له و إن لم يقع منه؛ لصدق اسم الساحر عليه كغيره من أرباب الصنائع^٢، نعم. لا قتل على معرفة السحر لا لذلك، بل لإبطال مذهب الشيعة مثلاً؛ فإنّه ربما يجب تعلّمه لذلك، والله العالم.

ثمّ إن إطلاق النصّ والقوى يقتضي عدم الفرق بين المستحلّ^٣ وغيره، فما من بعض المتأخّرين من القول باختصاصه بالأول لم يتحققه^٤، إلخ.

أقول: الخبران كلاهما غير معتبرين سنداً.

و لسيدنا الأستاذ الخوئي كلام آخر لا بدّ من مراجعته^٥.

وعلى الجملة، الحكم بقتل الساحر و متعلّمه يمثل هذه الروايات مشكل أو ممنوع، لاسيّما إذا لم يعمل بها مشهور الفقهاء، كما في مورد متعلّم السحر، والله العالم.

٢٦٠. المسابقة

في صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: دخلت امرأة مع مولاتها على أبي عبد الله عليه السلام فقالت: ما تقول في اللواتي مع اللواتي؟ فقال: «هنّ في النار، إذا كان يوم القيامة أتى بهنّ فألبسهنّ جلياً من نار، و خفّين من نار، و قناعين من نار، و أدخل في أجوافهنّ و فروجهنّ أعصدة من نار، و قذف بهنّ في النار». قالت: فليس هذا في كتاب الله، قال: «بلى». قالت: أين؟ قال: «قوله: ﴿وَأَعصدة وَأَصْحَابُ الرُّمَمِ﴾»^١. لكنّ

١. خلاف ظاهر الرواية.

٢. يمكن أن يقال: إن السيف هو الصنعة و عملاً مع ذلك وقع منه و إن كان الظاهر هو من صدر منه هذا العمل.

٣. لا ذكر، صحيح، كما هو مقتضى الإطلاق.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٤١٢.

٥. مصابح الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٢.

٦. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦٣.

مصدر الرواية وهو التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم القمي لم تصل نسخته بسند معتبر إلى المجلسي والحرز والمتأخرين، بل وفي مؤلف التفسير كلام، فلا نمدّها معتبرة، وفي صحيح محمد بن أبي حمزة وابن أبي عمير وحفص عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه دخل عليه نسوة، فسألته امرأة متهمّة عن السحق؟ فقال: «حدّها حدّ الزاني»، فقالت امرأة: ما ذكر الله ذلك في القرآن؟ فقال: «بلى، هنّ أصحاب الرّش»، ورواه هشام بن سالم بسند صحيح أيضاً.

وفي موقّ إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: إنّ امرأة قالت له: أخبرني عن اللواتي ياللواتي ما حدّهنّ فيه؟ قال: «حدّ الزنا، إنّهُ إذا كان يوم القيامة يؤتى بهنّ قد ألبسنّ مقطّعات من نار، وقطن بمقانع من نار، وسرويل من نار، وأدخل في أجوافهنّ إلى رؤوسهنّ أعمدة من نار، وقذف بهنّ في النار، أنّها المرأة! إنّ أوّل من عمل هذا العمل قوم لوط، فاستغنى الرجال بالرجال، فبقي النساء بغير رجال، ففعلن كما فعل رجالهنّ»^١.

وفي موقّ زبارة عن الباقر عليه السلام: «السحاقة تجلد».

وفي صحيح محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام يقولان: «بينما الحسن بن علي في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام إذ أقبل قوم، قالوا: ... امرأة جاسعة زوجها، قلنا قام عنها قامت بحمونها، فوقعت على جارية بكر، فساحتها، فوقعت النطقة فيها، فحملت، فما تقول؟

فقال الحسن عليه السلام: معضلة وأبو الحسن لها، وأقول: فإن أصبت، فمن الله ومن أمير المؤمنين، وإن أخطأت، فمن نفسي، فأرجو أن لا أخطئ إن شاء الله^٢. يعمد إلى المرأة، فيؤخذ منها مهر الجارية البكر في أوّل ولته؛ لأنّ الولد لا يخرج منها حتى تشقّ فتذهب عذرتها ثمّ ترجم المرأة؛ لأنّها محصنة و ينتظر بالجارية حتى تضع ما في بطنها ويردّ الولد إلى أبيه صاحب النطقة، ثمّ تجلد الجارية الحدّ... فقال: (أي علي عليه السلام)

١. المصدر: ج ١٤، ص ٢٦٢ و ٢٦٣، رج ١٨، ص ٤٢٥.

٢. المصدر، ص ٢٦١.

٣. الجولات لا تناسب عصمة قاتلها، وحملها على التواضع نوع قرار من المشكلة وليس بحلّ لها.

لو أنّي المسؤول ما كان عندي فيها أكثر ممّا قال ابني^١.
وفي موقّعة معلى بن خنيس أو صاحبته قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته فتقلت مائه إلى جارية بكر فحملت؟ فقال: «الولد للرجل، وعلى المرأة الرجم، وعلى الجارية الحدّ»^٢.
ولاحظ بحث الحدود في أواخر هذا الكتاب.

٢٦١. السخر

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ»^٣.
وفي بعض كتب اللغة: «سَخِرَ - كَعَلِمَ - سَخَرًا بفتح الخاء - سَخَرًا - يسكون الخاء وفتح السين فيهما - و سَخَرًا - بضم السين و سكون الخاء - سَخَرًا - بضمهما - و سُخْرَةً - بضم الأوّل و سكون الثاني - و مَسَخَرًا به و منه: هَزَي به: السُّخْرَةُ: من يُسَخِرُهُ به». ثمّ اظاهر - و لو بمساعدة فهم العرف - سريان الحكم في سخر الفرد أيضاً، وعدم وقوفه على سخر القوم، وقوله تعالى: «عَسَى» يصلح بمعونة أوّل الآية قرينة لاختصاص الحكم بالمؤمنين فقط.

٢٦٢. سخرة المسلم بدون شرط

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: «كان أمير المؤمنين يكتب إلى عماله: ألا لاتسخرُوا المسلمين، ومن سألكم غير (عن يب) الفريضة فقد اعتدى فلا تعطوه، و كان يكتب يوصي بفلان خيراً و هم الأتكارون»^٤.
وفي موقّع إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السخرة في

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤٢٦ و ٤٢٧.

٢. المصدر، ص ٤٢٨.

٣. الصبريات (٤٩١)، ١١.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٦٦.

القرى وما يؤخذ من العلوج والأكرسة في القرى؟ فقال: «اشتراط عليهم، فما اشترطت عليهم من الدراهم والسخرة وما سوى ذلك، فهو لك وليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتى تشارطهم وإن كان كالمستيقن أن كل من نزل تلك القرية أخذ ذلك منه»^١.

وسأله عن رجل يتي في حق له إلى جنب جارته بيتاً أو داراً، فتحول أهل دار جارة إليه، أله أن يردهم وهم له كارهون؟ فقال: «هم أحرار ينزلون حيث شاؤوا و يتحولون حيث شاؤوا»^٢.

أقول: في بعض كتب اللغة: سَخَر - يفتح الخاء - يسخّر - بكسر السين وضمها و سكون الخاء - و سَخَرَهُ - بالتشديد من التفعيل: كلفه عملاً بلا أجره، فهُدِرَ و ذُلَّ، السَخَرَةُ - بضم الأول و سكون الثاني - من أو ما سخرته بلا أجره و لا ثمن، العمل قهراً و بلا أجره، كل عمل بلا أجره كرهاً أو طوعاً عامية.

٢٦٣. إسقاط الرب جل جلاله

إظهار ما يوجب إسقاط الرب عند تعلق قدره وقضائه بما لا يوافق الطبع حرام عقلاً، بل ذهب جمع إلى وجوب الرضا بالقضاء، قال العلامة الحلبي^٣: «أُلْفِقَت الإمامية والاعتزلة وغيرهم من الأشاعرة وجميع طوائف الإسلام على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره»^٤، إنج.

وهذا الوجوب وإن لم يثبت عندنا^٥ غير أنه لا بد من الحكم بحرمة ما يوجب إسقاطه تبارك وتعالى، كما يقتضيهما العقل، ونعني بإسقاط الرب الاعتراض عليه تعالى بأن يقول العبد: لم آمرضني، أنا غير مستحق لهذه البلية وأمثال ذلك، فتأمل.

١. المصدر.

٢. المصدر.

٣. استيفاء الحق المطبوعة حديثاً، ج ١، ص ٤٦٦.

٤. و أمثلة مذكورة في سراج الحق، ج ٢، ص ٤٩١.

٢٦٤. الإسراف

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُدُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»^١.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»^٢.
عدم الحب وإن لم يدل على الحرمة غير أن النهي يدل عليها لا وضعاً و لفظاً، كما قال به كثير من الأصوليين، بل بدلالة العقل و مقتضى العبودية و الربوبية.

وقد مر الكلام المتعلق بالمقام في بحث حرمة التذير، فراجع حرف «ب».
نعم: في صحيح ابن أبي يعفور عن الصادق^٣ قال: «قال رسول الله^٤: ما من نفقة أحب إلى الله عز وجل من نفقة قصد، و يبغض الإسراف إلا في حج أو عمرة».
فيمكن أن يختص به عموم ما دل على الحرمة، أو يقتد به لإطلاقه، لكن الأمر

لا يخلو عن إشكال، و يمكن أن يواد بالإسراف التوسع في العوونة.

ثم إن صاحب العروة^٥ و المعلقين عليها أفتوا بكراهة الإسراف في الماء في الوضوء، ولم أر من أفتى بحرمة، و لعله لا تصرف ما دل على الحرمة عن مثل هذا الإسراف، و لا بعد في أن يقال باختصاص الحرمة في المال المعتد به عند العقلاء دون المال الذي له قيمة جزئية.

٢٦٥. السرقة

في موثقة إسحاق بن عمار أو صحيحه عن الصادق^٦ في قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا آلَ الْمَسْكِينِ﴾، فقال: «الفواحش: الزنا، و السرقة و اللبس: الرجل يلبس بالذنب، فيستغفر الله منه»^٧.

١. الآية تدل على مكنته كثرة بالفروع.

٢. الأعراف (٧٥): ٣٦.

٣. الأنعام (٦١): ١١٦.

٤. وسبق الشبهة، ج ١، ص ٢٥٥.

٥. المصدر.

٦. المصدر.

٧. استيفاء الحق المطبوعة حديثاً، ج ١، ص ٤٦٦.

٨. و أمثلة مذكورة في سراج الحق، ج ٢، ص ٤٩١.

وفي الروايتين عن الباقر والكاظم عليهما السلام عن رسول الله ﷺ: «لا يرزني الزاني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق وهو مؤمن»^١.

تفصيل في حد السارق

قال الله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٢.

السرقه - كما قيل - أخذ الشيء خفية وبحيله. وفي صحيح ابن مسلم: «كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحزره، فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله سارق، ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر»^٣.

وقطع يد السارق والسارقة مشروط بشرائط:

الشرط الأول: النصاب بلا خلاف فيه، والمشهور بينهم «أنه ربع دينار من الذهب الخالص المضروب بسكة المعاملة، أو ما قيمته ربع دينار»، وعن ابن عقيل: «أنه دينار فصاعداً»، وعن الصدوق: «أنه خمس دينار أو ما قيمته ذلك»، وعن ابن الجنيد الميل إليه كما عن المسالك.

وفي الجواهر نقل الإجماع عن جمع على مذهب المشهور.

لكن الروايات المعتمدة سنداً متعارضة في تعيين أدنى ما يقطع به اليد كما تأتي:

١. ففي صحيح ابن مسلم وعبد الله بن سنان هو ربع الدينار^٤.

٢. في صحيح ابن مسلم، و زرارة^٥، وصحيح الحلبي، وصحيح ابن مسلم - بناء

١. المصدر، ص ٢٥٧. ولا يبعد أن تكون السرقه جزءاً من أخذ أموال الناس، وأكلها من دون رضا مالكيها وإن كان لها حكم خاص وهو قطع يد السارق، فليس بحكم جديد في الباب.

٢. المائدة: ٥٨، ٣٨ و ٣٩.

٣. وساق التلمذة، ج ١٨، ص ١٨٢.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ١٨٢.

على أن محمد بن حمران الراوي عن ابن مسلم هو النهدي كما هو المظنون - هو خمس الدينار^١.

٢. في صحيح أبي حمزة (على تردد في رواية ابن محبوب عن أبي حمزة) عشرة دراهم^٢.

٣. في خبر إسحاق بن عمار - بسند الصدوق عليه السلام - وخبر علي بن جعفر هو الدرهمان^٣. لكن في الجواهر أن الأخيرين لا قائل بهما.

أقول: يمكن إرجاع الأخير إلى الثاني بناءً على ما قيل من أن الغالب في قيمة الدينار هو عشرة دراهم، لكن سند كليهما ضعيف على الأظهر. فلاحظ كتابنا بحوث في علم الرجال.

ثم يمكن أن يقال: إن المتيقن في تفهيد إطلاق الآية الكريمة هو خمس الدينار، كما ذهب إليه الصدوق، لكن ذهب المشهور ينتظنا عن الجزم به إلا أن يقال بأن الإطلاق ليس من الأخبار الآحاد، بل من الكتاب الحكيم، فلا يعتنى بخالفه المشهور، فتدبر. الشرط الثاني: أن يخرج الشاع بنفسه أو بمشارك بلا خلاف فيه نصاً و فتوى، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر، ويتحقق الإخراج بالمباشرة وبالتسبيب الذي يستند الفعل إلى ذبه عرفاً، مثل أن يشد بحبل ثم يجذبه، أو يضعه على دابته فأخرج، ولو أمر صبيّاً غير مميز بإخراجه، تعلّق القطع بالأمر؛ لأن الصبي والمجتون كالآلة. وأما مع التمييز، ففي كشف الكوام: «لا قطع على الأمر بخروجه بتمييزه عن الآلة، ولا على المأمورة لعدم تكليفه».

أقول: يدل على أصل اعتبار الإخراج صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نكب بيتاً، فأخذ قبل أن يصل إلى شيء؟ قال: «يعاقب، فإن أخذ وقد أخرج متاعاً، فعليه القطع»^٤.

١. المصدر، ص ٤٨٥.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ١٨٦.

٤. المصدر، ص ١٨٧.

٥. المصدر، ص ١٩٨.

و في خبر إسحاق عن جعفر، عن أبيه: «أن علينا أن نقول: لا قطع على السارق حتى يخرج بالسرقة من البيت و يكون فيها ما يجب فيه القطع»^١.

في سنده غياث بن كلوب و هو عندي مجهول على الأرجح، فهذا الخبر مؤيد. و أما الطفل السيمر المخرج بأمر البالغ، فإن لم يسند الفعل عرفاً إلى البالغ، فيأتي حكمه فيما بعد.

الشرط الثالث: الأخذ خفية، كما هو المفهوم من لفظ «السرقة» و إلا يكون غصباً، و يدل عليه قول علي^٢ في صحيح أبي بصير أو موثقته: «لا أقطع في الدغارة المعلنة و هي الخلصة ولكن أعزّره»^٣.

و في صحيح محمد بن قيس عن الباقر^٤، قال: «قضى أمير المؤمنين^٥ في رجل اختلس ثوباً من السوق، فقالوا: قد سرق هذا الرجل. فقال: إني لا أقطع في الدغارة المعلنة، ولكن أقطع ما يأخذ ثم يخفي».

و في معتبرة الصدوق عن فضايأ أمير المؤمنين^٦: «لا أقطع في الدغارة المعلنة و هي خلصة، ولكن أعزّره و لكن أقطع من يأخذ و يخفي»^٧.

أقول: صور المسألة أربع: الأخذ خفية و الإخراج علناً، و عكسه (أي الأخذ علناً و الإخراج خفية)، و إخفاؤهما معاً، و إعلانهما معاً. ثم إن الخفاء و الجهر تارة بلا حظان بالنسبة إلى المالك أو من يقوم مقامه، كالولي و الوكيل؛ و تارة إلى الأجنبية فشرعت في الصور إلى ثمانية.

أقول: الظاهر هو العبرة بعلم المالك و من بيده المال دون الأجنبية، ثم يمكن أن يقال: إن العبرة أيضاً بخفاء الأخذ فقط. فلو أخرجه مع علم المالك في الأثناء يقطع، بل يمكن أن يقال به فيما أخذه في حال خفية شأنها غفلة المالك، لكنه رآه من منفذ أو غيره و سكت خوفاً أو قصداً إلى قطع يده، لكن هذا الفتوى - مع التحفظ على ظواهر الروايات المتقدمة - لا يخلو عن إشكال، فلاحظ.

و معنى هذا الشرط أن الذين يدخلون البيوت خفية بالليل ولكن يأخذون أموال الناس بالأسلحة و القهر و يخرجون منها خفية، ليسوا يستحقون قطع الأيدي. ولا يبعد صدق المحارب عليهم، فيحكم عليهم حكماً أشد من حكم السارق. و أما الذين لم يوقظوا أصحاب الدور و لم يخوّقوهم بالأسلحة و غيرها و يأخذون الأموال خفية و يخرجون، فهؤلاء يقطع أيديهم.

الشرط الرابع: الحرز. قال المحقق في الشرائع: «فمن شرطه أن يكون محرراً بقل أو غلق أو دفن».

و قال صاحب الجواهر في شرحها:

أر نحوها متا بعد في العرف حرراً لمثلها؛ إذ لا تحديد في الشرع للحرز المعتبر في النقطع نقلاً و فتوى، بل إجماعاً بقسميه.

و عن الشيخ في النهاية، هو كل موضع ليس لغير مالكة الدخول عليه إلا بإذنه، بل عن المشهور و الشيهان و الغنية و كثر العرفان نسبة إلى أصحابنا، بل عن الأخير الإجماع عليه صريحاً.

و أورد عليه في الجواهر:

بعدم الصدق عرفاً على الدار التي لا باب لها أو غير مغلقة و لا مغلقة، بل عن السرور نفي الخلاف عن عدم النقطع بالسرقة منهما إن كان لا يجوز لأحد الدخول إليها إلا بإذن مالكيها.

أقول: يمكن أن يستدل على اعتبار أصل الشرط بصحيح أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر^٨ عن قوم اصطحبوا في سفر، فسرق بعضهم متاع بعض؟ فقال: «هذا خائن لا يقطع، ولكن يقتطع بسرقة و خيانة». قيل له: فإن سرق من أبيه؟ فقال: «لا يقطع؛ لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول إلى منزل أبيه، هذا خائن، وكذلك إن أخذ من منزل أخيه أو أخته إن كان يدخل عليهم لا يحجبانه عن الدخول»^٩.

يستفاد من الرواية مذهب الشيخ في النهاية، كما لا يخفى، لكن يقول صاحب

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ١٩٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٠٦.

١. المصدر، ص ٢٩٩.

٢. المصدر، ص ٥٠٣.

٣. المصدر، ص ٢٠١.

الجواهر: «إنَّ عدم القطع من هذه الجهة (أي الإذن في الدخول) لا يقتضي عذمه أيضاً من جهة أخرى وهو اعتبار كون المال في حرز، ولا ريب في عدم صدقه بمجرد المنع الشرعي عن الدخول»^١.

و يمكن أن يستدل عليه بقول الصادق عليه السلام: «كُلُّ مَنْ سَرَقَ مِنْ مُسْلِمٍ شَيْئاً قَدْ حَوَّاهُ وَأَحْرَزَهُ، فَهُوَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السَّارِقِ وَهُوَ عِنْدَهُ سَارِقٌ، وَلَكِنْ لَا يَقْطَعُ إِلَّا فِي رِبْعٍ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرَ»^٢.

ثم إنَّ الابن إن سرق المال من موضع كان محجوباً عنه، يقطع عملاً بالعمومات والإطلاقات، ومن هذا الباب ما دلَّ على عدم قطع يد الأجير الذي أقمعه المالك على متاعه فسرقة^٣، وكذا الضيف^٤ بخلاف ضيف الضيف^٥.

وأما ما دلَّ على أنه لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً فسنده ضعيف^٦، ومنه يظهر أنه لو هتك أحد الحرز بالنقب والكسر فدخل الآخر وأخرج المال، لا بد من قطع يد المخرج؛ فإنه سارق لغوً وعرفاً، فإنَّ المعتمد في المال أن يكون محرزاً، ولم يدل دليل على هتك المخرج الحرز، لكنَّ المحقق^٧ اشترط هتك الحرز في القطع، وقال: «قلو هتك غيره وأخرج هو لم يقطع أحدهما».

وعقبة صاحب الجواهر بقوله: «وإن جاء معاً بقصد التعاون، بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه، بل ولا إشكال ضرورة عدم صدق السرقة على الأول والأخذ عن الحرز على الثاني».

نعم، يجب على الأول إصلاح ما أفسده، كما يجب المال على الثاني، وبالجمله لم يجد صاحب الجواهر خلافاً في اعتبار كون الأخذ من الحرز هو الهاتك بالانفراد أو الاشتراك، فما عن بعض العامة من إيجاب القطع على الثاني... وعن آخر ثبوت القطع

١. جواهر الكلام، ج ١، ص ٥٠٠.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٨٣.

٣. المصدر، ص ٢٠٤.

٤. المصدر، ص ٢٠٦.

٥. المصدر، ص ٥٠٨.

٦. المصدر، ص ٥٠٩ و ٥١٠.

على الأول؛ لأنه رده وعون للسارق، واضح الفساد على أصولنا.

أقول: مقتضى الإطلاقات هو وجوب القطع على المخرج كما عرفت، لكن لو تم الإجماع الكاشف عن رضا المعصوم، فهو الحجة على عدم القطع.

الشرط الخامس: أن لا يكون المسروق طيراً، ففي صحيح غياث عن الصادق عليه السلام: «إنَّ عَلِيّاً أُنِيَ بِالْكُوفَةِ بِرَجُلٍ سَرَقَ حَمَاماً، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ: لَا أَقْطَعُ فِي الطَّيْرِ»^١.

وفي جملة من الروايات عدم القطع في سرقة الرخام والشمع والكشعر (شحم النخل) والنخل والزروع قبل أن يصرم، والفاكهة، لكنَّها بأسرها ضعاف سنداً^٢، وفي الجواهر:

(أو لا قطع في ثمرة على شجرها) عند المشهور على ما في المسالك^٣، المستنصر^٤ التي تقدّم بعضها، المصرحة بذلك، وبأنه (يقطع لو سرق بعد إخراجها) الذي لا خلاف فيه، ولا إشكال في إطلاق عدم القطع بالأول الذي مقتضاه ذلك حتى مع الإخراج يعلق ونحوه بقوة انصراف الإطلاقي نصاً، بل وفتوى على ما هو الغالب من عدم الحرز لها في حال كونها على الشجرة^٥، إلخ.

الشرط السادس: أن لا يكون له حق، كما في المغنم، فإذا أخذ بمقدار حصته أو أقل أو أكثر بأقل من مقدار النصاب، لا يقطع.

ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: قال: قلت: رجل سرق من مغنم أبيش الذي يجب عليه؟ أيقطع (الشيء الذي يجب عليه القطع)؟ قال عليه السلام: «ينظر كم نصيبه، فإن كان الذي أخذ أقل من نصيبه، عزّر ودفع إليه تمام ماله، وإن كان أخذ مثل الذي له، فلا شيء عليه، وإن كان أخذ فضلاً بقدر ثمن مجن و هو ربع دينار، قطع»^٦.

أقول: التعزير في الصورة الثانية ثابت بالأولوية، ونفي الشيء إنَّما هو بالإضافة إلى الصورة الثالثة، فإذا كان الأخذ حراماً دون المأخوذ لم يقطع، ولأجل هذه الصحيحة

١. المصدر، ص ٥١٦.

٢. المصدر، ص ٥١٦ و ٥١٧.

٣. جواهر الكلام، ج ١، ص ٤٠٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٦.

٥. المصدر، ص ٥١٦.

٦. المصدر، ص ٥١٦.

يرفع الثنا في بين صحيح محمّد بن قيس و صحيح عبد الرحمن، فلاحظ^١. وهذا الكلام يجري في كلّ مال مشترك بين السارق وغيره؛ لعدم خصوصيّة للمغتم.

الشرط السابع: أن لا يكون السارق عبداً سرق مال مولا، ففي صحيح محمّد بن قيس عن أبي جعفر^٢، قال: «قضى أمير المؤمنين في عبد سرق واختان من مال مولا، قال: ليس عليه قطع^٣». وأما إذا سرق من غير مولا، فإطلاق المطلقات وعموم العموما، محكمان، بل الصحيح أنّي دليل على الإطلاق، نعم، لا يقتل بالإقرار، بل يقتل بإقامة البينة، كما في صحيح الفضل^٤.

الشرط الثامن: أن لا يكون السارق من بيت المال و قد سرق من بيت المال، ففي صحيح ابن قيس عن أبي جعفر^٥، قال: «قضى أمير المؤمنين^٦ في رجلين قد سرقا من مال الله أحدهما عبد مال الله والآخر من عرض الناس، فقال: أما هذا، فمن مال الله ليس عليه شيء، مال الله أكل بعضه بعضاً، وأما الآخر، فقدمه، و قطع يده ثم أمر أن يطعم اللحم والسمن حتى يرتد يده^٧».

الشرط التاسع: ما في صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله^٨، قال: «السارق إذا جاء من قبل نفسه ثائباً إلى الله ورة سرقته على صاحبها، فلا قطع عليه^٩».

أقول: الظاهر استفادة ذلك من قوله تعالى: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ^{١٠}».

الشرط العاشر: العقل، فلا شيء على المجنون حال جنونه، وهو ظاهر.

الشرط الحادي عشر: البلوغ، نسيه في الجواهر إلى المشهور.

أقول: الروايات المعتبرة سنناً في سرقة الطفل وكيفية تأديبه كثيرة، والتي يتحصل

١. المصدر، ص ٥١٨.

٢. المصدر، ص ٥٢٧ و ٥٢٠. وإطلاق صحيح أبي عبيدة مقتد بهذا الرواية، فيكون الصحيح المذكور، وليلاً آخر على قطع العبد إن سرق مال غير مولا.

٣. المصدر، ص ٥٢٢.

٤. المصدر، ص ٥٢٧.

٥. المصدر، ص ٥٣٠.

٦. المصدر، ص ٥٣٠.

٧. المصدر، ص ٥٣٠.

٨. المصدر، ص ٥٣٠.

٩. المصدر، ص ٥٣٠.

١٠. المصدر، ص ٥٣٠.

من مجموعها - بعد تقييد مطلقها بمقتضاها هو - أنّه لو سرق يُعفى مرتين، و يعزّر في الثالثة، و يتخيّر الحاكم في الرابعة بين أن يقطع أطراف أصابعه، و أن يحكمها حتى تدمي، و في الخامسة يقطع من أسفل من ذلك أي الأصابع^١.

وما في موثقة زرارة عن قول علي^٢: «أنّه ما عمله إلا رسول الله^٣ و أنا^٤» و قريب منه ما في موثق عبد الرحمن، فهو لا ينافي عموم الحكم و بقاءه؛ إذ الظاهر أنّه بالإضافة إلى الحكم الذين سبقوه، فلاحظ.

و هذا التفصيل متعين، قال به قائل أم لا، و لا عبرة بمخالفة المشهور و نحوها^٥.

الشرط الثاني عشر: أن لا يعتقد السارق كون المال ماله، فلو أخذه باعتقاد أنّه ماله لم يقطع؛ لعدم كونه سرقة عرفاً، و مع فرض الصدق، لا يترتب عليه القطع؛ لانصراف الأدلة عن مثله.

الشرط الثالث عشر: أن لا يكون السارق أباً لمالك المال المسروق، فلا يقطع به الأب بسرقة مال ولده، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى فحوى عدم قتله به، و قوله: «أنت و مالك لأبيك» و غيرهما، بل في معقد إجماع المسالك: الأب و ابن علا».

أقول: ما أفاده محل نظر أو منع، نعم، إن تمّ الإجماع الكاشف عن رضى المعصوم، فهو الحجة، وكذا إذا سرق من لا يحجب عنه، فإنّه لا يقطع، كما مرّ في الشرط الرابع، كما أنّه لو قلنا يجوز أخذ الأب مال الابن؛ اعتماداً على إطلاق بعض الروايات الآتية في العقوق في حرف «ع»، لم يصدق السرقة رأساً.

الشرط الرابع عشر: إقرار السارق بالسرقة أو عدم إنكاره إيجاباً في صورة عدم قيام

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٤ و ٥٢٦.

٢. المصدر، ص ٥٢٤.

٣. لكن في صحيح محمّد بن مسلم عن أبي جعفر^٤، قال: سأله عن الصبي يسرق، قال: إن كان له سبع سنين أو أقل، رفع عنه، فإن عاد بعد السبع، قطعت يده أو حنّك حتى تدمي، فإن عاد قطع منه أسفل من يده، فإن عاد بعد ذلك و قد بلغ سبع سنين، قطعت يده و لا يقطع حذ من حدود الله عز وجل؛ إجماع، الفقيه، ج ٤، ص ١١٤. و الجمع بينه و بين ما حقلناه من مجموع الروايات لا ينافي عن الإشكال، و على كلّ الرواية عدل على أن الحدود لا تتبع التكليف إلاّ إجماعاً.

اليثينة. ففي صحيح الحلبي: وسألته (الصادق) عن رجل أخذوه - أجد - وقد حمل كارة من ثياب، وقال صاحب البيت: أعطانيها. قال: «بدرأ عنه القطع إلا أن تقوم عليه بيثة»^١ إلخ.

أقول: لكن المال يرد إلى المالك مع يمينه أو بلا يمينه بلا شك.

الشرط الخامس عشر: أن لا يكون مضطراً، وإلا فيجوز، بل يجب السرقة إذا لم يمكن القصب، وقد ورد روايات دالة على عدم القطع في عام المجاعة في بعض الأشياء، لكنها بأسرها ضعيفة سنداً.

الشرط السادس عشر: لم يكن مال المالك مباحاً أخذه للأخذ شرعاً، وإلا فلا وجه للحد؛ لأنه أخذ ما يستحقه، نعم، لا بد من إثبات استحقاقه، ولم أر من ذكره.

هنا مسائل

المسألة الأولى: في موثق عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام: «ليس على الذي يستلب قطع، وليس على الذي يطر الدراهم من ثوب قطع»^٢.

وفي صحيح عيسى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطراز والنباش والمختلس، قال: «لا يقطع». وما دل على قطع يد الطراز سنده غير قوي^٣، لكن هنا صحيحة أخرى لعيسى بن صبيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطراز والنباش والمختلس؟ فقال: «يقطع الطراز والنباش، ولا يقطع المختلس»^٤.

والمظنون قوياً اتحاد الروايتين ووقوع الاشتباه في متن أحدهما، فتسقطان عن الحجية. وعليه، فيجري على الطراز حكم السارق؛ فإنه من أفرادها، وهل الكم الظاهر حرز أم لا؟ فيه تفصيل؛ إذ الظاهر أنه حرز عرفاً للقليل دون الكثير، لكن موثقة عبد الرحمن تخصص الحكم في حقّه.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٩٨.

٢. المصدر، ص ٥٢٠.

٣. المصدر، ص ٥٠٤.

٤. المصدر، ص ٥٠٥.

٥. المصدر، ص ٥١٤، تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٦٦.

وفي مجمع البحرين: الطراز: هو الذي يقطع النفقات و يأخذها على غفلة من أهلها من الطر: - انقطع و التشديد - انقطع.

أقول: والظاهر أنه المراد لما يسمى في عرف العراقي اليوم «النباش» و في الفارسية «كيسه ير».

المسألة الثانية: قال الصادق عليه السلام في صحيح حفص: «حد النباش حد السارق»^١.

وفي صحيح إبراهيم بن هاشم، لما مات الرضا... فقال أبو جعفر عليه السلام: «سئل أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: يقطع يمينه للنباش، و يضرب حد الزنا. فإن حرمة الميتة كحرمة الحية» فقالوا: يا سيدينا! أتأذن لنا أن نسألك؟ قال: «نعم». فسأروه في مجلس عن ثلاثين ألف مسألة، فأجابهم فيها وله تسع سنين.

أقول: سند الرواية معتبر، غير أن الرواية في كتاب الاختصاص المنسوب إلى المفيد، لكن النسبة رغم اشتهاها عندي غير ثابتة^٢، فلا اعتماد على الخبر المذكور. وفي الصحيح: «أن علياً قطع نباش القبر، فقيل له: أتقطع في التوتى؟ قال: إنا لنقطع لأموئنا، كما نقطع لأحبائنا، قال: وأني بنباش فأخذ بشعره و جلد به الأرض و قال: طؤوا عباد الله فوطئ حتى مات»^٣.

وفي صحيح المزرمي: «أن علياً قطع نباشاً»^٤.

وفي الصحيح عن الفضيل، عن الصادق عليه السلام: «النباش إذا كان معروفاً قطع»^٥، بل هو المستفاد من لفظ «النباش» و سيأتي تفصيله في مادة «النباش» في حرف «ن».

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥٢٠.

٢. لكن في المصدر، ص ٥١٢، و الشكافي، ج ١، ص ٤٩٦، عن علي بن إبراهيم عن أبيه، قال: استأذن علي أبي جعفر قوم من أهل التواحي من النسبة فأذن لهم، فدخلوا فسألوه في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة، فأجاب وله عشر سنين.

أقول: المظنون قوياً اشتباه أحد من الرواة في عدد الأسئلة و كتبها، أو وقوع كلمة «ألف» سهواً في المتن؛ فإن السؤال و الجواب عن ثلاثين ألف مسألة في المجلس الواحد بعيد أو غير ممكن عادة، و الوجود التي أجيب بها عنه غير مقنع.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٢ و ٥١٣.

٤. المصدر، ص ٥١٢.

٥. المصدر، ص ٥١٣.

المسألة الثالثة: في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أقيم على السارق الحد، بقي إلى بلدة أخرى».

و في مؤثقة سماعة - لم يعلم أنها مضمرة أو مقطوعة: «يُنْفَى الرجل إذا قطع»^١. و إطلاقها - على فرض صحتها - غير مختص بالسارق، بل يشمل اللص أيضاً، ولكن لا يعمل عليها.

المسألة الرابعة: ثبتت السرقة بعلم الحاكم و باليئة، كما مر، و بالإقرار. و في جملة من الروايات اعتبار المرتين و عدم الاكتفاء بالمرّة الأولى، لكنها ضعيفة سنداً أو دلالة. فلاحظ. نعم، يشترط في المعز الشرائط العامة حتى البلوغ، ولو على المختار من إجراء الحد على الطفل كما تقدّم على إشكال، وكذا يعتبر الحرّة على ما مرّ في طيّ السباحة، ولكن ادّعي الإجماع على عدم كفاية الإقرار مرّةً، بل يعتبر الإقرار مرتين، فإن تمّ الإجماع، فهو وإلا، فيصح الاكتفاء في الحد بالمرّة فقط.

و في الجواهر: و لو أقرّ مرتين و رجع، لم يسقط وجوب الحد، و تحسّنت الإقامة، و ألزمه الغرم. و أمّا لو أقرّ مرّة، لم يجب عليه الحد و يجب عليه الغرم. قيل: و ظاهر الأصحاب عدم الفرق بين الرجوع و التوبة، فمن أسقط الحد حتماً في الأول، أسقط في الثاني. و من قال بعدم قال به في المقامين^٢.

كيفية القلع

المسألة الخامسة: المستفاد من الروايات أنه يقطع الأصابع الأربع من كفّ السارق في المرّة الأولى من يده اليمنى، و يقطع رجله اليسرى من وسط القدم في الثانية، و يخلّد في الحبس ثالثاً، و يقتل في الرابعة إن سرق في السجن، كما في مؤثقة سماعة^٣. و يشكل الاعتماد على خبر سماعة بعد عدم ورود قتله في بقية الروايات و بعد عدم قتله في المرّة الثالثة، كما يقتل أصحاب الكيالي فيها، والله العالم.

١. المصدر، ص ٥٦٤.

٢. جواهر الكلام، ج ١، ص ٥٠٧.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٩٣. بتقرير الشيخ دون طريق الكشي، قاله ضعيف بعثمان بن عيسى.

المسألة السادسة: في حديث عن الباقر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرّة أخرى و لم يقدر عليه، و سرق مرّة أخرى، فأخذ فجاءت اليئة، فشهدوا عليه بالسرقة الأولى و السرقة الأخيرة، فقال: «تقطع يده بالسرقة الأولى، و لا تقطع رجله بالسرقة الأخيرة». فقبل له: و كيف ذلك؟ قال: «لأنّ الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد بالسرقة الأولى و الأخيرة قبل أن يقطع بالسرقة الأولى، ولو أنّ الشهود شهدوا عليه بالسرقة الأولى ثم أسسوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الأخيرة، قطعت رجله اليسرى»^١.

المسألة السابعة: في صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام قلت له: لو أنّ رجلاً قُطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؟ قال: فقال: «لا يقطع و لا يترك بغير ساق». قال: قلت: لو أنّ رجلاً قُطعت يده اليمنى في قصاص، ثم قطع يده رجل اقتص منه أم لا؟ فقال: «إنما يترك في حق الله فأما في حقوق الناس، فيقتضى منه في الأربع جميعاً».

بقي في المقام مسائل أخرى، من أراد الاطلاع عليها، فليراجع الجواهر و غيرها، والله العالم.

٢٦٦. السعي في تخريب المساجد

قال الله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا... لَهُمْ فِي الدُّنْيَا جَزَاءٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^١.

تدل الآية على أنّ خراب المسجد سواء فُتِرناه بمنع المصلين عن الصلاة فيها، أو هدم عماراتها محرّم^٢، و لا فرق على الثاني بين جعله طريقاً عاماً بعد الخراب و عدمه؛ خلافاً للعامة أو بعض مذاهبهم، و هل يمكن للحاكم الشرعي هدمه و جعله طريقاً أو شيئاً آخر عند المصلحة الملزمة؟ فيه وجهان.

١. المصدر، ص ٤٩٩.

٢. البقرة (٢٦١).

٣. الثاني هو الظاهر، و لا احتمال الأول داخل في صدر الآية.

٢٦٧. السعي في آيات الله معجزين

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾^١.
و ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ أَلِيمٍ﴾^٢.
و ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾^٣.

٢٦٨. السعاية

في موثق مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمد، عن آبائه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَسْرَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَثَلُ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْمَثَلُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ يَسْعَى بِأَخِيهِ إِلَى إِمَامِهِ فَيَقْتُلُهُ، فَيُهْلِكُ نَفْسَهُ وَأَخَاهُ وَإِمَامَهُ»^١.
أقول: المراد بالإمام ظاهراً هو الإمام الجائر؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ الْعَادِلَ لَا يَقْتُلُ أَحَدًا بِمَجْرَدِ السَّعَايَةِ، وَلَا هَلَكَةَ لَهُ إِذَا قَتَلَ أَحَدًا حَسَبَ الْمَوَازِينِ الشَّرْعِيَّةِ.

□ السفر من غير إذن الأب

سَيَأْتِي بِحْتِهِ فِي حَرْفِ «ع» فِي عُنْوَانِ «الْعَوَق» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢٦٩. إسقاط الحمل

في موثق ابن عثارة أو صحيحه، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: المرأة تخاف الحمل، فتشرب الدواء، فتتلقي ما في بطنها؟ قال: «لا»، فقلت: إنما هو نطفة؟ فقال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَخْلُقُ نُطْفَةٌ»^١.

أقول: الظاهر من أول الرواية أَنَّ السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ إِنَّمَا هُوَ فِي إِقَاءِ الْحَمْلِ الْمَحْتَمَلِ

١. الجمع (٢٢): ٥٦.

٢. سبأ (٣٤): ٥.

٣. سبأ (٣٤): ٢٨.

٤. وسائل الشريعة ج ١٩، ص ٩.

٥. المصدر ص ١٥.

دون المعلوم، فالرواية تلغي الاستصحاب و توجب الرجوع عند الشك إلى الاحتياط، و يحتمل كون الخوف من الحمل المحقق باعتبار الولادة، و هذا هو الأنسب بقول الراوي: «فتلقي ما في بطنها» و على هذا لا تمتنع الرواية من الرجوع إلى الاستصحاب عند الشك، فيجوز شرب الدواء دفعاً للحمل. و الأول أظهر، و هو المستفاد من صحيحة رفاعه، ففي آخرها يقول الصادق عليه السلام: «فَلَا تَسْقِهَا الدَّوَاءَ إِذَا ارْتَفَعَ طَمَئِهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَقْتُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْلُمُ فِيهِ»^١.

و لا خصوصية لارتفاع الطلعت شهراً على تردد و المناط احتمال الحمل. هذا كله في الإسقاط.

و أمّا الدقع و المنع من انعقاد النطفة، فلم يدل على منعه دليل، بل ما دل على جواز العزل يدل على جوازه، فيجوز للمرأة أكل الحبوب الحديثة المانعة عن انعقادها و إن لم ترض به زوجها، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ رِضَاهُ فِي دَفْعِ الْحَمْلِ. و بَقِيَّةُ الْكَلَامِ فِي كِتَابِنَا الَّذِي آفَنَاهُ بَعْدَ هَذَا الْكِتَابِ بِسَنِينَ وَ هُوَ: الْفَقْهُ وَ مَسَائِلُ طَبِيبَةٍ، وَ لَاحِظْ هِيََاةَ «الْإِقَاء» فِي الْجُزْءِ الثَّانِي أَيْضاً.

٢٧٠. سقي الخمر صبيحاً

في جملة من الروايات حرمة سقي الخمر و المسكر صبيحاً و كافرأ، بل في موثقة غياث: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كَرِهَ أَنْ تَسْقَى الدَّوَاءَ الْخَمْرَ»^٢. قد مر في باب الربا أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام لم يكره الحلال.

أقول: الروايات الدالة على سقي الخمر للأطفال و الكفار كلها غير نفية سنداً، لكن

١. المصدر ج ٧، ص ٨٢. تمام الخبر: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أنتري الجارية لمثما احتسب طمها من قساد دم، أو روح في رحم، فسقي دواءً لذلك فطلعت من يومها، أفنجوز لي ذلك و أنا لا أدري من حمل هو أو غيره؟ فقال (عليه السلام): «لا تقبل ذلك»، فقلت له: إني إنما أرفع طمها منها شهراً، ولو كان ذلك من حمل إنما كان نطفة كطقة لرجل، فبذل يعزل؟ فقال لي: «إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عَاقِبَةٍ، ثُمَّ إِلَى مَضْغَةٍ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، وَ أَنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ، لَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ»، فَلَا تَسْقِهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمَئِهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَقْتُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْلُمُ فِيهِ.

٢. في السند محمد بن خالد روى عن مائة الروايات المذكورة في المصدر ج ١٧، ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

لا يبعد الحكم بالحرمة من جهة الارتكاز الثابت في أذهان المسلمين المسبب من مذاق الشارع المقدس، بل بعد إثبات تكليف الكفار بالفروع يحرم سقي الكفار الخمر بما مر من جهة حرمة السبب على تفصيل سبق، بل يمكن القول بحرمة سقيهم الخمر وإن لم نقل بتكليفهم بالفروع؛ وذلك لما ورد من أن الخمر قد حُرِّم في جميع الشرائع، فشربه حرام عليهم في مذهبهم - فافهم - نعم، لا يجري هذا الكلام في حق الكافر الذي لم يعتقد شريعة.

٢٧١. سقي انقائل في الجملة

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم، فقال: «لا يقتل، ولا يطعم، ولا يسقى، ولا يباع، ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد» إلخ، ومثله صحيح الحلبي وغيره^١.

٢٧٢. المسكر

في صحيح الفضل بن يسار، قال: ابتدأني أبو عبد الله عليه السلام من غير أن أسأله، فقال: «قال رسول الله ﷺ: كل مسكر حرام»، قال: قلت: - أصلحك الله - كذا؟ قال: «نعم، الجرعة منه حرام»^٢، والروايات في ذلك كثيرة.

وفي رواية الفضل عن الباقر عليه السلام: «إن الله عز وجل عند كل ليلة من شهر رمضان عتقاء يعتقهم من النار إلا من أظفر على مسكر أو شرب مسكراً، ومن شرب مسكراً انحبست صلاته أربعين يوماً، ومن مات فيها مات ميتة جاهليّة»^٣.

هذه الرواية أحسن دليل على شمول المسكر للمائع والجامد، لكن في السند محمد بن مروان المجهول حاله، بل كل محمد بن مروان مجهول إلا محمد بن مروان الجلاب، ولا حظ بيع الخمر في حرف «ب».

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

٢. المصدر، ج ١٧، ص ٢٥٩.

٣. المصدر، ص ١٦١.

وفي الجواهر: وكذا لا خلاف في أنه يحرم كل مسكر، ولو قلنا بعدم تسميته خمرًا، بل الإجماع بقسمه عليه.

تتمة كما تأتي

١. قال صاحب الجواهر في تعريف المسكر:

الذي يرجع فيه إلى العرف كثير من الألفاظ، وإن قيل: هو ما يحصل معه اختلال الكلام المنطوق و ظهور السر المكتوم، أو ما يغير العقل ويحصل معه سرور، وقوة النفس في غالب المتناولين، أمّا ما يغير العقل لا غير، فهو المرقد إن حصل معه تغيب الحواس الخمس وإلا فهو المنسد للعقل، كما في البنج والشوكران، ولكن التحقيق ما عرفت؛ فإنه النازق بينه وبين المرقد والمنخد ونحوهما ممّا لا يعدّ مسكراً، انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: المرقد - على وزن اسم الفاعل من باب الإفعال - دواء يرقد شاربه كالأفيون. والرفود: النوم والغفلة. والشوكران والشكيران - يفتح الشين والكاف فيهما ويجوز ضم الكاف في الأخير - عشبة سامّة من فصيلة الخيميات، كثيرة الانتشار في العالم، و نفوح منها رائحة مخمّة، لها أزهار بيضاء، وسيقان خضراء منقطة بنقط خضارية إلى الحمرة، و كان الأقدمون ولا سيما الإغريق يستخرجون منها سحّاً يسقى بعض المحكوم عليهم، كما في المنجد، ولا دليل على حرمة المذكورات؛ فإنّ المحزّم هو عنوان المسكر، وأمّا العشيش المعبر عنه في عرفنا به «جرس» = حشيش، فإن ثبت إسكاره، كما استظهره سيّدنا الأستاذ، فهو وإلا فهو جائز أبضاً. وأمّا هروئين ونحوه، فالظاهر حرمة وإن لم يكن مسكراً؛ فإنه مضرّ بحال الإنسان بحيث يعلم من مذاق الشرع منعه، فلا يجوز أكله أو شربه وكل ما يؤدي إلى الاعتقاد به، ومثله الاعتقاد بالأفيون، بل الأخطوط ترك بيعه وشراؤه وتجارته وانتاجه.

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٢٤٩.

٢. في صحيح بريد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن في كتاب عليّ يضر بشارب الخمر ثمانين، وشارب التبيذ ثمانين»^١.
 ٣. في صحيح أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل مسكر من الأثربة يجب فيه كما في الخمر من الحد»^٢.
 ٤. في صحيحة أبي بصير المضمر، قال: سأله عن السكران والزاني؟ قال: «يجلدان بالسياط مجزئين بين الكتفين، فأما الحد في القذف، فيجلد على ما به ضرباً بين الضربين».
 ٥. في صحيح أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاقتلوه»^٣. و قريب منه صحيحة أبي بصير.
 ٦. في صحيح يونس عن النكاظم عليه السلام: «أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحدود مرتين، قتلوا في الثالثة».
- و البحث عن شرائط هذا الحد موكول إلى الكتب العيسوية، والله الموفق.

٢٧٣. السلام على طوائف

في موقّ مصدّق أو صحيحته عن الصادق عليه السلام، عن الباقر عليه السلام: «لا تسلّموا على اليهود، ولا النصارى، ولا على المجوس، ولا على عبدة الأوثان، ولا على شارب الخمر، ولا على صاحب الشطرنج، ولا على النرد، ولا على المخنث، ولا على الشاعر الذي يقلد المحصنات، ولا على المصلّي، ذلك أنّ المصلّي لا يستطيع أن يرّد السلام، لأنّ التسليم من المسلم تطوّع والردّ فريضة، ولا على آكل الربا، ولا على رجل على غائط، ولا على الذي في الحثام، ولا على الفاسق المعلن بفسقه»^٤.

أقول: إنّما حكمنا باعتبار السند اعتماداً على ما ذكره صاحب «وسائل» في أبواب

١. وسائل الشريعة ج ١٨، ص ٤٦٦.

٢. المصدر، ص ٤٨٣. نسخة مبنيّة على أنّ عليّ بن النعمان هو النخعي دون الرّازي، نعم، بناءً على نسخة كلمة «و» بدل كلمة «عن» بين أحمد بن محمد وعليّ بن النعمان تكون الرواية صحيحة وإن لم تثبت وثاقة عليّ المذكور.

٣. المصدر، ص ٤٧٦.

٤. المصدر، ج ٨، ص ١٣٢.

قواطع الصلاة^١، ولكنّه في أبواب أحكام العشرة ذكر «مسعدة» بعد ذكر «مصدق» بين الهلالين، وعليه، فيسقط الرواية عن الحجّة، فإنّ مسعدة لم يثبت عندي وثاقته ولا مدحه، فإذا دار الأمر بين كون الراوي هو مسعدة أو مصدّق، لم تكن الرواية حجّة. وأنا أظنّ أنّ مصدّقاً لا يروي عن الصادق عليه السلام بلا واسطة. فتشع.

في صحيح غياث عن الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين: لا تبدؤوا أهل الكتاب بالتسليم، وإذا سلّموا عليكم، فقولوا: وعليكم»^٢.

في موقّ زرارة عن الصادق عليه السلام: «تقول في الردّ على اليهود والنصارى: سلام».

في موقّ ابن مسلم عنه عليه السلام: «إذا سلّم عليك اليهود والنصارى والمشرک، فقل: عليك»^٣. و قريب منه خبر سماعة الضعيف بعثمان بن عيسى^٤.

في صحيح ابن الحجاج، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أ رأيت إن احتجّت إلى طبيب و هو نصراني أسلم عليك وأدعوك؟ قال: «نعم؛ إنّه لا ينفعه دعاؤك»^٥.

أقول: الرواية الأولى مع عدم نقاوتها سنداً لم أجد - عاجلاً - من أفنى بمضمونها تماماً. والمتيقن حمله على الكراهة والرواية الأخيرة دليل على حمل الروايات المانعة عن السلام ابتداءً على أهل الكتاب على الكراهة، كما لا يخفى.

نعم، لا يجوز ردّ سلام أهل الكتاب على الأحوط «عليكم السلام»، بل يرّد إمّا بالمبتدأ وحده، أو بالخبر وحده. اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ ذلك راجح وإلّا فيجوز ردّ السلام بتمام الجملة، كما يفهم بالأولوية من جوازه ابتداءً، كما في الصحيح الأخير، لكنّه غير خال عن الإشكال.

٢٧٤. الاستسلام

دلّت على عدم جواز الاستسلام والاستسار بغیر جراحة متقلّة في الجهاد روايات

١. المصدر، ج ٤، ص ١٢٦٧.

٢. المصدر، ج ٨، ص ١٥٢.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ١٥٣.

٥. المصدر، ص ١٥٧.

ثلاث، لكنّها بأسرها ضعيفة سنداً^١، فلا بدّ من استناد الحرمة إلى الفهم من مذاق الشرع، بل إلى وجوب الجهاد مع اتقذرة و لم أجد - عاجلاً - من تعرّض له في باب الجهاد.

٢٧٥. السمعة

و هو إثبات العمل القولي لسمعه الناس، و يدلّ على حرمة ما دلّ على حرمة الرياء، و الروايات الواردة في السمعة لعلّها لا تسلم سنداً، و الحكم واضح.

٢٧٦. استماع الغناء

وردت في الموضوع جملة من الروايات لكنّها ضعيفة سنداً، أو دلالة فلاحظ^٢، و لعلّ العدة في إثبات الحرمة خير علي بن جعفر عن أخيه، قال: سألته عن الرجل يعمد الغناء يجلس إليه؟ قال: «لا»^٣، لكنّ سنده ضعيف و مرسل.

و هو ظاهر في حرمة الاستماع دون السماع.

و يمكن أن يستدلّ بصحيح محمد بن مسلم و أبي الصباح عن الصادق عليه السلام قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال: «هو» الغناء بناءً على عود الضمير على نسخة إلى كلمة «الزور» أو على كون الغناء تفسيراً له بناءً على نسخة ليست فيها كلمة الضمير، فالمراد من الشهود هو الحضور للاستماع^٤، و هاتان العبدتان في المقام، لكنّ الآية لا تدلّ على حرمة الشهود، فلاحظ سياق الآيات في سورة الفرقان.

و في رواية الطاهر بن عتيق: «استماعهنّ (أي الجوارى المغنّيات) تفارق»^٥، و الظاهر منه عرفاً حرمة استماع الغناء لا غير، لكنّ الرواية ضعيفة سنداً على الصحيح.

و يمكن استناد السمع إلى الروايات الضعيفة سنداً لكثرة ما أطمأنّ بصدور بعضها عن الإمام عليه السلام أو إلى ارتكاز المشرعة.

١. المصدر: ج ١، ص ٦٥.

٢. المصدر: ج ١٢، ص ٢٢٧ و ٢٣١ و ٢٣٦.

٣. المصدر: ص ٣٢٢.

٤. المصدر: ص ٢٢٦.

٥. المصدر: ص ٨٨.

٢٧٧. استماع الغيبة

نذكر هنا عين ما ذكرنا سابقاً في رسالتنا المختصرة المعمولة في الغيبة.

هنا مسألتان: أحدهما: حرمة استماع الغيبة، و ثانيهما: وجوب الردّ على متكلّم الغيبة، دفاعاً عن المغتاب، و على كلّ منهما روايات، ولكنّها ضعيفة سنداً، و أكثرها دلالة أيضاً، و ليس تطمأنّ النفس بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام بحيث يدلّ على المقصود دلالة ظاهرة، فالأظهر هو عدم حرمة الاستماع و عدم وجوب الردّ إلا بعنوان النهي عن المنكر.

و قد سئدنا الأستاذ الخوئي الجواز - على تقديره^١ - بما إذا لم يرض السامع بالغيبة، أو لم يكن سكوته إمضاء لها، أو تشجيعاً للمتكلّم عليها، أو تسيباً للاغتتاب من آخر، و إلا كان حراماً من هذه الجهات^٢.

أقول: قد مرّ ما يتعلّق بالرضا بالحرام و بالنسيب، و أمّا حرمة الإمضاء، فيمكن القول بها بدخوله في الغيبة؛ لعدم الفرق فيها - كما يأتي - بين التكلّم و سائر أقسام البيان، و أمّا حرمة التشجيع، فيمكن أن يستدلّ عليها بالعقل، و بما دلّ على حرمة الرضا بالحرام؛ لأنّ التشجيع - غالباً - عن رضى المشجّع بالعمل المشجّع عليه، و بمعيرة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغني: أحسنت»^٣، و لا خصوصية للغناء.

ثمّ قال الأستاذ: «بل تحرم مجالسته (أي المغتاب) - بالكسر - للأخبار المتظافرة الدالة على حرمة المجالسة مع أهل المعاصي».

و العدة من هذه الروايات المتظافرة صحيحة سيف عن عبد الأعلى بن أعين، عن الصادق عليه السلام: «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر، فلا يجلس مجلساً ينتقص (يعاب) فيه

١. و قد عني الأستاذ المذكور الخلاف بين العامة و الخاصة في حرمة استماع الغيبة، و كلّي هذا مبرجاً للاحتياط بترك الاستماع.

٢. مصبغ النذاهة، ج ١، ص ٢٦٠.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢٦.

إمام أو يعاتب (ينتقص) فيه مؤمن، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَإِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزُلًا فِي آيَاتِنَا فَأَغْرَسْنَاهُمْ فِيهَا حَتَّى يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾.

بل رواه القمي في تفسيره هكذا: «أو يعتاب فيه مؤمن»^١.

ولا بأس بالاعتماد على هذه الرواية إن لم تكن مهجورة؛ إذ لم أجد من حرّم الجلوس في مجلس يعتاب فيه مؤمن، فافهم.

نعم، عبد الأعلى لم يوثقه أحد من الرجالين الذين يعتبر قولهم في حقّه سوى الشيخ المفيد^٢، لكننا ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال عدم الاعتماد على توثيقات العقيد العامة.

وفي تفسير القمي إيرادان مهمتان ذكرناهما في كتابنا: بحوث في علم الرجال.

وعلى كلّ الأحوال لزوماً هو ترك استماع الغيبة واستماع الفناء.

٢٧٨. استماع اللغو

قال المحقق في الشرح وصاحب الجواهر في شرحها: «المسألة السادسة: لا خلاف أيضاً في أنّ العود والضج وغير ذلك من آلات اللغو حرام، بمعنى أنّه يفسد فاعله وسمعه، بل الإجماع بقسميه عليه»^١.

أقول: قد مرّ كلام سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) في عنوان «البيع» من أنّ الاستماع إلى آلات اللغو من الكبائر الموقفة، والجرائم المهلكة...

ويمكن أن نستدلّ عليها بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ بناءً على أن المراد بالزور مطلق اللغو والباطل، وبالشهود الحضور للاستماع، فتأمل.

والأحوط لزوماً ترك الاستماع إلى أصوات آلات اللغو المعروفة، وأنا الحرمة فلا دليل عليه؛ فإنّ شهادة الزور غير محرّمة، كما ذكرناه في استماع الفناء، وإجماع الجواهر لم نحصله، فهو منقول لنا وليس بحجّة، وفتوى السيّد الأستاذ غير مدلل لنا.

□ تسمية الإمام الغائب^١

هل يجوز أن يذكر اسم المهدي^٢ وهو «م ح م د» أم لا؟ في صحيح ابن رثاب عن الصادق^٣: «صاحب هذا الأمر لا يستبه باسمه إلا كافر»^٤.

أقول: لا صراحة ولا ظهور قويّ في أنّ المراد بصاحب الأمر هو المهدي^٥، إلا أن يدعى انصرافه إليه^٦ وقوله^٧: «إلا كافر» قرينة على أنّ المنع ليس بعنوانه الأوّل، بل لأجل الضرر وهو منقوّ في زماننا.

وفي حديث الجعفري عن أبي جعفر (أي الجواد)^٨: «و أشهد على رجل من ولد الحسن لا يسئ ولا يكتئ حتّى يظهر أمره»^٩، وفيه أنّ عدم التكنية تدلّ على عدم حرمة التسمية؛ إذ لا قائل بحرمتها.

وفي صحيحه الآخر - بناءً على وثاقة محمد بن أحمد العلوي، وكونه هو محمد بن أحمد بن زيادة: «لأنّكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه»، قلت: كيف تذكره؟ قال: «قولوا: الحجة من آل محمد^{١٠}».

وفي صحيح الحميري عن العمري النائب^{١١}... قلت: فالاسم؟ قال: «محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي، فليس إليّ أن أحلّل وأحرّم، ولكن عنه^{١٢}؛ فإنّ الأمر عند السلطان أنّ أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً... وإذا وقع الاسم وقع الطلب»^{١٣}.

وفي حسنة ابن أبي عمير عن الكاظم^{١٤}: «... تخفى على الناس ولادته، ولا تحلّ لهم تسميته حتّى يظهره الله تعالى، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»^{١٥}.

وفي حسن العمري، قال: خرج توقيع بخطّ أعرفه: «من سنّاني في مجمع من

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٤٨٧.

٢. المصدر، ص ٤٨٦.

٣. المصدر، ص ٤٨٧.

٤. المصدر، ص ٤٨٨.

١. المصدر، ج ١١، ص ٤٠١.

٢. جواهر الكلام، ج ١١، ص ٤١.

الناس، فعليه لعنة الله^١.

أقول: روايتا العمري ظاهران في التقيّة، فلا تصلحان دليلاً للمقام، لكنّ في البقية كفاية إن شاء الله. نعم، قد صرح باسمه في جملة من الروايات، لكنها لا تدلّ على الجواز؛ لأنّ الذاكرين هم الأئمة^{عليهم السلام}، والمستوعين هم الرعية، وعلى الجملة لا أقلّ من الاحتياط لزوماً بترك التسمية من دون الاعتقاد بالحرمة.

□ تسمية غير الوصي الأول بأمر المؤمنين

نقل صاحب الوسائل^{عليه السلام} رواية عن تفسير العتاشي، ورواية عن الكافي^{عليه السلام} دالّتين على حرمة تسمية أحد بأمر المؤمنين حتى إذا كان إماماً، وأنّ هذا اللقب مخصوص بعلي^{عليه السلام}، ثم قال: والأحاديث في ذلك كثيرة، لكن ورد لها معارضات غير صريحة في الزيارة، فالأحوط الترك^٢.

أقول: قد أورد العلامة المجلسي^{عليه السلام} روايات كثيرة دالّة على منع تسمية غير علي^{عليه السلام} بأمر المؤمنين، وفيها رواية واحدة تجوز إطلاق الاسم على الأئمة^{عليهم السلام}، ونسب بعضهم عدم الجواز إلى الأصحاب، فلاحظ^٣.

لكنني لم أجد رواية معتبرة سنداً دالّة على عدم جواز خطاب غير علي^{عليه السلام} بهذا اللقب غير أنّ المنع من المرتكزات بين عوامّ الشيعة وخواصّها، فالأحوط هو المنع.

□ تسمية الله بما لم يسم به نفسه

استدلّ على منعه وحرمة بالأدلة الأربعة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، و هل معنى ما اشتهر من أنّ أسماء الله توقيفية وتوظيفية، أنّه لا يجوز للناس أن يستنوه تعالى بما يختارون، بل لابدّ من تسميته بما ورد من الشرع؟

١. المصدر: ص ٤٨٩.

٢. المصدر: ص ٤٧٠.

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٢٩٠ - ٢٤٠، و ج ١٠.

أقول: ذكرنا جميع أدلّة المانعين في الجزء الثاني من صراط الحق، فالأظهر عدم المنع في تسميته تعالى بما يحسن.

٢٧٩. تسمية الملائكة إنشأ

قال الله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَعُتُورُونَ قَوْلًا عَظِيمًا^١﴾.

و قال: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ^٢﴾.

و قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنْثَى^٣﴾.

المستفاد من مجموع الآيات حرمة اعتقاد الملائكة إنثاء، كبنات الله، وكذا حرمة اعتقاد أنّهم بنات الله، وكانت الملائكة موجودة أحياء ليس فيهم ذكورة ولا أنوثة، وفي دلالة الآية الأخيرة على حرمة تسمية الملائكة تسمية الأنثى وجه، فتأمل.

٢٨٠. سنة الشر

في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر^{عليه السلام}: «من عمل (علم) باب هديّ، كان له أجر من عمل به، ولا ينقص أولئك من أجورهم. ومن عمل (علم) باب ضلال، كان عليه وزر من عمل به، ولا ينقص أولئك من أوزارهم^١».

أقول: إننا عنوانا الباب بالسنة مع أنّ المذكور في الصحيحة هو عنوان العمل أو التعليم؛ لاشتهار الحكم في الألسن بها ولورود بعض الروايات بعنوانها.

وكيفما كان، الروايات في الباب كثيرة، لكنّ المعتبر عندي سنداً ما ذكرت، ولا

١. الإسراء: ١٧١، ١٠.

٢. الزمر: ١٨، ١٩.

٣. التيمم: ٥٣، ٢٧.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٤٢٨.

شأن في شمول الروايات للمذاهب الفاسدة والآراء المنحرفة، ولكن هل تشمل مثل بناء أماكن الفساد ومواقع المعصية مع علم الفاعلين بالحرمة؟ فيه تردد ويمكن أن يقال بشمولها له بناءً على كلمة «عمل» وبعده بناءً على كلمة «علم». نعم، يشملها أدلة حرمة السبب أو الداعي على بعض الوجوه، فراجع.

ويمكن أن يحكم بحرمة بناء هذه الأماكن وأمثالها؛ استناداً إلى مذاق الشارع.

وأخرج الرقي في محاسنه عن ابن محبوب، عن إسماعيل الجعفي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «... ومن استنَّ سَنَّةَ جورٍ فأتبع، كان عليه مثل وزر من عمل به من غير أن ينتقص من أوزارهم شيء».

أقول: إن كان إسماعيل هو ابن جابر الخثعمي - كما لا يبعد، فالرواية معتبرة صحيحة. لكن نسخة المحاسن لم تصل إلى المجلسي والحزب بسند متصل، فالرواية كجميع روايات كتاب المحاسن مرسلة غير معتبرة. ولاحظ تفصيل البحث في كتابنا: بحوث في علم الرجال.

٢٨١. سوء الظن بالله تعالى

في صحيح ابن يزيع عن الرضا عليه السلام: «أحسن الظن بالله؛ فإن الله عز وجل يقول: أنا عند ظن عبدي المؤمن بي، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»^١.

وفي صحيح يزيد عن الباقر عليه السلام: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال على منبره: والذي لا إله إلا هو ما أعطي مؤمن قط خيراً الدنيا والآخرة إلا بحسن ظنه بالله، ورجائه له، وحسن خلقه، والكف عن اغتياب المؤمنين، والذي لا إله إلا هو لا يعذب الله مؤمناً بعد التوبة والاستغفار إلا بسوء ظنه بالله، وتقصير من رجائه له، وسوء خلقه، و اغتياب المؤمنين، والذي لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبده

١. المصدر، ص ١٢٧.

٢. المصدر، ص ١٨٠.

مؤمن إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن؛ لأن الله كريم بيده الخير يستحي أن يكون عبده المؤمن قد أحسن به الظن ثم يخلف ظنه ورجاءه، فأحسنوا بالله الظن، وارغبوا إليه»^٢.

وفي صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن آخر عبد يؤمر به إلى النار فلينتف، فيقول الله جل جلاله: اعجلوه، فإذا أتى به، قال له: عيدي لم تنتف؟ فيقول: يا رب! ما كان ظني بك هذا، فيقول الله جل جلاله: عيدي ما كان ظنك بي؟ فيقول: يا رب! كان ظني بك أن تغفر لي خطيئتي وتدخلني جنتك، قال: فيقول الله جل جلاله: ملائكتي وعزتي، وجلالي، وآلتي، وارتفاع مكاني! ما ظن بي هذا ساعة من حياته خيراً قط، ولو ظن بي ساعة من حياته خيراً، ما روعته بالنار، أجزوا له كذبه، وأدخلوه الجنة. ثم قال أبو عبد الله: ما ظن عبدي بالله خيراً إلا كان له عند ظنه، وما ظن به سوء إلا كان الله عند ظنه به؛ وذلك قول الله عز وجل: «وَذِكْرُكُمْ الَّذِي تُلْكُمُ الظَّنَّ الَّذِي تُلْتُمُونَ رَبَّكُمْ أَذْهَبَ كَثُورًا»^٣.

٢٨٢. سوء الظن بالمؤمنين

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ»^٤.

أقول: المراد من الكثير من الظن هو الظن بالسوء؛ فإن الظن الخير مأمور به. قال الله تعالى: «لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُو ظَنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَأْسُ بَعْضِهِمْ خَيْرٌ»^٥.

١. المصدر، ص ١٨١.

٢. المصدر، ص ١٨٢، وفيه ج ٤، ص ١٠٨.

أقول: ويحتمل حمل المنع على الإرضاء، كما يحتمل حمله على الموتية. ولا يبعد اختصاص سوء الظن بالمنوع بعدم الغفران وغيره مما يرجع إلى الآخرة، فمن ظن - ولو لأجل التجربة - بأن الله لا يقضي حاجته، لم يرتكب إلا المرجوح وترك الأفضل. ثم إن الآية المشار إليها في الحديث الأخير تمنع من الظن بأن الله لا يعلم كثيراً مما يعلمه الناس.

٣. الحجرات (٤٩): ١٢.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الظاهر من الآية اختلاف الظن الكثير وبعض الظن في الكثرة، ومن قال باتحادهما، فقد رفع اليد عن الظاهر بلا دليل، ومن هذين الأمرين نستنتج عدم حرمة مطلق سوء الظن؛ لأن كل حرام له إثم إلا أن يدل دليل على العفو.

والتحقيق أن يقال: إن الكثير من الظن (أي سوء الظن) بتمام أفراد حرام، والملة في الحرمة المذكورة هي المفسدة الكائنة في جملة أفراد هذا الظن (أي الظن السوء المخالف للواقع)^١، فحيث إن في بعض أفراد مفسدة من التفتيش، ومخالفة الواقع، أمر الله باجتناب جميع أفراد، أي يخالف الواقع أو يطابقه.

ثم إن الظن وإن كان في الأغلب أو الغالب قهراً غير أن بقاء اختياري، يمكن زواله بالتلفين بخلافه وجداناً، ولذا لا داعي إلى صرف النسخ إلى آثار الظن وهي الجري على وفقه، كما قالوا.

ثم إن الآية مطلقة تشمل جميع المسلمين، كما لا يخفى، وقد سبق في بحث حرمة التهمة ما ينفع للمقام، فلاحظ، بل الظاهر اتحاد المسألتين، فتدبر.

□ تسويد الثوب

في موثق أبان عن الصادق عليه السلام، فقالت أم حكيم: ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله أن لا نعصبك فيه؟ قال: «لا تطلعن خذاً، ولا تخمشن وجهاً، ولا تستغن شعراً، ولا تشققن جيياً، ولا تسودن ثوباً، فبايعهن رسول الله ﷺ على هذا»^٢، إلخ.

وقد ورد في كراهة لبس الأسود روايات أخر^٣.

وإني لم أجد عاجلاً ما يصرف ظهور النهي في الموثقة عن الحرمة إلى الكراهة المصطلحة غير السيرة الخارجية بين العوام ولعلها تكفي للصرف المذكور، ولا سيما بضميمة أن المسألة محل ابتلاء لعامة التسوان، فلو كان لبس السواد حراماً لاشتهر و

١. الإثم كما في كتب الفقه، على ما لا يصل.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٤٤.

٣. المصدر، ج ٢، ص ٢٧٨.

داع، مع أنني لا أتذكر عاجلاً من أفنى بحرمة لبسه عليهن ويمكن أن يقال: إن تسويد الثوب ليس بمعنى لبس الثوب، فهو مجمل وهذا هو الأظهر^١، وعلى كل، الرواية بسياتها منصرفة إلى حالة المصيبة.

□ السوم

هو دخول الإنسان في سوم أخيه المسلم بيعاً وشراءً بأن يطلب ابتياع الذي يريد أن يشتريه ويبدل زيادة عنه ليقدمه البائع، أو يبدل للمشتري متاعاً غير ما اتفق هو والبائع عليه، كما في شرح النخبة^٢.

وقيل: إنه محرم، لما روي عن الصادق، عن آبائه: «نهى رسول الله ﷺ أن يدخل الرجل في سوم أخيه المسلم»^٣.

والرواية ضعيفة سنداً لا يثبت بها حكم شرعي.

□ السياسة

في معتبر علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام قال: سألته عن الرجل المسلم هل يصلح له أن يسبح في الأرض أو يترهب في بيت لا يخرج منه؟ قال: «لا».

وفي رواية غير معتبرة سنداً عن رسول الله ﷺ: ليس في أمّتي رهبانية، ولا سياسة، ولا رُم، يعني سكوت.

وفي مجمع البحرين:

وفي الحديث: «لا سياسة في الإسلام» قيل: هي من ساح في الأرض إذا ذهب فيها.

١. قد كتب بعد ذلك سيدنا الأستاذ الخوئي من التحق الأثر: القرينة على الكراهة صحيحة عن علي بن الحسين، قال: ولما قيل للمسلمين بن علي ليس تشاء بني هاشم أسود... وكان علي بن الحسين يعمل لون الطمام للأنام، (المصدر، ج ٢، ص ١٨٩٠) على أن الرواية مجملة، إذ تسويد الثوب يحتمل أنه ليس الثوب الأسود، و يحتمل أنه تسويد الثوب، يكون كناية عن عمل يكون سبباً لتسويد الإنسان، أي لبس ملابس السوداء، انتهى كلامه.

أقول: لكن الرواية المشار إليها ضعيفة سنداً وحتى دلالة.

٢. النخبة، ج ٢، ص ٢٩٥ و ٢٩٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٣٣٨.

أراد بها مقارعة الأمصار و سكنى البراري و ترك الجمعة و الجساعات. و قيل: من

يسبحون في الأرض بالتميمة و الإفساد بين الناس. و الأول أظهر.

أقول: بل هو الظاهر؛ إذ الثاني احتمال موهوم. هذا من حيث الموضوع، و أمّا من

حيث الحكم، فقد مرّ ما يتعلّق به في الرهبانية، فراجع عنوان «الرهبانية» في مادة «الرهب» من حرف «ر» في هذا الجزء.

«نش»

□ التشبيب

التشبيب - كما عن بعضهم - عبارة عن ذكر محاسن المرأة المعروفة المؤمنة، و إظهار شدة حبها بالشعر، و هو عند جمع من فقهاءنا حرام؛ لأنّه تفضيح و هنك للمرأة، و إيذاء و إغراء الفساق بها، و إدخال النقص عليها و على أهلها، و إنّ من اللهو الحرام، و مخالف للعفاف المأخوذ في العدالة، و تهييج للشهوة بالنسبة إلى غير الحليلة، و إنّ من الفحشاء.

يقول الشيخ الأنصاري رحمه الله - بعد ذكر الأدلة المذكورة:

ثم إنّ المحكي عن المنسوخ و جماعة جواز التشبيب بالحليلة بزيادة الكراهة، و ظاهر الكلّ جواز التشبيب بالمرأة المبهمة بأن تحلّ امرأة و يشيب بها. و أمّا المعروفة عند القائل دون السامع، سواء علم السامع إجمالاً بقصد معيّنة أم لا، ففيه إشكال... و كيف كان، فإذا شك المستمع في تحقّق شروط الحرمة، لم يحرم عليه الاستماع، كما صرح في جامع المقاصد.

و أمّا التشبيب بالغلام، فهو محرم على كلّ حال، كما عن الشهيدين و المحقق الثاني و كشف اللثام؛ لأنّه فحش محض، فيشتمل على الإغراء بالقبیح.

أقول: التوهين و الإيذاء و الإغراء و التنقيص (أي السبّ) و إن كانت محرّمة غير أنّها ليست لازمة للتشبيب؛ إذ قد يشيب لا عند غيره و لا بقصد الإنقاص. نعم، لو

ترتب عليه أحد العناوين، يحرم، ولكن لا فرق بين الشعر وغيره، ولا بين الزوجة وغيرها، بل يشمل مطلق المسلم على الأحوط. والإتيان عدم انفكاكه - غالباً - عن أحد العناوين المذكورة، ولكن مع ذلك أن المحرم هو العنوان المذكور دون عنوان التشبيب.

وأما اللهو، فلا دليل على حرمة كلاً ما يعترف المستدل، والعفاف الواجب هو العفاف عن المحرمات لا مطلقاً، فلا استدلال به مصادرة، وكذا الاستدلال بكونه من الفحشاء. وأما حرمة تهيج الشهوة، فبأنني بحثها في حرف «هـ» مع أن مقتضى الوجوه الأربعة الأخيرة المذكورة في لسان الشيخ الأنصاري رحمته لو ثبتت، لدلت على حرمة التشبيب مطلقاً ولم يجز استثناء مورد.

ثم على فرض الحرمة بأحد الوجوه المذكورة لا نقول بحرمة استماعه لعدم الدليل عليه، ولا ملازمة - ولو عرفاً - بين حرمة شيء وحرمة استماعه، فالكذب حرام كلاماً وكتاباً، لكن استماعه وقراءته غير محرمين، وحرمة استماع الغناء والغيبة إنما هي بدليل خاص، مع أنها فيهما محل إنكسار، كما مر.

باب الأشربة المحرمة

□ الشرب من آنية الذهب والفضة

في خبر سماعة عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضة»^١.

والأظهر أن الخبر ضعيف سنداً ودلالة على الحرمة.

وفي مؤلفه يريد عنه عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة، وفي القدر المقتض.

وفي حسنة ابن سنان عنه عليه السلام: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المقتض، وأعرض فمك عن موضع الفضة».

أقول: دلالة الأولين على الحرمة غير واضحة، نعم، الأخيرة (حسنة ابن سنان) تدل

على حرمة الشرب من آنية الفضة بطريق أولى، ولا يبعد إلحاق الشرب من آنية الذهب به أيضاً بمساعدة الفهم العرفي، مع أن الحكم قد ادعى عليه الإجماع، وفي التمسك^٢ إجماعاً حكاه جماعة كثيرة... بل عن التمسك أنه إجماع كل من يحفظ عنه العلم، إلا ما نقل عن داود؛ فإنه حرم الشرب خاصة (دون الأكل)، وقد سبق بعض الكلام فيه في حرف «أ» في حياة «الأكل» فلاحظ، مع أنه يحرم من أجل الاستعمال المحرم أيضاً، كما يأتي في حرف «ع»، فيحرم الشرب من آنية الذهب، ومن آنية الفضة، ومن آنية قطعة منها من أحدهما إذا وضع اللحم عليها، فهي أحكام أربعة^٣.

٢٨٣. شرب البول

في مؤلفه عتار ومصطفى عن الصادق عليه السلام [أنه] سئل عن بول البقر يشربه الرجل؟ قال: «إن كان محتاجاً إليه يتداوى به، يشربه، وكذلك أبوال الإبل والغنم»^٤.

أقول: قضية مفهوم الشرط حرمة شرب أبوال البقر والإبل والغنم في صورة عدم الحاجة والعرض، فثبت حرمة شرب أبوال ما لا يؤكل لحمه بطريق أولى، كما لا يخفى، ولا يبعد إلحاق أبوال الطيور وسائر أبوال ما يؤكل لحمه بأبوال الغنم والبقر، فتأمل.

ويمكن أن يستدل على حرمة مطلق البول بأنه من الخبائث وقد مر تحريره. وأما القول بحلّة شرب أبوال الإبل، فلم يقدّم عليه دليل مقنع، فلاحظ. وبعد هذا وقفت على كلام المحقق وصاحب النجواهر وإليك بعضه تنسيماً للفائدة: الأعيان النجسة، كالبول مما لا يؤكل لحمه - نجساً كان الحيوان، كالكلب والخنزير، أو طاهراً، كالأسد والنمر - فإنه لا يجوز شربها اختياراً إجماعاً أو ضرورة، وهل يحرم مما يؤكل لحمه بناءً على طهارته؟ قيل: نعم، إلا بول الإبل؛ فإنّه يجوز للاستشفاء، وقيل: -

١. المصدر ج ١، ص ٣٣٤.

٢. لم تكتب أرقام هذه الأحكام لما مر في مادة «الأكل».

٣. ومالك الشيب، ج ١٧، ص ٧٨.

٤. المصدر ج ٢، ص ١٠٠، كل ما يؤكل لحمه، قوله وخرق طاهران، لصحيح زبارة ومحمد بن مسلم وغيرهما.

١. المصدر ج ٢، ص ١٠٨٤.

٢. المصدر ص ١٠٨٥.

الثقات المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس فيما حكى عنهم - بحل الجميع لمكان طهارته، و الأشبه التحريم لاستحبابها.

□ شرب الخمر

قد سبق بيان حرمة في حرف «خ».

□ شرب الدم

قد تقدم حرمة في حرف «أ» في مادة «الأكل»، فراجع.

□ شرب المسكر

مر بحث حكمه في حرف «س».

٢٨٤. شرب العصير بعد الغليان و قبل ذهاب الثلثين

قال الصادق عليه السلام في حسنة عبدالله بن سنان: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه»^١.

و قال الباقر عليه السلام في موثقة زرارة: «إن توحاً لنا هبط من السفينة، غرس غرساً، فكان فيما غرس النخلة فجاء إبليس... فجعل توح له الثلثين. فقال أبو جعفر عليه السلام: - فإذا أخذت عصيراً، فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان، فكل و اشرب»^٢.

و قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن أبي يعفور: «إذا زاد الطلاء على الثلث، فهو حرام»^٣.

أقول: في المنجد: الطلاء - بكسر الطاء: القطار. ما طبخ من عصير العنب حتى يذهب ثلثاه، و قد يكتفى به عن الخمر.

١. المصدر: ج ١٧، ص ٢٢٤.

٢. المصدر: ص ٢٢٦.

٣. المصدر: ص ٢٢٧.

و قال عليه السلام في صحيح حماد بن عثمان: «لا يحرم العصير حتى يغلي»^١.

و قال عليه السلام في موثق ذريح: «إذا نش العصير أو غلى حرم»^٢.

و قال في صحيح عبدالله بن سنان: «إن العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه، فهو حلال»^٣.

و في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبخنج و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، أفأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟

فقال: «[خمر خل] لا تشربه - قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث و لا يستحله على النصف يخبر أن عنده بخنجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه يشرب منه؟ قال: «نعم»^٤.

و في صحيح ابن أبي يعفور عنه عليه السلام: «إذا شرب الرجل النبيذ المخمور، فلا تجوز شهادته في شيء من الأشربة و إن كان يصف ما تصفون»^٥.

و في موثق عمار عن الصادق عليه السلام: «... إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً (مأموناً)، فلا بأس أن يشرب»^٦.

و هنا بعض روايات آخر معتبرة سنداً اكتفينا عنها بما أوردناه، إذا عرفت هذا، فالكلام يقع في ضمن مباحث:

المبحث الأول: مبدأ الحرمة هو الغليان، كما في صحيح حماد المتقدم، لكن في

١. المصدر: ص ٢٢٩.

٢. المصدر.

٣. المصدر: ص ٢٣٠.

٤. هذه الكلمة نقلت من نسخة التهذيب و هي غير موجودة في النكاحي، بل في الوسائل و هي تأتي أيضاً مع النقل عن التهذيب. و الكلام في المقام طويل و الأظهر عدم ثبوت هذه الكلمة عن الشيخ الطوسي أيضاً. خلافاً لما لدينا الأستاذ الخوئي إدام ظله و عليه، فالرواية لا تدل على نجاسة العصير العنبى، و الأقوى خلافاً لجميع من العلماء الكرام طهارة العصير و عدم نجاسته إلا إذا صار مسكراً و قلنا بنجاسة المسكر. و أننا إذا قلنا بنجاسة خصوص الخمر، فالأمر أوضح.

٥. وسائل الشيعاء، ج ١٧، ص ٢٣٤.

٦. المصدر: ص ٢٣٥.

٧. المصدر.

موثق ذريح هو النش أو الغليان، ولأجله قال الفقيه البيهقي في عروته:

بل الأقوى حرمة بمجرده النشيش وإن لم يصل إلى حد الغليان، والمراد بالنشيش - كما قيل - هو الصوت الحادث قبل الغليان، لكنه غير ثابت لغة، فلعلة صوت الغليان، مع أن المحكي عن بعض الأعلام أن الموجود في النسخة المصححة من «الكافي» لفظة «أو» بدل كلمة «أو» وعلى فرض ثبوت كلمة «أو»، فلا يظهر اعتبار الغليان فيما يغلي بالنار أو الكهرب ونحوهما. وأما إذا غلى بنفسه أو بالهواء والشمس فالمبدأ هو النش، فإنما لم اعتبرنا النش مطلقاً، لزم لغوية عنوان الغليان، كما لا يخفى.

ولا يمكن أن يقال: إنه في الرواية بمعنى صوت الغليان، بل الظاهر منها أنه أمر مغائر للغليان، وهذا هو الأحوط لزوماً وإن كان البحث غير خال عن الإشكال.

المبحث الثاني: مقتضى روايتي حقا و ذريح المذكورين عدم اختصاص الحرمة بالغليان الحاصل من النار، بل ثبوت الحكم لمطلق الغليان وإن حصل بغيرها من العوامل، كالكهرب والشمس والهواء وغيرها، وكذا مقتضى إطلاق صحيح ابن أبي يعفور بناءً على أن المراد بقاء الزيادة على الثلث في عصير العنب، فلا حظ.

المبحث الثالث: ذهاب الثلثين يوجب الحلبة إذا كان مستنداً إلى النار، ويلحق بها الكهرياء أيضاً، لصديق الطبع معه، كما ذكر في إحدى صحيحتي ابن سنان وصحيح معاوية بن عمار. وأما إذا كان مستنداً إلى غيرهما، فلا دليل على حليته بذهاب الثلثين، فتأمل. إلا أن بصير خللاً بناءً على مطهرية الانقلاب في المقام، وإذا غلى بغير النار ولكن كان ذهاب الثلثين بالطبخ، حل أيضاً للإطلاق.

المبحث الرابع: المأخوذ في الروايات وإن كان عنوان العصير غير أن العرف لا يرى للعصر خصوصية، فيصح أن نعم الحكم لمطلق الماء الخارج ولو بغير عصر، كما إذا خرج بانشقاق الحب وغيره. وأما الماء الداخل في جوف الحب، فالأقوى عدم شمول الحكم له إذا غلى؛ لعدم الدليل عليه وفقاً للمحقق الأردبيلي، وخلافاً لجمع كثير.

المبحث الخامس: الظاهر من العصير الخارج من نفس الحب، ولا يصدق على الماء المصوب فيه التمر والزبيب أو غيره، فلا يصدق - صدقاً حقيقياً - على الماء

المصوب المذكور أنه عصير أو عصير التمر أو الزبيب، فلا يحرم كما هو المشهور المعروف.

لكن الظاهر من موثق زرارة المتقدمة إطلاق العصير على الماء المصوب فيه التمر و حرمة؛ فإن المذكور فيه النخلة وهي شجرة التمر، ومن البعيد جداً أن يكون المذكور في ذيلها يراد به العنب. فلاحظ الرواية، تجد صدق ما قلنا.

لكن المذكور في الكافي نفسه^٢، وفي الحديث^٣ الحلبة - بضم الحاء المهملة - مكان النخلة، والحلبة هي الكرم، كما في صحيح صفوان، فالظاهر أن ما في نسخة الوسائل خطأ من النسخ وإلا لتعرض للرواية المحققون ومع الشك يرجع إلى إباحة نبيذ التمر، لعدم ثبوت هذه الكلمة عن الإمام^٤.

وأما الاستدلال على تحريمه و تحريم تبيذ الزبيب بقوله^٥: «كل عصير أصابته النار»، ففيه أن العموم يلحظ أفراد عصير العنب وأحواله، ولا عموم فيها وإلا لشمكت الحرمة عصير جميع النباتات وهو كما ترى، وتخصيصها بالزبيب والتمر مع كونه بلا مخصص، تخصيص للأكثر المعظم وهو مستهجن، والحاصل أنه لم يتم دليل صحيح على حرمة عصير ما عدا العنب، وتفصيل الكلام في المطولات.

المبحث السادس: الغي اعتبار قول ذي اليد في المقام إذا كان يعصي الله بعمله بشرب العصير على النصف أو الأقل منه إذا كان أكثر من الثلث، بل ظاهر رواية ابن أبي يعفور أن شارب المسكر لا يقبل قوله في جميع المشروبات، ولا أدري هل يلتزم الأصحاب به أم لا؟ غير أن العدول عنه غير صحيح، والله العالم.

وفي خبر علي بن جعفر عن أخيه الكاظم^٦ قال: سألته عن المسلم العارف يدخل في بيت أخيه فيسقيه التبيذ أو الشراب لا يعرفه، هل يصلح له شربه من غير أن يسأله عنه؟ فقال: «إذا كان مسلماً عارفاً فاشرب ما أذاك به إلا أن تذكره»^٧.

١. المصدر، ص ٢٢٦.

٢. الكافي، ج ١، ص ٣٩٤.

٣. الحديث الظاهر، ج ٥، ص ١٢٨.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٢٢.

أقول: هذه الرواية، والرواية المتقدمة لعلّي بن جعفر وموثقة عتار كلها تحمل على الرجحان دون اللزوم؛ لأجل صحیحة معاوية بن عتار المتقدمة، فتأمل. مع أنّ روايتي عليّ بن جعفر ضعيفتان سنداً.

٢٨٥. شرب الفقّاق

وفي صحيح الوشاء عن الرضا عليه السلام: «إنّه حرام، ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر، ولو أنّ الدار داري لقتلت يائمه، ولجلدت شاربه...» وقال عليه السلام: «هي خمره استصغرها الناس»^١. وفي موثقة المكاتبة: أسأله (الكاظم عليه السلام) عن الفقّاق، فقال: «هو الخمر وفيه حدّ شارب الخمر»^٢، والروايات كثيرة.

قال الفقيه الزيدي عليه السلام في العروة الوثقى:

وهو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص، يقال: إن فيه سكرًا خفيًا، وإذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة، ولا نجاسة إلا إذا كان مسكرًا. وقال أيضاً: ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء في معالجتهم ليس من الفقّاق، فهو طاهر حلال. ثمّ الصحيح اشتراط الحرمة بالغليان عند سيّدنا الأستاذ الخوئي وغيره، فراجع حواشي العروة.

٢٨٦. شرب لبن الإبل الجلالة

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «لا تشرب من لبن الإبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله»^٣.

وفي إلحاق مطلق الحيوان الجلال بها تردّد، وبقوّي الإلحاق صحيح هشام عنه عليه السلام: «لا تأكل لحوم الجلالات، وإن أصابك من عرقها فاغسله»^٤.

١. المصدر، ص ٢٩٢.

٢. المصدر، ص ٢٨٧.

٣. المصدر، ج ١، ص ٥٦.

٤. المصدر.

٢٨٧. شرب لبن الحيوان الموطوء به

وفي موثّق سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يأتي بهيمة شاء أو ناقة أو بقرة؟ قال: فقال: «عليه أن يجلد حدّاً غير الحدّ ثمّ ينقى من بلاده إلى غيرها، وذكروا أنّ لحم تلك البهيمة محرّم ولبنها»^١.

أقول: نسبة التحريم إلى الذّاكرين ربّما توجب التردّد في الحكم، وفي جهة الصدور، فالاجتناب مبنّي على الاحتياط.

٢٨٨. شرب لبن الحيوان غير المأكول

قال المحقّق عليه السلام في الشرائع في عداد محرمات المائع: «الخامس: ألبان الحيوان المحرّم أكله، كلبن اللبوة، والذئبة، والهيّة».

وقال صاحب الجواهر عليه السلام في شرحها: «بلا خلاف أجده فيه، بل عن الغنية الإجماع عليه إن لم يكن محضاً...»^٢.

أقول: الحكم مبنّي على الاحتياط، وهل يلحق بها لبن الإنسان، أم لا؟ فيه تردّد، ونقصيله أنّه ذهب بعض إلى أنّ شرب لبن الأمّ وغيرها حرام؛ لكونه من فضلات ما لا يؤكل لحمه الممنوع أكله، ثمّ أضرب فاستظهر أنّ حرمة اللبن المذكور من أجل أنّه من الخيانت، كالبيض، وباقي رطوباتها، ثمّ قال: كلّ ما حرّم على المكلف لحبيته، يحرم إطعامه لغير المكلف، كالدم ونحوه، ومن هنا حرّم على الأمّ إرضاع اللبن لطفلها بعد الحولين الكاملين اللذين هما منتهى الرضاع كتاباً وسنة وإجماعاً.

أقول: يظهر من صاحب الجواهر الميل إليه في الجملة^٣، لكن ليس اللبن من فضلات ما لا يؤكل لحمه إن عدّ الإنسان منه، كما أنّ كونه من الخيانت ممنوع جدّاً يظهر من مراجعة طبائع الناس.

١. المصدر، ج ١، ص ٥٧١.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٣٩١.

٣. المصدر، ج ١٣، ص ٢٧٨.

والدم حرام بعنوانه لا من جهة خبثه، وحرمة إطعام الصغار على الكبار فيه، غير ثابتة بنحو كلي، ولا بد في إثباته من إحراز مذاق الشرع فيما لا نص فيه، وليس في المقام دليل يركن إليه في التحريم، فلا بأس بإرضاع الطفل غير البالغ من لبنها ولبن غيرها حتى إذا قلنا بحرمة على البالغ، ويؤيده ذيل صحيح سعد عن الرضاعة: ... فإن زاد على سنتين هل على أيويه شيء؟ قال: «لا»^١.

□ شرب المني

قد مر في باب أكل النجس ما ينفع المقام، فلاحظ. وإذا فرضنا المنى طاهراً، فيمكن القول بحرمة أيضاً للاستحيات.

□ شرب التبيذ

في صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: ... فقال: إنما سألتك عن التبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلي ثم يسكن؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: كل مسكر حرام»^٢.

٢٨٩. شرب النجس

يحرم شرب النجس قطعاً بلا خلاف ولا إشكال.

٢٩٠. شرب المقتنّس

يستفاد الحرمة من الروايات الكثيرة^٣.

وما دلّ على خلافتها يؤول أو يطرح، فإن المذاق الفقهي لا يقبله، والله العالم. هذا تمام كلامنا في الأثرية المحرمة.

١. وسائل الشريعة ج ١٥، ص ١٧٦.

٢. المصدر ج ١٧، ص ٢٨١.

٣. راجع: المصدر ج ١٦، ص ٤٦١.

□ الشتم

راجع عنوان «السب».

□ التشريع

راجع عنوان «البدعة».

٢٩١. الشنك

وفي الصحيح: «أكبر الكبائر الإشراك بالله، يقول الله تعالى: ومن يشرك بالله، فقد حرم عليه الجنة»^١.

أقول: وكيف لا يكون كذلك وقد قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»^٢.

وللإشراك أقسام ذكرناها في صراط الحق في الجزء الثاني منه، فلاحظ.

٢٩٢. الشريعة في قتل المسلم

لا شك في حرمتها. وفي الصحيح عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي حمزة، عن أحدهما عليه السلام: «... والذي يعنني بالحق لو أنّ أهل السماء والأرض شركوا في دم امرئ مسلم ورضوا به، لأكتبهم الله على مناخرهم في النار» أو قال: «على وجوههم»^٣.

أقول: الظاهر أنّ أبا حمزة هو الثمالي الثقة، وأما منصور، فقد وثقه النجاشي صريحاً، لكن روى الكشي عن حمدويه، عن الحسن بن موسى - الذي هو حسن على الأقوى... إنكار منصور هذا إمامة الرضا عليه السلام لأموال كانت في يده، فكسرها، فيتعارض

١. المصدر ج ١٦، ص ٢٤٢.

٢. المصدر ج ١٦، ص ٩.

مع قول النجاشي، فيسقطان.

وما قيل من أضيفية النجاشي، فهو وإن كانت مسلمة غير أنها لا تكون مرجحة شرعاً. وما قيل من أن الحسن لم يدرك متصوراً ولا نقل مستند قوله، فهو منقوض بأن توثيق النجاشي أيضاً مرسل، ولنا في هذا المقام كلام طويل ذكرناه في محله.

ثم إن صحيحة محمد بن مسلم أيضاً تدل على المراد، قال الباقر عليه السلام: «إن الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم، فيقول: والله ما قتلته، ولا شركته في دم، فيقال: بلى ذكرت عبدي فلاناً، فترقي ذلك حتى قتل، فأصابك من دمه»^١، فتدبر جيداً.

□ شراء الجواري المغنيات

قال الصادق عليه السلام لرجل سأله عن بيع انجوازي المغنيات: «شراؤهن وبيعهن حرام، و تعليمهن كفر، واستماعهن فراق»^٢، ويلحق بالبيع سائر المعاملات، فلا يجوز إجارتها، والمصالحة عليها، وهبتها إذا كان الداعي غناءها أو هو مع نفسها.

□ شراء ما يتلقى

في شرح التلمعة:

ذهب جماعة إلى تحريم شراء ما يتلقى ممن اشتراه من الركب بالشرايط^٣، ومن تركت

يده على يده، لقول الصادق عليه السلام: «لا تلق، ولا تشتري، ولا تأكل منه»^٤، وقيل بالكراهة.

وقال الشهيد الثاني أيضاً: وعلى القولين، يصح البيع.

أقول: في خبر منهال القصاب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تلق، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن التلقي». قال: وما حد التلقي؟ قال: «ما دون غدوة أو روحة». قلت: وكس الغدوة والروحة؟ قال: «أربعة فراسخ».

١. المصدر، ص ٨.

٢. المصدر، ج ١٥، ص ٨٨. لكن سبق منا بأننا رجعنا أخيراً عن تصحيح هذه الرواية، وصارت مجهولة سنداً، فالحكم مستند إلى غير هذه الرواية مما يحرم بيعهن، فهن حرمة الاشتراء بالسلامة، فافهم جيداً.

٣. لشرايط عبارة عن أربعة فراسخ، دون ما زاد منها، قصد الخروج لأجله، وجعل قبائع أو المستنقذ بالسحر باليد.

وفي رواية ثانية له في التلقي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تلقي الغنم؟ فقال: «لا تلق، ولا تشتري ما تلقى، ولا تأكل من لحم ما تلقى».

أقول: الأقوى عدم الحرمة بجهالة منهال القصاب وروايات الباب كلها غير معتبرة.

٢٩٣ و ٢٩٤. اشتراء الأم المملوكة وبيعها

لاحظ ما يأتي عن قريب في اشتراء الولد المملوك.

□ الاشتراء بآيات الله

وقال الله تعالى: «وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً»^١، وقال تعالى: «وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِي آلِهَةً ثَمناً قليلاً»^٢، إلى غير ذلك من الآيات، لكن الظاهر عدم كونه موضوعاً مستقلاً لتحكم جديد، فلاحظ.

٢٩٥. اشتراء الصيد الحي في الحرم

لاحظ دليله في حرف «م» في عنوان «إمساك الصيد الحي».

٢٩٦. اشتراء المعتكف

قال الباقر عليه السلام في صحيحة أبي عبيدة: «المعتكف لا يشتم الطبيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشري، ولا يبيع»^٣، الظاهر أن الحرمة تكليفية فقط، وليس بوضعية، فالمعاملة صحيحة وإن استحق المعتكف العقاب.

٢٩٧ و ٢٩٨. اشتراء لهو الحديث

قال الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ

١. البقرة (٢): ١٧١، المائدة (٥): ١٤٤.

٢. النحل (١٦): ٩٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٤١٥.

وَيَسْتَجِدُّهَا فَزَوَّأَ أَوْ لَيْسَ لَكَ عَنْهُ عَذَابٌ مُهِينٌ^١.

وسياتي ما يرتبط بالمقام في هبة «اللهو» في حرف «ل» إن شاء الله.
ثم إذا كان الاشتراء حراماً، كان مطلق الإشاعة حراماً أيضاً، ومع هذا في استفادة
الحكم من الآية تردّد وتعلّل الحكم من جهة إضلال الناس.

٢٩٩. اشتراء الولد المملوك في الجملة

في صحيحة عبدالله بن سنان أن الصادق عليه السلام قال في الرجل يشتري الغلام أو
الجارية وله أخ أو أخت أو أب أو أم بمصر من الأمصار، قال: «لا يخرجها إلى مصر
آخر إن كان صغيراً ولا يشتريه. وإن كان له أم، فطابت نفسها ونفسه، فاشتره إن
شئت».

وقال عليه السلام في صحيحة معاوية: «أنتي رسول الله ﷺ بسبي من اليمن، فلما بلغوا
الجحفة، نفدت نفقاتهم، فباعوا جارية من السبي كانت أمها معهم، فلما قدموا على
النبي ﷺ سمع بكاءها فقال: «ما هذه؟» قالوا: يا رسول الله! احتجنا نفقة، فبينا ابنتها،
فبعث بشئها، فأنتي بها. وقال: «بيعوهما جميعاً أو أمسكوهما جميعاً»^٢.

وفي مضمرة سماعه الموثقة، قال: سألت عن أخوين مملوكين يفرق بينهما، وبين
المرأة ولدها فقال: «لا، هو حرام إلا أن يريدوا ذلك»^٣.

وفي صحيح عمر بن أبي نصر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجارية الصغيرة يشتريها
الرجل؟ فقال: «إن كانت قد استغنت عن أبويها، فلا بأس»^٤.

أقول: يستفاد من هذه الروايات أمور:

الأمر الأول: حرمة إخراج الغلام الصغير أو الجارية الصغيرة من مصره أو مصر
الاشتراء إذا جاز اشتراؤه، كما في الصحيح الأول. وهل يشترط المنع بوجود الأب أو

الأم أو الأخ أو الأخت؟ فيه تردّد، والأوجه العدم؛ لعدم استفادة التقيد من كلام
الإمام عليه السلام، لكن مقتضى اعتبار الحكمة هو الاشتراط، بل هذا هو منصرف كلام الإمام عليه
السلام أيضاً.

الأمر الثاني: حرمة اشتراء الولد المملوك الصغير إذا لم تطب نفس أمها ونفسه. وأما
إذا طابت نفسها، أو لم تكن له أم، فلم يحرم وإن كان له أب لم يطب نفسه؛ لإطلاق
الصحيح الأول وكذا الموثقة. وبهما يقيّد إطلاق الصحيح الثاني. لكن في الصحيح
الأخير إناطة الاشتراء بالاستغناء عن الأبوين. ولا يبعد اعتبار الأمرين معاً، فيجوز
الاشتراء إذا استغنى عن أبويه، وطابت نفسه ونفس أمه. والظاهر أن المقام من قبيل
قوله: «إذا خفي التجار، فقصر، وإذا خفي الأذان فقصر».

الأمر الثالث: كما يحرم اشتراؤه كذا يحرم بيعه وعده؛ لعدم الفرق بين البيع والشراء
عرفاً في أمثال المقامات على أن الحكم منصوص في الصحيح الثاني.

الأمر الرابع: كما يحرم بيع الولد واشتراؤه، كذا يحرم بيع الأم واشتراؤها، كما يدل
عليه الصحيح الثاني، بل وإن طابت نفسها؛ للإطلاق، فافهم.

وأما بيع الأب واشتراؤه، فيحتمل جوازه مطلقاً؛ لعدم دليل على المنع إلا أن يمنع
عنده لأجل الموثقة المانعة عن تفريق الأخوين بطريق أولى وهو الأظهر، نعم، إذا أراد
ذلك، لا بأس به.

الأمر الخامس: حرمة التفريق بين الأخوين المملوكين، سواء كانا صغيرين أو
كبيرين، وسواء كانا عن أبوين، أو عن أب، أو عن أم بجميع النواقل، بل مقتضى إطلاق
الموثقة المذكورة حرمة مطلق التفريق وإن كان تفريقاً مكاتباً، بل جواز البيع وغيره
من النواقل إذا لم يؤدّ إلى التفريق المكاتب، فلاحظ، وعليه، فلا يبعد حملها على
الأولوية والرجحان، كما لا يخفى. ثم إنه يحتمل تنظارة الرواية بالانصراف إلى
الصغيرين لا مطلقاً.

الأمر السادس: الظاهر من الروايات - بضميمة الفهم العرفي - عدم الفرق بين البيع و
غيره من النواقل الاختيارية، كالهبة، والإجارة، ونحوها، ويشير إليه أو يدلّ قوله عليه السلام

١. لقمان (٣١): ٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ٤١.

٣. المصدر، ص ٤٢.

٤. المصدر، ج ١٢، ص ٤٤.

«أو أمسكوهما جميعاً» في صحيحة معاوية بن عمار.

الأمر السابع: الظاهر حرمة المعاملة وضماً وتكليفاً لا مجرد البطلان أو الإثم وحده. فلاحظ. ويحتمل عدم الحرمة وبطلان المعاملة إذا لم يفرق بينهما خارجاً، والممنوع هو التفریق المكاني بينهما، والنهي عن البيع إنما هو عرفي من جهة التفریق، ومع عدمه لا مانع من البيع، والله العالم.

قال في «الشرائع والجواهر» (التفرقة بين المماليك... وأمهاتهم قبل استغنائهم عنهم محرمة) عند الكاتب، والشيخين، والتقي، والقاضي، وابن حمزة، والفاضل في التذكرة، وظاهر «القواعد» والمفقد في الشرح، والعليين، وثاني الشهيدين وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل هو المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه.

(وقيل:) والقائل الشيخ في باب العتق من الشهادة والتحلي والفاضل في جملة من كتبه، وأول الشهيدين، وابن فهد في المختصر (مكرهه وهو الأظهر) جمعاً بين ما دلّ على الجواز من الأصل، وعموم تسلط الناس على أموالهم، وعلى خصوص العقود عليها وغيرهما، وما دلّ على المنع، كصحيح... ضرورة أنه لا يخفى على الفقيه العارف بلسانهم إرادة الكراهة، إلى آخر كلامه الطويل.

لكن العدول عن ظواهر الروايات بما أفاده غير صحيح، فلا محيص عن اتباعها ما لم يمنع قاطع، وإنما لم تفضل القول في نقل كلامه ونقده بسبب خروج المسألة عن محل الابتلاء في هذه الأعصار، بل انبؤم وقع أكثر البلاد الإسلامية في إسارة الكفار إسارة موسومة بالاستعمار الجديد، أنقذ الله المسلمين من هذه الذلة والهلكة والإسارة... بالتوفيق للتمسك بدینهم.

٣٠٠. الشطرنج

في صحيح ابن أبي عمير عن هشام، عن الصادق عليه في قوله تعالى: ﴿فَلْيُحْشَرُوا

الرُّجَسَ مِنَ الْأَوْتَانِ... قال: «الرجس من الأوتان الشطرنج»^١.

أقول: اسم هشام ينصرف إلى ابن الحكم أو إلى ابن سالم التقيين، فالسند صحيح، والدلالة أيضاً غير خفية، والظاهر حرمة الشطرنج دون وجوب الاجتناب على ما يظهر من اللفظ؛ إذ لا يبعد أن يكون فعل الشطرنج ذا مقسدة، لا أن يكون تركه ذا مصلحة. والأقوى عدم اعتبار الرواية؛ فإن في مصدرها - وهو تسيير القمني - إيرادين، ذكرناهما في كتابنا: بحوث في علم الرجال (الطبعة الرابعة).

وفي صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه: أنه سئل عن الشطرنج؟ فقال: «دعوا المجوسية لأهلها، لعنهم الله»^٢.

لكن في نسخة «مسعدة بن صدقة»، فالرواية تصبح ضعيفة؛ فإن الأظهر جهالة مسعدة بن صدقة. ومن الباحثين من قال باتحاد الرجلين، ولم يصل قوله إلى حد الوثوق.

وفي صحيح حماد، قال: دخل رجل من البصريين على أبي الحسن الأول عليه فقال له: - جعلت فداك - إني أقعد مع قوم يلعبون بالشطرنج ولست ألعب بها، ولكن أنظر؟ فقال: «ما لك ولمجلس لا ينظر الله إلى أهله»^٣.

أقول: في استفادة حرمة الجلوس والنظر منه تأمل؛ بل منع. والأظهر أنه يحرم لعب الشطرنج على الاحتياط للروايات الكثيرة، وعدة منها ظاهرة في الحرمة وعدة منها ظاهرة في الكراهة، ولا يضر ضعف الأسانيد بعد فرض كثرتها.

□ الشعبة

قال الشيخ الأنصاري عليه في مكاتبه:

الشعبة حرام بلا خلاف، وهي الحركة السريعة بحيث يوجب على الحش الانتقال من

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢٠.

٢. المصدر، ص ٢٢٨.

٣. المصدر، ص ٢١١.

١. جواهر الكلام، كتاب المناجاة، ص ٢٤٢.

الشيء إلى شبهه، كما يرى النار المتحركة على الاستدارة دائرة متصلة، لعدم إدراك السكونات المتخللة بين الحركات. ويدل على الحرمة بعد الإجماع مضافاً إلى أنه من الباطل والله دخوله في السحر في الرواية المتقدمة للسحر ما يشملها، انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: الإجماع المنقول غير المعتبر لا يجبر به ضعف الرواية وقد مر في باب السحر ما يدل على أن الشبهة ليست منه ودخولها فيه حسب بعض التعاريف غير صحيح، والله والباطل إن صدقا كلياً على المقام، فلا نسلم حرمة ما مطلقاً، كما سيأتي، فالحق أنها بعنوانها ليست بحرام.

٣٠٦ الاشتغال بالملاهي

عن عيون الأخبار بأسانيد التي لا يبعد حسن مجموعها^١ عن فضل بن شاذان، عن الرضا في تعداد الكبائر: «...» والاشتغال بالملاهي والإصرار على الذنوب^٢.
أقول: لعل المراد بالموضوع (أي الاشتغال بالملاهي) الاشتغال الذي يصد فاعله عن ذكر الله تعالى، أو الاشتغال بالآلات الملهو، كالطبل، والدق، والآلات المستحدثة في عصرنا - عصر الملهو واللعب - وإن لم يكن صادراً عنه، لكن في صدق مفهوم الاشتغال على اللعب اليسير والليل دون الكثير، تأملاً لقوة انصرافه إلى الكثير والمعتد به ولعلنا نرجع في حرف «ل» في باب اللهو إلى المقام، فانظر، فالمحرم هو صرف الوقت فيها غالباً.

٣٠٧ الشفاعة في الحدود

في موثق أبيان عن سلمة، عن الصادق عليه السلام قال: كان أسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لا حد فيه، فأني رسول الله صلى الله عليه وآله بإنسان قد وجب عليه حد، فشفع له أسامة، فقال

١. الأسناد المذكور في آخر كتاب الإنسان، ووقفت على كلام الشيخ الأنصاري في مكتبته في باب اللهو وهو هذا، وهو حسن كالمصححة، بل صحيح، اللهم والأصح ما قلناه.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٦١.

رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تشفع في حد»^١.

وفي رواية أخرى: «لا يشفع في حد».

أقول: الشفاعة المذكورة نوع من التجري المحرم عقلاً، ويشير إليه قوله تعالى: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْسُةٌ فِي ذِي الدِّينِ».

٣٠٨ الشفاعة السيئة

قال الله تعالى: «مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا»^٢.

الكفل والنصيب بمعنى، كما قيل.

يمكن أن يقال: إن الاستفادة من الآية الكريمة أمران:

١. استحباب الشفاعة الحسنة.

٢. حرمة الشفاعة السيئة، وربما يدعى صراحة الآية على الحرمة المذكورة: ويمكن أن يقال: إن إطلاق السيئة يشمل المحرم والمكروه، ولا معنى لحرمة التوسط في إثبات المكروهات، فيحتمل استفادة مطلق مرجوحته من الآية، أو يقال: إن الآية ترشد إلى فائدة الشفاعة الحسنة ومضرة الشفاعة السيئة، وليس فيها حكم مولوي.

وكيفما كان لا شك في حكم العقل بحرمة التوسط في المفاوضات الشرعية وعليه جرت قاعدة الربوبية والعبودية، بل الحكم في مثل القيادة متصوص، بل على الغواد حد مذكور في الحدود.

وعليه يمكن أن يقال بدلالة الآية على الحرمة، إما بانصراف السيئة إلى المنوعات فقط، أو على حرمة الشفاعة للحرام وكراهتها للمكروه: فإن نصيب الحرام حرام، ونصيب المكروه مكروه، فافهم المقام.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٢٢٦.

٢. النساء، ٤٤: ٨٥.

٣٠٤. شقّ الجيب

في مؤثقة أبان... فقالت أم حكيم: ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله ألا نعصبك فيه؟ قال ﷺ: «لا تطلعن خذاً... ولا تشقن جيياً»^١.

و روى الكليني رحمه الله عن محمد بن يحيى وغيره، عن سعد بن عبدالله، عن جماعة من بني هاشم: منهم: الحسن بن الحسن الأقطس، أنهم حضروا يوم توفي محمد بن علي بن محمد باب أبي الحسن رحمه الله بعزونه... إذ نظر إلى الحسن بن علي إذ جاء مشقوق الجيب حتى قام عن يمينه^٢.

أقول: السند معتبر؛ لعدم احتمال الكذب في قول جماعة من بني هاشم وإن كان الحسن بن الحسن مجهول الحال، لكن لم يعلم أنه شقّ ثوبه أو لبس الثوب مشقوقاً، و هل أنه كان بالغا حين فوت أبيه أم لا؟ وفي الروايات أنه شقّ ثوبه على أبيه أيضاً^٣. لكن أساندها لا تخلو عن ضعف.

وفي رواية غير معبّرة سنداً نفي البأس عن شقّ الجيوب إلا شقّ الوالد على ولده، و الزوج على زوجته، و كفارته حنث يمين^٤.

قال الفقيه النزيل البيهقي في عروته: «و كذا لا يجوز شقّ الثوب على غير الأب و الأخ، و الأخوط تركه فيهما أيضاً» و أعضاء أكثر المحشّين.

ثم قال في شقّ الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده: «كفارة اليمين...» و لم أرى مخالفاً له بين المحشّين المعاصرين.

أقول: المستفاد من المؤثقة حرمة الشقّ على النساء خاصة لكن لا مطلقاً، بل عند المصيبة للانصراف. و أنا حرّمته على الرجل، فلا دليل عليه، بل عمل العسكري رحمه الله - إن ثبت - دليل على الجواز، لكن يقول صاحب الجواهر رحمه الله: «و كيف كان، فلا أعرف

خلافاً معتداً به في حرّمته (أي حرمة شقّ الثوب) بالنسبة للرجل في غير الأب و الأخ، بل في المحكمين عن مجمع البرهان دعوى الإجماع عليه كظاهر غيره^١ إلى آخر كلامه الذي لا يثبت بطوله مراده. نعم، إذا انضم قاعدة الاشتراك إلى الإجماع المذكور يجب إلحاق الرجل بالمرأة احتياطاً حتى في الأب و الأخ؛ لعدم ثبوت فعل الإمام رحمه الله فيهما^٢.

□ التشاكل بأعداء الله

في رواية السكوني عن الصادق رحمه الله عن أبيه، عن أبياته رحمه الله: «أوحى الله إلى نبي من الأنبياء أن قل لقومك: لا تلبسوا لباس أعدائي، و لا تطعموا مطاعم أعدائي، و لا تشاكلوا بما شاكل أعدائي، فنكونوا أعدائي كما هم أعدائي»^٣.

أقول: في السند التوفلي و لم يثبت مدحه و لا وثاقته، بل وكذا الحال في السكوني و دلالة الرواية على حرمة الأمور المذكورة على المسلمين أيضاً غير خالية عن الإشكال.

و عن جملة من كتب الصدوق: «و لا تسلكوا مسالك أعدائي» بدل «و لا تشاكلوا». و في رواية طلحة بن زيد عن الصادق رحمه الله، عن أبياته رحمه الله: «أن أمير المؤمنين كان لا يخلل له الدقيق، و كان يقول: لا تزال هذه الأمة بخير ما لم يلبسوا لباس العجم، و يطعموا أطعمة العجم، فإذا فعلوا ذلك، ضربهم الله بالذل»^٤. و ضعف الرواية سنداً مانع عن لزوم التكلم حول مدلولها.

٣٠٥. شقّ الثوب للمعتكف

تقدّم دليله في اشتراء المعتكف في عنوان «الاشتراء».

١. جواهر الكلام، ج ١، ص ٣٦٧.

٢. إنما قلنا احتياطاً، لا جنجال اختصاص قاعدة الاشتراك فيما إذا ثبت الحكم أولاً على الرجال فسرى الحكم إلى النساء لا في عكسه، كما في المقام، فتأمل.

٣. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ١١١.

٤. المصدر، ج ٣، ص ٣٤٦.

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ١٤٤.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٩١٦.

٣. المصدر، ص ٩١٦ و ٩١٧.

٤. المصدر، ج ١٥، ص ٥٨٣.

٣٠٦. شَمَّ الطَّيِّبَ لِلْمَحْرَمِ

يحرم على المحرم شَمَّ الطَّيِّبِ في غير ما استثنى، وسيأتي دليله في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال» إن شاء الله.

٣٠٧. شهادة الزور

وعدها الصادق عليه السلام في صحيح السيد الحسن من الكبائر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُمُ اللَّادِئَةَ إِذَا نَزَلَتْ فِي مَوْتَفَةٍ أَيْنَ زِيَادٌ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ أَبِيهِ: «إِنْ شَهِدَ الزُّورَ لَا تَزُولُ قَدَمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى تَوْجِبَ لَهُ النَّارَ»^١. وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «شَهِدَ الزُّورَ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى تَجِبَ لَهُ النَّارُ».

فائدة

في صحيح ابن مسلم أنه سأل الصادق عليه السلام في شاهد الزور ما توبته؟ قال: «يؤدي من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله، إن كان النصف أو الثلث، إن كان شهد هذا وآخر معه».

وفي صحيح جميل عنه عليه السلام في شاهد الزور، قال: «إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بَعَيْنِهِ رَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أَتْلَفَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ»^٢.

وفي صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام في رجل شهد عليه رجلان بأنه سرق، ففُطِعَ يده حتى إذا كان بعد ذلك جاء الشاهدان برجل آخر فقالا: هذا السارق، وليس الذي فُطِعَ يده، إنما شبهنا ذلك بهذا، ففُضِيَ عليهما أنْ غَرَمَ كُلُّهُمَا نِصْفَ الدِّيَةِ وَلَمْ يَجَزْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْآخَرِ»^٣.

١. المصدر، ج ١، ص ٢٥٢.

٢. المصدر، ج ١، ص ٢٢٨.

٣. المصدر، ص ٢٢٩.

٤. المصدر، ص ٢١٣.

و في موقئ سماعة عن الصادق عليه السلام: «شَهِدَ الزُّورَ يَجْلِدُونَ حَدًّا وَ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ (أَي) تَعْتِنُ فَهُوَ تَعْزِيرٌ)، ذَلِكَ إِلَى الْإِيمَانِ، وَ يَطَافُ بِهِمْ حَتَّى يَرْضَوْا وَ لَا يَعُودُوا». و في صحيح شيث عنه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «... فطيف به ثم يحبس أَيْتَامًا، ثُمَّ يَخْلِي سَبِيلَهُ»^١.

□ الشهادة عند غير الأهل للقضاء

قال في «العروة الوثقى»: «من ليس أهلاً للقضاء، يحرم عليه القضاء بين الناس و حكمه ليس بناقض، و لا يجوز الترافع إليه، و لا الشهادة عنده».

يقول السيد الأستاذ الحكيم في مستسكه حول الجملة الأخيرة:

بلا إشكال ظاهراً لأنها معارضة على الإثم إذا كانت بقصد فصل الخصومة وإلا ففي صدق

المعونة على الإثم إشكال، بل لا يبعد عدم الصدق، و حيثئذ يشكل تحريرها إلا من باب

الأمر بالمعروف على تقدير اجتماع شرائطه^٢.

أقول: إذا كان القاضي يصدق عليه كونه طاعوتاً، لا يجوز الشهادة عنده؛ لأن الله أمر المؤمنين أن يكفروا به و إلا فلا دليل على المنع إذا كانت لتحصيل الحق، بل ربما يمتنعك بإطلاق ما دلَّ على وجوب الشهادة و حرمة كتمانها.

□ الشهادة على المعسر

في صحيح محمد بن القاسم بن الفضيل عن الكاظم عليه السلام قال: سألته، قلت له: رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد أن يعسره و يحبسه و قد علم (الله) أنه ليس عنده، و لا يقدر عليه، و ليس لغريمه بيتة، و هل يجوز له أن يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى يبشر الله له؟ و إن كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوه أنه لا يقدر، هل يجوز أن يشهدوا عليه؟ قال: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَ لَا يَنْوِي ظَلَمَهُ»^٣.

١. المصدر، ص ٢٤٤ و ٢٥٢.

٢. مستسكه العروة الوثقى، ج ١، ص ٧١.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٤٩.

أقول: يحرم الشهادة على المعسر، سواء كان موافقاً أو مخالفاً، وكذلك المشهود له، كل ذلك لحرمته الإضرار بمسلم. نعم، إذا كان القرض إثبات أصل الحق ليمكن المستحق من أخذه عند يسار الغريم، ولم تستلزم له حال إعساره ضرراً جازاً، وعليه، فالصحيحة لا تثبت حكماً جديداً، بل تبين أحد موارد حرمة الضرر تخصيصاً؛ لما دلّ على وجوب الشهادة، وحرمة كتمانها، فتدبر.

٣٠٨. شهادة المحرم على النكاح

قال صاحب الجواهر^١:

وكذا يحرم عليه (أي المحرم) شهادة العقد في النكاح للمحلين والمحرمين والمعتقرين، بلا خلاف محقق أجده فيه، بل في المداوئ تسببه إلى قطع الأصحاب، بل عن محتمل الغيبة الإجماع عليه، بل عن الخلاف دعواه صريحاً لقول الصادق^٢ في مرسل ابن فضال المنجبر بما عرفت: «المحرم لا ينكح ولا ينكح» ولا يخطب، ولا يشهد النكاح. وفي مرسل أبي شجرة في المحرم يشهد نكاح المحلين^٣ قال: «لا يشهد...» فوموسة بعض متأخري المتأخرين فيه لضعف الخبرين في غير محلها^٤.

أقول: الحكم مبني على الاحتياط، فافهم.

٣٠٩. الإشارة إلى الصيد

في صحيح الحلبي عن الصادق^٥: «لا تستحل شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلّ عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده، ولا تنشر إليه فيستحل من أجلك؛ فإن فيه قتاة لمن تعمد»^٦.

«ص»

□ الصدّ عن ذكر الله تعالى

قال الله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُرْفِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ قَهْلُ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ»^١.

أقول: في دلالة الآية على حرمة كل ما يصدّ عن ذكر الله تأمل، وكأن الآية إرشادية.

٣١٠. الصدّ عن سبيل الله تعالى

قال الله تعالى: «وَلَا تَجِدُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً... وَتَذَرُوا الشَّيْءَ بِمَا صَدَّقْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٢.

و قال تعالى: «الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ»^٣.

و قال تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ آمَنَ تَبَرَّغْنَهَا عِزْجاً وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ»^٤.

و قال تعالى: «وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٥ إلى غير

١. البقرة (٦١)، ٩٦.

٢. النحل (١٦٦)، ٩٤.

٣. النحل (١٦٦)، ٨٨.

٤. آل عمران (٣)، ٩٩.

٥. الأنفال (٨)، ٣٤.

١. جواهر الكلام، ج ١٨، ص ٣٠٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٧٤.

ذلك من الآيات الكريمة.

أفظهر أن سبيل الله هو دينه، فمنع الناس عن دين الله حرام، بل مقتضى الإطلاق حرمة منع المسلمين عن إتيان المستحبات أيضاً، فما أفضح موقف المانعين عن زيارة بيت الله وبيوت أوليائه وعن الدخول في المساجد. نعوذ بالله منهم من عذابهم.

ثم الظاهر أن الصلة هو الصلة العملي الخارجي - مباشرة أو تسيبياً - دون الصلة العلمي؛ فإنه وإن كان محرماً، لكنه داخل في عنوان «الإضلال»، كما لا يخفى.

□ ما يصد عن القيامة وعن آيات الله

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْطِيهَا يُنْجِزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ۝ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾^١.

و قال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ يَقْذِرُ إِذْ أَنْزَلَتْ﴾^٢.

أقول: الأظهر أن الآيتين وشبههما لا تبيحان حرمة ما يصد عن آيات الله مستقلة؛ فإنها إرشادية إلى عدم ترك شرائع الله تعالى، فافهم.

□ الصدقة لبني هاشم

قد مر بحثه في الزكاة في حرف «ز».

٣١١. التصديق على المحارب

في موق حنّان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قال: «لا يبيع، ولا يؤوى (أو لا يطعم)، ولا يتصدق عليه»^٣.

أقول: رواية إبراهيم بن هاشم عن حنّان ربما يراد الباحث في اتصال سلسلة

١. طه (٢٠): ١٥ و ١٦.

٢. القصص (٢٨): ٨٧.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٩١.

السند، لكن الذي يوجب اعتبار الرواية قول النجاشي في رجاله: «عمر حنّان عمراً طويلاً»^١. فلا بد من الاحتياط. بل العقل يقبح هذا الفعل وشبهه، فيمكن التمسك لإثبات الحكم الشرعي بقاعدة الملازمة على ما حرّره في المجلد الثاني من صراط الحق.

□ الإصرار على الذنب

في حسنة الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في إعداد الكياف: «والإصرار على الذنوب»^٢. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاجِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ﴾^٣ وَمَنْ يَصِرْ عَلَى مَا فَعَلُوا وَعَمَّ يَغْلَسُونَ^٤.

أقول: الروايات المفصلة للإصرار كلها ضعيفة سنداً، فلاحظ! فالأولى إحسانه على العرف، وهل هو يلحظ بالنسبة إلى ذنب واحد أم مطلق الذنب؟ فيه تردد، وهل هو حرام مستقل أو يؤكد عقاب الحرام الذي أصر عليه أو إرشاد إلى ترك الذنوب الموجبة لكثرة العقاب، أو إلى التوبة الواجبة؟ وجوه.

□ الصراخ على الميت

قال صاحب الحقائق^٥:

و بالجملة: فإنه لا إشكال ولا خلاف عندنا في جواز البكاء كما صرح به الأصحاب، إنما الخلاف نصاً وفتوى في جواز النوح، فالمشهور بين الأصحاب جواز ما لم يستلزم محزناً من كذب، أو صراخ عالٍ، أو نظم الوجوه وخمستها ونحو ذلك. وفي الذكرى عن الجسوط وابن حمزة التحريم، وأن الشيخ ادعى عليه الإجماع^٦.

ظاهر هذه العبارة حرمة الصراخ العالي، وقال صاحب الجواهر: «مضافاً إلى ما في الحقائق من أن الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب حرمة الصراخ».

١. رجال النجاشي، ص ١١٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٣. آل عمران (٣): ١٣٥.

٤. التوبة (٩): ١، ص ٣١٤.

٥. الحقائق المصنوعة، ج ١، ص ١٦٥.

٦. الجواهر، ج ١، ص ١٦٥.

و في العروة: «لا يجوز اللطم...» بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط، و وافقه على هذا الاحتياط المزومي فضلاء العصر.
أقول: لم أجد دليلاً معتبراً على الحكم في مقابل أصالة الإباحة، فلاحظ^١.

□ التصرف في مال الغير

لاحظ عنوان «الاستعانة» في حرف «ع».

٣١٢. تصرف العبد في ماله

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا يجوز للعبد تحرير، و لا تزويج، و لا عطاء من ماله إلا بإذن مولاه».

أقول: عدم جواز التحرير و التزويج و ضعي لا تكليفي، كما يظهر من صحيح منصور^٢.
و في صحيح معاوية عنه عليه السلام في رجل كاتب على نفسه و ماله و له أمة و قد شرط عليه أن لا يتزوج فأعتق الأمة و تزوجها؟ قال: «لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا الأكلة من الطعام، و نكاحه فاسد مردود»^٣.

أقول: لكن إذا أجاز سيده، صحّ التزويج، كما في صحيح زرارة^٤.

و في صحيح زرارة عنهما عليه السلام: «المملوك لا يجوز طلاقه و لا نكاحه إلا بإذن سيده». قلت: فإن السيد كان زوجه بيد من الطلاق؟ قال: «بيد السيد، ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء، أفشيء الطلاق؟»^٥.

أقول: الاستفهام تقريرى، و هذه الرواية تدلّ على منع عامة التصرفات سوى ما جرت السيرة على جوازها من غير إذن المولى^٦.

١. وسائل الشريعة، ج ٢، ١١٥.

٢. المصدر، ج ١١، ص ٥٢٢.

٣. المصدر، ص ٥٢٣.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ج ١٥، ص ٣١٣.

٦. شرحان، ج ٢، ص ٣٧٦.

□ تصغير الخد

سبأني بحتة في حرف «كه» في عنوان «التكثير» إن شاء الله.

٣١٣. مصافحة الأجنبية من غير ثوب

في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: هل يضافح الرجل المرأة ليست بذات محرم؟ فقال: «لا إلا من وراء ثوب»^١.

و قال عليه السلام في رواية سماعة: «لا يحل للرجل أن يضافح المرأة إلا امرأة يحرم عليه أن يتزوجها: أخت، أو بنت، أو عمة، أو خالة، أو بنت أخت، أو نحوها، و أمّا المرأة التي يحل له أن يتزوجها، فلا يضافحها إلا من وراء الثوب، و لا يغمز كفها»^٢. و لا يظهر أن لمس بدن الأجنبية بلا حاجز حرام بأي عضو كان من بدنه، و هذا يستفاد من هاتين الروايتين، لعدم فهم خصوصية المورد منهما، و إن كانت الأخيرة ضعيفة سنداً.
و يقول صاحب الجواهر: «كل من لا يجوز النظر إليه لا يجوز منه بطريق أولى»^٣.

□ التصفيق

سبأني بحتة في حرف «ل» في عنوان «اللهو».

٣١٤. صلاة الحائض

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا كانت المرأة طامثاً، فلا تحلّ لها الصلاة».
و في حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام: «إذا حاضت المرأة، فلا تصوم و لا تصلي، لأنّها في حد نجاسة، فأحبّ الله أن لا يعبد إلا طاهراً، و لأنّه لا صوم لمن لا صلاة له»^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٥١.

٢. المصدر.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ١٠٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٥٨٦. والجملة الأخيرة غير مطروقة، بل أصلها يحلّ نظر أو منع.

مقتضى الإطلاقي حرمة مطلق الصلاة والصوم، واجبتين كانتا أم مستحبتين، يومية كانت الصلاة أو غيرها.

و هل الحرمة ذاتية أو تشريعية؟ يقول صاحب الكفاية في ضمن كلامه في بحث وضع الألفاظ للمعاني الصحيحة أو الأعم منها: «و لا أظن أن يلتزم به المستدل» (أي بالحرمة الذاتية)، ولكنه نفسه اختارها في رسالته المعمولة في الدماء الثلاثة، بل نسبها إلى ظاهر الأصحاب تبعاً لأخبار الباب^١.

لكن ذكر سيدنا الأستاذ الخوئي في مجلس درسه (خارج اتفاقه) على ما كتبه في رياض المجتهدين في شرح العروة الوثقى تقريراً لأبحاثه: «إن المشهور قالوا بعدم الحرمة الذاتية وإنما القائل بها جماعة منهم المحقق الهمداني».

أقول: الأوجه هو الحرمة الذاتية تحفظاً على الظواهر الشرعية، وما ذكره سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله) في مجلس درسه في نفيها غير مقنع، والتفصيل لا يناسب وضع الرسالة.

تتمة

قال في العروة الوثقى: «يحرم عليها (أي الحائض) العبادات المشروطة بالطهارة، كالصلاة، والصوم، والطواف، والاعتكاف».

قال سيدنا الأستاذ الحكيم^٢ في مستحبه: «إجماعاً حكاه جماعة كثيرة، بل في المنتهى: يحرم على الحائض الصلاة والصوم وهو مذهب عامة أهل الإسلام. وعن شرح المفتاح أنه ضروري»^٣. انتهى.

و يدل عليه النصوص الكثيرة المتفرقة في أبواب الحيض والعبادات المذكورة، وهذا في الجملة مثلاً لا إشكال فيه وإنما الإشكال في أن الحرمة المذكورة ذاتية كما قد يقتضيه ظاهر جملة من معاهد الإجماعات المشتملة... أو تشريعية...؟ هذا، ولا ينبغي

التأمل في أن موضوع الحرمة الذاتية على تقدير القول بها، ليس نفس الفعل الذي هو موضوع الأمر الموجب إلى الطاهر؛ إذ لا يظن الالتزام من أحد بحرمة علي الحائض، مع أنه مما لا تساعده الأدلة المسافة لإثبات الحرمة الذاتية، كما سيأتي، بل موضوعها الفعل المأني به بنحو عبادي، وحينئذ فثمرة الخلاف المذكور أمران... وكلامه بطولته مفيد لابد من المراجعة إليه وإن كان بعضه لا يخلو عن نظر ومنع، والأظهر ما قلنا، والله العالم.

□ الصلاة بين يدي قبر الإمام

في حسنة الحميري قال: كتبت إلى الفقيه^٤ أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ و هل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبلة، و يقوم عند رأسه و وجليها و هل يجوز أن يتقدم القبر و يصلي و يجعله خلفه أم لا؟

فأجاب و قرأت التوقيع عنه ونسخت: «و أما السجود على القبر، فلا يجوز في نافذة ولا فريضة ولا زيارة، بل يضع خدّه الأيمن على القبر، و أما الصلاة، فإنها خلفه و يجعله الأمام ولا يجوز أن يصلي بين يديه؛ لأن الإمام لا يتقدم و يصلي عن يمينه و شماله»^٥. المستفاد من الرواية أمور:

١. لا يجوز السجود - ولو سجدة شكر لله و في غير الصلاة - على القبر، أي لا يجوز وضع النجاسة على مكان القبر، و لا أدري رأي الأصحاب فيه، و إنهم يفتنون بحرمة أم لا؟ و على كل هذه الرواية تصلح تفسيراً لقوله^٦ في الصحيح الاتي بعدم اتخاذ قبره^٧ مسجداً، و أن المراد به أن يكون موضعاً لوضع الجبهة، لا أن يصلي فوقه كما قيل.

١. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ١٥٥، والمراد بالفقيه صاحب العصر والزمان الحجة ابن الحسن^٨ و المتأخفة في سند الرواية ضعيفة. و يعلم أن ما ثبت في الفتاوى من الأحكام الشرعية باستناد التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة لمولانا الحجة القائل^٩ قبل جده^{١٠} و لمعه لا يبلغ خمسة، و وضع ليجالس خدّه، على القبر لا يصح عليه السجود جازاً كما يظهر من الخبر أيضاً و إلا لحرم بحرمة السجود لقبره كما مر.

١. رسالة في الدماء الثلاثة، ص ٦١.

٢. مستحبه العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٠٤.

٢. وقوع الصلاة عن يمين قبر الإمام و شماله و خلفه، و الرواية ظاهرة في عدم كراهة الصلاة خلفه و كون القبر قدام المصلي.

٣. عدم جواز الصلاة بين يدي القبر و جعله خلفاً، كما عن جماعة من متأخري المتأخرين، لكن في الجواهر:

بل لعل سكوت المعظم عن ذكر ذلك مع ظهور استقصائهم في المتدويات و المكروهات كالصريح في ذلك (عدم بطلان الصلاة)... بعد ظهور إعراض الأساطين عنه؛ إذ هم كما ستعرف بين راد للخبر من أصله و بين حامل له على الكراهة...!

أقول: العدة هنا هو التعليل (لأن الإمام لا يتقدم)، فإن كان المراد به مطلق التقدم المكاني، فيتوجه إليه ما يقال من أن حرمة التقدم عليه في المكان الذي هو غير مناف للاحترام الواجب في زمن الحياة غير معلومة فضلاً عما بعد الموت، و فضلاً عن كونه شرطاً في صحة الصلاة، بل معلوم عدها. وإن كان المراد به التقدم في الصلاة، فالظاهر تمامية الدلالة على الحرمة كما اخترناه سابقاً لحد الآن بدعوى انصراف التقدم إلى التقدم في الصلاة.

أقول: و الذي يبعد الوجه الثاني أولاً: إطلاق الرواية و منع الانصراف، و ثانياً: لغوية التعليل حينئذ، و كونه تكراراً للجملة السابقة، فيلزم اتحاد العلة و المعلوم و هو قبيح غير لائق بكلام الإمام عليه السلام، فلا يستفاد من الرواية على هذا إلا كراهة تقدم المصلي على القبر.

و في الجواهر: «و عليه قد يقال بعدم البطلان في هذه الأزمنة لوجود الحائل من الصدوق و الثياب و الشبايك و نحوها، و احتمال سريان حكم القبر إليها باعتبار معاملتها معاملته في التعظيم و غيره مما لا تساعده الأدلة»، انتهى.

أقول: نعم، لا تساعد الأدلة التنزيل المذكور، لكن وجود الحائل المذكور لا يمنع صدق تقدم المصلي على القبر عرفاً، نعم، لا إشكال في صحة الصلاة في الرواق و فإنَّ الجدار مانع من الصدق المذكور.

و في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام، قلت له: الصلاة بين القبور؟ قال: «بين خلفها و لا تتخذ شيئاً منها قبلة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك» و قال: لا تتخذوا قبري قبلة و لا مسجداً، فإن الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبورهم مساجد^١.
المستفاد منه أمور:

١. صحة الصلاة بين خلل القبور بأن تكون في جانبي المصلي، يمينه و يساره.
 ٢. حرمة اتخاذ قبره مسجداً و لا فرق بينه و بين سائر القبور، و قد مر معناه^٢ و لا يمكن حمل النهي على الكراهة ما لم يدل عليها دليل قوي لأجل التعليل في الدليل.
 ٣. حرمة اتخاذ القبر قبلة، فلا يجوز الصلاة خلف القبر ليقع قبلة للمصلي، و إليها ذهب المفيد و الحلبي، بل و صاحب الحقائق في الجملة^٣.
- و أجب عنه بوجوده:

أ) المنوع استقبال القبر بمعنى استقبال أي جزء منه كالكمة، كما هو الظاهر المناسب للفظ اتخاذ الظاهر في القصد القلبي.

أقول: لأحد من المسلمين فضلاً عن مثل زرارة - يتوهم جواز اتخاذ قبور الأموات كعبة و يزعم جواز إيقاع الصلاة إلى أي جزء من القبر، فليس هذا المعنى مورد سؤال زرارة جزمياً، ولا مقصود الإمام في الجواب، فالمراد هو مطلق استقبال القبر في الصلاة.
ب) استفاضة النصوص في الصلاة خلف قبور الأنبياء عليهم السلام كالحسننة المتقدمة^٤، فتحمل الصحيحة على الكراهة، على أنها موافقة لروايات العامة، و تقتوى بعضهم بالحرمة.

ج) المشهور على خلافه، فإنهم أعرضوا عنه، و في الجواهر بعد استظهار الكراهة من المفيد و احتمال عدم مخالفة الحلبي قال: «فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف و يكون المحدث البهراني خارقاً للإجماع بغير شيء، يقول عليه^٥».

١. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٤٥٥ و ٤٥٦.

٢. و في جواهر الكلام: «إنَّ المراد من اتخاذ مسجداً بناءً معاملاً بمعاملة المساجد في الصلوات فيه و نحوها».

٣. المصدر، ج ٨، ص ٣٥١.

٤. لا يفتقر سند المسئلة المذكورة عن نقاش ما، فإنه لم يذكر فتح طريقته إلى محدث بن أحمد بن داود في مشيخة لهذب الأحكام، للاخط.

٥. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٣٥٦ بحاشي الأثر، ج ٦٣، ص ١٢٨، غللاً عن حاشي الأثر.

دا أقول: السيرة الخارجية الجارية بين الشيعة هو إيقاع الصلاة خلف قبور الأئمة عليهم السلام، ولا فرق بينها وبين قبر رسول الله صلى الله عليه وآله، إلا أن يدعى نشأتها عن فتوى المشهور ومنع اتصالها بزمان المعصوم. والأحوط لزوماً ترك الصلاة خلف قبر المعصوم وقدامه عرفاً، بل يصلي عند رأسه ورجليه.

٣١٥. الصلاة في أثناء الخطبة

في صحيح محمد بن مسلم، قال: سأله عن الجمعة؟ فقال: «أذان وإقامة يخرج الإمام بعد الأذان فيخطب، ولا يصلي الناس ما دام الإمام على المنبر»^١. والمقام محتاج إلى تفصيل.

٣١٦. الصلاة على النفساء

أجمعوا على أن النفساء كالحنث، كما عن جمع من الأعيان، وعن الصادق عليه السلام والكفائية: «إنه قول الأصحاب أو مذهبهم»، وعن المعبر: «هو مذهب أهل العلم لا تعرف فيه خلافاً». وقد مر حرمة الصلاة على الحائض، فنحرم عليها أيضاً لأجل الإجماع المذكور إن تم، أو لنفس الروايتين المتقدمتين^٢.

على أن الحكم المذكور ليس ممّا لا يستفاد من الروايات الواردة في النفساء وحكم النفساء^٣، فراجع، ولا حظ^٤.

٣١٧. الصلاة على الميت الكافر والمنافق

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَيُّدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِمْ﴾ كَقَرُّوا بِاللَّهِ

١. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٢٩.

٢. مستمسك القواعد، ج ٢، ص ١٦١.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ١١٠.

٤. المصدر، ج ٤، ص ١٩٢. وأما الصلاة النافذة في الجسادة فهي وإن كانت محرمة، لكنها كونها بدعية، وعليه، ليست بحرام حرمة مستقلة، ولذا لم يذكرها في المتن.

وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ غَائِبُونَ»^١.
تقدم ما يتعلق بالمقام في عنوان «الدعاء».

□ الصمت في الصيام

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا وصال في صيام، ولا صمت يوماً إلى الليل»^٢.

و يأتي تفصيله في عنوان «الصوم».

□ الصنح

في الجواهر ومنتها في بحث العدالة من كتاب الشهادة: «المسألة السادسة: لا خلاف أيضاً في أن العود والصنح وغير ذلك من آلات النهي حرام». بمعنى أنه يفسق فاعله ومستعمله، بل الإجماع بقسميه عليه^٣.

أقول: سوف تبحث عنه في حرف «ل» في بحث «النهى» إن شاء الله. وعلى كل لا نرى إجماع الجواهر موجباً للحكم بالحرمة.

٣١٨. التصوير

واعلم، أن ما يتعلق بالمقام أنواع:

النوع الأول: إيجاد صور الإنسان والحيوان وتصويرها.

النوع الثاني: إيجاد صور الجن والملائكة وتصويرها.

النوع الثالث: إيجاد صور الأشجار والشمس والنجوم والأنهار والجبال والبراري ونحو ذلك.

النوع الرابع والخامس والسادس: حفظها واختناؤها بأقسامها الثلاثة.

١. التوبة (٩١)، ٨٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٣٨٨.

٣. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٤١.

النوع السابع والثامن: إيجاد مجسمة الحيوانات والإنسان ومطلق ذي الروح وحفظها وإبقاؤها.

النوع التاسع والعاشر: إيجاد مجسمة غير ذي الروح واقتناؤها وحفظها.

النوع الحادي عشر: بيع المجسمة من ذي الروح.

النوع الثاني عشر: بيع المجسمة من غير ذي الروح.

النوع الثالث عشر: بيع صور ذي الروح.

النوع الرابع عشر: بيع صور غير ذي الروح.

واعلم، أن الروايات في المقام كثيرة، منها: ما لا يصح سنداً، ومنها: ما لا يصح دلائلاً، ومنها: ما لا يتم سنداً ودلائلاً، فأنا أذكر هنا بعض ما يعتبر سنداً ويستفاد منه لتحكم الشرعي التكليفي للمقام، والله المستعان.

١. قال الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي: «ربما قمت فأصلي وبين يدي الوسادة فيها تماثيل طير، فجعلت عليها ثوباً»^١.

وهذه الصحيحة تدل على جواز إبقاء صور الحيوانات.

٢. صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أحدهما عليه السلام عن التماثيل في البيت؟ فقال: «لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك وعن خلقك أو تحت رجليك، وإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً»^٢.

وهذه أيضاً تدل على جواز إبقاء جميع أنواع التماثيل وإن فرض سوق الجواب إلى حكم الصلاة، ولا أقل من الإشعار به.

٣. وما في صحيح زرارة من تقييد الجواز بتغيير رؤوسها منها وترك ما سوى ذلك يحمل على الأفضلية^٣.

٤. وفي صحيح محمد بن مسلم وفي السند محمد بن خالد، قال رجل للباقر عليه السلام: «رحمك الله، ما هذه التماثيل التي أراها في بيوتكم؟» فقال: «هذه لئنساء أو بيوت النساء»^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ١٦١.

٢. المصدر، ص ٣١٧.

٣. المصدر، ص ٥٦٤.

٤. المصدر.

لكن لم يذكر أنها من ذي الروح أو من غيره، مجسمات أو صور.

٥. صحيحة محمد وفيها أيضاً محمد بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عن تماثيل الشجر والشمس والقمر؟ فقال: «لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان»^١.

أقول: والظاهر إجمال الرواية في أن الراوي سأل عن إيجادها وعملها كما عليه الشيخ الأنصاري عليه السلام، أو عن حفظها واقتنائها، كما استظهرناه سابقاً.

وقد عرفت جواز الإبقاء في الصحيحة الأولى، ففي جواز العمل نرجع إلى البراءة إن لم نجد دليلاً على الحرمة. وأما الحيوان الذي لا يبعد أن يراد به مطلق ذي الروح بقرينة المقابلة بينه وبين الشجر والشمس والقمر، ولا أقل من الإلحاق لعدم خصوصية في الحيوان، بل لعله بالأولوية، فإن أريد بالأس^٢ في حفظ تماثيله، فلا بد من الحمل على الكراهة؛ لما مر، وإن أريد إيجادها وعملها، فلا مانع من القول بحرمتها. وأما إذا شك في أن المراد بالإبقاء أو الإيجاد، فنرجع إلى البراءة في الثاني إن لم نجد دليلاً آخر، ولا يمكن القول بالاحتياط بترك كليهما؛ للعلم الإجمالي بإرادة أحدهما في الرواية؛ وذلك لما عرفت من جواز الإبقاء، فلا يتجزأ العلم المذكور.

والحاصل إننا لم نستفد من الصحيحة شيئاً جديداً إلا إذا قلنا بإطلاقها للإيجاد والإبقاء فيحرم الإيجاد.

٦. موثقة أبي العباس (الفضل بن عبد الملك) عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: «يُغْمَلُونَ لَكُمَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ»، فقال: «والله! ما هي تماثيل الرجال والنساء ولكنهما الشجر وشبهه»^٣.

لا تخلو الرواية عن الدلالة على جواز عمل تماثيل غير ذي الروح في شرعنا أيضاً كما لا يخفى، على أنه لم يفت أحد بحرمة عمل صور الأشجار والأوراد والأنهار ونحوها، بل ادعى السيرة القطعية المستمرة إلى زمان المعصوم على الجواز. والرواية لا دلالة لها على حرمة تماثيل الإنسان؛ لأنها تحكي عن واقع الحال.

١. المصدر، ص ٥٦٢، وج ٥٢، ص ٢٢٠.

٢. دلالة لباس على الحرمة وإن كانت غير واضحة، لكنها غير بعيدة، فافهم.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٥٦١.

٧. وفي صحيح محمد بن قيس عن الباقر^{عليه السلام}: «لا تبنوا على القبور، ولا تصوروا سقوف البيوت، فإن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} كره ذلك»^١.
تحمل الكراهة على الكراهة المصطلحة المقابلة للحرمة، وذلك لعدم إثبات دلالتها على أزيد من ذلك.

٨. وفي صحيح زرارة عن الباقر^{عليه السلام}: «لا بأس بشمائل الشجر»^٢.

قال صاحب الجواهر: «فلا خلاف في حرمة عملها (الصور المجسمة)، بل الإجماع يقسمه عليه، بل المتقول منه مستفيض كالنصوص»، ثم ذكر جملة من الروايات الضعاف سنداً أو دلائل، وأدعاء انجبار سندها ودلائلها بالإجماع المذكور. ثم قال: «بل لإطلاق الصورة في النصوص المزبورة أفنى جماعة بحرمة تصوير ذوات الأرواح مطلقاً، مجسمة أو غير مجسمة»، ثم اختار القول بالجواز في غير المجسمة لبعض الفرائض، ثم قال بعد كلام له: «هذا كله في عمل الصور، أما بيعها واقتنائها واستعمالها والانتفاع بها والنظر إليها ونحو ذلك فالأصل والمعمومات والإطلاقات تنقضي جوازها... مع أننا لم نجد من أفنى بذلك عدا ما يحكى عن الأردبيلي من حرمة الإبقاء، ويمكن دعوى الإجماع على خلافه»^٣، انتهى.

و المنحصر من جميع ما مرّ وأصالة البراءة والإطلاقات، جواز إبقاء الصور مطلقاً حتى المجسمة منها؛ لعدم دليل على لزوم الكسر، ومثلاً على جواز إبقاء الصور في الجملة، وأما عمل صور ذوي الأرواح غير المجسمة، ففي جوازها نوع تردّد؛ لاحتمال الإطلاق في الرواية الخامسة، ولكن المراجع إلى أصالة البراءة غير مملوم، والاحتياط سبيله واضح، وأما عمل الصور المجسمة في الحيوان والإنسان، فالواجب احتياطاً هو الترك، ويلحق بهما الجنّ والملك؛ لما عرفته في كلام صاحب الجواهر ومنه يظهر صحة البيع في جميع الصور المذكورة سابقاً اعتماداً على الإطلاقات بعد جواز الإبقاء والاستفادة من جميعها، وحرمة الصنع في بعضها لا يمنع عن صحة البيع، والله العالم.

٣١٩. صوم الحائض

سبق بحثه في صلاة الحائض، فراجع.

٣٢٠. صوم أيام التشريق لمن يكون بمنى

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن صيام أيام التشريق؟ فقال: «أما بالأمصار، فلا بأس به، وأما بمنى فلا»^١.
ودعوى انصراف الرواية إلى خصوص الناسك ضعيفة جداً، فالأقوى الترك وإن لم يكن الساكن بمنى ناسكاً، وهاهنا روايات أخرى، ولكن اكتفينا بواحدة منها، ونقل صاحب الحقائق عن المعتبر والتذكرة إجماع علماء الإسلام عليه^٢.
و أيام التشريق هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة.

٣٢١ و ٣٢٢. صوم العيدين

بحرم صوم يوم عيد الفطر ويوم عيد الأضحى بإجماع علماء الإسلام^٣؛ للروايات الكثيرة الضعيفة سنداً أو دلائل، لكن المجموع مع الإجماع المذكور يكفي للحكم المذكور إن شاء الله، لكن هنا صحيحة واحدة تدلّ على أن الله وضع الصيام في العيدين وأيام التشريق والسفر والمرض^٤.
وهذه الصحيحة وإن لم تدلّ على الحرمة الذاتية، لكنها تدلّ على الحرمة التشريعية.

قال صاحب الحقائق^٥: واستثنى الشيخ من تحريم صوم العيدين وأيام التشريق حكم القاتل في أشهر الحرم؛ فإنه يجب عليه صوم شهرين من أشهر الحرم وإن دخل

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٢٨٤.

٢. الحقائق المتقدمة، ج ١٢، ص ٢٨٧.

٣. المصدر.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٢٨٢.

١. المصدر، ص ٦٦٢.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٢٠.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٦، ص ١٦ و ١٤.

فيها العيد وأيام التشريق... والمشهور بين الأصحاب هو عموم التحريم^١.

أقول: مستند روايتان: إحداهما: رواية زرارة و هي ضعيفة بـ سهل^٢ و ثاتينهما: صحيحة أخرى له، قال: قلت لأبي جعفر^٣: رجل قتل رجلاً في الحرم؟ قال: «عليه دينه و ثلث و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم و يعتق رقبة و يطعم ستين مسكيناً». قال: قلت: يدخل في هذا شيء؟ قال: «و ما يدخل؟» قلت: العيذان و أيام التشريق، قال: «يصوم؛ فإنه حق لزمه». و قيل: إنها ضعيفة سنداً و قيل: دلالة، و لم يظهر لي وجه الضعف، إلا أن يقال: إن متعلق قوله: «يصوم»، هو صوم سائر الأيام دون العيد، و أن الاستفاد من الرواية هو عدم ضرر تخلل العيد بالتتابع، كما ربما يظهر من السيّد الخوئي في تعليقه على شعرة في باب صوم الكفارة.

٣٢٣. الصوم في السفر

دلت على منع قضاء صوم رمضان صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه^٤، و على منع صوم كفارة الظهار رواية محمد بن مسلم عن الصادق على تردّد في سندها^٥، و على عدم مشروعية الصوم المنذور نذراً مطلقاً صحيح عليّ بن مهزيار المضمر، و على صحة صوم المنذور في السفر، و على عدم مشروعيته (في النذر المطلق) موثق زرارة أيضاً^٦، و على منع مطلق الصوم في السفر و صوم التطوع إلا الثلاثة الأيام التي كان يصومها في كلّ شهر، رواية ابن سنان على تردّد في سنده و هو عين التردّد في رواية محمد بن مسلم؛ للكلام الطويل في طريق الشيخ إلى عليّ بن فضال. و في رواية عبد الحميد التي لا يبعد البناء على اعتباره عن الرضا^٧ صحة الصوم و لزومه في نذر الصوم في يوم معيّن أبدأه في السفر و الحضر.

و في موثقة عثمان عن الصادق... لأنه لا يحلّ له الصوم في السفر فريضة كان أو

غيره، و الصوم في السفر معصية. و في رواية كرام الذي اختلف الشيخ و التجاشي في توثيقه عن الصادق، انتهى عن صوم النذر المطلق في السفر^٨. و في موثق زرارة أو صحيحه عن الصادق، قال: «لم يكن رسول الله^٩ يصوم في السفر في شهر رمضان و غيره»^{١٠}.

في صحيح معاوية عن الصادق جواز صوم ثلاثة أيام بمدينة الرسول^{١١}، و في صحيح البرزطي، النهي عن صوم التطوع في السفر^{١٢}.

□ صوم نذر المعصية

يحرم صوم يوم أو أيام مطلقة أو مخصوصة بعنوان الوفاء عن نذر المعصية بفعل محرم، أو ترك واجب شكراً أو جزاءً عن فعل الواجب، أو ترك المحرم، بلا خلاف يجده صاحب الجواهر^{١٣} بل نسيب بعضهم إلى قطع الأصحاب؛ لدلالة بعض الأخبار غير المغتبرة، و في الجواهر: و ليس هو كنية المعصية التي يعفو الله عنها إذا لم تقع المعصية، كما عساه يظهر من بعض متأخري المتأخريين، أو ربما كان في قول أبي جعفر في خبر أبي حمزة: «من صام شعبان كان له ظهور (طهر) من كلّ ذلّة و وصمة و بادرة»، قال أبو حمزة... ما الوصمة؟ قال: «اليمين في المعصية و النذر في المعصية»^{١٤}.

أقول: يمكن دلالة الرواية على حرمة التجزي إذا فسرنا الوصمة بمطلق العيب و العار، ثم إن للإصهاني و صاحب المدارك كلام و للجواهر عليه كلام آخر، فلاحظ^{١٥}.

١. المصدر، ص ١٤٢.

٢. المصدر، ص ١٤٢.

٣. المصدر.

٤. المصدر، ص ١٤١.

٥. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢١.

٦. وسائل الشيعاء، ج ٧، ص ٣٦٢ الغير سند صحيح.

٧. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ١٢١ و ١٢٥.

١. فخر الدين الرازي، ج ١٢، ص ٣٨٨.

٢. وسائل الشيعاء، ج ٧، ص ٢٧٨.

٣. المصدر، ص ١٢٧.

٤. المصدر، ص ١٢٨.

٥. المصدر، ص ١٢٩.

٣٢٤. صوم الصمت

عن العلامة دعوى إجماع علمائنا على حرمة. وقد تقدّم في عنوان «الصمت» قوله ﷺ: «لا صمت يوماً إلى الليل». وفي الجواهر:

إنما يحرم بأن ينوي الصوم ساكناً ولو في بعض اليوم، لا الصوم ساكناً ولو في تمام اليوم بدون جعله وصفاً للصوم بالنية؛ فإنه من المباحات، بل لو صمت نادياً بعد الصوم فإنما المحرم التشريع بذلك إن لم يمتلئ به غرض صحيح دون الصوم الذي صمت فيه.

وأما صوم الصمت بمعنى نية الصوم عن الكلام خاصة، فهو غير مراد هنا؛ ضرورة كون المراد بيان أنواع الصوم بالمعنى المعروف دون هذا المعنى وإن كان حراماً أيضاً إذا لم يمتلئ به غرض صحيح بوجه أو يتديه.

و عن التمدادك:

ظاهر الأصحاب أن الصوم على هذا الوجه يقع فاسداً لمكان النهي، ويحتل الصحة؛ لصديق الامتنال بالإمساك عن المفطرات مع النية وتوجه النهي إلى الصمت المنوي ونيته وهو خارج عن حقيقة العبادة.

و أورد عليه في الجواهر:

أنه إن كان مبني الفساد التمسك و منع الإجماع، فلا إشكال في ظهورهما في توجه النهي إلى نفس الصوم على هذا الوجه. وإن كان مبني التشريع، فالتحقق الفساد أيضاً مع الإدخال في العمل على وجه التشخيص للمأمور به من حيث تعلق الأمر؛ ضرورة عدم حصول الامتنال حينئذ؛ لعدم أمر كذلك... وأما التشريع في أثناء العمل أو في ابتداءه، لكن لا على الوجه المذكور، بل على ضم الصمت إلى المفطرات، فالأصح عدم إبطاله؛ لعدم الدليل؛ لأنه أمر خارج عن العبادة!

٣٢٥. صوم الوصال

في صحيح زرارة عن الصادق ﷺ في حديث: «لا وصال في صيام»^١. وفي رواية منصور بن عازم عنه ﷺ في حديث: «لا وصال في صيام»^٢. وله سند صحيح ظاهراً، لاحظ الكافي^٣ و يأتي تحقيقه في عنوان «الوصال». وفي صحيح الحلبي عنه ﷺ قال: «الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه سجوداً»^٤. وفي الباب روايات أخرى بعضها معتبر وبعضها غير معتبر. وعن العلامة الإجماع على حرمة.

فإذا نوى صوم يوم وليلة إلى السحر، فقد تحقق المنهي عنه، أو قصد صيام يومين وما زاد. وأما إذا واصل بلا نية، فالظاهر جوازه؛ لانصراف الأخبار عنه. ولا أقل من الشك في شمولها له. والأصل عدم الحرمة.

٣٢٦. الصوم على النفساء

في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن ﷺ في المرأة تلد بعد العصر، أتم ذلك اليوم أم تفطر؟ قال: «تفطر» وتقضي ذلك اليوم». لكن الحرمة الذاتية على نحو مرّ في صلاة الحائض، لا دليل عليها هنا، فلاحظ وتأمل.

□ صياغة آنية الذهب والفضة

يحرم صياغة آنية الذهب والفضة على الأظهر. وسيأتي بحثها في حرف «ع» في عنوان «الاستعمال»، فلاحظ.

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٢٨٧ و ٢٨٨.

٢. المصدر، ص ٢٨٨ و ج ١٥، ص ٢٩٠.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٢٨٨.

٣٢٧. الصيد

في صحيح حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: «مَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» قَالَ: «الْبَاغِي: بَاغِي الصَّيْدِ، وَالْعَادِي: السَّارِقُ، لَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَأْكُلَا الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطُرَّا، هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا، لَيْسَ هِيَ عَلَيْهِمَا كَمَا هِيَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَ لَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَقْصُرَا فِي الصَّلَاةِ»^١.

أقول: ذكر باغ الصيد في جنب السارق وجعلهما في قبيل المسلمين وعدم زوال حرمة الميتة بالنسبة إليه، دلائل قوية على حرمة الصيد، بل شواهد على شدة الحرمة. وحيث إن سيدنا الأستاذ الخوئي كان يذهب إلى الجواز، فكتبت إليه: «إِنَّ الصَّحِيحَةَ تَدُلُّ عَلَى الْحَرَمَةِ». فَأَجَابَنِي قَبْلَ أَشْهُرٍ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ بِمَا هَذَا نَصُّهُ:

لا تدلُّ الصحيحة المذكورة على حرمة الصيد للهوي بوجه. نعم، قد يتوهم أن حرمة أكل الميتة على الباغي تقتضي - بنسبة الحكم والموضوع - حرمة الفعل الصادر منه (الصيد للهوي)، وكلُّ هذا التوهم خاطئ، والسبب في ذلك أن هذه الدلالة تهتبي على أن تكون بينهما ملازمة على نحو يكون الدليل على إحداها دليل على الأخرى في نظر العرف، و من الواضح أن الأمر ليس كذلك؛ فإن ثبوت الحرمة للعنوان المفروض، لا يدلُّ على كونه مبحوضاً عند تعالى بادهة أن ملاكها لو كان مبحوضاً للعنوان، لكان هذا الحكم ثابتاً لكل عنوان مساوٍ له في البغض والكراهة أو أشدَّ، وطبعي أن الأمر ليس كذلك، بل الحكم خاصٌّ به وبمعنوي العادي المذكورين في الآية الكريمة والصحيحة ولا يمكن التعمدِّي عنها إلى غيرها.

هذا مضافاً إلى تصريح الصحيحة بعدم ثبوت هذا الحكم لغيرهما من المسلمين، كما أنه لا وجه لتوهم دلالة الصحيحة عليها من ناحية ذكر الباغي في سياق العادي؛ وذلك لوضوح أن مجرد ذكره في سياق لا يدلُّ على أزيد من كونه شريكاً معه في الحكمين المذكورين فيها، انتهى كلامه.

قال الفقيه الهمداني في كتابه مصباح الفقيه:

«ظاهر المتن - الشرائع - كصريح غيره في الدراج سفر صيد اللهو في سفر المعصية. ولكن حكى عن المقدس البخدادي أنه أنكر حرمة أشدَّ الإنكار، وجعله كالتنزه بالمناظر البهيجة، والمراكب الحسنة، ومجامع الأنس، ونظائرها مما قضت السيرة القطعية بإباحته، وأورد عليه بكونه اجتهداً في مقابل النصوص والفتاوى.

أقول: أمّا مخالفته لظاهر الفتاوى أو صريحها، فمما لا يخفى فيه، وأما النصوص، فدلائلها على الحرمة غير واضحة... اللهم إلا أن يدعى تجنباً قصورها بفتوى أصحاب وفهمهم، وهو لا يخلو عن تأمل. نعم، إن قلنا بحرمة اللهو مطلقاً - كما رأينا يظهر من كلماتهم التسالم عليه - أتجه الاستدلال على حرمة سفر الصيد الذي قصد به التنزه المستقيم في عرفهم بصيد اللهو بأنه هو، كما يشهد به قوله في صحيحة زرارة المتقدمة: «إنما خرج في اللهو»، ولكن حرمة مطلق اللهو بحيث يعم مثل التنزه بالصيد لا تغلو عن تأمل - هذا كلام هذا الفقيه المحقق»^١.

أقول: لا ينبغي الشك في دلالة صحيحة حماد المتقدمة على الحرمة، وما ذكره سيدنا الأستاذ المحقق وهذا المحقق مما لا ينبغي الالتفات إليه، لكن بقي هنا شيء وهو أن المذكور في الحديث هو مطلق الصيد دون الصيد للهوي، لكن الإطلاق المزبور لا يكون قرينة للحمل على الكراهة، بل يرفع اليد عن الإطلاق، ويقيّد باللهوي، فتدبر. فإنه لا مقيد له، فلا بد من الحكم بحرمة الصيد مطلقاً وهو كما ترى. وأما حكم مطلق اللهو، فسيأتي في حرف «ل»^٢.

٣٢٨. صيد البر على المحرم

قال الله تعالى: «وَأُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُكَلِّفُ غَيْرُكُمْ غَيْرَ مُجْلَى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ

١. مصباح الفقيه، ج ٢، ص ٧٤٢.

٢. إنَّ صحيحة حماد تدلُّ على أن الامتناع بالاختيار لا ينال الاختيار كالمأكل و عذاباً و الحذر أنه لا شك في جواز أكل الميتة عند الاضطرار وإن كان حراماً، لأن حفظ النفس أكثر مصلحة من مفسدة أكل الميتة، وهذا الجواز عقلي، فانهم المقام جيداً.

حُرْمٌ... وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا^١.

و قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْتَلُوْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاخُكُمْ لِيُثَلِّمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ...» يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَدًّا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِمَّنْ التَّعَمُّ بِكُمْ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَذَا بِالْبَيْعِ الْكَفَّيَّةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَقْبِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَن عَادَ فَيَنْتَهِكِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ * أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْعِيَّانَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ^٢.

في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «لَيْتَلُوْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ» قال: «حشرت لرسول الله في عمرة الحديبية الوحوش حتى نالها أيديهم ورماحهم»^٣.
و في صحيح الحلبي: «حشر عليهم الصيد في كل مكان حتى دنا منهم ليلوهم الله به»^٤.

و في صحيح معاوية عنه عليه السلام: «كل شيء يكون أصله في البحر و يكون في البر و البحر، فلا ينفي للمحرم أن يقتله، فإن قتله، فعليه الجزاء»^٥.
أقول: تفهيد النهي عن الصيد بالإحرام، غير صريح في جوازه في الحل مطلقاً، بل يمكن أن يكون بعض أفراده حراماً أيضاً بدليل آخر، فلا تنافي الآية ما سبق، فلا حظ.

٣٢٩. اصطيد حمام الحرم

في صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أخي موسى عليه السلام عن حمام الحرم يصاد في الحل؟ فقال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم»^٦.
أقول: مقتضى إطلاقه عدم الفرق في الحكم بين المحل و المحرم، فلا يجوز للمحل

اصطياد حمام الحرم في الحل، فلا يجوز قتله بطريق أولى، و هذا مذهب جمع، و ذهب جمع آخر إلى الكراهة، و استدلل لهم بصحيح ابن سنان عنه، سأل أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»، قال: «من دخل الحرم مستنجراً به كان آمناً من سخط الله، و من دخل من الوحش و الطير، كان آمناً أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»^١.

لأن مفهوم ذيله جواز الاصطياد إذا خرج من الحرم إلا أن يحمل هذا الصحيح على الطائر العابر دون الساكن في الحرم، فلا احتياط لازم وفقاً للمحقق في الشرح.

١. المائدة (٥) ١ و ٢.

٢. المائدة (٥) ١١ و ١٢.

٣. البرهان، ج ١، ص ٥٢.

٤. المستدرج، ص ٥٥.

٥. وسائق التبيين، ج ١، ص ٢٠٣.

١. المستدرج، ص ٢٠٢.

«ض»

□ ضرب الدفء والطبل والطنبور

يأتي بحث دليل حرمة في حرف «ل» ذيل عنوان «اللهو» إن شاء الله.

٣٣١. ضرب المسلم

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَ مَنْ ضَرَبَ مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ»^١.
و في صحيح الترمذي، قال: قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا سَوْطًا، يَضْرِبُهُ اللَّهُ سَوْطًا مِنَ النَّارِ»^٢.

أقول: ضرب المسلمين حرام إلا انتقاماً و انتصاراً حيث سبق دليل جوازه في عنوان «السب» و الصحيح الأول هنا أيضاً يدل عليه.

و في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَهُ الْحَدُّ فِي الْقِصَاصِ فَلَا دِيَّةَ لَهُ» و قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَدَا عَلَى رَجُلٍ لِيَضْرِبَهُ، فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَجَرَحَهُ، أَوْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ...» و قال: «مَنْ بَدَأَ فَاغْتَدَى، فَاغْتَدَى عَلَيْهِ، فَلَا قَوْلَ لَهُ».

و في موطئ أبيان عنه عليه السلام: في رجل ضرب رجلاً ظلماً، فردّه الرجل عن نفسه فأصابه

١. المصدر: ج ١٩ - ص ١١.

٢. المصدر: ص ١٢.

شيء، قال: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^١.

ثم المعلوم عدم جواز قتل الضارب ابتداءً، و الروايات ناظرة إلى وقوع القتل في أثناء الدفاع عن النفس من غير قصد.

ثم إن جواز الدفاع مختص بالمضروب غير الظالم، و أما المضروب الظالم، فلا بد له من تمكين الضارب المظلوم من نفسه بمقدار ظلمه.

و متى جاز الضرب هو ضرب الزوجة مخافة نشوزها، قال الله تعالى: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا»^٢.

و يجب ضرب من قتل عبده ضرباً شديداً كما في الصحاح^٣.

و كذا يجب ضرب المرأة المرتدة أوقات الصلاة، كما في صحيح حماد^٤.

و كذا يجب ضرب من أحدث في المسجد الحرام، كما في صحيح الكتاني^٥.

و يجوز للحاكم ضرب من يؤذي الناس بلا جهة قولاً و فعلاً، و قد سبق دليله في مبحث إيذاء المؤمنين؛ و يستثنى من حرمة الضرب جملة أخرى من الموارد.

□ ضرب النساء أرجلهن لإعلام زينتهن

قال الله تعالى: «وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ»^٦.

و هل يمكن التعدي عن مورد الآية إلى مطلق إعلام الزينة المخفية؟ فيه وجهان: من عدم الدليل، و من عدم خصوصية في زينة الرجلين، و الأحوط التعدي و الإلحاق، و يحتمل حمل النهي عن الكراهة تحفظاً على العمّة العامة.

١. المصدر: ص ٤٣.

٢. النساء (٤١)، ٣٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩ - ص ٧١.

٤. المصدر: ج ١٨ - ص ٢٤٩.

٥. المصدر: ص ٢٧١.

٦. النور (٢١)، ٣١.

□ ضرب البربط وغيره

قال الصادق عليه السلام في خير إسحاق: «إن شيطاناً يقال له: القفندر، إذا ضرب في منزل الرجل أربعين صاحباً بالبربط و دخل الرجال، وضع ذلك الشيطان كل عضو منه على مثله من صاحب البيت، ثم نفخ فيه نفخة، فلا يفار بعدها حتى تؤتى نسأوه فلا يفار»^١. أقول: لا قوة في دلالة الرواية بذلها على الحرمة. نعم، هي ثابتة له بعنوان اللهو، كما يأتي، بل سندها أيضاً ضعيف بعثمان بن عيسى على الأظهر.

٣٣١. الإضرار بالغير

قال الله تعالى: «لَا تُضَارُّوا نَفْسًا وَلَا مَوْلًاهُ وَلَا مَوْلَاهُ ثُمَّ يُولَدُوا»^٢.

وقال تعالى: «وَلَا تُضَارُّوهُمْ لَنَحْبِرَنَّ عَنْهُمْ»^٣.

وقال تعالى: «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّحُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ»^٤.

وقال تعالى: «وَلَا تُضَيِّقُوهُمْ ضِرَارًا لَتَفْتَدُوا»^٥.

الآيات الكريمة تدل على عدم جواز إضرار الزوج بالزوجة وعكسه، وإضرار الكاتب والشهيد بغيرهما^٦، ويفهم منها ولا سيما الآية الثالثة عدم جواز الإضرار بالغير مطلقاً إلا فيما إذا ثبت جوازه أو وجوبه شرعاً. ويؤيد ما روي عنه عليه السلام: «ليس منا من غش مسلماً أو ضره، أو ما كره»^٧، لكنه ليس بدليل؛ لضعفه سنداً.

وفي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام على ما رواه المشايخ الثلاثة في كتبهم الأربعة (و طريق الصدوق أقوى) إذ ليس فيه محمّد بن خالد البرقي، قال: «إن سمره بن جندب

كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار، وكان منزل الأنصاري بباب البستان، فكان يمر به إلى نخلته ولا يستأذن، فكلّمه الأنصاري أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمره، فلما تأتى جاء الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فشكا إليه وخبره الخبر، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وخبره بقول الأنصاري وما شكاه، وقال: إذا أردت الدخول فاستأذن، فأبى، فلما أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق يمد لك في الجنة، فأبى أن يقبل، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للأنصاري: اذهب فاقلعها وارم بها إليه؛ فإنه لا ضرر ولا ضراره^١.

غده الرواية تقتيد بتصرفات المالك في ملكه بصورة عدم الإضرار بالغير، فيفهم منه حرمة الإضرار.

وفي المكاتب إلى العسكري عليه السلام: رجل كانت له قناة في قرية، فأراد رجل أن يحفر قناة أخرى إلى قرية له، كم يكون بينهما في البعد حتى لا تضّر إحداهما بالأخرى في الأرض إذا كانت صلبة أو رخوة؟ فوقع عليه: «على حسب أن لا تضّر إحداهما بالأخرى إن شاء الله».

أقول: لا خصوصية للمورد عرفاً، فيحرم الإضرار مطلقاً.

وفي مكاتبه أخرى إليه عليه السلام: رجل كانت له رحى على نهر قرية و الرحية لرجل، فأراد صاحب القرية أن يسوق إلى قريته الماء في غير هذا النهر و يعطل هذه الرحى، أله ذلك أم لا؟ فوقع عليه: «يتقي الله و يعمل في ذلك بالمعروف، و لا يضّر أخاه المؤمن»^٢. تدل الرواية على أن الرحى إذا كانت منصوبة على نهر شخص بإذنه، فليس لصاحب النهر تحويله عن مجراه، لتعطيل الرحى، المستلزم للضرر على صاحبها، فتأمل.

تفصيل حول قاعدة «لا ضرر»

استنبط الفقهاء من قوله صلى الله عليه وآله: «لا ضرر ولا ضرار» في الموثقة وغيرها^٣ قاعدة

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢٢.

٢. البقرة (٢١)، ٢٢٢.

٣. الطلاق (٦٥)، ٦.

٤. البقرة (٢١)، ٢٨٢.

٥. البقرة (٢٢)، ٢٢١.

٦. بناء على معلومة صيغة «لا يضار» أي قوله تعالى: «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ...» كما قيل به.

٧. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢١١.

١. المصدر، ج ١٧، ص ٢٤١.

٢. المصدر، ص ٢٤٢.

٣. عن فخر المصنفين دعوى (في الآثار به، لكنها متنوعة).

نفي الضرر المعروفة بقاعدة «لا ضرر»، وحيث إنها كثيرة الفروع تعرض لها بعض التعرض ومن يريد الإحاطة بها، فلا بد له من مراجعة الكتب الأصولية، كالوسائل، والكفاية، وحواشيهما، وأجود التقريرات والدراسات، وغيرها وهو في قصور:

الفصل الأول: الضرر هو النقص وهو مع النفع ضئان، لهما ثالث، وليس من قبيل العدم والملكة، كما اختاره صاحب الكفاية^١، وأما الضرر ففيه أقوال:

القول الأول: مصدر من باب المتفاعلة.

القول الثاني: فعال من الضرر، أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه، ولعله المراد بقول الآخر، والضرر ابتداء الفعل، والضرر الجزاء عليه.

القول الثالث: الضرر فعل الواحد والضرر فعل الإثنين.

القول الرابع: الضرر ما تضر به صاحبه وتنتفع أنت به، والضرر أن تضره من غير أن تنتفع به.

القول الخامس: الضرر سوء الحال والضرر الضيق.

القول السادس: الضرر أريد به نفسه والضرر السعي في الضرر، أي الإضرار.

القول السابع: الضرر والضرار واحد، والتكرار للتأكيد فقط.

الفصل الثاني: حمل الجملة على النهي خلاف الظاهر، بل الظاهر أنها نافية، والأقرب من الوجوه المذكورة في معنى الجملة أمران:

الأمر الأول: أنه نفي الحكم والآثار بلسان نفي الموضوع، كقوله: «لا ربا بين الوالد والولد»، و«لا صلاة إلا بطهور» ونحوهما، اختاره صاحب الكفاية^٢.

الأمر الثاني: أنه نفي السبب بلسان نفي المسبب، أي لا حكم شرعي ينشأ من قبله الضرر، كما اختاره الشيخ الأنصاري^٣ وجماعة.

والفرق بينهما اختصاص الأول بما إذا كان متعلق الحكم ضررياً في نفسه، كالوضوء الموجب للضرر، وشمول الثاني لما إذا كان الضرر ناشئاً من نفس الحكم، كالزوم البيع الغبني، وسلطنة المالك على الدخول إلى عذقه، وإباحته له من دون استئذان من الأنصاري، وحرمة الترافع إلى حكام الجور إذا توقف أخذ الحق عليه.

وإليك تعبير آخر عن الفرق بين القولين في لسان صاحب الكفاية في مبحث الاستداد:

وأما المقدمة الرابعة: فهي بالنسبة إلى عدم وجوب الاحتياط التام بلا كلام فيما يوجب عسر اختلال النظام، وأما فيما لا يوجب، فمحل نظر، بل منع لعدم حكومة قاعدة «نفي العسر والحرج» على قاعدة «الاحتياط» وذلك لما حققناه في معنى ما دل على نفي الضرر والعسر من أن التوفيق بين دليليها (أي دليل نفي الضرر والحرج) و دليل التكليف والوضع المتعلقين بهما يعطيهما (أي الضرر والحرج) وهو فنيهما (أي التكليف والوضع) عنهما (أي الضرر والحرج) بلسان فنيهما (أي الضرر والحرج)، فلا يكون له حكومة على احتياط العسر إذا كان بحكم العقل لعدم العسر في متعلق التكليف وإنما هو في الجمع بين احتمالاته احتياطاً.

نعم، لو كان معناه نفي الحكم الناشئ من قبله العسر - كما قيل - لكادت قاعدة نفيه محكمة على قاعدة الاحتياط؛ لأن العسر حينئذ يكون من قبل التكليف المعجوهة، فتكون منفقة بغيره^٤.

أقول: لكن لو سلمناه رأيه في نفي الضرر، فلا نسلمه في نفي الحرج جزماً، بل وفي نفي العسر؛ فإن قوله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، صريح في نفي جعل الحرج لا في نفي الحرج نفسه، وجعل الحرج هو تشريعه، فهو كالتص على مختار الشيخ الأنصاري^٥، وكذا نفي العسر؛ فإن قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»^٦ ظاهر في نفي الحكم والتشريع دون نفي الموضوع؛ إذ الإرادة تشريعية على ما حققناه في كتابنا صراط الحق، فلاحظ.

بل الأظهر أن نفي الضرر كذلك؛ إذ ما ذكره صاحب الكفاية من أنه نفي الموضوع بلحاظ آثار الضرر وأحكامه غير متين؛ ضرورة بقاء أحكام الضرر وعدم رفعه بهذه الجملة؛ إذ من أسكاهم الحرمة أي حرمة الإضرار بالغير، فهل يقول صاحب الكفاية

١. كفاية الأصول، ج ٢، ص ١١٨.

٢. البقرة ٢٢٠، ١٨٥.

يرفعها وجواز الإضرار بالغير؟ بل القابل للتلفي هو آثار موضوع الضرر أعني الموضوع الضرري والغسل الضرري وتحولها مثلاً.

و بالجملة، صدور نفي الضرر من لسان الشارع بما هو شارع و حاكم شرعي، قرينة على أن المراد من الضرر المنفي هو الضرر الناتج من الحكم الشرعي فقط، فاختصاص الرواية بالسبب الشرعي دون التكويني ليس ببعيد، كما استبعده صاحب الكفاية.

الفصل الثالث: أن الظاهر من الموثقة أن الضرر الذي يكشف عن عدم ثبوت الحكم الشرعي في مورد، هو الضرر الشخصي دون الضرر النوعي، كما أن الأمر كذلك في الجهل والخطأ والسيان وغيرها في حديث الرفع. وما ذكره الشيخ في رسالته ضعيف لا يثبت اعتبار الضرر النوعي. وبعض فضلاء عصرنا تقرير آخر حول نوعيّة الضرر المذكور، لكنّه أيضاً ضعيف، فتأمل.

الفصل الرابع: التكررة في سياق النفي تفيد العموم، كما قالوا، وحيث إن الضرر في الرواية تكرر وقعت عقيب النفي، فهو يفيد العموم، وعليه، فلا بد من ملاحظة الأدلة المتكفلة للأحكام الثابتة لموضوعاتها بعنوانها الأوليّة في مورد الاجتماع، كالوضوء، والغسل، والصوم الضرورية؛ فإن النسبة بينهما عموم من وجه، فإن كانت دلالتها بالإطلاق، قدّمت القاعدة عليها تقديم العام على المطلق، وإن كانت بالعموم، فوجه تقديم القاعدة عليها هو فهم العرف، والظاهر أن السر في فهم العرف هو حكومة القاعدة على الأدلة المذكورة، كما يراها الشيخ الأنصاري، والسيد الأستاذ الخوئي (دام ظلّه)، خلافاً لصاحب الكفاية و سيدنا الأستاذ الحكيم، والكلام في المقام طويل انذيل غير أن الظاهر ما ذكرناه، والله العالم.

الفصل الخامس: يقول الشيخ الأنصاري:

إلا أن الذي يوهن فيها هي كثرة التخصيصات فيها. بحيث يكون الخارج منها أضعاف الباقي... خصوصاً على تفسير الضرر بإدخال المكروه، كما تقدّم. بل لو بني على العمل بعموم هذه القاعدة حصل منه فقه جديد، ومع ذلك فقد استقرت سيرة الفريقين على

الاستدلال بها في مقابل العمومات... إلا أن يقال: «مضافاً إلى منع أكثرية الخارج وإن سلمت كثرة - إن الموارد الكثيرة الخارجة عن العام إنما خرجت بعنوان واحد جامع لأفراد هي أكثر من الباقي، كما إذا قيل: أكرم الناس. و دلّ دليل على اعتبار المضافة خصوصاً إذا كان المخصص ممّا يعلم به المخاطب حال الخطاب، ومن هنا ظهر وجه صحة التمسك بكثير من العمومات مع خروج أكثر أفرادها، كما في قوله: «المؤمنون عند شروطهم» وقوله تعالى: «أوفوا بالعقود» بناء على إرادة العهد، كما في الصحيح.

أقول: تخصيص الأكثر مستهجن، سواء كان بجامع واحد أو بعنوانين مختلفتين، والموردان المشار إليهما في كلامه لا بد من توجيههما، ولا يكونان عند العرف دليلين لرفع الاستهجان. وأنا إذا علم المخاطب بالمخصص حال الخطاب، فعلمه كالمخصص المتصل اللفظي يمنع عن انعقاد الظهور للعام في غير الخاص المعلوم للمخاطب.

و فضل سيدنا الأستاذ الخوئي في درسه - خارج أصول الفقه - بين القضية الخارجية و القضية الحقيقية، فسلم استهجان التخصيص المذكور في الأولى دون الثانية، فإن القضية الحقيقية قضية له يلحظ فيها الخارج إلا على نحو القرض والتقدير، فلا يضر فيها كثرة أفراد المخصص خارجاً.

أقول: الأصح إلحاق الحقيقية بالخارجية في الاستهجان؛ لضعف التعليل المذكور في كلامه، ولعله تبع في ذلك شيخه المحقق التائي؛ فإنه كثيراً ما يفتل في المسائل بين القضيتين.

ثم إن الخارج من العموم المذكور أمور:

١. الدييات ٢. الحدود و التعزيرات ٣. الضمانات ٤. الخمس و الزكاة و الفطرة ٥. الحج ٦. الجهاد ٧. اشتراء الماء للوضوء مثلاً ٨. نجاسة ملاقي النجس إذا كانت مسقطه لمالئته ٩. وهكذا في موارد العلم الإجمالي، كما إذا علم بغصبية أحد الأموال الثغالية أو نجاسته أو نجاسة سمن مانع مردّد بين مائة أسمان و كلّ من أفرادها ذو مقدار كثير، و هكذا إلى غير ذلك.

أقول: إذا قلنا: إنَّ المتيقن من نفي الضرر هو عدم تشريع حكم يجوز لكل مكلف الإضرار بغيره بسبب التصرف في ماله، فلا يرد الإشكال في شيء حتى في مثل الفصاص والضمانات، لأنهما خارجتان عن مدلول الرواية المخصوص بالإضرار الابتدائي، لكن إطلاق الرواية هو عدم تشريع حكم ضرري على العباد ولو من الشارع نفسه، وعليه فنقول: الديات والضمانات وأكثر أحكام الحدود خارجة عن الرواية تخصصاً، لما عرفت من انصرافها إلى الضرر الابتدائي دون الانتقامي، كما يدل عليه قطع الشجرة في نفس الرواية.

وأما الخمس وأكثر موارد الزكاة، فيحتمل أن الشارع لم يعتبر المكلف مالكا لهما، بل اعتبرهما ملكاً للفقراء، فهو من باب عدم النفع دون الضرر.

وقد يجاب عن الجميع بأن مورد نفي الضرر هو الضرر الانتقامي دون الدائم، ولذا لم يعترض أحد على النبي الأكرم ﷺ حين نفيه الضرر بأحد المذكورات.

وهذا الجواب وإن صدر عن محقق كبير، مثل سيدنا الأستاذ الخوئي غير أنه عجب، بل غريب منه (دام ظلّه)، فإنه دعوى جزائية وتعليه عليل؛ فإن الصحابة كما لم يعترضوا عليه بالمذكورات، لم يعترضوا عليه بموارد الضرر الانتقامي أيضاً، كاشتراء الماء للوضوء بأضعاف قيمته.

وعلى الجملة، إن قيل بالتخصيص في غير ما ذكرنا، فلا مانع منه؛ لعدم لزوم تخصيص الأكثر، كما أشار إليه الشيخ الأنصاري رحمه الله، والله العالم.

الفصل السادس: إذا دار أمر شخص بين ارتكاب أحد الضررين المحرمين، فلا بد من اختيار أقلهما ضرراً، واجتناب ما يكون أهمّ حرمةً، كما هو الحال في مطلق موارد التراحم.

وأما إذا دار الأمر بين الضرر للثنتين، كما إذا دخل رأس دابة شخص في قدر شخص آخر ولم يمكن التخليص إلا بكسر القدر، أو قطع رأس الدابة، فإن كان هذا بفعل أحد المالكين، وجب عليه إتلاف ماله مقدماً لتخليص مال الغير عنه وردّه إلى مالكه؛ فإنه واجب مهما أمكن، ومعه لا تصل النوبة إلى المثل أو القيمة، ولا يتوهم

جريان نفي الضرر في حق المالك الفاعل، كما يظهر من ملاحظة الموثقة المتقدمة. وأما إذا كان يفعل غير المالكين، فيختار كل من المالكين في إتلاف ماله و مال الآخر مع الضمان، «مثلاً أو قيمة» غير المتني بحديث نفي الضرر المستقر على الفاعل أخيراً.

نعم، إذا كان إتلاف أحدهما عند العرف أكثر عدواناً وظلماً، فلا بد من إتلاف الآخر؛ إذ لا يجري حينئذ فيه نفي الضرر الوارد مورد الامتنان المتني في المقام؛ لأجل نزاحمه بإتلاف مال الآخر الأكثر الأهم، وهكذا إذا كان ذلك بأفة سماوية ولم يكن بفعل فاعل؛ فإن الحكم واحد وفاقاً للمشهور، وأما ما اعترضه سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) على ما في الدراسات^١ فهو ضعيف، كما يظهر للمتناهل.

ثم إن تصرف المالك في ملكه إذا كان بداعي الإضرار بالغير، أو كان لمجرد اللعب مع علمه بإضرار الغير، فهو حرام، كما عرفت.

وأما إذا كان بداعي دفع الضرر بحيث إن لم يتصرف تضرر المالك وإن تصرف يتضرر غيره، كجيرانه مثلاً، فالحق هو عدم صحته؛ لعدم شمولها ككل مطلق وعام للفردين المتناقضين، أو المتضادين، فيرجع إلى عموم السلطنة أو أصالة البراءة.

نعم، لا مانع من الضمان إذا أوجب ضرراً بغيره؛ لإطلاق أدلة الضمان وإن نسب إلى المشهور عدم الضمان، لكن لا يبعد تقييد ذلك بما إذا لم يكن ضرر الجار مثلاً كثيراً جداً وإلا فيمكن القول بمنع التصرف بدعوى شمول نفي الضرر، للضرر المتوجّه إلى الجار دون الضرر القليل المتوجّه إلى المالك؛ لأنه ورد مورد الامتنان، ويؤيده قاعدة العدل والإنصاف أيضاً، إلا أن يقال بأن العدل والإنصاف يحققان بالضمان، فتدبر جيداً.

وأما إذا كان بداعي جلب النفع، فالمشهور أيضاً على الجواز، بل ادّعى عليه الإجماع وخالفهم سيدنا الأستاذ الخوئي، فقال: حينئذ يمنع المالك من تصرفه في ماله؛ لأن نفي الضرر ينفي جوازه من دون معارض.

أقول: ولا يبعد الذهاب إلى قول المشهور؛ فإن مجرد منع المالك عن تصرفه في

سبيل نفعه ضرر. لا أقول: إن مجرد عدم النفع ضرر، كما مر عن صاحب «الكنزية»؛
لوجود الوسطة بينهما جزءاً، لكن أقول: إن الاستفادة من موثقة زراعية المتقدمة بإطلاق
الضرر على معنى يشمل عدم النفع أيضاً؛ إذ عدم استئذان سمرة لا يكون دائماً ضرراً و
حرجاً على الأنصاري، بل ربما كان مجرد فوات المنفعة كلعبه مع زوجته مثلاً، مع أن
النبي الأكرم ﷺ أطلق عليه الضرر، فهذه الصورة (أي صورة التصرف للنفع) تلحق
بصورة التصرف؛ لأجل دفع الضرر جوازاً و ضماناً و تفصيلاً، لكن الحق أن دخول
الأجنبي على أحد في بيته و فيه زوجته و بناته ضرر عليه، فليس الضرر في الرواية
بشامل لعدم النفع أيضاً، ثم إن هنا حقيقة و هي أن الضرر المذكور في الرواية يمكن
دفعه بمنع تصرف المالك، و تحريم وصوله إلى شجره، إلا في بعض الأوقات مع الإذن
من مالك الدار، لكن النبي ﷺ أمر بما كثر ضرره على مالك الشجر و إن لم يخرج
مملوكه من المائلة، و إذا فرض عدم القطع مثلاً، فهل يحكم بإحراق الشجر و إتلاف
العين، أو بمنع من التصرف، أو بتخيير القاضي في الأمرين؟ فيه وجوه.

و التحقيق أن النبي الأكرم ﷺ بين حكماً شرعياً كلياً بعنوان النبي، و أمر أمراً
سياستياً بعنوان الحاكم رآه أصلح، فللحاكم كل ما يراه صلاحاً للفرد أو المجتمع من قلع
الشجرة، أو إحراقها، أو منع مالكها من الذهاب و نحو ذلك، و إذا استوت الوجوه في
المصلحة فلا بد من اختيار ما هو أقل ضرراً على المالك.

الفصل السابع: إذا توضع المكلف أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر أو غفلة عنه، ثم بان
أن ظهوره كان ضرورياً، ففي صحة الوضوء أو الغسل، كما تقل عليها تسالم الأصحاب
أو عدمها؛ لأن الضرر أزال وجوب استعمال الماء و عين التيمم عليه؛ فإن الراجع
للأحكام الضرورية هو الضرر بوجوده الواقعي، كما هو الظاهر من الرواية بلا مدخلية
للعلم به، فيه وجهان.

يقول سيدنا الأستاذ الخوني (دام ظله): «إن ورود دليل نفي الضرر في مقام الامتنان
قربة قطعية على عدم شموله للمقام؛ فإن نفي الحكم عن الطهارة المائية الضرورية
الصادرة حال الجهل الملازم لفساد ما أتى به، و للأمر بالتيمم، بل لإعادة المشروطة

بالطهارة الواقعة معها مخالف للامتنان، فلا يشمل الدليل».

فإن قلت: الإضرار حرام، و كل حرام مبغوض، و كل مبغوض لا يصح به التقرب،
علم به المكلف أم لا، فكيف يصح الوضوء أو الغسل؟

قلت: الصغرى الأولى ممنوعة؛ فإن المحرم الإضرار بالتيمم دون الإضرار بالنفس؛
لعدم قيام الدليل على حرمة، إلا في الإضرار الخطير الذي يفهم من مذاق الشارع
حرمة، كقطع بعض الأعضاء و نحوه، و أما الإضرار الطفيف، فهو غير حرام؛ للأصل.
كالإضرار بالمال إذا لم يصدق عليه عنوان الإسراف و التبذير، بل يمكن الحكم بصحة
الظهور في صورة علم المكلف بالضرر؛ فإن المتيقن من حديث لا ضرر هو نفي الإلزام
دون الجواز و الرجحان، و عليه، فإذا لحقت الضرر صحت ظهوره؛ فإنه عمل مشروع و
إن لم يكن عليه واجباً.

و الحاصل لا كثير تفاوت في صورة العلم و الجهل بالضرر بعد فرض ورود الرواية
مورد الامتنان.

نعم، استشكل المحقق الثاني: بأن الحكم بصحة الوضوء عند الحكم بصحة
التيمم يستلزم تخيير المكلف بينهما و هو يشبه الجمع بين التقيضين؛ فإن الأمر بالتيمم
في الآية المباركة مشروط بعدم وجدان الماء، كما أن الأمر بالوضوء بقربة السقاية
مشروط بالوجدان، ولكن تلميذه سيدنا الأستاذ دام ظله قد ردّه بأن ما علق على
وجدان الماء و عدمه في الآية إنما هو وجوب الوضوء و وجوب التيمم، فمن الجائز أن
يكون واجد الماء في مورد قد شرع له التيمم إرفاقاً، كما ثبت ذلك فيمن آوى إلى
فراشه، فذكر أنه غير متوض، لكن المقام غير خال عن الإشكال، والله عالم بحقيقة
الحال.

الفصل الثامن: أنه لا بد من تخصيص القاعدة في موارد العلم بأهمية التكليف عند
الشارع، كما إذا دار الأمر بين ضرر أحد بإتلاف مقدار من المال، و بين ارتكابه القتل
أو الزنا أو اللواط و نحوها؛ فإنه لا مجال لتوهم نفي حرمة الأمور المذكورة بحديث
نفي الضرر، و هذا فليكن مفروغاً عنه، و إن لم أجد عاجلاً من نبه عليه.

تتصيم و تقسيم

الإضرار بالغير على أنحاء:

التحوي الأول: الإضرار المالي، كما إذا أكل أو أ تلف ولو تسيباً مال مسلم مثلاً.

التحوي الثاني: الإضرار البدني، كقطع الأعضاء والإخضاء وإحداث عيوب في البدن ونحوها.

التحوي الثالث: الإضرار العرضي، كالتوهين و حطّ المقام، وغير ذلك.

التحوي الرابع: الإضرار النفسي، كإحداث العيوب النفسية.

التحوي الخامس: الإضرار الفكري، كالتشويش والتضييق والإخافة ونحو ذلك، و
مودة موثقة زرارة المتقدمة هو الأخير، كما يظهر للمتدبر، و لا أقل من كونه القدر
المتيقن، وعليه، فيحرم الأنواع الأربعة الأخر بطريق أولى.ثم إنه لا شك في أن الحرمة في القسم الأول معلقة على فقد الرضا وإلا فالإضرار
جائز قطعاً ما لم يطرأ عليه عنوان آخر محرم، كالإسراف ونحوه، والظاهر إلحاق
الخامس بالأول في التعليق المذكور، ولذا لو رضي الأنصاري بدخول سمرة لم يكن له
حرج فيه، فتدبر.و أما القسم الثالث: فلا ينبغي الإشكال في حرمة وإن رضي الغير، بل لا يبعد أن
يحرم على الإنسان أن يوهن نفسه.و إنما الكلام في الرابع والثاني وأن حرمتها خاصة بصورة عدم رضي الغير، أم
شاملة لفرض الرضا أيضاً؟ فيه تردد، والذهاب إلى الأول - في غير ما يفهم من مذاق
النشر حرمة، كالإضرار المتهمة من قطع يد أو رجل أو قلع عين مثلاً - لم يكن إلا
تاركاً للاحتياط، والله العالم.

٣٣٢. الإضرار بالنفس

ظهر من طي البحث السابق التحريم المحرم من الإضرار بالنفس.

٣٣٣. إضلال الناس عن الحق

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ لَكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۚ لِيُضِلُّوا
أُوزَارَهُمْ كَاِبِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنَ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُورُونَ ۚ﴾^١
أقول: و أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ۚ﴾^٢ ففي غير المفضل.و في خبر سماعة عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: قول الله عز وجل: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ
نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ
جَمِيعًا ۚ﴾^٣ فقال: «من أخرجها من ضلال إلى هدى فكأنما أحياها و من أخرجها من
هدى إلى ضلال فقد قتلها»^٤.

و في صحيح هشام بن الحكم و أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال:

«كان رجل في الزمن الأول طلب الدنيا من حلال فلم يقدر عليها، و طلبها من
حرام فلم يقدر عليها، فأثناء الشيطان، فقال له: ألا أدلك على شيء تكثر به دنياك و
تكثر به تبعك؟ فقال: بلى. قال: فتبتع ديناً و تدعو الناس إليه، ففعل، فاستجاب له
الناس و أطاعوه، فأصاب من الدنيا، ثم إنه فكر، فقال: ما صنعت؟ ابتدعت ديناً و
دعوت الناس إليه، ما أرى لي من نوبة إلا أن آتي من دعوته إليه فأردّه عنه، فجعل
يأتي أصحابه الذين أجابوه، فيقول: إن الذي دعوتكم إليه باطل، و إنما ابتدعته، فجعلوا
يقولون: كذبت، هو الحق ولكنك شككت في دينك، فرجعت عنه! فلما رأى ذلك عمد
إلى سلسلة فوثق لها و تدأ، ثم جعلها في عنقه، قال: لا أحلها حتى يتوب الله عز وجل
علي، فأوحى الله عز وجل إلى نبي من الأنبياء، قل للفلان: و عزني! لو دعوتني حتى
تقطع أوصالك ما استجبت لك حتى ترد من مات على ما دعوته إليه فيرجع عنه»^٥. و
للحديث طرق و أسناد كثيرة.

١. والضمير في قوله تعالى عليهم يرجع إلى المستكرمين.

٢. الإسراء، (١٧): ٦٤.

٣. المائدة، (٤١): ٣٢.

٤. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ١٤٧، و في السند عثمان بن عيسى و هو مجهول.

٥. المصدر، ص ٣١٣.

أقول: الإضلال قبيح عقلاً وقد وصف الله تعالى الشيطان به حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^١، فهو محرم وإن لم ترد به رواية.

لا يقال: كيف يكون قبيحاً وقد وصف الله به نفسه في آيات كثيرة؟ فإنه يقال: القبيح هو الإضلال الابتدائي. وأما الإضلال الانتقامي، فلا قبيح فيه، وما يضل الله إلا الفاسقين، فإضلاله تعالى أحداً لنفسه السابق وجزاء له، والمسألة محررة بتفصيلها في كتابنا: صراط الحق، الموضوع في علم الكلام، فلاحظ الجزء الثاني منه، ولاحظ أيضاً عنوان «السنة والبدعة».

تنبية

هنا تم الجزء الأول من حدود الشريعة في محرماتها كما في الطبعتين السابقتين لكن في هذه الطبعة الثالثة جمع الجزآن في جزء واحد، فكتاب حدود الشريعة المشتمل على أربعة أجزاء في المحرمات أو الواجبات النفسية، صار جزأين في هذه الطبعة:

الجزء الأول: في تمام المحرمات.

الجزء الثاني: في تمام الواجبات.

فلا تغفل من هذه النكتة حتى لا تتحير في بعض الجملات في هذا الكتاب.

«ط»

٣٣٤. طرد المؤمنين

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^١.

أقول: الظاهر أن المراد من جملة الصلة وما بعدها بيان حال المؤمنين من دون تدخلها في الحكم، فكان مدلول الآية تحريم طرد المؤمنين، وكيفما كان في شمول الحكم لغير الرسول الأكرم من كل زعيم ديني تردّد إن لم ينطبق عليه عنوان محرم آخر، و الأول أشبه.

٣٣٥. إطعام المحارب

في صحيح حنّان عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قال: «لا يبيع، ولا يؤوى، ولا يطعم»، ولا يتصدق عليه!^٢

أقول: يظهر من الوسائل أن جملة «ولا يطعم» ليست مذكورة في جميع نسخ الكافي، لكن الظاهر كفاية وجودها في بعضها، ويظهر من تفسير البرهان أن الجملة غير

١. الأنعام (٦٦): ٩٢.

٢. الوسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٦٢٩.

مذكورة في الكافي، ولكنها موجودة في التهذيب^١ مع أن حرمة الإيواء والتصدّق تدلّ على حرمة الإطعام، فتأمل. وعلى كلّ في إلحاق السفي بالإطعام وجه.

أقول: الشيء المهمّ هو أن المانع عن الإطعام وغيره متى ذكر في الصحيح هل هو مستمرّ حتى موت المحارب فإنه محكوم بالنلف والهلاك أو مقيد بغير فرض توقّف حفظ نفسه، فيجب إطعامه وإيوائه وبيعه كفاية؟ فيه وجهان، و يؤيد الثاني عدم كونه مقتولاً لامحالة؛ إذ من جملة الأحكام النفي، وهو يتوقّف على الحياة، بل ربّما توقّف قتله أو صلبه أو قطع يده ورجله على أمور لا تتيسّر إلا بعد مرور أيام، فلا بد لحفظه من إطعام، وليس إعدامه بالجوع من القتل المأمور به ظاهراً؛ فضلاً عن كونه من الصلب و القطع.

وعلى الجملة، لأبأس باختيار القول الثاني إن شاء الله - وبمثلّه يقال في إطعام القاتل الذي لجأ إلى الحرم، لاسيّما أنّه غير مهدور الدم لكلّ أحد، بل هو بالنسبة إلى غير وليّ المقتول مضمون النفس يجب حفظه من التلف فافهم.

٣٣٦. إطعام القاتل الداخل في الحرم

في صحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في التحلّ ثمّ دخل الحرم؟ فقال: «لا يقتل، ولا يطعم، ولا يسقى، ولا يباع، ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحدّ»^٢ ومثله صحيح الحلبي وغيره.

٣٣٧. إطعام المرتدة

يحرم إطعام المرتدة عن الإسلام إلا ما يمسك نفسها، وكذا سبقها كما في صحيح حماد^٣.

وهل هو حرام مطلقاً أو بعد رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي؟ فيه وجهان.

١. التهذيب، ج ١، ص ١٦٦.
٢. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٣٣٦.
٣. المصدر، ج ١٨، ص ٥٩٤.

□ التطعن على المؤمن

وردت فيه روايات، لكنّها لضعفها سنداً أو دلالة لا تثبت الحرمة للعنوان^١. نعم، هو مستلزم للحرام دائماً أو غالباً كما لا يخفى.

□ التطغيان

نهى الله تعالى عنه في جملة من آيات كتابه العزيز، لكنّه ليس محرماً مستقلاً، بل الظاهر أنّه عبارة عن التجاوز عن أحكام الله سبحانه وتعالى^٢.

□ التطفيف

قال الله تعالى: ﴿وَيُؤْتِلُ لِمَنْ يُنَظِّفِينَ﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَأَتْهُ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَنْظُرُونَ أَنَّهُمْ مُبْعُوثُونَ * لِيُوزَنَ عَنَّهُمْ *^٣

ويمكن أن يقال: إن حرمة التطفيف ليست حكماً برأسها، بل هي إحدى أفراد حرمة أكل مال الناس بلا جهة أو إحدى مصاديق حرمة الاستعمال في مال الغير من دون رضا.

ويمكن أن يقال: إنّ مجرد النقص في المعاملة حرام وإن وفي حقّ القابض خارج المعاملة تماماً، كما يظهر من كلام سيّدنا الأستاذ الخوئي في حاشيته على المكاسب، وهو قضية الجمود على الآية المتقدمة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا أَلْبِئْكَالَ وَالْبِيزَانَ﴾^٤ لكنّ الأظهر - بملاحظة الانصراف - هو الأول، فلاحظ إلّا أن يقال: مقتضى إطلاق الآية حرمة التطفيف حتى بالنسبة إلى من لا يحرم أكل ماله، فهو حكم برأسه. والله العالم.

١. المصدر، ج ٨، ص ٦٦١.
٢. حود (١١٦) (١١٢)، طه (٢٠) ٨٦ الرحمن (٥٥) ٨.
٣. المطففين (٨٢) ٢-١.
٤. حود (١١) ٨٤.

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله: «وكيف كان. فلا إشكال في حرمة، وبطل عليه الأدلة الأربعة. ثم إن البخس في العذ والذرع يحلق به حكماً وإن خرج عن موضوعه...».

أقول: لا يبعد أن يقال: التطفيف مطلق التقليل. وذكر الوزن والكيل في الآية من باب المثال. فليس البخس في العذ والذرع خارجاً عن الموضوع، فلاحظ عنوان «البخس» في حرف «ب».

٣٣٨. الإطلاع على المؤمن في داره

في صحيح حماد عن الصادق عليه السلام قال: «بينما رسول الله في بعض حجرات نسائه إذا طلع رجل في شق الباب ويبدو رسول الله مدرة^١ فقال: لو كنت قريباً منك لفتأت به عينك».

أقول: فقاً العين: فلمها، كما في بعض كتب اللغة.

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «عورة المؤمن على المؤمن حرام». وقال: «من أطلع على مؤمن في منزله فعيناه مباحة للمؤمن في تلك الحال. ومن دمر^٢ على مؤمن بغير إذنه، قدمه مباح للمؤمن في تلك الحالة^٣».

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أيما رجل أطلع على قوم في دارهم لينظر إلى عورتهم ففقدوا عينه، أو جرحوه، فلأدب عليهم». وقال: «من اعتدى فاعتدي عليه، فلا قود له^٤».

وفي موطأ عبيد عنه عليه السلام قال: «أطلع رجل على النبي صلى الله عليه وآله من الجريد (أي فضبان النخل المجردة عن خوصها) كما في اللغة، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: لو أعلم أنك تشبه لي لقمعت إليك بالمشقص (نصل عريض أو سهم فيه نصل عريض) حتى أفقأ به عينيك».

١. المدرة: القرن، أو المشط وهي ما تصنع من الحديد لتشط بها الشعر الملبث. وراجع المجلد مائة «درى».

٢. دمر عليهم: دخل عليهم بدون إذن.

٣. وساق الشيخ، ج ١٩، ص ٤٨.

٤. المصدر: ص ٥٠.

قال: فقلت له - وذلك لنا؟ فقال: «ويحك! أو ويلك! أقول لك: إن رسول الله صلى الله عليه وآله فعل وتقول ذلك لنا؟»^١

المستفاد من هذه الروايات أمور

الأمر الأول: حرمة الإطلاع على الناس في دورهم، ولا يختص الحكم بالمسلمين فضلاً عن المؤمنين؛ لإطلاق صحيح الحلبي، ولا يقتضيه صحيح ابن مسلم؛ لعدم التنافي بينهما، كما لا يخفى. وعليه، فلا مانع من شمول الحكم للنظر في دور أهل الذمة أيضاً. وأمّا الحرابي، فالظاهر عدم شمول الحكم له، كما يفهم من مذاق الشرع.

الأمر الثاني: الظاهر عدم الخصوصية في الدار، بل يجري في الخيمة، وكل ما أعدّه الرجل لنفسه وأهله محفظة.

نعم، يشكل الأمر في الإطلاع على ما إذا لم تكن فيه نساء وإن كان فيه الرجال والولدان؛ إذ يمكن دعوى انصراف الروايات عنه، فلاحظ.

الأمر الثالث: جواز فقاً العين غير حقبة بإصرار المطلع على إطلاعهم، كما قيل؛ فإن الروايات مطلقة.

الأمر الرابع: هل يجوز الاعتداء عليه بعد النظر والإطلاع أم لا؟ فيه إشكال. ظاهر صحيح ابن مسلم اختصاصه بحالة الإطلاع، ولا إطلاق في غيره إطلاقاً قوياً. نعم، لا بأس بضربه للحاكم إذا خاف عليه العود أو أطلع مراراً، بل يجوز للمطلع عليه أيضاً تأديبه انتقاماً وانتصاراً، بل لا يبعد جواز الجرح في الصورة المذكورة (أي تكرار العمل مراراً) لكن المتيقن من جواز الجرح المذكور ما إذا لم يمكن الردع بالضرب ونحوه بعد العمل المذكور مع الإذن من الحاكم الشرعي.

الأمر الخامس: هل الحرمة وجواز الجرح المذكور مختصان بصورة قصد الإطلاع على عورة المؤمن، وما يشينه، وما لا يطيب نفسه بالإطلاع الغير أو مطلقاً؟ ظاهر صحيح الحلبي هو الأول، وإطلاق غير الثاني وهو الأخير إن لم يفرض انصرافه إلى الأول.

الأمر السادس: لا يجري الحكمان المذكوران في صورة رضا صاحب الدار.
الأمر السابع: مقتضى صحيح ابن مسلم إلحاق المرأة بالرجل في الحكمين المذكورين.

الأمر الثامن: قضية إطلاق صحيح ابن مسلم جواز قتل من دخل الدار بلا إذن صاحبها إذا كان مؤمناً لكن لا بد من تقييده في أثناء الدفاع من دون قصد أولي إلى قتله، فافهم.

الأمر التاسع: هل يجري الحكم في المحارم؟ فيه إشكال. ولا بعد في تخصيص الأب من الحكم وإن قلنا بشمول الحكم للأقارب والمحارم؛ لصحيح الخزاز عن الصادق عليه السلام قال: «يستأذن الرجل إذا دخل على أبيه، ولا يستأذن الأب على الابن»^١.

تتمة

في حدود الشرائع والجواهر:

(الثانية: من أطلع) على عورات (قوم) بقصد النظر إلى ما يحرم عليه منهم ولو من ملكه، (فلهم) جزاء، (قطعا) إذ هو من المدافعة عن العرض أيضاً، (وحيثما) فلو (أصر) فرموه بحصاة أو عوداً أو غيرهما، فاتفق أنه (جنى ذلك) عليه، (كانت الجنابة هدراً) بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه مع توقف الدفع عليها، بل وكذا لو اعتدوه بذلك مع العرض المزبور؛ لأنه من المدافعة عن العرض مضافاً إلى التصوص التي قدمناها في المحارب... (فلو يادره من غير زجر، ضمن) لكونه عادياً فيندرج في عمومات الضمان، وفي محكمي المبسوط: إن لم يكف الزجر استنفات عليه إن كان في موضع يهلكه الموت، فإن لم يكن استحب أن يشتد فإن لم ينفع، فله ضربه بالسلاح^٢.

أقول: في هذه الكلمات مواقع للنظر تعرف منا سبق، فلا ملزم للتفصيل.

١. المصدر، ج ١، ص ١٥٧.

٢. جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٦٦٠.

وفي محكمي المبسوط: «ولو كان (المطلع) أعمى فناله شيء، ضمنه؛ لأن الأعمى لا يبصر بالاطلاع».

أقول: لا بأس به إذا فرضنا انصراف الاطلاع إلى الإبصار وإلا فلو عثمتاه للإصغاء وكان الأعمى يستمع إلى ما لا يرضى به صاحب الدار، ففيه وجهان، والأشبه الأول.

ثم قال المحقق و صاحب الجواهر (رحمهما):

(ولو كان المطلع رجلاً لثاء) صاحب (المزول) بحيث يجوز له النظر إليهن، (انقصر على زجره إن شاء)، ولا يجوز له ربه، (ولو رماه والحال هذه فجنى عليه، ضمن)؛ لكونه عادياً حيث لا أن يكون النظر ربه (ولو كان من النساء مجزأة، جاز زجره ورميه) على الوجه الذي سمعته، في الأجنبية (لأنه ليس للمحرم هذا الاطلاع) المتضمن للعورة والجسد...^١.

أقول: العتيق خروج صورة رضا صاحب الدار وصورة عدم وجود الرجل في بيته في حين اطلاع أرحام النساء عليهن في الدار، ورضاهن عن الحكمين، وفي غيرهما تقييد الإطلاقات بغير الأرحام محتاج إلى دليل مفقود، والله العالم.

□ إطاعة فرق من الناس

قال الله تعالى: «وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَعْفَلْنَا قُلُوبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ»^٢ «وَلَا تَطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ»^٣ و «وَلَا تَطِيعُ الشُّكُوبِينَ»^٤ «وَلَا تَطِيعُ كُلَّ خَلَابٍ مَهِينٍ»^٥ و «وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ أَيْمَاناً أَوْ قُتُوراً»^٦ و «وَإِنْ جَاءَدَكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِيعْهُمَا»^٧

١. المصدر، ص ٦٦٢.

٢. الكهف (٢٨): ٢٨.

٣. الأحزاب (٣٣): ١، ٢٨.

٤. القلم (٩٨): ٨.

٥. القلم (٩٨): ١٠.

٦. الإنسان (٥٧): ٢٤.

٧. التوبة (٢٤): ٨.

وقريب منه في سورة لقمان ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ ^١ الَّذِينَ يُسْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُتَصَلَّحُونَ. ^٢ إلى غير ذلك من الآيات.

فقد نهى الله عن إطاعة الغافلين قلوبهم عن ذكر الله والمتبعين هواهم، والكافرين، والمنافقين، والمكذّبين، والحلاف المهيين، والأتمين، والكفور، والوالدين المجاهدين للشرك بالله، وعن أمر المسرفين، لكن يحتمل قوياً حمل النواهي المذكورة على الإرشاد؛ فإن إطاعة هؤلاء الطوائف الضالة لا تتحقق إلا بإتيان أفعالهم المحرمة، فيتلوث الإنسان بالمعاصي.

ويحتمل حملها أو حمل بعضها على المولوية وإرادة المطاوعة ولو في المباحات وإن كانه حكمة النبي ما ذكرناه، والله العالم.

□ طواف الحائض والنفساء

لا شك أن الطهارة من الحيض والنفاس شرط في صحة الطواف على تفصيل مذكور في محله، ولا شك أن دخول الحائض والنفساء في المسجد الحرام حرام، كما أنه لا شك في حرمة الطواف عليهما تشريعاً، وأما حرمة عليهما ذاتية - كما قيل - فلم أجد عليها دليلاً، وقدم بعض الكلام في صلاء الحائض.

□ الطواف بالقبور

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «لا تشرب وأنت قائم، ولا تطف بغير، ولا تثل في ماء نعيم؛ فإن من فعل ذلك فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه» ^١.
أقول: السياق والتعليل - بناءً على رجوعه إلى الجمع - قرينتان قويتان على إرادة الكراهة دون الحرمة، خلافاً لبعضهم إلا أن يقال بحرمة؛ لكونه بدعةً وللمعلامة المجلسي حول الرواية كلام في مزار بحار، من شاء فليراجعه ^٢.

٣٣٩. الطيب للمحرم

في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك، وأتق الطيب في طعامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة» ^١. وسيأتي بحثه في حرف «ع» في هيئة «الاستعمال» فلاحظ.

□ تطيب المرأة لغير زوجها

في صحيح الوليد أو موثقته عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: أي امرأة تطيّبت لغير زوجها ثم خرجت من بيتها، فهي تلعن حتى ترجع إلى بيتها متى ما رجعت» ^٢. أقول جملة «لغير زوجها» و حرف «ما» غير مذكورتين في النسخة التي كانت عندي من عقاب الأعين، لكنّها غير قابلة للاعتقاد؛ لكثرة الأغلاط في أسنادها ومتونها، وهي المطبوعة في مطبعة السعد في بغداد سنة ألف وتسعمائة والينسين والأربعين السيلادية (١٩٤٢م) والجملة المذكورة في نسخة «الكافي» أيضاً غير موجودة لكنّ طريق «الكافي» جدير بالبحث لأجل محمد بن إسماعيل فيه ^٣.

ثم إن الظاهر دلالة «اللعن» على الحرمة إذا لم تقم قرينة على خلافها، ولكن الكلام في أن اللعن لأجل التطيب لغير الزوج، أو لخروجها عن البيت بلا إذن زوجها، أو لكليهما، ومما يردّد الباحث في الحكم بحرمة التطيب إطلاق الرواية الشامل لتطيبها للنساء، كما في الأعراس وغيرها من المجالس النسائية مع أن السيرة قائمة على التطيب، وكذا الإطلاق يشمل خروجها ولو مع إذن زوجها، والله العالم.

□ تطيب الميّت

قيل: يمتنع تطيبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها، وممن احتاط في تركه وجوباً

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٨٤.

٢. المصدر، ج ١٤، ص ٢١٤.

٣. بناءً على ذلك على أن جهالة لا تعزّ باختيار استند؛ لأنه شيخ إمامة وكتب الفصل كانت مشهورة في عصر الكليني.

١. لقمان (٣٦) ٣٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ١٥٠.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ١٢٦.

السيدان العلامة الخوئي والميلاني (دام ظلّهما) في توضيح المسائل مع أنّ سيدنا الأستاذ الخوئي قد فند جميع الروايات المستدلّة بها على الحكم المذكور استدأً أو دلالة في مجلس درسه على ما كتبه في دواض المجتهدين؛ فقرر أنّ لأبحاثه الفقهيّة قال (دام ظلّه): «فلا يثبت بالأخبار المذكورة الكراهة فضلاً عن الاحتياط اللزومي» وهذا هو الأظهر، فلا ملزم للاحتياط.^١

«ظ»

٣٤٠. التظليل على الرجل المحرم في حال المرور

في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما قال: سألت عن المحرم يركب القبة؟ فقال: «لا». قلت: فالمرأة المحرمة؟ قال: «نعم».^١ الحديث يشمل حالة النزول وغير السفر، ولا يشمل حال مرور المحرم في ظلّ الجدار مثلاً، ولا يشمل المرور في السوق المسقف مثلاً.

وفي صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس، ولا بأس أن يستر بعض جسده ببعض».^٢
وفي حسنة المعلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام: «لا يستر المحرم من الشمس يثوب ولا بأس أن يستر بعضه ببعض».

وفي معتبرة عبد الله عن أبي الحسن: أظلل وأنا محرم؟ قال: «لا» قلت: أفأظلل وأكفر؟ قال: «لا».^٣ منع التظليل، لا في الظلّ ولا في الطريق المسقف، كالمنسعى والجمرات في عصرنا.

كما أنّ مقتضى إطلاق الأوّل ثبوت الحكم في الليل والنهار لكنّ المفهوم من جميع الروايات أنّ التظليل من جهة الشمس، فلا مانع منه في الليل، فتأمل نعم، إطلاقه يشمل

١. المصدر، ج ٩، ص ١٤٦.

٢. المصدر، ص ١٤٢.

٣. المصدر، ص ١٤٦.

حالتي السفر والنزول، ومثله في هذا الإطلاق غيره لكن بقبضه غيرها مثلاً دل على الفرق المذكور.^١

أقول: تفصيل البحث عن فروعات هذه المسألة المذكور في محله.

٣٤١. الظلم

الظلم فيح عقلاً، بل أكثر ما يفتح العقل إنما هو لأجل تطبيق عنوان الظلم عليه، وهذا العنوان لا يمكن أن يكون حسناً أبداً، بل هو قبيح دائماً.^٢

والشرع أيضاً حرمه أشد التحريم. قال الله في قرآنه: «وَلَا تُكُونُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ أَنفُسُهُمْ»^٣ فإذا تمسّ الشار من يركن إلى الظالم، فكيف الظالم نفسه؟ «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»، وفي كثير من الآيات القرآنية استعمال «الظلم» بمعنى «المعصية» وهو بهذا المعنى خارج عن هذه المسألة.

ثم إنه يجوز للمظلوم الانتقام من الظالم، كما مرّ. قال الله تعالى: «وَذَكِّرُوا أَنَّهُمْ كَبِيرًا وَانْتَصِرُوا مِنْهُمْ مَا ظَلَمُوا»^٤.

وقال تعالى: «وَمَنْ أُنْتَصِرَ مِنْهُمْ فَلْيُكْفِرْ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»^٥.

وفي القرآن آيات كثيرة شاملة للمقام بإطلاقها، ووضح المسألة بغنيا عن التفصيل. وفي صحيح الوليد أو موثقته عن الصادق عليه السلام: «ما من مظلمة أشد من مظلمة لا يجد صاحبها عليها عوناً إلا الله»^٦.

وفي صحيح هشام بن سالم عن قال: «قال رسول الله ﷺ: اتقوا الظلم؛ فإنه ظلمات يوم القيامة».

وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «ما من أحد يظلم مظلمة إلا أخذ الله بها في نفسه وماله، فأما الظلم الذي بينه وبين الله، فإذا تاب غفر له».

وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «من ظلم مظلمة أخذ بها في نفسه أو في ماله أو في ولده».

وفي صحيح ابن يسار، قال أبو عبدالله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: من ظلم أحداً وقتله، فليستغفر الله له؛ فإنه كفارة له»^١.

أقول: لا منافاة بين الأخيرة وما سبق؛ لإمكان حمله على الاقتضاء ونظائرها إلى نفي الفعلية؛ إذ يمكن أن يعرض الله المظلوم بمقدار حقه أو أزيد عند استغفار الظالم حين عجزه عن استرداك حق المظلوم، واستيفائه له، فتدبر جيداً.

ويحتمل أن يكون الاستغفار كفارة بالنسبة إلى العذاب المستحق من عصيان الله دون المستحق من إتلاف حق الناس، ولا حظ باب التوبة في قسم الواجبات.

ثم إنه يمكن أن لا يحكم بحرمة أخذ حبة من الحنطة والشعير وغيرها مثلاً لا مائته له بنظر العرف من جهة صدق عنوان الظلم عليه؛ فإن الحبة المذكورة ونظائرها وإن كانت مملوكة إلا أنه لا دليل على حرمة التصرف في ملك الغير أو أكله. والذي يحرم تصرفه واستعماله من دون الإذن هو المال المفروض عدم صدقه عليها. ويمكن أن نلحق بالحبة القضاء بناءً على أنه ليس بمال عرفاً.

وأما إن قلنا بأن المال هو ما يميل إليه النفس، أو ما يبذل بإرادته شيء، فلا شك في صدقه على القضاء.

٣٤٢. انظن في حق الرب جل جلاله في الجملة

قال الله تعالى: «وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ أَمْشَيْتُمْ أَنفُسَكُمْ فَتَنَكَّمُ إِلَيْكُمُ النَّبِيُّ ظَنَنْتُمْ بَرِّكُمْ أَرَادَكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٢.

١. المصدر، ص ٢٤٣.

٢. فضلت (٤١): ٢١ و ٢٢.

١. جامع المصدر، ص ١٥٢، صحيح ابن زبج.

٢. ويشكل الأمر في تجويز اللقاه أو أكثرهم قبل الحيوات بلا جهة عقلية، كدفع ضرر، أو جلب منفعة، والأحوط - إن لم يكن الآتوي - المنع، فإنه ظلم، والظلم حرام عقلاً وشرعاً. ولعمري ما قال السدي:

سبيلان مسوري كنه دانسه كني است كه جان دارد و جان شيوین خوش است

٣. حدود (١١١): ١٣.

٤. التمهيد، (٢٦١): ٢٢٧.

٥. التمهيد، (١٢٦): ١١.

٦. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٣٨.

وفي المجمع: «الإرداء: الإهلاك».

أقول: الظاهر وجوب الاعتقاد بأن الله تعالى يعلم كل شيء، فإن الآيات الكريمة توجب علم القارئ بعوم علمه وقدرته تعالى. وكأنه اليوم من الواضحات الإسلامية.

□ الظن بالسوء

قدمنا ما يتعلق به في حرف «س» تحت عنوان «سوء الظن بالله وبالمؤمنين»، فراجع.

□ إظهار الشماعة بالمسلم

في رواية الوائلي: «قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماعة بأخيك، فيرحمه الله ويبتليك».

وفي رواية أبيان عن الصادق عليه السلام: «لا تبدي الشماعة لأخيك، فيرحمه الله ويصيرها بك، وقال: من شمت بمصيبة نزلت بأخيه لم يخرج من الدنيا حتى يفتن»^١.
أقول: الروايتان ضعيفتان سنداً ودلالة، لكن الغالب ترتب عنوان محرم آخر عليه، كالإبداء، والتوهين، والإذلال، وتحوها، والله العاصم.

٣١٣. الظهار

في الشرائع والجواهر:

لا خلاف في أن الظهار محرم، لا تصافه بالمنكر والزور في قوله تعالى: «وَأَنذَرْتَهُمْ لِيَقُولُوا مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا»^٢، وهما معاً محزمان مع تصريح الرواية الواردة بسبب نزولها بكونه معصية (أو لكن قيل) وإن لم نحققه لأحد من أصحابنا؛ إلا عقاب فيه، لتعقيبه بالعفو، فقال عز وجل بعد ذكره: «وَأِنْ لِّلَّ لَعَقُورٌ غَفُورٌ»^٣ وهو يستلزم نفي العقاب.

وفيه أنه لا يلزم من وصفه تعالى بالعلو والفران طليتهما بهذا النوع من المعصية... ونظائره في القرآن كثيرة، كتوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا»^٤.

□ إظهار المحرمات حليتها للرجال

في صحيح ابن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن عن المرأة يكون عليها الحلي، والخلخال، والمسكة، والفرطان من الذهب، والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها انتزع (انتزعه ظ) إذا أحرمت أو تركه على حاله؟ قال: «تحرم فيه وتلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها ومسيرها»^٥.

أقول: وفي شمول الرجال للمحارم والزوج نظر؛ لدعوى الانصراف إلى غيرهم. وإن قلنا بالحق المحارم بغيرهم، لأشكلنا في شمول الرواية للزوج، والله العالم.

ويحتمل قوياً عدم حرمة للمحرم أصلاً، ونهي الإمام عن إظهارها من جهة حرمة إبداء الزينة للأجانب مطلقاً، وإن شئت، فقل: إن نهيه هنا للإرشاد.

وسأني مزيد بحث له في عنوان «اللبس» في حرف «ل» إن شاء الله.

ولاحظ عنوان «الضرب» في الجزء الأول ذيل عنوان «ضرب النساء أرجلهن».

١- جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ١٢٩.

٢- وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٢١.

١- المصدر، ج ٢، ص ١١٠.

أقول: عبادة غير الله شرك و هو من أكبر الكبائر، و يدخل فيها الركوع والسجود لغير الله تعالى، فإنهما من العبادات ولو كانا في غير الصلاة.

بحث مهم

لإجمال في معنى العبادة المأمور بها؛ فإنها يعصا فيها مبيته في الشرع والفقه كالصلاة والصوم و... ولا سبيل إلى اختراع العبادات؛ فإنها تشريع و بدعة، فهي باطلة و محرمة، و هذا واضح، و إنما الصعوبة في تعريف العبادة التي هي محكومة بالحرمة والإشراك، والنهائية الضالة المضلة اخترعت في تعريفها شيئاً مغايراً لمعناها اللغوي، وبه تسبب المسلمين إلى الكفر لدواع عندهم (خذلهم الله تعالى) ونحن ذكرنا هذا البحث في كتابنا: توحيد إسلامي ونظري وروائي و قد طبع في الباكستان وإيران أيام جهادنا مع النار كسبي في أفغانستان، ويجدر بأهل التحقيق أن يراجعوه؛ فإنني لم أر في الكتب الفقهية بحثاً عن هذا الموضوع.

و هنا احتمال آخر و هو أن العبادة الموضوعة للحرمة هي نفس العبادة الموضوعة للوجوب والندب، فإن الشارع بين الثانية دون الأولى، ولو كانت مغايرة للثانية لبيتهاء فتأمل في المقام، والله الملم لهم للصواب.

٣٤٥. العتو عن أمر الله ونهيه

قال الله تعالى: ﴿قُلْنَا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا زُودًا خَاسِرِينَ﴾^١.

وقال الله تعالى: ﴿وَقَعَتُوا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَاخَذْنَاهُمْ أَصْعَاقَهُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾^٢.

أقول: العتو والعنى - كما في بعض كتب اللغة - الاستكبار وتجاوز الحد.

ولا فرق في الحكم المذكور بين هذه الأمة وسائر الأمم، كما لا يخفى، بل الظاهر ثبوت حرمة العتو وإن أتى بما كلف به، فلاحظ.

«ع»

□ عبادة الحائض والنفسا

أشرنا إليها في صلاة الحائض في حرف «ص».

□ عبادة الشيطان

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَغْنَىٰ إِيَّاكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾^١.

أقول: الظاهر أن عبادة الشيطان في الآية عبارة عن إطاعته فيما يوسوس من ترك الواجبات وإتيان المحرمات وإن كانت العبادة أخص من الإطاعة، كما لا يخفى، وإن أريد بها معناها الأخص، فتدخل فيما يأتي.

٣٤٤. عبادة غير الله

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أُعْبِدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^٢.

وقال: ﴿وَلَكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾^٣.

١. يس (٣٦): ٦٠.

٢. الأنعام (٦١): ١٥٦، غافر (٤٠): ٦٦.

٣. الأنبياء (٢٢): ٩٨.

١. الأعراف (٢٧): ١٦٦.

٢. الطاريات (٥٦): ٤٤.

□ العفو في الأرض

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^١ ولا يخفى أن النهي المذكور لا يتضمن حكماً جديداً.

٣٤٦. العجب

في صحيح الترمذي عن السجادة عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ثلاث منجيات: خوف الله في السر والعلانية، والعدل في الرضا والغضب، والقصد في الغنى والفقر، وثلاث مهلكات: هوى متبع، وشح مطاع، وإعجاب المرء بنفسه»^٢.
أقول: الروايات الواردة في ذم العجب كثيرة جداً، بل لا يبعد حصول العلم بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام.

وقال سيدنا الحكميم عليه السلام في مستحبه:

نعم، يظهر من كثير من الأخبار حرمة لكثرة لا تطبق على العمل ليمتنع التقرب به حيث، ومجرد كونه من المهلكات وأنه مانع من صعود العمل إلى الله سبحانه ومن قبوله أعم من الإبطال...^٣

أقول: ولكن مع ذلك استفادة الحرمة الذاتية منها محل إشكال؛ لاحتمال إرادة الإرشاد إلى كوازمه من ترك الوظائف اللازمة الشرعية، وعدم الخوف، والرجاء إليه تعالى، فلاحظ وتأمل.

ثم العجب في اللغة: الكبر، أعجب بنفسه: استكبر. أعجب بالشيء: أسر الشيء. وقال بعضهم: «العجب: استعظام العمل الصالح، واستكباره، والابتهاج به، والإدلال به، وأن يرى نفسه خارجاً عن حد التقصير، وأما السرور به مع التواضع له تعالى والشكر له على التوفيق لذلك، فهو حسن، انتهى كلامه.

١. البقرة (٢): ٢٠، الأنعام (٦): ١٤١، هود (١١): ٥٥، النمل (٢٦): ١٨٣، العنكبوت (٢٩): ٢٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٢٩.

٣. مستحبه العروة الوثقى، ج ١، ص ٤٦٣.

وذكر السيد الأستاذ الحكيم المذكور في كتابه منهاج الصالحين «التكثير» في عداد الكبائر، ويأتي في محله. وإنما الكلام في حرمة العجب بمعنى الثاني.

٣٤٧. العجلة بالقرآن

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾.
أقول: يحتمل كون النهي إرشادياً، ويحتمل كونه مولىً حسب الاختلاف في تفسير الآية، فراجع التفاسير.

□ تعدي حدود الله

قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَغْشَوْنَهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِلُونَ﴾^١.
هذه الآية وغيرها مما يشابهها ليست دالة على حكم جديد، كما لا يخفى.

□ الاعتداء

قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^٢.

و قال تعالى: ﴿وَلَا تُسَبِّحُوهُنَّ ضَرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾^٣.
و قال: ﴿وَلَا يَخْرُجُ مِنْكُمْ شَيْءٌ قَوْلٌ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾^٤.
وذكر بعض المفسرين في ذيل الآية الأولى «أن النهي مطلق يراد به كل ما يصدق عليه أنه اعتداء، كالقتال قبل أن يدعى إلى الحق والابتداء بالقتال، وقتل النساء والصبيان».

١. البقرة (٢): ٢٢٩.

٢. البقرة (٢٢): ١٩٠.

٣. البقرة (٢٢): ٢٢٣.

٤. المائدة (٥): ٢.

أقول: الاعتداء هو التجاوز عن الحد، فهو والظلم واحد، فليس فيه حكماً جديداً، وأما تحديد الاعتداء الجائر على الكفار، فلعله سيأتي في باب القتل، والله الموفق.

٣٤٨ عداوة الشيعة

في الصحيح عن الصادق عليه السلام أن الرجل ليحبكم و ما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنة بحبكم، و أن الرجل ليقطعكم و يعلم ما أنتم عليه فيدخله الله بيقطعكم النار.^١
أقول: قد تقدم الكلام في هذا الموضوع في حرف «ب» في عنوان «التباغض».

٣٤٩ و ٣٥٠ عداوة الرسل والملائكة

قال الله تعالى: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ».^٢

قال المجلسي رحمه الله في السماء والعالم من «الحذر»: «الظاهر أن التعبير بالكافرين عنهم (أي اليهود) لبيان أن هذا أيضاً من موجبات كفرهم، وتدفع الآية على أنه يجب محبة الملائكة، وأن عداوتهم كفر»^٣ انتهى.

أقول: استفادة حرمة عداوة الملائكة من الآية الكريمة لا بأس بها وأما وجوب محبتهم، فلا يستفاد بوجه.

□ تعطيل الحدود

في الصحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام: «اللَّهُمَّ... قُلْتُ لَيْسَ بِكَ...»^٤ يا محمد، من عطل حداً من حدودي، فقد عاندني وطلب بذلك مضادتي.^٥

١- وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٤٣٩، الرواية بحاجة إلى البحث والتأمل.

٢- القرآن، ٢٤: ١٨.

٣- بحار الأنوار، ج ٥٩، ص ١٤٩.

٤- وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٠٩.

أقول: الظاهر أن التعطيل بمعنى الترك دون التأخير، فحرمة عرضية لأجل ترك الواجب.

٣٥١ التعزيب بعد الهجرة

في صحيح ابن محبوب قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام عن الكبائر كم هي؟ وما هي؟ فكتب: «الكبائر من احتسب ما وعد الله عليه النار كفر عته سيئاته إذا كان مؤمناً، والسبع الموجبات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعزيب بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف».^١

أقول: وكذا عد التعزيب المشار إليه من الكبائر في صحيح ابن مسلم، وغيرهما.

وفي خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «لأرضاع بعد فطام، ولأوصال في صيام، ولا يتم بعد احتلام، ولا صمت يوماً إلى الليل، ولا تعزيب بعد الهجرة، ولا هجرة بعد الفتح، ولا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك...»^٢

وفسره في مجمع البحرين بقوله:

يعني الاحتياق ببلاد الكفر والإقامة بها بعد المهاجرة عنها إلى بلاد الإسلام، وكل من رجع من الهجرة إلى موضع من غير عذر... كالمرتد. وفي كلام بعض علمائنا: التعزيب بعد الهجرة في زماننا هذا أن يشتغل الإنسان بتحصيل العلم ثم يتركه، ويصير منه غريباً انتهى.

أقول: التعزيب يفرض على أقسام:

فمنها: الارتداد، فيرجع المكلف إلى بلده و موضعه مرتداً عن الإسلام إلى كفر.

١- المصدر، ج ١١، ص ٤٥٤.

٢- المصدر، ج ١٦، ص ١٥٦.

ومنها: انتقال المكثف إلى مكان لا يقدر تعلماً وعملاً على إطاعة ربه عز اسمه.

ومنها: الالتحاق ببلاد الكفار والسكون فيها وإن تمكن من إتيان وظائفه.

ومنها: ذهاب المؤمن إلى بلاد المخالفين. إما مع تمكن من العمل بمذهبه، وإما بدون، فالصور خمسة. لا إشكال في حرمة الأول والثاني، بل الثاني لعله المتيقن من التعزب المحرم فضلاً عن الأول الذي لا يحتاج في حرمة إلى كونه في التعزب بعد الهجرة. كما أنه لا إشكال في جواز الرابع قطعاً. وأما الأخير، فإن تمكن من العمل بتقنية، فلا يبعد القول بالجواز للسيرة. وإن لم يتمكن أصلاً، كما في أداء الخمس ونحوه، فلا قوى عدم الجواز، فافهم.

وأما الثالث، ففيه إشكال وتردد. والمسألة في العصر الحاضر محل لابتلاء الناس، ومقتضى البراءة هو الجواز، سواء أكان المرجع مهاجر منه أولاً أم غيره؛ حاضرة كانت أو ياديه، لكن جواز موقوف على عدم خوف ارتداد الأولاد وأخذ ثقافة الكفار، كما هو كذلك اليوم غالباً، بل وإتيان المحرمات المباحة في مجتمعات الكفر.

قال الشهيد الأول في جهاد النعمة قال: «و يحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعائر الإسلام».

وقال الشهيد الثاني في شرحه:

من الأذان، والصلاة، والصوم وغيرها... «واحتز به غير يتمكن ممن يمكنه إقامتها بقوة، أو عشرة نعمة، فلا تجب عليه الهجرة. نعم، تستحب لئلا يكسر سرادهم، وإلما يحرم المقام مع القدرة عليها أي الهجرة، فلو تعذرت... فلا حرج. وألحق المصنف فيما نقل عنه ببلاد الشرك بلاد الغلاف التي لا يتمكن فيها المؤمن من إقامة شعائر الإيمان مع إمكان انتقاله إلى بلد يتمكن فيه منها، انتهى.

أقول: بعض هذا الكلام مؤيد لما قلنا من الجواز في الصورة الثالثة، وبعضه الأخير قد عرفت ما فيه.

ولحن ذكرنا تفصيل فروع الهجرة في كتابنا توضيح مسائل جنكي الذي ألفناه بعد تأليف هذا الكتاب بستوات، وننقل هنا ما ذكرنا في هامش الصفحة الإحدى والثمانين.

الطبعة الثانية منه: الاستفادة من الآية أولاً؛ وجوب الهجرة من كل محل لا يتمكن من التدين وإن لم يكن بلد شرك، كما في البلاد الأفغانية فعلاً. وثانياً: أن المناطق في وجوبها هو العصيان (الظلم بالنفس) المحقق بترك الواجبات وإتيان المحرمات فقط من دون اعتبار المستحبات، كالأذان. وثالثاً: الاكتفاء بالتدين ولو في حالة الاختفاء؛ فإنه الراجع للظلم على النفس من دون اعتبار التجاهر بالعمل، ورابعاً: كفاية العمل ولو مع الأدية؛ لعين ما قلناه في الثالث. فهذه ملاحظات أربع على كلام جمع من العلماء منهم: صاحب الجواهر.

وأما ما نقله في «الجمع عن بعضهم، فهو ليس من التعزب، وترك التعلم ليس بحرام مطلقاً، فإن اتعلم ربما يكون مستحباً، وربما واجباً كفائياً، وربما واجباً عينياً.

٣٥٢ و ٣٥٣. عزم عقد النكاح للمعنة

قال الله تعالى: «وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ»^١.

قيل: العزم عقد القلب على الفعل، وتنبه بحيث لا يفي فيه وهن في تأثيره إلا أن يبتل من رأس. والعقد من العقد بمعنى الشد... ثم في تعليق عقد النكاح بالعزم الذي هو أمر قلبي، إشارة إلى أن شئخ هذه العقدة أمر قائم بالنية والاعتقاد؛ فإتيان من الاعتبارات العقلية التي لا موطئ لها إلا طرف الاعتقاد، والمراد بالكتاب هو المكتوب، أي المفروض من الحكم وهو التريض الذي فرضه الله على المعتدات.

فمعنى الآية: ولا تنجروا عقدة النكاح حتى تنقضي عدتهن. أي فليس المحرم هو العزم على العقد، بل نفس العقد؛ فإن العزم عليه جائز؛ لقوله تعالى قبل هذه الآية: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ». كما في «الجمع». لكن أورد عليه في الجواهر:

١. النساء: ١٩ و ٢٠.

٢. البقرة: ٢٢٧.

بأن المباح هو العزم على النكاح بعد العدة لاحتياجها؛ فإن النكاح إذا كان حراماً كان العزم عليه أيضاً محرماً فالإتفاق على إباحة العزم على النكاح بعد انقضاء العدة لا يقتضي حمل العزم على نفس الفعل؛ إذ يمكن على معناه الحقيقي مع التقيد بالعدة، ومنه يعلم تقييد الإكثار بما بعد العدة؛ لأن العزم على الفصح قبيح، فيمتنع من الحكم تجويزه.

أقول: لا يبعد أن يكون مراد الأمين الطبرسي^١ أيضاً ما ذكره صاحب الجواهر^٢؛ فيكون النزاع في العزم الجائز غير الفصح لفظياً.

ثم قال صاحب الجواهر في وجه حرمة أصل النكاح: فإن المفهوم منه (أي من قوله تعالى: «وَلَا تَزَوَّجُوا») عرفاً أنهى عن النكاح نفسه ولو لشيوع التعبير عن تحريم الفعل بالنهاي عن مقدماته لقصد المبالغة... فلأن تحريم عزم النكاح يستلزم تحريم النكاح المعزوم عليه؛ فإنه لو كان جائزاً لجاز العزم عليه قطعاً، إذ لا حكم للعزم بالنظر إلى ذاته... بل لا يعقل جواز الفعل مع تحريم العزم عليه.^٣ ثم الظاهر جريان الحكم في حق المعتدة حرفاً بحرف.

قائمة

من تزوج امرأة في عتتها عالماً بالحكم والموضوع، حرمت عليه أبداً بمجرد العقد، وكذا إن جهل المدة والتحريم أو أحدهما، ودخل بها قبلاً أو دبراً، حرمت عليه أيضاً، ولو لم يدخل، بطل ذلك العقد وكان له استئنافه بعد انقضاء العدة بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل الأجماع بقسميه عليه... كذا في الجواهر، لاحظ الروايات في الوسائل^٤.

ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا تزوج المرأة في عتتها ودخل بها، لم تحل له أبداً عالماً كان أو جاهلاً، وإن لم يدخل حلت للجاهل دون الآخر، وعليه يحمل المطلقات.

١- راجع وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٨٣ وما بعدها.
٢- المصدر، ص ٣٤٤.

قائمة

قال في شرح التلمذة عند قول المانن: «وزوجة الغائب (تعتد) في الوفاة من حين بلوغ الخبر بموته وإن لم يثبت شرعاً، لكن لا يجوز لها التزويج إلا بعد ثبوته».

أقول: يأتي تفصيله في عنوان «الترخيص» في الجزء الثالث في الواجبات.

٣٥٤. التعصب

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «من تعصب أو تعصب له فقد خلع ريقه الإيمان من عتقه».

وفي خبر السكوني عنه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «من كان في قلبه حبة من خردل من عصبية، بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية»^١.

وفي رواية غير قوية سنداً عن السجادة عليه السلام: «العصبية التي يأتيها صاحبها أن يرى الرجال شراذم قوم خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يحسن الرجل قومه على الظلم»^٢.

أقول: المتيقن من العصبية المحرمة ترويح باطل قومه، وظلمه على حق غيرهم، بل الترويح المذكور حرام وإن لم يكن من قومه، فلاحظ.

□ العصبير العنيني

تقدم بحثه في عنوان «أشرب» في حرف «ش»، فلاحظ.

٣٥٥. عضد شجر المدينة

في موثقة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «حرم الله حرمه يريد أن

١- أي برضاة.
٢- وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٩٦، يشاهد أيضاً أخبار السكوني.
٣- المصدر، ص ٢٩٨.

يختلى خلاله، أو يعصد شجرة إلا الأذخر، أو يصاد طيره، وحرم رسول الله ﷺ المدينة وما بين لايتهما صيدها، وحرم ما حولها بريداً في بريد أن يختلى خلالها، ويعصد شجرها إلا عودي الناضج^١.

أقول: لاحظ عنوان «القلع» في حرف «ق».

والأظهر هو عدم اختصاص التحكم بالعصد، بل جريانه في مطلق القطع. والحكم هو الحرمة إن لم تكن السيرة على خلافه، وإلا فالأحوط المنع لغير أهل المدينة، لكن اليوم لم يبق موضوع لاختلاء خلالها وعصد شجرها، لكثرة زرع الورد والشجر والنبات. واما صيد المدينة، فتركه احترام له ﷺ على كل حال.

٣٥٦. عضل النساء عن النكاح

قال الله تعالى: «فَلَا تَغْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^٢.
أقول: تدل الآية على حرمة منع الناس المرأة بعد قضاء عدتها عن نكاح زوجها الأول إذا تراضيا بصورة مشروعة غير محرمة، ويمكن أن يستفاد من الآية وغيرها حرمة المزاحمة للناس فيما عليه سلطنتهم وإن لم يكن بمال.

□ عضل النساء

قال الله تعالى: «وَلَا تَغْضُلُوهُنَّ لِيَتَدْعُوْنَ بِنَفْسِهِنَّ مَا آتَيْتُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ»^٣.

تدل الآية على حرمة تضيق الأزواج على زوجاتهم؛ لجبرن على بذل شيء من الصداق لأجل الطلاق، نعم، يجوز القعل المذكور في صورة الفاحشة المبينة وهي الزنا على ما قيل....

ويمكن أن يقال: إن هذا - كسابقه - ليس حكماً جديداً، بل هما من أفراد الظلم

المحرم، والاستثناء المذكور في هذه الآية استثناء عن حرمة الظلم؛ انتقاماً والتصاراً، فلاحظ.

□ تعظيم السلطان الجائر

في موثقة سماعة، قال: سألت عن المسافر كم يقصر الصلاة؟ فقال: «في مسيرة يوم، ذلك بريدان، وهما ثمانية فراسخ. ومن سافر قصر وأقصر إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لسلطان جائر، أو خرج إلى صيد...» رواه الشيخ كذلك في استبصاره^١ فبدل على حرمة مطلق تعظيم السلطان الجائر؛ إذ لا خصوصية للتشيع، لكن الموجود في النسخة المخطوطة الجيدة حسب قول محشي الاستبصار «مستنعياً» بدل «مشيعاً» فيناسب تطبيقه على رجل من أعوان الظلمة، أو مغلوب على أمره يجهل المسافة أو نحوه.

والمذكور في التهذيب^٢: «إلا أن يكون رجلاً مشيعاً» بحذف كلمة «سلطان جائر» لكنه ليس بهم؛ لذكرها في نسخة الاستبصار، فيحمل ما في التهذيب على الاشتباه والسهو من المؤلف أو الناسخ، على أنه لا معنى لكون مطلق التشيع مانعاً عن القصر، وحمله على كثير السفر خلاف الظاهر.

ويمكن أن يقال: إن مطلق ما يمنع عن القصر، ليس بحرام، كما يفهم من روايات باب القصر؛ إذ قد يكون السفر الباطل يتم فيه الصلاة، كما في سفر الصيد اللهوي عند من لا يقول بحرمة، لكن المناسبة بين الموضوع والحكم، تقتضي الحرمة، فالعمدة في الإشكال هو الوجه الأول.

٣٥٧. عقد المحرم إزاره في عتقه

في رواية سعيد الأعرج أنه سأل أبا عبد الله ع عن المحرم بعقد إزاره في عتقه؟ قال: «لا»^٣.

١. الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢.

٢. التهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٧.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٢٥.

١. المصدر، ج ١، ص ١٧٤.

٢. البقرة (٢١) ٢٢٢.

٣. النساء (٤) ١٩.

أقول: دلالة الرواية على المنع لأبأس بها، لكن في طريق الصدوق إلى سعيد المذكور «كرام الخنمعي» فقد وصفه الشيخ «أنه واقفي خبيث» لكن النجاشي كسر وصف «الثقة» في حقه، فالجمع بين القولين يقتضي إرجاع الخيانة إلى جهة وصفه، والوثاقة إلى كلامه، فيكون الرجل موثقاً، لكن الذي يوجب التوقف في ذلك قول الشيخ في كتابه الثانية^١ حيث قال:

فروى الثقات أن أول من أظهر هذا الاعتقاد (الوقف على الكاظم ع) علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الراسي طبعوا في الدنيا، ومالوا إلى خطائهما، واستمالوا قوماً فبدلوا لهم شيئاً مما اختاروه من الأموال نحو حمزة بن بزيع، وابن المكارم، وكرام الخنمعي، وأمثالهم، فروى محمد بن يعقوب...

أقول: فمثل هذا الخائن الذي يكذب لأجل المال، لا يصلح للاعتماد على قوله، فإن قلت: كيف تثبت أصل النقل؟

قلت: لا فرق بين التوثيق الخاص والتوثيق العام. وقول الشيخ (ع): «فروى الثقات» يكفي للحكم بصحة الرواية، لكن قوله في آخر كلامه: «فروى محمد بن يعقوب» ظاهر في أن مراده «الثقات» ورواياتهم» هو الروايات التي نقلها من الرواة المذكورين في كتابه وعليه، فيشكل الأمر؛ إذ ليس فيها ما يثبت خيانة كرام وكذبه.

وهنا شيء آخر وهو أنه لم يثبت أن رواية الثقات هل هو وقف الثلاثة الأولين فقط، أو مع نقل استمالة الثلاثة الآخرين؛ إذ يحتمل أن نقل استمالتهم من الشيخ ع وهو لمكان إرساله غير حجة، وعلى كل حال، لا بد من الاحتياط في رواياته، كما ذكرنا في فوائدنا في رجاله (بحوث في علم الرجال).

٣٥٨. عقوق الوالدين

المعقوق^٢ من الكبار، والمسألة: لمكان ابتلاء الناس بها مستحقة للتفصيل، فنقول:

١. الثانية، ص ١٢. (مطبوعة نجف الأشرف).

٢. في التاموس: عوق، عوق والد، عوقاً بفتح العين وفي المنجد بضهاً ومعقاً ضد بر، وفي المنجد: عوق الولد

قال الله تعالى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^١.

وقال تعالى: «وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ»^٢.

وقال تعالى: «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَنَّا نَشْرِكُكُمْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِيحَالِكُمْ»^٣.

وقال تعالى: «وَوَقَضَىٰ رَبِّيكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَنْتَعِنُ عَنْذَكَ الْكِبَرُ أَخَذَهُمَا أَوْ كَلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمًّا وَلَا تَفْزَعْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا»^٤ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلْدِ مِنْ أَرْحَمَتِي وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا»^٥.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنَةً أُمُّهُ... أَنْ أَشْكُرَ لِي وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»^٦ «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنَةً أُمُّهُ كَرِهَ...»^٧.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ...»^٨.

وقال تعالى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا حَسَنَتُهُ أُمُّهُ كَرِهَ...»^٩.

وفي صحيح ابن محبوب، وصحيح السيد عبد العظيم الحسني،^{١٠} وصحيح عبيد، وصحيح ابن سنان،^{١١} وحسنة الفضل^{١٢} وغيرها عدد عقوق الوالدين من الكبار، فلاحظ.

عبد الله، عباد، أي شئ، عبادته وترك الشفقة عليه والإحسان إليه واستغفر به، وفي صحيح البحري: إذا أدب وعصا، وترك الإحسان إليه وهو الرزية، وأصله من عوق وهو الشق والقطع.

١. البقرة (٢): ٨٣. سياق الآية مانع عن استفادة وجوب الإحسان بالوالدين وكذا الآية التالية.

٢. النساء، (٤): ٣٦.

٣. الأنعام (٦): ١٥١.

٤. الإسراء (١٧): ٢٣ - ٢٤.

٥. لقمان (٣١): ١٤ و ١٥.

٦. التكاوت (٢٨): ٨.

٧. الأختاف (١٦): ١٤.

٨. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٤٢.

٩. المنصور، ص ٢٤٤.

١٠. المنصور، ص ٢٦٦.

وفي صحيح عبدالله بن المغيرة عن الصادق، عن رسول الله ﷺ: «كن باراً واقصر على الجنة وإن كنت عاقفاً، فاقصر على النار»^١
وصححه الرواية سنداً مبنية على صحة رواية إبراهيم بن هاشم، عن عبدالله المذكور وإلا فتصحح مرسله.

وفي صحيح سيف عن الصادق عليه السلام: «من نظر إلى أبيه نظر ماقت لهما وهما ظالمان له، لم يقبل الله له صلاة»^٢

وفي صحيح أبي ولاد الحنظلي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ما هذا الإحسان؟ فقال: «الإحسان أن تحسن صحبتهما، وأن لا تكلفهما أن يسألاك شيئاً مما يحتاجان إليه وإن كانا مستغنيين، أليس يقول الله ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا يَبْتَلِيَنَّ عَنْدَكَ الْكَيْدَ أَخَذَهَا أَوْ بَلَّاهَا فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ قال: «إن أضجرك، فلا تقل لهما: أفٌ ولا تنهرهما إن ضرباك، قال: ﴿وَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ قال: «إن ضرباك فقل لهما: غفر الله لكما، فذلك منك قول كريم. قال: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ قال: لا تمل (تملاً به) عنيك من النظر إليهما إلا برحمة ورقته، ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما ولا يدك فوق أيديهما، ولا تقدم قدامهما»^٣

وفي صحيح معمر بن خلاد، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: أدعولوا الذي إذا كانا لا يعرفان الحق؟ قال: «ادع لهما، وصدق عنهما وإن كانا حقيين لا يعرفان الحق، فدارهما فإن رسول الله ﷺ قال: إن الله بعثني بالرحمة لا بالعقوبة»^٤
أقول: المستفاد من الآيات والروايات أمور:

الأمر الأول: وجوب الإحسان بهما، والمفهوم منه مداراتهما في الأقوال والأفعال والسلوك الجميل معهما، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا غَرُوفًا﴾

١. المصدر، ج ١٥ ص ٢١٦

٢. المصدر، ص ٢١٧

٣. المصدر، ص ٢٠٤ و ٢٠٥

٤. المصدر، ص ٢٠٦

وقوله ﷺ في صحيح الحنظلي: «الإحسان أن تحسن صحبتهما»
و أمّا قوله ﷺ فيه: «وأن لا تكلفهما...» فالظاهر عدم وجوبه ولو من جهة السيرة والاستشهاد بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ شاهد أودليل على استحباب عدم التكليف المذكور، كما لا يخفى.

ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين كونهما شاكين أو كبيرين، مؤمنين أو كافرين، بل محسنين أم مسيئين، وما ثبت من جواز الانتصار والانتقام، كما مر في عنوان «السب» وغيره بشكل جريانه في المقام مع هذه التأكيدات، بل ذيل صحيح الكتاني صريح في عدم الجواز في الجملة، فلاحظ، والله أعلم.

الأمر الثاني: حرمة القول لهما «أف» إذا كانا كبيرين في السن، كما في آية الإسراء، وبشكل استحباب الحكم المذكور إلى غير الكبيرين في السن. فتأمل.

وقال في مجمع البحرين: «الأف كلمة يقال لما يتضجر منه ويستنقل»^١ ويصح أن تعبر عنه بالفارسية «ملول شدم» و «خسته شدم» و «از صحبتان حوصله‌ام سر رفت» وأمثالها.

ثم يلوغهما الكبير يفهم من الصدق العرفي لعدم ضابط معين فيه، كما لا يخفى.
الأمر الثالث: حرمة نهركما، أي زجرهما، وفي منتهى الأرب: نهر: سرزنش کردن و بانك بر زدن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْهُ﴾.

ثم الظاهر ثبوت الحرمة لزجر الوالدين غير الكبيرين أيضاً، لكن لا بعنوان النهر، بل من جهة ترك الإحسان الواجب، فإنه من أفرادها، كما أن القول الكريم وخفض الجناح أيضاً من أفرادها، وليس شيئاً آخر على الظاهر. وتفسير القول الكريم بالاستغفار في صحيح الحنظلي من باب التطبيق دون الحصر. وأمّا الاسترحام، فيشكل القول بوجوبه، ومن حمل الأمر به ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ على التدب لم يكن مخالفاً للسيرة المتصلة بزمان المعصوم ﷺ.

١. وقال أيضاً: وفي كلمة مأثمة على ما قيل تسع لغات «أف» بركات ثلاث بغير تنوين، وبالحركات الثلاث مع التنوين وأف. وقال صاحب القاموس: أف بوزن فَيْف وتأتي من كرب أو خيرة، وأف كلمة نكرة، وتأتيها أرمعون... وهذا العدد صرح صاحب منتهى الأرب أيضاً.

الأمر الرابع: العقوق حرام ومن الكبائر، والظاهر أنه ترك الإحسان وضدّه. وأما النظر لماقت كما في صحيح سيف، فإن عدّ من العقوق، فهو حرام وإلا فمجرد عدم قبول الصلاة لا يدلّ على حرمة.

الأمر الخامس: كان سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في دروسه (خارج الفقه في بحث الصلاة على الميت) يدّعي حرمة الدعاء لغير المؤمن، ولكنني لم أجده دليلاً، ولو فرض حرمة، لكانت خاصة بغير الوالدين؛ لصحيح عمر بن خلّاد المذكور.

الأمر السادس: وأما رفع الصوت واليد فوق صوتهما وبدهما والتقدم قدامهما كما في صحيح الحنّاط، فإن عدّت من العقوق أو ترك الإحسان، فهو حرام بلا كلام وإلا فهو مستحبّ على الأرجح، والله العالم.

الأمر السابع: الآيات والروايات المتقدمة لا تثبت لزوم إطاعة الأولاد للوالدين فيجوز لهم المخالفة عملاً وإن يحرم العقوق وترك التأذّب معهما قولاً وفعلاً. فإذا قال الوالدان لولدهما: طلّي زوجتك. أو انكح امرأة فلانية، أو ملكك لساناً، أو تفلان أو لا تسافر، أو سافر، أو نحو ذلك، فلا يجب على الولد التجري على طبقه، وله المخالفة مع التأذّب في الكلام وذكر الأعداء، والتعلّل بتعليلات. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُقْلِبْهُمَا﴾ وإن دلّ على جواز المخالفة، بل وجوبها وحرمة الإطاعة في المحرمات وترك الواجبات ولو استوجبت المخالفة المذكورة تأذّبهما، لكنّه لا يدلّ على وجوب الطاعة في غير المحرمات وترك الواجبات، كما لا يخفى.

لا يقال: إن الطاعة وقبول كلامهما من الإحسان الواجب؛ فإنّه يقال: يبعد شمول الإحسان الواجب للمباحث عنه، كما يظهر من صحيحة الحنّاط.

لكن يشكّل الأمر فيما إذا استلزم مخالفة الولد لهما في مطالبهما تأذّيتهما، وانترجاهما، ولم يقدّر الاحتيال في إقناعهما؛ فإنّه من العقوق المحرم.

قال في صوم الجواهر: «بل لعلّه (أي صحّة صوم الولد) حتّى مع انتهى؛ لعدم ما يدلّ على وجوب طاعة ذلك، ما لم تستلزم إيذاء بذلك من حيث الشفقة التي لا فرق بين

الوالد والوالدة...»^١

أقول: استلزم الإيذاء وجوب الطاعة في مثل الطلاق والعناق والتعليك غير ظاهر، فالفرق بينه وبين السفر والصلاة في المسجد وتحوء بلا فارق، اللهم إلا أن يقال بخروج الأمثلة الأولى من وجوب الطاعة في فرض اتّأذّي بالسيرة الكاشفة عن مذاق الشرع، والمقام مشكّل وأشكّل منه قول العلامة (رحمته) في انتمتني على ما في جهاد الجواهر من: أن إطاعة الأبوين فرض عين والجهاد فرض كفاية، وفرض العين مقدّم على فرض الكفاية، فإننا لم نجد ما يدلّ على فرض طاعة الوالدين مطلقاً، ولعلّ نظر العلامة في هذا الإفتاء إلى قوله (رحمته): «أنت ومالك لبيك»^٢.

لكنّه محلّ إشكال أو منع؛ إذ ليس الولد ملك أبيه يتصرّف فيه كيف يشاء، ولا يجوز للولد عملاً إلا بإذنه.

بحث و تفصيل

قال الشهيد الأوّل في النعمة: «وللأبوين منع الولد من الجهاد مع عدم التعمين». قال الشهيد الثاني:

وفي الحاق الأجداد بهما قول قوي، فلو اجتمعوا توقّف على إذن الجميع، ولا بشرط حرّيتهما على الأقوى. وفي اشتراط إسلامهما قولان، وظاهر المصنّف عدمه، وكما يعتبر إذنهما فيه يعتبر في سائر الأسفار المباحة والمندوبة والواجبة كفاية مع عدم تعينه عليه؛ لعدم من فيه الكفاية، ومنه السفر لطلب العلم، فإن كان واجباً عيناً أو كفاية، كتحصيل الفقه ومقدّماته مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم إمكان تحصيله في بلدتهما ومقاربه مثلاً لا يعدّ سفرّاً على الوجه الذي يحصل مسافراً ثم يتوقّف على إذنهما والأتوقّف^٣ انتهى.

١. جواهر الكلام، ج ٥١، ص ٢٢٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١١٥.

٣. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ١٢.

٤. فروغ الفتوى، ج ٢، ص ٢٨٤.

أقول: والأقوى عدم إلحاق الأجداد بهما لاختصاص الأدلة بهما وفقد ما يشملهم. نعم، إن مقتضى الإطلاق عدم اشتراط الحرية والإسلام، كما أفاده خلافاً لصاحب الجواهر في الأخير حيث اعتبر إسلامهما، وما ذكره في وجهه لا ينعض دليلاً، فلاحظ. وأما اعتبار الإذن في الجهاد، فلم يدل عليه دليل لفظي أصلاً، وما ورد فيه فهو ضعيف سنداً ودلالة.^١

نعم، قال العلامة في محكي المتن: «من له أبوان مسلمان لم يجاهد تطوعاً إلا بإذنهما، ولهما منعه، وبه قال كافة أهل العلم»، انتهى.

لكن لم يعلم أن الإجماع المذكور على سلطنة المنع أو عليه، وعلى اعتبار الإذن. والعبارة غير ظاهرة في الأخير مع أنه مخصوص بالجهاد دون سائر الأسفار، كما صرح به نفسه، وعلته بأن الغالب في الجهاد الهلاك، وفي هذا (أي السفر لطلب العلم والتجارة) السلامة.

وأورد عليه بأنه منافي لما ذكره أولاً من وجوب الطاعة مع عدم تعيين السفر الحزبور عليه، والأظهر عدم الاعتناء بمثل هذه الإجماعات المنقولة في قبال العمومات والإطلاقات اللفظية، فلا يعتبر إذنهما في شيء من الأسفار والجهاد. وأما سلطنتهما على المنع، فليس أيضاً عليها دليل سوى الإجماع المحكي عن التذكرة والإيضاح، ونفي وجدان الخلاف في كلام الفقيه المتتبع صاحب الجواهر (رحمته).^٢

والأوجه إلحاق السفر بغيره من الأمور في عدم وجوب الطاعة وعدم حرمة المخالفة إلا فيما إذا استلزم ترك الإحسان والمصاحبة المعروفة والعقوق على إشكال في بعض الموارد، كما عرفت.^٣

الأمر الثامن: قال رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن حازم عن الصادق عليه السلام: «لا يمين

للولد مع والده، ولا للمملوك مع مولاه، وللنساء مع زوجهن، ولا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة»^١.

وظاهره بطلان النذر بدون إذن الوالد دون الوالدة.

بحث رجالي

سند الحديث في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «و هذا السند كما ترى معتبر».

لكن المتن كأنه ذيل لرواية أخرى رواه الكليني في محل آخر من الكافي.^٢ عن علي بن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر ثمان جملات، ثم ذكر المتن الذي نقلناه هنا، وهو خمس جملات و أنا في اعتمادي على منصور بن يونس متردد.

فيكون الرواية غير معتبرة باحتمال أن منصور بن يونس واقع في هذا السند أيضاً، غاية الأمر سقط اسمه عن السند من الكليني أو من أحد الرواة، واحتمال تعدد الرواية بعيد جداً، ورواه في التهذيب عن الكليني أيضاً كذلك جامع الأحاديث.^٣

وأما الصدوق، فرواه بسنده في الفقيه ليس فيه منصور بن يونس ورواه بسندان في أماليه عن منصور بن يونس عن منصور بن حازم، وعن علي بن إسماعيل، عن منصور بن حازم كما في الوسائل.^٤ لكن كلا السندين غير معتبر.

ورواه أيضاً الطوسي في مجالسه (أماليه) بسند غير معتبر عن ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن منصور بن حازم وعلي بن إسماعيل الميمني، عن منصور بن حازم.^٥

١. الكافي، ج ٢، ص ١٤٠ وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٨٦.

٢. المصدر.

٣. جامع وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٩٠.

٤. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ٤١٣.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٩٠.

٦. المصدر، ج ٧، ص ٣٨٩.

١. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٢.

٢. جواهر الكلام، كتاب الجهاد، ص ٥٤٢.

٣. قال سبزواري الأستاذ الكبير رحمه الله في اعتكاف مستحب، ج ٦، ص ٢٢٢ لا إشكال ظاهراً في حرمة إيلائهما بالمخالفة للأمر أو نهى الصادرين من أحدهما بداعي العطف والشفقة، وكأنه القدر المتكبر من وجوب إطاعة الوالدين وحينئذ قلنا نهى أحدهما قولاً عن الاعتكاف بداعي الشفقة أو عن الصوم كذلك بطل.

فيحصر طريق اعتبار الرواية عندي على حصول الوثوق بصدور الرواية لمكان هذه الأسانيد، وسند الراوندي المنقول في المستدرک كما في جامع الأحاديث.^١
الأمر التاسع: هل يجوز لهما أخذ مال أولادهما بلا إذنهم أو مع نهيهم أم لا؟ أمّا الأم، فلا يجوز لها أخذه؛ لعدم دليل عليه، بل الدليل على خلافه، كما ستعرف، ولا حق لها سوى النفقة الواجبة.

و أمّا الأب، فظاهر جملة من النصوص هو الجواز في الجملة، ففي خير سعيد بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيجب الرجل من مال ابنه وهو صغير؟ قال: «نعم» قلت: يوجب حجة الإسلام وينفق منه؟ قال: «نعم، بالمعروف» ثم قال: «نعم، يوجب منه وينفق منه؛ إن مال الولد للوالد، ليس للولد أن يأخذ من مال والده إلا بإذنه».^٢ وسنده عندي ضعيف بعثمان بن عيسى على الأقل.

وفي صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام، قال: سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج الأب إليه؟ قال: «يأكل منه، فأما الأم، فلا تأكل منه إلا قرضاً على نفسها».^٣

وفي صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام، سألت عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه؟ قال: «يأكل منه ما شاء من غير سرف»، وقال في كتاب علي عليه السلام: «إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله أن يقع على جارية ابنه إذا لم يكن الابن وقع عليها وذكر» أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل: أنت ومالك لأبيك».^٤

لكن في صحيح النعماني عن الباقر عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل: أنت ومالك لأبيك ثم قال أبو جعفر عليه السلام: ما أحب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من لا بد منه؛ إن الله لا يحب الفساد».^٥

والظاهر منه إلغاء إذن الولد في أخذ الأب من ماله بعنوان النفقة الواجبة لا غيرها. اللهم إلا أن يحمل على الكراهة؛ فإنها المتيقن من نفي المحبة، فتأمل.

وفي صحيح ابن سنان على قول جماعة، قال: سألت عن أبي عبد الله عليه السلام: ماذا يحل للوالد من مال ولده؟ قال: «أما إذا أتقى عليه ولده بأحسن النفقة، فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً. وإن كان لوالده جارية تلود فيها نصيب، فليس له أن يقطعها إلا أن يقومها قيمة تصير تولده قيمتها عليه قال: «و يعلن ذلك».

قال: وسألت عن الوالد أيرزأ من مال ولده شيئاً؟ قال: «نعم، ولا يرزأ الولد من مال والده شيئاً إلا بإذنه، فإن كان لرجل ولدت صغار لهم جارية فأحب أن يفتضيها، فليقومها على نفسه قيمة ثم ليضع بها ماشاء، إن شاء وطن وإن شاء باع»^٦

وفي حسنة ابن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال: «قوته (قوت) بغير سرف إذا اضطر إليه»، قال: فقلت له: فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي أتاه فقدم أباه، فقال له: «أنت ومالك لأبيك»؟ فقال: «إنما جاء بأبيه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله! هذا أبي وقد ظلمني ميراثي عن أمي، فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه، وقال: أنت ومالك لأبيك، ولم يكن عند الرجل شيء أو كان رسول الله يحبس الأب للابن؟»^٧

أقول: التوفيق بين الروايات مشكل، ومع فرض التعارض يرجع إلى القاعدة الدالة على حرمة مال الغير من دون إذنه ورضاه، كما أن ما قيل من الوجوه المحمولة عليها روايات الجواز أيضاً غير متين، والله العالم.

□ اعتكاف الحائض والنفساء

أدعى جماعة كثيرة الإجماع على حرمة العبادات المشروطة بالطهارة، كالصلاة، والصوم، والطواف، والاعتكاف على الحائض.^٨

أقول: لاشك في الحكم من جهة دخولها المسجد والمكث فيه، وبطلانه من جهة

١. قيل: رواه عنه أصاب منه شيئاً.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٦٧، اعلم: أن حسن الحسين بن أبي العلام ثبت بطريق قوي، وما ذكره السيد الأستاذ الخوئي في معجم رجاله يشكل الاعتماد عليه، وتبين أنها بالحسن لأجل قول الأسناد.

٣. مستدرک الثوري، ج ٢، ص ٧٠٤.

٤. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ١١٢.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٦٦ و ١٦٧.

٦. المصدر، ص ١٩٦.

٧. المصدر، ص ١٩١ و ١٩٥.

٨. المصدر، ص ١٩٥.

اشتراطه بالصوم المتعذر من الحائض والنفساء، إنما الكلام فيه من حيث صدور العبادة منهما. والأقوى عدم الدليل هنا على الحرمة الذاتية، بل الحرمة تشريعية.

□ تعليم الغناء

في رواية سعيد (سعد) بن محمد الطاطري (الطاهري) عن الصادق عليه السلام، قال: سأله رجل عن بيع الجوارى المغنيات؟ فقال: «شراؤهنَّ وبيعهنَّ حرام، وتعليمهنَّ كفر، واستماعهنَّ نفاق»^١.

أقول: لا خصوصية للجوارى، والحكم عام، كما يظهر من مراجعة العرف، لكن سعيداً وأباه مجهولان، فسند الرواية غير معتبر.

قال سيدنا الأستاذ الخوئي:

هل يجوز تعلم الغناء وتعليمه أم لا؟ قد يكون ذلك بالتفني واستماعه، وقد يكون بالتوصيف والسؤال عن قواعده، أمّا الأول، فلا شبهة في حرمة، وأمّا الثاني: فقد ذكر تحرمة في بعض الروايات، ولكنها ضعيفة السند، فمقتضى الأصل هو الجواز إلا أن يطرأ عليه عنوان محرّم^٢.

أقول: لا فرق في الحكم - حسب المفاهيم العرفي - بين التعليم والتعلم إلا أن يدعى انتصاف تعليمهنَّ - في الرواية - إلى التعليم العملي، بل مع عدم مراعاة الحجاب والنظر عن شهوة، كما لعنه الغالب، ويؤيده أو يدل عليه التعبير بالكفر، كما لا يخفى، فتدبر.

٣٥٩ عمارة المساجد على المشركين

قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ»^٣ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٨٨.

٢. مصابيح الشريعة، ج ١، ص ٣٦٨.

واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين»^٤.

يحرم عمارة المسجد أي مسجد كان - وتخصيصه بالمسجد الحرام بلا مخصص على كل كافر غير مسلم، كما يفهم من حبط الأعمال، والخلود، والحصر، وقيل: المراد بالخشية العبادة.

و يشكل الأمر في مقتضى الحصر الدال على عدم جواز العمارة إلا للمؤمن بالله واليوم الآخر، فاعل الصلاة والزكاة، نعم، من لم تجب عليه الزكاة جاز له العمارة قطعاً، اللهم إلا أن يحمل الآية على الإخبار دون الإنشاء، فيجوز تعميمها لمطلق المسلم.

وهل يختص الحكم بالكافر المعطي ولو كان البناء والعملة من المسلمين - أم يشمل الكافر الأجبر أيضاً وإن كان المعطي مسلماً؟ يمكن اختيار الأول للانصراف، ويحتمل في الآية أنها ناظرة إلى مجرد الإخبار عن حال الكافر والمؤمن الموصوف بتلك الصفات وعليه، فلا دلالة لها على الحرمة. وهذا الاحتمال مرجوح بالنسبة إلى المشركين.

□ استعمال أواني الذهب والفضة

في صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة؟ فكرههما. فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن مرآة ملبسة فضة، فقال: «لا...»^٥.

وفي صحيح ابن مسلم - بطريق المحاسن^٦ دون الكافي^٧ عن الباقر عليه السلام: «إنه نهى عن آنية الذهب والفضة» لكن كتاب المحاسن لم تصل نسخة منه إلى تحرر المجلسي بالمناولة و سند معتبر، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال، فتسقط جميع رواياته عن الاعتبار.

١. التوبة (٩)، ١٢ و ٨٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٨٣-٩٠.

٣. المحاسن، ص ١٧٧.

٤. راجع وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٨١-٩٠.

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام «إنه كره آنية الذهب والفضة، والآنية المفضضة». وفي السند محمد بن خالد البرقي الذي قلنا بوجود الأخذ برواياته احتياطاً^١.

وفي مؤلفه يريد عنه عليه السلام: «إنه كره الشرب في الفضة، وفي القدح المفضض، وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض، والمشطلة كذلك»^٢.

قال صاحب الحقائق: لاخلاف بين الأصحاب في تحريم الأكل والشرب، وكذا سائر الاستعمالات، كالطيب وغيره في أواني الذهب والفضة، وأدعى عليه العلامة في التذكرة وغيره الإجماع^٣.

وقال أيضاً:

المشهور بين الأصحاب تحريم اتخاذ الأواني المذكورة وإن كان للفتنة والاذخار، صرح بذلك المحقق في المعبر، ونقله عن الشيخ عليه السلام ولم يقل فيه خلاف إلا عن الشافعي ... ونقل في المندرج من العلامة في المختلف إنه استقر الجواز استضعافاً لأدلة المنع، واستحسنه وجعل المنع أولى^٤.

أقول: هذه الروايات لا تدل على الحرمة دلالة ظاهرة، وأما الكراهة، فهي تفيد مطلق المرجوحية النجاسة للحرمة، والكراهة المصطلحة، ومجرد ذهاب المشهور إلى الحرمة، لا تكون قرينة على إرادتها.

ثم الظاهر أو المحتمل في خبر ابن مسلم المذكورة أن النهي عن الوجود دون سائر الاستعمالات وإن ذكر سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وجهاً لإرادة الاستعمال في الأكل والشرب، وكذا سيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام.

ولا فرق في النهي عن الوجود بين الصباغة والإبقاء؛ فإن النهي عنه إن كان هو الثاني (أي الإبقاء) فحرمة الأول (أي الصنع والصباغة) بالأولوية العرفية وإن كان

المنهي عنه هو الأول، فيمكن الحكم بحرمة الثاني للملازمة العرفية، فتأمل... والأول أظهر لكن عرفت ضعف الخبر سنداً، والله أعلم.

وأما الاستعمال في غير الأكل والشرب، فلا دليل على تحريمه. نعم، هو أحوط للإجماع المنقول.

ومنه يظهر حرمة أخذ الأجرة على صنعها أيضاً، بناءً على حرمة صباغتها، كما ذكرنا في حرف «أ» في عنوان «الأجر». وأما البيع، فالظاهر بطلانه؛ لأن ما يحرم صنعه و يجب هدمه كيف يجب الوفاء بالعقد عليه؟ إلا أن يقال: إن البيع يقع على المادة دون الهيئة وليست لها قسط من الثمن، فيصح البيع. ولعز يد البحث راجع مكاسب الشيخ الأنصاري عليه السلام.

نقطة

قال المحقق الفقيه البزدغي عليه السلام في عروته:

لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما كاللوح من الذهب أو الفضة، والحلبي كالخلخال وإن كان مجوفاً، بل وغلاف السيف والسكين وإمامة الشطيب، بل ومثل اقتنيل، وكذا نقش الكتب، والسفوف والجدران بهما.

والظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس، والكوز، والصيني، والقدور، والسماور، والقنجان، وما يطبخ فيه القهوة وأمثال ذلك، مثل كوز الفليان، بل والمصفات، والمشقاب، والتعليكي دون مطلق ما يكون ظرفاً، فشمولها لمثل رأس الفليان، ورأس الشطيب، وقرب السيف، والخنجر، والسكين، وقاب الساعة، وظرف الغالية، والكحل، والغبر، والمعجون، والترياك، ونحو ذلك غير معلوم وإن كانت ظرفاً، إذا الموجود في الأخبار لفظ الآنية و كونها مرادفاً للظرف غير معلوم، بل معلوم العدم... وبالجمل، فالمنطوق صدق الآنية، ومع الشك فيه محكوم بالبراءة.

أقول: الذي يمكن الاستناد إليه في فهم معنى الإثناء في الجملة هو صحيح ابن بزيع الدالّ أو المشعر بأن ما يلبس به المرأة من الإثناء وإلا لم يكن لسؤال الراوي بعد كراهة

١. المصدر، ص ١٠٨٥ (١) النجاشي، ص ٤٧٨.

٢. المصدر.

٣. المندرج الثاني، ج ٦، ص ٥٠٤.

٤. المصدر، ص ٥٠٩ و ٥١٠.

الإمام عن آية الذهب والفضة مجال، فلا بد من الأخذ بالقدر المتيقن، وفي غيره يرجع إلى البراءة على الأقوى وإلى الاشتغال على الأحوط.

□ عمل الصور والتماثيل

تقدّم بحثه في مادة «التصوير» في حرف «ص» مفصلاً، فلاحظ.

٣٦٠. عمل باب الضلال

في موقفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «من عمل باب هدى، كان له أجر من عمل به ولا ينقص أولئك من أجورهم. ومن عمل باب ضلال، كان عليه مثل وزر من عمل به ولا ينقص أولئك من أوزارهم»^١.

أقول: ويدخل في باب الضلال بناء السيماء، ومجالس الرقص، والغناء، ونشر الصحف، والنجرائد المضلّة، والمهجة للشهوة، والمرغبة للنساء إلى الفسق والفجور، وغير ذلك؛ فيحرم أشد الحرمة، نعوذ بالله منها، ومن وزرها ومثل وزر عامليها. كما يدخل في الأول بناء المساجد والمدارس والمعاهد والجامعات، وأماكن التبليغ والمؤسسات الخيرية العامة، وفقاً لله.

□ استعمال الطيب على المحرم

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم، ولا من الدهن وأمسك على أنفك من الريح الطيبة، ولا تمسك عليها من الريح المنتنة؛ فإنه لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبة، وأنت الطيب في زادك، فمن ابتلي بشيء من ذلك، فليعد غسله، وليصدق بصدق بقدر ما صنع، وإنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك، والعنبر، والورس، والزعفران، غير أنه يكره للمحرم الإدهان الطيبة إلا المضطر إلى الزيت أو شبهه يتداوى به»^٢.

١. المصدر، ج ١١، ص ١٢٨.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٩٤ و ٩٥.

وفي صحيح ابن سنان عنه: «لا تمس ريحاناً وأنت محرم، ولا شيئاً فيه زعفران، ولا تطعم طعاماً فيه زعفران»^١.

وفي صحيح حرير عنه عليه السلام: «لا تمس المحرم شيئاً من الطيب، ولا الريحان، ولا يتلذذ به، فمن ابتلي بشيء من ذلك، فليصدق بصدق بقدر ما صنع بقدر شبهه يعني من الطعام»^٢.

أقول: حكمتنا بصحة الرواية مبني على ما استظهره صاحب جامع الرواة عليه السلام من أن عبد الرحمن الرازي عن حماد المروي عنه لموسى بن القاسم هو ابن الحجاج دون سيابة، لكن الاستظهار المذكور لا يوجب الإقناع.

ثم إن استعمال الطيب أعظم من الأكل، والشتم، واللبس وتجوها، ويلحق بالأربعة المذكورة في صحيح معاوية، الريحان في الحرمة، ولا يحمل على الكراهة. كما في غير الريحان؛ لأن ظاهر الرواية الأخيرة حرمة الريحان بنفسه، لا بعنوان الطيب. نعم، انحكم مني على الاحتياط للزومي لأجل تردد عبد الرحمن بين الثقة والمجهول، كما عرفت، ولكن لا نسقط الرواية لأجله عن الحجية؛ لقوة احتمال كونه الثقة لأجل أنه الأشهر، والاسم إذا ذكر مطلقاً، ينصرف إلى مستي الأشهر.

ثم إنه يستثنى من الحكم موارد:

المورد الأول: موارد الضرورة والتداوي، كما مر.

المورد الثاني: الريح من العطارين فيما بين الصفاء والمروة، كما في صحيح هشام^٣، لكنهم غير موجودين في المسعى في هذه الأعصار.

المورد الثالث: خلوق الكعبة.

المورد الرابع: خلوق القبر، كما في صحيح عبد الله وحماد.

وتمام الكلام يطلب من كتب مناسك الحج.

١. المصدر، ص ٨١.

٢. المصدر، ص ٩٥.

٣. المصدر، ص ٩٨.

□ العمل بالنظر

قال الله تعالى: «وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا...»^١ «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ»^٢
 وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِمَّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ»^٣

أقول: الآيات القرآنية - سوى الأخيرة منها - تدل على عدم حجبية الظن دون الحرمة، كما لا يخفى، فيحرم العمل به إذا كان على نحو التشريع، أو موجباً لترك دليل معتبر شرعي في مواده، والآية الأخيرة قد مر الكلام حولها في حرف «س» في عنوان «سوء الظن» والله العالم.

□ العمل على طبق الوسواس

قال سيدنا الحكيم رحمه الله:

فإن الظاهر أنه لا إشكال في حرمة العمل على طبق الوسواس، فيحرم الوسواس نفسه إذا كان يؤدي إلى العمل على طبقه، كما هو القاعدة في كل فعل يعلم يرتب الحرام عليه ولو بالاختيار، مثل ما إذا علم أنه إذا دخل مجلس الشراب يختار شرب المسكر، فإنه يحرم الدخول إلى المجلس حينئذ، وكذلك في المقام إذا علم أنه إذا حصل له الوسواس عمل على طبقه، فيحرم عليه حصول الوسواس، فيحرم ما يؤدي إليه.^٤

أقول: العمل بالوسواس طاعة الشيطان، كما يستفاد من صحيحة عبادة بن سنان^٥، وطاعة الشيطان محرمة.

وفي الصحيحة المضمرة لزرارة وأبي بصير: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم تقض

١. يونس: ١١٠ و ١٢٦ و ١٢٧

٢. البقرة: ١٦٩

٣. مستند الثروة الوثقى، ج ١، ص ٢٠٣

٤. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٦

الصلوة فتطمعوه ...»^١

لكن الأظهر عدم الحرمة، لأن الحكم بحرمة مطلق طاعة الشيطان، لا دليل عليه، ضرورة أن إتيان المكروهات أيضاً من طاعة الشيطان وهو غير محرم، فافهم، والتهبي في المضرة إرشادي ظاهراً وليس بمولوي مع أن قطع الصلاة لم يثبت حرمة، وهكذا الكلام في غير المضرة من روايات الباب^٢، والقاعدة المشار إليها في كلام سيدنا الحكيم أيضاً غير واضحة، والحاصل أن العمل المؤدي إلى الوسواس لم يثبت حرمة، والله العالم.

□ استعمال آلات اللهو

سيأتي بحث حكمه في حرف «ل» في عنوان «اللهو».

٣٦١. استعمال مال الغير بلا رضا

أخرج محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى، قال: كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد رحمه الله: رجل اشترى من رجل ضيعة أو خادماً بمال أخذه من قطع الطريق أو من سرقة؟ فوقع رحمه الله: «لا خير في شيء أصله حرام، ولا يحل استعماله»^١
 ولعله في البيع الشخصي دون الكلي والضمير في كلمة «استعماله» راجع إلى المبيع، وفي موثقة سماعة: عن رجل أصاب مالاً من عمل بني أمية وهو يتصدق منه، ويصل منه قرابته، ويحج ليعفو له ما اكتسب، ويقول: «إِنَّ الْخَسَنَاتِ يُدْهِنُ الشَّيْئَاتِ»؟ فقال أبو عبد الله رحمه الله: «إِنَّ الْخَطِيئَةَ لَا تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ...»^٢

وفي صحيح زيد الشحام عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وقف بمنى حتى قضى مناسكها... قال: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي

١. المستدرج، ج ٥، ص ٣٢٩

٢. المصدر.

٣. لاحظ كلام سيدنا الأستاذ الخوئي في الشفيع، ج ١، ص ١٧١

٤. المستدرج، ج ١٢، ص ٥٨

٥. المصدر، ص ٥٩

شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم تلقونه، فيسألکم عن أعمالکم... إلا من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمته عليها؛ فإنه لا يحل دم امرئ مسلم، ولا ماله إلا بطيبة نفسه»^١

وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل تدفع إليه امرأته المال، فتقول له: اعمل به، واصنع به ما شئت؛ أنه أن يشتري التجارية بطلأها؟ قال: «لا، ليس له ذلك»^٢.
دلّت الرواية على عدم جواز استعمال مال الغير، وفيها احتمال آخر أيضاً، وله استثناء، فراجع^٣.

وفي الصحيح عن الكاظم عليه السلام عن المرأة لها أن تعطي من بيت زوجها بغير إذنه؟ قال: «لا إلا أن يحللها»^٤.

وفي الموثقة عن الصادق عليه السلام: ما يحل للمرأة أن يتصدق (تصدق ط) من مال بيت خ (ل) زوجها بغير إذنه؟ قال: «المأدوم»^٥.

قيل: هذا محمول على حصول الرضا وإن لم يصرح بالإذن، ولعله غير بعيد؛ فإن الموثقة وإن تصلح مقيدة للرواية السابقة عليها بحسب الصناعة الفقهية غير أن الالتزام بها، مشكل، والله العالم.

وقد مرّ في عنوان «الأكل» ما يرتبط بالمقام، فلاحظ.

فروع

قبل يبطلان الوضوء إذا كان الفضاء الذي يتوضأ فيه غصبياً.

أقول: لكن الأدلة المذكورة تنصرف عن مثل هذا التصرف والاستعمال، ومع الغض عنه، قاليبطلان أيضاً محل إشكال، لكن تقدّم منا وجه الحرمة في عنوان «الظلم».

١. المصدر، ج ١٩، ص ٢٢.

٢. المصدر، ج ١٩، ص ٢٠٠.

٣. المصدر، ص ٢٠١.

٤. المصدر.

٥. المصدر.

قائمة

يستثنى من حرمة استعمال مال الغير والتصرف فيه ما جرت عليه السيرة القطعية المتصلة بزمان المعصومين بين المسلمين، كالجلوس في الأراضي الواسعة، والنوم فيها، والوضوء من الأنهار الكبيرة ونحوها، والمثيق منها صورة عدم نهى مالكها، وعدم كونه صغيراً أو مجنوناً، والله العالم، ولاحظ الاستثناءات في مادة «الأكل».

٣٦٢. العود إلى الأرض الموبقة

قال الصادق عليه السلام على ما في صحيح محمد بن مسلم في رجل أجنب في سفر ولم يجد إلا الثلج أو ماء جامداً؟ قال: «هو بمنزلة الضرورة يتييم، ولا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي يويق دينه»^١.

أقول: لا ينبغي الشك في التعدي عن مورد الرواية إلى كل أرض موبقة للدين، فيحرم العود إليها، بل الذهاب إليها ابتداءً، كما في بعض الأسفار المتعارفة وغير المتعارفة اليوم، اللهم إلا أن يشكل في الرواية بأن المصلي عن تيمم قد أتى بوظيفته ولم يضرب يديه، فالرواية لإجمالها - تختص بموردها، ولا مجال للتعدي إلا أن يقال: إن التيمم بالثلج أو الماء الجامد إنما يصح اضطراراً لا اختياراً، وعلى هذا يجوز السفر إلى القضاء إذا كان معه ما يصح به التيمم اختياراً كالتراب والحجر.

٣٦٣. إعانة الظالم في ظلمه

قال الشيخ الأنصاري عليه السلام في مكاتيبه:

موتة الظالمين في ظلمهم حرام بالأدلة الأربعة وهو من الكبائر... وأما معونتهم في غير المحرمات، فظاهر كثير من الأخبار حرمتها... لكن المشهور عدم الحرمة حيث قيدا بالموتة المحرمة بكونها في الظلم، والأقوى التحريم مع عدائشخص من الأعوان^٢.

١. المصدر، ج ٢، ص ٩٧٢.

٢. المكاتب، ص ٦١ (الطبعة القديمة).

يقول سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

أما معونة الظالمين في ظلمهم، فالتظاهر أنّها غير جائزة بلا خلاف بين المسلمين قاطبة، بل بين عقلاء العالم، بل التزم جميع كثير من الخاصة والعامة بحرمة الإعانة على مطلق الحرام وحرمة مقدماته.

واستدلّ عليه مضافاً إلى الثقل والإجماع (غير التعبدّي) بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا﴾ فإنّ الركون هو الميل إليهم، فبدل على حرمة إعانتهم بطريق أولى، أو المراد من الركون المحرّم هو الدخول معهم في ظلمهم، وبالروايات المستفيضة، بل المتواترة، ولم يرض بالاستدلال عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ فإنّ التعاون غير الإعانة، فلا تسري حرمة أحدهما إلى الآخر.

وقال أيضاً: «وأما دخول الإنسان في أعوان الظلمة، فلا شبهة أيضاً في حرمة، وبدل عليها جميع ما دلّ على حرمة معونة الظالمين في ظلمهم وغير ذلك...»^١
وقال أيضاً: «إنّ المراد من الظالم المبحوث عن حكم إعانته - ليس هو مطلق المعاصي الظالم لنفسه، بل المراد به هو الظالم للغير»^٢.

والفرض من نقل هذه الكلمات إيضاح المقام بعض الإيضاح، وحينئذ نقول: والذي وقفت عليه عاجلاً من الأخبار المعتبرة سنداً ودلالة كما يأتي:
الأول: قول الصادق عليه السلام في الصحيح: «من أعان ظالماً على مظلوم، لم يزل الله عليه ساخطاً حتى ينزع من معونته»^٣.

الثاني: قول الرضا عليه السلام في الخبر الحسن في مقام تعداد الكبائر: «ومعونة الظالمين، والركون إليهم»^٤.

والمراد بمعونتهم في ظلمهم، للانصراف؛ لأنّ الظالم في غير ظلمه غير ظالم حتى يحرم معونته.

الثالث: قول رسول الله ﷺ على ما رواه السكوني: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمة، ومن لا في لهم دوائاً، أو ربط كبشاً، أو مدّ لهم مدّة قلم؟ فاحشروهم معهم»^٥.

الرواية تدلّ على حرمة كون الشخص من أعوان الظلمة، أي من الذين يعينون الظلمة غالباً، وعلى حرمة الإعانة ولو في مورد، وإطلاق الرواية، كما قلنا في سابقها منزل على الإعانة في الظلم.

وليست الظلمة الطبقة الحاكمة فقط؛ ليتوهم متوهم صحة إطلاق المذكور، وضعف ما ذكرنا في تقييده بدعوى أنّهم من شأنهم الظلم، فيحرم إعانتهم، ودخول الإنسان في أعوانهم ولو في غير الظلم، ولا يعتبر التنبّس الفعلي في صدق الوصف، بل تكفي الشائبة؛ وذلك لأنّ الرواية حكاية عن قول رسول الله ﷺ دون الأئمة، وليست في زمانه عليه السلام ظلمة بهذا المعنى حتى يدعى الانصراف، بل المراد من الظلمة مطلق الظالمين، سواء أكانوا منقردين أم مجتمعين؟ كما في الحكومات الظالمة، فيحرم إعانتهم في ظلمهم لا في الأمور غير المحرّمة والآل لمحرّم الإعانة مع أكثر الناس، مع أنّ السيرة القطعية قائمة على الجواز، فتأمل، وعلى كلّ، الرواية بجهالة السكوني غير معتبرة^٦.

ثمّ إنّ الاستدلال على حرمة إعانة الظالم بما ورد من حرمة الإعانة، مع الحكومات المعاصرة للأئمة عليهم السلام، كما عن جمع كثير من الفقهاء منهم: الشيخ الأنصاري، وسيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) حتى ادّعى تواتر الأخبار غير متين؛ إذا لم يؤخذ في موضوع الحكم ظلمهم، وعندي أنّه يشبه التخصّص، وفق النظر تجد صدق ما قلنا، ولعلّ الغرض الأقصى أو العمدة من النهي من إعانتهم هو إثبات عدم مشروعية حكومتهم نقوبة لمقام الإمامة ولو عند الشيعة، كما يأتي في العنوان الآتي.

وأما حرمة إعانة أعوان الظلمة زائدة على حرمة إعانة الظلمة كما عن سيّدنا الأستاذ، فهي أيضاً غير صحيحة؛ لأنّ الإعانة إن كانت في ظلم، فهي من إعانة الظلمة.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤٢٧.

٢. المصدر، ص ٤٢٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٣٤٥.

٤. المصدر، ص ٣٦١.

٥. المصدر، ج ١٢، ص ١٢٠، ولتعليق حال السكوني راجع: بحوث في علم الرجال.

٦. مصباح الفقاهة، ج ٢، ص ١٨٠.

وإذا فلا ينبغي الربيب في جوازها، كيف وقد جوز هو (دام ظلّه) إعانة الظلمة في غير الظلم، فجواز إعانة أعوان الظلمة في غيره، فليكن بالأولوية.

٣٦٤. إعانة الحكومة غير الشرعية

قال الصادق عليه في صحيح يونس: «لا تؤمنهم على بناء مسجد»^١.
الظاهر إرجاع الضمير إلى الحكومة العباسية الباطلة، والصحيحة المذكورة تنهى عن مطلق الإعانة.

وفي صحيح محمد بن مسلم: كنا عند أبي جعفر على باب داره بالمدينة، فنظر إلى الناس يمزون أفواجاً، فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمراً؟» فقال: ... ولي المدينة وال، فقدا الناس (إليه) يهتئون. فقال: «إن الرجل ليفدى عليه بالأمر يهتأ به وإنه باب من أبواب النار»^٢.

يمكن أن يستفاد منه حرمة الإعانة بطريق أولى، لكن الظاهر وجوع الضمير الأخير إلى الأمر دون التهتهة.

وفي صحيح حريز عن الصادق عليه: «... والاستغناء بالله عز وجل (عن طلب الحوائج إلى صاحب سلطان (تهذيب)) إنه من خضع لصاحب سلطان ولم يخالفه على دينه طلباً لما في يديه من دنيا، أخمله الله عز وجل ومقتته عليه ووكّله إليه»^٣.

إطلاقه شامل للمقام وكلمة «مقتته» دليل الحرمة.

وفي صحيح أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه عن أعمالهم؟ فقال لي: «يا أبا محمد! لا، ولا مدة قلم، إن أحدهم (كم) لا يصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا (أو حتى يصيبوا الوهم من ابن أبي عمير) من دينه مثله»^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٣٠.

٢. المصدر، ص ١٢٥.

٣. المصدر، ص ١٢٨.

٤. المصدر، ص ١٢٩.

أقول: الظاهر حمل هذه الرواية على الإرشاد؛ لما يفهم من ذيلها، والتجربة الخارجية أقوى شاهدة على صحة ما في ذيل الرواية، لكن مع ذلك لا ينسل من يثق بنفسه. وربما يأتي في حرف «و» في عنوان «الولاية» ما له نفع في المقام.

وأما صحيح حريز، فلا يفهم منه شموله للمقام، فتأمل فيه حتى يظهر لك المراد، فلم يبق إلا صحيح يونس.

والأقوى أن إعانة الحكومة غير الإسلامية إذا كانت سبباً لإيقانهم، أو تنفويتهم - بحيث لو لا الإعانة المذكورة من هذا الشخص، لضعفت الحكومة، أو زالت واضمحلت - حرام قطعاً عقلاً وكشفاً من مذاق الشرع، بل يجب القيام لإزالته، دلت هذه الروايات عليها أم لا؟ نعم، إذا علم المكلف بأن سقوط حكومة لا يستلزم ظهور حكومة إسلامية، بل حكومة باطلة أخرى أكثر ضرراً للدين من الحكومة الحاضرة، فلا يجب القيام، بل لا يجوز.

والحاصل أنه لا بد من ملاحظة الموارد ومراعاة الأهمّ قالأهمّ، ودفع الأفسد بالفاسد.

وأما إذا لم تكن الإعانة كذلك، فلا دليل على المنع، وصحيح يونس ليس لها ظهور في المقام، بل الإنصاف أنه غير خال عن الإجمال، لعدم العلم بأوصاف من يرجع إليه الضمير، فافهم، ولا يبعد أن النهي راجع إلى حكومات معارضة لمقام الإمامة ولا موضوع لها الآن، فتأمل.

□ الإعانة على الذنوب والآثام

قد عرفت أن إعانة الظالم في ظلمه وإعانة الحكومة الباطلة، محرمة. وسيأتي أن إعانة القتال في قتله المؤمن حرام، وقد مرّت حرمة السعاية في حرف «س».

فهل لنا دليل على حرمة الإعانة على مطلق الحرام - غير الظلم والقتل - أم لا؟

١. القتل كالجرح والنصب والضرب، بل التوهين والتحقين والإبداء والحبس والسرقه ونحوها من جملة أضرار الظلم. كما لا يخفى، فبحر إعانة الظالم في تمام أفراد الظلم، فلا تغفل من دعة مفهوم الظلم وكثرة مصاديقه.

ذهب المشهور من الخاصة وجمع كثير من العامة إلى حرمتها، واستدل لهم بوجوه^١، كقوله تعالى: «وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»^٢، والإجماع. وأن ترك الإعانة دفع للمنكر وهو واجب، كرفعه، كما عن المحقق الأردبيلي^٣.

وأورد سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) على الأول بأن التعاون عبارة عن اجتماع عدة من الأشخاص لإيجاد أمر من الخير أو الشر ليكون صادراً من جميعهم، كتهب الأموال، وقتل النفوس، وبناء المساجد، وهذا بخلاف الإعانة فإنها من الأفعال^٤.

وهي عبارة عن تهيئة مقدمات فعل الغير مع استقلال ذلك الغير في فعله، وعليه، فالنهي عن المعاونة على الإثم لا يستلزم النهي عن الإعانة على الإثم. فلو عصى أحد، فأعانه الآخر فإنه لا يصدق عليه التعاون بوجه، فإن باب التفاعل يقتضي صدور المادة من كلا الشخصين، ومن الظاهر عدم تحقق ذلك في محل الكلام^٥.

وأورد على الثاني بأنه غير تعبدية، بل هو مستند إلى الوجوه المذكورة في المسألة^٦.

وأورد على الثالث بأن دفع المنكر إنما يجب إذا كان المنكر ممّا اهتم به الشارع بعدم وقوعه، كقتل النفوس المحترمة، وهتك الأعراض المحترمة، ونهب الأموال المحترمة^٧، وهدم أساس الدين، وكسر شوكة المسلمين، وترويج بدع المضلّين، ونحو

١. راجع مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٧٩.

٢. المائدة (١٥) آية ٢.

٣. في النفوس، ومختار المساجد، والشيعة، وجميع الذين، وجمع النصارى: وتعاونوا (تعاون القوم) أعان بعضهم بعضاً. فتنشروا التعاون بالإعانة (معاونة) على أن التعاون أيضاً من الأفعال، فإن الاجتماع مقلدة للتعاون لا أنه داخل في مفهومه، كما يظهر من استأذنا العلامة (دام ظلّه) والأظهر التعاون هو الإعانة المتبادلة، والإعانة بمعونة الثاني للفاعل المقصود أولاً وهذا هو مراد الأستاذ أيضاً.

٤. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٨٠ و ١٧٧.

٥. المصدر، ص ١٨١.

٦. ليس كل ذلك حرام ويجب مال يجب دفعه، فمن يغتصب أو يفتري لا يجب وضع اليد على فمه مثلاً، كما أن من يريد سرقة مال طفيف أو غصبه لا يجب دفعه، بل السطو إحراز اهتمام الشارع به بحيث يهتم به وجوب الدفع، ولعل مراد سيدنا الأستاذ (دام ظلّه) أيضاً.

ذلك: فإن دفع المنكر في هذه الأمثلة ونحوها واجب بضرورة العقل واتفاق المسلمين. وأما في غير ما يهتم الشارع بعدمه من الأمور، فلا دليل على وجوب دفع المنكر.

وأما النهي عن المنكر، فهو لا يدل على وجوب دفعه؛ فإن معنى دفعه هو تعجيز فاعله عن الإتيان وإيجاده في الخارج، سواء ارتدع عنه باختياره أم لم يرتدع، والنهي عنه ليس إلا ردع الفاعل وزجره عنه على مراتبه المقررة في الشريعة المقدسة.

أقول: ما ذكره السيد الأستاذ^١ صحيح، لكن الإعانة على الحرام إذا كانت عن قصد وقوعه، فلا شك في استحقات العقاب عليها وإن كان الحرام المعان عليه من أصغر الصغار، فإنها تجزئ، والتجزي سبب للعقاب قطعاً، كما قررنا في أصول الفقه، خلافاً للشيخ الأنصاري^٢، وعليه، فلا ثمة في البحث عن حرمتها الشرعية بعد ثبوت استحقات العقاب. وأما إذا لم يكن عن قصد، فلا يبعد القول بحرمتها عقلاً غير أن الروايات تدل على الجواز، ومعها ينبغي الفتوى بالجواز على تفصيل تقدّم في عنوان «التسبيب» في الجزء الأول، والروايات المشار إليها أيضاً قد تقدّم نقلها أيضاً ذيل العنوان المذكور، والله العالم.

نعم، في صحيح بن سنان عن الصادق^٣: «أما مؤمن قدّم مؤمناً في خصومة إلى قاض أو سلطان جائر، فقتل عليه بغير حكم الله، فقد شركه في الإثم»^٤، لكنه إن تم دلالة، فهو من الإعانة على الظلم.

٣٦٥. الإعانة على قتل المسلم

في صحيح ابن مسلم عن الباقر^٥: «إن الرجل ليأتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم (مقدار خوني) كدر حجامت غرفته من شؤده، فيقول: والله ما قتلت ولا شركت في دم، فيقال: بلى ذكرت عيدي فلاناً، فترقى ذلك حتى قُتل، فأصابك من دمه»^٦. وفي صحيح حماد (برواية الفقيه) عن الصادق^٧، قال: «يجيء يوم القيامة رجل إلى رجل حتى يطلّخه بالدم والناس في الحساب، فيقول: يا عبد الله! مالي ولك؟

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١٠٤ ح ١.

٢. المصدر، ج ١٩، ص ٨.

فيقول: أعنت عليّ يوم كذا وكذا بكلمة، فقلت: ^١

لكنّ في عقاب الأعمش عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن ذكره، وكذا في موضع آخر من الوسائل ^٢.

فالرواية لاحتمال الإرسال لا تكون حجة وإن كان بعض الرواة في السندين مختلفاً، لكن الرواية واحدة.

وفي صحيح ابن أبي عمير عن غير واحد (كما عن الفقيه)، عنه عليه السلام: «من أعان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله». ومثله ما عن عقاب الأعمش إلا أنّ فيه: «على قتل مؤمن» ^٣.

والرواية معتبرة وإن لم نعرف (غير واحد) فإننا لانحتمل أنّ جمعاً (كما يستفاد عرفاً من دلالة كلمة «غير واحد») كذبوا أو اشتبهوا في نقلهم عن الإمام عليه السلام لابن أبي عمير.

لكنّ المتيقن من الكافي هكذا: عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه، عنه عليه السلام: «من أعان على المؤمن بشطر كلمة، ثقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمتي» ^٤.

وبعض الأصحاب يمكن أن يكون رجلاً أو أحداً ولعلّه كاذب، فلا يكون الرواية حجة، لكن الحق أنّ نسخة الفقيه مبنية لرواية الكافي وأنّ المراد بالبعض هو غير واحد لإطلاقة على الواحد والكثير، فالروايتان كلتاهما معتبرتان.

□ التعاون على الإثم والعدوان

قال الله تعالى: «تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» ^٥.

أقول: يحمل انتهى بناء على تفسير التعاون بما أفاده سيّدنا الأستاذ - على الإرشاد

لاحتماله؛ فإنّ إتيان المحرم حرام بدليله وإن لم تكن الآية موجودة، وقد أسلفنا كلام الأستاذ في بحث الإغانة على الذنوب والآثام، فلاحظ.

٣٦٦. تعبير المؤمن بما يحصى عليه من زلاته

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «من عثر مؤمناً بذنب لم يمت حتّى يركبه».

وفي رواية إسحاق عنه عليه السلام: «... ومن عثر مؤمناً بشيء لم يمت حتّى يركبه» ^١.
أقول: العبارة ليس لسانها لسان الحرمة، كما لا يخفى، قياساً لدلالة الشيخ الأنصاري عليه السلام بها على الحرمة، ضعيف ^٢.

وفي مؤثقة ابن بكير عنه عليه السلام: «أبعد ما يكون العبد من الله أن يكون الرجل يواخي الرجل وهو يحفظ زلاته، فيعيره بها يوماً ما».

وفي مؤثقة زوارة عن الباقر عليه السلام: «إنّ أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخي الرجل الرجل على الدين، فيحصى عليه زلاته ليعتفه بها يوماً ما» ^٣.

وفي حسنة سيف عن الصادق عليه السلام: «أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يواخي الرجل الرجل على دينه يحصى عليه عثراته وزلاته؛ ليعتبه بها يوماً ما» ^٤.

والظاهر دلالة هذه الروايات على الحرمة، بل لعلّ الروايتين الأخيرتين صريحتان في الحرمة، ولاحظ هيئة «التثنية» في الجزء الأول من هذا الكتاب.
وصور المسألة ست:

الصورة الأولى: إحصاء العثرات والزلات بقصد التعبير.

الصورة الثانية: إحصاؤهما من دون قصد التعبير.

الصورة الثالثة: التعبير بهما من دون إحصائهما، كلّ ذلك مع المؤاخاة.

الصورة الرابعة والخامسة والسادسة: الصور الثلاثة المذكورة من دون المؤاخاة.

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٦.

٢. لاحظ بحث الغيبة من مكاتب الحرمة، ص ٤٢ (الطبعة القديمة).

٣. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٤.

٤. المصدر، ص ٥٩٥.

١. المصدر، ص ٩.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٦١٥.

٣. المصدر، ج ١٩، ص ٩.

٤. المصدر، ج ٨، ص ٦١٦.

٥. المائدة (٥): ٢.

لاشك في حرمة القسم الأول؛ لأنه المدلول للروايات، كما أنه لا شك في عدم شمولها للقسم الثاني والخامس، فالظاهر جوازهما (أي إحصاء العثرات فقط من دون قصد تعبير بها مع المؤاخاة وعدمها) وإن كان خلاف المروءة.

وأما الثالث، ففي شمولها له تردد، ويقوي التردد المذكور في القسم السادس. نعم، لو استلزم الإيذاء أو الإذلال ونحوهما كما هو كذلك غالباً - يحرم من هذه الجهات. وأما القسم الرابع؛ أعني إحصاء العثرات بقصد التعبير عن دون مؤاخاة، فلا يعد القول بحرمة؛ فإن مدخلية المؤاخاة الدينية في أصل الحكم مما يصعب فهمها من مذاق الشارع^١ بل المفهوم منه تفرد الإيمان وحده في الموضوعية لأمثال هذه الأحكام. كما هو ظاهر لمن جالس خلال ديار الروايات الدينية، وفاق حلاوة كلام الأئمة عليهم السلام، وعليه، فلا ينبغي الجمود على ظاهر عبارات هذه الروايات، والله العالم.

«غ»

٣٦٧. الغدر ولو بالكفار

قال في مجمع البحرين: «الغدر: ترك الوفاء ونقض العهد».

قال في الجواهر:

وكذا لا يجوز الغدر بهم بأن يقتلوه بعد الأمان مثلاً بلا خلاف أجده فيه؛ لأنه منعه أيضاً في النصوص السابقة، مضافاً إلى قبحه في نفسه، وتغير الناس عن الإسلام... نعم، يجوز الخدعة في الحرب، كما صرح به الفاضل في جملة من كتبه، بل في التذكرة والمنتهى دعوى الإجماع، وقال: يجوز المخادعة في الحرب، وأن يخدع المبارز قريبه ليتوصل بذلك إلى قتله إجماعاً، وقد روى العامة أن عمرو بن عبدود يارز علياً...^١ أقول: أما الدليل على جواز الخدعة، فهو خبر إسحاق عن الصادقعليه السلام، وضعفه سنداً لا يضر بالحكم.

وأما ما نقله صاحب الوسائل في باب تحريم الغدر والقتال مع الغادر، فضعيف سنداً ودلالة، فلاحظ.^٢

نعم، يدل عليه قول الصادقعليه السلام في الصحيح: «كان رسول اللهﷺ إذا أراد أن يبعث سرية... ثم يقول: سيروا بسم الله، وبالله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله، لا تغلوا».

١. جواهر الكلام، ص ٥٦٢ (كتاب الجهاد، الطبعة القديمة).

٢. راجع وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٠٢، في سند غيات بن كلوب الذي وجدته عن وفاته أخيراً.

٣. المصدر، ج ١١، ص ٥١.

١. نعم، لا بأس بطلب خفية الحرمة من المؤاخاة.

ولا تمشوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا صبيّاً، ولا امرأة، ولا تقطعوا شجرة إلا أن تضطروا إليها، وأما رجل من أدنى المسلمين أو أفضلهم نظر إلى أحد من المشركين، فهو جار حتى يسمع كلام الله، فإن تبعكم فأخوكم في الدين، وإن أبى فأبلغوه مأمنه واستعينوا بالله»^١.

□ الغسل الثالث

ذهب بعض الفقهاء إلى أن المرة الأولى من غسل الوجه واليدين واجبة في الوضوء، والثانية منه مستحبة، والثالثة منه محرمة. لكنني لم أجد دليلاً على الحرمة سوى رسالة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام، قال: «الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجر، والثالثة بدعة»^٢. أقول البدعة غير مختصة بالغسل الثالث، بل تجري في جميع أجزاء العبادات إذا أوتيت بقصد الأمر أو القربة من دون إثبات. والسند مرسل لكن أفشى بالحرمة من لا يعتمد على المرسلات، كالأستاذ.

٣٦٨. غسل الشهيد

قال الصادق عليه السلام في صحيح أبيان: «الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون ويده رمي ثم يموت بعده فإنه يغسل ويكفن ويحفظ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله، ولكنه صلى عليه»^٣. وفي صحيح زرارة عن أبي بصير عليه السلام قال: قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: «نعم، في ثيابه بدمائه، ولا يحفظ، ولا يغسل، ويدفن كما هو...»^٤. أقول: من المحتمل قوياً ورود النهي مورد نفى الوجوب دون الجواز، فلا يكون

١. المصدر، ص ٤٢.

٢. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ٩١٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٠٠.

٤. المصدر.

الغسل والتحنيط محرمين ذاتين، بل حرمتها تشريعية، فلا حظ. ثم الحق عموم الرواية الأولى لكل من يقتل في سبيل الله، والمسألة فروع مذكورة في المطولات ومنها مستحسن^١ سيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام. وإن شئت، فقل: إطلاقها يشمل المؤمنين الغافلين الجالسين في بيوتهم ومعاملهم وقد قتلوا برصاص الكافر أو قنبلة؛ لأجل دينهم وإيمانهم.

٣٦٩. غسل الكافر

في مؤتفة عمار عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت؟ قال: «لا يغسله مسلم ولا كرامة، ولا يدفنه، ولا يقوم على قبره وإن كان أباه»^٢.

أقول: ويلحق بالنصراني مطلق الكافر بلا إشكال.

قال الفقيه البيهقي في الدعوة:

ولا يجوز غسل الكافر، وتكفينه، ودفنه بجميع أقسامه من الكفاية، والمشرقة، والحري، والغالي، والناصبي، والمرتد الفطري أو المني إمامات بلا توبة^٣، وأطفال المسلمين بحكمهم^٤، وأطفال الكفار بحكمهم^٥.

٣٧٠. غش المسلم

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «ليس منا من غشنا». وفي صحيحه الآخر، عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا فلان! أما علمت أنه ليس من المسلمين من غشهم»^٦.

١. مستحسن الدعوة الثواني، ج ٢، ص ٢٩٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٧٠٣.

٣. في مستحسن الدعوة الثواني، ج ٢، ص ٢٦٩. إجماعاً، كما عن الشيخ والملازمة والشهادة، بل قيل: إن دعواه متواترة.

٤. فيه بلا إشكال، كما في الجواهر، بل حكى عليه الإجماع، وبأن عليه ما ورد في غسل الصبي والصبي.

٥. فيه بلا إشكال في جوارحه، وتنظيفه سرية القطعية. أقول: لكنها لا تدل على الحرمة، بل على عدم الوجوب.

٦. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٢٠٨.

وفي صحيح هشام بن الحكم: كنت أبيع السابري^١ في الظلال، فرز علي أبو الحسن الأول موسى^٢ ركباً، فقال لي: «يا هشام! إن البيع في الظلال غش والغش لا يحل». وفي موقوف ابن مختار، قال: قلت لأبي عبد الله^٣: إنا نعمل القلانس، فنجعل فيها الفطن العتيق فنبيعها ولانئين لهم ما فيها قال: «أحب لك أن تبين لهم ما فيها»^٤.

وفي صحيح الحلبي عنه^٥: سألت عن الرجل يكون عنده لوانان من طعام واحد، سعرهما بشيء، وأحدهما أجود من الآخر فيخلطهما جميعاً ثم يبيعهما بسعر واحد؟ فقال: «لا يصلح له أن يغش المسلمين حتى يبيته»^٦.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما^٧: أنه سئل عن الطعام يخلط بعضه ببعض وبعضه أجود من بعض؟ قال: «إذا رؤيا (رُئيّا) جميعاً فلا بأس ما لم يقط الجيد الردي»^٨.

وفي صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله^٩ عن الرجل يشتري طعاماً، فيكون أحسن له وأنفق له أن يبله من غير أن يلتبس زيادة؟ فقال: «إن كان بيعاً لا يصلحه إلا ذلك ولا ينفقه غيره من غير أن يلتبس فيه زيادة، فلا بأس. وإن كان إنما يغش به المسلمين، فلا يصح»^{١٠}.

قال سيدنا الأستاذ: «الاشبهة في حرمة غش المسلم في الجملة بلا خلاف بين الشيعة وأهل السنة، لتواتر الروايات من طرقنا ومن طرق العامة، بل هي من ضروريات مذهب المسلمين»^{١١}.

إذا عرفت هذا فهنا مطالب:

المطلب الأول: قال في القاموس: غشه: لم يمتحبه النصيح، أو أظهر له خلاف ما أضر كغشته، والغش بالكسر - الاسم منه: والغش والغش ... والمغشوش:

١. السابري: ثوب رقيق جداً كما قيل.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٤٦٠.

٣. المصدر، ص ١٢٩.

٤. المصدر، ص ١٢٠.

٥. المصدر، ص ١٢٩.

٦. مصابح الفقهاء، ج ١، ص ٢١٩.

الغير الخالص، والغشش محرمة - الكدر المشوب، قال الشيخ الأنصاري في مكاسبه:

ثم إن الغش يكون بإخفاء الأدنى في الأعلى، كمزج الجيد بالردي، أو غير المراد في المراد، كإدخال الماء في اللبن. وبإظهار الصفة الجيدة المنقودة وحو التندليس، وبإظهار الشيء على خلاف حقه، كبيع الموء على أنه ذهب أو قطعة^١ انتهى، ولا بأس به.

المطلب الثاني: المحرم من الغش ما إذا فعله في مقام المعاملة والمعاوضة مع الناس، وجعله سبباً لأكل مال الناس بالباطل وإن كان لعنوان الغش موضوعية. وأما إذا غشه لنفسه أو لغيره في غير مقام المعاملة، كالضيافة، والهيبة، وتحوها، فلا يحرم من هذه الجهة قطعاً، فلا بد من حمل المطلقات على الصورة الأولى.

المطلب الثالث: مقتضى صحيحي: الحلبي، ومحمد بن مسلم جواز المعاملة بالمغشوش إذا علم المشتري بالغش، أو أعلمه البائع، بل لا غش حينئذ على وجه.

المطلب الرابع: بيع المغشوش إن كان كتماناً، فالظاهر صحة المعاملة وإن فعل البائع حراماً، ووجب عليه تبديل المغشوش بالخالص؛ لظهور مادد على عدم حلالة البيع في البيع الشخصي. وأما إذا كان البيع شخصياً، فالمستفاد من الروايات البطان، وتفصيل الموضوع في مصباح الفقهاء^٢ لسيدنا الأستاذ (دام ظله).

□ الغصب

في الجواهر:

هو لغة أخذ الشيء ظلماً، كما في القاموس وغيره... تقول: غصبته منه وغصبه عليه بمعنى: والاغتصاب مثله، والشيء غصب ومغسوب. نعم، في الإسهاد لبعض التنافعية زيادة «جهازه» لتخرج السرقة وتحوها.

١. المكاسب، ص ٢٥ (الطبعة القديمة).

٢. مصابح الفقهاء، ص ٢٠٢. لكنني لم أجد في بيع المغشوش خصوصاً في البيع، كما في المتداول اليوم تحصيلاً واضحاً.

وعن ابن الأثير: إنه أخذ مال الغير ظلماً وعدواناً، وإليه يرجع ما في الكتاب و التواعد والتنازع والإرشاد والدروس واللمعة والتفويض من أنه: الاستقلال بإثبات اليد على مال الغير عدواناً، بل في المسائل نسبة إلى الأكثر؛ إذ ليس فيها إلا تبديل الأخذ بالاستقلال نظراً إلى صدق القصب بذلك وإن لم يكن أخذاً، كما لو كان المال في يده فغصبه... كما أنه في البصرة والزوطة وغيرهما من كتب متأخري المتأخرين تبديل المال بالحق، فقالوا: الاستيلاء على حق الغير عدواناً.

وعن الدروس وغيره: إن تعريض القصب عقلي، وإجماعي، وكتابي، وسني... إلخ.^١

□ اغتصاب الفرج

في صحيح برید: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها؟ قال: «يقتل محصناً كان أو غير محصن».^٢

وفي حدود الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكيّ منهما مستفيض، كالتصوص المعتبرة، لكن الحرمة لأجل الزنا، كما لا يخفى، والحدّ على القهر والجبر.

٣٧٦. تغطية المحرم رأسه

قال الباقر عليه السلام في الصحيح: «المحرمة لا تستنّب؛ لأن إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه».^٣

وفي صحيح زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل المحرم يريد أن ينام يغطي وجهه من الذباب؟ قال: «نعم، ولا يختر رأسه».^٤

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٣٠٨. لكن السؤال هنا: هل للنصب حكم ذاتي بعد حرمة الأكل و حرمة التصرّف في أموال الناس من دون رضاهم، و حرمة السرقة و حرمة اللطم أم لا؟ وهل الأخذ بالعدوان بموجب شدة العقاب؟ لم أجد على الأول دلالة.

٢. المصدر، ج ١٤، ص ٢١٢.

٣. المصدر، ج ٩، ص ١٣٨.

٤. المصدر.

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يعصّب المحرم رأسه من الصداق»^١، واستثناء الكلام في المناسك.

□ تغطية المحرمة وجهها

سبأني بيان حكمها في حرف «ن» في عنوان «التنقب» إن شاء الله.

٣٧٧. الاستغفار للمشرّكين

قال الله تعالى: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ...»^٢.

أقول: أشرنا إليه في بحث حرمة اتّخاذ الكافرين أولياء في حرف «أ».

٣٧٨. الغل^٣

عنه الصادق عليه السلام في صحيح السيد عبد العظيم عليه السلام: «الغلول من الكبائر؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»»^٤.

وفي صحيح معاوية بن عمار، قال: أظنّه عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يبيع سرية دعاهم... لا تغلّوا، ولا تمثّلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا امرأة، ولا تقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها...» وظنّ معاوية وإن لم يكن حجّة، غير أنّ للرواية أسناداً بعضها صحيح.^٥

وفي موقّع سماعة عن الصادق عليه السلام: سألته عن الغلول؟ فقال: «الغلول: كلّ شيء غلّ من الإمام»^٦، لكنّ في سننه عثمان بن عيسى، وقد ظهر لي ضعفه أخيراً.

وفي جهاد الجواهر بعد الحكم بالحرمة ونقلها عن عدّة كتب:

١. المصدر، ص ١٣٩.

٢. التوبة (٩): ١١٢.

٣. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٤.

٤. المصدر، ص ٤٣.

٥. المصدر، ج ١٦، ص ٦٤.

وفسره في المحكي عن جامع المقاصد بالسرقة من أموالهم، ولكن فيه: إنه مناف لما هو المعلوم في غير المقام من كون ما للحرابي قيناً للمسلم، فله التوصل إليه بكل طريق. اللهم إلا أن يكون إجماعاً، أو يكون المراد السرقة منهم بعد الأمان ونحوه، مما يكون محترماً للمال مع كفره، أو يراد به النهي عن السرقة من الغنيمة، بل قيل: إنه أكثر ما يستعمل في ذلك، بل يمكن حمل ما يتبدل ذلك من عبارات الأصحاب عليه، وله العالم^١

٣٧٤. الإغلاق على الصيد

لا يجوز إغلاق الباب وشهد على الصيد في الحرم حتى يموت أو يصيده بلا خلاف يجده صاحب الجواهر بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل هو قول كل من يحفظ عنه العلم، كما عن العلامة، واستدل له بإطلاق قوله تعالى: «حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ آبْنِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»؛ إذ يمكن إرادة كل ما له المدخلية في صيده ولو بمعونة الإجماع. واستدل له أيضاً بصحيح الحلبي: «لا تستحلن صيداً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم...»^٢

أقول: قد ذكرنا كفارة الإغلاق المذكور في حرف «ك» في بيان الواجبات، لكن الصحيح عدم دلالة الكفارة على الحرمة، كما يظهر من ملاحظة كفارات النكح.

٣٧٥. الغلو في الدين

قال الله تعالى: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ»^٣

وقال تعالى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ»^٤

١. جواهر الكلام (كتاب الجهاد)، ص ٢٦٣ (الطبعة الأخيرة).

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٢٨٦.

٣. النساء (٤): ١٧١.

٤. المائدة (٥): ٧٧.

تحرم الآيتان الغلو في الدين على أهل الكتاب فقط، لكنه لا شك في حرمة على الجميع، ولا يتحمل طبيعة الغلو في الدين الجواز الشرعي بوجه، فلا فرق فيها بين المسلمين وأهل الكتاب، لكنه على الثاني بعنوانه، وعلى الأول بعنوان الكذب والافتراء والبدعة ومخالفة الحق الواقع ونحوها، ويمكن أن يكون النهي عنه في حق الثاني أيضاً إرشاداً إليها، ويمكن أن يكون إرشاداً إلى البعد عن الحق الواقع، وعلى كلٍّ هو حرام جزماً، سواء بعنوانه أو بأحد العنوانين المذكورة.

٣٧٦ و ٣٧٧. غمز كف الأجنبية والأجنبي

قال الصادق عليه السلام في رواية سماعة: «لا يحل للرجل أن يصافح المرأة إلا امرأة يحرم عليه أن يتزوجها أخت أو بنت أو عمة أو خالة أو بنت أخت أو تحوها. وأما المرأة التي يحل له أن يتزوجها، فلا يصافحها إلا من وراء الثوب، ولا يغمز كفها»^١

ولا يبعد شمول الحكم للغمز وإن لم يكن مسبوقاً بالمصافحة، وفي إلحاق سائر أعضاء بدنها بالكف وجه وجيد، كما أن الظاهر إلحاق الأجنبية بالأجنبي في الحرمة، فيحرم عليها المطاوعة، كما يحرم عليها غمز كف الأجنبي مثلاً، وتحرم عليه المطاوعة أيضاً، لكن الرواية ضعيفة سنداً بعثمان بن عيسى على الأقوى، وحيث يمكن أن يمنع من الغمز بقصد الشهوة أو يحصل اللذة منه وإن لم يصافح، ويجوز أن يفرض عدم قصد اللذة وعدم حصولها، والظاهر عدم الفرق بينه وبين غمز المرأة لبين الرجل في القيدين والحكم.

٣٧٨. الغناء

وفيه أحاديث كما تأتي:

٢.١. في صحيح أبي الصباح عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل «وَالسَّيِّئِينَ لَا يُشْهَدُونَ الرَّزْءَ» قال: الغناء.

١. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٤٦.

٣. في حسنة ابن مسلم^١ قال: سمعت أبا جعفر^٢ يقول «الغناء ميثا و عدالله عليه الثار» و تلا هذه الآية «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^٣.

٤. في صحيح الريان، قال: سألت الرضا^٤ يوماً بخراسان عن الغناء وقلت: إن العباسي ذكر عندك أنك ترخص في الغناء؟ فقال: «كذب الزنديق، ما هكذا قلت له. سألتني عن الغناء، فقلت: إن رجلاً أتى أبا جعفر^٥، فسأله عن الغناء، فقال: يا فلان! إذا ميز الله بين الحق والباطل، فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل؟ فقال: قد حكمت»^٦.

٥. وفي موطئة يونس عن عبد الأعلى الذي في حسنة تردّد، قال: سألت أبا عبد الله^٧ عن الغناء، وقلت: إنهم يزعمون أن رسول الله^٨ رخص في أن يقال: «جئناكم جئناكم، حيونا حيونا نحيتكم» فقال: «كذبوا، إن الله عز وجل يقول «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ» لو أردنا أن نتخذ لهُوَ لَأَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ» بل نُفَذُّ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَذَنُّهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ»^٩.

٦. في صحيح حماد، قال: سألت أبا عبد الله^{١٠} عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغني: أحسنت»^{١١}.

٧. في صحيح هشام عنه^{١٢} في قوله تعالى: «وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ». قال: «الرجس من الأوثان، الشطرنج، وقول الزور: الغناء»^{١٣} لكن مصدره ضمير القمي و لم تصل نسخته إلى الحر و المجلسي بسند معتمد صحيح متاولة، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال.

١. توصيف الرواية بالعلية مبني على أن ابن إسحاق الواقع في سندها هو ابن عثمان.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٢٧.

٣. المصدر، ص ٢٢٨.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٢٢٩.

٦. المصدر، ص ٢٣٠.

٨. في صحيح أبي بصير عن الصادق^{١٤}: «أجر المغنية التي ترف العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها الرجال»^{١٥}.
إذا تقرّر هذا، فهذا مطالب:

المطلب الأول: الصحيحتان الأوليان لا تدلان على الحرمة لعدم دلالة الآية الشريفة المذكورة عليها، كما لا يخفى، وكذا الرابعة على الظاهر؛ إذ ليس كل باطل بحرام، وأما الخامسة، ففي دلالتها على الحرمة تردّد. والثالثة تحرّم الغناء المضلّ عن سبيل الله واتخاذها هزواً المطلقة نعم، الرواية السادسة تدلّ على الحرمة، كما لا يخفى لكن في غير العرائس و فرض عدم دخول الرجال عليها؛ إذ الغناء، حيث جاز، كما يظهر من الرواية التاسعة، ففي المحقق الأردبيلي رواية صحيحة صريحة في التحريم، كما عن شرح الإيضاح منظور فيه.^{١٦}

و عن المستند دعوى الإجماع، بل الضرورة الدينية على الحرمة، لكن أهل السنة أو أكثرهم التزموا بحرمة: لجهات خارجية وإلا فهو بنفسه أمر مباح عند هم.^{١٧} فلا ضرورة دينية، وينقل عن بعض علمائنا نجويزه لحصول الخشوع والبكاء من خشية الله تعالى مثلاً، فلا ضرورة مذهبية نعم، يحرم الغناء ولا يجوز عمله على المشهور المعروف، فلا دليل على حرمة السماع، فلا يجب سدّ الأذن والابتعاد عن محلّ يسمع فيه الغناء. وأما الاستماع، فقد مرّ بحثه في حياة «الاستماع»، في حرف «س».

المطلب الثاني: يحرم تشجيع المغني والمغنية، وترغيبه، وتحسينه؛ للرواية السادسة، والعقل أيضاً مستقلّ بغيره، فلا يبعد اطّراد الحكم إلى تحسين كلّ محرّم شرعيّ.

المطلب الثالث: قول الصادق^{١٨} في الرواية الثامنة: «أجر المغنية التي ترف العرائس ليس به بأس، وليست بالتي يدخل عليها الرجال» يحتل وجوهاً:

١. المصدر، ج ١١، ص ٨٥.

٢. التهميّة أن يقال: إن الروايتين المعتمدين تدلان على حرمة الغناء بالظهور دون الصراحة، فتقول المحقق المذكورة لا يخلو عن وجه، لكنه غير مختص بالمقام؛ فإن أكثر المحرمات والواجبات كذلك.

٣. لاحظ: فقه المذاهب، ج ٢، ص ٤٤.

الوجه الأول: أن يكون تخصيصاً في حرمة أخذ الأجرة على العمل الحرام. فالغناء مطلقة حرام غير أن الغناء المسموعة في العرائس إذا لم يدخل على المغنية الرجال يحل أخذ الأجرة عليه، ولا يبعد إلحاق المغني بالمغنية إذا لم تدخل عليه النساء.

والوجه الثاني: أن يكون تخصيصاً في حرمة الغناء، وأن الغناء في زفة العرائس حلال إذا لم يدخل على المغنية رجال أجنبية.

الوجه الثالث: أنه تبين لحلية الغناء في نفسه، كما عليها العامة وأن المحرم منه إذا دخل الرجال عليها.

أقول: الوجه الثالث معارض بمادل على حرمة الغناء؛ فإنها ظاهرة في حرمة نفسه، فتطرح الرواية المذكورة، لموافقتها للعامة وعلى أن الرواية غير ظاهرة في الوجه المذكور، فالالتزام بكما عن بعض المحققين - خلاف الإنصاف.

وأما الوجه الثاني، فهو منسوب إلى جمع كثير من أعظم الأصحاب، بل إلى المشهور، قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكانه:

الثاني: غناء المغنية في الأعراس إذا لم يكتنف بها محرم آخر من الشكك بالباطل، واللعب بالآلات الملاهي المحرمة، ودخول الرجال على النساء. والمشهور استثناءه... وإباحة الأجر لازمة لإباحة الفعل، ودعوى أن الأجر لمجرد الزحف للغناء عنده، مخالفة لظاهر... لأن المحكي عن المغني، والرضي، وظاهر الحلي، وصريح الحلي، والشذكرة والإيضاح، بل كل من لم يذكر الاستثناء بعد التعميم المنع. إلخ.

والأظهر هو الوجه الثاني لكن لا في مطلق الأعراس، كما يظهر من كلماتهم، بل عند زفة العرائس، أي إرسال الزوجات إلى أزواجهن، كما هو قضية الجمود على ظاهر الرواية، ولادليل على التعدي، فانهم جيداً.

المطلب الرابع: ما هو الغناء وتحديد و تفسيره بوجه مضبوط؟ فيه أقوال، لكني لم أجد ما تظمن به النفس، ومن أراد الاطلاع عليها، فليراجع الكتب المطولة. والله الموفق.

٣٧٩. الغيبة

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾^١

قال الصادق عليه السلام في خير ساعة: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم كان؟ متى حرمت غيبته، وكملت مروته، وظهر عدله ووجبت أخوته»^٢، لكن السند لأجل عثمان بن عيسى ضعيف على الأظهر.

وقال الباقر عليه السلام في موثقة أبي بصير: «قال رسول الله ﷺ: سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمه مفسدة، وحرمة ماله كحرمة دمه»^٣.

وفي الصحيح: قال عبدالله بن سنان له عليه السلام: «عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم». قلت: يعني سفلتيه؟ قال: «ليس حيث تذهب إنما هو إذاعة سره»^٤.

وقال الصادق عليه السلام في حسنة هارون: «إذا جاهر القاسق بنفسه، فلا حرمة له ولا غيبة»^٥.

والحق عدم اعتبار سند الرواية لجهالة أحمد بن هارون شيخ الصدوق عليه السلام ما لم يثبت كثرة رضى الصدوق عنه.

إذا تقرر هذا، فنذكر هنا عين ما كتبناه قبل مدة على مكتب الشيخ الأنصاري عليه السلام من دون تجديد نظر.

١. الحجرات (١١٩): ١٢.

٢. الجزء هو مجموع الأمور الأربعة أعلى حرمة الغيبة. وكما المراد بظهور إنداء وجوب الأخوة، لا مجرد الغيبة فقط، فالرواية لا تكون مختصة للأخوة وغيرها مما أثبت حرمة الغيبة لطلاق المؤمن وإن لم يتصف بالصفات الثلاث المذكورة، ولو فرض أن التجسس، كل واحد من الأمور المذكورة تشمل الرواية على المتجاهر، أو تطرح للتعلق بحرمة غيبة المؤمن غير المتجاهر بلا جهل، فما قل من جواز غيبة من لم يتصف بالأمور المذكورة باطل جرمًا.

٣. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥١٧.

٤. الصدوق، ص ٩١.

٥. الصدوق، ص ٨٠.

٦. الصدوق، ص ٨٠-٨١.

قوله رحمه الله تعالى:

لَمْ يَظْهَرْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ كَوْنُ الْغِيْبَةِ مِنَ الْكِبَائِرِ، كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، بَلْ أَشَدُّ مِنْ بَعْضِهَا، وَغَدُّ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنَ الْكِبَائِرِ الْخِيَانَةُ، وَيُمْكِنُ إِرْجَاعُ الْخِيَانَةِ إِلَيْهَا، فَأَيُّ خِيَانَةٍ أَكْثَرُ مِنَ الْغِيْبَةِ بِحَسَبِ الْأَخْبَارِ...^١

أقول: لا دليل معتبر على كونها من الكبائر، وإن أكرهوا القول فيه. وأما عند الخيانة من الكبائر، فهو في روايتين لا يبعد حسن إحداها، لكن في شمولها للغيبة نظر، أو منع لإمكان استظهار خبر الأمانة منها، ولا يسمع دعوى البدهة من سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه).^٢

قوله: «تَمَّ إِنْ ظَاهَرَ الْأَخْبَارُ اخْتِصَاصَ حُرْمَةِ الْغِيْبَةِ بِالْمُؤْمِنِ، فَيجوزُ اغْتِيَابُ الْمُخَالَفِ».

أقول: ظاهر الآية هو العموم؛ فإنَّ المؤمن في عصر نزول القرآن أعمُّ من المصطلح عليه اليوم، والأخوة في ذيل الآية غير مخصصة؛ لصديق الأخ الديني على المخالف أيضاً، وإنَّما وجب التيزي من أهل البدع في بدعهم.

وفي الجواهر وغيرها الاستدلال على الجواز من جهة جواز غيبة المتجاهر؛ إذ المخالف قد تجاهر بأعظم الفسق، وهو استدلال عجيب؛ فإنَّ المخالفين لا يرون اعتقادهم وأعمالهم باطلة، ومعصية وفسقا حتى يكونوا متجاهرين بها. فهل يغني هؤلاء الأجلة بجواز غيبة المؤمن المخطئ في بعض عقائده أو أعماله اجتهاداً أو تقليداً؟

والمتجاهر من تجاهر بالمعصية مع العلم بعصيانها، وعلى الجملة، لا دليل لفظي يدل على جواز غيبة المخالف.

نعم، لا ينبغي إنكار الارتكاز على جوازه، بل جريان السيرة عليه وإن كان الأحوط هو المنع، كما اختاره المحقق الأردبيلي (رحمته) وإن فصل المامقاني المقال في حاشيته على التمام، نقداً على الأردبيلي؛ والله العالم.

١. أي قول الشيخ الأنصاري في مبحث الغيبة من مكتبته.

٢. اللهم إلا أن تستفاد كبريتها من تعلق الذم المعتبر بها، فإنه دليل على الكبرية كداسياني في خاصة هذا الجزء.

قوله: «تَمَّ الظَّاهِرُ دُخُولُ الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ الْمُنْتَأَثِرِ بِالْغِيْبَةِ».

أقول: لكن بشرط كونه مؤمناً صحيح الإيمان سرعاً يشملُه عموم الروايات. وأما المميَّز غير المؤمن، فالأقوى عدم حرمة غيبته؛ لضعف ما ذكره المصنف (رحمته).

قوله: «على حرمة اغتياي الناس» أقول: لكن لم يثبت ذلك بسند معتبر.

قوله: «مع صدق الأخ عليه» أقول: هذا في المميَّز المؤمن دون غير المؤمن؛ إذ غير المؤمن ليس بأخ.

وقوله تعالى: «فَإِذَا خَرَأْتُمْ فِي الدِّينِ» مجرد استعمال لا يثبت الحقيقة، فتدبر.

قوله: «ومنه يظهر حكم المجنون» أقول: المجنون ليس بمؤمن، فلا دليل على حرمة اغتيايه. نعم، لا يبعد جريان الحكم في المؤمن المجنون الأدواري، فإنَّ حاله جنونه تلحق بحالة نومه، فتأمل.

قوله (رحمته): «بقي الكلام في أمور: الأول: الغيبة: اسم مصدر لا غائب»، ففي المصباح: اغتايه إذا ذكره بما يكره».

أقول: «قول اللغويين في تحديد مفهوم الغيبة لا يوجب الاطمئنان، بل ليس بحجة أيضاً على قول^١ مع أنهم غير متفقين في التحديد المذكور. وأما الأخبار الواردة في تفسيرها، فكلُّها أيضاً ضعيفة سنداً، ولا حجة فيها؛ فإذاً لا بد من الأخذ بالقدر المتيقن في الحكم بالحرمة، وإليك تفصيل صورة المسألة تأني ذيلاً:

١. ذكر الفضائل مع الرضا.
٢. ذكر الفضائل مع الكراهة.
٣. ذكر العاديات مع الرضا.
٤. ذكر العاديات مع الكراهة.
٥. ذكر المساوي المستورة مع الرضا لا يقصد الانتفاص.
٦. ذكر المساوي المستورة مع الكراهة لا يقصد الانتفاص.
٧. ذكر المساوي المستورة مع الكراهة يقصد الانتفاص.

١. ضعيف عندي كما أشرت إليه في كتابي، ينسحب في علم الرجال.

٨. ذكر المساوي المستورة مع الرضا بقصد الانتفاص.

٩. ذكر مساوي الغير المستورة مع الرضا بقصد الانتفاص.

١٠. ذكر مساوي الغير المستورة مع الكراهة بقصد الانتفاص.

١١. ذكر مساوي الغير المستورة مع الرضا لا بقصد الانتفاص.

١٢. ذكر مساوي الغير المستورة مع الكراهة لا بقصد الانتفاص.

فهذه اثنتا عشرة صورة نقول في بيان حكمها من حيث الحرمة والجواز:

أما الصورة الأولى، فهي جائزة، بل حسنة، وتلحقها الثانية إذا لم تعد سؤاله عرفاً، فيحرم للرواية الثالثة^١ ومثلها الصورة الثالثة والرابعة إلا إذا عذر الرابعة في حق بعض الأشخاص عيباً، فيدخل في القسم السادس.

وأما الخامسة، فإظهار حرمة، لعدم اعتبار الرضا بقصد الانتفاص في مفهوم الغيبة، ويحتمل الجواز لعدم إطلاق قوي في المقام، ومنه يظهر حكم الصورة السادسة؛ فإنه يحرم أيضاً، وتلحق بهما صورتان اللاحقتان السابعة والثامنة، وهما المتيقنان من الغيبة المحرمة. ثم إن هذه الصور الأربع (أي الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) تحرم من جهة أخرى أيضاً وهي إذاعة السر، ولا يعتبر في حرمتها قصد الانتفاص بلا إشكال.

نعم، في اعتبار الكراهة في مفهوم التروجه لابد من ملاحظة الصدق العرفي للسر. والظاهر اعتبارها فيه؛ إذ لا يتحقق سر يرضى صاحبه بإفشائه.

وأما الصور الأربع الأخيرة، فلادليل على حرمتها لا من جهة إذاعة السر، ولا من جهة الغيبة.

قوله: «بل في كلام بعض من قارب عصرنا: إن الإجماع والأخبار متطابقان، على أن حقيقة الغيبة على أن يذكر الغير بما يكرهه لو سمعه».

أقول: لكن المتيقن من أدلة الغيبة حرمة ذكر العيب المستور دون غير المستور منه، كما اختاره المصنف و سيدنا الأستاذ الخوئي وغيره. نعم، إذا كان غير المستور ذكره بقصد الانتفاص ربما يحرم بعنوان آخر.

١. اللهم إلا أن يتم إطلاق دليله بصدورها فإن العورة ظاهرة في المعاني دون الفضائل، فلا حظ.

قوله: «ثم إن ظاهر النص وإن كان منصرفاً إلى الذكر باللسان، لكن المراد به حقيقة الذكر، فهو مقابل الأنثى».

أقول: ما ذكره متين لمن أمعن النظر وأحرز مذاق الشرع.

قوله: «فإن قولك: هذا المطلب يديهي». أقول: في كون مثل هذه العبارة غيبية تأمل.

قوله: «بقي الكلام في أنه هل يعتبر في الغيبة حضور مخاطب عند المغتاب أو يكفي ذكره عند نفسه؟ ظاهر الأكثر الدخول».

أقول: الصحيح عدم كونه غيبية؛ فإن هذا ينصرف عنه ما في الكتاب والسنة، بل ليس منها ذكر أحد عند العالم بالغيب؛ لاعتبار التستر فيها، ولا ذكر أحد مجهول مردد بين أشخاص كثيرين، كقول القائل: أحد أهل البلد، أحد أصدقائي، أحد أهل محلتي. قوله: «وإن كان بحيث يكره كلهم ذكر واحد منهم، كأن يقول: أحد ابني زيد».

أقول: لا تؤثر في الحكم بالحرمة والجواز كراهة المؤمن، وقد ذهب المصنف نفسه إلى اعتبار كون الغيبة كشف ما ستره الله دون كونها ذكر الأخ بما يكرهه لو سمعه.

والأقوى اختصاص حرمة الغيبة بما إذا كان الشخص معتباً تفصيلاً، أو مردد بين جمع قليلين، وفي غيره يرجع إلى البراءة لعدم إطلاق معتد في المقام إلا إذا ترتب عليه عنوان محرم آخر، كهتك المؤمنين، وإذلالهم ونحوها.

قوله: «الثاني: كفارة الغيبة الماحية لها، ومقتضى كونها من حقوق الناس...».

أقول: كفارتها هي التوبة إلى الله تعالى. وأما وجوب الاستحلال من المغتاب أو وجوب الاستغفار له، فلم يثبت بدليل معبر إلا أن يقال: إن الغيبة من الظلم، وقد مر وجوب الاستغفار للمظلوم في حياة «الظلم» عند قوت الاستحلال الواجب، ولزوم الاستحلال لا يحتاج إلى دليل خاص؛ فإنه يجب لأجل براءة الذمة من الحق، فالأظهر وجوب الاستحلال أولاً، ومع تعذره يجب الاستغفار ثانياً.

قوله: «الثالث: فيما أستثنى من الغيبة... فاعلم، أن الاستفادة من الأخبار المتقدمة وغيرها أن حرمة الغيبة لأجل انتفاص المؤمن وتأذيه منه...».

أقول: ما ذكره غير ثابت من الأدلة، وما نقله عن جامع المقاصد غير تام، والغيبة محرمة بعنوانها، ولعل مراد الشيخ الأنصاري^١ حرمة الغيبة بعنوانها من أجل التنقيص. قوله: «أقوى المصلحتين»، لكنه مطرد في جميع الأحكام، ولا اختصاص له بالغيبة. قوله: «أحدهما: ما إذا كان المغتاب متجاهراً بالفسق، فإن من لا يبالي...».

أقول: تحقيق المقام أن ذكر ما يتجاهر به الفاسق ليس بغيبة، أو ليس بحرام، لعمامة من اعتبار السر، نعم، يحرم غيبته في غير ما يتجاهر به، بل فيه عند من لا يتجاهر به عنده، هذا بحسب القاعدة.

وأما الروايات الخاصة، فهي ضعاف سنداً سوى حديث هارون المتقدم وإن عبر عنه الشيخ الأنصاري^٢ بالرواية، وسيدنا الأستاذ الخوئي صرح بضعفها.

أقول: رجال السند ثقات سوى أحمد بن هارون؛ فإنه لم يوثق في كتب الرجال، لكن قالوا: إنه شيخ الصدوق، وقد أكثر الترضي عنه، وقيل: إنه لم يوجد ذكره في إكمال الدين إلا مترضياً عنه. وقد ذكرت في الفتاوى الرجالية إن كثرة الترضي دليل على الحسن عرفاً؛ خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي، فتصبح الرواية حسنة، وعليه، فيجوز غيبة المتجاهر، ولو في غير ما يتجاهر به حتى عند من لم يتجاهر عنده للإطلاق، لكنني متى لم أحرز كثرة الترضي عليه لأبني على اعتبار رواياته، ولذا ضعفت الرواية. وهذا أي الفتوى بإطلاقها، مما ذهب إليه جمع منهم: سيدنا الأستاذ الحكيم في منهاج الصالحين^٣.

قوله: «الثاني: تظلم المظلوم وإظهار ما فعل به الظالم وإن كان متسترأ به».

أقول: يدل عليه إطلاق قوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ» والغيبة من الجهر بالسوء وإطلاقه يقتضي الجواز حتى عند من لا يرجو إزالة الظلم عنه. نعم، لا يجوز إظهار غير ظلم الظالم من معانيبه. ومن الظلم السيء، والغيبة والافتراء، والضرب، وأكل المال، وتحويلها.

١. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٢٧.

٢. بعدما توفي سيدنا الأستاذ الحكيم^٤ أدرج سيدنا الأستاذ الخوئي فتاويه في متن منهاج الصالحين وطبعه طبعاً أنيقاً، ويظهر من أول الكتاب أنه (دام ظلّه) رجع عن قوله بحرمة غيبة المتجاهر في غير ما يتجاهر به، بل سمح سيدنا الأستاذ الحكيم في القول بالجواز مطلقاً، لملاحظ.

نعم، يشكل الأمر في جواز تكرار الجهر بالسوء من القول إذا سبّه، أو غابه، أو عابه، أو ضربه مرة واحدة، بل لا يبعد تقييد الجواز بما إذا لم يزد ظلمه على ظلمه عرفاً، فتدبر. وأما ما ذكره المصنف^٥، فأكثره لا يخلو عن مناقشة.

قوله: «ومنها: نصح المستشير؛ فإن النصيحة واجبة للمستشير».

أقول: النسبة بينهما عموم من وجه، وفي مورد الاجتماع تقع المزاخمة، فلا بد من الأخذ بالأرجح وهو يختلف باختلاف المقامات.

وأما وجوب النصيح، فيدل عليه صحبة معاوية بن وهب، عن الصادق^٦ قال: «يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له في المشهد والسفيل» ومثلها صحيحة الحداء^٧. وفي حمل الوجوب (يجب) على الوجوب المصطلح نظر.

وفي رواية سماعة عنه^٨: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَلَمْ يَنصَحْهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^٩، لكن في سندها عثمان بن عيسى الضعيف.

أقول: إن منعنا لزوم النصيحة ابتداءً لأجل السيرة، لأمانع من الالتزام بها في صورة الابتلاء مع المؤمن، كما في رواية سماعة المذكورة، فيدل على وجوب المستشار بطريق أولى إن تثبت سنداً.

قوله: «و منها: الاستفتاء...» أقول: هذا الفرض داخل في الثاني، كما مر.

قوله: «و منها: قصد ردع المغتاب من المنكر» أقول: فيه نظر أو منع، لاحظ مصباح الفقاهة لسيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه).

قوله: «ومنها: قصد حسم مادة فساد المغتاب... ومنها: جرح الشهود».

أقول: الأمر، كما أفاده^{١٠}.

قوله: «ومنها: دفع الضرر عن المغتاب بالفتح...» أقول: إذا كان الضرر المتوجّه إليه أهم من غيبته تجوز بلا إشكال. وكذا الحال فيمن ادعى نسباً، وكذا الغيبة للفقير إلا أن يدعى حكومه أدلة التقيّة، فتجوز الغيبة لأجلها مطلقاً، ولو كان ما يتقّى عنه يسيراً جداً.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٩٤.

٢. المصدر، ص ٤٩٦.

٣٨٠. الإفتاء بغير علم

قال الباقر عليه السلام في صحيح أبي عبيدة: «من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله، لعنته ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه»^١.
وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «إياك وخصلتين، ففيهما هلك من هلك، إياك أن تفتي الناس برأيك، أو تدبّر بما لا تعلم»^٢.
وفي موثقته الأخرى: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجانسة أصحاب الرأي؟ فقال: «جالسهم، وإياك عن خصلتين يهلك فيهما الرجال: أن تدبّر بشيء من رأيك، أو تفتي الناس بغير علم»^٣.
وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، قال: «رسول الله صلى الله عليه وآله: من أفتى الناس بغير علم، لعنته ملائكة السماء والأرض»^٤.

وفي العروة الوثقى: «حرمة الإفتاء على من ليس أهلاً للفتوى».

أقول: وظاهره ثبوت الحرمة على من أفتى عن حجة، وعلم، ولكنه لم يكن عادلاً أو واجداً لبعض الشروط الأخرى، لكنه لا دليل عليه إذا لم يترتب عليه عنوان محرم آخر، كالإضلال، بل يمكن تفيد الحرمة في أصل المسألة بما إذا لم يكن فتواه مطابقاً لفتوى مرجعه، فلو أفتى مع الائتفات إلى المطابقة المذكورة، يشكل الحكم بالحرمة؛ اعتماداً على إطلاق الروايات المذكورة إلا في فرض التشريع^٥.

٣٨١. الفحش

الروايات الواردة في الفحش مستفيضة، لكنها بين ما لم يثبت سنده، كقول رسول الله صلى الله عليه وآله والباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْفَاحِشَ...».

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٩.

٢. المصدر، ج ١٨، ص ٨٠.

٣. المصدر، ص ٩٩.

٤. المصدر.

٥. راجع: مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٦٩ و ٧٠.

وبين ما لم يتم دلالة على الحرمة، كصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من علامات شرك الشيطان الذي لا يشك فيه أن يكون قحاشاً لا يبالى ما قال، ولا ما قيل فيه».

وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعائشة: يا عائشة! إن الفحش لو كان مثلاً لكان مثال سوء».

وبين ما صح سنده ولا يبعد دلالة على الحرمة (فتأمل) كصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن من أشرف عباد الله من تكره مجالسته لفحشه»^١.
و فسر في بعض كتب اللغة بالقبح من القول أو الفعل، وعلى هذا، يحرم بعض الأفعال أيضاً، كرقع الآلة التناسلية في محضر غيره ولو من وراء الثوب، ونحوه، وقد مر ما يرتبط بالمقام في عنواني البذاء و «السب».

□ الفواحش والفحشاء

قبل: هما جمع الفاحشة وهي الزنا، وما يشتد قبحه من الذنوب.

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»^٢.

وقال تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»^٣.

وقال تعالى: «وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ»^٤.

أقول: لأنها لا تتضمن حكماً جديداً بعد وجود محرمات وواجبات مذكورة في هذا الكتاب.

□ تفخيذ الغلام

سيأتي إن شاء الله بحث حكمه في عنوان «الواط» في حرف «ال».

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٢٨.

٢. الأنعام (٦١) ٥١.

٣. الأعراف (٧) ٣٣.

٤. النحل (١٦١) ٩٠.

□ الفرع

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾^١
وقال تعالى: ﴿... ذُنُوبَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ
تَفْرَحُونَ﴾^٢.

قيل: الفرع مطلق السرور والمرح الإقراط فيه، وعن الواجب: «الفرح: انتشار
الصدر بلذة عاجلة، وأكثر ما يكون ذلك في اللذات البدنية، والمرح: شدة الفرع
والتوسع فيها».

أقول: الظاهر عدم حرمة الفرع، ولا أدري بها قائلًا ونهي قارون من قومه في الآية
الأولى إرشادي ظاهراً، فإن الفرع بالحياة الدنيا يستلزم نسيان الآخرة، والإقبال على
الدنيا، وعدم المبالاة بالدين وحدوده، كما لا يخفى على من أعمن النظر في حال العباد
في البلاد، والله العالِم.

٣٨٢. الفرار من الزحف

وفي جملة كثيرة من الروايات الصحاح وغيرها أن الفرار من الزحف من الكياف،
وعَلَّه (أي كونه كبيرة) الصادق عليه في صحيح السيد عبد العظيم بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ
يُولِهِمْ يُؤَمِّنْهُمْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى دُبْرِهِ فَقَدْ بَاءَ بِقَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ
وَيُنْسُ النَّصِيرُ﴾^٣.

وفي الشرائع والجواهر:

فلا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف أو أقل...

فالمراد حرمة الفرار من الحرب والهرب منها وهو المكثى عنه بتولية الدبر دون غير ذلك.

١. القصص (٢٨): ٧٦.

٢. قاتر (٤٤): ٧٥.

٣. جامع وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ١٥٩ وما بعدها ويمكن أن لا يكون الفرار المذكور من المعزومات، بل من ترك
الواجب، فإن الجهاد واجب.

ولذا قال المصنف (أي المحقق) كغيره من الأصحاب إلا للمتحرّف أي للقتال لا يكون
للفرار، بل لحضنة الموضوع، وربما قيل: هو الذكر بعد الفر، وعلته هو أحد أفراد المتحرّف،
فإنه الميل إلى حرف أي طرف، ومنه التحرف في طلب الرزق وهو الميل إلى جهة يظن
الرزق فيها، فيراد حينئذ مطلق المتحرّف للقتال، كطالب السعة... لا يكون أمكن له في
القتال عن السكان الضيق أو موارد المياه... دفعا لعطشه المانع عن القتال، أو استبعاد
الشمس، أو لتسوية لامتد... إلى غير ذلك من المصالح التي لا يمتد مع ملاحظتها فراراً أو
هرباً.

﴿أَوْ مُتَحَيِّرًا﴾ أي مائلاً إلى حيز فتد أي جماعة من الناس منقطعة عن غيرها فظلمة
كانت أو كثيرة، بل لا فرق بين كونها قريبة أو بعيدة بحيث لا يصدق معها الفرار من
الحرب... نعم، الظاهر اعتبار كون الفتنة صالحة للاستجداء ولو بالانضمام؛ ضرورة
شباق المدخلية في القتل من المستثنى في الآية؛ إذ لو فرض كون الفتنة غير صالحة،
لكونهم مرضى... لم تكن فائدة في التحنن إليها بالفرار الذي فيه قوة العدو
وضغط ووهن للمسلمين... فلو غلب عنده الهلاك مع كون العدو على الضعف أو
أقل وكان في فتنة لم يجز له الفرار. وقيل: يجوز، للأصل؛ ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْلَفُوا
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وتلحرج، ولكن الأول أظهر لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَجَافَيْتُمْ
دُبْرَهُ قَاتِلُوهُ﴾.

وإن كان المسلمون أقل من ذلك، لم يجب الثبات، كما صرح به غير واحد،
لأصل بعد انتفاء شرط الوجوب المستفاد من الكتاب والسنة. نعم، قد يشكل في
نحو زيادة الواحد والإثنين مثلاً مع الضعف والجهن في الكفار، والشجاعة، والقوة
في المسلمين...

ونحن ذكرنا تفصيل البحث في رسالتنا؛ توضيح مسائل يحتج التي ألفناها فيما بعد
ليبين الأحكام المتعلقة بالدفاع الإسلامي في أفغانستان تجاه السوفييتيين الملحدين
والشار كستين الأفغانيين.

٣٨٣. التفريق في الدين

قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَبِسُوا بِخُلِيٍّ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَقْرُؤُوا﴾^١.
وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قُرْءُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا كُفِّرُ عَنْهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يَنْتَهِبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^٢.
وقال تعالى: ﴿أَنْ أَمْسِكُوا الَّذِينَ لَا تَحْكُمُوا فِيهِ﴾^٣.
وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ مِنَ الَّذِينَ قُرْءُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً كُلُّ جُزْءٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ﴾^٤.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُقْرِءُوا بِسْمِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُقْرِءُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ﴾^٥.

أقول: الظاهر عدم تضمن الآيات الكريمة حكماً محرماً جديداً سوى لزوم الالتزام بما ثبت ثبوته من الله تعالى من أحكام الدين والقرآن وثبوت الأنبياء ﷺ ونحوه. وأعلم، أن الآيات تمنع عن أمرين: التفريق في الدين، و تفريق الدين. أما الأول، فحرمته مخصوصة بفرض انعدام العلم دون الجهل والاستتياط بدلائل شرعية، كالأيات والروايات، فإن أبواب المذاهب والمجتهدين المقتنين قد تقرقوا بأنظارهم في الدين، ولا يمكن أن يكون مثله مورداً للنهي إذا كان اجتهادهم صحيحاً شرعاً. وأما تفريق الدين فالظاهر أن المراد منه ما شرحته آيات النساء، فلاحظ.

١. آل عمران: ٣١، ١٠٣.

٢. الأنعام: ٩١، ٩٥٩.

٣. النور: ١١٢، ١١٣.

٤. الروم: ٣١، ٣٢.

٥. النساء: ٤٤، ١٥٠-١٥٢.

٣٨٤. التفريق بين الأحبة

قال رسول الله ﷺ كما في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «ألا أتيتكم بشاركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: المشاؤون بالنميمة، المفترقون بين الأحبة، الباغون للمبرأ المعائب»^١.

أقول: قلنا يخلو التفريق بينهم من محرم آخر، كالغيبة، والكذب، وإذاعة السر، ونحوها، فتأمل.

٣٨٥. التفريق بين الممالك والمهاجرات

قد مر حكمها في حرف «ش» في عنوان «الاشتراء»

٣٨٦. الافتراء على الله

ذلت آيات كثيرة^٢ على حرمة الافتراء على الله تعالى، وهو من أفراد الكذب، كما لا يخفى، نعم، هو لمكان اعتبار العلم بكذبه أشد حرمة وأكثر مفسدة وعقاباً - نعوذ بالله منه - والحق أن مجرد عدم الإذن يكفي لصديق الافتراء، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذُنُكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ و يمكن صديق الافتراء ولو كان المدلول مطابقاً للواقع ولم يكن بكذب و ذلك لمجرد عدم الإذن، فافهم.

٣٨٧. الإفساد

ورد النهي عنه في الكتاب العزيز مكرراً، ولا أظن تحققه بغير المحرمات، وترك الواجبات، فليس في تحريمه حكماً على حدة، فتأمل، وفضلنا بحثه في رسالته توضيح مسائل جنكي، وإذا فرض تحققه بفعل المباحات، فلاشك في حرمة.

١. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١١١.

٢. واجمع: التجميع للشيخين، مادة «ك» و «ي».

٣٨٨. تفسير الكتاب بالرأي

نقل الرضا عليه السلام كما في حسنة الرثان - عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: قال الله جلّ جلاله: ما آمن بي من فسر برأيه كلامي، وما عرفني من شبهني بخلق، وما على ديني من استعمل القياس في ديني»^١. وفي رواية طيبة سنداً عن رسول الله ﷺ: «ومن فسر القرآن برأيه، فقد افترى على الله الكذب»^٢.

وهي رواية ضعيفة أخرى عن الباقر عليه السلام: «... وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن: إن الآية يكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل متصرف على وجه»^٣.

وفي رسالة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ خسر أبعد من السماء»^٤. يقول الشيخ الأنصاري رحمته الله في رسالته:

ذهب جماعة من الأخباريين إلى المنع عن العمل بظواهر الكتاب من دون ما يراد بالتفسير وكشف المراد عن الحجج المعصومين عليهم السلام، وأقوى ما يمتنعك لهم وجهان: أحدهما: الأخبار المتواترة المذهبي ظهورها في المنع عن ذلك.

أقول: لا يبعد استظهار الحرمة النفسية من حسنة الرثان وأن تفسير كتاب الله تعالى بالرأي حرام من حيث إنه تفسير لا من حيث إنه كذب، وافتراء، وقول بما لا يعلم، ونحوه.

و أمّا قول الأخباريين وجوابه، فقد ذكر في رسائل الشيخ الأنصاري^٥.

١. رسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٨.

٢. المصدر، ص ١٦٠.

٣. المصدر، ص ١٤٢.

٤. المصدر، ص ١٤٩.

٥. ولعل أن الذي دلت على أصل هذا الحكم هو الماخذ الشيخ هادي الثوري الأصفهاني، أواخر عام ١٣٦١ هـ لما فأعطته إجازة وفاة بالعدد.

□ الفسوق

تدل جملة من الآيات على تحريمه، وليس هو موضوعاً لحكم جديد.

٣٨٩. الفسوق على المحرم

قال الله تعالى: «فَلَا زُفَتْ وَلَا تُسَوِّقُ وَلَا جَدَالٌ فِي الْخَيْج»^١.

في صحيح معاوية بن عمار: «... والفسوق: الكذب والسياب»^٢.

وفي صحيح علي بن جعفر عليه السلام: «... والفسوق الكذب والمفاخرة»^٣.

وفي صحيح معاوية: «أتق المفاخرة، وعليك بورع يحجزك عن معاصي الله؛ فإن الله عز وجل يقول: «ثُمَّ لَيَقْعُنَّهَا عَجَنُهُنَّ»...» قال أبو عبد الله عليه السلام: «من التفت أن تتكلم في إثمك بكلام فيح «الخ»^٤.

وفي صحيح سليمان عن الصادق عليه السلام: «وفي السباب والفسوق بقرة»^٥.

وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «وكفارة الفسوق يتصدق به إذا فعله وهو محرم»^٦.

وبعد كل البعد حمل التصديق على البقرة لقوة ظهوره في الشيء اليسير، كما لا يخفى لمن راجع روايات الكفارات، فتدبر.

لكن الذي يسأل الخطيب أن الكفارة المذكورة غير لازمة، بل واجبة لصحيح الحلبي قال: قلت: رأيت من ابتلي بالفسوق ما عليه؟ قال: «لم يجعل الله له حداً يستغفر الله ويلبي»^٧.

١. البقرة ١٧٧.

٢. رسائل الشيعة، ج ١، ص ١٠٨.

٣. المصدر، ج ١، ص ١١٩.

٤. المصدر، الكافي، ج ٤، ص ٢٢٨.

٥. رسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٨٢.

٦. المصدر، ص ٢٨٣.

٧. المصدر.

مقدمة

قال المحقق الثاني رحمه الله في مناسكه: «الفسوق وهو الكذب... والسباب والمفاخرة، والأحوط إلحاق البذاء واللفظ القبيح»^١ بل جميع الكبائر بالثلاثة المذكورة فتكون حرمة الجميع مؤكدة في حق المحرم.

وقال سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه): «إن رجعت المفاخرة وهي إثبات الفضائل لنفسه إلى تنقيص غيره، فهي محرمة ولو على غير المحرم. وإن لم يستلزم التنقيص فهو جائز في نفسه، وحرمة على المحرم غير معلومة».

أقول: لاحظ صحيح معاوية الثاني، فقيه: «ائق المفاخرة» وفي دلالته على حرمتها على المحرم وجهان، لكن ظاهر صحيح علي بن جعفر الأول هو الحرمة.

٣٩٠. إفشاء ما في المجالس

قال رسول الله ﷺ، كما قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة: «المجالس بالأمانة»^٢.
أقول: يظهر منه حرمة إفشاء ما يتكلم في المجلس إذا كان من أسرار المؤمنين. وقد مرّ شبهه في باب الإذاعة، وهل يحكم بحرمة إفشاء ما في مجالس غير المؤمنين؟ الأقوى هو الحكم في مطلق المسلمين، وفي غيرهم يشكل الالتزام بالإطلاق، بل الأقوى هو الجواز في مجالس غير التمتي.

٣٩١. فضل الأجير والحنوت

في صحيح أبي المعرف عن الصادق عليه السلام في الرجل يؤاجر الأرض ثم يؤجرها بأكثر مما استأجرها؟ قال: «لا بأس»^٣ إن هذا ليس كالحنوت ولا الأجير.

١. قال سيدنا الحكيم في حاشية دلائل التمسك، ص ٨٦ على المقام: لأن المعنى من المنع أنه الكذب والبذاء. ودليله غير ظاهر وإن كان يظهر من بعض النصوص أن ذلك حرام على المحرم وإن لم يكن من الفسوق.
أقول: ظاهر صحيحة معاوية المتقدمة أن الكذب والنسب من الفسوق.
٢. مسائل الشريعة، ج ٤، ص ٤٧١.
٣. مستمسك الشريعة الواسعة، ج ١، ص ١٩٦.

إن فضل الحنوت والأجير حرام»^٤ وتفصيل الكلام في كتاب الإجارة من المطولات.

□ الفقاع

في مكاتبة ابن فضال، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفقاع؟ فقال: «هو الخمر»، وفيه حدّ شارب الخمر^٥ وقد تقدّم في حرف «ش».

٣٩٢. التفكير في ذات الله

قال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «إياكم والتفكير في الله...»^٦ وبيان تفصيل البحث في عنوان «التكلم».

٣٩٣. تفويت الملاك الملزم

قال سيدنا الأستاذ الحكيم في مسائل الجبيرة من مستمسكه: «لا يجوز للمكلف إيقاع نفسه في العذر؛ لأنه تفويت للواقع الأولي إلا أن يقوم دليل على جوازه»^٧.
أقول: وذلك لحكم العقل بقبح تفويت غرض المولى، كترك ما كلفه المولى.

١. المصدر، ج ١٣، ص ٢٦٠.
٢. المصدر، ج ١٢، ص ٢٨٧.
٣. المصدر، ج ١١، ص ٤٥٢.
٤. مستمسك الشريعة الواسعة، ج ١، ص ١٩٦.

١. صحيح رقاعة عن الصادق عليه السلام: «لا يقتل رأس أحد، ولا يده إلا رسول الله، أو من أريد به رسول الله عليه السلام»^١.

أقول: الظاهر صحة إرادة رسول الله عليه السلام من العلماء والسادة الصالحين، فيجوز تقييل أيديهم، ورؤوسهم. وأما إذا كان العالم أو السيد فاسقاً، ففي جواز تقييل يده أو رأسه إكراماً إشكال أو منع.

وأما إلحاق من علم رجحان إكرامه من الشرع، كالوالدين، والمعلم، بل مطلق ذي الشبهة المؤمن، بل مطلق المؤمنين بهم، ففيه إشكال؛ للزوم تخصيص الأكثر.

نعم، يمكن أن تقتد الرواية بغير الأرحام الكبار؛ للسيرة إن لم يمنع انفصالها بزمان المعصوم، لكن المتيقن جواز قتل الوالدين حباً لأولادهم، ولا بعد في جواز قتل الأولاد أيدي والديهم، ولا ينبغي الإشكال فيه.

٢. صحيح علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام: «من قتل للرحم ذا قرابة، فليس عليه شيء، وقبلته الأخ على الخدود، وقبلته بالإمام بين العنبرين»^٢.

أقول: مقتضى إطلاقه جواز قتل مطلق ذي القرابة للرحم والمحبّة، ويمكن أن يقال: إن النسبة بين هذا وسابقه عموم من وجه، ومورد الاجتماع هو تقييل الأرحام على اليد والرأس، فيرجع إلى البراءة بعد التعارض والتساقط.

لكن الحق أن النسبة عام وخاص؛ فإن القبلة غالباً على الرأس والوجه واليد.

٣. صحيح يونس، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ناولني يدك أقبلها، فأعطانيها، فقلت: جعلت فداك - رأسك، ففعل فقبلته، فقلت: جعلت فداك - رجلك، قال: «أقسمت أقسمت أقسمت» ثلاثاً «وبقي شيء، وبقي شيء، وبقي شيء»^٣.

لا يستفاد منه حكم تنقيت الرجل جوازاً وحرمةً، لاجتماع ذيله، ولا حظ مرة العقوب، ولكن لاشك في مرجعية تنقيت الرجل وذمّه، وإنه لا يبقى شيء بعد هذا

«ق»

٣٩٤. التقييل في الجملة

لا يجوز تقييل الأجنبية والأجنبي للآخر من دون فرق بين أعضاء البدن، سواء أكان عن شهوة أم لا، وذلك لحرمة لمسهما على الآخر، كما من.

وأما تقييل الأجنبي أو الأجنبية مثلهما؛ فإن كان عن شهوة، فهو حرام، للارتكاز المشرعي، ولعله في المحارم أشدّ وإلا ففيه تفصيل يأتي.

هذا كله إذا استلزم التقييل اللبس؛ وأما إذا لم يستلزمه، كما إذا قتل اللباس فإن لم يكن عن شهوة أو ريبة وفتنة، فهو جائز. وإن كان عن شهوة أو ريبة، فحرمة مبيّنة على الارتكازات التشريعية ونحوها.

وهل يجوز تقييل الصبيّة للرجل عن غير شهوة؟ مقتضى الأصل الجواز؛ لكن في جملة من الروايات المنع من تقييل جارية أتت عليها ست سنين^١.

فيمكن القول بمنع تقييل الصبي على المرأة أيضاً، لاسيّما إذا تجاوزت عن العشرة أو كان مرافقاً، بل في بعض الروايات: «والغلام لا يقتل المرأة إذا جاز سبع سنين» إلا أن الروايات لا تخلو عن خلل في أساندها أو متونها، فلا حظ وتأمل.

وأما حكم التقييل في حدّ نفسه ومع قطع النظر عن الشهوة أو الأنوثة والذكورة، فتحقيقه موقوف على سرد الروايات المعتبرة الواردة فيه، كما تأتي.

١. المصدر، ج ١٨، ص ٥٦٥.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ٥٦٦.

الذي يشبهه السجود في غاية التذلل، والمتحفظ جواز تقبيل أيدي العلماء والسادات الصالحين إكراماً، وأولي الأرحام للرحم، وبشكل تقبيل غيرهم حسب الإطلاق وإن كان معلّمه وأستاذه في بعض الصناعات.

نعم، الظاهر جواز تقبيل الصغار حباً وترخماً، للسيرة فافهم - ولا أدري رأي الأصحاب في المسألة. وأما تقبيل الوجه حباً لإكراماً، فلا دليل لفظي على المنع، ومن يفني بجوازه، لم يكن محجوباً بشيء مهم، والله العالم.

٣٩٥ و ٣٩٦. تقبيل المحرم امرأته

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته...؟ قلت: المحرم يضع يده بشهوة؟ قال: «يهرق دم شاة»، قلت: فإن قُتل؟ قال: «هذا أشدّ ينحر بدنة».

قال الصادق عليه السلام في صحيح مسمع: «يا أبا سيار! إن حائضاً المحرم ضيقة، فمن قتل امرأته على شهوة وهو محرم، فعليه دم شاة. ومن قتل امرأته على شهوة فأمنى، فعليه جزور ويستغفر ربه»^١.

وفي صحيح الحلبي أنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن منتهى طاف بالبيت وبين الصفا والمروة، وقُتل امرأته قيل أن يقصر من رأسه؟ قال: «عليه دم يهرقه»^٢.

وفي صحيح معاوية...: سألت عن رجل قُتل امرأته وقد طاف طواف النساء ولم تطف هي؟ قال: «عليه دم يهرقه من عنده»^٣.

أقول: الثالثة محمولة على الأولين، فالمستفاد منها أمور:

الأمر الأول: لزوم نحر الجزور إذا قُتلها بشهوة وأمنى.

الأمر الثاني: لزوم ذبح الشاة إذا قُتلها شهوة أو وضع يده بشهوة على تأمل في الأخير.

الأمر الثالث: إهراق دم في تقبيل المحرمة إن كان الفاعل غير محرم، وهل هو واجب أو مستحب؟ فيه وجهان.

ولا يبعد إلحاق المحرمة بالمحرم في ذلك كله، فتدبر.

ثم إن حرمة التقبيل تستفاد من أمور أربعة.

١. الإجماع، لكنه لم يصل إلى حدّ الحجية.

٢. دلالة الكفارة عليها، لكنها عندي منطوية فيها.

٣. دلالة قوله عليه السلام: «ضيقة» عليها، وقوله عليه السلام: «هذا أشدّ»، ولكن لعلها بلحاظ الكفارة دون العقوبة الأخروية، والحرمة التكليفية.

٤. قوله عليه السلام: «يستغفر ربه» فإن الاستغفار لا يكون إلا عن ذنب، لكن كونه لأجل مطلق التقبيل أو عن شهوة غير معلوم، والمتيقن رجوعه إلى الإثم، فالحرمة مسببة على الاحتياط اللزومي وهي مشتركة بين الطرفين: الزوج، والزوجة.

٣٩٧ و ٣٩٨. تقبيل الغلام من شهوة

في بعض الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قتل غلاماً من شهوة، ألجسه الله يوم القيامة بلجام من نار»^١.

وفي سنده طلحة وهو مجهول على الأقوى، لكن الحكم يستفاد من مذاق المتشريعة بلا إشكال.

قال في الشرح: «وكذا يعزر من قُتل غلاماً ليس له يحرم بشهوة».

و قال في النجواهر:

ولا خلاف أجده فيه، كغيره من المحرمات... بل لا فرق بين المحرم وغيره في ذلك، بل

لعله في الأخير أكد... إلا أن يحمل (ما في المتن) على إرادة مورد الغالب من ظهور

الشهوة فيه دون المحرم، بل لا فرق بينه وبين الكبير ولا بينه وبين الجارية والمرأة؛ إذ

المناط في الجميع واحد...^٢

١. المنصور، ج ١، ص ٢٧٦ و ٢٧٧.

٢. المنصور، ص ٢٧٦.

١. المنصور، ج ١، ص ٢٧٦ و ٢٧٧.

٢. المنصور، ص ٢٧٦.

٣. المنصور، ص ٢٧٦.

ثم الحرمة ثابتة للطرفين كما هو واضح.

٣٩٩. استقبال المتخلى القبلية

يحرم على الاحتياط استقبالها حين البول والتخلى، للإجماع المنقول، ولجملة من الروايات الضعيفة سنداً.^١

□ قبول شهادة من يرمي المحصنات

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأدلةٍ شَهادةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهادةً أبداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِقُونَ﴾.^٢
أقول: لكن استفادة الحرمة الذاتية منها غير تامة، بل المراد عدم حجّية شهادتهم على حدّ سائر من لا يقبل شهادتهم.

٤٠٠ - ٤١٤. القتل

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَوَيْتَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ قَدِيمَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ قَسْرٌ لَمْ يَجِدْ قَاصِماً شَهِرَيْنِ مَتَابَعَيْنِ ثَوْبَةٍ مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾^٣ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَدِّاً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾.^٤

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.^٥

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ١، ص ٦١٦-٦١٤.

٢. البقرة (٢١): ٥.

٣. النساء (٤): ٩١-٩٢.

٤. النساء (٤): ٣٩.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾.^١

وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِسْلَافٍ... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾.^٢

هنا مباحث

المبحث الأول: في جملة من الروايات المعنوية أن قتل المؤمن أو النفس التي حرم الله من الكبائر.^٣

ولم أجد في الكتاب والسنة ما يدل على حرمة قتل النفس مطلقاً إلا آية سورة المائدة لكتبتها ناظرة إلى بني إسرائيل فقط.^٤ نعم، قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ محكم^٥ إلا أن دلالة على الحرمة غير واضحة.

نعم، الآيات الواردة في منع قتل الأولاد مطلقة غير مقيدة بكونهم مؤمنين، فيحرم على الكافر قتل أولاده.

وفي الصحيح: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم، فأجلسهم بين يديه، ثم يقول: «سيروا بسم الله، وبالله... لا تغلّوا، ولا تستلّوا، ولا تغدّروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا صبيّاً، ولا امرأة...»^٦.

١. المائدة (٥): ٣٢.

٢. الأنعام (٦): ١٥١، الإسراء (١٧): ٣٣.

٣. راجع: وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢ وما بعدها، وحرمة قتل المسلم ضرورية في دين السلام، بل لا يبعد كونه كبيرة أيضاً ضرورية لدين، والقتل أيضاً مستقل بحرمة. وفي صحيح هشام «ولا يوفق قاتل المؤمن مصداقاً للتوبة» فراجع: المصدر، ج ١١.

٤. لا يبعد أن يدعى ثلاثة الروايات الواردة حول الآية المذكورة في الطرح، ج ١، ص ٤٧٣ و ٤٧٤، على أن الآية محكمة.

٥. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٦٦ كما في موقفة زياره على المشهور إن لم يكن له إطلاق.

٦. المصدر، ج ١١، ص ٤٣.

وفي معتبرة حفص بطريق الصدوق، وفي السند محمّد بن خالد البرقي، في حديث سأل أبا عبد الله عن النساء كيف سقطت الجزية عنهنّ ورفعت عنهنّ؟ قال: فقال: «لأنّ رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان في دار الحرب إلّا أن يقاتلن، فإن قاتلن (قاتلت) أيضاً فأمسك عنها ما أمكنك، ولم تخف خللاً (حالا خ ل)، فلما نهى عن قتلهنّ في دار الحرب كان (ذلك) في دار الإسلام أولى. وكذلك المقعد من أهل الذمّة، والأعمى، والشيخ الفاني، والمرأة، والولدان في أرض الحرب»^١.
والمحقق أنّه لا يجوز قتل طوائف من غير المسلمين أيضاً، كما تأتي:

١. الشيخ الفاني.

٢. الأطفال.

٣. النساء (حتى إذا قاتلن وكنّ في ساحة الحرب إلّا عند الضرورة وحينئذ يباحق بهنّ الأعمى والأطفال والشيخ الفاني، فيجوز قتلهم).

٤. الأعمى.

٥. أهل الذمّة^٢.

٦-٨. ويمكن أن يباحق بالأعمى: المقعد، والفالج، بل المجنون بطريق أولى، بل المجنون ليس بكافر، والمقعد من أهل الذمّة المذكور في رواية حفص.

٩. الكافر المأمون؛ لما مرّ من حرمة الغدر.

١٠. الرسول والسفير، كما عن التذكرة، وفي الجواهر: «هو مقتضى المصلحة، والسياسة ضرورة ميسر الحاجة إلى ذلك، كما هو واضح».

١١. الأسير بعد انقضاء الحرب، كما في جهاد الجواهر^٣.

١٢. قتل الكافر قبل دعائه إلى الإسلام^٤.

١٣. المرتد المكي قبل استتابه، كما يأتي.

١. المصدر، ص ٤٨.

٢. المصدر، ص ٧٩.

٣. جواهر الكلام كتاب جهاد، ص ٥١٧ الطبعة القديمة.

٤. المصدر، ص ١٥٥٧ وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣٠. لمزيد الاطلاع على بحرته راجع توضيح مسائل جنكي.

١٤. المستجير لسبابة القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَشْتَجَارَتْ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغَهُ مَأْمَنَهُ...﴾^١.
١٥. الكافر بعد عقد المهادنة.

نقل و تأكيد

وفي الشرائع: «ولا يجوز قتل المجانين، ولا الصبيان، ولا النساء منهم، ولو عاوتهم -بتشديد الثوب- إلّا مع الاضطراب». وعقّبهُ الشارح العلامة خا في جواهره:

بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل في المنتهى الإجماع عليه في النساء والصبيان، بل وعلى قتل النساء مع الضرورة.

وكذا لا يجوز قتل الشيخ الساني الذي لا رأي له، ولا قتال بلا خلاف أجده فيه، بل قد يظهر من التذكرة والمنتهى الإجماع عليه... نعم، لو كان ذا رأي وقتال قتل إجماعاً محكماً في المنتهى والتذكرة إن لم يكن معصلاً... بل في المنتهى دعواه (أي الإجماع) على رأي دون قتال... قال: الشيخ من المحاربين إن كان ذا رأي وقتال جاز قتله إجماعاً، وكذا إن كان فيه قتال ولا رأي له، أو كان له رأي ولا قتال فيه.

ويلاحظ به الشيخ الثاني المقعد والأعمى... لكن ينبغي تنقيح ذلك أيضاً بما إذا لم يكونا ذا رأي في الحرب، ولم يقاتلا، ولم تدع الضرورة إلى قتلهم^٢.

المبحث الثاني: قيل بحرمة قتل الخنثى المشكل، والرهبان، وأصحاب الصوامع، والبرص الذي يئأس من برئه، وعن الخليفة الثاني استثناء الفلاحين الذي لا يبيعون للمسلمين الحرب. وعن الشافعي أرباب الحرف، والصناعات، والسوقة الذين لا يتعاطون القتال.

أقول: لكن رفع اليد عن العموم بلا مخصص.

١. النوبة (١)، ٤.

٢. جواهر الكلام كتاب جهاد، ص ٥٦١ و ٥٦٢ (الطبعة القديمة).

المبحث الثالث: لا إشكال ولا خلاف في أنه يتحقق العمد بقصد البالغ العاقل القتل ظلماً بما يقتل غالباً، بل ويقصد الضرب بما يقتل غالباً؛ عالمياً به وإن لم يقصد القتل، وكذا لو قصد بما يقتل نادراً، فاتفق القتل به. وهذا ما يستفاد من صحاح الروايات لاحظ الوسائل^١، وسنذكر تفصيله في كتاب القصاص إن شاء الله.

تستثنى من حرمة القتل موارد:

المورد الأول: قتل القاتل: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلَى الْغَرُّ بِالْغَرِّ وَالْعِدْوَةُ بِالْعِدْوَةِ وَالْأَنْتَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ عَنْهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ فَاَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ ... وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾^٢.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِثِيهِ شُلُطَاناً فَلَا تُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾^٣.

وقال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ نَفْسٍ سَفِيَةٍ سَفِيَةٌ مِثْلُهَا ... وَلَمَنْ انْتَصَرْتُمْ فَلِلَّهِ فَالْوَلِيَّةُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^٤.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَاعْبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِيْتُمْ بِهِ وَلَيْسَ صَبْرُكُمْ لَهُمْ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾^٥.

﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيُتَصَرَّفَهُ اللَّهُ إِنْ أَلَّهَ لَنُغَوِّهُ غَوًى﴾^٦.

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على جواز قتل القاتل بعمومها وخصوصها. نعم، هو مشروط بأمور:

الأمر الأول: التساوي في الحرمة والزفة بمعنى أن الحر لا يقتل بالعبد مطلقاً

بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر^١ وتدل عليه الروايات معتبرة^٢ نعم، يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً، لكن في الثالثة أو الرابعة يقتل كما هو المقرر في أرباب الكيان، وفي المملوكة لا يغرم على الأظهر غير أنه يكفر كفارة الجمع^٣.

وأما ما دل على جواز قتل الحر المعتاد بقتل الممالك وقد قال به جمع، فضعيف سنداً^٤ إلا أن يرجع إلى ما سبق، أو يقال بالأولوية بملاحظة ما دل على قتل قاتل أهل

الكتاب إذا اعتاد. وللمقام قروح لكنها لخروجها عن محل الابتلاء لم تعرض لها.

الأمر الثاني: التساوي في الدين، فلا يقتل مسلم بكافر مع عدم الاعتقاد ذمياً كان أو مستأثماً، أو حربياً بلا خلاف معتد به أجده فيه، بينما، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكي منهم مستفيض حد الاستفاضة، أو متواتر. كالخصوص، كما قيل^٥.

٦. وقيل: أيضاً إن السهول المدعى عليه الإجماع. قتل المسلم المعتاد بقتل أهل الذمة.

أقول: في موثق إسماعيل عن الصادق عليه السلام ... وسأنته عن المسلم هل يقتل بأهل الذمة، وأهل الكتاب إذا قتلهم؟ قال: «لا، إلا أن يكون معتاداً لذلك، لا يدع قتلهم، فيقتل وهو صاغر»^٦.

وعليه يحمل المطلقات المجوزة والممانعة، وظاهر الرواية قتل المسلم باعتياده قتل أهل الكتاب ولو كان حربياً، لظهور العطف في التغاير، ولا نقل من الإطلاق. ولا أدري هل به قاتل متاً أم لا؟

ويقتل الذمّي والذمّي بهما للعمومات، وكذا يقتل العربي بالذمّي.

نعم، لا يبعد عدم قتل الذمّي بالعربي؛ لأنّ العربي لا حرمة له، ومنه يظهر حال قتل

١. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ٨١ و ٨٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٧١.

٣. المصدر، ص ٦٧ وما بعدها.

٤. المصدر، ص ٦٩ وتصحيحه عن السيد الأستاذ الطولي شهاب، ولا حظ ذميمة الشهاب، ج ٢، ص ٤١.

٥. راجع: جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ١٠٦.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٧٩ و ٨١.

١. وسائل الشريعة، ج ١٩.

٢. بقره (٢١)، ١٧٤-١٧٦.

٣. الإبراهيم (١٧١)، ٣٤.

٤. الشورى (٤٣)، ٤١ و ٤٢.

٥. النحل (١١٦)، ١٤٦.

٦. الحج (٢٢)، ٦٠.

الحربي للحربي فتأمل - فإن بقي الحرمة للحربي إنما هو بالنسبة إلى المسلم بشروط لا بالنسبة إلى غيره، فيرجع إلى العموم إن كان.

ولو قتل النصراني ولا يبعد إلحاق اليهود والمجوس به - مسلماً ينتخِر الوارث بين قتله، واسترقاقه، وأخذ أمواله لصحيحة ابن سنان، و ضريس الكناسي.^١

ولو قتل الذمي مرتد أو عن فطرة - قتل به بلا خلاف أجده فيه، ولا إشكال؛ لأنه محقون الدم بالنسبة إلى الذمي، فيندرج في عموم أدلة التفصيص، كما في الجواهر.^٢ لكن المسألة عندي غير خالية عن إشكال، وفي مباني دكلمة الشهاج: «لإطلاق أدلة التفصيص كقولته تعالى: ﴿أَنْ تُلْقُوا بِأَنْفُسِكُمْ﴾»^٣.

ثم إن قتل المسلم طفلاً يقتل به؛ للعمومات، كقوله: «أَنْ تُلْقُوا بِأَنْفُسِكُمْ» وغيره، ولم ينسب الخلاف إلا إلى الحلبي.^٤

ثم إنه يقتل الشيعي بالسني عملاً بالعمومات. ويقتل الناصبي بغيره، ولا يقتل المؤمن بالناصري، كما في صحيح بره العجلي.^٥ وفي قتل السني بالناصري تردّد ينشأ من أن مقتضى مادل على قتل الناصب هو إباحة دمه لكل أحد أو للمؤمنين وحدهم، فلاحظ.

الأمر الثالث: ألا يكون القاتل أباً، فلو قتل والد ولده، لم يقتل به بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر. وتدلل عليه روايات جملة منها معتبرة الأسناد.^٦

والحقوا أب الأب وإن على الأب، وأدعي عليه الإجماع. وقيل بتناول الإطلاق له عرفاً، وتردّد المحقق وغيره فيه، والأقوى إلحاق أب الأب بغيره، واختصاص

١. المصدر، ص ٨٢.

٢. جواهر الكلام، ج ١٢، ص ١٠٦.

٣. مباني دكلمة الشهاج، ج ٤، ص ٦٩.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٥٢. وإن كان مقتضى إطلاق قوله تعالى في الصحيح: «ولا تؤدوا لمن لا يؤاد منه القوة» للطفل، وقد أفتى به الأستاذ في دكلمة الشهاج، ج ٢، ص ٧١.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ١٠٠.

٦. المصدر، ص ٥٦.

الحكم بالأب فقط؛ عملاً بعمومات القرآن العزيز؛ إذا لم يصدق الوالد على الجدة صدقاً حقيقياً.

الأمر الرابع: عقل القاتل. وفي الجواهر: «إجماعاً بقسميه عليه، ونصوصاً عموماً، كحديث رفع القلم، وغيره، وخصوصاً مستفيضاً حد الاستفاضة»^١.

أقول: ويدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام.^٢

الأمر الخامس: عقل المقتول. فلا يقتل العاقل بالمجنون؛ لقول الباقر عليه السلام في صحيح أبي بصير: «وإن كان قتله من غير أن يكون المجنون أرادته. فلا فود لمن لا يقاد منه و أرى أن على قاتله الدية في ماله يدفعها إلى ورثة المجنون، ويستغفر الله ويتوب إليه»^٣. وأدعي عليه الإجماع وقطع الأصحاب أيضاً.

الأمر السادس: البلوغ، كما نسب في الجواهر إلى المشهور، ونقل عن بعضهم الإجماع عليه، ولحديث رفع القلم المجمع عليه.

أقول: في صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «عمد الضبي وخطأ واحد».

وفي حسنة إسحاق أو موثقة عن جعفر، عن أبيه: «إن علياً كان يقول: عمد الصبان خطأ يحمل على العاقلة»^٤.

ومادل على خلافه ضعيف سنداً سوى روايتين هما صحيحة أبي بصير وصحيحة ضريس عن الباقر عليه السلام، قال: سئل عن غلام لم يدرك، وامرأة قتلت رجلاً خطأ؟ فقال: «إن خطأ المرأة والغلام عمد، فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما... وإن أحبوا أن يقتلوا الغلام قتلوه...»^٥ والأحسن رد علمهما إلى من صدرتا عنه.

الأمر السابع: أن لا يكون القاتل أعمى، كما اختاره جمع، ونسب إلى المشهور؛ خلافاً لما نقل عن أكثر المتأخرين من عدم اشتراطه. ويدل على الاشتراط صحيح

١. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ١٦٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٢٠٧.

٣. المصدر، ص ٥٢.

٤. المصدر، ص ٢٠٧. لكن الظاهر ضعف السند لجهالة حديث بن كروب.

٥. المصدر، ص ١٤. وفي الثانية: «إن خطأ المرأة والمذنب مثل السوء».

الحلي^١، وموثقة أبي خبيدة^٢ لكن في النفس من اعتبار هذا الشرط؛ لأجل هاتين الروايتين في قبال عمومات الكتاب العزيز شي.

وفي رواية إسحاق، قال: سألت أئمة^٣ عن حد الأخرس والأصم والأعمى؟ فقال: «عليهم الحدود إذا كانوا يعقلون ما يأتون»^٤، وبعد كل البعد استثناء القتل الذي هو أكبر ما يوجب الحد، وعليه، فهي تعارضهما، وبما أنها موافقة للكتاب؛ وهما مخالفتان له، تقدم عليهما، كما قرر في محله^٥، والله العالم.

الأمر الثامن: أن يكون المقتول محقون الدم؛ احترازاً عن المرتد بالنظر إلى المسلم؛ فإن المسلم لو قتله لم يثبت القود وإن أنه بدم الاستئذان متى إليه القتل... وكذا الزاني، واللاط، وكل من أباح الشرع قتله، كما في الشرايع والجواهر، ولكن صاحب الجواهر^٦ قال:

إنما الكلام فيما كان عليه القتل حداً، كالزاني المحصن، واللاط، والمرتد عن فطرة ولو بعد التوبة، يسقط القصاص عن قاتله المسلم أو مطلقاً، وليس في شيء مما وصل إليها من النصوص تعرض لذلك؛ فضلاً عن تواترها، نعم، ظاهر الأصحاب الاتفاق على ذلك بالنسبة للمسلم^٧.

الأمر التاسع: أن لا يكون القتل إسرافاً؛ لقوله تعالى: «فَلَا يُشْرَفُ فِيهِ الْقَتْلُ»، فلا يقتل الحامل إلا بعد وضع حملها، ونقل عليه الإجماع أيضاً، وفي الجواهر ومبتها: «وتخرج من نفاسها بلا خلاف مع فرض خوف الضرر على ولدها...؛ إذ لا تزر وازرة... بل وحتى ترضع الولد إن لم يكن له مرضعة... بلا خلاف».

لكن إطلاق موثقة عثمان^٨ هو تأخير الحد إلى ما بعد الرضاع وإن وجد مرضعة

١. المصدر، ص ٢٠٦.

٢. المصدر، ص ٦٤.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٣٢١ والظاهر جهالة السند بخبر بن أبي عمران.

٤. على أن لازم الروايتين المشار إليهما على الأعمى عن السرقة والزنا وغيرهما من الكبائر يدعى أن عبده خطأ، كما يقتضيه إطلاقهما وهو كما ترى.

٥. بواهر الكلام، ج ١٢، ص ١٩٢.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٨٠.

أخرى، وأن نفي الخلاف في وجوب الحد حينئذ في الجواهر، والمقام لا يخلو من إشكال، نعم، لومات الولد لامانع من إجراء الحد أو القصاص عليها، كما لا يخفى.

تنقذ

لو اشترك أكثر من واحد في قتل أحد، ففي بعض الروايات أنه يقتل به واحد منهم دون الجميع؛ لأنه الإسراف في القتل، لكنه ضعيف سنداً^١، وإن مال إليه بعضهم.

وفي الروايات المعتبرة^٢ جواز قتل الجميع، وقتل البعض مع مراعاة الدية التي هي خارجة عن محل كلامنا في هذه الرسالة، وأدعى على التخيير المذكور صاحب الجواهر الإجماع بقسميه، والله العالم.

المورد الثاني: قتل المحارب الساعي للفساد.

قال الله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ^٣ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» إلا الذين تابوا مِنْ قَبْلِي أَنْ تَغْفِرُوا عَلَيْهِمْ فَاغْلُظُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٤.

قال الجواهر^٥ في صحيح علي بن حسان: «من حارب الله وأخذ المال وقتل، كان عليه أن يقتل ويصلب، ومن حارب وقتل ولم يأخذ المال، كان عليه أن يقتل ولا يصلب. ومن حارب وأخذ المال ولم يقتل، كان عليه أن يقطع يده ورجله من خلاف، ومن حارب ولم يأخذ المال ولم يقتل، كان عليه أن ينفي ثم استثنى فقال: إلا الذين إنعم»^٦، لكن ناقشنا الرواية سنداً في بعض كتبنا، خلافاً للأستاذ.

قال الباقر^٧ في صحيح ابن مسلم: «من شهر السلاح في مصر من الأمصار، فعقر، اقتصر منه، ونفي من تلك البلد، ومن شهر السلاح في مصر من الأمصار وضرب وعقر

١. راجع: المصدر، ج ١٩، ص ١٣٠، البرهان، ج ٢، ص ٤١٨.

٢. المصدر.

٣. بأن يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى كما في الباقر.

٤. المائدة (٥): ٣٣ و ٣٤.

٥. البرهان، ج ١، ص ٤٦٧.

وأخذ المال ولم يقتل، فهو محارب، فجزاؤه جزاء المحارب، وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وصلبه، وإن شاء قطع يده ورجله قال: «وإن ضرب وقتل وأخذ المال، فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرفة ثم يدفعه إلى أولياء المقتول، فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه» قال: فقال له أبو عبيدة: «أرأيت إن عفا عنه أولياء المقتول؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: «إن عفا عنه، كان على الإمام أن يقتله، لأنه قد حارب وقتل وسرق» قال: فقال أبو عبيدة: «أرأيت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعونه، ألهم ذلك؟ قال: «لا، عليه القتل»^١ متن الرواية مضطرب، كما أشرنا إليه في غير المقام.^٢

وفي صحيح بريد^٣ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «إِنَّمَا جَزَاؤُهُ» قال: «ذلك إلى الإمام يفعل ما يؤمر» قلت: فمفوض ذلك إليه؟ قال: «لا، ولكن نحو الجنابة»^٤ وقال الصادق عليه السلام في آخر صحيح جميل حين سأل عنه الثقي إلى أين؟ من مصر إلى مصر آخر؟ وقال: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام نفى رجلين من الكوفة إلى البصرة»^٥

وقال الباقر عليه السلام في صحيح ابن رثاب عن ضريس: «من حمل السلاح بالليل، فهو محارب إلا أن يكون رجلاً ليس من أهل الرية»^٦

أقول: ضريس إن كان ابن عبد الملك، فالرواية صحيحة وإلا فغير معتبرة، وقيل: إن علي بن رثاب يروي عن ضريس بن عبد الملك، وبه يستمر، لكن هذا القول لا يوجب الاطمئنان.

ثُمَّ

قال في «الشرايع والجواهر»:

(المحارب كل من جرد السلاح، أو حمله (لإخافة الناس) ولو واحد لواحد على وجه

يتحقق به صدق إرادة الفساد في الأرض ... في بر أو بحر، ليلاً أو نهاراً في مصر و غيره ... ويستوي في هذا الحكم (عند المشهور) الذكر والأنثى. المشهور بين الأصحاب هو أن يتنفي المحارب عن بلده، ويكتب إلى كل بلد يأوي إليه بالمتع من مؤاكلته، ومشاربته، ومجالسته، أو مبايعته...^١

ولتفصيل الكلام في الفروع المتعلقة بالمحارب لا بد من مراجعة المطولات. ونحن قد ذكرنا تفصيل البحث في رسالته توضيح مسائل جنكي بشكل بديع، ونقله في قسم الواجبات في هذا الكتاب إن شاء الله.

المورد الثالث: أصحاب الكيثار، فإنهم يقتلون بشرطه. ففي صحيح يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «أصحاب الكيثار كلهم إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة»^٢ وقد وردت بمثل ذلك في خصوص شرب الخمر عدّة من الروايات،^٣ ويستثنى منه السارق؛ فإنه يسبح في الثالثة كما مر.

وفي صحيح أو موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «الزاني إذا زنى بجلد ثلاثاً، ويقتل في الرابعة»^٤ ولا منافاة بينهما إذ الأخير مخصوص بالزنا، ويمكن إلحاق اللواط به.

المورد الرابع والخامس: الزاني المحض والزانية المحصنة، فبأنهما يرجعان،^٥ ونبحث عن فروعه في قسم الواجبات.

المورد السادس: الزاني بالإكراه، ففي صحيح بريد قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها؟ قال: «يقتل محصناً كان أو غير محصن»^٦ وقريب منه صحيح زرارة وغيره^٧ وفي إلحاق اللائط الموقب بالإكراه به وجهان.

لكن في صحيح أبي بصير: «إذا كابر الرجل المرأة على نفسها، ضرب ضربةً بالسيف

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٦٦٤ و ٦٦٥.

٢. وسائل الشريعة، ص ٣١٤.

٣. المصدر، ص ١٧٧.

٤. المصدر، ص ٣٦١.

٥. راجع: المصدر، ص ٢٤٦ وما بعدها.

٦. المصدر، ص ٣٨١.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٢٢.

٢. لاحظ: توضيح مسائل جنكي الذي طبع أربع مرات في جهاد أفغانستان ضد الماركسة.

٣. بناء على وثيقة بحسب الحلبي الواقع في سند.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٢.

٥. المصدر.

٦. المصدر، ص ٤٢٧.

مات منها أو عاش». وفي الجواهر: «إلا أنني لم أجد عاملاً به، فوجب طرحه في مقابل ما عرفت».

المورد السابع والثامن: من زنى بالمحارم النسبية. وفي الشرائع وشرحها:

أما القتل، فيجب على من زنى بذات محرم للنسب، كالأم واليت وشبههما بخلاف أجده فيه... بل الإجماع يقسمه عليه... نعم، في الرياض ظاهر أكثر النصوص المزبورة الاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقاً، أو في الرقة وهي لاستلزام القتل، كما في صريح بعضها أي المشتمل على التخليد في الحبس... قلت: قد يقال: هو مع أنه كما اعترف به - شيء لم يذكر أحد ممن تقدم أو تأخر، بل عباراتهم طائفة بذكر القتل الحاصل بضرب السيف وغيره، وبالضربة الواحدة وغيرها، بل قد سمعت معاقبة الإجماعات المحكمة، ولا ريب في قصور ما دل على عدم القتل، والاكتفاء بالضربة الواحدة، ثم التخليد في الحبس عن معارضة ما عرفت من وجوه، بل هو شاذ...^١

أقول: إليك ما أفرقت به من الروايات المعتمدة سنداً.

أ) موثق ابن بكير عن أحمدهما^٢: «من زنى بذات محرم حتى يواقعها، ضرب ضربة بالسيف، أخذت منه ما أخذت، وإن كانت تابعة، ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت» قيل له: فمن يضربهما وليس لهما خصم؟ قال: «ذاك على الإمام إذا رفعاً إليه».

ب) وفي صحيح جميل (بطريق الصدوق دون الكليني) قلت لأبي عبد الله^٣: «أين يضرب الذي يأتي ذات محرم بالسيف؟ أين هذه الضربة؟ قال: «تضرب عنقه»، أو قال: «تضرب رقبته»^٤.

ج) وفي حسنة بكير قلت له^٥: «الرجل يأتي ذات محرم؟ قال: «يضرب بالسيف».

د) في صحيح أو موثق أبي بصير عنه^٦: «إذا زنى الرجل بذات محرم خذ حذو الزاني إلا أنه أعظم ذنباً»^٧.

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٠٩ و ٣١١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٨٥.

٣. المصدر، ص ٢٨٦.

١. المصدر، ص ٢٨٧.

٢. المصدر، لكن هو في آخر أروم التوفيق في الأخذ بروايات السكوني.

٣. المصدر، ص ١٠٧.

٤. المصدر، ص ٥٥١ و ٥٥٥.

٥. المصدر، ص ٤٦٢.

هـ) في صحيح جميل عن الصادق^٨ في رجل يقع على أخته: «تضرب عنقه» أو قال: «رقبته»^٩.

أقول: الرواية الأولى تصلح بياناً للروايات الأخيرة فتدبر - وعليه، فلا يبقى دليل معتبر لقول المشهور: فإن الإجماع ليس بدليل مستقل يعتمد عليه لكن الإنصاف أن الروايات المذكورة لا دلالة قوية لها على عدم القتل، فيمكن أن تجعل عبارات الروايات كناية عن القتل، فتأمل، وأما موثق أبي بصير فكأنه لم يعمل به الأصحاب.

المورد التاسع: من زنى بامرأة أبيه يرحم وإن كان غير محصن على ما في خبر السكوني^{١٠}.

المورد العاشر: الذمي إذا زنى بمسلمة بخلاف، بل الإجماع يقسمه عليه.

أقول: والأصل في الحكم صحيح حثان عن الصادق^{١١} قال: سألته عن يهودي فجر بمسلمة؟ قال: «يقتل»^{١٢}. ويلحق به النصراني لعدم الفرق، وغيره بطريق أولى.

المورد الحادي عشر: اللاتط الموقب على ما مر تفصيله في حرف «ل».

المورد الثاني عشر: المسابقة على مامر في حرف «س».

المورد الثالث عشر: ساق النبي وساق الأئمة، كما مر في حياة «السب»^{١٣}.

المورد الرابع عشر: الناصب كما في صحيح داود بن فرقد^{١٤}.

المورد الخامس عشر: السارق إذا سرق في السجن على وجه مر في حرف «س».

المورد السادس عشر: الساحر، كما سبق تفصيله في حياة «السحر» على قول.

المورد السابع عشر: السارق في مقام الدفاع عنه. ففي صحيح غياث عن الصادق، عن أبيه^{١٥} قال: «إذا دخل عليك اللص يريد أهلك ومالك، فإن استطعت أن تسد به وتضربه، فايدره واضربه».

٨. المصدر، ص ٢٨٧.

٩. المصدر، لكن هو في آخر أروم التوفيق في الأخذ بروايات السكوني.

١٠. المصدر، ص ١٠٧.

١١. المصدر، ص ٥٥١ و ٥٥٥.

١٢. المصدر، ص ٤٦٢.

وقال: «اللفس محارب لله ولرسوله فاقتله، فما منك منه فهو علي»^١.

وفي صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «... ومن قتلك بمؤمن يريد نفسه وماله، فدمه مباح في تلك الحال»^٢. وفي الشريعة: اللفس محارب، فإذا دخل داراً مستغلباً، كان لصاحبها محاربه، فإن أذى الدافع إلى قتله، كان دمه ضائعاً لا يضمنه الدافع.

أقول: المحارب يقتل، صدق عليه عنوان اللفس أم لا، لكن في الجواهر:

فقد أطلق المصنف وغيره هنا محاربه على الوجه المزبور من غير تقييد بمراعاة الأسهل فالأسهل... إلا أنني لم أجده قولاً صريحاً لأحد في القتل ابتداءً في المحارب الأصلي فضلاً عن اللفس المحارب، ولو لا ذلك لأمكن تقوله... بل إن لم يكن إجماعاً أمكن أن يقال بجواز قتل اللفس غير المحارب أيضاً حال دفاعه ابتداءً للأخبار المزبورة^٣.

أقول: والأحوط عدم جواز قتل اللفس ابتداءً ولما ذكره وإنما يجوز إذا لم يبلغ غيره.

فتنة

في الشرايع والجواهر:

لو أراد (أي اللفس المذكور) نفس المدخول عليه أو غيره، مقيم في الدار متى يضعف عنه، فالواجب الدفع مع ظن السلامة، بل أو عدم العلم بالحال لإطلاق النصوص، ولا يجوز الاستسلام (الاستسلام) والحال هذه، ولو عجز عن المقاومة وأمكن الهرب الذي تنوقف النجاة عليه وجبت عينا إن انحصر، أو تخير بينه وبين غيره من أسباب النجاة إن حصل، فإن لم يفعل أثم، ولو لم يمكنه الهرب ولا غيره من أفراد النجاة دفع بما يمكن، وإذ هو أولى من الاستسلام المفروض عدم احتمال النجاة معه، والله العالم، انتهى.

أقول: وجوب المدافعة في فرض العلم بعدم النجاة لادليل عليه، ومقتضى الأصل عدمه، وهذا الفرض غير داخل في كلام الجواهر، كما يظهر من آخره.

١. المصدر، ص ٥١٣.

٢. المصدر، ص ٥١٤.

٣. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٥٨٢ و ٥٨٣.

٤. المصدر، ص ٥٨٨.

المورد الثامن عشر: المرتد الفطري.

المورد التاسع عشر: المرتد الملي إذا لم يتب.

وهنا مباحث

السيبوت الأول: قال الله تعالى: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ بِنُكْمٍ عَنْ دِينِهِ قَسِيْتُ وَهُوَ كَافِرٌ نَسْأَلُكَ حِجَّتَهُ أَصَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ أَنْشَارٍ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»^١.

الآية الكريمة لا تخلو عن دلالة ما على قبول توبة المرتد وإن كان فطرياً، فيصير مسلماً يقبل إيمانه وأعماله، ويدخل الجنة ويجري عليه أحكام الإسلام إن بقي حياً ولم يقتل. نعم، الأحكام الآتية المنصوصة المدعى عليها الإجماع لابد من إجرائها، كقتله، وتبيين زوجته، وتقسيم أمواله، ولا منافاة بين هذه الأحكام والحكم بكونه مؤمناً، تقياً، طاهراً يجري عليه سائر الأحكام الثانية للمسلمين، فما من جمع من عدم قبول توبته واقعاً مناف للفواعد العدلية، كما لا يخفى.

في الصحيح سأل محمد بن مسلم أبا جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: «من رغب عن الإسلام، وكفر بما أنزل على محمد ﷺ بعد إسلامه، فلا توبة، وقد وجب قتله، وبانت منه امرأته، ويقسم ما ترك على ولده»^٢.

وقال الصادق عليه السلام في موقق عثمان: «كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام، وجد محمد ﷺ نبوته، وكذبه؛ فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه، وامرأته بائة منه يوم ارتد، ويقسم ماله على ورثته»^٣.

وتعنت امرأته عذبة المتوفى عنها زوجها، وعلى الإمام أن يقتله ولا يستتبهه^٤.

قال الكاظم عليه السلام في صحيح أخيه في مسلم تنصراً: «يقتل ولا يستتاب»، قلت:

١. البقرة (٢): ٢١٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥١٤.

٣. أي على ورثته المسلمين دلت الرواية كثيرة، وموقق أبيان على حرمة أكل مال المرتد لقوله، المصدر، ص ٤١٦.

٤. المصدر، ص ٥١٥.

فنصراني أسلم ثم ارتد؟ قال: «يستتاب، فإن رجع وإلا قتل»^١.

أقول: ذيل الرواية يقيد الإطلاقات بالفطري في خصوص القتل بلا استتابة، وإنما يقتل المَلِيّ بعد استتابته وامتناعه من التوبة.

وأما في سائر الأحكام، فلا فرق بينهما؛ لظاهر الروايات، لكن في الجواهر وممنها: فلا خلاف ولا إشكال في أنه لا تزول عنه أملاكه، بل تكون باقية على ملكه؛ للأصل وغيره، نعم، ينسخ العقد بينه وبين زوجته؛ لعدم جواز نكاح الكافر مسلمة استثناء واستدعاء... لكن عن الخلاف: إن لأصحابنا قولين يعني القول ببقاء ملكه، والقول بأنه مراعى، فإن تاب علم بقاءه وإلا علم زواله من حين الردة... إلا أن القول المزبور غير معروف القائل، واضح الضعف؛ ضرورة منافاته لجميع الأدلة من الاستصحاب وغيره.^٢

أقول: ظاهر الروايات - ولو بالإطلاق - عدم الفرق بين الفطري والمَلِيّ في شيء من الأحكام سوى الاستتابة وعدمها، فإن تم إجماع، فهو وإلا فرفع اليد عنها بلا موجب.

روى الشيخ الطوسي رحمه الله بإسناده الصحيح عن الحسن بن سعيد عن المشهور، قال: قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضائي: رجل ولد على الإسلام ثم كفر وأشرك وخرج عن الإسلام هل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب؟ فكتب: «يقتل»^٣.

قول الحسن: «فكتب» شهادة منه وإخبار بأنه علم كتابته الرضا، وعلم خطه، ومعرفة الخط ليست حدسية محضاً، بل هي قريبة من التحسّ يقبل فيها إخبار الثقة، ثم المستفاد من الرواية اعتبار ولادة الشخص على الإسلام في صدق الفطري عليه دون انعقاد نطقه عليه.

ومقتضى إطلاقه عدم اعتبار بقاء والديه على الإسلام إلى حين بلوغه، كما أن الظاهر منها كفر الرجل بعد إسلامه بعد البلوغ، فإن المسؤول عنوان رجل، فافهم جيداً. وكيفما كان، الرواية مختصة بالفطري، ولا تشمل المَلِيّ.

١. المصدر.

٢. بواهر الكلام، ج ١، ص ٦١٥.

٣. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٤٦.

في صحيح ابن محبوب عن غير واحد،^١ عن الباقر عليه السلام: «يستتاب فإن تاب وإلا قتل»^٢. وهذا محمول على المَلِيّ بقرينة ما عرفت.

وفي موقّق أبيان في التقيّة عن الصادق عليه السلام في النصي إذا شئ فاختار النصرانية وأحد أبويه نصراني أو مسلمين؟ قال: «لا يترك ولكن يضرب على الإسلام»^٣، فمناقبه لما سبق واضحة، ويمكن حمله على ما قيل البلوغ أو على تنصّره حين البلوغ من غير أن يسلم، فنأمل، أو على إسلام والده بعد تولّد ابنه المرتد.

ولعل الأظهر حمل الضرب على القتل، لكن الأظهر ضعف الرواية سنداً؛ إذ الشيخ رواه عن أبيان، عمن ذكره، عن الصادق عليه السلام ومعه لا مجال للاعتماد على سند التقيّة؛ إذ احتمال الحذف أقرب من احتمال الزيادة.

وفي صحيح حماد عنده عليه السلام في المرتدة عن الإسلام؟ قال: «لا يقتل، وتستخدم خادمة شديدة، وتُمنع الطعام والشراب إلا ما يُمسك نفسها، وتُلبس خشن الثياب، وتُضرب على الصلوات»^٤.

ولا فرق بين كونها فطرية أو مَلِيّة.

وفي صحيح غياث: «... تحبس أبداً».

وفي صحيح حرير: «لا يخلد في السجن إلا ثلاثة؛ الذي يمسك على الموت، والمرأة ترتد عن الإسلام، والسارق بعد قطع اليد والرجل»، وفي موقّق عباد: «حُبِسَتْ في السجن وأُخِذَ بها»^٥.

وأما ما دلّ على قتلها، فلا بد من حمله على محمل آخر؛ فبأنه ظاهر في قتل المرتدة المَلِيّة، ولا يحتمل كونها أسوأ من المرتد المَلِيّ»^٦.

١. لا يحتمل كذب جماعة على الإمام، وكلمة «غير واحد» ظاهرة في جماعة، فالرواية معتبرة؛ إلا كانت المدة في عرض واحد وأما إذا كان في الطول، ففي اعتبارها نظر.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٤٧.

٣. المصدر، ص ٥١٦.

٤. المصدر، ص ٥٤٩.

٥. المصدر، ص ٥٥٠.

٦. المصدر.

أقول: في ذيل معتبرة ابن محبوب المتقدمة على تردد في سندها: «والمرأة إذا ارتدت عن الإسلام استتبت، فإن تاب، وإلا غُلِّدت في السجن، وضيق عليها في حبسها».

يظهر من الرواية قبول توبتها إن تاب، وبزول عنها الحبس وغيره، ولا ينبغي حملها على الملية، كما حملها الرجل في صدر الرواية على الملية بقريته سائر الروايات، وهذه القرينة مفقودة في المرأة، فلا بد من الأخذ بالإطلاق.

وفي الجواهر:

نعم، إن تابت عفي عنها، كما صرح به غير واحد. وهل قبول التوبة والعفو عنها ابتدائي أو استمراري؟ فيه وجهان، والرواية إنما تدل على قبول توبتها حين الاستتابة، أي في الابتداء لا بعد ما يحكم بتخليدها^١، فتأمل.

المبحث الثاني: قال في الجواهر:

ويتحقق (الارتداد) بالنية عليه ولو في وقت مترقب أو التردد فيه، وبالإقرار على نفسه بالخروج من الإسلام، أو ببعض أنواع الكفر... بكل فعل دال عليه صريحاً على الاستهزاء بالدين والاستهانة به، ورفع اليد عنه، كإلقاء المصحف في النافورات، وتمزيقه، واستهزائه، ووطنه، وتلويت الكعبة، أو أحد الضريح المقدسة بالقاذورات، أو السجود للصنم، وعبادة الشمس، ونحوهما وإن لم يقل بربوبيتهما^٢... وبالقول الدال صريحاً على جحد ما علم ثبوته من الدين ضرورة، أو على اعتقاد ما يحرم اعتقاده بالضرورة من الدين. وقيل: في كشف اللثام بما إذا علم ذلك؛ لأنه تكذيب للشئ^٣ وإن كان بزعمه...^٤

ولكن قلنا هناك (في كتاب الشهادة): إنه مخالف لإطلاق التناوي والتصوص المتفرقة في الأبواب الدالة على الحكم بكفر كل من صدر منه ما يقتضي إنكار الضروري... بل لعل

اقتصار الأصحاب على الضروري، كالصريح في الكفر به مقتداً، خصوصاً بعد قولهم: «سواء كان القول عناداً أو اعتقاداً أو استهزاء». فما في كشف اللثام من أنه لا ارتداد بإنكار الضروري، أو اعتقاد ضروري الانتفاء إذا جهل الحال وأضح الضعف، بل الظاهر حصول الارتداد بإنكار ضروري المذهب، كالمنفعة من ذي المذهب أيضاً، لأن الدين هو ما عليه، ولعل منه إنكار الإمامي أحدهم^٥، انتهى من كلامه ما أردنا نقله، رفع مقامه^٦، وللبحث فيه محل آخر.

المورد العشرون: الغالي الذي يعتقد ربوبية علي عليه السلام وغيره، ففي صحيح هشام، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ، وما ادعى من الربوبية لأئمة المؤمنين عليه السلام فقال: «إنه لما ادعى ذلك استتابه أمير المؤمنين، فأبى أن يتوب، فأحرقه بالنار»^٧.

أقول: لعل استتابته لأجل كونه كان يهودياً ثم أسلم، فهو كافر ملئي، كما نقل الكشي في رجاله عن بعض أهل العلم.

وبدل على الحكم المزبور (أي جواز قتل الغالي المذكور) صحيح آخر لهشام وفيه: «قتله بإحراق النار ودخانه لا بإدخاله في النار»^٨.

المورد الحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث والعشرون: مدعي النبوة، ومدعي السنة، ومدعي كتاب من الله، كما في صحيح ابن أبي عمير، وموثق أبي بصير وروايته، وموثقة ابن فضال^٩.

المورد الرابع والعشرون: واطئ البهيمية على وجه مز في هيئة «الإتيان» في أول الكتاب، فتدبر.

المورد الخامس والعشرون: المحدث في الكعبة، كما في الروايات المعتمدة^{١٠} وقد

١. جواهر الكلام، ج ٤٦، ص ٦٠٠.

٢. المصدر، ص ٦٠٦ و ٦٠٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٥٤، الظاهر قتله بحرارة النار ودخانها لا بإدخاله فيها.

٤. المصدر، ص ٥٥٢ و ٥٥٣.

٥. المصدر، ص ٥٥٥.

٦. المصدر، ص ٥٧٩.

١. تقدم المبحث الأول في، ص ٦٢٤.

٢. جواهر الكلام، ج ٤٦، ص ٦١٢.

٣. حصول الارتداد بمجرد السجدة لها من دون الاعتقاد بربوبيتهما محل نظر، أو منع، لم الإنصاف عدم شمول الروايات المتقدمة الدالة على قتل المرتد لغيره في الإنكار أو الإتيان جهلاً فلاحاً.

سبق بحلته في حرف «ع»، في مادة الحدث.

المورد السادس والعشرون: قتل المعتدي والمهاجم في حالة الدفاع. قال في الشرح والجواهر:

لا خلاف ولا إشكال في أن للإنسان أن يدفع المحارب أو اللص أو غيرهما عن نفسه وحرمة وماله ما استطاع؛ للأصل والإجماع بقسميه... نعم، قالوا - من غير خلاف يعرف فيه بينهم - يجب اعتماد الأسهل، فلو اندفع الخصم بالثبته ولو بالثخن، فعله. وإن لم يندفع إلا بالصباح اقتصر عليه... وإن لم يندفع عول على اليد، فإن لم تكن قبضاً، فإن لم تكف في السلاح إلى غير ذلك من أفراد الترفي من الأسهل إلى الصعب ثم إلى الأصعب... وعلى كل حال، فيذهب دم المدفوع هدراً جرحاً كان أو قتلًا فضلاً عن ماله إذا لم يندفع إلا بذلك بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى، بل الإجماع بقسميه عليه.^١ أقول: أمّا أصل الحكم في غير المحارب والصلص^٢ كما فمين حاول ضرب أحد، أو أخذ ماله، أو جرحه، أو قتله بلا تشهير سلاحه بحيث لا يصدق عليه أنه محارب - فيصح أن نستدل عليه بصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أبما رجل عدا على رجل ليضربه، فدفعه عن نفسه، فجرحه أو قتله، فلا شيء عليه... من بدأ فاعندى عليه، فلا قود له».^٣

وهذه الرواية وكذا موثقة أبان^٤ دليلان و نعم الدليلان على الحكم، وللفهم العرفي بعدم الفرق بينه وبينهما.

ثم هذا الياغي إن أراد المال، لم يجز تغذية النفس دونه؛ لأن أنفوس أهتم من المال. حسب القاعدة لكن في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله، فهو شهيد» - وقال: - لو كنت أنا لترك المال ولم أقاتل».^٥ وهو بإطلاقه يدل على جواز القتال دون المال حتى الموت وإن كان ترك المال صيانة للنفس أفضل.

١. جواهر الكلام، ج ١١، ص ٦٥٠.

٢. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥٤٣ وهو صحيح غيات وفيه والصلص.

٣. المصدر، ج ١١، ص ١٤.

٤. المصدر، ص ٤٣.

٥. المصدر، ج ١٨، ص ٥٤٦.

لكن الالتزام به مشكل، بل ممنوع، ولا يبعد إرادة حصول القتل اتفاقاً في أثناء المداخلة غير المستنزفة للقتل باعتقاد المقتول.

نعم، يجوز أو يحسن الدفاع عن ماله، بل يجب إذا كان المال أمانة مهما أمكن، وإن آل الأمر إلى قتل الظالم أو جرحه، وفي جواز الدفاع حتى جرح المدافع وجهان. وإن أراد نفسه أو نفس أهله، يجب الدفاع أو الفرار منه مهما أمكن، وفي جواز القتل لحفظ نفس الغير وإن كان من أهله تردّد. والأشبه السمع؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» إلا أن يمنع حرمة بأدلة نفي الجرح الحاصل في كثير من موارد المقام.

ولو أراد العرض كما لو قصد الزنى بأحد محارمه أو زوجته، فالظاهر وجوب الدفاع حتى الجرح ببعض أقسامه، وفي جوازه إلى الهلاك أو الجرح المهلك وجهان؛ من أهنية النفس من العرض، ومن لزوم الجرح في أكثر موارد الصبر والاستسلام، ولا بد من التأمل التام في الأدلة.

وأما وجوب اعتماد الأسهل على نحو ذكره، فلا دليل عليه، بل السيرة على خلافه، كما ذكره صاحب الجواهر، بل بعض مراتبه خلاف الآيات القرآنية الدالة على مماثلة الجزاء، ولا أقل من إدخال الظالم الخوف في نفس المظلوم، فكيف لا يجوز للمظلوم إخافة الظالم وإنما جاز له التنبيه فقط؟

المورد السابع والعشرون: قال المحقق في الشرح وصاحب الجواهر في شرحها:

(إذا وجد مع زوجته رجلاً يزني بها) وعلم بمطاعتها له، (قله قتلها) وإن لم يكن له استيفاء الحد (ولا إثم عليه)، كما عن الشيخ وجماعة القطع به، لكن قتله كما عن ابن إدريس - بإحسانهما، ومقتضى إطلاق المصنف وغيره، بل عنه في التثبوت القطع بالإطلاق، أي سواء كان الفعل يوجب الرجم أو الجلد، كما لو كان الزاني غير محصن - لإطلاق الرخصة الاستفادة من إهدار دم من أطلع على قوم ينظر إلى عوراتهم، وما ورد من إهدار دم من راود امرأة على تنسها حراماً، قتلته... لكن في صحيح داود بن طرفة أنه سمع الصادق عليه السلام يقول: «إن أصحاب النبي قالوا لسعد بن عباد: لو وجدت على

يظن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً قال: كنت أضربه بالسيف، فخرج رسول الله ﷺ فقال: ماذا يا سعد؟ قال: قالوا: لو وجدت علي يظن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به؟ قلت: أضربه بالسيف. فقال: يا سعد! وكيف بالأربعة الشهود؟ فقال: يا رسول الله! بعد رأي عيني وعلم الله أن قد فعل، قال: أي والله بعد رأي عينك وعلم الله أن قد فعل، لأن الله عز وجل يجعل لكل شيء حداً، وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً.

ويمكن أن يكون بياناً للحكم في الظاهر وإن لم يكن عليه إثم فيما بينه وبين الله إذا لا إشكال ولا خلاف في أنه في الظاهر عليه القود من دون يمين أو تصديق ولي المغنول.^١

أقول: إذا كان الزاني محصناً أو مكرهاً للمرأة، فقد مر أنه يجرم ويقتل، لكن في جوازهما أو خصوص الأول لتغير الحاكم تردد.

نعم، لإشكال للزوج في قتله في مقام الدفاع وإنما الكلام فيما إذا ابتدأ بقتل الزاني غير المحصن، ولا سيما إذا علم أنه ينتهي من عمله فوراً إذا رأى زوجها أو سمع صوته، ولا يبعد مع ذلك - العصور إلى ما أفاده المحقق المذكور تبعاً للشيخ وأتباعه - لفجوى قول الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «ومن دمر على مؤمن بغير إذنه، فدمه مباح للمؤمن في تلك الحالة»^٢ وربما يقيّد الحكم بحالة الدفاع فقط.

المورد الثامن والعشرون: الداخل دار غيره بلا إذن، كما عرفت دليلاً آنفاً، فتأمل.

المورد التاسع والعشرون: الأسير المسلم الذي ينتزس به الكفار في المحاربة قبالة المتجاهدين المسلمين؛ فيجوز قتله إذا توقف الجهاد عليه، كما في الشرائع والنجواهر.^٣

ولأحوط تعليق على خطر مهم على المسلمين إذا لم يقتلوه.

المورد الثلاثون: النباش. ففي الصحيح أن أمير المؤمنين قطع نباش القبر، فقيل له: أنقطع في الموتى؟ فقال: «إنا لنقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا» قال: وأوني بنباش، فأخذ بشعره، وجلد به الأرض، وقال: «طؤوا عباد الله» فوطئ حتى مات.^٤

أقول: الرواية لا تدل على قتله مطلقاً، بل صدرها كسائر الروايات - تدل على عدمه، فهي قضية في واقعة، ولعله زنى بالميت وكان محصناً ونحن نذكر تحديد الموضوع في مادة «ن. ب. ش» في حرف «ن» إن شاء الله تعالى.

المورد الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون: من قصد زنا امرأة، فيجوز لها قتله. ففي صحيح عبيد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام يقول في رجل أراد امرأة على نفسها حراماً، فرمته بحجر، فأصاب منه مقتلاً، قال: «ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل وإن قدمت إلى إمام عادل أهدر دمه»^١.

أقول: يلحق بقاصد الزنا قاصد اللواط بلا إشكال، فيجوز للغلام قتله، وقد ورد به بعض الروايات.^٢

المورد الثالث والثلاثون: قتل الكفار والمشركين للأمر به في القرآن العظيم.

بحث و تفصيل

الآيات الواردة في المقام على أنحاء كما نأتي:

فمنها: ما يدل على قتل المقاتلين ومقاتلتهم، كقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُوكُمْ»^٣، وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْيَمَّةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... وَتَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ»^٤.

والآيات ظاهرة في حكم مقاتلة كفار مكة وقتلهم، وهم الذين اعتدوا على المسلمين، وأخرجوهم من بلدهم.

ومنها: ما يدل على حكم قتل مطلق المشركين، كقوله تعالى: «وَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْبِدُوا

١. المصدر: ج ١٩، ص ٤٤.

٢. المصدر: ص ٤٦.

٣. قيل: إن الصلاة لا تكون شرطاً ولا قيداً احترازياً، بل المعنى: لا تقبلوا مشركي مكة الذين لا يصلحون ويريدون قتلكم.

٤. البقرة (٢١٧)، ٢١٦-٢١٧.

١. بواهر الكلام، ج ١، ص ٣٦٨ و ٣٦٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٤٨، إلا أن يدعى لصراته إلى حالة الدفاع.

٣. بواهر الكلام، ج ٤١، ص ٥٦١ (كتاب الجهاد).

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٢.

لَهُمْ كُلُّ مَرْصِدٍ...»^١وكقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً...»^٢وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً»^٣وقوله تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ...»^٤ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ...»^٥ومنها: ما يدل على قتال ناكثي إيمانهم^٦ومنها: ما يدل على حكم قتال أهل الكتاب حتى إعطاء الجزية^٧ ومن الواضح أن وجوب القتال أو جواره، يستلزم وجوب القتل أو جواره.ومنها: ما دلّ على وجوب القتال في سبيل الله، ومنها غير ذلك^٨ومنها: ما دلّ على وجوبه لأجل المستضعفين، كقوله تعالى: «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُغْلَاهَا...»^٩ومنها: قوله تعالى: «وَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَغَابُوا عَنْكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَمَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا»^{١٠} وللاية مورد خاص استثنى من وجوب القتال، فراجع.ومنها: قوله تعالى: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا»^{١١}

وهذه الآية تقتضي كل المطلقات الدالة على وجوب الجهاد والقتال ابتداءً، فإن جرح

١. التوبة (٩١): ٦.

٢. التوبة (٩١): ٢٧٣.

٣. التوبة (٩١): ٢٧٣.

٤. يمكن أن يستدل به على وجوب الدعوة إلى الإسلام قبل القتال، وعدم جواز قتل الكافر ابتداءً، كما سنرى.

٥. الأنفال (٨١): ٤٠ و ٤١.

٦. راجع: التوبة (٩١): ١٣ و ١٤.

٧. راجع: التوبة، (٩١): ٢٠.

٨. راجع: النساء (٤): ٧٤ - ٧٦ الميزان (٧٣): ٢٠، الصفة (٦١): ٤.

٩. راجع: النساء (٤): ٧٥.

١٠. النساء (٤): ٨٠.

١١. الأنفال (٨١): ٦١.

الكفار للسلم. فلا بد من الجناح إليه من قبل المسلمين إلا أن يحمل الأمر على مجرد الجواز واسقاط وجوب القتال دون وجوب الميل إلى الصلح.

المورد الرابع والثلاثون: الطائفة الباغية من المؤمنين. قال الله تعالى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَاهِدَا فِي بَيْنِهِمَا فَإِنْ أَتَيْتَ ثِنْتَيْنِ حَتَّىٰ تَقِيَنَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ بِحُجَّتِهِ الْمُتَّقِينَ»^١

المورد الخامس والثلاثون: قتل مريد الزنا واللواط إن لم يمكن رده به غير القتل ولو لغير من يقصد به الفجور بل لكل أحد، ذكره بعض الأعيان.

٤١٥. قتل الإنسان نفسه

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا...» وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا غَدًّا... وَظَلَمًا قَسُوفَ نُصْلِهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا»^٢

أقول: نفس جملة «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» تدلّ على المراد وأنه يحرم على المكلف أن يقتل نفسه إلا أن ما قبلها وما بعدها - وإن شئت قتل: السياق - يدلّ على سوق النهي لقتل الغير. أي لا يأكل بعضكم أموال بعضكم، ولا يقتل بعضكم بعضاً، ويؤكد كلفة: «العدوان»

نعم، في صحيح الحنابلة، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها»^٣

وفي جواز قتل الكافر الحرابي وشبهه نفسه وجهان: من أنه مهدور الدم ولا حرمة له شرعاً، ومن حكم العقل بمنعه والشرع إنما أذن لغيره في قتله بعد عدم قبوله الإسلام، لا له.

١. المائدة (٥): ٨٠.

٢. النساء (٤): ٢٩ و ٣٠.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ١٣.

وأما الذي يقتل قصاصاً، فلا يجوز له ذلك، لأن قتله يبطل حق الغير، ويمنع من استيفائه.

وأما الذي يقتل حداً، فحق جواز قتله نفسه وجهان، وكذا في قتل من يعلم بموته بعد ساعة مثلاً نفسه، أو يعلم بقتله بيد غيره، لاسيما إذا كان قتل الغير أكثر تعذيباً وإيذاءً وكان في الصبر ضرر على غيره، كإفشاء أسرار المجاهدين للدولة القائمة.

٤١٦. قتل القاتل في الحرم

قال الصادق عليه السلام: «قال الصادق عليه السلام: لا يقتل ... حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد». وقال عليه السلام: «لا يقتل ... حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد». وقال عليه السلام: «لا يقتل ... حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد». وقال عليه السلام: «لا يقتل ... حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحد».

٤١٧. قتل الصيد على المحرم

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّيَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَنِ اللَّهِ غَنَاءَ مَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ» أجب لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دُمتم حُرماً^١.

وفي صحيح حرير عن الصادق عليه السلام: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها، فليقتله، وإن لم يردك فلا تدره»^٢. أقول: تفصيل الكفارة المذكور في محلها من كتاب الحج من الكتب الفقهية، فليراجع إليها من شاء. وقد سبق النهي عن قتل الجراد أيضاً.

٤١٨. قتل الصيد في الحرم

يحرم على المحرم والمحل قتل الصيد في الحرم، وادّعي عليه الإجماع بقسميه عليه، ومما يدل عليه صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا أنت حلال في الحرم، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً...». وقد استثنى منه بعض الحيوانات، فلاحظ حرف «ك» في قسم الواجبات. وأما قوله تعالى: «مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» فهو لا ينفي مطلق المنع، بل المنع الحاصل من الإحرام، فلاحظ.

٤١٩. قتل القملة على المحرم

في موثق زواره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يحل للمحرم رأسه، ويغتسل بالماء؟ قال: «يحل رأسه ما لم يتعمد قتل دابة»^١.

٤٢٠. قتل ذوات الأرواح

الظلم حرام عقلاً، وهو واضح موضوعاً وحكماً، وعليه ينبغي أن تحكم بحرمة قتل الحيوانات، فإنه ظلم، ولتعم ماقال السعدي. ميازار موري كه دانه كش است

كه جان دارد و جان شیرین خوش است^٢
نعم، فيما ثبت قتله شرعاً - جوازاً أو وجوباً - تعلم فيه جهة مرجحة على ظلمه^٣
وفي غيره ترجع إلى حكم العقل، وإن لا ندرى رأي أصحابنا فيه صريحاً، ولذا تحكم بحرمة احتياطاً.

١. راجع المصدر، ص ١٥٩ و ١٦٢ و ١٦٣.

٢. رتبا يقال: إن الحكم بالحرمة ليس بظلم الفلح الظالم المذنب بالحرمة الشرعية، بل من جهة الرقعة، ولكنه غير مسموح ولا تجزى في أكثر موارد الظلم على الإنسان أيضاً.

٣. مثل المؤذيات وما كثر اللحم ونحوها. راجع: وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٠.

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٣٦.

٢. المائدة (٥): ٩٥ و ٩٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٦٦.

وفي حسنة حفص عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ امْرَأَةً عَذِّبَتْ فِي هِزَّةٍ رِبَطُهَا حَتَّى مَاتَتْ عَطْشًا»^١.

قال الشهيد عليه السلام في اللعنة:

وكذا يجبر المالك على الإنفاق على البهيمة المملوكة إلا أن تجتري بالرعي، فإن امتنع أجبر على الإنفاق أو البيع أو الذبح إن كانت مقصودة بالذبح، وإن كان لها ولد وفر عليه من لبنها وجوباً كما في شرسها - إلا أن يقوم بكفائه «من غير اللبن»^٢. انتهى.

ونعل حكمه بإجبار المالك من حيث رفع الظلم، ويحتمل كونه لأجل صون المال عن التلف، كما ذكره الشارح الشهيد الثاني عليه السلام.

وقد أقرت الآن على كلام المحقق الثاني عليه السلام نذكره لتلايف بنا التفرد في الحكم، قال عليه السلام: فإن قيل: يحرم تعذيب الدابة، وعدم إطعامها، وسقيها، وتحملها فوق الطاقة، فكيف جازت العرقية؟ قلنا: حال الحرب مخالف لغيره، وإتلاف الدابة وإضعافها أمر مطلوب؛ لأن إيقاعها بحالها ربما أدى إلى استعانة الكفار بها.^٣

٤٢١. قتال المؤمن

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الموقعة: «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر...»^١. أقول: القتال - كما قيل - هو محاولة القتل، فهو حرام من جهة التجري أيضاً، وأستثنى منه قتال مانع الزكاة للإمام وإن لم يكن مستحلاً ومرتداً.^٢

١. المصدر، ج ٣٩٧.

٢. آخر بحث الفتاوى من كتاب النكاح.

٣. راجع: جواهر الكلام، ص ٥٦٣ كتاب الجهاد (الطبعة القديمة) والعمارة، ظاهرة في حرمة تعذيب الدابة.

٤. راجع: وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٩٩.

٥. راجع: جواهر الكلام، كتاب الجهاد، ص ٧٨٣، (الطبعة القديمة) وفي صحيح أبي بصير إن الزكاة ليس بحمد بها صاحبها، إنما هو حق، ظاهر، إنما حق بها دمه، ويسمى بها مسلماً، ووسائل الشيعة، ج ٦، ص ١٩، لكن لا أطلق عاماً، بل فلا بد من حمله على المستحل دون المانع، أو على أرض حضور الإمام عليه السلام، راجع: وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٩٨.

٤٢٢. القتال مع الغادر

في رواية عن الصادق عليه السلام قال الراوي سألت عن قريتين من أهل الحرب لكل واحدة منهما ملك على حدة، افتتلوا ثم إصطلحوا ثم إن أحد الملكين غدر بصاحبه فجاء إلى المسلمين فصالحهم على أن يغزوا تلك المدينة؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لا ينبغي للمسلمين أن يغدروا، ولا يأمرؤا بالغدر، ولا يقاتلوا مع الذين غدروا، ولكنهم يقاتلون المشركين حيث وجدوهم، ولا يجوز عليهم ما عاهد عليه الكفار»^١.

أقول: قد مرّت حرمة الغدر، ولا بعد في حرمة القتال مع الغادر من حيث فهمه من مذاق الشرع غير أن الرواية - لاشتمال سندها على طلحة بن زيد المجهول - غير حجة.

٤٢٣. القتال في الشهر الحرام

قال الله تبارك وتعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ يَنْتَهِى عَنْهُ كَيْسٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^٢.

وقال تعالى: «فَإِذَا أَنتَبَحُوا الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»^٣. نعم: يرتفع الحرمة إذا ابتدأ الكفار بالقتال؛ لقوله تعالى: «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ فِصَاحٌ لِّمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^٤.

٤٢٤. القتال عند المسجد الحرام

قال الله تعالى: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٥١.

٢. البقرة: ٢١٧-٢١٨.

٣. التوبة: ١٩.

٤. البقرة: ١٩٤.

فَاتَّكَلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ^١.

أقول: ذيل الآية يدل على ما يستفاد من صدرها أيضاً وهو حرمة قتل المشرك عند المسجد الحرام وإن لم يصدق القتال عليه، بل حرمة القتال تدل على حرمة القتل بالأولوية، فافهم، وعليه، فيحرم قتل الكفار في شهر الحرام أيضاً وإن نيسر بالحرب مع قطع النظر عن آية التوبة المتقدمة.

□ التقديم بين يدي الله ورسوله

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا دِينَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْتُمْ أَلْتُمْ إِنْ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^٢﴾.

وفي تفسير التقديم وجوه ذكرها المفسرون، ولا يبعد أن يراد به تقديم حكم ما من قبل نفسه من دون انتظار حكم يبيته الله ورسوله، ومحضه النهي عن الحكم بغير ما حكم به الله، وعليه، فلا حكم جديد في الآية بعد حرمة البدعة والاقتراء، فلاحظ.

٢٥٥. القذف بالزنا واللواط

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفُحْشَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا بِأَيْمَانِهِمْ شُهَدَاءَ فَاذِلُّهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ^٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٤.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ^٥﴾.

وفي جملة من الروايات المعتمدة عد قذف المحصنة من الكبائر^٦.

وفي صحيح عبد الله بن سنان: قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبد الله

١. البقرة (٢١٧).

٢. الحجرات (١٢٩).

٣. البقرة (٢٢١).

٤. البقرة (٢٢٤).

٥. وساق الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٠ وما بعدها.

فقال: «مه»، فقال الرجل: إنه ينجح أمه وأخته، فقال: «ذلك عندهم نكاح في دينهم»^١.

وفي موقفة أبي بصير^٢ عن الصادق عليه السلام: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقال للإماء: يابست كذا وكذا؛ فإن لكل قوم نكاحاً»^٣.

وفي صحيح الحلبي أن أبا عبد الله عليه السلام: «نهى عن قذف من كان على غير الإسلام إلا أن تكون قد أطلعت على ذلك منه».

وقريب منه صحيح ابن سنان، وفي آخره: أسير ما يكون أن يكون قد كذب»^٤.

وفي صحيح آخر لابن سنان عن الصادق عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين أن الفرية ثلاث، يعني ثلاث وجوه: إذا رمى الرجل الرجل بالزنا، وإذا قال: إن أمه زانية، وإذا دعا لغير أبيه، فذلك فيه حد ثمانون»^٥.

- وفي موقفة عباد عن الصادق عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا قال الرجل للرجل يا معفوج (مفتوح)، يا منكوح في دبره؛ فإن عليه حد القاذف»^٦.

أقول: المعفوج: المنكوح، كما في مجمع البحرين.

إذا عرفت هذا، فهنا مسائل كما تأتي:

المسألة الأولى: أن القذف إنما هو في الزنا واللواط، سواء في الفاعل والمفعول دون السحق وغيره. أما الجهة التثبوتية، فللروايات المتقدمة، وإطلاق خير حريز عن الصادق عليه السلام: «القاذف يجلد ثمانين جلدة، ولا تقبل له شهادة أبداً إلا بعد التوبة أو يكذب نفسه، فإن شهد له ثلاثة وأبى واحد، يجلد ثلاثة، ولا تقبل شهادتهم حتى يقول أربعة؛ رأينا مثل الميل في المكحلة»^٧ لكن في إطلاقه لما نحن بصدد،

١. المصدر، ج ١٤، ص ٥٨٨.

٢. الوصف بالموقفة لأجل وجه من حصص الواقفي الثقة، والإنصاف عدم إخراج كونه وعبء المذكور في السند هو ثقة دون وعبء المجهول، فالرواية غير خالية عن نقاش في سندها.

٣. وساق الشريعة، ج ١٤، ص ٥٨٨.

٤. المصدر، ج ١٨، ص ١٣٠.

٥. المصدر، ص ٤٢٢.

٦. المصدر.

٧. المصدر.

تأمل^١. والذي يسهل الخطب أن الذي لم يذكر في الروايات هو قذف ذكر بكونه لا نطقاً وإلحاقه بغيره مما لا يحتاج إلى دليل آخر بعد فهم العرف بإتجاههما حكماً، كما لا يخفى.

وأما الجهة السلبية، فلعدم دليل يدل عليه، بل يجري عليه حكم السب، والهيجاء، فيعزّر ناسبه.

المسألة الثانية: لو قال: يابن الزانية، أو ابن الزاني، فهو قذف لأحد الوالدين، فيجلد بمطالبة، ويعزّر لأجل إيذاء المواجه إن كان محترماً، ولو قال: ولدت من الزنا، فسمع حياة الوالدين ومطالبتهما بجلد، وإلا ففي التحذير إشكال، لعدم تعيين أحدهما بالقول المذكور حتى يجلد بمطالبة، كما عن المسالك، واستجوده صاحب الجواهر على احتمال، خلافاً للمحققين^٢، ولو قال: زليت بفلاتة، أولطت بفلاتة، فالأظهر ثبوت الحدين: حد للمخاطب، حد للمنسوب إليه. واحتمال أن يكون أحدهما مختاراً دون صاحبه لو تم، نعم غير الفرض؛ خلافاً لجمع من الأعيان، وعليه، فلو أخير عن نفسه بالزنا وقال: زليت بك أو زليت بفلاتة، فلها حد عليه، ولا يثبت في طرفه حد الزنا حتى يقرّ أربعاً كما في صحيح ابن مسلم^٣.

المسألة الثالثة: قال المحقق^٤ في حدود الشرائع:

ويشترط فيه (أي المذدوف) الإحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ، وكمال العقل، والحرية والإسلام، والعفة (بلا خلاف أحد فيه، بل الإجماع بقسميه عليه...) ومن فقدتها أو بعضها فلا حد وفيه التعزير^٥.

أقول: أما البلوغ، فيدل على اعتباره في المذدوف صحيح أبي بصير عن الصادق^٦ في الرجل يقذف الصبيته بجلد؟ قال: «لا حتى يبلغ»^٧.

لكن في صحيح آخر لأبي بصير: سألت أبا عبد الله^٨ عن الرجل يقذف الجارية

الصغيرة؟ قال: «لا يجلد إلا أن تكون أدركت أو فاربت (قارنت)^٩ إلا أن يجعل الإجماع قرينة على حمل الجلد في الأول على الحد، وفي الثاني على التعزير ولو في خصوص المقاربة أو المقارنة، لكنه لا يخلو عن تكلف.

وفي صحيح فضيل عن الصادق^{١٠}: «لا حد لمن لاحد عليه، يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً، لم أر عليه شيئاً، ولو قذفه رجل، فقال: يا زان، لم يكن عليه حد»^{١١}.

أقول: الظاهر بقاء عموم الصدر بحال، وذكر المجنون من باب المثال دون الاتحصار. وحيث إن القاذف إذا كان غير البالغ، لاحد عليه، فلا حد له إذا كان مقدوفاً، نعم، يظهر من بعض الروايات المعتبرة التعزير على غير من بلغ، فيثبت له أيضاً التعزير المذكور^{١٢}.

وأما اعتبار عدم كونها متجاهراً، فلموثقة عمار عن الصادق^{١٣} في رجل قال للرجل: يابن الفاعلة، يعني الزنا، فقال: «إن كانت أمه حية شاهدة ثم جاءت تطالب حقها، ضرب ثمانين جلدة، وإن كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم ثم تطالب حقها، وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلا خير، ضرب المفترى عليها الحد ثمانين جلدة»^{١٤} بناءً على أن قوله^{١٥}: «ولم يعلم منها...» غير مخصوص بصورة الموت.

ولصحيح عبيد عنه^{١٦}: «لو أتيت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لاستعلم منه إلا خيراً...»^{١٧} بناءً على عدم الفرق بين الحر والعبد في القيد المذكور.

ويدل عليه عنوان المحصنة في القرآن والروايات، والظاهر المراد من الحصان هو الحصان من الزنا فقط دون سائر المعاصي، وأما اعتباره في اللواط، فلم أجد له دليلاً عاجلاً، لكنّ الفهم العرفي هو الموجب للإلحاق، ولا سيما بعد ادعاء الإجماع بقسميه عليه.

ثم إن الموثقة المذكورة تدل على تعليق الحد على المطالبة، كما لا يخفى. ومقتضى

١. المصدر، ص ١٢٩.

٢. المصدر، ص ٢٢٢.

٣. المصدر، ص ٢٠٨.

٤. المصدر، ص ١٤٠.

٥. المصدر، ص ١٤١.

١. مصادر الرواية تفسير القمّي وهو غير معتبر.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ١٥٧.

٣. جواهر الشكوك، ج ١٦، ص ٤١٧.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٤١٠. يحتمل أن يكون اللوغ شرطاً لفعل الجلد للأصل جوازاً، فمأثّل.

إطلافة عدم اعتبار مطالبة الوارث في إقامة الحد، بل على الإمام أن يضربه. لكن ظاهر صحيح ابن مسلم أنقصه، انتقال حق المطالبة إلى الورثة.^١

وأما اعتبار الإسلام، فيدل عليه موثق إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمة والكتاب، هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم؟ قال: «لا، ولكن يعزّر».^٢

ولكنه لا يشترط في القاذف، بل في موثق عباد: سئل أبو عبد الله عن نصراني قذف مسلماً، فقال له: يا زان؟ فقال: «يجلد ثمانين جلدة لحق المسلم، وثمانين سوطاً إلا سوطاً لحرمة الإسلام، ويحلق رأسه، ويطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره».^٣

وإنما يشترط الإسلام في المقذوف إذا كان قاذف مسلماً وإلا فهو غير معتبر، فيجلد القاذف الكتابي الحد إذا قذف كتابياً آخر، كما في موثقة عثمان.^٤

وأما اعتبار الحرية في المقذوف، فلصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «من افتري على المملوك، عزّر لحرمة الإسلام»^٥ فإنه ظاهر في عدم الحد على من قذف المملوك المسلم.

لكن في صحيح عبيد بن عوف على أن عبد الرحمن الواقع في سنده هو ابن العجاج - عن الصادق عليه السلام: «لو أتيت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لا تعلم منه إلا خيراً، لضربه الحد حد الحر إلا سوطاً».^٦

وفي صحيح منصور عند عليه السلام في الحر يفتري على المملوك؟ قال: «يسأل، فإن كانت أمه حرة، جلد الحد».^٧

أقول: الأخير قابل للحمل على قذف أم المملوك، وقيله لا ينافي صحيح أبي بصير.

١. المصدر، ص ٤٤٧.

٢. المصدر، ص ٤٥٠.

٣. المصدر.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٤٣٤.

٦. المصدر، وفيه الحسن مشرك قاله غير معتبر.

٧. المصدر، ص ٤٣٦.

كل ذلك للتوفيق بينهما وبين الإجماع المتقدم في كلام صاحب الجواهر رحمته، والله العالم. نعم، هي غير معتبرة في القاذف، كما في جملة من الروايات، وما يدل على خلافها مأول أو مطروح، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لافرق بين الأجانب والزوج والزوجة في الحكم والجلد؛ للإطلاقات، وخصوص بعض الروايات المعتبرة سنداً، إلا في سقوط الحد عنهما بالملاعنة، كما في الكتاب العزيز. نعم، لا إشكال في عدم حرمة الرمي مع الشهود لأجل إقامة الحدود، وفي جوازه للزوج مع عدم الشهود كلام. الأظهر الجواز؛ لنفي الحرج فتأمل - ويؤدّرأ عنه الحد بالملاعنة.

المسألة الخامسة: إذا أعاد القذف بعد الجلد فإن قال: إن الذي قلت لك حق، لا جلد عليه ثانياً، وإن قذفه بالزنا بعد ما جلد، فعليه الحد، وإن قذفه قبل إقامة الحد عليه موث، لم يكن عليه إلا حد واحد، كما في صحيح ابن مسلم.^١

المسألة السادسة: إن قذف جماعة، فإن أتوا به إلى الحاكم الشرعي مجتمعين، ضرب حدّاً واحداً، وإن أتوا به متفرقين، ضرب لكل منهم حدّاً، كما في صحيح جميل.^٢

لكن هذا إذا قذفهم بلفظ واحد، كما إذا قال: هؤلاء زناة مثلاً. وأما إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد، فلكل واحد حدّ، سواء جاؤوا به مجتمعين أو متفرقين بلا خلاف موجود فيه إلا من الإسكافي، فاعتبر مع ذلك الإتيان به متفرقين ولا ضرب حدّاً واحداً وهو مخالف للإجماع المدعى في الغنية والشرعة، ونفي خلاف الجواهر.

ويدل عليه موثق الحسن الطّاطر - بناءً على أنه ابن زياد، كما هو غير بعيد - قلت لأبي عبد الله في رجل قذف قوماً قال: «بكلمة واحدة؟» قلت: نعم، قال: «يضرب حدّاً واحداً، فإن فرق بينهم في القذف، ضرب لكل واحد منهم حدّاً».^٣

المسألة السابعة: يحرم على الأب قذف ولده؛ للإطلاقات، ولكن لا يجلد، ولذا

١. المصدر، ص ٤٤٤.

٢. المصدر.

٣. المصدر.

لوقذف أمه وهي ميتة، لا ينتقل إلى ولد القاذف حتى مطالبة جلد أبيه. نعم، ينتقل إلى سائر أولادها إذا كانوا من غير القاذف، كما قال الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم.^١

المسألة الثامنة: يضرب القاذف ضرباً بين الضربين ويضرب جسده كله فوق ثيابه، ولا ينزع شيء من ثيابه إلا الرداء، كما في الروايات المعتبرة،^٢ ولا ينفعه الإنكار بعد الإقرار، فيجلد وإن جحد قذفه بعد إقراره، وكذا في سائر الحدود، كما في صحيح الحلبي.^٣

المسألة التاسعة: إذا قاذف إثنان، سقط الحد، ولزمهما التعزير، كما في صحيح ابن سنان والحناط.^٤

المسألة العاشرة: يسقط الحد بعفو القاذف وهو سائح؛ قبائنه من إسقاط الحق، ولا يجوز مطالبة الحد بعد العفو، كما في الروايات المعتبرة،^٥ وعليه، فلا بد من حمل نفي عفو المرأة لزوجها القاذف، كما في صحيح ابن مسلم على الكراهة، أو مصلحة الحاكم، ويبعد تخصيص المطلقات والقاعدة به.

المسألة الحادية عشرة: ينتقل حق مطالبة المقدوف إلى ورثته، فإن عفوا أو طالبوا الحد، فهو، وإن عفا بعضهم، يجلد بمطالبة بعضهم الآخر، كما في موثق عثمان الساباطي.^٦

٤٢٦. القراءة خلف الإمام

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم: «كان أمير المؤمنين يقول: من قرأ خلف إمام يأتيه به فمات، بعث على غير الفطرة».^٧

١. المصدر، ص ٤٤٧.
٢. المصدر، ص ٤٤٨.
٣. المصدر، ص ٤٤٩.
٤. المصدر، ص ٤٥١.
٥. المصدر، ص ٤٥٥.
٦. المصدر، ص ٤٥٦.
٧. المصدر، ج ٥، ص ٤٢٢.

نعم، لا بد من تقييده وتقييد غيره بغيرهما، كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا صليت خلف إمام تأتم به، فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءة، أم لم تسمع، إلا أن تكون تجهر فيها بالقراءة ولم تسمع قارئاً».^١

ويمكن أن لا تكون القراءة محزمة، بل كان الاستماع والإنصات واجباً، كما في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأوليتين ... فإن الله عز وجل يقول للمؤمنين: وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون».

٤٢٧. قراءة آيات السجدة على الجنب والحائض

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام، قلت له: الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال: «نعم، ما شاء إلا السجدة».^٢

وقريب منه صحيح ابن مسلم.^٣

أقول: المتيقن منهما حرمة قراءة آية السجدة دون سورتها؛ خلافاً لجمع من أعيان فقهاءنا (رضي الله عنهم)، بل ادّعوا الإجماع على حرمتها، ولكن لا دليل عليها.

وفي صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها، فلا تكبر قبل سجودك، ولكن تكبر حين ترفع رأسك، والعزائم أربعة: «حم السجدة»، و«تزييل»، و«التجم»، و«اقرأ باسم ربك».^٤

٤٢٨. قرب الأمة الحلبي وغيرها

قال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس في الوليدة يشتريها الرجل وهي حلبي؟ قال: «لا يقرئها حتى تضع ولدها».^٥

١. المصدر.
٢. المصدر، ج ١، ص ٤٩٢.
٣. المصدر، ص ٤٩٤.
٤. المصدر، ج ٤، ص ٨٨٠.
٥. المصدر، ج ١٣، ص ٤٠.

لا يجوز قرب الأمة المشتراة وإن لم تكن حلي إلا بعد الاستبراء. والمساألة لخروجها عن محل الابتلاء لاستحقاق التفصيل.^١

□ القرب إلى الزنا

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ إِنَّمَا كَانَ قَابِضَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»^٢. وهو عبارة عن الزنا وقد مر في حرف «ز».

□ قرب الفواحش

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ»^٣. والحق أنه لا حكم جديد في الآية؛ فإن الفواحش هي المحرمات أو مع ترك الواجبات أو بعضهما. نعم، تفسير الآية محتاج إلى تأمل عميق.

□ قرب الصلاة سكراناً

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^٤. في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «إن الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى يعني سكر النوم»^٥.

وعلى هذا حيث لا قائل بالحرمة، يحمل على الكراهة.

ويمكن أن يقال بحرمة إقامة الصلاة للسكران زائداً على حرمة شرب المسكر وإن أتى بتمام أجزائها وشروطها، ويحتمل كون النهي إرشاداً إلى إتيان الصلاة صحيحة، كما يظهر من ذيل الآية.

١. المصدر، ص ٣٦.

٢. الإسراء: ١٧، ٣٦.

٣. الأنعام: ١٠١، ١٥١.

٤. النساء: ١١، ٤٣.

٥. البرهان، ج ١، ص ٢٧٠.

٤٢٩. قرب الزوجة عند وطء أمها وأختها شبهة

إذا وطئ المكلف أم زوجته أو أختها شبهة، لا يجوز له قرب زوجته حتى تنقضي عدّة الموطوءة شبهة من الأم أو الأخت؛ خلافاً للمشهور، وقد ذكرنا دليله (وهو صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام) في ذيل عنوان «الجمع بين الأختين» في حرف «ن» من هذا الجزء.

وهل المراد بالقرب خصوص الدخول أو مطلق الاستمتاع؟ فيه تردد؛ للانصراف، والإطلاق، ويمكن ترجيح الأول، لقوله عليه السلام في آخر الرواية: «فإذا انقضت عدّة الأم حلّ له نكاح الابنة»؛ فإن المراد بالنكاح هو الدخول دون العقد جزماً، ولا يطلق النكاح على مطلق الاستمتاع؛ كما لا يخفى، فلا حظ، ولا يعد حرمة القرب على الزوجة أيضاً.

٤٣٠. قرب المشرك المسجد الحرام

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا»^١.

دلّت الآية على تحريم دخول المشركين المسجد الحرام وهو ثابت إن قلنا بعدم مكلفيّة الكفار بالفروع، كما عن بعض الأخباريين وسيد الأستاذ الخوئي (دام ظله)، ولا نقول به، كما ذكرنا في النصراط الحق؛ فبأنه مستصوص بعنوانه، ولذا قال في التجواهر:

إجماعاً من المسلمين محضاً ومحكياً مستفيضاً، ويحتمل أن يكون الخطاب في الحقيقة متوجّهاً - إلى المسلمين، أي يجب عليهم أن يمنعوا المشركين من المسجد الحرام. والظاهر إلحاق الكافرين بالمشركين في الحكم.^٢

١. وجمع: وساق الشبهة، ج ١، ص ٣٦٨.

٢. التوبة: ١٩، ٢٧.

٣. جواهر الكلام، (كتاب الجهاد)، ص ١٦١٢، الطبعة القديمة.

تفتة مفيدة

قال صاحب الجواهر رحمه الله:

ولأغية من المساجد عندنا، كما عن التحرير، وكثر العرفان؛ فإن المراد منه معشر الإمامية، كما صرح بإجماعها عليه في المسالك، بل في المنتهى نسبة إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام وهو الحجة، مضافاً إلى ما يستفاد من التفرع في الآية المفيدة للاشتراك بينه وبين غيره من المساجد أيضاً، خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وآله، وغيره من المساجد (هكذا) ضرورة اعتبار التعظيم فيها أجمع^١

أقول: الإجماع منقول، فهو غير حجة، واستفادة الحكم من التفرع ضعيفة، و التعظيم راجع لا واجب، نعم، لو كان دخولهم فيها مستلزماً لهتكها عرفاً، حرم بالإشكال، ولا فرق في دخولهم المسجد الحرام بين تعدي النجاسة وعدمها، كل ذلك للإطلاق.

وأما التعدي عن المشركين إلى مطلق الكفار حتى أهل الذمة كما يظهر من بعضهم، بل عن صاحب الجواهر دعوى إجماع المسلمين محضاً ومحكياً مستفيضاً عليه في ظاهر كلامه، فلعنّه من جهة فهم اتحاد المناط في التجميع وهو الكفر.

وقد مرّ بعض ما يتعلق بالمقام في عنوان «الدخول» من مادة الدخول في حرف «د» وسيأتي بعضه الآخر في عنوان «الاستيطان» في حرف «و» إن شاء الله.

□ قرب النساء في الحيض

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»^٢

أقول: من تفصيل المسألة في عنوان الجماع في حرف «ج».

□ قرب مال الميت

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»^١

لكنه كناية عن عدم جواز التصرف فيه، وعدم جواز أكله وهو من أفراد عدم جواز التصرف في مال الغير، أو من أفراد أكل مال الغير بلا إذن منه، فليس فيه حكم برأسه.

٤٣٦. تقريب الطيب للمحرم الميت

قال الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «في المحرم إذا مات كيف يصنع به؟» «يفطى وجهه، ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيباً»^٢.
والروايات في المسألة كثيرة نقلها المحدث الحر العاملي (رضوان الله تعالى عليه) في بحث غسل الميت، فلا حظ.^٣

٤٣٧ و ٤٣٨. إقرار النطفة في رحم أجنبية

في خبر علي بن سالم عن الصادق عليه السلام: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أقر نطفته في رحم يحرم عليه»^١.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «لن يعمل ابن آدم عملاً أعظم عند الله عز وجل من رجل قتل نبياً أو إماماً، أو هدم الكعبة التي جعلها الله قبلة لعباده، أو فرغ ماءه في امرأة حراماً»^٢.
لكن في سند الأولى عثمان بن عيسى وعلي بن سالم، وفي الثانية القاسم بن محمد ولم يثبت وثاقهم ثم على تقدير ثبوت الحكم ولو بمعونة مذاق المشرعة التابع لمذاق الشرع - الظاهر عدم الفرق عرفاً بين كون المقر والمقرغ هو صاحب الماء، كما في الروايتين أو غيره، كما يستفاد من نسخة عقاب الأعمال أيضاً، وعليه، فلا يجوز نقل

١. النساء: ٤، الأنعام: ٢٦، الإسراء: ١٧، ٢١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ١٧٠.

٣. راجع: المصدر، ج ٩، ص ٦٦٦ و ٦٦٧.

٤. هكذا في الكافي، ولكن في عقاب الأعمال «نطفة».

٥. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٢٩.

الماء إلى رحم المرأة بالوسائل الطبية، ولا يجوز لها أيضاً قبوله فانهم - ولبحث ثمرة مهمة في عصرنا، ولاحظ تفصيله في كتابنا الفتاوى مسائل جنيّة الذي ألفناه بعد هذا الكتاب بسنتين.

□ القرآن بين السورتين في ركعة واحدة

نُسب عدم جوازه إلى المشهور بين القدماء، بل عن الصدوق أنه من دين الإمامية، وعن السيد أنه من متفرداتهم، لكن كثيراً من المتأخرين على الجواز، وهو الحق؛ جمعاً بين الروايات، لاحظ مستمسك الثروة لسيدنا الأستاذ الحكيم^١.

□ قوار المصلوب أكثر من ثلاثة

عن رسول الله ﷺ: «لا تقروا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن»^٢. وفي رواية أخرى عنه: «لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن». وفي ذيل مرسلته: «ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام»^٣، لكن الروايات غير خالية عن الضعف في أسنادها إلا أن الحكم متاخلاً في بينا، كما في الجواهر^٤، بل ادعى عليه في الخلاف الإجماع، والله العالم.

□ التقسم بغير الله

قد مرّ بحثه في حرف «ح» في عنوان «الحلف» فلا حظ.

□ الاستقسام بالأزلام

قد مرّ تفسيره في حرف «أ» في عنوان «الأكل» وهو نوع من القمار، فراجع.

١. راجع: مستمسك الثروة الوثقى، ج ٤، ص ١٨٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٧٨.

٣. المصدر، ج ١٨، ص ٤٤٢.

٤. راجع: جواهر الكلام، أحكام المصلوب.

□ قساوة القلب

قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^١. أقول: الظاهر عدم استفادة محرم مستقل من الآية الكريمة، فلاحظ.

□ القصة في المسجد

في صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام رأى قاصاً في المسجد، فضر به بالدرّة وطرده»^٢.

أقول: لكن عمل أمير المؤمنين عليه السلام الصادر لتأديب القاص لا يدل على حرمة فعله فيه؛ لصحة التأديب على المكروه أيضاً عند المصلحة.

□ القضاء بالنجوم

أخرج الصدوق بسنده عن عبد الملك بن أعين والسند صحيح - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد أتيت بهذا العلم فأريد الحاجة، فإذا نظرت إلى الطالع، ورأيت الطالع الشرّ جلست ولم أذهب فيها، وإذا رأيت طالع الخير، ذهبت في الحاجة، فقال لي: «تقضي؟» قلت: نعم، قال: «أحرق كتبك»^٣.

بناءً على أن إحراق الكتب إرشاد إلى حرمة القضاء بها لا إلى عدم صحتها واستلزام الالتزام به التحير في الأمور والبعد عن الموازين العقلانية حتى لا يدل على الحرمة، والله العالم.

□ قطع الخبز بالسكين

في صحيح «ونس» عن الرضا عليه السلام: «لا تقطعوا الخبز بالسكين، ولكن اكسروه

١. الزمر: ٢٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٥٥١.

٣. المصدر، ج ٨، ص ٢٦٩.

باليد، خالفوا المعجم»^١.

أقول: لو كان حراماً لاشتهر؛ لكثرة ابتلاء الناس به مع أنني لا أتذكر عاجلاً من أفتى بتحريمه، ولعل قوله ﷺ: «خالفوا المعجم» أمانة الكراهة، مع أن بعض الروايات يدل على الجواز، لكن في سنده ضعف.

□ قطع رأس الذبيحة

في صحيح الحلبي عن الصادق ﷺ، أنه سئل عن رجل ذبح طيراً، فقطع رأسه أيؤكل منه؟ قال: «نعم، ولكن لا يتعمد قطع رأسه»^٢.

وعن جمع القول بالكراهة، بل عن بعضهم نفي الخلاف فيها، بل عن الشيخ ﷺ دعوى إجماع الصحابة عليه، كما في الجواهر، لكن الاحتياط مع ذلك حسن، فتأمل، ولا حظ حياة «النخع» في حرف «ن».

٤٣٤. قطع الرحم

وهو من الكبائر، كما في صحيح عبد العظيم الحسني، عن الصادق ﷺ واستدل الإمام على كونه كبيراً بقوله تعالى: «لَهُمْ أَلْغَنُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»^٣. وعن الحسن الوشاء، عن الرضا، عن أبيائه ﷺ، عن رسول الله ﷺ: «لما أسري بي إلى السماء، رأيت رجلاً متعلقاً بالعرش تشكو إلى الله رجماً لها، فقلت: كم بينك وبينها من أب؟ فقالت: نلتفي في أربعين أباً»^٤.

أقول: شكواها لا تدل على حرمة قطعها ووجوب وصلها، بل تنصح وإن كان وصلها مندوباً شرعاً يحط بها مقام القاطع، فتدبر، وعلى الجملة، لا بعد في دعوى أن السيرة قائمة على عدم حرمة قطع مثل هذه الرحم.

١. المصدر، ج ١٦، ص ٤١٦.

٢. المصدر، ص ٣١٦.

٣. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٣.

٤. المصدر، ج ١٥، ص ٢٢٢.

في صحيح جميل، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن قول الله عز وجل «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً» قال: فقال: «هي أرحام الناس؛ إن الله أمر بصلتها وعظمتها، ألا ترى إنه جعلها منه»^١.

وفي صحيح الفضيل عن الباقر ﷺ: «إن الرحم متعلقة يوم القيامة بالعرش، تقول: اللهم! صل من وصلني، واقطع من قطعني»^٢.

وفي معتبرة إسحاق عن الصادق ﷺ: «ما نعلم شيئاً يزيد في العمر إلا صلة الرحم حتى إن الرجل يكون أجله ثلاث سنين فيكون وصولاً للرحم، فيزيد الله في عمره ثلاثين سنة، فيجعلها ثلاثاً وثلاثين سنة، ويكون أجله ثلاثاً وثلاثين سنة، فيكون قاطعاً للرحم، فينقصه الله ثلاثين سنة، ويجعل أجله إلى ثلاث سنين»^٣.

أقول: تكن دلالة زيادة الأجل على الوجوب ممنوعة، ودلالة تنقيصه على الحرمة محل تردد إن لم تكن محل منع.

وفي صحيح عبد الله بن سنان، قلت لأبي عبد الله ﷺ: إن لي ابن عمً أبيلهُ فببببني حتى لقد هممت لقطبته إني أن أقطعه؟ قال: «إنك إذا وصلته وقطعتك وصلك الله جميعاً، وإن قطعتك وقطعتك، قطعك الله جميعاً»^٤.

وفي صحيح ابن أبي نصر عن الرضا ﷺ، عن الصادق ﷺ: «صل رحمك ولو بشرية من ماء، وأفضل ما توصل به الرحم كف الأذى عنها»^٥.

وفي رواية سامة عن الصادق ﷺ: «ومما فرض الله عز وجل أيضاً في المال غير الزكاة قوله عز وجل: «وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^٦.

١. المصدر، ص ٢٤٢.

٢. المصدر، ص ٢٤١.

٣. المصدر، ص ٢١٥.

٤. المصدر، ص ٢١٧.

٥. المصدر.

٦. الترمذي، ج ٢، ص ٢٨٨، أقول: إذا استلزم الإمسك قطع الرحم لا بد من الالتزام بوجوب بذل المال لأجل هذه الرواية، لكن الآية المستشهد بها لا تدل بمجرد هذا على الوجوب، إلا حلقها في سورة الرعد.

وفي معتبرة إسحاق عنه عليه السلام: «فصلوا أرحامكم، وبروا بإخوانكم ولو يحسن السلام. وردّ الجواب»^١.

أقول: الروايات في الموضوع كثيرة جداً وإن كانت أسناد بعضها ودلالة بعضها الآخر ضعيفتان، لكن في المعبر منها سنداً ودلالة كافية، مع أنّ الشك في حرمة القطع أو وجوب الوصل بعد تلك الروايات الكثيرة مع فرض ضعف أسنادها، خارج عن السليقة المستقيمة.

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ نَقِيبًا﴾^٢.

وقال تعالى: ﴿قُلْ غَسِقُتُمْ إِِنْ قُلْتُمْ أَنْ تَقْسُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّوا أَرْحَامَكُمْ﴾^٣. وقال تعالى: ﴿وَيَقَطُّونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^٤.

وقال تعالى: ﴿وَيَقَطُّونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^٥. بقي في المقام مسائل كما تأتي:

السؤال الأول: هل صلة الرحم واجبة أو قطعها حرام؟ فيه تردد، والجزم بأحدهما مشكل. كما يظهر من ملاحظة الأدلة، ولا كثير فائدة في إثبات أحد الأمرين بعد رجوع الشك في قرينة أحد إلى أصالة البراءة من الوجوب والحرمة، ولكنّ الأنسب هو الثاني.

المسألة الثانية: ما معنى الوصل والقطع؟ قال سيدنا الأستاذ الحكيم رحمه الله في أوائل منهاج الصالحين وتبعه سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) في تفسير قطعية الرحم: «بمعنى ترك الإحسان إليه من كلّ وجه في مقام يتعارف فيه ذلك».

أقول: ولعله المتيقن من مفاد الآيات والروايات، وما في بعض الروايات المتقدمة

١. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ٢١٨.

٢. النساء (٤١): ٩.

٣. محمد (٢٧): ٢٢.

٤. البقرة (٢): ٢٧.

٥. الرعد (١٣): ٢٤.

من دفع المال، أو كفّ الأذى، أو حسن السلام، وردّ الجواب، أو بشرية من الماء يحمل على بيان بعض المصاديق.

المسألة الثالثة: لم أجد نصّاً ولا توضيحاً لأحد عاجلاً في تعيين الرحم وتحديداتها، ويحتمل تفسيرها بمن يصدق عليه عرفاً أنّه قريب والظاهر عدم صدقه على من يلتقي معه بأربعين أيّاً، نعم، لا بأس بأن نقول: إنّ الرحم والأقرباء هم الورثة في الطبقات الثلاث؛ لقوله تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ يَغْضُوبُهُمْ أَوْلَى بِغَضَبِي فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾.

المسألة الرابعة: هل يجوز للأب منع أولادها عن زيارة أمهم المطلقة مثلاً أو منعها عن زيارتهم؟ الظاهر عدم الجواز؛ لأنّه قطع لما أمر الله به أن يوصل^١.

وإن قيل: إنّ الأولاد الصغار لمكان صغرهم غير مأمورين بالوصل، فلا يحرم منعهم من زيارة أمهم وإن حرم منعها من زيارتهم^٢ ولو في خارج بيته، قلنا بالمنع من جهة إطلاق قوله تعالى: ﴿لَا تَصْأَرْ دُونَ بَوْلِيهَا﴾ بناءً على أحد الاحتمالين في تفسير الآية الشريفة.

ومنه انتدح الإشكال في منع الزوج زوجته من صلة رحمتها وإن لم يجز لها الخروج بدون إذنها.

١٣٥. قطع الشجرة في الحرب

في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يبعث سرية، دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: ... ولا تقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها...»^٣.

١. راجع مصباح الشريعة، ج ١، ص ٤٢٢. يقول فيه سيدنا الأستاذ في بحث التسمية: فإنّ الظاهر من الآية ولو بمناسبة الحكم والموضوع هو توجيه الذمّ إلى الذين أمروا بالصلة والتواضع، فأعرضوا عن ذلك، وعلى كلّ حال فإنّهم لم يؤمروا بإلقاء الصلة والتواضع بين الناس، لكن يحرم له قطع ذلك، انتهى.

٢. أقول: الاستظهار المذكور لا يلائم إطلاق الآية واعتبار المقتل، فالمنع هو الالتزام بالإطلاق، وعدم الاعتناء بالمعنى المذكورة.

٣. بناءً على وجوب وصل الرحم الصغير وعدم انصراف الأدلة عنه.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٢.

كلامهم بحيث لا يعدّ قاعداً معهم.

ثم الظاهر عدم اعتبار جمع الوصفين (الكفر والاستهزاء) معاً في الحرمة، بل يكفي فيها أحدهما؛ للفهم العرفي، والذوق المتشعري.

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «من قعد عند سباب لأولياء الله، فقد عصى الله»^١.

أقول: وفي شمول الأولياء لغير المعصومين نظر.

قال السجادة عليه السلام في الصحيح: «إياكم وصحبة العاصين، ومعوثة الظالمين، ومجاورة الفاسقين، احذروا فتنهم، وتباعدوا من ساحتهم»^٢. وحمله على الإرشاد أوجه.

وسأل العنقري في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَعِظْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَقَالَ: «إِنَّمَا عَنَى بِهَذَا الرَّجُلُ يَجْعِدُ الْحَقَّ وَيَكْذِبُ بِهِ، وَيَقَعُ فِي الْأَثَمَةِ، فَمَنْ عِنْدَهُ، وَلَا تَقَاعِدُهُ كَانَتْ»^٣ من كان»^٤.

وقال عليه السلام في رواية عبد الأعلى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس مجلساً ينتقص (يعاب) فيه إمام أو يعاب (ينتقص) فيه مؤمن؛ إن الله يقول في كتابه: «وَإِذَا زَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ»^٥.

أقول: لعل حرمة الجلوس في مجلس يعاب فيه المؤمن لأجل حرمة استماع الغيبة؛ خلافاً لما ذكرناه سابقاً من عدم دليل على حرمتها. اللهم إلا أن يقال: إن مقتضى إطلاق الرواية حرمة التعيب حتى عند حضور المؤمن، كما أن مقتضى الجمود على ظهورها عدم الحرمة في حال الذهاب والمروء.

والإتصاف أن عنوان الجلوس غير عنوان الاستماع، وبيتها عموم من وجه، وعليه، فيشكل الفتوى بحرمة الجلوس المذكور استناداً إلى هذه الرواية؛ إذ لعله لم يفت به

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٤٠٣.

٢. في السند مالك بن عطية المرزوق بين الثقة والمجهول، وعلته الأول بترتبه روايته عن الثمال، كمال قيل.

٣. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٤٠٣.

٤. المنصود، ص ٤٠٤.

٥. بناء على الاعتماد على تولى المفيد، وإلا فبعد الأولى مجهول، كما هو الأخير.

مفت، والاحتياط لا ينبغي تركه، ويحتمل انصراف الخائضين إلى الكفار فقط، وعلى كلى، يستثنى من الحكم الجلوس بغرض الإقشاع، أو الإلزام، والإقحام للانصراف، ولترجيح الأهم.

٤٣٨. قعود المعتكف تحت الظلال

في صحيح داود بن سرحان، قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف فماذا أقول؟ وماذا أقرض على نفسي؟ فقال: «لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك»^١. بل يحرم مطلق الجلوس، كما مر في حرف «ج».

٤٣٩. قفو غير المعلوم

قال الله تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا نُسَخَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السُّنْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْتَهُ مَشْغُولًا»^٢.

تدل الآية على حرمة اقتفاء (أي اتباع) ما ليس بمعلوم للإنسان، سواء في عقائده، أو في أفعاله، أو في أقواله، كما هو قضية الإطلاق، وحكمة النهي أن اتباع المجهول قد يؤدي إلى الحق، وقد يؤدي إلى الباطل، والإسلام يريد أن يصيب الإنسان الحق دائماً. ولعل المراد من التعليل - وهو ذيل الآية - أن السمع يسأل عند يوم القيامة أن ما سمعه كان قطعياً واضحاً أم لا؟ وأن البصر هل أبصر ما أبصر كان يقينياً أم ظاهرياً؟ وأن النفس هل اعتقدت ما اعتقدته يقيناً أم احتمالاً وظناً؟ وهذه الثلاثة هي مصادر العلم غالباً، فلا بد من متابعة العلم، ورفض ما يجهل حاله: اعتقاداً وفعلًا وقولاً، والله العالم. ثم إن متابعة ما علم متعه وبطلانه، تحرم بطريق أولى، كما يظهر من بعض الروايات الواردة في تفسير الآية^٣.

١. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ١٠٨ و ١٠٩.

٢. الإسراء، (٥٧): ٢٦.

٣. راجع: «الروحان»، ج ١، ص ٤٢٠.

فإن قلت: إذا اعتقد أحد بحسب الأمارات الظنينة موت زيد، أو تولد بكره، أو مرض عمرو، أو سفر خالته، وهكذا اعتقاداً ساذجاً بلا إخبار عنه حتى يكون كذباً، فهل هو محرم كما قد يقتضيه إطلاق الآية والحال أنه لا يظن بأحد الالتزام بحرمة مثل هذا الاعتقاد حتى مع الافتفاء؟

قلت: لا بد من رفع اليد عن مثل هذا الإطلاق إن فرض، وصرف الآية إلى ما يرجع إلى الدين، ويؤيده عدم ذكر الحواش الثلاث الآخر؛ لعدم ارتباطها غالباً بالأحكام الشرعية، ويحتمل حمل النهي على الإرشاد، فيبقى الإطلاق بحاله.

لا يقال: إن أكثر الأحكام الفقهية مستنبطة من الأدلة الظنينة غير القطعية، فكيف هذا النهي؟ فإنه يقال بالتخصيص، كما قيل، لكنه لا يصح لإبائه مثل قوله تعالى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً» عن التخصيص، والحق أن الفقه بنسائه قطعي؛ فإن الأدلة الظنينة المذكورة قد ثبتت اعتبارها بدلائل قاطعة، ففي الحقيقة يرجع العمل بها إلى العمل بالقطع.

٤٤٠. قلع الحشيش والنبات من الحرم

في صحيح جميل عن الصادق عليه السلام: «رأني علي بن الحسين عليه السلام وأنا أقطع الحشيش من حول القساطيط بنى، فقال: يا بني! إن هذا لا يقطع»^١. وفي صحيح حرير عنه عليه السلام: «كل شيء ينبت في الحرم، فهو حرام على الناس أجمعين».

ومثله صحيحه الآخر وفي آخره: «إلا ما أئبته أنت و غرسه».

وفي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام: «حرم الله حرمه بريداً في يريد أن يختلي خلاه، أو يعضد شجره إلا الأذخر، أو يصاد طيره، و حرم رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة ما بين لايتها صيدها، و حرم ما حولها بريداً في يريد أن يختلي خلاها، و يعضد شجرها إلا عودي الناضح».

١. الرواية تنافي عصية الإمام قبل بطلانها، كما نسبت إلى مشهور الإمامية، وهكذا ثبت عدم علمه بالأحكام.

فتحصل أنه يحرم قلع نبات الحرم حشيشها و شجرها إلا ما أئبته و هو التحل، و شجر الفاكية، و ما نبت في مضربه، و داره بعد بناء الدار، و اتخاذ المضرب، و ما ينزع لأكل الإبل من النبات، و في إلحاق سائر الحيوانات بالإبل وجه.

نعم لا إشكال في إرسال الحيوان في الحرم لتأكل ما تشاء؛ لعدم الدليل على المنع، و كفارة قطع الشجرة ثمتها، و في بعض الروايات التي لا بعد في اعتبار سندها «ذبح بقره»^١ و تحمل على الفضل.

٤٤١. تقليد الأظفار على المحرم

في صحيح معاوية: سأل الصادق عليه السلام عن الرجل ائمحرم تطول أظفاره؟ قال: «لا يقص شيئاً منها»^٢، إن استطاع؛ فإن كانت تؤذي، فليقصها (فليقلعها)، وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام».

وفي معتبرة إسحاق عن الكاظم عليه السلام: سأله عن رجل أحرم، فتسي أن يقلم أظفاره؟ قال: فقال: «يدعها»، قال: قلت: إنها طوالت قال: «وإن كانت»، قلت: فإن رجلاً أفتاه أن يقلعها ويغسل ويبيد إحرامه ففعل؟ قال: «عليه دم»^٣.

أقول: إن قلّم أصابع يديه كلها، فعليه دم شاة، وإن قلّم أصابع يديه و رجله جميعاً، فإن كان في مجلس واحد، فعليه دم، وإن كان فعليه مستغرقاً في مجلسين، فعليه دمان. كما في صحيح أبي بصير^٤ و تنافيه بعض الروايات الأخرى، وتفصيله في محله.

□ القمار

سيأتي بحثه في حرف «م» في عنوان «العيسر» إن شاء الله.

١. راجع: وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٧٢-١٧٨ و ٢٠٧.

٢. حرم أن يقص شيئاً من الظفر.

٣. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٧٢.

٤. المصدر: ص ٢١٢.

٤٤٢. القنوط من رحمة الله

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ قَلَّا نَكُنْ مِنَ الْقَائِطِينَ﴾^١

أقول: في دلالة على الحرمة نظر، وإثباتها لنا على فرض ثبوتها على الخليل عليه السلام منوع، نعم، الآية التالية لها تدل على المطلوب، وهي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^٢

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^٣ الآية في نفسها ليست ظاهرة في الحرمة حتى الظهور؛ لاحتمال سوق النهي مساق الإرشاد.

وقال تعالى حكايته عن نبيه يعقوب عليه السلام: ﴿وَلَا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾^٤

وفي صحيح أحمد، قال: قلت لأبي الحسين عليه السلام: جعلت فداك - إني قد سألت الله حاجته منه كذا وكذا سنة وقد دخل قلبي من إبطائها شيء؟ فقال: «يا أحمد! إني أراك والشيطان أن يكون له عليك سبيل حتى يفتنك» إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول: «أخبرني عنك لو آتي قلت لك قولاً كنت تتق به مني؟» فقلت له: جعلت فداك - إذا لم أأت بقولك، فمن أأتى وأنت حجة الله على خلقه؟ قال: «فكن بالله أوتق؛ فإنك على موعد من الله عز وجل، أليس الله يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ وقال: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ وقال: ﴿وَاللَّهُ يَبْعِدُكُمْ مَقْعَدُكُمْ مِنْهُ وَفَضْلًا﴾ فكن بالله أوتق منك بغيره، ولا تجعلوا في أنفسكم إلا خيراً؛ فبإله مقفور لكم»^٥

الصحيحة ظاهرة في تعميم حرمة القنوط من الله تعالى في أمور الدنيا والآخرة.

١. البحر (١٤) ٥٦.

٢. البحر (٥) ٥٧.

٣. الزمر (٣٩) ٥٣.

٤. يوسف (١٢) ٨٧.

٥. وسائل الشيعة، ج ١، ص ١١٠٨.

كما هو مقتضى إطلاق الآيتين: الأولى، والأخيرة، والله العالم بحقيقة كلامه، وحكمة أفعاله.

ثم الظاهر من صحيح عبد العظيم عليه السلام: إن الإيأس من روح الله من أكبر الكبائر يعد الإشراك بالله (نعوذ بالله منه) وقد عدّ في صحيح ابن سنان،^١ وحسنة الفضل^٢ أيضاً من الكبائر. وقيل: أكبر الكبائر بعده الربا، أو موادة أعداء الله تعالى، وتحقيقه في مقام آخر.

□ قول الميت للشهيد

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَؤُوا لِي عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَمْثَلُ أَخِياءَ وَلَكِنْ لَتَنْشَعُرُونَّ﴾^٣

أقول: النهي عن القول المذكور إما كناية عن النهي عن إنكار عالم البرزخ واعتقاد أن الشهيد بطل وبغى، وإما عن تسمية الشهيد بالميت، بل يجب أن يحتر عنه إذا أريد البيان بالشهيد، والمقتول في سبيل الله، ونحو ذلك؛ لكن السيرة الخارجية لا تناسب هذا المعنى والأظهر بمناسبة قوله «بل أخياء» هو المعنى الأول كما مرّ في عنوان «الحسبان».

٤٤٣. القول بلا علم على الله تعالى

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ إنا نأمركم بالشورى والتفحص وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون»^٤

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ... وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٥ والآيات فيه كثيرة.

وقرب منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ عِنْدَ خَلَالٍ وَعِنْدَ

١. المصدر، ج ١٦، ص ٢٥٢ و ٢٥٤.

٢. المصدر، ص ٢٦١.

٣. البقرة (٢٦) ١٥٤.

٤. البقرة (٢٦) ١٦٩.

٥. الأعراف (١٧) ٣٢ و ٣٣.

حَرَامٌ لِّتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ^١.

وكذلك القول على النبي والإمام بما هما مخبران عن الله تعالى، ويحرم القول بلا علم على الناس أيضاً، لسامع من قوله تعالى: «لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ».

٤٤٤. قول راعنا للنبي ﷺ

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْتَعْمُوا»^٢. وحيث إن المسألة لعدم وجود النبي ﷺ بيننا - خارجة عن محلّ الابتلاء، لم نذكر تفصيلها ومن شاء، فليراجع التفاسير.

٤٤٥. القول بنفي الإيمان عن المسلم

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَيْنا إِنَّا بِكُمْ أَسْلَامٌ لَسَتْ مُؤْمِنَاتٌ تَبَيَّنُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَائِمٌ كَثِيرَةٌ»^٣.

دلّت الآية على منع المؤمنين من تكفير من أظهر الإسلام ولو بالنحية الإسلامية، ومن قتله في الجهاد لأخذ الغنائم، بل كل من أظهر الإسلام لأبد من قبوله منه، وتفويض باطن أمره إلى الله تعالى.

٤٤٦. القول بلا فعل

قال تعالى: «وَالشُّرَاءُ بِتَبِيْعِهِمُ الْفَارُونَ»^٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ^٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ^٦.

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ»^١ كَبُرَتْ مَنَاقِبُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ^٢.

وفي صحيح هشام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كثير من المؤمنين أخاه نذراً لا كفارة له، فمن أخلف فبخلف الله بدأ، ولعنته تعرض، وذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ»^٣.

أقول: من معاني الآية أن يعطى الناس بمواعظ الله، ولا يستعظم هو بها، ولم يعمل بها حتى لو كانت من المستحبات دون الواجبات والمحرمات، كما هو مقتضى الإطلاق، ولا أدري هل بحرمة مثل هذا القول (أي في المستحبات) قائل أم لا^٤.

ومن معانيها: الوعد، كما في الصحيح المتقدم، فيحرم خلف الوعد، ويجب الوفاء به، كما في صحيح شعيب^٥ وغيره.

وإنكار سيّدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) كون هذا المعنى من الآية مع تضاده لإطلاق الآية ودلالة صحيح هشام يشبه الاجتهاد في مقابل النص. نعم، لسيّدنا الأستاذ المحقق المذكور كلام لا بأس بنقل بعض جملاته:

الروايات الواردة ... كثيرة جداً وكثرت ظاهرة في وجوب الوفاء بالوعد، وحرمة مخالفته، ولم نجد منها ما يكون ظاهراً في الاستحباب ولكن خلف الوعد حيث كان يعمّ إلى جمل جميع الطوائف في جميع الأزمان، فلو كان حراماً لاشتهر بين الفقهاء كاشتهار سائر المحرمات بينهم ... ومع ذلك فقد أفتوا باستحباب الوفاء به، وكراهة مخالفته حتى المحدثين منهم، وذلك يدلّنا على أنهم اطّلعوا في هذه الروايات على قرينة الاستحباب فأعرضوا عن ظاهرها.

ثم ذكر - إن إعراض المشهور لا يوهن الرواية المعتبرة سنداً فقال: «ولكن الذي يسؤل

١. نصف (١٦١) ج ٢ ص ٢.

٢. الطبرستان، ج ٤، ص ٣٢٨.

٣. يستدل أن المراد من جملة ما لا تفعلون هو القول المتعلق بتسليمه، كما في صحيح هشام، لا مطلقه، كما عطفه الناس.

٤. وساق الشريعة، ج ٨، ص ٤٦٤.

١. التعليل (١٦٦) ص ١١٦.

٢. البقرة (٢) ص ١٠٤.

٣. النساء (١١) ص ٩٤.

٤. التمهيد (١٦٦) ص ٢٢٤-٢٢٦.

الخطب أن السيرة القطعية بين المشترعة قائمة على جواز خلاف الوعد، وعلى عدم معاملة من أخلف بوعده معاملة الفاسق ... فهذه السيرة القطعية تكون قرينة على حمل الأخبار المذكورة على استحباب الوفاء بالعهد وكره مخالفته...^١

أقول: الأظهر الحكم بحرمة الوعد عملاً بالكتاب والسنة، وعدم الالتفات إلى أمثال هذه السير، وسيدنا الأستاذ أيضاً لم يطمئن نفسه بالسيرة المذكورة حيث قال بعد ذلك: «ومع ذلك كله، فرغ البعد عن ظهور الروايات وحملها على الاستحباب، يحتاج إلى الجراءة، والأوفق بالاحتياط هو الوفاء بالوعد»^٢.

إذا عرفت هذا، فأقول: إنَّ للآية معنى ثالثاً وهو أن يقول الإنسان: أصوم غداً، أو زيدا يوم الجمعة، أكل البطيخ ليلاً، ونحو ذلك وإن فرض عدم صدق عنوان النذر والعهد واليمين والوعد، بل وإن فرض وحدة المتكلم وعدم حضور مخاطب أصلاً.

لكن الالتزام بحرمة مخالفة مثل هذا القول لأقلُّ أنه رفض لطريقة الاستنباط المتعارفة، وعليه، فلا بد من الالتزام بصرف الآية عن مثل هذا الإطلاق، والله العالم بمراده.

٤٤٧. القول لفعل شيء بلا استثناء المشيئة

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرُوا رَبَّكُمْ إِذَا تُبَيِّنَ...^٣

يحتمل أن يراد به حرمة القول لفعل شيء بلا ذكر مشيئة الله، وعلى هذا، فيكون الخطاب غير متوجه إلى غير النبي ﷺ؛ للسيرة القطعية على ذكر الأقوال بلا تعقيبها باستثناء المشيئة، ويحتمل أن يراد به حرمة اعتقاد استقلال الفاعل في أفعاله، كما يتوهمه المعتزلة، ولعلَّ الأول أظهر، والله العالم.

١. مصابيح الفقه، ج ١، ص ٣٩٣.

٢. المصدر.

٣. الكهف (١٧)، ٢٣ و ٢٤.

□ قهر اليمين

القهر: كما في القاموس - الغلبة، وعليه، فالظاهر صحة ما في مجمع البيان من تفسيره «أي لا تفهره على ماله، فتذهب بحقه، لضعفه، كما كانت تفعل العرب في أمر اليتامى».

٤٤٨. القيادة

قال سيدنا الأستاذ:

وهي [القيادة] في اللغة: السعي بين الشخصين لجمعهما على الوطء المحرم، وقد يعثر عنها بكلمة «الديانة»، ولا شبهة في حرمتها وضماً وتكليفاً، بل ذلك من ضروريات الإسلام، وهي من الكبائر المؤبدة، والجرائم المهلكة.^١

قال المحقق في حدود الشرائع و صاحب الجواهر في شرحها:

أما القيادة، فهي الجمع من الرجل أو المرأة بين الرجال والنساء للزنا، أو بين الرجال والرجال ولو صبياناً للواط ... وعلى كل حال، فلا خلاف في حرمتها، بل لعلَّ من الضروريات ... ويثبت بالإقرار مزتين مع بلوغ المقر، وكماله، وحرثته، واختباره بلا خلاف أجده فيه، وتثبت أيضاً بشهادة العدلين، ومع ثبوته يجب على القواد خمس و سبعون جلدة، ثلاثة أرباع حد الزاني رجلاً كان أو امرأة بلا خلاف أجده فيه، بل في المسائل و محكي الانتصار و الغنية الإجماع عليه، مضافاً إلى خبر عبدالله بن سنان ...

ولكن ليس فيه ما قيل من أنه يحلق رأسه ويشهر، بل هو المشهور بين الأصحاب، ويستوي فيه الحر والعبد، والمسلم والكافر.

وهل ينفي عن مصره إلى الأمصار بأول مرة؟ قال الشيخ وتبعه...: نعم. وقال المفيد و... ينفي في الثانية والأول مروي... وأما المرأة فتجلد بلا خلاف، لكن ليس عليها جز، ولا شهرة، ولا نفي اتفاقاً على الظاهر منهم...

١. مصابيح الفقه، ج ١، ص ٣٨١.

أقول: الروايات الواردة في الموضوع كثيرة^١ ربما تورث الاطمئنان بصدر بعضها عن المعصوم عليه السلام وإن ضعف أسناد كل واحدة منها على ما تتبعته تتبعاً غير تام، ولذا لم تنقل منها في المقام شيئاً. وكيف ما كان، فلا إشكال في حرمة القيادة، ولا أظن بمسلم يتردد فيه وإن لم توجد رواية بها والجلد المذكور أيضاً لا بأس به.

□ القِيَافَة

لم تثبت حرمتها في نفسها، ومن شاء التفصيل، فعليه بمراجعة المكاسب للشيخ الأنصاري^٢ وحواشيه.

١٤٩. القيام على قبر المنافق والكافر

قال الله تعالى: «وَلَا تُصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ»^٣.

وفي ذيل مؤلفه عشار عن الصادق عليه السلام في نصراني مات: «ولا يقوم على قبره وإن كان أياً»^٤.

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لما مات عبدالله بن أبي بن سلول حضر النبي جنازته، فقال عمر: يا رسول الله! ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فسكت، فقال: ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فقال له: ويلك! وما يدريك ما قلت؟ إني قلت: اللهم احش جوفه ناراً، واملأ قبره ناراً، وأصله ناراً قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدى من رسول الله ما كان بكراً»^٥.

أقول: الظاهر من الآية حرمة القيام على قبر الكافر للدعاء له، واحتمال حرمة مجرد القيام عليه ولو لأجل أمر من الأمور، مرجوح جداً. والظاهر من الصحيح أن

١. جامع: وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢١٤، ج ١٤، ص ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٦ و ٢٦٦، ج ١٨، ص ١٢٩.

٢. الرواة، ١١٦، ٨٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٤-٧.

٤. المصدر، ص ٧٧٠.

القيام لخصوصية له وإنما المحرم هو الدعاء فقط. ويحتمل ضعيفاً أن يكون المحرم هو مجموع الأمرين: القيام، والدعاء له، فإذا انتفى أحد الأمرين، انتفت الحرمة بلحاظ دلالة الآية الكريمة. نعم، علمنا من قصة إبراهيم عليه السلام حرمة الدعاء له مطلقاً وإن كان الداعي غير قائم على قبره، كما سبق بحثه في اتخاذ الكفار أولياء.

□ القِيَاس

تواترت الروايات على منع العمل في دين الله بالقياس والرأي، ونقل جامع الأحاديث الشيعة أكثر من مائة وثلاثين حديثاً عليه^١ ولا شك في أنه غير حجة، والعمل به غير مجز عن الواقع، كما أنه لا شك في حرمة الإفتاء به لأجل أنه بدعة، واقتراء، وقول بلا علم، ولكن هل يحرم العمل به حرمة تكليفية على حد حرمة شرب الخمر وغيره أم لا؟ فيه تردد.

وبعبارة واضحة، هل الروايات تدل على حرمة نفس القياس في دين الله، وأنه في حد ذاته مبعوض أم لا؟ مدلول الروايات عدم حجته، وعدم كفايته عن الواقع، فالعمل به محرم تشريعاً واقتراء، ولا يبعد رجحان الثاني، فلاحظ الروايات، وظاهر حسنة الريان المتقدمه في عنوان التفسير بالرأي في حرف «ف» هو الأول.

١. جامع الأحاديث الشيعة، ج ١، ص ٦٧-٨٧.

متقال حجة من غرذل من الكبير» قال: «فاسترجعت، فقال: «مالك تسترجع؟» فقلت: لما سمعت منك. فقال: «ليس حيث تذهب إنما أعني الجحود إنما هو الجحود»^١.

٥. موثقة أيوب عن عبد الأعلى، عنه عليه السلام: «الكبر أن تغمض الناس وتنفذ الحق»^٢.
وعبد الأعلى مجهول على الأنظر.

والروايات كثيرة جداً بحيث أظن قوياً بصدور بعضها من المعصوم عليه السلام، والمستفاد منها أن التكبر على قسمين:

قسم في مقابل الحق وجحوده وهو الذي تكررت آيات القرآن في مذمته، وقلنا باستلزامه للكفر، «وأول من استكبر كان إبليس».

قسم في مقابل الناس وتحقيرهم، فمن رأى غيره حقيراً لاقيمة له، ورأى نفسه عالياً وفوق غيره، فقد تكبر. والظاهر عدم حرمة بالنسبة إلى الكفار.

وهل يحتم ما بالنسبة إلى المسلمين أو يخص ما بالنسبة إلى المؤمنين؟ فيه تردد، لكن لا إشكال في جوازه بالنسبة إلى نعمة الولاية.

ثم الظاهر أن المراد برؤية علو نفسه وحقارة غيره هي بينه وبين الله وإلا فالعالم يرى نفسه فوق الجاهل في علمه، والغني يرى نفسه أفضل من الفقير في غناه، والأساذ من تلميذه فيما يتلمذ عليه، والأب من أولاده، وهكذا. وبالجمل، اختلاف الناس في مراتب العظمة العرفية سواء كانت معنوية أو مادية - أمر حسي لا يقبل ملاحظتها النهائي، فليكن المراد منه حسابان كبره عند الله تعالى، لكن لا يبعد جريان الحكم في العلو العرفي أيضاً في غير الموارد المتقدمة الحسية العرفية، كما إذا رأى نفسه أكمل من غيره - وليس كذلك - فيأمر وينهى، ولا يسلم على الناس، ولا يجالسهم، وهكذا. فليس التكبر المحرم مخصوصاً باعتقاد العلو عند الله سبحانه؛ فإنه بلا دليل يفيد الإطلاقات، والله العالم.

«ك»

٤٥٠. التكبر

التكبر والاستكبار تارة عن الحق وآيات الله وعبادته، فهو يوجب الكفر، وقد دللت عليه آيات كثيرة في القرآن المجيد، فهو ليس ذاكهم جديد، ومثله الاستنكاف.

وأخرى يكون على الناس وإن كان متواضعاً ومتقاداً لله وأصل شريعته. ولا شك في أنه مذموم، ولكن هل يكون حراماً أم لا؟، لم أجد في القرآن المجيد عاجلاً - ما يدل على حرمة. وأما السنة، فإليك ماقررت به مما أرتضي سنده ودلالته على الحرمة، وتفسير موضوعها:

١. حسنة الفضل عن الرضا عليه السلام: «... واجتناب الكباير وهي ... والكذب والكبر...»^١.
٢. موثقة العلاء عن الصادق عليه السلام، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: العز رداء الله والكبر إزاره، فمن تناول شيئاً منه، أكله الله في جهنم»^٢.
٣. موثقة ابن بكير عنه عليه السلام: «إن في جهنم لوادياً للشكثيرين يقال له: سفر شكا إلى الله عز وجل شدة حزنه، وسأله عز وجل أن يأذن له أن يتنفس، فتنفس، فأحرق جهنم»^٣.
٤. صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه

١. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ص ٢٦٨.

٣. المصدر، ص ٢٦٩، شكاية سار بلسان طبعها وإحراقه جهنم نوع تشيل.

١. المصدر، ص ٢٦٦.

٢. المصدر.

٤٥١. الاستكبار عن الدعاء

قال الباقري في صحيح زرارة: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» قَالَ - هُوَ الدَّعَاءُ»^١

وفي صحيح حماد عنده: «ادع ولا تقل قد قرع من الأمر؛ فَإِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ؛ إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ...» وَقَالَ: «أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»^٢

وفي صحيح حنّان بن سدير عن أبيه^٣ عن الباقر في حديث - قال: «وما أحد أبغض إلى الله عز وجل ممن يستكبر عن عبادته، ولا يسأل ما عنده»^٤

□ كتابة الكتاب ونسبته إلى الله

قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْفَرُوا بِهِ ثَمَّ نُقَالُ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ»^٥

لكنها كذب وافتراء وليس لها حكم جديد.

٤٥٢. كتمان الحق

قال الله تعالى لبني إسرائيل: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَقْتُلُونَ»^٦

الظاهر حرمة كتمان الحق على المسلمين أيضاً؛ لأنّه إضلال الناس، أو لأن بناء الدين على إظهار الحق ووصله إلى الناس، فلا يرضى الله بمنع هذا الوصول.

١. المصدر، ج ٤، ص ١٠٨٣.

٢. المصدر، ص ١٠٨٣ و ١٠٩٢.

٣. في حسن سدير ترجمة لاحظ ترجمته.

٤. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٠٨٤.

٥. البقرة (٢): ٧٩.

٦. البقرة (٢): ١٧.

قال الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ لَئِنَّهُمْ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ»^١

قوله تعالى: «فِي الْكِتَابِ» لا دلالة له على جواز كتمان ما نزل الله بالادلة الثلاثة الأخرى إنما لأجل أنه سبق لبيان الموضوع في خصوص ما أنزل الله تعالى، وإنما لأجل انتهاء غيره من الأدلة إليه. على أن القيد المذكور مبني لا مفهوم له، فلاحظ.

لكن في جملة من الروايات وجوب كتمان بعض الأمور^٢ فضلاً عن جوازه^٣ ويقول العلامة المجلسي في أثناء الروايات المذكورة:

والذي يظهر من جميع الأخبار إذا جمع بعضها مع بعض أن كتمان العلم عن أهله وعشرائه لا ينكره ولا يخاف منه الضرر مضموم. وفي كثير من الموارد محرم، وفي مقام الثقة، وخوف الضرر أو الإنكار، وعدم القبول، لضعف العقل، أو عدم الفهم، وحيرة المستمع لا يجوز إظهاره، بل يجب أن يحتمل على الناس ما يظنونه عقولهم، ولا تأني عنده أصلاً^٤ انتهى كلامه.

أقول: العدة تحديد ما يحرم كتمانها مع قطع النظر عن العوارض، وأنه هل يختص بالواجبات والمحرمات اللتين يتولى المكلفون بهما، أو مطلقاً، أو مطلقاً الاعتقادات، والفرعيات، أو جميع ما في القرآن؟ فيه وجوه، ومن المحتمل قريباً اختصاص الحرمة بكل ما يحتاج إلى بيانه في مقام ترويح الدين، وإثبات الحق وهداية الناس، والله العالم.

٤٥٣. كتمان الشهادة

قال الله تعالى: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ»^٥

وعنه الصادق في صحيح الشهد عبد العظيم عن الكباثر، ونص العبارة هكذا:

١. البقرة (٢): ١٧٩.

٢. راجع: هبة الأتباع في حروف ٥٥.

٣. راجع: بحوالا الخوار، ج ٢، ص ٦٤-٨٠.

٤. المصدر، ص ٧٣.

٥. البقرة (٢): ٢٨٣.

(أي بما إذا أشهد المشهود له أو المشهود عليه الشاهد على المشهود، مقتضى إطلاق القرآن هو الأول، وعليه الأكثر، ومقتضى صريح جملة من الروايات هو الثاني، وعليه جمع من الأصحاب، فلا مانع من تقييد إطلاق الكتاب العزيز بها.

وفي صحيح ابن مسلم وصحيح هشام عن الباقر والصادق عليهما السلام: «إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها، فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء سكت». وفي صحيح هشام زيادة: «إذا أشهد لم يكن له إلا أن يشهد»^١.

وفي موقفة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها، فهو بالخيار إن شاء شهد وإن شاء سكت إلا إذا علم من الظالم فيشهد، ولا يحل له إلا أن يشهد». ومثلها غيرها. والحاصل أن الشاهد إذا علم الظلم وميز الظالم من المظلوم، يجب عليه أن يشهد عند الحاكم أشهد، أحد أم لم يشهد، لحرمة كتمان الحق، كما مر^٢. وأما إذا لم يميز الظالم من المظلوم وإنما شاهد بعض الحركات والأقوال مثلاً، فلا تجب عليه الشهادة عند الحاكم بما شاهده إذا لم يشهده أحد، وتجب إذا أشهده. وعليه، فهذه الموقفة تصلح لأن تكون بياناً للروايات المقتضية لإطلاق الكتاب الكريم، وبه يمكن أن يجعل نزاع الفقهاء لفظياً، فتأمل، وللحكم استثناء آخر مذكور في رواية محمد بن القاسم بن الفضيل^٣.

□ كتمان ما في الأرحام

قال الله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ فَلَا تَنْكِحْنَ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^٤.

الظاهر عدم الحرمة نفسياً، فيحلّ لهنّ كتمان ما في بعض النسوة والرجال حياءاً، كما هو المعتاد عندهنّ، وإنما يحرم ذلك لترتب الأحكام الشرعية عليه «وَأُولَئِكَ الْأَحْصَاءُ

أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ خُطْيَهُنَّ» وعلى هذا لا فرق في الحرمة بين المطلقات والمتوفين عنهنّ أزواجهنّ والمزوجات.

□ اكتحال المحرم في الجملة

قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا بأس بأن يكتحل وهو محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، فأما للزينة، فلا».

وقال عليه السلام في صحيح زرارة: «تكتحل المرأة كلّها إلا الكحل الأسود للزينة»^١. وفي صحيح العلي عليه السلام: قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تكتحل وهي محرمة؟ قال: «لا تكتحل». قلت: بسواد ليس فيه طيب؟ قال: «فكرهه من أجل أنّه زينة». وقال: «إذا اضطرت إليه فليكتحل»^٢.

والروايات كثيرة وفي ما ذكرناه كفاية، ومقتضى النظر الدقيق فيها عدم حرمة الاكتحال في نفسه، وإنما يحرم لأجل أحد من الأمرين المحرّمين على المحرم: الطيب، والزينة. ومع عدم صدقهما يجوز كما أنّه يجوز الاكتحال ولو بطيب، وبما بعد زينة عند الاضطرار.

٤٥٤: الاكتحال بالخمر

في صحيح معاوية بن عمار قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يكتحل منها؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما جعل الله في محرم شقاء». ولاحظ بعض المطبوعات الفقهية^١. أقول: دلالة على الحرمة غير واضحة.

وفي معتبرة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن الكحل يعجن بالبيذ أيضاً ذلك؟ قال: «لا».

١. المصدر، ج ١، ص ١١١.

٢. المصدر، ص ١١٣.

٣. راجع المصدر، ج ١٧، ص ٢٧٨، بناء على أن محمد بن الحسن الميثمي هو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الثقة، ولا يلاحظ.

٤. الجواهر الكلام، ج ١، ص ١٨٠.

١. المصدر، ص ٢٢١.

٢. المصدر، ص ٢٢٢.

٣. المصدر، ص ٢١٩، راجع جواهر الكلام، ج ٤٩، ص ١٨٠.

٤. البقرة، ٢٢٨.

أقول: دلالة نفي الصلاحية على نفي الجواز غير ظاهرة.

نعم، مرسلة مرويكة، ورواية هارون تدلّان على الحرمة؛ لكنهما ضعيفتان سنداً.^١
قال المحقق في كتاب الأطعمة والأشربة من الشرائع: «ويجوز عند الضرورة أن يتداوى به (الخمير والمسكر) للعين». بل حكاه في المسالك عن الأكثر، كما في الجواهر.
ويظهر منهم المنع في غير الضرورة وهو إن لم يكن أقوى لأقل من كونه أحوط احتياطاً لزومياً، فلاحظ عنوان «التداوي»

٤٥٥. الكذب على الله

دلّت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجيد، والكذب على النبي من حيث إنّه نبيّ ورسول، كذب على الله سبحانه وتعالى.

٤٥٦. تكذيب الله ورسوله وشريعته

دلّت على حرمة آيات كثيرة من القرآن المجيد، ولا شك أنّه ضدّ الإيمان وغير مجامع له، فالمكذب به ورسوله وآياته معانداً و متعمداً كافراً.

□ تكذيب آلاء الله تعالى

قال الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

المفهوم منه حرمة التكذيب بأن يقال: إنّ تعليم القرآن، وخلق الإنسان، و تعليم البيان، وحسبان الثمرين، ورفع السماء، ووضع الميزان مثلاً، ليست بنعم الله، فتدبر فيه.

٤٥٧. الكذب

قال الشيخ الأنصاري^٢: «الكذب حرام بضرورة العقول والأديان، ويدلّ عليه الأدلة الأربعة».

(١) المنهاج، ص ٢٧٩.

وقال سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في حاشيته على المقام: «أما الكتاب والسنة الواردة لدى الخاصة والعامة في ذلك، فذكرهما ممّا لا يحصى».

أقول: لا شك في حرمة الكذب، لكنّ العمدة في إثباتها هي السنة؛ فإنّ الاتفاق وإن كان حاصلًا إلا أنّ مدركه الظواهر الشرعية ونصوصها، والعقلاء وإن يقبّحون الكذب، لكنهم يتركونه بأدنى معذرة.

وأما القرآن الكريم، فبعد ماوسع لي من التتبع والتفحص في آياته لم أجد آية تدلّ على حرمة الكذب دلالة واضحة، وأحسن مايمكن أن يستدلّ به على الحكم آيات تشير إليها ذيلًا:

١. ﴿فَإِذَا قُلُوبُهُمْ مُّزَّجَتْ مُّزَّجَتْ فَرَادَهُمْ أَثَلُهُ مُّزَّجَتْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^١.

٢. ﴿... ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ فَتَجْعَلَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^٢.

٣. ﴿فَأَعْيَبْنَاهُمْ نِفَاقًا فَبِأَيِّ قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^٣.

٤. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾^٤.

٥. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُّشْرِكٌ كَذَّابٌ﴾^٥.

لكن دلالة الأولى مبنية على عدم رجوع ما يكذبونه إلى إظهار الإيمان وإسقاط الكفر، كما هو الظاهر ممّا قبل الآية وإلا فيكون العذاب لأجل الكفر والنفاق دون الكذب. وإن شئت فقل: إنّ العذاب ليس على مطلق الكذب، بل على الكذب في الإيمان، وبمثله يقال في الثانية.

وبالجملة، لم يثبت دلالة آية من الكتاب العظيم دلالة ظاهرة على حرمة الكذب سوى الكذب على الله تعالى رغم اشتهاار ادعاء وجود الآيات الكثيرة الدالة على حرمة

١. البقرة (٢٢): ١٠.

٢. آل عمران (٣): ٦١.

٣. الفورة (٩١): ٧٧.

٤. الزمر (٣٩): ٣.

٥. المؤمن (١١): ٢٨.

الكذب في القرآن، والعصدة في إثبات حرمة مطلق الكذب هذه الآيات، ولا تخلو دلالتهما عن إيهام ما، فلاحظ.

نعم، حرمة اليمين والقول بما لا يفعل تشمل بعض أفراد الكذب أيضاً، كما مر. وهذا غير استفادة حرمة الكذب بعنوانه من القرآن.

وأما السنة، ففي حسنة الفضل عن الرضا عده من الكبائر.^١

وفي موقِّ محمد بن مسلم عن الباقر ع: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ لِلنَّاسِ أَفْئَالَ، وَجَعَلَ مَفَاتِحَ تِلْكَ الْأَفْئَالِ الشَّرَابَ، وَالْكَذِبَ شَرٌّ مِنَ الشَّرَابِ».^٢

أقول: شرب الخمر شرٌّ من الكذب في معظم أفرادها قطعاً، وما في الرواية مبني على ملاحظة ما في الكذب من المفسدة الخاصة التي ليس في شرب الخمر وإن كانت فيه مفسدة أعظم منها، ومع ذلك، فدلالة الرواية بعبارتها هذه عرفاً - على كون الكذب من الكبائر مثلاً لا ينبغي الشك فيه، وإنكاره كما عن سيدنا الأستاذ الخوئي - خارج عن المتفاهم العرفي، كما لا يخفى.

وفي صحيح ابن الحجاج، قال: قلت لأبي عبد الله ع: الكَذَابُ هو الذي يكذب في الشيء؟ قال: «لا، ما من أحدٍ إلَّا يكون ذاك منه، ولكنَّ المطبوع على الكذب».^٣

أقول: السؤال ليس عن حكم الكذب، بل عن صدق وصف الكَذَاب، فلا ينافي سائر الروايات. وفي صحيح معاوية لكن في السند محمد بن خالد البرقي الذي مرَّ فيه انكلام - عن الصادق ع: «المصلح ليس بكذاب».^٤

لا يبعد دلالة الرواية على جواز الكذب في الإصلاح، وهي مخصصة بلسان الحكومة، ويبعد أن يجري فيها ما قلنا في سابقتها.

وفي صحيح آخر له عنه ع: قال: «أبلغ عني كذا وكذا» في أشياء أمر بها، قلت:

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٥٧٢.

٣. المصدر، ص ٥٧٢. وثمة يظهر ضعف دلالة الآية الأخيرة على الحرمة.

٤. المصدر، ص ٥٧٨.

فأبلغهم عنك، وأقول على ما قلت لي وغير الذي قلت؟ قال: «نعم، إنَّ المصلح ليس بكذابٍ إنما هو الصلح ليس يكذب».^١

أقول: دلالة الرواية على جواز الكذب في الإصلاح أظهر من سابقتها.

وفي موقِّ عمار عن الصادق ع، عن أبيه: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَقُولُ: لَأَنْ يَخْطِفَنِي الطَّيْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ، وَيَقُولُ: تَكَلَّمُوا بِمَا أُرَدْتُمْ».^٢

وقد نقل صاحب النجواهر عن العلامة الإجماع على جواز الخدعة، كما ذكرناه في عنوان «الغدر»، فلاحظ.

أقول: فيجوز الكذب في الحرب ولو لتضعيف موقف الكفار وإدخال الرعب في قلوبهم، بل لا يبعد جوازها لتفوية قلوب عساكر المسلمين، وأما جوازها لأجل تغيير غير المحاربين من الناس كما هو المتداول اليوم بين الحكومات حيث يذيعون في إذاعاتهم الأخبار الكاذبة عن الحرب حفظاً على شؤونهم عند الدول الأخرى، ففيه تردد، بل منع إن لم يرجع إلى خدعة المحاربين، فلاحظ.

فائدة

قال الشيخ الأنصاري ع في مكاسبه المحرمة:

«فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَسْرُغُ الْكَذِبُ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْفُرْجَةُ إِلَيْهِ، فَيَسْرُغُ بِالْأَدْلَةِ الْأَرْبَعَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِلَّا مِنْ أَكْثَرِ قَوْلَيْهِ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...﴾. وَقَوْلُهُ ع: «مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ أَحْلَهُ اللَّهُ لِمَنْ اضْطَرَّ إِلَيْهِ...». وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَقَدْ اسْتَغْنَتْ أَوْتَارَتُ بِجَوَازِ الْحَلْفِ كَاذِباً لِدَفْعِ الضَّرْرِ الْبَدَنِيِّ أَوْ السَّالِيِّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أُخْرَى... وَلَا تَشْكَالُ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا الْإِشْكَالُ وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ حِينَئِذٍ التَّوْبَةُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَظَاهِرُ الْمَشْهُورِ هُوَ الْأَوَّلُ... وَهَذَا الْحُكْمُ جَيِّدٌ، إِلَّا أَنَّ مَقْتَضَى إِطْلَاقَاتِ آيَةِ

١. المصدر، ج ١٢، ص ١٦٢، في بعض النسخ: «إِنَّمَا هُوَ الصَّلَاحُ لَيْسَ بِكَذِبٍ».

٢. المصدر، ج ١١، ص ١٠٤.

الترخيص في الحلف كاذباً لدفع الضرر البدني أو المالي عن نفسه أو أخيه عدم اعتبار ذلك.

أقول: الأمر في مفتضى إطلاقات الأدلة، كما أفاده، ففي صحيح إسماعيل عن الرضا عليه السلام في حديثه قال: سألت عن رجل أحلفه السلطان بالطلاق أو غير ذلك فحلف؟ قال: «لا جناح عليه». وعن رجل يخاف على ماله من السلطان فيحلف لينجو به منه؟ قال: «لا جناح عليه». وسألت هل يحلف الرجل على مال أخيه كما يحلف على ماله؟ قال: «نعم».^١

أقول: يشعر صدر الرواية بحرمة الحلف بالعناق والطلاق، كما قطع به الشهيد الثاني في شرح اللعة. وقد تقدم في حياة «الحلف» في حرف «ح». والظاهر عدم إطلاق في الرواية يشمل المال القليل، كدرهم عراقي، وريال سعودي، ونومان إيراني ونحو ذلك؛ لأن المال الذي يأخذه السلطان شيء معتنى به فلا يجوز الكذب؛ فضلاً عن الحلف الكاذب على مال لا عبرة به عرفاً.

والذيل بإطلاقه - يدل على جواز الحلف الكاذب على مال الغير وإن لم يكن عنده أمانة وشبهها، بل كان في يده مالكة، ولكن يمكن خلاصه بالحلف. وأما إذا أمكن خلاصه بحلف المالك، فيشكل التمسك بإطلاق الرواية، بل الأحوط إن لم يكن الأقوى - حرمة حلف الغير حيثئذ.

وفي موثقة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: نمز بالمال على العشار، فيطلبون منا أن نحلف لهم، ويخلون سبيلنا، ولا يرضون منا إلا بذلك، قال: «فاحلف لهم...»^٢ والرواية لا تخلو عن دلالة ما على المراد وإن لم تكن ظاهرة في أن الحلف المذكور كاذب. ثم حلف الكاذب بلا عذر شرعي محرم تحريراً مؤكداً؛ لأنه كذب ونهاون باسم الجلالة، ففي بعض الأحاديث: «من حلف على يمين وهو يعلم أنه كاذب، فقد بارز الله».^٣

١. المصدر، ج ١٦، ص ١٦٢.

٢. المصدر، ص ١٦٣.

٣. المصدر، ص ١٤٤.

□ الإكراه على البغاء وغيره

قال الله تعالى: «وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَىٰ أَبْغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِّنَفْسِكُمْ وَعَرَضَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا»^١.

أقول: يلحق بالبغاء وهو الزنا - غيره من المحرمات، على أن الإكراه في نفسه حرام؛ لكونه ظلماً وإيذاء، وتعليق الحكم بإرادة التحصن لأجل عدم تحقق الإكراه بدونه، فافهم.

٤٥٨: كسر أعضاء الميت

قال الصادق عليه السلام في صحيح صفوان: «أبى الله أن يظنَّ بالمؤمن إلا خيراً، وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء»^٢. يستفاد منه حرمة كسر أعضاء بدنه أيضاً.

وقد ذكرنا الروايات الواردة في هذا الموضوع في الجزء الأول في حرف «ج». والغرض هنا التنبيه على أن سيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام كان يفتي شفاهاً بجواز قطع أعضاء الميت إذا أوصى بذلك، والمسألة عامة البلوى يكثر الابتلاء بها، وقد شاع إلحاق الأطباء عيون الأموات بالأحياء العميان.

وكتب سيدنا الأستاذ إيلنا من النجف الأشرف:

الظاهر هو الجواز مع الرخصة؛ وذلك لأنَّ القطع مع الرخصة لا يكون هتكا للميت. نعم،

لا يجوز القطع بدونها؛ لأنه هتك، والروايات المشار إليها معمومة على ذلك.^٣

أقول: يشكل رفع اليد عن إطلاق الصحيحة المذكورة وحملها على صورة عدم الإيضاء؛ فإنَّ قطع جملة من أعضاء الحي وإن رضي به حرام فليكن الحكم في الميت كذلك، فالحكم بالجواز لا يخلو عن تردد، بل الأرجح أن صدق الهتك وتحقق عنوانه غير موقوف على الكراهة أو عدم الرضا حتى ينتفي بانتفائه، فتأمل.

١. النور (٢٤)، ٢٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٩، ص ٢٤١.

٣. كتبه إلى السيد الأستاذ العلوي عليه السلام في تاريخ ٥ جمادى الأولى، (عام ١٢٩٤ هـ ق).

وربما يقال: إنَّ الحرمة من جهة التصرف في بدن الغير من غير إذنه؛ فإذا أذن بالوصية، فقد ارتفعت الحرمة، ولا يقاس بحالة الحياة في عدم تأثير الإذن في ارتفاع الحكم؛ فإنه لما علم من الخارج.

أقول: نعم، لكنّه مخالف لظهور الصحيحة المتقدمة ولكن إن اعتمد على القاعدة الأولى، ورفضت الروايات الخاصة، فالصحيح جواز الكسر أو القطع مطلقاً، فإنَّ الإنسان بعد موته لا يعدّ مالاً كالأبدن، ولا يعتبر إذنه في التصرف في جسده الميتة.

نعم، يمكن أن يقال: إنَّ إزالة العمى مثلاً عن إنسان مسلم وإعطائه العين الباصرة أمر مهم جداً، ويعلم من مذاق الشرع أنَّها (أي صيرورة الأعمى بصيراً) تجوز قطع بعض أعضاء الميت لأجلها، لكنّه إن تم لم يفرق بين فرض الوصية وعدمها، بل فرض الرضا والكراهة، فلا حظ، وهذا هو الأقوى إذا توقّف أصل حياة الحيّ على عضو ميت. وأما إعادة البصر وسائر قوى الحيّ على أخذ عضو من الميت ففيه تأمل، والحكم متوقّف على إحراز رضی الشارع به. هذا في الأعضاء التي لا يجوز قطعها حتى يرضى الحيّ و أمّا فيما يجوز فيجوز قطعها بوصية منه بعد موته. ولا حظ كتابنا الفقّه و مسائل طيبة الذي ألفتاه بعد طبع الثاني من هذا الكتاب بأعوام.

٤٥٩. التكفير في الصلاة

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «... ولا تكفر فإنما يصنع ذلك المجوس». أقول: الظاهر عدم نظارته إلى المانعية، وبطلان الصلاة به، كما هو المطرّد في باب النهي عن إجزاء عمل مركّب، كما أنَّ الأمر فيه أيضاً إرشاد إلى الجزئية والشرطية دون الوجوب النفسي، بل الظاهر منه في خصوص المقام الحرمة النفسية، لكن لا مطلقاً، بل إذا كان بعنوان الخضوع والتأدّب، كما يظهر من الرواية؛ فإنَّ المجوس إنّما يصنعونه للتأدّب والخضوع لأكابرهم، فتأمل.

قال السيّد الفقيه في عروته: وأما إذا كان (التكفير) لغرض آخر، كالحكّ ونحوه، فلا بأس به مطلقاً حتى على الوضع المتعارف.

ثمّ التكفير عبارة عن وضع إحدى يديه على الأخرى بكفه أو ذراعه، كما في خبر علي بن جعفر عليه السلام، والظاهر عدم اعتبار اليمينى على اليسرى، كما في صحيح ابن مسلم^١. هذا، والسيّدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام في مستحبه^٢ لا يخلو عن نظر وإشكال، فلاحظ وتأمل، والله الهادي.

٤٦٠. الكفر بالله تعالى

هو رأس المحرمات وأكبر الكبائر، ولعلّ الأصل هو وجوب الإيمان وعرضية حرمة الكفر.

□ التكلين بالحرير

١. قال الفقيه الهمداني عليه السلام في شرح قول المحقق: «ولا يجوز التكلين بالحرير» إجماعاً على الظاهر المحكي عن جملة من العياثر... وظاهرهم بل صريح المحكي عن الذكرى عدم الفرق في معقد إجماعهم بين الرجل والمرأة.

أقول: الروايات التي استدل بها للحكم كلّها ضعيفة سنداً أو دلالة^٣ فيكون الحكم مبنياً على الاحتياط. وإن شئت توضيح المقام، فعليك بمراجعة مصباح الفقّه للمحقق المذكور^٤ ويحتمل أنّه كسائر ما يعتبر في الكفن من الشرائط لا أنّه حرام نفسي، فلاحظ.

□ التكلم في الله

قال الباقر عليه السلام في صحيح أبو عبيدة: «تكلّموا في كل شيء ولا تكلّموا في الله»^٥.

١. المصنوع، ج ٤، ص ٢٢٦.

٢. مستحبه الصلوة الوضوء، ج ٤، ص ٤١٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٤.

٤. مصباح الفقّه، ج ١، ص ٣٩٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٤٥٥.

وقال الصادق عليه السلام في صحيح سليمان أو حسنته: «إن الله يقول: **وَوَآنْ إِلَى رَبِّكَ الشُّنْهَى**» فإذا انتهى الكلام إلى الله فامسكوا.^١

وقال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «إياكم والتفكير في الله؛ ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته، فانظروا إلى عظم خلقه».^٢

وقال عليه السلام في صحيح أبي بصير: «تكلّموا في خلق الله، ولا تكلّموا في الله؛ فإن الكلام لا يزداد صاحبه إلا تحيراً».^٣

وفي صحيح الحذاء عن الباقر عليه السلام: «يا زياد إياك والخصومات؛ فإنها تورث الشك وتحبط العمل وتردي صاحبها، وعسى أن يتكلّم الرجل بالشيء لا يفقر له».^٤

ولعل إطلاقه يشمل المقام أيضاً، فلاحظ.

أقول: الروايات في الموضوع كثيرة جداً، والذي أحتفل في معانيها عاجلاً أمور: الأمر الأول: انتهى عن توصيفه تعالى بالصفات الجسميّة إنا إرشاداً أو تحريماً.

الأمر الثاني: النهي عن التفكير في ذات الله تعالى؛ فإنها غير قابلة للإدراك والتعقل؛ فإنّه حقيقة خارجيّة صرفاً ولا وجود ذهني له حتّى يتعقل وهذا أيضاً يحتمل كونه إرشادياً ومولويّاً.

الأمر الثالث: النهي عن التفكير في حقيقة صفاته الذاتيّة؛ فإنها عين ذاته، وغير قابلة للتصور، ومن لاحظ أقوال الفلاسفة وغيرهم في علمه تعالى يتبيّن له صدق ما قلنا. والنهي فيه أيضاً يحتمل الوجهين المتقدمين، ولا يبعد الحكم بحرمة التفكير في ذات الله تعالى وحقيقة صفاته وإن كان حكمهما عدم إمكان الوصول إليها أو ضلالة المتفكر، والحمل على الإرشاد خلاف الظاهر، فتأمل.

وإذا حرم التفكير حرم التعليم والتعلّم والبحث والتكلّم عنها أيضاً؛ لوحدة الملاك؛ وللروايات المتقدمة؛ ولاستلزام التكلّم التفكير المحرّم.

١. المصدر، ص ١٥٢.

٢. المصدر، ص ١٥٢.

٣. المصدر، ص ١٥٤.

٤. بحار الأنوار، ج ٨، ص ١١٧.

٤٦١. التكلّم أثناء خطبتي الجمعة

يحرم التكلّم حتّى يفرغ الإمام من خطبتي الجمعة وقد ذكرنا دليله في عنوان «الاستماع» في حرف «س» في ضمن بيان الواجبات، فلاحظ الأقول في الجواهر.^١ أمّا حال الجلوس بين الخطبتين، ففي «الجواهر»: «فالأقوى عدم الحرمة أيضاً على المأمومين».^٢

٤٦٢. التكلّم بين خطبتي الجمعة للإمام

في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «... خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلّم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين».^٣ وهل قوله: «يتكلّم» بصيغة المعلوم أو المجهول؟ ويحتمل أن يكون السكوت شرطاً في صحّة الخطبتين وصلاة الجمعة، وهل هو بناء على صيغة المجهول، للإمام فقط أو للمأموم أيضاً؟ فيه وجهان. ولا أدري رأي الأصحاب في حكم العنوان.

٤٦٣. التكلّم في الحرم مع الجاني

في صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: **وَوَآنْ إِلَى رَبِّكَ الشُّنْهَى**؟ قال: «إذا أحدث العبد في غير الحرم جناية ثمّ فرّ إلى الحرم، لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم، ولكن يمنع من السوق، ولا يبيع، ولا يطعم، ولا يكلم؛ فإنّه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنى في الحرم جناية، أقيم عليه الحدّ في الحرم؛ لأنّه لم يرع للحرم حرمة».^٤ وقريب منه صحيح حفص.

فلا يجوز التكلّم معه بلا وجه مجوّز.

١. جواهر التكلّم، ج ١١، ص ٢٨٨-٢٩٦.

٢. المصدر، ص ٢٩٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ٥، ص ٣٢.

٤. المصدر، ج ١، ص ٣٢٧.

□ كَنْزُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَسْأَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَسَبُهُمْ يُعَذِّبُ أَلِيمٌ» يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فُتُكْرَى بِهَا جَبَاهُهُمْ وَجُثُوبُهُمْ وَظُلُومُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ^١.

أقول: المبشر به النار مجموع كنز الذهب والفضة وعدم الإنفاق في سبيل الله، والمراد بسبيل الله الذي يجب إنفاقها فيه أو يحرم إمساكه عنه، موارد:

المورد الأول: الزكاة.

المورد الثاني: الخس.

المورد الثالث: مؤونة نفسه في الجهاد الواجب.

المورد الرابع: مؤونة جهاد غيره إذا لم يكن للحكومة الإسلامية مكنة تأديتها.^٢

المورد الخامس: مؤونة حفظ النفس المحترمة إذا وجب عليه عيناً أو كفاية مع عدم

قيام غيره به، ولا سيما في بعض مواقع الطوفان والزلازل ونحوهما.

المورد السادس: النفقات الواجبة.

المورد السابع: الكفارات.

المورد الثامن: الضمانات.

المورد التاسع: صلة الأرحام.

المورد العاشر: حفظ الحكومة الإسلامية عن السقوط.

المورد الحادي عشر: مؤونة الحج الواجب أصلاً أو عرضاً.

فإذا أنفق ذلك أو بعضها أي لم ينفق البعض الآخر - حسب تمكنه، فقد أنفقها في سبيل الله ولا حرج عليه بعد ذلك حسب الرأي السائد الفقهي قديماً وحديثاً، فإن احتمال وجوب إنفاق ما زاد عن مؤونته في سبيل الله وعدم جواز ادخار شيء من

الذهب والفضة باطل بالضرورة الدينية الإسلامية، ومخالفة للسيرة القطعية المتصلة بزمان النبي ﷺ.

لا يقال: إن جميع موارد البر والإحسان، وإطعام الفقراء وإكساء العراء، وسد جميع شؤون الاجتماع الإسلامي داخل في «سبيل الله» فلم ما أوجبت إنفاقها فيها؟ فإنه يقال: نعم، إنها من سبيل الله، ولكن الأدلة الدالة على استحباب المصروف في هذه الموارد دللتنا على أن هذه الموارد غير مقصودة من الآية المتضمنة للحكم الإلزامي، فافهم جيداً.

وقد تحصل مما ذكرنا أنه لاحكم جديد في الآية، كما لا يخفى. لكن المذكور في الآية: «وَلَا يَنْفِقُونَهَا» دون «ولا ينفقون منها» وظاهرها إنفاق الجميع من الذهب والفضة إعداماً للكنز لا مقدار الواجب، فالآية محتاجة إلى توجيه آخر. كأن يراد بالكنز المحرم عدم إنشاء الزكاة المفروضة فقط كما يظهر مما يأتي في آخر هذا الجزء من بعض الروايات الواردة في بيان الكبائر.

□ تَكْنِيَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِأَبِي الْقَاسِمِ

في خبر السكوني بسند الصدوق - عن الصادق ﷺ: «إِنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ كُنَى: عَنْ أَبِي عَيْسَى، وَعَنْ أَبِي الْحَكَمِ، وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ، وَعَنْ أَبِي الْقَاسِمِ إِذَا كَانَ الْاسْمُ مُحْتَدًّا»^١، والحق أن سند الرواية بالسكوني مجهول.

□ الكهانة

دلت جملة من الروايات على حرمتها، لكنها لا تخلو عن ضعف في أساندها، وفي رواية النضر التي ليس سندها بذلك النقي القوي، قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: «المنجم ملعون، والكاهن ملعون، والساحر ملعون، والمغنية ملعونة، ومن آواها ملعون، وآكل كسبها ملعون»^٢.

وفي مستطرفات السرائر عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، عن الهيثم، قال:

١. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٣١ و ١٣٢، في السند محمد بن خلف البرقي.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٢٧٠ و ٢٦٩، ج ١٢، ص ١٠٣ و ١٠٨.

١. التوبة (٩٦)، ٣٤ و ٣٥.

٢. ومنها: اشتراك آلات الدفاعية والهجومية الحديثة لحفظ بلاد الإسلام بحكم الحاكم الإسلامي.

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن عندنا بالجزيرة رجلاً ربما أخبر من يأتيه يسأله عن الشيء يسرق أو شبه ذلك فتسأله؟ فقال: «قال رسول الله ﷺ: من شئ إلى ساحر، أو كاهن، أو كذاب يصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل الله من كتاب»^١.

و وصفه الشيخ الأنصاري رحمه الله وسيدنا الأستاذ (دام ظلّه) بالصحة، لكن الحق ضعفها؛ فإن طريق الحلّي رحمه الله إلى كتاب المشيخة مجهول؛ فلا يمكن الاعتماد عليه.

وكان سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) يعتذر عن جهالة الطريق في مجالس درسه، كتاب الطهارة، حينما كنت أحضرها، ولا تزال قائمة لحد الآن يستفيد منها مئات إنسان من رواد العلم، وطلاب الفضيلة والكمال (أدام الله أيتام إفادته، وأبقى الله تلك المجالس المفيدة المحبوبة لله تعالى) بأن الحلّي لا يعمل بخبر الواحد، فنعلم أنّ الكتب التي ينقل منها الحلّي قد وصلت إليه بطريق قطعي، فقلت له:

إن قطع الحلّي المستند إلى اجتهاده غير حجة لنا، على أنّ الحلّي قد عمل بخبر الواحد لامحالة. فإنّ الحسين بن محبوب مخبر واحد نقل عن مخبر واحد آخر وهو الهيثمي؛ فقلعته طريقه إلى كتاب لا تجعل الخير قطعياً، ولا تخرجه عن خبر الواحد القطعي.

ثم رجعت أستاذنا العلامة عن نظره، وحكم بضعف نحو هذه الروايات؛ فتوصيفه هذه الرواية بالصحة في حاشية مصباح الفقاهة قد صدر منه قبل سنين^٢.

وحاصل الكلام أنّه لم نجد دليلاً معتبراً على حرمة الكهانة إلا أن يقال بإفادة الروايات بتامها وإن ضعفت أسنادها - الاطمئنان بصدور بعضها الدالّ على الحرمة عن المعصوم عليه السلام مع نفي الخلاف فيها في لسان الشيخ الأنصاري رحمه الله وغيره.

ثم الكهانة على ما قيل - إخبار عن المفييات الاستقبالية السماوية والأرضية بمعوونة قذاف الجن والشياطين.

وقيل: الكاهن من يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان. وقد كان في العرب كهنة؛ فمنهم: من كان يزعم أنّ له تابعاً من الجن يلقى إليه الأخبار. ومنهم: من

كان يزعم أنّه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدلّ بها على مواقعها من كلام من سأله أو فعله أو حاله، وهذا يخصونه باسم العراف.

ثقة

الإخبار الجزمي عن الأمور المستقبلية والماضية إذا كانت غير موثوق بها حرام؛ لأنّه قول بغير علم، وهو محرم، كما مرّ. والإخبار غير الجزمي عنها بعنوان الاحتمال والظن ونحو ذلك جائز، كما إذا أخبر ظناً عن أمر مظنون. وأما الإخبار الجزمي عن الأمور التي يجزم بها المخبر، فلم أجد دليلاً على منع، سواء كانت ماضية أو مستقبلية، وما استدللّ له الشيخ الأنصاري رحمه الله غير تام، فلاحظ.

١. المصدر: ج ١، ص ١٠٩.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤١٨.

ثم أعلم، أنني لم أجد عاجلاً رواية معتبرة سبداً وظاهرة دلالة على حرمة ليس الحرير للرجال، لكن ذلك لا يوجب التردد في الحكم؛ فإنه ضروري أو قطعي، ومدلول خبر الواحد ولو كان صحيحاً - ظني.

هنا مسائل

المسألة الأولى: كما لا يجوز لبسه فالصلاة فيه أيضاً باطلة إجماعاً، لصحيح إسماعيل عن الرضا عليه السلام هل يصلي الرجل في ثوب إيريسم؟ فقال: «لا».

ولا فرق بين ما يتم فيه الصلاة وغيره؛ لمكانة عبد الجبار، خلافاً للمشهور المستدل لهم بخبر الحلبي الضعيف بأحمد بن هلال.

قال العسكري عليه السلام في المكاتبة المشار إليها: «لا تحل الصلاة في حرير محض»^١ وفي جواز الصلاة للمرأة فيه خلاف.

المسألة الثانية: المحرم هو ليس الحرير المحض والخالص، فيجوز لبس المزوج منه ومن غيره وإن قل. وهذا الحكم أيضاً إجماعي في الجملة، وتدلل عليه المكاتبة المتقدمة، وصحيح ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام^٢، ورواية إسماعيل المتقدمة، فالمانع صدق الخلوص والمحوضة لا مطلق الحرير.

المسألة الثالثة: لا ملازمة بين جواز اللبس وصحة الصلاة، فيمكن أن يحل لبسه، ولا يصح الصلاة فيه؛ فإن صحة الصلاة فيه محتاجة إلى دليل خاص، خلافاً لصاحب الغروة وغيره.

المسألة الرابعة: الممنوع منه هو اللبس دون سائر التصرفات، فيجوز اقتراعه، والركوب عليه، والتدثر به حال الاضطجاع، وبالجملة كل ما لم يصدق عليه اللبس، كما هو المعروف من مذهب الأصحاب على ما قبل؛ لعدم دليل على المنع. وفي صحيح علي بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن عن الفراش الحرير، ومثله من الديباج، والمصلي

«ل»

٤٦٤. ليس الحرير على الرجال

بحرم ليس الحرير على الرجال في الجملة إجماعاً كما عن جماعة، بل عن كثير دعوى إجماع علماء الإسلام عليه، بل قيل: إنه من ضروريات الدين، ويشهد له جملة من النصوص، كما في التمسك لسيدنا الحكيم عليه السلام.

أقول: في معتبرة إسماعيل بناء على وثاقة أبان الواقع في سندها - عن الصادق في الثوب يكون فيه الحرير؟ فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس»^١.

أقول: مفهومه ثبوت البأس إن لم يكن فيه خلط، فتأمل.

وفي موقفة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير والديباج؟ فقال:

«أما في الحرب، فلا بأس وإن كان فيه تماثيل»^٢.

أقول: دلت الرواية على جواز ليس الحرير في الحرب وهو إجماعي، لكن لا استفاد منها حرمة لبسه في غير الحرب؛ لأن مفهومه وإن قلنا باعتباره - ثبوت البأس في لبسه إن كان فيه تماثيل.

وفي خبر علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام، قال: سألت عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال: «لا بأس»^٣ وهذا الحكم أيضاً إجماعي.

١. المصدر، ص ٢٦٢.

٢. المصدر، ص ٢٧١.

١. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٢٧١.

٢. المصدر، ص ٢٧٠.

٣. المصدر، ص ٢٧٦ وهاهنا.

الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه، والتكأة والصلاة؟ قال: «يقترشه، ويقوم عليه، ولا يسجد عليه»^١.

أقول: النهي عن السجدة ليس لأجل حرمة الاستعمال، بل لأجل فقد ما يعتبر في ما يسجد عليه، ثم إن في المقام فروعاً ذكرها صاحب المروء وغيره، وللقهاء^٢ فيها أنظار مختلفة، ولكن هذا المختصر لا يوسع تفصيلها، والطالب لابد له من مراجعة المطولات، والضابط حرمة لبس الحرير الخالص، فمتى صدق هذا العنوان حرم، وإن لم يصدق اللبس الاستقلالي على الأحوط وإلا فجائز.

٤٦٥. لبس الحرير الخالص للمحرمة

قال الصادق^٣ في صحيح عيص: «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين»^٤.

مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ثوبي إحرامها وغيرهما.

وفي معبرة إسماعيل، قال: سألت أبا عبد الله^٥ عن المرأة هل يصلح لها أن تلبس ثوباً حريراً وهي محرمة؟ قال: «لا، ولها أن تلبس في غير إحرامها». وفي موق في سماعة أنه سأل أبا عبد الله^٥ عن المحرمة تلبس الحرير؟ فقال: «لا يصلح أن تلبس الحرير محضاً لا خلط فيه... إنما يكره المبهم»^٦.

روى الصدوق بإسناده عن الحلبي، عن الصادق^٤: «... وليس يكره إلا الحرير المحض»^٧.

أقول: الحصر في الأخيرين يقتضي إطلاق الأولين، فيجوز لها لبس الحرير المخلوط، ولا ينافي هذه الأخبار سوى صحيحة يعقوب عنه^٨: «المرأة تلبس القميص تزوره عليها، وتلبس الحرير والخز والديباغ؟ فقال: «نعم لا بأس به»^٩.

لكن الرواية غير ظاهرة ظهوراً يعتمد عليه في قبيل ما عرفت. في المحرمة، ومما ذكرنا يظهر الخلل في جملة من كلمات الفقهاء، فلاحظ، وتأمل والله الهادي^١.

٤٦٦. لبس الحق بالباطل

قال الله تعالى: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^٢. وقال تعالى: «لَيْسَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^٣. الآيتان وإن اختلفتا بيني إسرائيل وأهل الكتاب غير أن الحكم ثابت للكل قطعاً، كما أن الظاهر عدم الفرق بين أصول الدين وفروعه، فكل قول أو عمل يوجب التباس الحق بالباطل، فهو حرام، وبمفوض عند الشارع. وهذا مما يحكم به العقل وإن لم يدل عليه آية وإن وري ولم يكذب.

٤٦٧. لبس الحلبي للمحرمة

الروايات الواردة فيه على طوائف:

منها: ما دل على جواز بقاء ما عليها من الحلبي قبل الإحرام مشروطاً بعدم إظهاره للرجال، كصحيح ابن الحجاج^٤، ومثله صحيح حرير بلا ذكر الشرط المذكور.

ومنها: ما دل على الحرمة مطلقاً، كصحيح الحلبي: «المحرمة لا تلبس الحلبي».

ومنها: ما دل على جواز لبس الحلبي غير المشهور، كصحيح محمد بن مسلم:

«المحرمة تلبس الحلبي كله إلا حلياً مشهوراً للزينة». وحسنة الكاهلي: «تلبس المرأة

المحرمة الحلبي كله إلا القراط المشهور، والقلادة المشهورة»^٥.

ومنها: ما دل على الجواز مطلقاً، كقوله^٦: «لا بأس أن تحرم المرأة في الذهب

والخز».

١. الشرائع المشاهدة، ج ١، ص ٨٢-٨٧.

٢. البقرة (٢)، ٤٢.

٣. آل عمران (٣٦)، ٧٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٣٦.

٥. المصدر، ص ١٣٢.

١. المصدر، ص ٢٧١.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٤٢.

٣. المصدر، ص ١٢.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٤١.

ومنها: ما دلّ على جواز لبس الخاتم، والمسك، والخلخالين.^١

أقول: أمّا الثانية والرابعة، فهما مقيّدان بغير هما بلا إشكال.

والتأمل في الروايات يفيد جواز إبقاء ما على المرأة من حلّتها حين الإحرام. وأمّا بعد الإحرام، فإن لبسه بقصد الزينة، فهو حرام، وإلّا فهو جائز إن لم يكن مشهوراً، كالفرط، والقلادة المشهورتين ونحو ذلك، ويحرم إن كان مشهوراً وإن لم يقصد به الزينة في غير الخاتم؛ إذ لا يبعد جواز لبسه لها مطلقاً؛ إذ في مادّة الاجتماع يرجع إلى إطلاق قوله تعالى: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ...» أو إلى الأصل، فلاحظ وتدبّر، والله العالم.

□ لبس خاتم الحديد

سبق الإشارة إليه في عنوان «التختم» في حرف «خ».

٤٦٨ و ٤٦٩. لبس الخفين والجوربين للمحرم

في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «ولا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار ولا خفين إلّا أن لا يكون لك نعلان».

وفي صحيح الحلبي عليه السلام: «وأيّ محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان، فله أن يلبس الخفين إذا اضطرّ إلى ذلك، والجوربين يلبسهما إذا اضطرّ إلى لبسهما».^٢

يعني پوشیدن جوراب و موزه چه ساق داشته باشد که چکمه باشد یا ساق نداشته باشد. حرام است و در صورت مجبوری عیبی ندارد.

٤٧٠. لبس المخيط على المحرم

نقل الإجماع على تحریمه، لكن الروايات لا تثبت، وإنما المنوع فيها عناوين خاصّة.

ففي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «لا تلبس ثوباً له أزرار وأنت محرم إلّا أن تنكسه، ولا ثوباً تدرّعه»^١ ولا سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار، ولا خفين إلّا أن لا يكون لك نعلين».^٢

ويلحق بها الثقباء: لصحيح الحلبي، عليه السلام: «إذا اضطرّ المحرم إلى الثقباء ولم يجد ثوباً غيره، فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي الثقباء».^٣ ولزید البحث لا بد من مراجعة المطولات وكتب الأخبار، ويجوز للمرأة لبس السراويل؛ لصحيح الحلبي.^٤ وأمّا غيره، ففيه إشكال وإن ادّعى العلامة الإجماع على الجواز، فتدبّر.

٤٧١. لبس الذهب للرجال

في «الشرائع و النجواهر»: «وكذا يحرم التختم بالذهب، بل ومطلق التخلّي به للرجال بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه وعن موضع آخر عنهما إجماعاً أو ضرورة».

أقول: في وثيقة عثمان عن الصادق عليه السلام: «لا يلبس الرجل الذهب، ولا يصلي فيه؛ لأنّه من لباس أهل الجنة».^٥

وكيفما كان المحرّم هو اللبس دون مطلق الاستعمال. ففي صحيح محمّد بن مسلم عن أبيه عليه السلام في حديث: «إنّ أسنانه استرخت فشدّها بالذهب».^٦

هنا مسائل كما تأتي:

١. المتيقّن هو حرمة اللبس، فكلّ ما صدق عليه لبس الذهب، يحرم. وأمّا إذا

١. استاده می فرمود: هر لباسی که دست های انسان در آستین او داخل گردد این گونه لباس را دروغ می گویند. (کتاب الأستقاء) يقول: كل لباس يدخل اليد في كفه يسمى درعاً (من كلامه) عند خلع عرقه است.

٢. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١١٥.

٣. المصدر، ص ١٢٤.

٤. المصدر، ص ٣٣٣.

٥. المصدر، ج ٢، ص ٢٠١.

٦. المصدر، ص ٢١٢.

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ١٢٤.

لم يصدق اللبس وإن صدق التحلي والترزين، فحرمة مثبتة على حجة الإجماع المذكور في كلام صاحب الجواهر^١ ونحن مع احترامنا لهذا المحقق، وإذا علمنا بعلمه وخبريته - لا تنجز برضا المعصوم من الإجماع المذكور، فالأظهر هو الجواز وإن كان الأحوط هو الترك.

٢. هل يصدق اللبس على الأسنان الذهبية المتعارفة؟ فيه نوع تردد، ومع الشك يجوز للأصل.

٣. يجوز لبسها للنساء حتى حال الصلاة؛ لعدم دليل على المنع، واقعي عليه الإجماع أيضاً، ويدل عليه وعلى جواز إلباس غير البالغين بعض الروايات المعتبرة سنداً^١.

٤. يجوز اقتراض الذهب وغيره مما لا يعة لبساً بل وكذا التدثر مضطجماً أو مستلقياً، كما في التائم؛ لعدم صدق اللبس. نعم، لو اشتمله قائماً أو جالساً، فالظاهر صدق اللباس.

١٧٢. لبس السلاح للمحرم

قال الصادق^{عليه السلام} في صحيح الحلبي: «المحرم إذا خاف العدو ويلبس السلاح، فلا كفارة عليه». وقال^{عليه السلام} في صحيح ابن سنان: «المحرم إذا خاف لبس السلاح».

وفي صحيح ثاقب له، قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} أيحمل السلاح المحرم؟ فقال: «إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً، فليلبس السلاح»^٢.

أقول: الرواية الأولى لا دلالة لها حتى الدلالة - على الحرمة، والثانية بمفهومها تدل على حرمة لبس السلاح من دون خوف العدو والسرقة ونحوهما، ويلحق به كل ضرورة.

والظاهر أن الأمر في الثالثة (أي الصحيح الثاني لابن سنان) ليس للموجب ليكون

مفهومها عدم وجوبه في صورة عدم الخوف حتى يجامع القول بالجواز، بل الأمر للإرشاد أو الجواز؛ لوقوعه مقام توهم الحظر. ثم هذه الرواية لا تدل على حرمة حمل السلاح وإن لم يصدق لبسه، كحمل الرمح؛ إذ العدة هو جواب الإمام لاسؤال الراوي، فيجوز حمل السلاح للمحرم إذا لم يصدق اللبس عليه، فافهم.

□ لباس الشهرة

قال الفقيه النيزدي^{عليه السلام} في عروته:

يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف ربه من حيث الجنس، أو من حيث لونه، أو من حيث وصفه، أو تفصيله، وخياطته، كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً، وكذا يحرم على الأحرار لبس الرجال ما يختص بالنساء وبالعكس، والأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان.

وفي صحيح ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن الصادق^{عليه السلام}: «إن الله يبغض شهرة اللباس»^١ ولم أجده غيره رواية معتبرة سنداً.

وقال سيدنا الحكيم^{عليه السلام} في مستمسكه:

والظاهر منه حرمة اللباس الموجب لشهرة لابس بين الناس، ولم أقف عاجلاً على كلماتهم في المقام. نعم، ظاهر الرياض ومفتاح الكرامة في مسألة تزيين الرجل بما يحرم عليه عدم الخلاف في حرمة، لكن صريح الوسائل في أحكام الملابس الكراهة، ولا بد من مراجعة كلماتهم، فراجع^٢.

أقول: الرواية ظاهرة في الحرمة، ومع ذلك في النفس منها شيء؛ إذ ليس كل شهرة بحرام قطعاً مع عدم فرق معقول بين شهرة اللباس وشهرة غيره؛ فإنما فيه من المتوقفين. ثم الرواية على تقدير استفادة الحرمة - لا تدل على بطلان الصلاة فيه وإن كان سائراً بالفعل للمعصية؛ خلافاً للأستاذ الخوئي؛ لأن الميغوض هو الشهرة الحاصلة من

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ٣، ص ٢٢٢ (الطبعة الأولى).

٢. في وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١ وإن خ.

٣. المصدر، ج ٢.

١. المصدر، ج ٣، ص ٢٥٤.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٣، ص ٢٥٤ (الطبعة الأولى).

اللبس، فهو مقدّمة لحرام، على أن شروط الصلاة بما أنّها خارجة عن ماهيتها، لا تكون قربة، فحرمتها لا تدلّ على فساد الصلاة.

نعم، لو كانت الرواية في خصوص الصلاة، لكان النهي إرشادياً لامحالة إلى عدم صحة الصلاة فيه، وبطلان الصلاة في اللباس الغصبي إنما هو لأجل الإجماع دون حرمة، كما قرّر في محلّه مفصلاً.

ثم إنّ شهرة اللباس قد تكون بلبس الرجال ما يختصّ بالنساء أو عكسه، فيحرم احتياطاً. و أمّا حرمة عتوانه فلم أجد دليلاً معتبراً عليه؛ فإنّ الروايات بين ما لم يتمّ سند، وما لم يتمّ دلالة^١، وأمّا لبس العالم لباس الجنديّ أو عكسه، فقد يكون لغرض وقد لا يكون سبباً للشهرة، فإطلاق كلام الثعوية ممنوع.

٤٧٣. لبس القفازين للمرأة المحرمة

في صحيح عيسى، قال الصادق عليه السلام: «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الخبر، والقفازين»^٢.

قال سيّدنا الأستاذ: «قفازين» به جاي دستکش امروزه بوده که زنان عرب در آن تاریخ، پارچه‌ای را بر از پنبه نموده و برآی دفع سرما به دست خود می پوشانیدند».

□ لبس ملابس أعداء الله

في رواية السكوني والهروري عن الصادق عليه السلام: «إنّه أوحى الله إلى نبيّ من أنبيائه: قل للمؤمنين: لا تلبسوا لباس أعدائي، ولا تطعموا مطاعم أعدائي، ولا تسلكوا مسالك أعدائي، فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي»^٣.

أقول: أسناد الرواية ضعيفة، والدلالة أيضاً غير ثابتة؛ فإنّ انسحاب الحكم الثابت على الأمم السالفة علينا، محتاج إلى دليل جامع، فتأمل.

٤٧٤. الإلهاد في أسماء الله

قال الله تعالى: «وَوَيْلٌ لِلَّهِ الَّذِينَ الْأَشْيَاءَ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»^١.

قيل: «اللحد» و«الإلهاد» بمعنى واحد، وهو التصرف، والميل عن الوسط إلى أحد الجانبين، ومنه لحد القبر؛ لكونه في جانبه، بخلاف الضريح الذي في الوسط، فقراءة «يُلْحِدُونَ» بفتح الياء من المجزوء - و «يُلْحِدُونَ» بضم الياء من باب الإفعال - بمعنى واحد، ونقل عن بعض اللغويين: «اللحد» بمعنى الميل إلى جانب، و«الإلهاد» بمعنى الجدال والمحاربة.

قال في مجمع البيان:

أي دعوا الذين يعدلون بأسماء الله تعالى عتاً هي عليه، فيسمون بها أصنامهم، ويغيرونها بالزيادة والنقصان، فاشتقوا «اللات» من «الله» و «العزى» من «العزیز» و «مناة» من «المنان» عن ابن عباس ومجاهد.

وقيل: إن معنى «يلحدون» في أسمائه، يصفونه بما لا يليق به، ويسمّونه بما لا يجوز تسميته به، وهذا أعمّ فائدة، ويدخل فيه قول الجبائي: «أراد تسميتهم المسيح بأنّه ابن الله»، وفي هذا دلالة على أنّه لا يجوز أن يسمّى الله تعالى إلّا بما سُمّي به نفسه، انتهى كلامه.

أقول: وعليك بمراجعة التفسير، وأمّا دلالة الآية على توقيفية أسماء الله تعالى كما ذكره الطبرسي عليه السلام أخيراً، فمحلّ منع، وفصلناه في صراط الحق، فراجع الجزء الثاني منه. وعلى كلّ، لا بعد في دعوى ظهور الآية في منع إطلاق أسمائه تعالى على غيره بأن يكون هو المراد من الإلهاد، ولا بدّ من إخراج أسمائه المشتركة، كالرحيم، والميعن، والرؤف وتحوها، ويحتلّ إرادة إطلاق أسمائه تعالى على الأصنام والأوثان على نحو التعظيم دون مجرد العلميّة.

١. راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٤١ و ٣٦٧، ج ١٦، ص ٢٧٢ و ٢٧٧، ج ١٢، ص ٢١١.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٤٣.

٣. المصدر، ج ٣، ص ٣٧١.

□ لحم الخنزير

لا شك في حرمة أكله كتاباً وسنةً وهي في دين الإسلام واضحة، وقد مر في بحث اللحوم المحرمة في عنوان «الأكل» في حرف «أ».

□ ملاحاة الرجال

في صحيح الحسن الكندي عن الصادق عليه السلام قال: «قال جبرئيل للنبي صلى الله عليه وآله: إني أراك وملاحاة الرجال»^١.

وفي صحيح محمد بن مسلم قال: سئل الصادق عليه السلام عن الخمر، فقال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أول ما نهاني عنه ربي عز وجل عن عبادة الأوثان، وشرب الخمر، وملاحاة الرجال»^٢. أقول: الملاحاة: العداوة، وانتهى عنها في الروايات غير عزيز، لكن الظاهر، بل المقطوع عدم الحرمة؛ لعدم الاختصاص بالمؤمنين، بل إنه الإرشاد إلى ما يترتب عليها من المعاصي، وتشويش الفكر، وغمض العيش، كما هو محسوس، وقد مر ما يتعلق بالمقام في حياة «البغض» في حرف «ب» في الجسلة.

ويحتمل أن تكون بمعنى المنازعة كما في «إبحار نقلًا عن الجزري»: «نهيت عن ملاحاة الرجال: أي مقاولتهم ومخاصمتهم، تقول: لاحتته ملاحاةً ولحاه إذا نازعته»^٣، وكأن المعنيين قريبان، ولا حظ عنوان «المراء» في حرف «م».

٤٧٥. القذاذ المعتكف بالريحان

في الصحيح عن الباقر عليه السلام: «المعتكف لا يشم الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشتري، ولا يبيع»^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٣٦٩.

٢. بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٢٧.

٣. المصدر.

٤. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ١٦٢.

٤٧٦. لطح رأس الصبي بالدم

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «... (كان) ناس يلطخون رأس الصبي بدم العقيرة، وكان أبي يقول: ذلك شرك».

وفي صحيح عاصم عنه عليه السلام، قلت له: أيؤخذ الدم قبل طخ به رأس الصبي؟ فقال: «ذلك شرك». قلت: سبحان الله شرك؟ فقال: «لِمَ لم يكن ذلك شركاً، فإنه كان يُعمل لهي الجاهلية، ونُهي عنه في الإسلام»^١.

لم أجد المسألة عاجلاً في كلام الأصحاب حتى أعرف نظرهم فيها، وأنهم يلتزمون بالحرمة أم لا؟ ولكن لا معدل عن الروايتين، قال بهما فائل أم لا، نعم، لا يتعدى من الصبي إلى الرجل وإن لم يبعد إلحاق الصبي بالصبي، وجه الأول أن المنهي هو عمل الجاهلية وهو غير معلوم بحدوده، فلا بد من الأخذ بما في الروايتين. وجه الثاني عدم الفرق بين الصبي والصبيّة عند العرف، فلاحظ، والله العالم.

٤٧٧. لطم الخد في المصيبة

سبق ذكر ما يدل على حرمة في حرف «خ» من حياة «الخش»، فراجع.

٤٧٨. ملاعبة الزوجين عند المميز

لا يبعد حرمة ملاعبة الزوجين بوجه غير متعارف عند حضور ناظر مميز، فضلاً عن بالغ ولو كان ابنيهما، وسذكر دليله في عنوان «الاستئذان» لكن لا بعد في جوازها عند زوجته الثانية مثلاً، وكذا يمكن القول بجواز التقبيل بمحض من أمه أو أمها العجوزة البالية، فلاحظ. وأمّا التقبيل والمصافحة، بل المعانقة مع الزوج أو الزوجة حين السفر ذهاباً وإياباً بغير شكل شهواني، فالظاهر جوازه؛ لأصالة البراءة.

١. المصدر، ج ١٥، ص ١٥٧.

□ اللعب بالشطرنج

تقدم بحثه في حياة «الشطرنج» في حرف «ش»، فراجع.

□ اللعب بالنرد والأربعة عشر

في صحيح معتمر عن الرضا^١: «النرد والشطرنج والأربعة عشر^٢ بمنزلة واحدة، وكل ما قور عليه، فهو ميسر»^٣.
أقول: وحيث إن اللعب بالشطرنج كما مر - حرام، فيستنتج من الرواية حرمة اللعب بالنرد والأربعة عشر أيضاً، وقد دلت على حرمة النرد روايات أخرى، لكن أسنادها لا تخلو عن خلل، ولكن استفادة الحرمة من دون المراهنة من الرواية محل نظر^٤، وأما تحديد هذه الأمور الثلاثة موضوعاً - على وجه دقيق، فلا بد من مراجعة من هو عارف بها.

□ اللعب بالغلام

سيأتي بحثه قريباً في عنوان «اللواط».

□ اللعن في الجملة

في صحيح الثمالي، قال: سمعت الباقر^٥ يقول: «إن اللعنة إذا خرجت من فم صاحبها، ترددت فيما بينهما، فإن وجدت مساعداً وإلا رجعت على صاحبها»^٦.
ظاهر اللعن في عرف المنتشرة حرمة ما يلعن لاجله إلا فيما قامت القرينة على خلافه، فرجوع اللعن على اللعن دليل على حرمة لعن غير المستحق، فتأمل.

١. قد تعرض صاحب صحيح البخاري في مائة وعشر وصاحب الشواهد في شرح كتاب الشهادات من الشرائع تفسير «الأربعة عشر» فلاحظ.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٤٤.

٣. لم يزل كلمة «نومر» تدل على المراهنة وهي حرام، فحرم كل ما فيه المراهنة.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٦١٣.

ثم إن الذي لا يستحق اللعن هو المسلم أو المؤمن الذي لم يلعن أولاً، وإلا فيجوز لعنه انتصاراً وانتقاماً، كما مر. وهل المتجاهر بالفسق يستحق اللعن أم لا؟ فيه تردد وإن كان الأظهر أن المبتلع يستحقه.

١٧٩. الإلقاء في التهلكة

قال الله تعالى: «وَأَنذِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ»^١.
أقول: الظاهر رجوع النهي إلى الإفراط في الإلقاء حتى يصبح لا مال له، فهلك. ويحتمل شموله للتفرط فيه أيضاً، فإنَّ الجهاد إذا لم يتفق فيه حسب الحاجة، كان للمسلم تهلكة في دينه ودنياه.
ولا يبعد القول بشمول النهي أكثر من هذا وهو إلقاء النفس في التهلكة من أي سبب كان، والتهلكة كل ما كان عاقبته إلى الفناء والهلاك، كما قيل.

□ إلقاء السم في بلاد المشركين

في رواية السكوني الضعيفة عن الصادق^٢، عن أمير المؤمنين^٣: «نهى رسول الله أن يلقى السم في بلاد المشركين»^٤.
ذهب جماعة إلى تحريمه، وذهب جمع إلى الكراهة لأجل ضعف الرواية.
نعم، إذا استلزم إلقاء السم المذكور قتل الأطفال والنساء وغيرهما ممن يحرم قتله من المشركين، حرم جزماً في غير فرض الاضطراب في حالة الحرب.

٤٨٠. إلقاء المحرم الحليم عن البعير

قال الصادق^٥ في الصحيح: «إن ألقى المحرم القراة عن بعيره، فلا بأس، ولا يلقى الحليم».

١. البقرة: ٢١٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣٦.

وفي صحيح آخر: «إنَّ الفرد ليس من البعير والحلمة من البعير»^١
وإن شئت البحث في تفسير لفظة «الحلمة» وفهم ذلك الحيوان، لاحظ «الحدائق الناضرة»
للمحدث البحرانيؒ وإن كان كلامه غير خال عن شيء.^٢

٤٨١. إلقاء المحرم القملة من بدنه

يدل على حرمة جملة من الروايات بعضها معتبر سنداً، فلاحظ.^٣
وتجوز سيدنا الأستاذ الخوئي إتياء غير قوي.

□ إلقاء ما في البطن

في معتبرة إسحاق: قلت لأبي الحسنؑ: المرأة تخاف الحبل، فتشرب الدواء، فتلقي ما
في بطنها؟ قال: «لا». فقلت: إنما هو نطفة؟ فقال: «إنَّ أول ما يخلق نطفة»^١
أقول: الإتياء المذكور حرام بأي سبب كان، ولا فرق أيضاً بين كونه من الحامل
وغيرها وهو واضح، وقد ذكرناه في حرف «س» ولاحظ أيضاً كتابنا الفقه ومسائل
ميتة.^٢

ومنه يظهر حرمة ما اشتهر من العمل المسمى «كورتاز» عند الأطباء.
قال المحققؒ في ديات الشريعة: «ولو ألقَت المرأة حملها مباشرة أو تسيباً، فعليها دية
ما ألقته، ولا تصيب لها من هذه الدية».

وقال صاحب الجواهر في شرحه:

بلا خلاف ولا إشكال في تبوت الدية عليها، بل وفي عدم إرثها أيضاً مع العمد، وقد
سمعت التصريح به في صحيح أبي عبيدة عن الصادقؑ ... ونحوه غيره، مضافاً إلى
المعومات. وأما الخطأ، فقد عرفت الكلام فيه في كتاب الموارث.

وقال المحقق: «ولو أفسرَها مفرغ، فألقته، فالدية على المفرغ»، وفي
«الجواهر»: «بلا خلاف ولا إشكال للمعومات، وللتصوص المتقدمة»^١
أقول: دية الجنين حسب مراتب عمره مختلفة، والمسألة ذات تفصيل، لا مجال
لتقريره هنا.^٢

تنقذ

إذا تعمد متعمد في إلقاء الجنين وإجهاضه بعد تعلُّق الروح به، و فرض حياته حياة
إنسانية - هل يثبت القود على المتعمد؟
في الشرائع والجواهر:

ولو ولجت فيه (الجنين) الروح، فديته كاملة للذكر، ونصف للأنثى، في الحر الممسلم
والذمي بلا خلاف ولا إشكال، لما سمعته من التصريح المعتمدة بالمعومات.^{١،٢}
فتجب الكفارة هنا مع مباشرة الجنائية بلا خلاف ولا إشكال؛ لتعلُّق موجباتها^٣
وقال في محل آخر: - ولو ضربها (أي الحامل) فألقته، فمات عند سقوطه، فالضارب
قاتل بقتل إن كان عمداً.

وفي الجواهر: لتحقق موضوع القصاص فيه وهو إزهاق الروح المحترمة... ويضمن
الدية في ماله إن كان شبيهاً (بالعمد) ويضمنها العاقلة إن كان خطأ... وتلزمه الكفارة؛
لتحقق موضوعها وهو قتل الإنسان الكامل...^٤

أقول: فظهر أنَّ الجنين الذي ولجته الروح إن مات خارج الرحم، يثبت به القصاص
في فرض العمد كغيره؛ عملاً بمعومات القرآن والسنة، أو إطلاقاتهما. وأما إذا قتل في
الرحم، فالدية الكاملة، سواء أكان عمداً أو سهواً، وذلك لأجل الأحاديث الواردة في

١. جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٧٤.

٢. راجع: الوافي، ج ٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٩، الباب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء.

٤. جواهر الكلام، ج ٤٢، ص ٣٦١.

في المصدر، ص ٣٦٦.

٥. المصدر، ص ٣٨١.

١. المصدر، ج ٩، ص ١٦٥.

٢. تصانيق الناضرة، ج ١٥، ص ٥١٠.

٣. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٦٢ و ١٦٥.

٤. المصدر، ج ١٩، ص ١٥، و ج ٢٩، ص ٢٥ (في نسخة الكمبيوتر).

المقام ولا خلاف فيه، كما نقله صاحب الجواهر.

ومن هنا تعرف بالنظر الدقيق فيما ذكرناه في كتابنا التفقه ومساائل طيبة استنباء المؤلف وخلطه بين القسمين، ولا حظ تفصيل البحث في ذلك الكتاب.^١ والله الهادي.

□ تلقّي الركبان والقوافل للاشتراء

قد سبق في عنوان «الاشتراء» في اشتراء ما يتلقى في حرف «س» أن ما دلّ على حرمة ضعيف.

□ تلقين الحاكم أحد الخصمين

قال المحقق في الشرائع: «لا يجوز للحاكم أن يلقي أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه، و (كذا لا يجوز) أن يهديه لوجوه الحجاج؛ لأنّ شرع ذلك يفتح باب المنازعة وقد تصب لسدّها...».

وقال الشارح العلامة في ضمن كلامه في الجواهر:

لا يندرج في القرض تلقينه بعد العلم بكونه على الحق؛ إذ هو من المعاونة على البرّ وإن كان فيه فتح لباب المنازعة؛ إذ لا دليل على حرمة مطلقاً أو من القاضي في جميع الأحوال... ثمّ إنّ الظاهر اختصاص الحكم بالزبور، أمّا غيره، فلا دليل على حرمة تلقين عليه بعد فرض عدم العلم بفساد الدعوى، بل إن لم يكن إجماع في القاضي أمكن المناقشة في تحريمه عليه، فضلاً عن غيره...^٢

ومنذ يظهر حرمة تلقين المدعين دعوى باطلة وحمايتهم من قبل المحامين إذا علموا فساد الدعوى؛ فإنّه إعانة على الظلم، وقد شاع هذا العمل المحرّم اليوم بين الناس.

ثمّ إنّه على فرض حرمة التلقين على الحاكم هل يحرم التلقّي والتلقّن على المترافع أم لا؟ فيه وجهان، ولا كثير بعد في الأول كما لا يخفى على المتأمل.

١. التفقه ومساائل طيبة، ج ١، ص ٦٠ - ٦٢ المطبوع في عام ١٤٢٤ هـ في - ١٣٨٢ هـ (ش).
٢. جواهر الكلام، ج ١٠، ص ٦١٣ وما بعدها.

٤٨٢. لمس غير المحارم

في رواية غير معتمدة سنداً عن الباقر عليه السلام: «ما من أحد إلّا ويصيب حظاً من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا القدم القبلة، وزنا اليدين اللمس صدق الفرج ذلك أو كذب».^١ وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: هل يصابح الرجل المرأة ليست يذات محرّم؟ فقال: «لا، إلّا من وراء الثوب».^٢
أقول: المستفاد من صحيح أبي بصير بضميمة اتهم العرفي أو الذوق المستشعر في أمور:

١. حرمة لمس الأجنبية بأي موضع من بدنه أي موضع من بدنها.

٢. حرمة لمس الأجنبية على الأجنبية كذلك.

٣. جواز لمس المحارم سوى العورة وكذا غمز بدنهم بلا شهوة.

ولاحظ عنوان «الغمز» في ما سبق.

□ اللمز

قال الله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ لِكُلِّ فِتْنَةٍ لُّغْمًا...﴾ وقال الله تعالى في سورة الحجرات: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.^٣

أقول: لم يثبت تفسير اللمز تفسيراً معتبراً بما هو محكوم بحكم جديد غير ما مرّ وبأنّي في المحرمات، الله العالم.

٤٨٣ و ٤٨٤. اللواط

اللواط في اللغة: الإلصاق والإلحاق، فهو لا يلزم الدخول، كما لا يخفى، ونحن فضلنا القول في اللواط بمعنى الإلحاق، والتعب في حرف «أ» و هنا نقول:

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٣٨.
٢. المصدر، ص ٦٥١.
٣. الحجرات (٤٩) ١١.

قال المحقق وصاحب الجواهر في كتاب الحدود:

(أما اللواط، فهو وطء الذكران من الأدمي (بإيقاظ وغيره)، واشتقاقه من فعل قوم لوط، وجرمته من ضروري الدين فضلاً عما دل عليه في الكتاب المبين، وسنة سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين...).

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرتين لرجم اللوطي».

وفي آخر عنه: «الواط ما دون الدبر، والدبر هو الكفر...». وسأله حذيفة عن اللواط؟ فقال: «بين الفخذين». وسأله عن الوقب؟ فقال: «ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله». والمراد بالإيقاظ على ما في المسالك إدخال الذكر ولو بعض الحشفة...

وعلى كل حال، فالظاهر أن إطلاق اللواط على غيره من التخيذ أو الفعل بين الأختين من المجاز، وإدراج المصنف له في تعريفه تبعاً للتخصص التي منها: ما سمعته بل ربما كان الظاهر من بعضها كونه المراد من اللوطي، وكيف كان (فكلاهما لا يثبتان إلا بالإجماع أربع مرات) الذي قطع به الأصحاب...

وإن لم يكن إيقاظاً، كالتخيذ، وبين الأختين، فحده مائة جلدة... بل في المسالك هو المتهور، وعليه سائر المتأخرين، بل عن صريح الانتصار، وظاهر الغنية الإجماع عليه للأصل والاحتياط. وخير سليمان بن هلال المنجي بما عرفت عن الصادق عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل؟ فقال: «إن كان دون الثقب، فالحمد، وإن كان ثقب، أقيم قائماً ثم ضرب بالسيف». الظاهر في كون المراد من الحد فيه الجلد، (وقال في النهاية: يرجم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن)، بل في المسالك حكاية عن القاضي وجماعة جمعاً بين الروايات السابقة المشتملة على أن حد الزاني، وبين ما دل على قتله بحمل الأول على غير الموقوف، والثاني عليه، عن المختلف نفى البأس فيه.

(والأول أشبه، ويستوي فيه الحر والعبد، والمسلم والكافر)، مع عدم كون الفاعل والمفعول مسلماً وإلا قتل، كما عرفت (والمحصن وغيره، ولو تكرّر منه الفعل وتخلل الحد منه مرتين، قتل في الثالثة، وقيل: في الرابعة وهو أشبه، وأحوط في الذم، وقد سبق

الكلام فيه في الزنا الذي يظهر من غير واحد الإجماع على عدم الفرق بينه وبين ما هنا في ذلك، مضافاً إلى ما في الغنية من الإجماع أيضاً، فيخص به حيثما دل على قتل أرباب الكبائر في الثالثة، والله العالم.

أقول: إذا عرفت هذا، فإليك روايات المسألة:

الرواية الأولى: قال الباقر عليه السلام في موثقة زرارة: «الملوط حدّه حدّ الزاني»^١.

الظاهر أن «الملوط» اسم فاعل من التفعيل وليس باسم مفعول من الثلاثي المجزوء، فمعناه أن حد اللاطي حدّ الزاني.

الرواية الثانية: عن محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت بخط رجل أعرفه إلى أبي الحسن عليه السلام، وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطه: هل على رجل لعب بسلام بين فخذه حد؟ فإن بعض العصابة روى أنه لا بأس بلعب الرجل بالسلام بين فخذه. فكتب: «لأن الله على من فعل ذلك». وكتب أيضاً: هذا الرجل ولم أر الجواب من أحد رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذه ما توبته؟ فكتب: «القتل»، و ما حدّ رجلين وجدنا نائمين في ثوب واحد؟ فكتب: «مائة سوط»^٢.

الرواية الثالثة: في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجزوين، ضرب الرجل وأدب الغلام»^٣. وهذا مباحث كما تأتي:

المبحث الأول: أن الرواية الأولى والثالثة لا إشكال فيهما سنداً، وأما الثانية، فطريق الشيخ إلى الحسين صحيح على المشهور في الشيعة، وعندني غير معتبر، وقول الحسين الثقة: «و قرأت جواب أبي الحسن بخطه» يكفي لإثبات قول الإمام عليه السلام، وقوله: «ولم أر الجواب» يصف اعتبار الجملات الباقية لاحتمال جعلها من الرجل السائل؛ فإنه مجهول الحال، وبالجملته هي غير ثابتة من الإمام عليه السلام.

المبحث الثاني: أن مضمون الرواية الثالثة قد مرّ بشكل مفصل في حرف «ج» في

١. وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ١٦٦.

٢. المصدر، ص ١٦٧.

٣. المصدر، ص ١٦٦.

١. جواهر الكلام، ج ١١، ص ٣٧١، ما بين القوسين عبارة الشرايع وغير عبارات صاحب الجواهر عليه السلام.

عنوان «الجمع» قراجع.

المبحث الثالث: لا بعد في شمول إطلاق الرواية الثانية لصورة اللعب بفخذ الغلام من وراء الثياب أيضاً؛ لعدم ما يوجب صرف إطلاقه إلى خصوص فرض خلع الثياب فتأمل.

المبحث الرابع: الظاهر عدم خصوصية في الفخذ وانسحاب الحكم إلى تمام بدن الغلام، قافهم، بل يمكن أن يقال بحرمة مطلق اللعب الحيواني مع الأجنيبات والغلمان؛ اعتماداً على مذاق المتشريعة الكاشف عن نظر الشارع.

المبحث الخامس: شمول الرواية الأولى للمقام غير ظاهر؛ لقوة انصراف اللواط إلى الدخول، فالمراد بالملوط هو الموقب، ولا أقل من الشك في ذلك.

المبحث السادس: لولا قطع الأصحاب باعتبار أربع مرات في الإقرار، لأمكن المناقشة فيه؛ لعدم قيام دليل معتبر عليه في المقام، فتأمل.

المبحث السابع: لا دليل يعتمد عليه في إثبات الحد جلدًا كان أو قتلاً، وإن قيل بالتعزير في غير مورد صحيح أبي بصير، ثم يكن بعيداً عن الصواب.

المبحث الثامن: هل الإجماع المنقول المتقدم ذكره، يوجب تقييد ما دلّ على قتل أرباب الكبائر - سوى الزنا - في الثالثة أو يلحق المقام بالزنا بقتل المرتكب في الرابعة أم لا؟ فيه تردد، والأشبه بأصولنا الثاني، ثم لا شك في عدم الفرق في الحكم المذكور وخبائثه بين الفاعل والمفعول، كما في الزنا وإتيان الذكران.

٤٨٥. اللهو

قال الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ أَخْبَرٍ يُسْفِلُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغْنِي عَنَّمِ وَيَشْتَرِيهَا غُرُورًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^١.

قال بعض السادة المفسرين:

اللهو ما يشغلك عما بهتد، ولهو الحديث الذي يلهي عن الحق بنفسه، كالحكايات

الخرافة، والتقصص الداعية إلى الفساد والمجور، أو بسا يفارقه، كالتفني بالشعر، أو بالملاهي، والتزامير، والمعارف، فكل ذلك يشمله لهو الحديث.

وفي حسنة الفضل عن الرضا^٢ ع: «الاشتغال بالملاهي من الكبائر»^١.

وفي صحيح عنبسة عن الصادق^٣ ع: «استماع اللهو والغناء ثبت النفاق كما ثبت الماء الزرع»^٢.

وفي موثقة زارة عنه^٤ ع: أنه سئل عن الشطرنج وعن لعبة شبيب التي يقال لها: لعبة الأمير، وعن لعبة الثلث؟ فقال: «أرايتك إذا مَرَّ الله الحقُّ والباطل مع أيهما تكون؟ قال: مع الباطل قال: «فلا خير فيه»^٣.

أقول: لا يستفاد من الآية الكريمة حرمة اللهو من حيث إنه لهو، بل اللهو المضل عن سبيل الله الموجب لأخذ آيات الله هزواً.

والرواية الأخيرة أيضاً لا تدل على الحرمة، لعدم دليل معتبر على حرمة الباطل؛ ونفي الخيرية بجامع الكراهة أيضاً.

وأما الثانية: ففي استفادة الحرمة منها تردد بل منع والمنع غير مفهوم بنحو واضح، وإن كانت رؤية اللهو أيضاً تثبت النفاق، ثم إنه لم يرد في الزنا والقتل و سائر الكبائر الموبقة أنها تثبت النفاق، فكيف اللهو ينجر إلى إنكار الخالق قلباً؟ والمتيقن من الرواية الأولى هو حرمة ما يصد الإنسان عن ذكر الله، وبالجمله، المحرم هو عنوان الاشتغال بالملاهي. واعلم، أن الروايات في الموضوع كثيرة غير أن في أسنادها ضعفاً، فلذا أهملنا نقلها، والله العالم بأحكامه.

مبلغ المسألة في الفقه

في الشرع والجواهر:

لا خلاف ولا إشكال في أن اللعب بآلات القمار كلها حرام، كالشطرنج، والرد...

١. وسائل الشريعة ج ١١، ص ٢٦١.

٢. المصدر ج ١٢، ص ٢٢٦.

٣. المصدر، ص ٢٢٨.

والأربعة عشر وهي قطعة من خشب فيها حفر في ثلاثة أسطر، ويجعل في الحفر حصي صغاراً مثلاً للعب وغير ذلك، كالعظام الذي يلعب به في زماننا، ونحوه، سواء قصد الحذف، أو اللهو، أو القمار.

لا خلاف أيضاً في أن العود والصنح وغير ذلك من آلات اللهو حرام، بمعنى أنه يفسد فاعله، ومستمتع به الإجماع بقسميه عليه^١.

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكاسبه :

لكن الإشكال في معنى اللهو فإنه إن أريد به مطلق اللعب، كما يظهر من التصحيح و التماموس، فالظاهر أن القول بحرمة شاذ مخالف للمشهور والسيرة فإن اللعب هي الحركة لا لغرض عقلائي، ولا خلاف ظاهراً في عدم حرمة على الإطلاق.

نعم، لو خصص اللهو بما يكون من بطر، وفش بشدة الفرح كان الأقوى تحريمه، ويدخل في ذلك الرقص، والتصفيق، والضرب بالطنش بدل الدق، وكل ما يقيد قائدة آلات اللهو. ولو جعل مطلق الحركات التي لا تتعلق بها غرض عقلائي مع السجاعتها عن القوى الشهوية، ففي حرمة تركه...

وأخيراً إليك جملة من كلام سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله):

لا خلاف بين المسلمين فاطية في حرمة اللهو في الجملة، بل هي من ضروريات الإسلام ... الثالثة: الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة على حرمة استعمال السلاهي والمعارف ... وفيه أن هذه الروايات إنما تدل على حرمة قسم خاص من اللهو، أعني الاشتغال بالملاهي والمعارف، واستعمالها في ذلك، بل حرمة هذا القسم من ضروريات الدين بحيث يعد منكرها خارجاً عن ذممة المسلمين، وإنما الكلام في حرمة اللهو على وجه الإطلاق، وواضح أن هذه الأخبار لا تدل على ذلك ... والحاصل أنه لا دليل على حرمة اللهو على وجه الإطلاق، ومما ذكرناه ظهر أيضاً إننا لا نعرف وجهاً صحيحاً لما ذكره المصنف من تقوية حرمة الفرح الشديد^٢.

أقول: نحن وإن لم نحصل تواتر الأخبار وقطعية الإجماع كما لم نحصل من الكتاب

والسنة المعتبرة ما يعتمد عليه غير أنه لا يمكن الفتوى بجواز مطلق اللهو؛ إذ لا أقل من حكاية كلمات الفقهاء من مذاق الشرع، و ميقوضة الأمور المذكورة عنده. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا إطلاق ولا عموم يعتمد عليهما، وحيث لا يأخذ بالقدر المتيقن من أفراد اللهو ومصاديقه والحكم بحرمتها على نحو الاحتياط الواجب، وإليك ذكر بعضها مما أذكر عاجلاً:

١. ضرب الطنبور مطلقاً.

٢. الدق، وضرب الطبل، لكن في غير ما تعارف استعمالها في مواقع التعزية والحرب على اختلاف رسوم البلاد، بل لا يبعد جواز الدق في الأعراس والختان؛ لعدم إجماع على منع، كما عرفت، وما ذكره العلامة رحمه الله من العموم، قد عرفت فقده.

٣. الرقص. ولكن من يقول بجواز رقص الزوجة لزوجها أو عند النساء من دون تهيج لم يكن ملوماً ومدفوعاً بدليل قوي، ويحتمل جوازه للمرجال عند الرجال، في بعض الأتيام لا دائماً، ولا الأخاذة شغلاً.

٤. التصفيق إذا كان يداع شهواني صرف، وأما إذا كان يداع عقلائي غير شهواني، فالأظهر عدم حرمة، ويحتمل جوازه مطلقاً وهو الأظهر.

٥. استعمال آلات اللهو المعروفة في زماننا، وتطائرها مما ستحدث.

٦. استماع الأصوات الصادرة عن الآلات المذكورة بمعونة فعل الإنسان؛ لإجماع الجواهر، ورواية عتبة المقتدسين، وهل يلحق بالاستماع النظر في المنظورات، كما في الرقص؟ فيه وجهان. وحيث إننا لم نطمئن بدلالة الرواية على الحرمة، ولا بحكاية الإجماع المذكور عن رضى المعصوم، أو عن دليل لو وصل إلينا لكان معتبراً ومقبولاً، لانجزم بحرمة النظر والاستماع المذكورين، والله سبحانه تعالى العالم بأحكامه.

١. جواهر الكلام، ج ١، ص ١٢٣ كتاب المنهات.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٢٠-١٢٣.

لكن إطلاق النص يقتضي عدمه.^١

أقول: ويمكن إلحاق غير حال الحرب بها بطريق أولى، نعم، لا يسعد الجواز؛ انتصاراً أو انتقاماً، كمن مثل مسلماً ثم قتل به لما مر في بحث «السب».

وإطلاق دليل المنع لا يعارضه ضرورة عدم تعارض بين الأدلة المشتبهة على الأحكام الثابتة للموضوعات بعنوانيتها الأولية، وبين المشتبهة عليها لها بعنوانيتها الثانوية تأخير كلام الجواهر مردود إليه.

قال المحقق في قصاص الشرائع: ولا يقتض (القاتل) إلا بالسيف، ولا يجوز التمثيل به، بل يقتصر على ضرب عنقه ولو كانت جنايته بالتفريق أو بالتحريق أو بالمثل أو بالرضخ، وعقبه في الجواهر^٢ وفقاً للأكثر، كما هي المسالك، بل المشهور كما هي غيرها، بل في محكي الخلاف إجماع الفرقة وأخبارهم على أنه إذا قتل غيره بما فيه القود من السيف والحرق والختق... فإنه لا يستفاد منه إلا بحديدة، ولا يقتل مثل ما قتله، وهو الحجّة بعد النهي في أخبار كثيرة عن المثلة به^٣ وأنها لا تجوز في الكلب العقور، أنها من الإسراف في القتل المنهي عنه...

أقول: لا تقبل ما قالوه في فرض الانتقام ويكفي في رده قوله تعالى: والحرّمات قصاص.

□ مدح من لا يستحق المدح

حرّمه بعض الفقهاء العظام وقد تعرّض له شيخنا الأنصاري^٤ في مكاسبه، والأظهر عدم حرّمته بعنوانه، وما استدلل له ضعيف، ومن أراد التفصيل، فعليه بشروح المكاسب.

□ مذهب العيينين إلى ما منع به الكفار

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُدْرِكُ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَسَّغْنَاهُ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

١- جواهر الشكوك، ج ٤١، ص ٥٦٢ (الطبعة القديمة).

٢- المصدر، ج ٤٢، ص ٢٦٦.

٣- وسائل الشريعة، ج ١٩، الباب ٦٢ من أبواب القصص في النفس، والمستدرک الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب القصص في النفس.

«م»

٤٨٦. التمثيل

في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث سرية، دعاهم فأجلسهم بين يديه، ثم يقول: سيروا بسم الله... ولا تغلّوا، ولا تملّوا، ولا تغدّروا...»^١ وفي رواية عن رسول الله ﷺ: «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»، قيل: يا رسول الله، ما الحدث؟ قال: «من قتل نفساً بغير نفس، أو مثل مثله بغير قود، أو ابتدع بدعة بغير سنّة، أو انتهب نهيّة ذات شرف»، فقيل: ما العدل؟ قال: «القدية»، قيل: ما الصرف؟ قال: «التوبة»^٢ ولكن في سندها مجاهيل.

وفي الشرائع:

«لا يجوز التمثيل به»، وفي الجواهر: يقطع الألف والأذان وتحرّ ذلك في حال الحرب بلا خلاف أجده فيه، كما سمعته من النهي عنه في النصوص السابقة، مضافاً إلى ما عن علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يجوز المثلة ولو بالكذب العقور»، وإلى مخالفة استصحابهم إياها مع المسلمين، بل يقتضي النصوص وأكثر التنازع عدم الفرق في ذلك بين حال الحرب وغيره، وبين ما بعد الموت وقبله، بل لا فرق أيضاً بين ما لو قتلوا ذلك بالمسلمين وعدمه وإن كان مقتضى قوله تعالى: ﴿الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ﴾ الجواز.

١- وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ١٣.

٢- المصدر، ج ١٩، ص ١٨.

يَنْفَعْنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى»^١.

وقال الله تعالى: «لَا تُدْنِ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ»^٢.

والظاهر أن المراد بالنهاي عنه هو التعلق النفسي والرغبة والميل. وأما النهي، فيحتمل أن يكون مختصاً بالنبي ﷺ كما عن بعض المتكلمين، ويحتمل أن يكون إرشادياً غير مولوي، فيعم الجميع، ويحتمل أن يكون مولوياً متعلقاً بالجميع، ولعل الأوسط أوسط بقرينة قوله تعالى: «وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ» في الآية الثانية؛ فإن النهي فيه إرشادي.

□ المراء

قال العلامة المجلسي رحمه الله:

المراء: الجدل. ويظهر من الأخبار أن المذموم منه هو ما كان القرض فيه الغلبة، وإظهار الكمال، والنصر، أو التعصب، وترويج الباطل.

وأما ما كان لإظهار الحق، ورفع الباطل، ودفع الشبهة عن الدين، وإرشاد المضلّين، فهو من أعظم أركان الدين، لكن التمييز بينهما في غاية الصعوبة والإشكال، وكثيراً ما يشبه أحدهما بالآخر في بادئ النظر، وللنفس فيه تسويلات خفية لا يمكن التخلص منها إلا بفضل الله تعالى.^٣

أقول: لم أجد رواية معتبرة سنداً ودلالة على حرمة المراء، بل الاستفادة من بعض الروايات جواز قليله. ففي صحيح أبي ولاد عن الصادق عليه السلام: «كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: إن المعرفة بكمال دين المسلم تركه التكلم فيما لا يعنيه، وقلة المراء، وحلمه، وصبره، وحسن خلقه»^٤، بل لعل الاستفادة منه جواز مطلق المراء، وعليه، فلا بد من القول بحرمة المراء من إحراز صدق عنوان محرم آخر عليه.

١. م. ١٢٠١؛ ١٣٦.

٢. البحر ١٦٥١؛ ٨٨.

٣. بحوال الأول، ج ٢، ص ١٢٧.

٤. المصدر، ص ١٢٩.

٤٨٧. مراء المعتكف

وفي صحيح الحداد: «المعتكف لا يشتم الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشترى، ولا يبيع».

قال صاحب العروة:

(المماراة أي المجادلة على أمر دنيوي، أو ديني بقصد الغلبة، وإظهار الفضيلة. وأما بقصد إظهار الحق وروية الخصم من الخطأ، فلا بأس به، بل هو من أفضل الطاعات، فالمدار على القصد والنية. وقيل: إن المراء لا يكون إلا اعتراضاً بخلاف الجدل؛ فإنه يكون ابتداء أو اعتراضاً).

٤٨٨. من الطيب للمعتكف المحرم

في رواية سماعة المضمرة، قال: سألته عن المحرم يموت؟ فقال: «يفشل، ويكفن بالثياب كلها، ويغسل وجهه، ويصنع به كما يصنع بالمحل غير أنه لا يشتم الطيب». والرواية ضعيفة سنداً، لكن يدل على الحكم المذكور صحيح ابن سنان، وصحيح ابن مسلم، وغيرهما.^١

٤٨٩. من الحيوان غير الأهلي في الحرام

في صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن طلي دخل الحرم؟ قال: «لا يؤخذ ولا يشتم». إن الله تعالى يقول: «وَمَنْ ذَلَّلَهُ كَانَ آمِنًا»^٢. أقول: التعليل يدل على شمول الحكم لعموم الحيوانات إن دخلت الحرم، مع أنه لا خصوصية للطلي في مثل المقام ظاهراً، لكن في حرمة مجزئ المس غير المشتمل على الأخذ نظراً؛ فإنه لا ينافي أمنه، فلهذا عطفه قوله: «ولا يشتم» على قوله: «لا يؤخذ».

١. وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٦٦٦ و ٦٦٧.

٢. المصدر، ج ١، ص ٣٢١.

عطف تفسير على أن الآية بظاهرها لا تشمل الحيوانات، ولا أقل من الانصراف إلى الإنسان.

وفي صحيح معاوية أنه سأل أبا عبد الله ع عن طير أصلي أقبل فدخل الحرم؟ فقال: «لا يمس؛ لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^١.

أقول: الظاهر أن المراد من المس هو الأخذ والتسلط أو مع إضافة منه الموجب لإيذائه ولو بدون التسلط، والله العالم.

٤٩٠. من كتابة القرآن على غير المتوضئ

المشهور المدعى عليه الإجماع كما قيل - حرمة، والاستدلال عليها بقوله تعالى: «لَا يَشْفَعُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» ضعيف لعدم معلومية رجوع الضمير إلى القرآن دون الكتاب المكون، هذا مع أن الجملة خبرية لا إنشائية، كما أن حمل المظهر على المتوضئ المتطهر غير ظاهر، فلاحظ.

نعم، تدل عليها رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله ع عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء؟ قال: «لا بأس، ولا يمس الكتاب»^٢.

أقول: الظاهر من الكتاب هو المكتوب، أي خط القرآن، لا جلده وورقه، ثم الظاهر منه حرمة مس آيات القرآن وإن كانت في كتاب آخر، وهذا مما يفهم منه عرفاً. وفي سند الرواية الحسين بن المختار، وفي وثاقته تردد، ويمكن أن تجعل الروايات غير المعتبرة مؤيدة لهذه الرواية، فتكون كافية للحكم، فتأمل. وهنا مسائل تشير إليها ذيلاً:

المسألة الأولى: لا يلحق بالقرآن أسماء الله تعالى، فضلاً عن أسماء الأنبياء والائمة ع إذا لم يكتب بقصد القرآن؛ لعدم دليل عليه.

نعم، الاجتناب عن مسها ومس أبدانهم ومس الكعبة والضرائح وغيرها من المقدسات من غير وضوء نوع تأدب، لكنه غير الحكم الإلزامي الفقهي.

١. المصدر، و قوله: «طير أصلي» يحتاج إلى بحث.

٢. المصدر، ج ١، ص ٢٦٩.

المسألة الثانية: في شمول الحكم لمس القرآن بالشعر تردد، ولعل الأشبه هو الجواز. المسألة الثالثة: الحكم ثابت في جميع أنواع الخطوط حتى المهجور منها؛ للإطلاق. نعم، لا يشمل ترجمة القرآن بسائر اللغات.

المسألة الرابعة: لا يجوز للمحدث كتابة القرآن بأصبعه على الأرض ونحوها؛ لصديق المس؛ خلافاً لصاحب العروة وغيره.

المسألة الخامسة: قال صاحب العروة: «وأما الكتب على بدن المحدث وإن كان الكاتب على وضوء، فالظاهر حرمة؛ خصوصاً إذا كان بما يبقى أثره».

أقول: الأقوى الجواز؛ لعدم صديق المس على الفرض، وهنا فروع آخر مذكورة في العروة يعرف الحكم فيها ممثلاً قلنا، والله الهادي.

٤٩١. من أسماء الله على الجنب

في موثقة عثمان أو حسنة عن الصادق ع: «لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله تعالى، ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله، ولا يجامع وهو عليه، ولا يدخل المخرج وهو عليه»^١.

وفي السند أحمد بن محمد بن الوليد الذي قيل فيه: «إنه مجهول»، ولعل المشهور أنه حسن، لا تنصر جهاته بالسند، أو أنه مجرد شيخ إجازة، فالرواية حجة؛ خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي.

وفي معتبرة إسحاق، قال: سألت عن الجنب والطامث يمسان أيديهما الدراهم البيض؟ قال: «لا بأس».

وعن الشيخ الطوسي ع: «يعني إذا لم يكن عليها اسم الله».

أقول: هذا الاحتمال مرجوح جداً، إذ الظاهر أن السؤال سيق لأجل مس اسم الله تعالى، وعليه يحمل النهي في الرواية الأولى على الكراهة جمعاً، على أن استفادة الحرمة من الرواية نفسها تحكم؛ فإن السياق يمنع عن ظهور النهي فيها عن المس.

١. المصدر، ص ٢٢٢ و ٢٩٢.

المذكور في الحرمة، ويزيد سيدنا الحكيم ﷺ في مستمكه:

نعم، قد تحقق أن الدراهم المسكوكة في عصر الأئمة عليهم السلام كان مكتوباً عليها القرآن الشريف، والشهادتان، فلو حرم من اسم الله تعالى، لزم الهرج والمرج، وذلك منتف، ليدل انتفاؤه على انتفاء الحرمة كلياً أو في خصوص الدراهم.^١
أقول: لو تمّ الدليل السابق على الحرمة في نفسه، لما رفعنا اليد عنه بهذا الاعتذار.

٤٩١. من الجنب القرآن

حكى الإجماع عن جمع على حرمة هذا المس. وعن الشهيد الأول عليه السلام في التذكري: «ولا يمنع معنى الجنب - من مس كتب الحديث ولا الدراهم الخالية عن القرآن، والمكتوب عليه القرآن».

أقول: لا بعد في حرمة المس المذكور على الجنب، بعد حرمة على غير المتوضئ، كما مر؛ فإن الجنب غير متوضئ، بل بطريق أولى.

٤٩٢ و ٤٩٣. من المحرم امرأته

قال المحدث البحراني عليه السلام في المحذات الناضرة: «لا خلاف أيضاً في تحريم النظر بشهوة، والتقبيل، والمس كذلك».^٢

أقول: الروايات^٣ تدل على وجوب الكفارة وهي الدم، أو دم شاة على من مس امرأته بشهوة وهو محرم، ولا تدل على حرمة المس دلالة ظاهرة، فهي إما لأجل نفي الخلاف المذكور في المحذات، أو لأجل دلالة الكفارة عرفاً على الحرمة، أو لقول الصادق عليه السلام في صحيح مسجع: «إن حال المحرم ضيقة... ومن مس امرأته يده وهو محرم على شهوة، فعليه دم شاة...» بناء على أن الضيق بلحاظ المنع الشرعي، لا بلحاظ الكفارة سواء العالم - وفي إلحاق المحرمة بالمحرم وجهان.

٤٩٤. من الحائض القرآن

يمكن أن يستأنس للحكم بقوله عليه السلام في رواية ابن مسلم: «والجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب»^١، وبقوله عليه السلام في صحيح داود بن فرقد: «تقرأ (يعني تقرأ التعميد)، وتكتبه، ولا تصيبه يدها» وبعثرة ابن حازم على الأقوى^٢. وفي المستمسك: «إجماعاً صريحاً، وظاهراً حكاه جماعة كثيرة ولم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ظاهر الكاتب».

أقول: الاحتياط سبيله واضح، إن لم تقل بناقضية الحيض للوضوء.

٤٩٥. إمساك المحرم عن الرائحة المفتنة

- قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا تمس شيئاً من الطيب في إحرامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة، ولا تمسك عليه من الرائحة البنية».
وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام: «المحرم إذا مر على جيفة، فلا يمسه على أنفه».
وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «المحرم يمسه على أنفه من الريح الطيبة، ولا يمسه على أنفه من الريح الخبيثة».^٣

٤٩٦. الإمساك للقتل

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «فضى علي عليه السلام في رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر، قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غمماً كما حبسه حتى مات غمماً»، وقريب منه موثقة سماعة وغيرها^١ والأقوى حرمة مطلق الإغانة على القتل، كما مر.

١. المصدر، ج ١، ص ٤٩٤. وفي السند لوح بن شعيب وهو مجهول ومشترك.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٥٨٥.

٣. المصدر، ج ٩، ص ١٠٠ و ١٠١.

٤. المصدر، ج ١٦، ص ٣٥.

١. المصدر، ج ٩، ص ٢٩.

٢. المحذات الناضرة، ج ١٥، ص ٣٤١.

٣. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

٤٩٧: إمساك الصيد الحي

في صحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن صيد رمي في الحبل ثم أدخل الحرم وهو حي؟ فقال: «إذا أدخله الحرم وهو حي، فقد حرم لحمه وإمساكه»، وقال: «لا تنتشره في الحرم إلا مذبوحاً، وقد ذبح في الحبل ثم دخل الحرم، فلا بأس به للحلال»^١.

وفي معتبرة بكير، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظيئاً فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم؟ فقال: «إن كان حين أدخله حلي سبيله، فلا شيء عليه، وإن أمسكه حتى مات، فعليه الفداء»^٢.

□ إمساك عصم الكوافر

قال الله تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ»^٣، أي لا تمسكوا بنكاح الكافرات، وأصل العصمة المنع، وسمي النكاح عصمة لأن المنكوحة تكون في حبال الزوج وعصمته، وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز العقد على الكافرة، سواء كانت حريئة أو ذميمة، وعلى كل حال؛ لأنه عام في الكوافر، كما في مجمع البيان.

أقول: وسأنتي بحثه في حرف «ن» في عنوان «النكاح» إن شاء الله.

□ إمساك الزوجة ضرراً

قال الله تعالى: «وَلَا تُسَبِّحُوهُنَّ حِرَاراً لَّيْسَ عَلَيْهِنَّ ذَنْبٌ لِّمَا فَعَلْتُمْ زَوَاجَهُنَّ حِرَاراً»^٤.

لكن المحرم هو الإضرار والاعتداء لا الإمساك.

١. المصدر، ج ٤، ص ٨٠.

٢. المصدر، ص ٢٣٦.

٣. الصفحة (٦٠) - ٦١.

٤. البقرة (٢٢) - ٢٣٦.

□ المشي مرحاً

قال الله تعالى: «وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ»^١.

المرح: كما قيل - شدة الفرح والتوسّع فيه. وفي المجمع: «أي بطلاً وخيلاً». ولعل الأول أيضاً يرجع إليه وهو الأنسب بذيّل الآية، وعليه، فالنهى راجع إلى التكبر والتفخر، ولا خصوصية للمشي. ولاحظ البحث في عنوان «الكبر» في حرف «ك». وبالجملة، النهي غير متوجه إلى المسلمين، وعموم الذليل لا يثبت الحرمة.

٤٩٨: المنة كثيراً

في صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام: «لا يدخل الجنة العاق لوالديه، ومدمن الخمر، ومثان بالفعال للخير إذا عمله»^٢.

وهو يظل ثواب الصدقات، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»^٣، وقال تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُبْشِرُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنّاً وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ»^٤.

ولا تبعد دلالة الرواية على الحرمة في موردها وهو المن الكثير، لأجل السياق، ولكن لا أدري هل بها قائل أم لا؟

وفي بعض كتب اللغة: «من عليه بما صنع: ذكر وعد له فعله له من الخير، مثل أن يقول له: أعطيتك كذا، وفعلت لك كذا، وهو تكدير وتعمير تتكسر منه القلوب».

وهل يعتبر مواجهة الممنون عليه في صدق المن أم لا؟ الظاهر لا، ولا سيما بعد عطف «الأذى» على «المن» في الآية، فلاحظ وتأمل.

١. لقمان، (٣٦) - ٣٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ٦، ص ٣١٧ و ٣١٨.

٣. البقرة (٢٢) - ٢٦٤.

٤. البقرة (٢٢) - ٢٦٢.

١٩٩. المنع عن المساجد

قال الله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^١

مدلول الآية تحريم سد المساجد من أن يذكر الله فيها بصلاة ودعاء وعبادة، ويلحق به حرمان الناس ومنعهم عن المساجد أيضاً. ويستفاد من الآية حكم آخر وهو أن المانع لا يدخل المسجد، ولكن الأظهر أن قوله «أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ» إخبار لا إنشاء، وعلى فرض الإنشاء يخرج منه المانع المسلم، إذ لا شك في جواز دخوله المسجد، وأما دخول مطلق الكافر في مطلق المساجد، فلم يدل على مله دليل.

ثم السعي في خراب المساجد وهي أوطان التعمد أيضاً حرام، لأنه نوع سد وتصرف في التوقيفات عدواناً.

□ منع الماعون

قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَسْتَعْثُونَ الْمَاعُونَ، وقسر الصادق عليه السلام «الماعون» في صحيح أبي بصير بقوله: «القرض بقرضه، والمعروف بصلطته، ومتاع البيت بغيره، ومنه الزكاة»، فقلت له: إن لنا جيراناً إذا أعزناهم متاعاً كسروه وأفسدوه، علينا جناح أن نمنعهم؟ فقال: «لا، ليس عليكم جناح أن تمنعهم إذا كانوا كذلك»^٢.

أقول: يمكن رجوع الويل إلى المصلّي المرابي المانع للماعون، فلا تدل الآية على حرمة منع الماعون فقط، ويمكن أن يرجع إلى مانع الماعون بتمام مصاديقه، ومنه

١. البقرة (٢): ١٩١.
٢. «الرحمان»، ج ٤، ص ٥١٦.

الزكاة، كما في الصحيح. وعلى كلٍّ، فلا ينبغي أن شك في عدم حرمة منع مطلق الماعون. وإن كان مرجوحاً مذموماً.

٥٠٠. الاستمناء

في موثقة عinar عن الصادق عليه السلام في الرجل ينكح بهيمة أو يذل؟ فقال: «كل ما أنزل به الرجل مائة من هذا وشبهه، فهو زناً»^١.
أقول: يؤكدها روايات أخر ضعيفة سنداً.

□ تمنّي المعصية

قال سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

لا شبهة في حرمة ذكر الأجنبية، والتنسيب بها، كحرمة ذكر الفلماني، والتنسيب بهم بالشعر وغيره؛ إذا كان التنسيب لتمييز الحرام، وترجيح الوصول إلى المعاصي والفواحش، كالزنا، واللواط، وتحوّلها؛ فإن ذلك هناك لأحكام الشارع، وجرأة على معصيته، ومن هنا حرم طلب الحرام من الله بالدعاء^٢.

ما أفاده متين، وقد تقدّم الإشارة إليه في بحث التجري، فراجع.

□ تمنّي ما فضل الله به للغير

قال الله تعالى: «وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ وَأَشَاءُوا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^٣.

الظاهر أن المراد بما فضل الله هو المزايا التي جعلها الله لكل صنف من الرجال والنساء، كما يشهد به الآية نفسها، وعليه، فلا يتعيّن حمل النهي على المولوية؛ لاحتمال سوقه للإرشاد، فلا حظ.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٦٥.

٢. معيار الشريعة، ج ١، ص ٥١١.

٣. النساء (٤): ٣٢.

٥٠١. تمنّي موت البنات

قال عمر بن يزيد للصادق عليه السلام: «إن لي بنات، فقال: «لعلك تمنّي موتهن، أما إنك إن تمّيت موتهن ومُتْن، لم تُؤجر يوم القيامة، ولقيت ربك حين تلقاء وأنت عاصي»^١.
أقول: الجملة الأخيرة تدلّ على حرمة التمنّي المذكور وإن لم يُمتن؛ فإن موتهن أمر غير اختياري مباشرة، ولا معلول للتمنّي، وإنما فرضه الإمام ظاهراً لبيان نفي الأجر، لا لأجل تأثيره في تحقق الحرمة.^٢

والمفهوم عرفاً عدم الفرق في الحكم بين البنات والبنين. وأما تمنّي موت الأقارب، بل مطلق المؤمنين، بل المسلمين فيمكن أن يستفاد تحريمه من مجموع الروايات الواردة في حقوق المؤمنين وارتكاز التشريعة، وهل يلحق بمنّي الموت، تنّي الأمراض والإضرار المهمة؟ فيه وجهان.

□ الميل

قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَشْتَطِبُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَسِيلُوا كَلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾^٣.

أقول: إذا كان الرجل راغباً ومائلاً إلى إحدى زوجتيه ومعرضاً عن زوجته الأخرى، فقهرأ ترك هي، فلا هي ذات زوج تستفيد منه، ولا هي أرملة حرّة تتزوج من تريد، فالعدل الحقيقي وإن لم يكن مقدوراً للزوج حيث إن حبه غير اختياري إلا أنه لا بد له من إبقاء حقوقها المشروعة، وعليه، فليس في الآية حكم جديد سوى النهي عن ترك حقوقها الواجبة أو الراجعة.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٠٣ و ١٠٤.

٢. دلت على هذه الرواية الصحيحة وهذا الحكم، الفاضل ابن عبد كاهم المصطفوي عضو اللجنة المركزية للحركة الإسلامية الأفغانية، وهو أوّل من جاء بحرام غير مذكور في الكتاب، فأعطته الجائزة وذكرت اسمه وفاة بالوحد.

٣. النساء، ٤٤: ١٢٩.

«ن»

٥٠٢. القنابز

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ

الْإِسْمُ الشُّرُوءُ يُغَدِّ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَشِبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاطُونَ﴾^١.
النّز بالتحريك - هو اللقب، ويختصّ بما يدلّ على ذمّ كما قيل، أي لا تلقبوا بعضكم بعضاً بالألقاب السوء. وهل الآية تشمل كلّ لقب سوء أو تختصّ بما يفتيح شرعاً، كالزاني، واللاطي، والفاسق، والعاصي ونحو ذلك؟ فيه وجهان، من إطلاق الصدر، وخصوص الذيل وهو علّة النهي أو حكمته.

٥٠٣. الفبش

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «حدّ النبش حدّ السارق»^٢.
وفي صحيح ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا، قال: أني أمير المؤمنين يرجل نبش، فأخذ أمير المؤمنين يشعره فضرب به الأرض، ثم أمر الناس أن يبطّأوه بأرجلهم فوطئوه حتّى مات»^٣.

١. الحجرات (٤٩): ١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٥١٠.

٣. لو كان الضمير في «قال» راجعاً إلى الصادق عليه السلام، لكان يتم الرواية معتبراً لعدم احتمال كذب جماعة وغير واحد في عرض واحد، ولا أقل من وجود صادق لهم، وأما إذا كان الضمير راجعاً إلى ابن أبي عمير، فيحتل أن يكون كلّ

وروى الشيخ المفيد في الاختصاص عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: لما مات الرضا عليه السلام حججنا، فدخلنا على أبي جعفر عليه السلام وقد حضر خلق من الشيعة... فقال أبو جعفر عليه السلام: «سئل أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: يقطع يمينه للنبش، ويضرب حد الزنا؛ فإن حرمة الميتة كحرمة الحيّة»^١.
فقد تقدم من الكلام في كتاب الاختصاص بأنه لم يثبت كونه تأليفاً للشيخ المفيد، فلا يعتمد على شيء من رواياته. وإن فرضناها غير مرسلة.
ويروي الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين: أنه قطع نبش القبر، فسئل له: أنقطع في الموتى؟ فقال: «إنما لنقطع لأموالنا، كما نقطع لأحيائنا».
قال: وأتي نبش فأخذ بشعره، وجلده به الأرض، وقال: «طؤوا عباد الله»، فوطئ حتى مات.

وفي صحيح عيسى بن صحيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش والمختلس؟ قال: «يقطع الطرار والنباش، ولا يقطع المختلس»^٢.
وورد القطع في صحيح العزومي وموثقة إسحاق وغيرها أيضاً.
لكن في صحيح الفضيل عن الصادق عليه السلام، عنه عليه السلام: «النباش إذا كان معروفاً بذلك، قطع»^٣.
وفي صحيح عيسى بن صحيح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش قال: «لا يقطع»^٤.
ولكن في الوسائل نقله عن التهذيب بغير هذا السند، بل بسند الرواية السابقة عن الفضيل.
قال الشيخ الطوسي رحمه الله: ولنعلم ما قال :-

وأما رواية عيسى بن صحيح، وقوله: «لا يقطع الطرار، والنباش، والمختلس» فيوشك أن يكون قد سقط من الخبر شيء، لأنه قد روى هذا الخبر بعينه، وقال: سأله عن هؤلاء

→ واحد عن الجماعة المذكورة في طول آخر، فلابد من إحرار وثيقة جميعهم، وحيث إنها غير مطلوبة، فلا تكون الرواية حجة، ومنته قضية في واقعة.

١- وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥١١. وقد مر ما يتعلق به في عنوان السرقة.

٢- المصدر، ص ٥١٢ و ٥١٣.

٣- المصدر، ص ٥١٣؛ صحت هذه الرواية مبنية على كون الفضيل هو ابن يسار.

٤- تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٢٧.

الثلاثة؟ فقال: «يقطع الطرار، والنباش، ولا يقطع المختلس». وقد تقدمنا الرواية عنه في ذلك، إلخ.^١

أقول: فلم يبق في قبائل المطلقات سوى رواية الفضيل الذي لم يحصل الجزم لنا بكونه هو الثقة وإن ظن أنه هو. نعم، يمكن أن يقال: إن النباش صيغة مبالغ، فلا يصدق على من نبش مرة أو مرتين، بل الظاهر من اللفظة المذكورة من كان عمله النباش، وكان معروفاً بذلك، كما هو مضمون رواية الفضيل المذكورة، فتأمل.

وأما قتله بالوطء، فيحمل إما على من تكرر منه الفعل بعد إجراء الحد عليه مرتين، أو على من كان في قتله مصلحة مهتة بنظر الإمام المعصوم عليه السلام.

ثم إن النباش على ما في الثقاتوس :- هو إبراز المستور، وكشف الشيء عن الشيء، وقال: ومنه النباش. وفي مجمع البحرين: نبشت النبش، من باب «قتل» - استخرجته من الأرض، ومنه «النباش» ونبشت السر: أفضيته.

تقطة

في الشرائع والجواهر

(ويقطع سارق الكفن) من القبر وبعض أجزائه المندوبة (الأن القبر حرز له) إجماعاً في صريح المحكمي عن الإيضاح، والمكثز، والمنتخب، وظاهر الديلمي، وما عن المصنف والفقهاء من عدم القطع على النباش إلا أن يؤخذ وقد نبش مراراً مع شذوذه يمكن حمله كمستند على النباش غير السارق... فالحكم حينئذ مفروغ منه (أو) إنما الكلام في أنه (هل يشترط بلوغ قيمته نصاباً؟ قيل: نسب إلى الأكثر) نعم، وقيل... لا يشترط. والأول أشبه. ولو نبش ولم يأخذ الكفن (عزّر). ولو تكرر منه الفعل وفات السلطان، كان له قتله، للزوم (لغيره) عن الفساد...

ولو ما دوله يخلف شيئاً وكفنه الإمام عن بيت المال، فمن المبسوط: لا يقطع بلا خلاف...^٢
أقول: لا بعد في اعتبار سرقة الكفن في القطع بحيث يعزّر من نبش القبر بلا سرقة

١- المصدر، ص ١١٨.

٢- جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٥١٥.

وذلك لأجل ما هو المجهود خارجاً من عمل النباش؛ فإنه إنما ينشئ لسرقة الأكفان، ولذا يعبر عنه في اللغة الفارسية بـ (كفن كش)، كفن دزد) وعليه، يشكل القول بحرمة نبش القبر المجرد؛ فإن هذه الروايات لا تدل على حرمة شق القبر، بل على عقوبة الذي ينشئ القبور لسرقة الأكفان.

١ ثم لا بأس بقول من لم يشترط النصاب في الكفن المأخوذ؛ لإطلاق الأدلة الذي لا يعلم تقييده بما دل على النصاب في السرقة؛ لعدم العلم بانحداد عنوان «النباش» و«السارق» شرعاً؛ إذ من المحتمل مدخلية النباش في القطع أيضاً، فلاحظ، بل يشكل عدم القطع فيما إذا كان الكفن من بيت المال، وفي جريان الحكم إذا كان الميت غير مسلم وجهان.

٥٠٤. نبش القبر

قال المحقق الهمداني في كتابه مصباح الفقيه عند قول المحقق الحلبي: «لا يجوز نبش القبور»:

بلا خلاف فيه، بل إجماعاً، كما عن جماعة نقله، بل عن الشعبي وغيره دعوى إجماع المسلمين عليه، وكفى بالإجماعات المحكية المعتقدة بعدم نقل الخلاف، ومعروفة الحكم لدى المشرعة قديماً وحديثاً - دليلاً للحكم. واستدل له أيضاً بأنه مثله بالميت، وهناك له، ومقتضاء مسلمية حرمة المثلة، وهناك حرمة، وأعله كذلك، كما يشهد له ما دل على أن حرمة ميتاً حياً كحرمة ميتاً... ٢، ١

وقد فصل المقام هو وصاحب الجواهر وقد استثنوا منه موارد أحصاها الفقيه البردي في عروته إلى إثني عشر مورداً اختلف فيها المحشون، فلاحظ. وقال الفقيه المزبور في عروته:

يحرم نبش النبر وإن كان طفلاً أو مجنوناً إلا مع العلم بانه دراسه، وصبروته تراباً، ولا يكفي الظن به وإن بقي عظماً، فإن كان صلباً، ففي جواز نبشه إشكال. وأما مع كونه

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٢٨.

٢. مصباح الفقيه، ج ١، ص ٢٥٢ وما بعدها.

مجرد صورة بحيث يصير تراباً بأدنى حركة، فالظاهر جوازه.

نعم، لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأنثى ولو بعد الاندثار وإن طالبت المدة، وقال بعد ذكر المستثنيات: «بل يمكن أن يقال بجوازه في كل مورد يكون هناك رجحان شرعي من جهة من الجهات ولم يكن موجباً لهتك حرمة، أو لأدبته الناس؛ وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النباش إلا الإجماع، وهو أمر ليس بالقدر المتيقن منه غير هذه الموارد». لكن مع ذلك لا يخلو عن الإشكال. انتهى كلامه.

ووافقه جمع من المحققين لكتابه على قوله هذا. والأظهر أنه لا اعتبار بالإجماع المذكور، والصحيح حرمة النباش فيما إذا استلزم هتكاً، لما ورد من أن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً. ١ وأما في غيره، فلا يبعد القول بالجواز وإن كان الأحوط الترك. والمسألة ذات أهمية كبيرة في عصرنا؛ فإن الناس يحتاجون إلى بناء الدور في المقابر المتروكة كثيراً، فليس للمفتي أن يضيق على الناس؛ فإنه أيضاً خلاف الاحتياط.

ثم الأظهر عدم صدق الهتك إذا بقي من الميت عظماً ولو صلباً، فلا يبعد القول بجواز النباش حينئذ وإن كنا لم نفتح لحد الآن بجوازه؛ خوفاً من الإجماع المذكور، ولكن نسبنا الحرمة للسائلين والمستفتين إلى فتوى المجتهدين؛ اجتناباً عن القول على الله بغير علم. وما قال في العروة في نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء، قول فاقد للدليل.

□ التبشيط

لاحظ عنوان الشرب في حرف «ش».

٥٠٥. تنف الشعر

لاحظ دليل حرمة في عنوان «الخميش» في حرف «خ».

١. عليه يشكل الأمر في حكم جماعة بحرمة نبش قبر الطفل والمجنون مطلقاً.

٢. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٢٨.

□ تنجيس المحترم الشرعي

أدعي الإجماع على حرمة تنجيس المساجد، بل على وجوب إزالتها عنها، وقالوا بحرمة تنجيس المشاهد، والمصاحف، والتربة المأخوذة من المشاهد المشرفة بقصد التبرك ونحو ذلك.

أقول: إن استلزم التنجيس هتكها، فلا شك في حرمتها؛ بل يحرم بمجرد وضع النجس عليها أو فيها من دون تنجيس إذا استلزم الهتك والإهانة. للعلم بعدم رضى الشارع بهتكها وإلا فالحكم مبني على الاحتياط؛ للإجماع، والأدلة اللفظية التي استدلو بها، ولكنها قابلة للنقاش دلالة أو سنداً، والله العالم.

□ النجش

قيل: إنه لا خلاف بين الشيعة والسنة في حرمة النجش في الجملة، وقد فسروه بوجهين كما يظهر من أهل اللغة:

الوجه الأول: أن يزيد الرجل في البيع ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ولكن يسمعه غيره، فيزيد بزيادته وهذا هو الروي عن الأكثر.

الوجه الثاني: أن يمدح سلعة غيره و يروجها لبيعها، أو يذمها لئلا تباع، وظاهر الوجهين تحقق النجش بهما، سواء كان ذلك عن مؤاظة مع البائع أم لا، كما أفاده سيدنا الأستاذ الخوني أرضاه الله تعالى.

أقول: الظاهر عدم حرمة بعنوانه؛ لضعف ما استدكوا عليه، نعم، إذا انطبق عليه عنوان محرم آخر، كالغش، والكذب ونحوهما يحرم.^١

٥٠٦ التنجيم

في مؤتفة طريف عن أبي الحصين الذي يحتمل أنه زحر بن عبد الله الثقفي، قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «سئل رسول الله عن الساعة، فقال: عند إيمان بالنجوم، وتكذيب بالقدر»^١.

والروايات في المسألة كثيرة غير أن معظمها ضعيفة سنداً، فلذا لم أذكرها، ومن أراد ملاحظتها، فليراجع مظاهرها.

إذا عرفت هذا، فاعلم، أن المقصود فيما نحن فيه إثبات حرمة التنجيم الذي لا يستلزم الكفر أو الشرك، فمن اعتقد تأثير الكواكب وأنكر الخالق أو جعل الكواكب شريكاً له في التأثير، فهو كافر ومشرك، وحرمة الكفر أو الشرك غير محتاجة إلى بيان مع أنه سبق الإشارة إليها في حرفي «ش» و «ك».

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله:

التنجيم حرام وهو كما في جماع المقاصد - الإخبار عن أحكام النجوم باعتبار الحركات الفلكية، والاتصالات الكواكبية... إلى أن قال: «الثالث: الإخبار عن الحوادث والحكم بها مستنداً إلى تأثير الاتصالات المذكورة فيها بالاستقلال، أو بالتدخلية وهو مصطلح عليه بالتنجيم، فظاهر الفتاوى والنصوص حرمة مؤكدة».

ثم نقل جملة من الأخبار الضعيفة سنداً إلى أن قال: «ولو حكم بالنجوم على جهة أن مفتضى الاتصال الفلكي والحركة الفلكية، الحادثة الواقعة وإن كان الله يحو ما يشاء ويثبت، لم يدخل أيضاً في [مدلول] الأخبار النهائية؛ لأنها ظاهرة في الحكم على سبيل اليقين... إلا أن جواز بني على جواز اعتقاد الاقتضاء في العلويات للحوادث السفلية، ومسجي، إنكار المشهور لذلك وإن كان يظهر ذلك من المحدث الكاشاني، ولو أخير بالحوادث بطريق جريان العادة على وقوع الحادثة عند الحركة الفلكية من دون اقتضاء لها أصلاً، فهو أسلم، انتهى كلامه رفيع مقامه».

أقول: فالمحرم من التنجيم في كلامه اعتقاد تأثير الاتصالات كلياً أو جزئياً، نحو تأثير النار في الحرارة، وهذا التأثير وإن كان مقدوراً لله تعالى إلا أن مثله مما لا يصحوه الله تعالى.

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٠٣.

٢. ذكر في الأمر الأول جواز الإخبار بالكسوف والخسوف، وقال: الظاهر أنه لا يحرم الإخبار عن الأوضاع الفلكية المتصلة على سبيل الكواكب، وذكر في الأمر الثاني جواز الإخبار بمددات الأحكام عند الاتصالات والحركات بأن يحكم بوجود نظر في المستقبل عند الوضع المتيقن من القرب والبعد والمقابلة، والافتراق بين الكواكب.

وقال سيّد الأستاذ الخوئي (دام ظلّه):

الأمر الثالث: أن يلتزم بكون أوضاع الكواكب من الثقلان، والتباعد، والاتصال، والتربيع، والاختلاف، وغيرها من الحالات علامة على حوادث عالم العناصر التي تحدث بقدرة الله وإرادته. بأن يجعل الوضع الفلاني علامة رجولة الولد، والوضع الفلاني علامة أنوثته، وهكذا... وهذا الوجه قد اختاره السيّد بن طاووس... ووافق عليه جمع من الأعظم... وجعلوا عليه ما روي من صحة علم النجوم وجواز تعلّمه.

الأمر الرابع: أن يلتزم بأن لله تعالى قد أودع في طبائع أوضاع الكواكب خصوصيات تقضي حدوث بعض الحوادث من غير أن يكون لها استقلال في التأثير ولو بنحو الشراكة، وتلك الخصوصيات، كالحرارة، والبرودة، والمقتضيتين للإحراق والتبريد.

ثم أورد على الوجهين بمخالفتهما لإطلاقي الروايات الدالة على حرمة العمل بعلم النجوم، وجعلها علامة على الحوادث. وقال:

ظاهر جملة من الروايات أن تعلم النجوم حقيقة واقعية، ولكن لا يحيط بها غير علام الغيوب ومن ارتضاء لغيره، فلا يجوز لغيره أن يجعلها علامة على الحوادث.

وأورد أيضاً: بأن ذلك مناف للأخبار المتواترة الواردة في البحث على الدعاء والصدقات وسائر وجوه البر، والدالة على أنها ثروة القضاء الذي نزل من السماء وأمر بإتمامها، وأنها ثروة البلاء المبرم، ومن الواضح جداً أن الالتزام بالوجهين المذكورين إنكار لذلك^١، بلخ.

أقول: أمّا الإيراد الأول، ففيه أنه لا اعتبار بإطلاقي الروايات الضعيفة. وأمّا الإيراد الثاني، فهو يتألف في الوجه الثاني دون الوجه الأول الذي اختاره: بجمع من العلماء؛ إذ يمكن النحو والاثبات في العلامات، وحيث إنه لا إطلاق قوي، ولا عموم معتبر في المسألة، فلا يمكن الحكم بحرمة هذا القسم لمن يرى صحته وأنى له بإثباته^٢، ولكنّ البطالان الواقعي لا يستلزم الحرمة، فعمل المتيقّن بلحاظ الأدلة اللفظية والبيّنة هو القسم الأخير، كما ذكرناه من قبل أيضاً، والله العالم.

١. مصباح التنبيه، ج ١، ص ٢٥٣.

٢. خصوصاً بملاحظة علم النجوم الحديث، ونبوت مثلثة السموات للسلطات في فقد الشعور وتجانس التواتر وغيرها.

□ الاستنجاء بأشياء

قال صاحب الخروء: «لا يجوز الاستنجاء بالمحرمات، والروث، والعظم، ولو استنجى بها عصى، لكن يظهر المحلّ على الأقوى».

أقول: أمّا بالأوّل، فلا شك في حرمة، لكنّه من باب الهتك والتوهين، لا بدليل آخر. وأمّا بالآخرين، فلا دليل على حرمة الاستنجاء بهما؛ لضعف الروايات المستدلّ بها سنداً ودلالة^١.

ولكنّ سيّدنا الأستاذ الحكيم نقل الإجماع من جمع، وقال: «هو العمدة فيه... بل ظاهر الوسائل الجزم به أي بالكراهة» لكن يصعب الإقدام على مخالفة الإجماع المذكور، انتهى.

- أقول: لكن يصعب التحريم أيضاً بالإجماع المذكور؛ فإن الظن لا يغني من الحق شيئاً، والاحتياط طريق النجاة.

٥٠٧. نخع الذبيحة قبل أن تموت

في صحيح محمد بن مسلم عن الباقر^{عليه السلام}، قال: سألت عن الذبيحة؟ فقال: «استقبل بذيبتك القبلة، ولا تنخمها حتى تموت، ولا تأكل من ذبيحة لم تذبح من مذبحتها». وفي صحيح الحلبي عن الصادق^{عليه السلام}: «لا تنخم الذبيحة حتى تموت، فإذا ماتت فأنخمها»^٢.

أقول: في مجمع البحرين: والنخاع بالضم - هو الخيط الأبيض داخل عظم الرقبة مستنداً إلى الصلب يكون في جوف الفقار، بالفتح والضم، لغة قوم من الحجاز، ومن العرب من يفتح، ومنهم من يكسر. وفي الخبر: «لا تنخموا الذبيحة حتى تسحب» أي لا تقطعوا رقبتها وتفصلوها حتى تسكن حركتها.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٤٢.

٢. المصدر، ج ١٦، ص ٣١٢ و ٣١١.

قال بعض الشارحين:

نخع الذبيحة هو أن يقطع نخاعها قبل موتها، وهو الخيط وسط القنار بالفتح - مستأ من الرقية إلى أصل الذنب.

وقال: والمنخع: ما بين العنق والرأس من باطن. يقال: ذبحه فنخعه نخعاً من باب نفع أي جاز منتهى الذبح إلى النخاع. انتهى.

أقول: إن فسرناه بالمعنى الأول، فقد تقدّم الكلام حوله في مادة «القطع» من حرف «ق». وإن فسرناه بالمعنى الثاني، كما اختاره الشهيد الثاني رحمته في شرح التلمعة أيضاً، فحمل التهي على الكراهة - كما اختاره بعضهم منهم الشهيد الأول - غير ظاهر الوجه.

□ نذر المعصية

يحرم نذر المعصية، لأنه تجرؤ والتزام بخلاف ما أمر الله به، والله سبحانه لا يرضى بمثل هذا الالتزام قطعاً، ولو نذر كان نذره باطلاً، للروايات^١، ومثله أخواه: العهد واليمين. وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لا نذر في معصية، ولا يمين في قطيعة (رحم)»^٢. ولعل المراد نفي الصحة دون نفي الجواز وإثبات الحرمة.

٥٠٨. التنازع

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ»^٣.

انفاز عدم اختصاص التنازع المحرم بما ثبت من الدين، بل يعم التنازع في الأمور المباحة أيضاً إذا ترتب عليه الغاية المذكورة، وهي الفشل، وذهاب الريح، ويلحق غير حالة الحرب بها في الحكم بوحدة الملاك.

١. المصدر: ص ٢٢٩ و ٢٤٠.

٢. الكافي: ج ٧، ص ٤٤٠.

٣. الأنفال (٨): ٤٥ - ٤٦.

٥٠٩. نزع الولد من أمه في الجملة

قال الصادق في موثقة داود بن الحصين: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ». قال: «مادام الولد في الرضاع، فهو بين الأبوين بالسوية، فإذا قطم، فالأب أحق به من الأم، فإذا مات الأب، فالأم أحق به من العصة. وإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأم: لأرضعه إلا بخمسة دراهم، فإن له أن ينزعه منها إلا أن ذلك خير له وأرقى به إن يترك مع أمه»^١.

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «الحبلى المطلقة ينفق عليها حتى تضع حملها وهي أحق بولدها حتى ترضعه بما تقبله امرأة أخرى؛ إن الله يقول: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُهُ لَهُ بِوَلَدِهِ»»^٢.

وفي صحيح أيوب بن نوح، قال: كتب إليه بعض أصحابه: كانت لي امرأة ولي منها ولد وغلبت سبيلها؟ فكتب عليه السلام: «المرأة أحق بالولد إلى أن يبلغ سبع سنين إلا أن تشاء المرأة»^٣.

المستفاد من الروايات أمور:

الأمر الأول: أحقية الأم للارضاع إذا لم تطلب الأجرة بأكثر مما ترضي غيرها من النساء. وفي نكاح الجواهر:

يلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل لعله المراد من قوله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ» خصوصاً مع قوله تعالى بعد ذلك: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا» فلا يجوز نزعها منها^٤.

الأمر الثاني: سقوط حقها إذا طالبت أكثر من أجرة غيرها. وفي الجواهر: «للتنصوص السابقة المعتمدة بعدم الخلاف نقلاً وتحصيلاً، أو الإجماع كذلك». ويلحق بها المتبعة، كما يظهر من صحيح الحلبي. وفي الجواهر: «بل لعل ظاهر المصنف

١. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٩٠ و ١٩١.

٢. المصدر: ص ١٩٢.

٣. جواهر الكلام، (كتاب النكاح)، ص ٢٤٧، (الطبعة القديمة).

سقوط الحضانة أيضاً»، كما ستسمع جزمه فيما يأتي.

أقول: السقوط المذكور هو الاستفاد من موثقة داود.

الأمر الثالث: أحقية الأم بالولد مع موت الأب ولو بعد الرضاع، كما يدل عليه موثقة داود، بل حتى البلوغ، كما يدل عليه صحيح ابن سنان^١.

الأمر الرابع: أحقية الأب بعد الرضاع بالولد، فلا يجوز نزع منه، ويحمل الرواية الأخيرة على الندب إن صح رجوع الضمير المجزور إلى الإمام^٢. وأما إذا رجع إلى أيوب أو غيره، فهي ساقطة من رأس، ولا أقل من ضعفها بأضرارها.

حق الحضانة

الحضانة بالفتح والكسر^٣ كما عن القواعد والمسالك: ولاية وسلطنة على تربية الطفل وما يتعلق بها من مصلحة حفظه، وجعله في سريره، وكحله، وتنظيفه، وغسل خرقه، وثيابه، ونحو ذلك.

وهي عبارة عن أحقية الأم بالأمر المذكورة مدة الرضاع ذكراً كان أو أنثى إذا رضعته هي بنفسها أو غيرها. وفي الجواهر: «بلا خلاف معتد به أجده فيه». وعن الألباني: «إجماعاً، ونصاً، وفتوى».

أقول: أحقية الأم بولدها في أيام إرضاعها تستفاد من صحيح الحلبي المتقدم، ولكتفها غير واجبة عليها، بل له إسقاطها وأخذ الأجرة على عملها، ولأجله يحمل قوله^٤ في الموثقة المتقدمة: «مأدام الولد في الرضاع، فهو بين الأبوين بالسوية»، على غير المقام.

وأما إذا فصل الولد وانقضت مدة الرضاعة، فالمنفول عن المشهور المدعى عليه الإجماع، أن الوالد أحق بالذكر والأم أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين من حين الولادة، ثم يكون الأب أحق بها.

والأقوى إلحاق الأنثى بالذكر، كما يظهر مما تقدم.

ثم إنهم اشترطوا في ثبوت الحضانة للمرأة أن تكون عاقلة مسلمة حرة وغير مزوجة، وفي الجواهر: «بلا خلاف».

أقول: أما اشتراط الحرية، فلجملة من الروايات: منها: موثق جميل، وابن بكير في الولد من الحر والمملوكة؟ قال: «يذهب إلى الحرّ منهما». لكنهما مجملة^٥.

واشتراط الإسلام لا دليل قوي عليه. نعم، لا بعد في سقوط حقها بعد تمييز الولد إذا خيف عليه الكفر، وهذا مما يفهم من مذاق الشرع.

واشتراط العقل واضح الوجه؛ فإن الشارع لا يجعل لمن به جنون ولاية وتديراً قطعاً، وهل يلحق به كل من لم يتمكن من التدبير ولو بالاستثابة - له وجه قوي.

ثم إن هذه الشروط الثلاثة اعتبروها في الأب أيضاً، بل هي شروط في الوصي المفوض إليه حق الحضانة حدوداً وبقائه، وإن لم أجد عاجلاً من قال به، لكنه مما لا مناص عنه، وكذا في أب الأب وغيره ممن يستقل إليه حق الحضانة.

وأما عدم كونها مزوجة، فلبعض الأخبار التي لا تعتبر سنداً، وللإجماع المنقول عن الروضة، وفيه تردد.

وبما ذكرنا يظهر لليب عدم اعتبار الشروط المذكورة في الرضاع؛ لعدم إطلاق معتد به. نعم، في اعتبار العقل فيه وجه وإن قال في الجواهر: «ومن الغريب ذكرهم جملة من الأمور هنا بعنوان الشرطية لاستحقاق الحضانة، ولم يذكروا شيئاً منها في أحقية الرضاع مع اتحاد الوجه فيهما» فتأمل انتهى.

وإذا فقد الوالدان، فقليل بانتقال الحق المذكور إلى أب الأب، وبعده إلى سائر الأرحام حسب ترتيبهم في الميراث، والمسألة ذات أقوال، والأحسن التصالح.

١. البرهان، ج ١، ص ١٢٥، وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٧٧.

٢. قيل: أصلها المنفول وأصله: وقيل: هي من العنق وهو ما دون الإبط إلى الكشح، كما في المتن.

٣. لاحظ الروايات في نكاح الجواهر الكلام، ص ٢١٨، ووسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٨٢.

□ الفسيء

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَ عَاماً وَيُحْضِرُونَ عَاماً يُؤَاوِطُونَ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلِلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ^١﴾.

أقول: ليس في الآية الشريفة حكم جديد، فإن ما يشرعه الله لا بد من العمل على طبقها، ولا يجوز تقديمه وتأخيرها، وهذا مما يستفاد من نفس دليله.

□ النشوز

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّالِفِينَ تَخَافُونَهُمْ تَخَافُونَ نَجَسَهُمْ فَكَبَرُوا وَهَمَزُوا فِي رِجَالِهِمْ وَأَصْرَبُوا وَلَئِنْ طُغِيَ تَكَبُّهُمْ فَلَا تَخَفُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً^٢﴾.

أقول: الضرب دليل على حرمة النشوز جزماً، ولكن مع ذلك ليس هو أمر محرم، برأيه، بل ترك واجب، فقد عرّفه صاحب الجواهر بخروج الزوج أو الزوجة عن الطاعة الواجبة على كل واحد منهما للآخر.

وعلى هذا فلا يناسب هنا تفصيل أحكام النشوز وما يتحقق به، ونذكره في طي البحث عن الواجبات إن وفقنا الله تعالى لبيانها، كما وقفنا لبيان المحرمات، لحد الآن.

٥١٠. نصب آل محمد ﷺ

نصب آل محمد ﷺ حرام بالضرورة، والناسب أن تجس من الكلب، بل هو خارج عن الإسلام وأحكامه، بل عداوة أهل البيت حرام وإن لم يظهرها، ولم يتدين بها، وادعى بعض أهل السنة الإجماع على وجوب محبتهم^٣.

١. آتوبة (٥٦) ٢٧.

٢. النساء (٤١) ٣٤.

٣. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤٨٢ وما بعدها، ولاحظ كتاب النجاة لأخيه عشرة.

٥١١. نقض حكم الحاكم

لا يجوز نقض حكم الحاكم الجامع للشرائط كما لعنه المشهور على ما في المستسك: لما هو المعلوم، بل حكى عليه الإجماع بعضهم من عدم جواز نقض الحكم الناشئ عن اجتهاد صحيح باجتهاد كذلك، وإنما يجوز نقضه بالقطعي من إجماع، أو سنة متواترة، أو نحوهما، كما في الجواهر.

أقول: الحكم الصادر عن الحاكم الشرعي يمكن أن تتصوره بصور سبعة:

الصورة الأولى: لا يتبين خطأ كما في حق غير المجتهدين من العوام وأهل العلم.

الصورة الثانية: يعلم كونه مطابقاً للأدلة والأمارات.

الصورة الثالثة: يصحح مشكوكاً فيه.

الصورة الرابعة: يتبين خطأ بالدليل الاجتهادي، وبالجمله بالحجة المعتبرة الشرعية.

الصورة الخامسة: يتبين خطأ بالدليل القاطع النظري، كإجماع استنباطي، أو خبر محفوظ بقرينة قطعية.

الصورة السادسة: يتبين خطأ في مبادئ الحكم تبيناً قاطعاً مع احتمال مطابقتها للواقع.

الصورة السابعة: يتبين كون الحكم مخالفاً للواقع.

أقول: المتيقن من عدم جواز نقض الحكم هو عدم جوازه في الصور الثلاثة الأوليات.

وأما الرابعة: فقليل بعدم جوازه، ونسب جوازه إلى إطلاق جماعة^١.

أما الخامسة، فالمنقول عن صاحب الجواهر^٢ وصاحب العروة عدم جواز نقضه.

وأما السادسة: فلم يجوز سيدنا الحكيم ﷺ نقضه مع تجويزه نقض الخامسة

والسابعة، لكن قيد عدم الجواز بما إذا لم ينجز الحكم على خلاف موازين الاستنباط

١. مستند العروة الوثقى، ج ١، ص ٩١.

٢. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٩٧.

عمداً أو سهواً أو نسياناً، لا تصرف الدليل عن هذه الصورة.

وجوز صاحب الجواهر النقض في صورة تراضي الخصمين بتجديد الدعوى عند حاكم آخر.^١

وعن الشيخ (ع):

أن الحكم خطأ ولو بمخالفة القاطع لم ينقض إذا كان حقاً للناس، لأن صاحب الحق ربما أسقطه، وينقض إذا كان حقاً له عز وجل، كالمتن، والطلاق. وبه أغنى الناضل في معكّي القواعد، وأورد على الأول بأن مجرد احتمال رضا لا يرفع الخطاب بإظهار الحق.

وفي الجواهر:

وقد بان لك من جميع ما ذكرنا أن الحكم ينقض ... وينقض إذا خالف دليلاً علمياً لا مجال للاجتهاد فيه، أو دليلاً اجتهادياً لا مجال للاجتهاد بخلافه إلا غفلة أو سهواً، ولا ينقض في غير ذلك ... من غير فرق بين الحاكم ومقلده، وبين غيرهم من الحكام المخالفين له، ومقلديهم، ويبطل حكم الاجتهاد والتقليد في خصوص ذلك الجزئي أي مورد الحكم، كما أنه لا فرق في ذلك بين الموقوف والإيقاعات، والحل والحرم، والأحكام الوضعية حتى الطهارة والتجاسة، فلو ترفع شخصان على بيع شيء من المائعات وقد لاقى عرق الجنب من زنا مثلاً عند من يرى طهارته، فحكم بذلك كان طاهراً مملوكاً للمحكوم عليه وإن كان مجتهداً يرى نجاسته ... ويخرج حجتاً هذا الجزئي من كلّي الفتوى بأن المانع السلاقي عرق الجنب نجس ...^٢

إذا عرفت هذا، فلا بد من نكتة أنظر إلى دليلهم، وإليك بعض الروايات المناسبة للمقام:

١. صحيحة داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث ... قال: «ينظران من كان منكم مقن قد روى حديثنا، ونظر في حلالتنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً».

١. المصدر، ص ٩٤ و ٩٥.

٢. المصدر، ص ٩٧ و ٩٨.

فإنني قد جعلت عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والرد علينا الراد على الله وهو على حد الشك بالله.^١

أقول: هذا هو العمدة في الباب بحسب الظاهر.

٢. رواية أبي خديجة: بعثني أبو عبد الله (ع) إلى أصحابنا، فقال: «قل لهم: إنا كم إذا وقعت بينكم خصومة ... اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالتنا وحرامنا؛ فإنني قد جعلته عليكم قاضياً، وإنا كم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر».^٢

أقول: من الظاهر دلالة الرواية ولو بمناسبة الحكم والموضوع - على عدم جواز رد حكم من جعله الإمام قاضياً.

٣. ما عن الحجة المنتظر الغائب (عجل الله تعالى فرجه الشريف): «وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله».^٣
أقول: أما الرواية الأولى، فهي ضعيفة سنداً؛ لأجل عمر الراوي الأخير؛ إذ كل ما قبل وما ورد في حقه لا يثبت حسنه. على أن من يرى خطأ بالحجة الشرعية لا يرى حكمه حكم الأئمة، فلا يصدق في حق مثله أنه رد حكم الأئمة، ولا أقل من الانصراف. ومنه ينقدح الحال في الروايتين الأخيرتين أيضاً، على أن الثالثة ضعيفة سنداً، وللتائيه سندان: أحدهما، معتبر ومنته مغائر للمتن المذكور هنا في الجملة، بقي في المقام جهات من البحث كما تأني:

الجهة الأولى: قال المحقق في الشرائع:

لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال، وأمر بحبسه، فعند حضور الحاكم الثاني ينظر - في الحكم الأول - فإن كان الحكم موافقاً للحق، لزم وإلا أبطله، سواء كان مستند الحكم (الثاني) قطعياً أو اجتهادياً، وكذا كل حكم قضى به الأول وبان للثاني فيه الخطأ.^٤

الخ.

١. وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٩٩.

٢. المصدر، ص ١٠٠.

٣. المصدر، ص ١٠١.

٤. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٩٣.

أقول: بناء على عدم اعتبار الروايات أو عدم إطلاقها، أو الأخذ بالقدر المتيقن وهو عدم جواز الرد في الصور الثلاثة الأولى - ما أفاده صحيح، كما هو غير بعيد، لكن وجوب النظر على الحاكم الثاني على ما فهمه صاحب الجواهر من كلامه - لا وجه له أصلاً، بل يشكل جوازه مع امتناع من له الحق عن المرافعة؛ لانقطاع دعواه بحكومة الحاكم الأول.

الجهة الثانية: الفتوى عبارة عن الإخبار بحكم كلي عن جانب الشريعة، والحكم عبارة عن إنشاء حكم جزئي أو كلي لا من جانب الشريعة. وفي الجواهر أنه إنشاء انفاذ من الحاكم لا منه تعالى - لحكم شرعي، أو وضعي، أو موضوعهما في شيء مخصوص، فالفرق بينهما من جهتين:

الأولى: أن الأول إخبار، والثاني إنشاء.

الثانية: أن متعلق الأول كلي ومورد الثاني قد يكون جزئياً، كما هو الأكثر، وقد يكون كلياً، كتحريم شرب التن، أو استيراد مال، أو إصداره مطلقاً، لكنه مؤقت.

الجهة الثالثة: المتيقن من نفوذ الحكم ولو من جهة العلم الخارجي - إنما هو في النزاع والرافع، أو كل مورد يتيقن الحاكم بخطورة الموقف، وضرر عظيم للإسلام أو المسلمين، ففي مثله يجب الحكم ويحرم الرد، وأما في غيرهما، كالحكم بالصوم، أو الإفطار في أول رمضان وآخرها، ونحو ذلك، فلا دليل بقي بحرمة رده فضلاً عن وجوب إصداره، إلا أن يستدل للأول بقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

الجهة الرابعة: لا يعتبر في الحكم صيغة مخصوصة، كما ربما يتراءى من بعضهم، بل المناط إنشاء معنى الحكم بأي لفظ كان، بل يمكن تحققه بالفعل أيضاً.

□ النظر إلى الخمر

روى الحسين بن بسطام بسنده عن الصادق عليه السلام، فقال: «لا والله، لا يحل لمسلم أن ينظر إليه (الخمر) فكيف يتداوى به»^١.

١. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٧٧.

أقول: لكن الحسين المذكور مجهول، فروايات كتابه (طب الأئمة) غير معتبرة، نعم، في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «والله ما أحب أن أنظر إليه»^١. والظاهر اتحاد الروايتين، كما يظهر لمن لاحظ سندهما، فالنظر المذكور مكروه؛ ضرورة عدم دلالة نفي الحب على الحرمة.

□ نظر المحرم في المرأة

من أحرم ذكراً كان أو أنثى - يحرم عليه النظر في المرأة؛ لصحاحي معاوية، وصحيح حرير، وصحيح حنّان بن عثمان^٢.

لكن الحرمة ليست حكماً يرأسه، بل من جهة حرمة التزيين على المحرم، كما يظهر من الروايات الأربعة المذكورة، والمناط تحقق الزينة قصدًا أو لم يقصد.

٥١٢ و ٥١٣. النظر إلى عورة الغير

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «أما رجل أطلع على قوم في دارهم ينظر إلى عوراتهم ففقدوا عينه أو جرحوه، فلا دية عليهم». وقال: «من اعتدى، فاعتدى عليه، فلا قود له»^٣.

لكن في دلالة على حكم المقام نظر.

وفي صحيح حرير عنه عليه السلام: «لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه»^٤.

وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «كل آية في القرآن في ذكر الفرج، فهي من الزنا، إلا هذه الآية^٥، فإنها من النظر، فلا يحل للرجل المؤمن أن ينظر إلى فرج أخيه، ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى فرج أخيها»^٦.

١. المصدر، ص ٢١٧.

٢. المصدر، ج ١، ص ١١٤.

٣. المصدر، ج ١٩، ص ٥٠.

٤. المصدر، ج ١، ص ٢١١.

٥. إشارة إليها آية غش الأضفار في سورة النور.

٦. الترمذي، ج ٣، ص ١٣٠ نقلًا عن تفسير القمي، ج ١، ص ١٠١. و المصنف من صاحب وسائل الشريعة لعدم نقله.

و أما نظر الرجل إلى عورة المرأة و عكسه، فهما محرمان بالأولوية القطعية.
وفي صحيح ابن أبي عمير، عن غير واحد، عنه عليه السلام: «النظر إلى عورة من ليس بمسلم
مثل النظر إلى عورة الحمار»^١.

وفي المستمسك بعد نسبة جواز النظر إلى عورة الكافر إلى صاحب الوسائل: «لكن هجرهما (أي صحيح ابن أبي عمير، ومرسل الصدوق) مانع عن جواز الاعتماد
عليهما في ذلك»^٢.

أقول: المقتضي مفقود والمانع موجود، فالحكم بالحرمة موقوف على انعقاد إجماع
قطعي مفقود.

وأما النظر إلى عورة الطفل المميز والمجنون، فلا بد أن يستند في تحريمه إلى
إجماع، أو ارتكاز، وإلا فلا دليل لقطعي عليه إلا إذا صدق على المميز الأخ، وكذا على
المجنون بأن كان جنونه بعد إسلامه.

ثم الظاهر عدم جواز النظر إليهما من وراء الزجاج، والمرأة، والماء الصافي، ونحو
ذلك؛ إذ أن فرض قصور الروايات عن شمول مثله، فالمفهوم منها عرفاً ما بعته، كما في
المستمسك. ثم لا يعد في حرمة إراءة العورة فيما يحرم النظر إليها، للملازمة العرفية
بينهما، أو لمذاق المشرعة التابع لمذاق الشرع، وعلى كل، لا يجري الحكم في الأعلام
المختصرة اليوم؛ للانصراف.

خاتمة

قال صاحب العروة عليه السلام: «لا يجوز التوقف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة
الغير، بل يجب عليه التعدي عنه، أو غش النظر».

وعلق عليه سيدنا الحكيم عليه السلام: «هذا إذا كان النظر بغير اختياره؛ فإن الوقوف

→ للحديث في كتابه وسند تنسيب الأئمة غير معبر ولكن نقله الكليني في الكافي عن أبي عبد الله الزبيدي: «كل شيء
في القرآن في حفظ الفرج فهو من الزنا، إلا هذه الآية لأنها في النظر» راجع: وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٦٦ (في
نسخة كمبيوتر) وأسنده غير معتمد.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٦٥.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٨٩.

المذكور يكون علة للحرام، فيحرم، وأما إذا كان باختياره، فتحريم مقدمته غير ظاهر»
أنهى. وما أفاده متين وإن كان مخالفاً لبعض كلماته المتقدمة في هذا الكتاب.

٥١٤ و ٥١٥. النظر إلى الأجنبية

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا بأس بأن ينظر إلى وجهها، ومعاصها إذا أراد أن
يتزوجها»^١. مفهومه ثبوت البأس في النظر إلى وجهها، ومعاصها في غير صورة
التزويج، لكن يحتمل أن تكون الشرطية سبقت لبيان الموضوع لا لتقييد الحكم بها.
وفي رواية الكاهلي عنه عليه السلام: «النظرة بعد النظرة تزرع في القلب الشهوة، وكفى بها
لصاحبها فتنة»^٢.

الرواية لا تدل على حليلة النظرة الأولى، ولا على حرمة النظرة الثانية إلا بناءً على
حرمة حصول الشهوة أو الفتنة وهي غير ثابتة، ويحتمل قوياً حملها على الإرشاد إلى
آثار الشهوة والفتنة.

قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «ما يأمن الذين ينظرون في أدبار النساء أن ينظر
بذلك في تسائهم». وقريب منه صحيح هشام،^٣ ولكن عدم دلالتها على الحرمة واضح.
وفي موثقة زرعة بن محمد، قال: كان رجل بالمدينة له جارية ثقيفة، فوقع في
قلب رجل وأعجب بها، فشكى ذلك إلى أبي عبد الله، فقال له: «تعرض لرؤيتها، وكلما
رأيتها، قتل: أسأل الله من فضله...» والحديث طويل، لاحظته في فروع الكافي،^٤ ونقل
العبارة المتقدمة المحدث الحر عليه السلام في وسائله.^٥

مثل هذه الجملة لا يدل عرفاً على جواز النظر إلى بدننها، بل الرواية تصدق وإن رآها
من تحت ثيابها، لكن إطلاق الرواية يدل على جواز النظر، ورؤية وجهها، بل وبدنها بما
كان متعارفاً كشفه في ذلك الزمان للجواري.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٥٩.

٢. المصدر، ص ٥٢٩.

٣. المصدر، ص ١٤٤.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٥٥٩ و ٥٦٠ (الطبعة المجددة).

٥. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٦٠.

وفي موطئ عباد بن صهيب المروي في الكافي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا بأس بالنظر إلى رؤوس أهل تهامة، والأعراب، وأهل السواد، والعلوج؛ لأنهم إذا نهوا لا ينتهون» قال: - والمجنونة، والمغلوبة على عقلها، لا بأس بالنظر إلى شعرها، وجسدها ما لم يتعمد^١.

وفي التنقيح عن الحسن بن محبوب عن عباد، قال: سمعت...: «لا بأس بالنظر إلى شعور نساء أهل تهامة، والأعراب، وأهل البوادي من أهل الذمة، والعلوج؛ لأنهن إذا نهين لا ينتهين»، وقال: «المجنونة، والمغلوبة لا بأس بالنظر إلى شعورها وجسدها ما لم يتعمد ذلك»^٢.

أقول: التعليل يعتمد التحكم إلى كل امرأة مكشوفة الرأس، أو البدن إذا نهيت لانتهازي، فيجوز النظر إليها سوى فرجها - وهذه الرواية ترفع المشكلة في عصرنا عصر الابتذال والسفور.

وأما قوله عليه السلام في آخر الرواية: «ما لم يتعمد»، ففسره صاحب الوسائل بالنظر بشهوة، وهذا التفسير وإن كان راجحاً غير أنه لم يصل إلى حد الاطمئنان، ويمكن أن يراد به تكرار النظر وإدامته ولو لاستلزام الشهوة أو الرغبة، أو الفتنة، ولكن الظاهر أن إجماله لا يسري إلى صدر الرواية، ولو سري، فإنما يسري إلى المجنونة، والمغلوبة على عقلها فقط في النظر إلى شعرها، وجسدها؛ فإنه قيد له، ثم الظاهر أن المغلوبة على عقلها عطف بيان للمجنونة، ولا تشمل السفهية ونحوها.

وفي صحيح علي بن الحكم عن التميمي، عن الباقر عليه السلام، المروي في الكافي، قال: سألت عن المرأة المسلمة يصيبها البلاء في جسدها؛ إما كسر وإما جرح في مكان لا يصلح النظر إليه، يكون الرجل أوفق بعلاجه من النساء يصلح له النظر إليها؟ قال:

١. عباد عامر؛ لكن الجاني وقع، ولا معنى للقول بأنه ضعيف، كما عن المقداد، وتجدد سببنا الحكم في مستمسكه، ثم تكلف لاعتبار روايته بما لا يرجع إلى محض، فلاحظ حشمتك المروءة الموثق، ج ٩، ص ١٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٥٠.

٣. جامع الأحاديث، ج ٢، ص ٢٨٤.

«إذا اضطرت إليه، فليعالجها إن شاءت»^١.

تدل الرواية على حرمة النظر إلى النساء في صورة الاختيار في الجملة؛ بناءً على أن تعليق جواز العلاج على الاضطرار لأجل النظر فقط، كما هو المفروض في السؤال، أو لأجله، ولأجل التمسك لا لأجل التمسك وحده، إلا أن يقال: إن قول الراوي: «في مكان لا يصلح النظر إليه»، يراد به العورة، فيخرج عن محل البحث، فتدبر.

وفي صحيح علي بن سويد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إني مبتلى بالنظر إلى المرأة الجميلة، فيعجبني النظر إليها؟ فقال: «يا علي! لا بأس إذا عرف الله من نيتك الصديق، وإياك والزنا؛ فإنه يحق البركة، ويهلك الدين»^٢.

وقد مر^٣ جواز إبداء الوجه والكفين، وعدم كونهما من الزينة المحرمة إبداءهما، وعدم وجوب سترها على المرأة بدل عرفاً على جواز النظر إليها خلافاً لبعضهم، نعم، حرمة ستر شيء على أحد لا يدل على حرمة النظر إليه على غيره، فلاحظ.

إذا تقرّر هذا فنقول:

أولاً: يحرم النظر إلى المرأة في الجملة لبعض هذه الروايات، وللقطع الخارجي الحاصل من التسيرة المتصلة بالبانية على الحرمة بين المسلمين، وهذا مما لا إشكال فيه، لكن يستثنى منه ما يلي:

١. النظر إلى من يراد تزويجها بلا خلاف فيه بين المسلمين، وأدعي عليه الإجماع بقسميه؛ وللروايات المعتبرة المشتبهة على جواز النظر إلى وجهها ومعاصمها موضع القلب، وخلفها، ووجهها، ومحاسنها، بل في صحيح ابن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يريد أن يتزوج المرأة أينظر إليها؟ قال: «نعم، إنما يشتريها بأغلى الثمن»، وقريب منه في صحيح يونس وزاد فيه: «وثرق له الثياب؛ لأنه يريد أن

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٧٢. لكن في نسخة رواية علي بن الحكم عن التميمي تردد؛ لاختلاف طبعهما، وهذا الإشكال يجري في روايات ابن محبوب عن التميمي أيضاً ولا جواب مقنع.

٢. المصدر، ص ١٢٢.

٣. تقدم ذكره في حرف مبه في حياة الإيد.

١. اختلف الوجه في رواية الحسن بن السري الذي لا نقل ولقائه عن كلام، لكن الظاهر إرادة المستور دون المكتشف منها، فلا يشترط صحة الرواية بالحكم المذكور.

يشترطها بأعلى الثمن»، ومقتضاها ولا سيما الأخيرة - جواز النظر إلى تمام بدنها، سواء قصد تزويجها بخصوصها أم لا. نعم، لابد من استثناء العورة على كل حال، سواء كان لأجل انصراف النصوص، أو للارتكاز، والظاهر أنه لم يقل أحد بجواز النظر إليها.

نعم، يعتبر أن يحتل في النظر زيادة البصيرة بحالها وإلا فالحكم مشكل، بل ممنوع لانصراف الروايات عنه، وكذا إذا أراد التمتع بها في أيام معدودة بأجرة بخص، فافهم.^١
٢. النظر إلى الكافرات كما عن المشهور - وبدل عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله ﷺ: «لا حرمة لثساء أهل الذمة أن ينظر إلى شعورهن وأيديهن»^٢ لكن في السند التوفيقي ولم يثبت اعتبار رواياته، ونحن لانقول بجبر ضعف الرواية بقتوى المشهور، بل أخيراً بنينا على جهالة السكوني أيضاً.

لكن في موثقة عبادة المستقدمة المنقولة بطريق الصدوق في عهده ذكر لفظ «أهل الذمة» بدل «العلوج» فيشمل سائر الكفار بطريق أولى، وحيث لا منافاة في صدور الكلمتين (العلوج وأهل الذمة) من الإمام في هذه الرواية تؤخذ بهما، والعلوج إما مطلق الكفار وإما كفار العجم، وعلى الثاني يتعدى أيضاً إلى مطلقهم؛ لعدم خصوصية في عريته الكفار وعجميتهم في مثل هذه المسائل الشرعية.^٣

ومثلاً يدل على جواز النظر إلى غير المسلمات بالأولوية ما سبق من جواز النظر إلى عورة من ليس بمسلم.

ثم إن من تتبع الروايات الواردة في موضوع النظر، يظن ظناً قوياً أو يطمئن بأن المنع عن النظر إلى النساء لأجل احترامهن، فإذا حفظ بكفرها أو ابتدأها، يرتفع المنع، فلا حظ، وتأمل، والله العالم.

٣. النظر إلى رؤوس النساء اللاتي إذا نهين لانيتهن، كما في الموثقة المستقدمة، والظاهر عدم الخصوصية في الرؤوس بل يجري الحكم في جميع أعضاء أبدانهن إذا لم يسترن، ولا يتهين سوى العورة؛ لعدم التعليل (فتأمل) إلا إذا طرأ عليه عنوان محرم آخر.

٤. النظر إلى النساء عند الاضطراب، فإن الاضطراب كما مر في عنوان «الأكمل» في حرف «أ» يبيح المحظورات.

٥. النظر إلى الوجه واليدين إلى موضع السوار، كما مر في عنوان «الإيدام» في حروف «ب».

٦. النظر إلى المحارم التي يحرم نكاحهن، وبدل عليه في الجملة قوله تعالى: «إِلَّا لِيُتَوَلَّيْنَهُنَّ...»، وقد مر تحقيقه في محله. وعن الجواهر عنه من الضرورات، فالمسألة مسلمة، هذا في النسب. وأما في الرضاع، فلقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أو القرابة»^١ لكن المتيقن من النزول المذكور حرمة النكاح، وفي شموله لجواز النظر نوع تأمل. على أنه لا يشمل الجميع، كما تبه عليه السيد الحكيم عليه السلام مثل ما دل على أنه لا ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن، أو في أولاد المرضعة، فإن دليل التحريم في مثل ذلك، لا يقتضي الخروج عن عموم حرمة النظر، وعموم وجوب الستر.^٢

نعم، لا يعد في جواز النظر إلى بعض المحارم الرضاعية. ففي صحيح صفوان عن الرضا عليه السلام أرضعت أمي جارية بليني؟ فقال: «هي أختك من الرضاعة... صار أبوك أباها وأُمُّك أُمُّها»^٣.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا يصح للمرأة أن ينكحها عمها، ولا خالها من الرضاعة»^٤.

وفي صحيح أبوب: كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام: امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها؟ فكتب عليه السلام: «لا يجوز ذلك لك؛ لأن ولدها صارت بمنزلة ولدك»^٥.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: سئل وأنا حاضر - عن امرأة أرضعت

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

٢. مستند العروة الوثقى، ج ١، ص ٢٧.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٨٩.

٤. المصدر، ص ٢١٠.

٥. المصدر، ص ٢٠٦.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤٩ - ٦١.

٢. المصدر، ص ١٤٩.

٣. إلا أن يقال: الموثقة تدل على جواز النظر إلى الكفار إذا لم يقبل الستر، والمدعى أعم منه.

عقلاً مملوكاً لها من لينها حتى قطعتة هل لها أن تبينه؟ فقال: «لا، هو ابتها من الرضاغة، حرم عليها بيعة وأكل ثمنه»، ثم قال: «أليس رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاغ ما يحرم من النسب»^١.

ولا يخفى أن عناوين الأخت والعمة والنخال والولد ونحوها متسا يدل في عرف المتشريعة والإسلام على جواز النظر أيضاً، بل يمكن أن يستدل بصحيح ابن سنان على جواز النظر إلى مطلق المحارم بالرضاغ؛ لأن الإمام ﷺ استدلل بقول الرسول ﷺ على حرمة بيع الولد، وأكل ثمنه، فبدل على تعميم التنزيل لجميع الآثار، ومنها عدم حرمة النظر إلى الأم وغيرها دون خصوص حرمة النكاح، ولا سيما إذا انضم إليها دعوى الضرورة على الجواز من صاحب الجواهر ﷺ.

وفي رواية سماعة، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن مصافحة الرجل المرأة؟ قال: «لا يحل للرجل أن يصافح المرأة إلا امرأة يحرم عليه أن يتزوجها، أخت، أو بنت، أو عمة، أو خالة، أو بنت أخت، أو نحوها، وأما المرأة التي له أن يتزوجها، فلا يصافحها إلا من وراء الثوب، ولا يغمر كفها»^٢، والسند غير معتبر.

أقول: جواز لمس من يحرم نكاحها يدل على جواز النظر إليها بطريق أولى. وهذه الرواية عامة، لكن أشرنا في ما سبق إلى ضعف سندها بعثمان.

٧. النظر إلى النساء اللاتي يحرم نكاحهن بالمصاهرة في الجملة، كزوجة الولد، وزوجة الوالد، وجواز النظر إليهما مستفاد من القرآن المجيد، فراجع حرف «ب» في حياً «الإبداء». وأما اللاتي يحرم من أجل الزنا واللواط وغيرهما، فلا دليل على جواز النظر إليهن، فعالهن حال سائر الأجنبيةات. وأما أم الزوجة ونحوها، فتدل على جواز النظر إليها برواية سماعة المتقدم، مضافاً إلى أن صاحب الجواهر أدعى الضرورة عليه، ومثل هذه الدعوى من مثل هذا المدعي المنتبج يكفي لمثل هذا الحكم.

٨. النظر إلى المائكة إن تم ما استظهرنا من الأدلة؛ خلافاً للمشهور. وقد مر تفصيله في حرف «ب» في حياً «الإبداء».

٩. النظر إلى المملوكة، وأدعي عليه الضرورة، ولا يبعد جواز النظر إليها وإن حرم وطؤها بالتزويج، والكفر، والاشترار، والكتابة، والارتداد ونحو ذلك؛ لمجرد الملكية. نعم، الأمر في المشتركة غير واضح، فما ذكره الفقيه الزيدي في عروته وعلله سيدنا الحكيم ﷺ في مستمسكه محتاج إلى تأمل.

١٠. النظر إلى القواعد من النساء في الجملة، كما مر في حياً «التبرج».

١١. النظر إلى غير البالغة، لعدم دليل عليه، بل يمكن التمسك للجواز بصحيح ابن الحجاج^١.

١٢. المجنونة على إجمال في جواز النظر إليها، كما مر.

ثانياً: لا دليل على حرمة نظر المرأة إلى الرجل سوى عورته. فإن تم إجماع في غير الوجه، واليد، فهو وإلا لا يلحق النظر إلى سائر أعضاء بدنهم بالنظر إلى الوجه والكفين منهم في الجواز.

ثالثاً: الحكم بحرمة النظر إلى العضو الميان متحصراً ظاهراً باستصحابها حال اتصال العضو، فإن صح، فهو، وإلا فجواز النظر إليه في غير العورة. بأصالة البراءة إلا أن يمنع عنها الارتكاز.

وفي العروة بعد حكمه بالتحريم، قال: لا مثل السن، والنظر، والشعر ونحوها.

وعن الشيخ الأنصاري ﷺ: لا ينبغي الإشكال في جواز النظر إليها، وعلله بعض الأساتذة بأن مثل هذه الأمور من قبيل الثابت في الجسم لا جزء منه، وتحريمها في حال الاتصال بالتيمة. ويحتمل أن يكون لأجل أنها يسيرة لا يعتد بها في بقاء الموضوع، ومثلها قشور الجلد، بل الأجزاء اليسيرة منه ومن العظم متسا يشك في بقاء الموضوع فيه.

أقول: وهنا تفصيل آخر يخطر ببالي وهو القول بحرمة النظر إلى كل جزء مبان ثبت الحرمة لعنونه؛ للاستصحاب دون غيره؛ لأن المتيقن من حرمة حال كونه جزء المرأة، لكن لم أجد به قائلًا، بل محتملاً. هذا ما يتعلق بهذا المقام، والله سبحانه عالم بحقيقة الحال.

٥١٦. النظر برؤية

إنما جاز النظر في ما تقدم إذا لم يكن بتلذذ وريبة^١ وإلا حرم في غير الزوجة مطلقاً، والمسبوكة في بعض الحالات، وذلك لأن النظر بقصد اللذة، وبالريبة حرام بالإجماع والارتكاز، كما ادّعاء غير واحد.^٢

أقول: أما النظر بقصد اللذة أو المشتعل على اللذة، فلا دليل على حرمة، فإن الإجماع منقول غير حجة، والارتكاز مشتبه بالغيرة، بل صحيح علي بن سويد يدل على جوازه، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنني مبتلي بالنظر إلى المرأة الجميلة، فيعجبني النظر إليها، فقال: «يا علي! لا بأس إذا عرف الله من تبتك الصدق وإتيك والزنا، فإنه يمحى البركة، ويهلك الدين»^٣ والابتلاء غير ظاهر في الاضطراب؛ لصدقه بدونه، والظاهر أن المراد من صدق النية عدم القصد به إلى الزنا، كما يستفاد من آخره.

وأما الريبة، فيقول عنها السيد الحكيم عليه السلام:

قد عرفت أن الريبة مفسدة في كلامهم بأحد أمور: خوف الوقوع في الحرام، وما يخطر في البال عند النظر من الميل إلى الوقوع في الحرام مع المنظور إليه من تقبيل وتحوه، وخوف الافتتان، ويظهر من كلامهم حرمة النظر في جميع ذلك، وأن العمدة فيه الإجماع، وارتكاز المشرعة.^٤

أقول: القدر المتيقن من الإجماع والارتكاز هو حرمة النظر إذا خاف من نفسه الوقوع في الحرام فقط، بلا فرق بين الرجل والمرأة حتى الشيوخ والعجائز، وفي غيره يرجع إلى الإطلاقي أو الأصل، فلا يحرم على الأصح وإن كان الأحوط الاجتناب مطلقاً، بل لا يبعد وجوب هذا النظر على المنظورة والمنظور بأحد أسبابه، فلاحظ.

١. لا ينافي النظر إلى محسن من يراد تزويجها عن اللذة غالباً، وكذا إلى بعض من يجوز النظر إليها متى مرت، ولو كان الجائر هو النظر لمعالي عن اللذة، لوجب التنبيه عليه من الأئمة، فأنزل.

٢. راجع: مستند العروة الوثقى، ج ١، ص ٢١ و ٢٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٣١.

٤. مستند العروة الوثقى، ج ١٤، ص ٢٠.

٥١٧. نقر صيد الحرم

في صحيح حرير عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ألا إن الله عز وجل قد حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض، وهي حرام بحرام الله إلى يوم القيامة، لا ينقر صيدها، ولا يعصد شجرها، ولا يختلا خلها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد»^١.

وفي صحيح ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» البيت عنى أو الحرم؟ فقال: «من دخل الحرم من الناس مستجيراً به، فهو آمن من سخط الله عز وجل، ومن دخله من الوحش والطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»^٢.

□ الانتفاع بالنجس

قال الشيخ الطوسي عليه السلام في محكي بسوخته:

نجس العين لا يجوز بيعه، ولا إجارته، ولا الانتفاع به، ولا اقتناؤه بحال إجماعاً إلا الكلب، فإن فيه خلافاً.

وعن الحنابلة: لا يصح الانتفاع بالدهن النجس في أي شيء من الأشياء، وعن الحنفية:

لا يحل الانتفاع بدهن الميتة لأنه جزء منها، وقد حرمها الشرع، فلا تكون مالا^٣.

أقول: أما الانتفاع بالميتة: فقد بحثنا عنه في حرف «ب» في عنوان «البيع» مفضلاً، فلاحظ، وذكرنا أن الأظهر جواز الانتفاع بها في غير ما يحرم، كالأكل والشرب مثلاً، وأما الانتفاع بمطلق النجس، فقد استدل على حرمة بوجوه من الكتاب والسنة والإجماع، والحق أن شيئاً منها لا يتم، فلا مانع من إجراء أصالة البراءة، والله العالم^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ١٧٥.

٢. المصدر، ص ١٧٦.

٣. فقه المذاهب، ج ٢، ص ٢٣١ و ٢٣٢.

٤. لمزيد الاطلاع على البحث والأدلة راجع: مصباح الفقاهة، ج ١، ص ١٢٨.

٥١٨. الانتفاع بالحيوان الموطوء

لاحظ دليل تحريمه في حرف «أ».

□ النفاق

النفاق مركب من أمرين محرمين وهما: الكفر، والكذب، فلا حكم مستأنف له و القرآن يذمه أشد الذم.

□ إنفاق الخبيث

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لِبَاسَهُمْ خَبِيثَةً وَلَهُمْ يَتَّبِعُونَ لِبَاسَهُمْ خَبِيثَةً﴾^١ إن كان المراد بالخبيث هو المال الرديء، الذي لا يقبله الطبع، فالنهي عنه إرشادي إلى عدم ثوابه؛ فإن الإنفاق المذكور لم ينشأ عن حب الله تعالى وأمره، وإنما أتقنه للخلاص منه. والثواب على إنفاق ما يحبه المنفق؛ فإنه الذي ينشأ من قصد التقرب، قال الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وإن كان المراد به الحرام، فالحرمة من جهة التصرف في مال الغير واستعماله. وعلى كل من الاحتمالين رواية^٢، وذيل الآية برجح الاحتمال الأول.

□ الانتفاء من الحساب

روى الكليني^٣ عن علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن ابن أبي عمير وابن فضال، عن رجال شتى، عن الباقر والصادق^{عليهما السلام}، قالوا: «كفر بالله العظيم من انتفى (الانتفاء) من حساب وإن دق»^٤.

أقول: علي بن محمد الذي يروي عنه الكليني دائر بين أشخاص ثلاثة، كما يظهر

من بعض الكلمات: العلان، وابن بندر، و البرقي وقيل: بين الاثنين بالتحاد الأخيرين، وعليه، فهما ثقتان، وفي صالح تردد وجهاته.

وفي مجمع البحرين: الحَسْبُ بفتح الحاء والسين -: الشرف بالآباء، وما يعد من مفاخرتهم، وهو مصدر حَسَبَ بضم السين - ككرم، ومنه: «من قصر به عمله، لم ينفعه حسبه...» و الحَسْبُ: النسب، يقال: كيف حسبه فيكم؟ أي تسبه. وهذا الثاني هو المراد هنا، وقد مر صحيح أبي بصير في حرف «ب» وهو «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق»، فلاحظ.

□ نفى البكارة عن الزوجة

في صحيح الحلبي عن الصادق^{عليه السلام}: «إذا قال الرجل لامرأته: لم أجذك عذراء وليس له بنتة؟ قال: «بجلد الحد، ويخلى بينه وبين امرأته»^١ ومثله صحيح ابن سنان^٢ والمراد من الحد هو التعزير، كما يفهم من غيرهما، لكن الظاهر أن الحرمة لأجل إيذاء المؤمنة، كما فهمه يونس، لكن في صحيح زرارة عنه^٣ في رجل قال لامرأته: لم تأتني عذراء؟ قال: «ليس بشيء» لأن العذرة تذهب بغير جماع^٤، وفي صحيح أبي بصير: «يضرب» قلت: فإن عاد؟ قال: «يضرب...».

٥١٩. النفاق للمحرمة

في الصحيح قال الباقر^{عليه السلام}: «المحرمة لا تنتقب» لأن إحصاء المرأة في وجهها إحصاء الرجل في رأسه»^١.

وفي صحيح العيص: قال: الصادق^{عليه السلام} في حديث: كره النقاب، يعني للمرأة المحرمة و قال: «تستدل الثوب على وجهها». قلت: حد ذلك إلى أين؟ قال: «إلى

١. المصدر، ص ٦٦٠.

٢. المصدر.

٣. المصدر، ص ٦٠٩.

٤. المصدر، ج ١، ص ١٢٩.

١. البقرة (٢): ٢٦٧.

٢. البرهان، ج ١، ص ٢٥١.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ٢٢٤.

طرف الألف قدر ما تبصر.

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: مر أبو جعفر بامرأة متغطة وهي محرمة، فقال: «أحرمني، واسفري، وارخي ثوبك من فوق رأسك، فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك»، قال رجل: إلى أين ترخيه؟ قال: «تغطي عينيها»، قال: قلت: تبلغ فمها؟ قال: «نعم»^١.

وفي صحيح البيهقي عن أبي الحسن عليه السلام: مر أبو جعفر بامرأة محرمة قد استترت بعروحة، فأماط العروحة بنفسه عن وجهها.

وفي صحيح حرير عن الصادق عليه السلام: «المحرمة تستدل الثوب على وجهها إلى الذقن».

قال صاحب المحقق في تفسير النقاب: والظاهر أنه عبارة عن شد الثوب على فمها وأنتفها، وما سفل عنهما، كاللثام للرجل^٢.

وفي المنجد: «النقاب: جمع نقب - القناع تجعله المرأة على ما رن أنفها، «دويرك بيني» و تستر به وجهها، النقبة: جمع نقب بفتح القاف - ثوب كالإزار يشد كما تشد سراويل، وفسر القناع بما تغطي به المرأة رأسها».

والاستفاد من هذه الروايات أمور:

الأمر الأول: حرمة التنقيب على المحرمة، وهذه هو المتيقن من روايات الباب.

الأمر الثاني: حرمة تغطية الوجه ولو بغير نقاب؛ لقوله عليه السلام: «اسفري»، ولإمالة الإمام المروحة عن وجهه محرمة، لكن الأمر بالإسفار ليس بنفسه ظاهراً، بل لأجل إزالة النقاب، وعمل الإمالة مجمل لا يظهر وجهه لجواز التستر لها بلا خلاف^٣، للتصوص المذكورة، ولعل المرأة المحرمة تنقبت بالمروحة، فأماطها الإمام عليه السلام، والإنصاف أن حرمة التغطية مع جواز الاستدال حتى الذقن أو حتى النحر إذا كانت راكبة متهافئة متناقضة، إلا أن يخص الثاني بصورة التحجب عن الأجنبي فقط، كما

ربما يشعر به كلام سيدنا الأستاذ الخوئي في مناسكه التي لنا عليها حاشية مختصرة، لكننا تخصيص بلا مخصص، أو تقييد بلا مقيد؛ فإن روايات الباب مطلقة، كما تراها، لكن سيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام ادعى الإجماع على حرمة التغطية^٤، والإنصاف أن المقام عندي من المشكلات: لاختلاف تعابير الروايات.

الأمر الثالث: جواز الاستدال على الوجه، كما عرفت.

الأمر الرابع: عدم الفرق فيما مر بين حال البقعة والنوم، ولذا أفنى المحقق الثاني بحرمة التغطية عليها ولو عند النوم، لكن في صحيح زرارة: «لا بأس أن تغطي وجهها كله عند النوم»^٥.

وقال سيدنا الحكيم عليه السلام: «وأما نومها عليها، فكما في الرجل لا بأس به» وعليه، فالحكم مختص بغير النوم، وهل يجوز لها التغطية بالنقاب أم لا بد أن يكون بغيره؟ الأحوط الثاني.

٥٢٠. نقض العهد

قال الله تعالى: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ^١.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»^٢.

الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآيتين وما شابههما؛ إذا كان المراد من عهده هو أحكامه. وأما إذا كان المراد منه ما يقابل النذر واليمين، فله حكم جديد.

وفي صحيحة السيد الحسيني عليه السلام: عد الصادق عليه السلام من الكبائر نقض العهد، ونحن تعرض له في بيان الواجبات إن شاء الله تعالى.

١. المصحف، ص ٦٦.

٢. اعتماداً في الصحيح على صحيح سيدنا الحكيم في المصدر.

٣. البقرة: ٢٦، ٢٧ و ٢٨.

٤. المروحة (١٣٢) ٩٥.

١. المصحف، ص ١٢٠.

٢. المصحف، الآية، ج ١، ص ١٢٢.

٣. كما في دليل المصنف لسيدنا الحكيم، ص ٩٢.

٤. كما في رواية سماعه لكن لم يصرح فيها بالمحرمة، فلذا لم نقلها.

٥٢١. نقض اليقين بالشك

في صحيحة زرارة المضمرة...: «ولا تنقض اليقين أبداً بالشك وإنما تنقضه بيقين آخر»^١.

وفي صحيح آخر له عن الباقر عليه السلام: «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً»^٢.

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ١٧٥.

٢. المصدر، ج ١، ص ١٠٦٢.

٣. المصدر، ص ١٠٦٥.

٤. المصدر، ج ٦، ص ٣٢١.

الشرافي، وسيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظلّه) وفي الأعدام الأزلية، وفاقاً للسيد الأستاذ الخوئي. ولكن إذا لم تكن لوازم المساهية؛ نيباً للمحقق الشرافي وسيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام؛ وخلافاً للسيد الخوئي، وتفصيل الكلام لا يليق بهذا الكتاب.

□ نقض الأيمان

قال الله تعالى: «وَلَا تَنْفُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا...»^١.

٥٢٢. نقل الحجر الأسود

لا يجوز نقل الحجر الأسود عن مكانه، وكذا مقام إبراهيم؛ فضلاً عن الجمرات ونحوها، فلا بد من إبقاء المشاعر على حالتها، وفي كل مورد لم يوجد دليل لفظي على حرمة تستند الحرمة المذكورة إلى فهمها من مذاق الشرع.

٥٢٣. نقل زكاة الفطرة

في مكاتبة علي بن بلال، قال: كتبت إليه: هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل آخر من إخوانه في بلدة أخرى يحتاج أن يوجه له فطرة أم لا؟ فكتب عليه السلام: «تقسم الفطرة على من حضر، ولا يوجه ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم يجد موافقاً»^٢.

والظاهر عدم مانع عن الفتوى بمضمون الرواية لولا إضمارها؛ فإنه غير هيّن، كما ذكرنا في كتابنا بحوث في علم الرجال المسمى سابقاً بأفوائد رجالية.

وربما يحتمل نهيه عن التوجيه إلى بلا آخر، الحكم السياسي في ذاك الوقت.

فصل في المناكح المحرمة

أسباب تحريم نكاح النساء عشرون ونحن نذكرها حسب ترتيب حروف الهجاء:

١. النحل (٦١)، ٩١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٦، ص ٢٥١.

١. النجم بين فاطميتين، ٢. الإحرام، ٣. الإحصان، ٤. الرضاع، ٥. الرق، ٦. الزنا، ٧. زوجة النبي الخاتبة عليها السلام، ٨. المصاهرة، ٩. الطلاق، ١٠. الاعتداد، ١١. عدم الكفاءة، ١٢. قذف الصماء والخرساء، ١٣. الكفر، ١٤. اللعان، ١٥. اللبس، ١٦. النسب، ١٧. النظر، ١٨. استيفاء العدد، ١٩. الايقاب، ٢٠. التبعيض في السبب، فيحرم وطء الأمة المشتركة بالملك.

وأما تزويج فاطميتين، وقد تقدم ذكره مفصلاً في حرف «ز».

٥٢٤ - ٥٢٧. المحرم والمحرمة

في حسنة زرارة وداود بن سرحان عن الصادق عليه السلام: «... والمحرم إذا تزوج وهو يعلم أنه حرام عليه، ثم تحل له أبدأ»^١ وفي موثقهم أديم عنه: «إن المحرم إذا تزوج وهو محرم، فرق بينهما ولا يتعاودان أبدأ»^٢.

ولا فرق بين كون المرأة محرمة أو محلة، للإطلاق. كما لا فرق في التزويج بين المباشرة والتوكيل.

وفي صحيح ابن سنان: «ليس للمحرم أن يتزوج ولا يزوج، وإن تزوج أو زوج محلاً، فتزويجه باطل»^٣.

وفي صحيح يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يتزوج؟ قال: «لا، ولا يزوج المحرم المحل»^٤.

دلّت الأوليتان على الحرمة الأبديّة إذا عقد المحرم مع علمه بالحرمة. وأما مع جهله سولو تقصيراً أو غفلة - ونسيانه، فلا تحرم قافهم - وإن كان العقد باطلاً، ولا فرق في الإحرام بين كونه في العمرة أو في الحج ولو تدبياً.

١. راجع المصدر، ج ١٤، ص ٣٧٨ وتوضيحه بالحسنة دون الضعيفة منتهى على أنّ الشئ الواقع في استدعا ابن عبد السلام، كما هو ليس بمد كثير، فراجع.

٢. المصدر، ج ٩، ص ٩١.

٣. المصدر، ص ٨٩.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٣٧٨.

وإذا كانت المرأة محرمة والرجل محلاً، فالنكاح باطل بإجماع المتأخريين، كما في المستمسك، ويدخوله في الروايات بناء على أنّ المراد من المحرم الجنس الشامل للمرأة، وبقاعدة الاشتراك، كما فيه أيضاً.

أقول: لا بأس في الاعتماد على مجموعها لبطان العقد، ولكن الأظهر عدم إثبات الحرمة الأبديّة بها، والمتيقن من الإجماع أيضاً هو الرجل المحرم.

ودلّت الأخيرتان على حرمة التزويج والتزويج على المحرم، والظاهر شموله للمحرمة أيضاً، وقد مرّ في حرف «ز».

ولا فرق في من يزوجه المحرم فضولياً، أو وكالة، أو ولاية بين كونه محلاً أو محرماً، ذكرراً أو أنثى، ونصّت الثالثة على بطلان العقد وفساده أيضاً.

فائدة

إذا كان العقد باطلاً من غير جهة الإحرام، فإن كان لأجل فقد بعض أركانه بحيث لا يصدق أنه عقد وتزويج، فليس يحرام، ولا بموجب للحرام الأبدى، وإن كان لفقد بعض الشروط، فالأظهر ترتب الحكم عليه؛ لأنّ أسامي المعاملات عندنا موضوعة للأعم من الصحيح، كما قرّناه في شرح كفاية الأصول. وإن كان لكون المعقودة أخت الزوجة أو الخامسة ونحوهما، ففي ترتب الحكم عليه إشكال من جهة صدق التزويج، وقوة احتمال الانصراف، والله العالم.

٥٢٨ و ٥٢٩. المحصنة

يحرم عقد المزدوجة لغير زوجها؛ لقوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^١ وبطلان هذا العقد ضروري في دين الإسلام.

وأما الاستثناء، فهو أن يأمر الرجل عبده وتحتته أمته، فيقول له: اعتزل امرأتك ولا تقربها، ثم يحبسها عنه حتى يحبس، ثم يمسها، فإذا حاضت بعد منه إتماماً ردها

١. النساء (٤١).

عليه بغير نكاح^١.

ثم إنه يحرم على المحصنة أيضاً تزويج الأجانب، هذا واضح في دين الإسلام.

مسألة

العقد على ذات البعل مع الدخول بها والعلم بأنها ذات بعل، يوجب حرمتها عليه أبداً، ويدون العلم والدخول معاً، لا تحرم عليه، فله تزويجها بعد موت زوجها، أو طلاقها، وقد نقل عدم الخلاف في هاتين الصورتين، وإنما الكلام في فرض الدخول أو العلم فقط، والذي وقفت عليه من الروايات المعتبرة سنداً ما تلي:

١. موثق أديم عن الصادق عليه السلام: «التي يتزوج (تتزوج ظ) ولها زوج، يفرق بينهما ثم لا يتعاودان أبداً»، كذا في الوسائل^٢ والتهذيب ولكن رواها صاحب الوسائل في نكاح الإحرام بسند آخر وهو: «والذي يتزوج المرأة ولها زوج، يفرق بينهما ولا يتعاودان أبداً»^٣ إطلاقه قد يشمل فرض الجهل وعدم الدخول أيضاً فيشمل السقام بطريق أولى.
٢. في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في امرأة فُقد زوجها أو نعي إليها، فتزوجت ثم قدم زوجها بعد، فطلقها، قال: «تعنذ منهما جميعاً ثلاثة أشهر عدة واحدة، وليس للآخر أن يتزوجها أبداً»^٤.
- الظاهر منه ومن تأليه خصوص فرض الدخول؛ للاعتداد، والمهر، وجهل المرأة والرجل بالحال.

٣. موثقة زرارة بطريق الصدوق عنه: «إذا نعي الرجل إلى أهله، أو أخبروها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها الأول، فإن الأول أحق بها من هذا الأخير، دخل بها الأول أو لم يدخل بها، وليس للآخر أن يتزوجها أبداً، ولها المهر بما استحل من فرجها»^٥.

١. البرهان، ج ١، ص ٢٤٩.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٤١.

٣. المصدر، ج ١، ص ٩١.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٢٤١.

٥. المصدر، ص ٢٤٢.

٤. صحيح ابن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم، فطلقها الأول أو مات عنها ثم علم الأخير، أيراجعها؟ قال: «لا حتى تنقضي عدتها»^١.

وهو يدل على نفي الحرمة الأبدية في فرض جهل المتزوج حتى مع فرض الدخول وعلم المرأة بالحال.

٥. صحيح الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن - ولعله ابن الحجاج الثقة - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها أن لها زوجاً غائباً، فتركها ثم إن الزوج قدم فطلقها أو مات عنها، أيتزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم أن لها زوجاً؟ قال: «ما أحب له أن يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره»^٢.
- فنفي الحب دليل على الكراهة دون الحرمة، فتدل الرواية على جواز تزويجها وإن دخل بها في حالة جهله بحالها وإن كانت هي عالمة بالحال، كما هو قضية الإطلاق، ولو لا هذا الأخير، لكان الحاصل من مجموع الروايات الحرمة الأبدية بكل واحد من الدخول بالمعقودة ذات البعل ولو جهلاً، والعلم بحالها ولو من دون دخول بها، ومع ملاحظة الأخير المتيقن بلحاظ الروايات حرمتها مع علمه بالحال، دخل بها أم لم يدخل، وبالجمله، الأخير يعارض الثاني، والثالث و يحتمل الرجوع بعد تساقطها إلى موثق أديم، ويحتمل الرجوع إلى عموم الحل، فلاحظ وتأمل.

٥٣٠ - ٦٠١. الرضاع ومحرماته

قال الله تعالى: «وَأُمَّهَاتُكُمْ... وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعِ»^٣.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب أو بالقرابة»، كما في جملة من الروايات المعتبرة^٤.

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٢٤١.

٣. النساء (٤): ٢٢.

٤. راجع: وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٨٠ - ٢٨٢؛ جواهر الكلام، ج ١٠، ص ١٦، وإتبع في الأخير تواتر عن الفريقين.

أقول: على ضوء هذا الكلام الجامع يحرم نكاح أصناف: لأجل الرضاع المستحق بشرطه وهي كما تأتي.

١ و٢: حرمة الأُم الرضاعية على أولادها الرضاعية كحرمة الأُم الأصلية على أبنائها الأصلية وأولادهم وحرمتهم عليها.

٣ و٤: حرمة فحل الأُم الرضاعية صاحب اللبن على المرتضعة وأولادها وبالعكس.

٥ و٦: أباء الأب والأُم المذكورين وإن علوا وأُمَّهاتهما وإن علت ولادةً ورضاعاً على المرتضع وأولاده ولو رضاعاً، وكذا العكس.

٧ و٨: أولاد الأُم الرضاعية على المرتضع وأولاده ولو رضاعاً، وكذا العكس.

وأما أولادها رضاعاً من فحل آخر، فغير محرم نكاحهم عليه وعليهم؛ بناءً على اعتبار اتحاد الفحل في نشر الحرمة.

٩ و١٠: أولاد الأب الرضاعي ولو عن غير المرضعة، ولو رضاعاً على المرتضع والمرتضعة، وأولادهما ولو رضاعاً، فإنهم إخوة وأخوات، كما في أولاد الأب الأصلي؛ فإنهم إخوة وأخوات نسبية،^١ وأعمام وعمات لأولاد المرتضع، وكذا العكس.

١١ و١٢: إخوة الأب الرضاعي؛ فإنهم أعمام ولو كانوا إخوة عن رضاع، وكذا العكس.

١٣ و١٤: أخواته، فإنهن عمات ولو كنَّ أخوات عن رضاع، وكذا العكس.

١٥ و١٦: إخوة الأُم الرضاعية؛ فإنهم أخوال وإن كانوا إخوة عن رضاع، وكذا العكس.

١٧ و١٨: أخواتها، فإنهن خالات وإن كنَّ أخوات عن رضاعة،^٢ وكذا العكس.

١. عنوان أولاد الأُم وأولاد الأب وإن لم يكن محرمًا في النسب، لكنهم إخوة وأخوات عرفاً، فحرمون، ولا تنكح في صدق عنوان الإخوة والأخوات عليهم إلى دليل شرعي حتى يقال: إنه مفقود، بل يكفي الصدق العرفي، وحينئذٍ أخت المرتضع وإن صدق عليها عرفاً أخت الابن، لكن لم يكن بعنوانها هذا محرمًا، تقول بجوازها للفحل، وكذا أُم المرتضع، وهكذا العكس، فإنهم جنداً.

٢. هذا إذا كانت الأخت لأبويها من الرضاعة، وأما إذا كانت لأبها فقط، فلا تحرم، لعدم اتحاد النسل. وفي مسوغة اعتبار، قال: سألت أبا عبد الله عن غلام رضع من امرأة أبى له أن يتزوج أختها لأبها من الرضاعة؟ فقال: لا، فقد رضعها جميعاً من لبن فحل واحد من امرأة واحدة، قال: فتزوج أختها لأبها من الرضاعة؟ قال: فقال: «لا بأس بذلك، إن»

١٩ و٢٠: أولاد الأخت الرضاعية ولو رضاعاً، وكذا العكس.

٢١ و٢٢: أولاد الأخ الرضاعي ولو رضاعاً، وكذا العكس.

٢٣ و٢٤: الأُم الرضاعية للزوجة، وكذا العكس.

٢٥ و٢٦: بنت الزوجة الرضاعية إذا كانت الزوجة مدخولة، وكذا العكس.

٢٧ و٢٨: الجمع بين الأختين رضاعاً، وكذا العكس.

٢٩ و٣٠: منكوحة الأب رضاعاً، وكذا العكس.

٣١ و٣٢: حليلة الابن الرضاعي، وكذا العكس.^١

٣٣ و٣٤: أولاد أولاد الأُم الرضاعية، سواء كانوا ولادةً أو رضاعاً على المرتضع، وكذا عكسه.

٣٥ و٣٦: أولاد أولاد الأب الرضاعي، كما في السابق.

٣٧ و٤٤: عمّة الأُم الرضاعية، وعمتها، وخالتها، وخالتها ولو رضاعة، وعكسه.

٤٥ و٥٢: العمّة، والعَمّ، والخالة، والخال للأب الرضاعي، وعكسه.

٥٣ و٥٥: في صحيح أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها، ولا على أختها من الرضاعة».^٢

وحيث لا يحتمل أعميّة الرضاع عن النسب في الحرمة، فتقييد إطلاقه بصورة عدم إذن عمتها، وخالتها، وهذا الحكم تقول به وإن لم ترد هذه الرواية؛ للعوم السابق.

٥٦ و٦٣: أخت المملوطة، وبنته، وأُمّه، وجدّته رضاعاً؛ بناءً على حرمتهم نسباً، وكذا عكسه، فهذه أربعة وستون حكماً يستفاد من قول رسول الله ﷺ في التنزيل.

٦٤ و٦٥: أولاد المرضعة على أبي المرتضع، لا للعوم السابق، بل لصحيح أيوب

١. أختها التي ترضعه كان فحلها غير فحل التي أرضعت الغلام، فاختلف الفحلان، فلا بأس، وفي صحيح الحلبي: أبى له أن يتزوج أختها لأبها من الرضاعة؟ فقال: «إن كانت المرأة رضعاً من امرأة واحدة من لبن فحل واحد، فلا بأس، وإن كانت المرأة رضعاً من امرأة واحدة من لبن فحلين، فلا بأس بذلك»، وسائق الشبهة، ج ١١، ص ٢٩٤.

أقول: وهذا المعنى ينطبق على بعض القرويين الآخر، ولا يختص بهذا المورد.

٢. بناءً على أن قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ» ناظر إلى نفي حرمة حليلة الابن النكحي لفظاً وروحاً المعنى، والرضاعي نعماً وإلاً، فلا حرمة.

٣. وسائق الشبهة، ج ١١، ص ٣٠٤.

بن نوح: كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام: امرأة أرضعت بعض ولدي، هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها؟ فكتب عليه السلام: «لا يجوز ذلك لك؛ لأن ولدها صارت بمنزلة ولدك»^١، والتعليل غير مفهوم، وتعبدية التعليل غير راجح، والله العالم.

وفي صحيح عبدالله بن جعفر، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام: امرأة أرضعت ولد الرجل، هل يحل لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذه المرضعة أم لا؟ فوقع: «لا تحل»^٢.

أقول: فعلى هذا، إذا أرضعت المرأة ولد بنتها، حرمت البنت على زوجها، وكذا إذا أرضعت ولد زوج بنتها وإن لم يكن الولد المذكور من بنتها؛ لعدم الفرق في الحكم حدوداً وبقاءً، وأما إذا أرضعت ولد ابنة، فلا تحرم زوجته عليه، وهذا ظاهر.

وهل يختص الحكم بولدها النسبي، أو يشمل الرضاعي أيضاً؟ ذهب سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله) في رسالته المسماة بوضيح المسائل إلى الأول، ولكنه ذهب في منهاجه إلى الثاني المنسوب إلى المشهور، وهو الأقوي كما لا يخفى.

٦٦ و ٦٧: أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً على أبي المرنضع. ويمكن أن

يستدل عليه بصحيح أيوب السابق، ويدل عليه صحيح علي بن مهزيار عن الجواد عليه السلام:

«إن امرأة أرضعت لي صبيّاً، فهل يحل لي أن أتزوج ابنة زوجها؟ فقال لي: «ما أجود ما سألت، من هاهنا يؤتى أن يقول الناس: حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل، هذا هو لبن الفحل لا غيره»، فقلت له: الجارية ليست ابنة المرأة التي أرضعت لي، هي ابنة

غيرها؟ فقال: «لو كنّ عشر متفرقات ما حلّ لك شيء منهن، وكنّ في موضع يئذك»^٣.

أقول: ومع ذلك، الأظهر جواز نكاح أولاد الفحل زوجته المرضعة لأولاد أبي

المرنضع؛ إذا لم يكن هنا مانع آخر، وعدم حرمة بهذا التنزيل الدالّ على أن أولادهما

أولاد أبي المرنضع؛ فإن المحرم على الرجل نكاح أخته وعلى المرأة نكاح أخيها،

وليس عنوان أولاد الأب من العناوين المحرمة، ولكن الأحوط هو الاجتناب؛ لدعوى

الشيخ الإجماع على المنع وإن قيل: إنه لا خلاف في الجواز.

١. المصدر، ص ٢٠٦.

٢. المصدر، ص ٢٠٧.

٣. المصدر، ص ٢٩٧.

ثم إنه لا دليل قوي على إلحاق جد المرنضع بأبيه في الحكم المذكور، نعم، لا بأس بإلحاق أبيه الرضاعي بأبيه الأصلي في الحكم المذكور.

٧٢-٧٤: أم المزني بها وبنتها من الرضاعة؛ فإذا زنى بامرأة، حرمت أمها وبنتها عليه ولو رضاعاً. وكذا العكس؛ لصحيح محمد بن مسلم^١.

هاهنا فوائد

الفائدة الأولى: لا إشكال ولا خلاف في أن الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقاً، ويبطله لاحقاً؛ للقطع بعدم الفرق بين الابتداء والاستدامة، كما تطابقت عليه النصوص والفناوى من الخاصة، بل والعامة.

فلو تزوج مثلاً -رضيعة فأرضعتها من يفسد نكاح الصغيرة برضاعها كما أنه فتكون أختها، وزوجته فتكون بنته، وجدته فتكون عمته، وأخته فتكون بنت أختها، وزوجة الأب فتكون أخت لأبيها -فسد النكاح.

الفائدة الثانية: قد مر حرمة بنت الأخ الرضاعي ولو رضاعاً، لكن المستفاد من صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام الجواز، قال أمير المؤمنين في ابنة الأخ من الرضاع: «لا أمر به أحداً، ولا أنهى عنه، وأنا أنهى عنه نفسي وولدي، فقال: عرض على رسول الله عليه السلام ابنة حمزة، فأبى رسول الله عليه السلام، وقال: هي ابنة أخي من الرضاع»^٢، ويحمل الذيل على الكراهة بقريئة الصدر.

لكن في رواية علي بن جعفر: وسألته عن الاختلاف في القضاء عن أمير المؤمنين عليه السلام في أشياء من المعروف (الفروج خ): أنه لم يأمر بها، ولم ينه عنها، إلا أنه نهى عنها نفسه وولده، فقلت: كيف ذلك؟ ... قال: «قد بين إذ نهى نفسه وولده»، قلت له: فما منع أن يبين للناس؟ قال: «خشي أن لا يطاع، ولو أن أمير المؤمنين ثبتت قدماء، أقام كتاب الله كله، والحق كله، وصلى حسن و حسين وراء مروان، ونحن نصلي

١. المصدر، ص ٣٢٤.

٢. المصدر، ص ٢٩٩.

معهم»^١. لكن الحق ضعف هذه الرواية سنداً كما حققته بعد الطبعين من هذا الكتاب. في كتابنا: بحوث في علم الرجال، فالأظهر هو الجواز، والتعليل المذكور في هذا الخبر أيضاً ضعيف.

وعليه فلا بد من مراجعة القاعدة الدالة على الحرمة فتأمل.

الفائدة الثالثة: في رواية علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام، قيل له: إن رجلاً تزوج بجارية صغيرة فأرضعها امرأته ثم أرضعها امرأة له أخرى؟ فقال ابن شبرمة: حرمت عليه الجارية وامرأته، فقال أبو جعفر عليه السلام: «أخطأ ابن شبرمة، تحرم عليه الجارية وامرأته التي أرضعها أولاً، فأما الأخيرة، فلم تحرم عليه، كأنها أرضعت ابنته»^٢.

أقول: الرواية وإن لم تكن حجة شرعية؛ لضعف سندها غير أن مفادها مطابق للقاعدة، وقد أخطأ جمع من علمائنا أيضاً حيث حكموا بحرمة الأخيرة بدعوى أنه أم زوجته، وأن المشتق حقيقة فيما انقضى عنه المبدأ، لكنه مزيف بما ثبت في محله من كون استعمال المشتق فيه مجازاً، وأنه حقيقة في خصوص من تلبس بالعباد.

الفائدة الرابعة: الرضاع المحرم يتحقق بشروط:

الشرط الأول: أن يرتضع الصبي حتى يشنئ عظمه وينبت لحمه ودمه، كما في الروايات المعتبرة، أو يوماً وليلة، كما في موثقة زياد بن سودة^٣، أو خمس عشرة رضة متواليات، كما فيها وغيرها، ومفهوم الشرط في معتبرة مسعدة^٤ وإن كان التحريم بعشر رضعات متواليات، لكنه يحمل على الكراهة، لأجل موثقة زياد.

الشرط الثاني: اتحاد الفحل، وقد مر في بعض الحواشي بعض ما دل عليه. لاحظ الروايات،^٥ فلو أرضعت امرأة صبيّاً أو صبية من لبن فحلين على بعد بعيد في الفرض المذكور، لم تحصل الحرمة بين الرضيع والمرضة والفحلين، فضلاً عما بينه وبين غير المرضة والفحلين، وهذا مما لا خلاف فيه، بل في الجواهر الإجماع عليه بقسميه،

وقال: بل يمكن القطع به من النص والفتوى، كالقطع منهما بأن المرأة مثلاً لو أرضعت بلبن فحل واحد مائة، حرم بعضهم على بعض، وكذا لو نكح عشرة وأرضعت كل واحد واحدة أو أكثر القدر المحرم، حرم النكاح بينهم جميعاً إجماعاً ونصوصاً.

ولو أرضعت إثنين مثلاً بلبن فحلين، لم يحرم أحدهما على الآخر وإن حرم على المرضعة وصاحب اللبن؛ لعموم قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وإنما قلنا بتخصيصه فيما بين المرتضعين؛ خلافاً للطبرسي حيث لم يشترط اتحاد الفحل، فحكم بالحرمة بينهما للعموم، ولرواية محمد بن عبيدة^٦ الهمداني عن الرضا عليه السلام، لكن الرواية ضعيفة بجهالة ابن عبيدة، والعموم مخصص بالروايات المعتبرة، ثم إنه لا يعتبر بقاء زوجية الفحل للمرأة حين الرضاع بلا خلاف.

الشرط الثالث: اتحاد المرضعة. فلو كان لرجل زوجتان أرضعت كل واحدة منهما رضيعاً واحداً بعض المقدار فكمّل بإرضاعهما، لا ينشأ الحرمة؛ لموثقة زياد، قلت لأبي جعفر عليه السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: «لا يحرم الرضاع أقل من يوم وليلة، أو خمس عشرة رضة متواليات، من امرأة واحدة، من لبن فحل واحد، لم يفصل بينهما رضة امرأة غيرها»^٧.

وخالف في هذا الشرط صاحب المسالك عليه السلام، ورمى الموثقة بالضعف ولا عبرة بمخالفتها بعد حجية الموثقة، وفي الجواهر: «واعترضها بفتوى الأصحاب قديماً وحديثاً».

الشرط الرابع: الرضاع من الثدي، ومما يدل عليه صريحاً صحيح النحلي عن الصادق عليه السلام، قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين! إن امرأتي حلبت من لبنها في مكوك فأسقته جاريته، فقال: أوجع امرأتك، عليك بجاريته»^٨. الشرط الخامس: أن لا يكون اللبن ممزوجاً، فلو مزج بأن ألقى في قم الصبي مائناً

١. في رجال المصنفين «عبيدة» بحذف النون.

٢. الظاهر رجوع اعتبار المتواليات، ورحمة المرأة والفحل، وعدم الفصل برضعة أخرى إلى كلا التقديرين، أعني بهما اليوم والليلة، والخمس عشرة، كما أن الظاهر من الرضعة، الرضعة الكاملة بلا خلاف، وجده صاحب الجواهر يسلط، والحق اختصاص التوالي بالتقدير الثاني، لأن المتواليات في الموثقة صفة لحسن عشرة، فتدبر فيه.

٣. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٢٩٨.

١. بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٦٦.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٠٥.

٣. المصدر، ج ٤، ص ٢٨٢.

٤. المصدر، ج ١٤، ص ٢٨٥.

٥. المصدر، ص ٢٩٢-٢٩٨.

مثلاً و رضع، فامتزج حتى خرج عن كونه لبناً استهلكه أم لا، غالباً أم لا، لم ينشر الحرمة؛ إذ الرضاع وإن تحقق إلا أن المعتبر مع ذلك نصاً وفتوى وصول اللبن، بل قيل: إن ذلك هو المفهوم من الرضاع والارتضاع.

الشرط السادس: حياة المرصعة، ففي الشرائع والجواهر:

لأنها خرجت بالموت عن التحاق الأحكام المرفقة التي منها صدق كونها مرصعة وأرضعكم، ونحو ذلك، فهي حينئذ كالبهيمة المرصعة التي قد عرفت عدم نشر الحرمة بين الرضعتين... مع عدم ظهور خلاف فيه، بل في كشف اللثام لا حكم للين الميت بالاتفاق أيضاً، كما يظهر من المذكرة، ولكن في الشئ مع ذلك فيه تردد...

الشرط السابع: حياة الرضيع، واعتبارها من ملاحظة مجموع النصوص واضح.

الشرط الثامن: كون اللبن من الولادة؛ ففي صحيح يونس عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن امرأة لبنها من غير ولادة، فأرضعت جارية وعلماً من ذلك اللبن، هل يحرم بذلك اللبن ما يحرم من الرضاع؟ قال: «لا»^١.

ومقتضى إطلاقه نشر الحرمة ولو كانت الولادة عن وطء زناً، لكن في الجواهر عدمه إجماعاً بقسميه عليه^٢، وما استدلل به ضعيف، ولذا تقول به في الولادة عن شبهة.

الشرط التاسع: كون الرضاع في الحولين، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا رضاع بعد فطام»^٣، وفي معتبره داود عنه عليه السلام: «الرضاع بعد الحولين قبل أن يلفظ محرماً»^٤، لكنها رميت بالشذوذ والوهن بمخالفتها للإجماع بقسميه.

وللبحث مسائل أخرى مذكورة في المطولات، كما أن للرضاع تفاصيل أخرى، لكن المختصر لا يسعها.

٦٠٢ و ٦٠٣ الأمة على الحر في الجملة

لا يجوز للمحر نكاح الأمة مع الطول وعدم خوف العنت، ويجوز مع عدم الطول وخوف العنت؛ لقوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُخَضَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْضَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخَضَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِأَنْ كُنْتُمْ خَشِئِ الْعَنْتِ مِنْكُمْ وَأَنْ تَضْبِرُوا حَزِيْرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^١، فيحرم عليها نكاح الحر أيضاً، ولا حظ الروايات في الوسائل^٢.

٦٠٤ و ٦٠٥ الأمة على الحرمة

لا يجوز نكاح الأمة على الحرمة إلا بإذنها بلا خلاف أجده في المستثنى والمستثنى منه إلا ما نقل الشيخ عن قوم من أصحابنا من عدم الجواز مطلقاً و إن أدلت، وهو مع أنه غير معروف القائل واضح الضعف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر.

أقول: يدل على حرمة النكاح وبطلانه جملة من الروايات^٣، ويدل على المستثنى صحيح ابن بزيع^٤، لكنه في المتعة خاصة دون النكاح الدائم.

ثم إنه لا ينافي وجود الحرمة فرض عدم الطول وخوف العنت من ترك نكاح الأمة؛ لإمكان الخوف مع الحرمة لرق أو مرض أو غيرهما، ويحرم على الأمة أيضاً نكاح الحر المتزوج بالحرمة من دون إذنها.

١. النساء: (٤): ٢٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٩١.

٣. المصدر، ص ٣٩٢ و غيرها.

٤. المصدر، ص ٤٢٤.

١. المصدر، ص ٣٠٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٢٦٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٩١.

٤. المصدر، ص ٢٩٢.

٦٠٦ و ٦٠٧. العبد أكثر من الحرّتين

بدل على متعدّدة جملة من الروايات المعتبرة وغير المعتبرة^١ ويحرم العكس أيضاً.

٦٠٨ و ٦٠٩. الحرّ أكثر من الأمتين

في صحيح أبي بصير عن الباقر عليه السلام: «... لا يصلح له أن يتزوج في ثلاث إماء»^٢ لكن بقيت الصلاحية أعم من الحرمة، نعم في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه (أي في عدم حليّة أكثر من إثنين)، بل الإجماع بقسميه عليه. والإثنان تحلّان مع تحقق الشرطين المتقدمين، وحيث إنّ هذه المسائل قد خرجت عن محلّ الابتلاء في هذه الأعصار، لم نفضل القول فيها: اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة تُعزّز بها الإسلام وأهله، وتُذلّ بها الكفر والتفاق وأهلها.

٦١٠ و ٦١١. الزاني والزانية

أ) قال الله تبارك وتعالى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^٣.

ذيل الآية ظاهر في تحريم نكاح الزانية والزاني، سواء كان صدرها إخباراً، أو أريد به النهي، والأوّل غير بعيد، ولا أقل من الشك، فلا يستفاد منه حكم شرعي، بل لعل المراد أنّ من طبيعة حال الزاني والزانية أنّهما لا ينكحان غيرهما؛ لما بين الزاني والزانية من اتّجانس والمشاركة في الفساد والقيح.

وإرجاع اسم الإشارة إلى الزنا المستفاد من الآية بعيد عن ظاهر الآية، فلا يجوز أن يصار إليه بلا دليل، وللغيب العظيم صاحب الجواهر عليه السلام طویل في هدم دلالة الذيل

١. المصدر، ص ١٠٤.

٢. المصدر، ص ٣٩٩.

٣. البقرة ٢٣٤. ثم إنّ لمعاد العائنة حول الآية الكريمة خمسة أقوال: أحدها: تفسير النكاح بالدخول فيكون المشار إليه «حرم ذلك» هو الزنا ولا حظ بقية الأقوال في الزوّة الإسلامية، ص ٦٠١.

المذكور (أي قوله تعالى: «وَحُرْمٌ ذَلِكَ...» على الحرمة^١ وهو يشبه قصد التأويل؛ لأجل الرأي السائد بين الفقهاء من القول بالجواز، وكلّ ما ذكره فهو مصادم لظهور الآية أو صراحتها في التحريم في الجملة، فلا يلتفت إليه. ولولا ضيق المجال، لتقلنا كلامه بطوله مع نقده وردوده، والله العاصم والموفق.

هذا ما يرجع إلى الكتاب، وأمّا ما يرجع إلى السنّة، فنقول: إنّها غير مستفقة، بل مداليلها متفاوتة^٢ فطائفة منها: تجوز نكاح الزانية مطلقاً، كصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: سألته عن رجل فجر بامرأة ثمّ بدا له أن يتزوجها؟ فقال: «حلال، أوّله سفاح وآخره نكاح، أوّله حرام وآخره حلال». وقريب منه صحيح الحلبي وفي آخره: «ومثله مثل النخلة أصاب الرجل من ثمرها حراماً ثمّ اشتراها بعد فكانت حلالاً، وكصحيح بن رثاب، وصحيح بن مسكان»^٣، وصحيح إسحاق^٤.

وطائفة منها: علقت جواز نكاحها على رشدها وتوبتها، كمؤثقة عثمان، ومؤثقة إسحاق بن جرير، ففي ذيلها «وإنما يجوز له أن يتزوجها بعد أن يقف على توبتها». وصحيح ابن مسلم، وصحيح أبي بصير المضمّر، وعليها يحمل مادّ على المنع مطلقاً، كمفهوم صحيح منصور^٥.

وطائفة منها: دلّت على عدم تحريم الزوجة بزناها على زوجها، كمؤثقة عباد، وصحيح زرارة.

وطائفة منها: دلّت على حرمة نكاح المعلن والمعلنة بالزنا، كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا تتزوج المرأة المعلنة بالزنا، ولا يتزوج الرجل المعلن بالزنا إلّا بعد أن تعرف منهما التوبة».

وكصحيح زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» قال: «هنّ نساء مشهورات

١. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ١٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٢٦-٢٢٧.

٣. راجع: المصدر، ص ٢٢٤، «لها مشر».

٤. المصدر، ص ٤١٥.

٥. المصدر، ص ٢٢٣.

بالزنا، ورجال مشهورون بالزنا، قد شهروا بالزنا، وعرفوا به والناس اليوم بذلك المنزل، فمن أقيم عليه حد الزنا أو شهر (منهم) بخ بالزنا، لم ينبغ لأحد أن يناكحه حتى يعرف منه توبته». وللرواية أساسيد.

أقول: قوله: «لم ينبغ» بمعنى لم يجوز بقية قوله تعالى «وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» فإنه ورد في تفسير الآية، فافهم.

وكمؤقتة حكم بن حكيم^١ عنه^٢ في قول الله عز وجل: «وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» قال: «إنما ذلك في الجهر». ثم قال: «لو أن إنساناً زنا ثم تاب تزوج حيث شاء».

وطائفة منها: اشترطت العفة، كصحيح ابن أبي يعفور: سأله^٣ عن المرأة ولا يدري ما حالها، أينزوجها الرجل متعة قال: «يتعرض لها، فإن أجبته إلى الفجور، فلا يفعل»^٤.

أقول: أما الأخيرة، فتحمل على من علم فجرها أولاً وإن أبى، فتحمل على الندب لعدم وجوب التعرض. ولا أظن قال به أحد.

وأما الأولى، فيقتد بإطلاقها بغيرها حسب المعمول المطرد.

والثالثة: لاتصادم بشيء، فنلتزم بها، ونقول: إن الزنا لا يضر بالتكاح بقاء، وحيث لا منافاة بين الثانية والرابعة، فنقول: إنه يحرم نكاح الزانية، سواء كانت معلنة أم لا حتى ثابت، اللهم إلا أن يقال: إنه إذا حكمنا بحرمه نكاح مطلق الزانية قبل توبتها، تسلف عنوان المعلقة في الطائفة الرابعة، ولكن يمكن أن يقال: إن العنوان المذكور لتأكيد الحرمة للأصلها، فلا يلغى، أو أنه ناظر إلى الآية الكريمة، كما في صحيح زرارة، فلا حظ.

وأما الزوج، فإن كان معلناً بالزنا، فلا يجوز نكاحه قبل التوبة، كما في الطائفة الرابعة، وفي تحققه بمرة واحدة إشكال.

هذا ما يتعلق بالروايات، وأما الفتوى الفقهي، ففي الشرائع والجواهر: من زنى بامرأة خفية عن زوج، لم يحرم عليه نكاحها وإن لم تتب، وفقاً للشهور شهرة عظيمة، بل في محكي الخلاف الإجماع عليه... خلافاً للشيخين وجماعة، بل في محكي الغنية الإجماع عليه، فاشترطوا التوبة^١.

أقول: كما لا اعتبار بإجماع الغنية لاعتبار بإجماع الخلاف الذي خالفه مدعيه أولاً وهو الشيخ^٢، والإنصاف عدم جواز الاعتماد على أمثال هذه الإجماعات المنقولة المبينة على أمور اجتهادية، أو الناشئة عن حالات نفسية فردية.

وفي الجواهر أيضاً بعد ذكر الطائفة الرابعة الدالة على حرمة نكاح الزانية المعلقة، وحملها على الكراهة: «بعد عدم معروفة القائل في تخصيص الحرمة بالمشهورة بالزنا خاصة، ومنه يعلم حينئذ هجر ظاهر هذه الأخبار المقتضي لوجوب حملها على ما عرفت (من الكراهة)»^٣.

والمخلص عدم جواز نكاح الزانية والزاني قبل التوبة، وجوازه بعدها، نعم، هنا موضوع آخر وهو أن من صدر منه الزنا قبل ستوات مرة أو مرتين مثلاً، لم يصدق عرفاً عليه الآن أنه زان أو زانية وإن لم يتب عن ذنبه السابق، بل يصدق عليه أنه كان زانياً، كما قرر في أصول الفقه، فلا يبعد انصراف أدلة المنع إلى من هو يزني بالفعل، ومشتغل به، فلا بد من نكاحه، أو نكاحها من التوبة، فتدبر.

٦١٢ و ٦١٣. الزنا بالمزوجة

قال صاحب العروة^١:

إذا زنى بذات بعل دواماً ومتعة، حرمت عليه أبداً، فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها، أو طلاقها، أو انقضاء مذهبها إذا كانت متعة، ولا فرق على الظاهر بين كونه حال الزنا عالماً

١. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٩.

٢. المصدر، ص ٤٤٤.

١. بناء على أن بيان الواقع في حلها هو ابن عثمان الموقر.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤٤٣.

بأنها ذات بعل أولاً، كما لا فرق بين كونها حرة أو أمة، وزوجها حراً أو عبداً، كبيراً أو صغيراً، ولا ين كونها مدخولاً بها من زوجها أولاً، ولا...

أقول: لم يذكروا للحكم دليلاً سوى الإجماع، ولكن تردّد فيه المحقق رحمته، وخالفه بعض المتأخرين، كما قيل. وعن المسالك عدم تحقق الإجماع على وجه يكون حجة. ثم استدلّ له بالأولية؛ لأن العقد على ذات البعل مع العلم إذا كان محرماً، فالزنا أولى، وإذا كان الدخول مع العقد محرماً، فالزنا أولى، وتبعه على ذلك غيره. وفي المسالك تبعاً للجمهور: «لكن القطع بالأولية غير حاصل، فالعمدة ظهور الإجماع، إلخ». أقول: لكن الإجماع أيضاً غير قطعي، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، والاحتياط من جهة الأولية المذكورة في المسالك لازم.

٦١٤ و ٦١٥. الزنا بالمعتدة الرجعية

واستدلوا على حرمة المعتدة بالمعتدة الرجعية إذا زنت بها، فيها حرمة أبدية بالإجماع. ويظهر حال هذه المسألة من سابقها، وأن الأولية المشار إليها، توجب الاحتياط.

٦١٦ - ٦١٩. المزني بأمتها وابنتها

في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يفجر بامرأة: أيتزوج بابنتها؟ قال: «لا، ولكن إن كانت عنده امرأة ثم فجر بأمتها أو أختها، لم تحرم عليه امرأته؛ إن الحرام لا يفسد الحلال»^١. وفي صحيح العيص عنه عليه السلام: «إن لم يكن أفضى إلى الأم، فلا بأس، وإن كان أفضى، فلا يتزوج ابنتها»^٢ ومثله غيره، ويحمل المطلقات على هذا جمعاً، فلاحظ.

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: سألت عن رجل فجر بامرأة أيتزوج أمتها من الرضاة أو بنتها؟ قال: «لا»^١. أقول: تدلّ الرواية على تحريم الأم من النسب بطريق أولى. وأمّا رواية ابن المشي عن الصادق عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يأتي المرأة حراماً: أيتزوجها؟ قال: «نعم، وأمتها وابنتها»^٢ فتحمل على غير الدخول بقربته ما تقدّم فتدبر - على أن سندها غير تقى، وغير خال عن الإشكال، فلاحظ.

وفي صحيح ابن مسلم: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس - عن رجل نال من خالته في شبهة ثم ارتدع ويتزوج ابنتها؟ قال: «لا»، قلت: إنه لم يكن أفضى إليها، إنما كان شيء دون شيء؟ فقال: «لا يصدق ولا كرامة»^٣. أقول: والعجب من السيّد الأستاذ الحكيم حيث لم يحمل المطلقات على المقيّدات، كما حملناها نحن، وكلامه بطوله غير خال عن الإيراد، كما يظهر للمتأمل في روايات الباب، والله الهادي.

تنبيه

في محكي الانتصار للسيد المرتضى رحمته: «مما ظنّ انفراد الإمامية به القول بأن من زنا بعته أو خالته حرمت عليه بنتاهما على التأييد...» ثم استدلّ على التحريم بالإجماع والأخبار^٤. أقول: الظنّ غير حجة له ولنا، ولم نجد خيراً ورد في حرمة بنت العمة إذا زنى بالعمة، والله العالم.

٦٢٠ - ٦٢٣. المزني بها للأب أو الابن

في حسنة أبي بصير، قال: سألت عن الرجل يفجر بالمرأة أتحتل لابنته؟ أو

١. المصدر، ص ٣٢٤.

٢. المصدر، ص ٣٢٤.

٣. المصدر، ص ٣٢٩.

٤. المصدر، ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

٢. المصدر، ص ٣٢٣، لا بعد في شمول الرواية لتوطأ بالشيء أيضاً، فلاحظ.

يفجر بها الابن أنحل لأبيه؟ قال: «لا، إن كان الأب أو الابن مشها واحدا منهما، فلا تحل»^١.

الرواية ظاهرة في منع النكاح المسبوق بالزنا، وليس له ظهور في منعه به بقاء، وبها يفيد إطلاق صحيح مرازم الآتي، فتأمل.

وفي صحيح علي بن الحكم عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام: «أنا عنده - عن رجل اشترى جارية ولم يمسها، فأمرت امرأته ابنها وهو ابن عشر سنين، أن يقع عليها، فوقع عليها، فما ترى فيه؟» فقال: «أثم الغلام وأثمت أمه، ولا أرى للاب إذا قربها الابن أن يقع عليها»^٢.

أقول: عمدة ما ذكر في توثيق الكاهلي المذكور أو حسنه قول النجاشي: وكان عبدالله وجهاً عند أبي الحسن عليه السلام، ووصى به علي بن يقطين، فقال له: «أضمن لي الكاهلي وعياله...» ولولا ذكر التوصية، لكانت الوجهة أمارة حسنه، لكن ذكر التوصية ربما يوجب احتمال استفادة الوجهة منها، وهي غير ثابتة بطريق معتبر، على أنها لا تدل على الحسن. فضلاً عن الوثاقة، على أن دخول غلام صغير ذي عشر سنوات بالجارية أيضاً غير خال عن الفرية، والله العالم.

فالعمدة هو الحديث الأول، وبه تحكم بحرمة الزني بها لكل من الأب والابن على الآخر، وكذا عكسه، ولكن في صحيح مرازم، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام وسئل عن امرأة أمرت ابنها أن يقع على جارية لأبيه، فوقع - فقال: «أثمت وأثم ابنتها»، وقد سألتني بعض هؤلاء عن هذه المسألة، فقلت له: أمسكها، فإن الحلال لا يفسده الحرام^٣.

وإطلاقة يشمل ما إذا كان وقوع الابن عليها قبل دخول أبيه بها، والظاهر من الرواية هو الزنا العمدي دون الوطء بالنشوة، ويحتمل أن السائلين كانوا من المخالفين فأفتاهم الإمام عليه السلام حسب مذهبهم، وطبق عليه التكثير المتسالم عليها (الحلال لا يفسده الحرام).

١. المصدر، ص ٣٤٨.

٢. المصدر، ص ٣٦٩.

٣. المصدر، ص ٣٢٠.

خاتمة

قال الفقيه البيهقي في عروته: لا فرق في الزنا بين كونه اختيارياً، أو إجبارياً، أو اضطرارياً، ولا بين كونه في حال النوم أو اليقظة، ولا بين كونه الزاني بالغاً أو غير بالغ، وكذا الزني بها، بل لو أدخلت المرأة ذكر الرضيع في فرجها، نشر الحرمة على إشكال، بل لو زنا بالميتة، فكذلك على إشكال أيضاً، وأشكال من ذلك لو أدخلت ذكر الميت المتصل، وأما لو أدخلت الذكر المقطوع، فالظاهر عدم النشر. أقول: وفي بعض ما ذكره، تأمل.

٦٢٤ و ٦٢٥. أزواج النبي ﷺ

قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا»^١.

٦٢٦ - ٦٢٩. زوجة الأب والابن

تحرم زوجة كل من الأب والابن على الآخر فصاعداً في الأول وثاناً في الثاني، نسباً، أو رضاعاً، دواماً، ومتعة بمجرد العقد وإن لم يكن قد دخل، والظاهر عدم الخلاف فيه، بل أصل الحكم في الجملة قطعي.

قال الله تعالى: «وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا»^٢. بناء على أن المراد بالنكاح العقد دون الدخول.

وقال تعالى: «وَعَزَّزْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ... وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ»^٣. وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام: «لو لم يحرم على الناس أزواج النبي ﷺ يقول الله عز وجل: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ

١. الأحزاب (٣٣)، ص ٥٣.

٢. النساء (١)، ص ٩٢.

٣. النساء (١)، ص ٩٧.

تَقْدِرُ أَبْدَأَهُ حَرَمَ عَلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وَلَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً جَدَّةً^١.

أقول: إذا لم يَجُزْ نِكَاحُ زَوْجَةِ الْجَدِّ لِلْأُمِّ وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولَةٍ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ، لَمْ يَجُزْ نِكَاحُ زَوْجَةِ الْجَدِّ لِلْأَبِّ كَذَلِكَ بِطَرِيقٍ أَوْلَى، وَإِذَا نَبَتْ إِرَادَةَ الْأَجْدَادِ مِنَ الْآبَاءِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِسَهْلِ ادِّعَاءِ إِرَادَةِ الْأَبْنَاءِ النَّازِلِينَ مِنَ الْأَبْنَاءِ فِيهَا وَلَوْ بِضَمِيمَةِ الْإِتْفَاقِ، وَعَدَمِ الْخِلَافِ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ لَا يَنْفِي الْحَرَمَةَ فِي الْإِبْنِ الرِّضَاعِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّسَبِيَّ فِي مَقَابِلِ الْمُتَنَبِّئِي الَّذِي جَرَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ عَلَى تَسْمِيئِهِ ابْنًا، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحَالِةِ بَيْنَ الْمَدْخُولَةِ وَغَيْرِهَا.

٦٣٠ - ٦٣٣. مملوكة الأب أو الابن المدخولة

تَحْرِمُ مَمْلُوكَةُ الْأَبِّ وَالْإِبْنِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولَةً بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا قَبِيلَ، وَلَا تَحْرِمُ بغير الدَّخُولِ، وَاللَّمَسِ، وَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ فِي الْجُمْلَةِ إِجْمَاعًا كَمَا تَقُلُ.

فَفِي صَحِيحِ الْبِزْطِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ نِكَاحَهُ لَهَا الْجَارِيَةِ، فَيَقْبُلُهَا هَلْ تَحِلُّ لَوْلَدِهِ؟ قَالَ: «بِشَهْوَةٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَاتَرَكَ شَيْئًا إِذَا قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ». ثُمَّ قَالَ ابْتَدَأَ مِنْهُ: «إِنْ جَرَّدَهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ، حَرَّمَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ». قُلْتُ: إِذَا نَظَرَ إِلَى جَسَدِهَا؟ فَقَالَ: «إِذَا نَظَرَ إِلَى لُحْيَتِهَا وَجَسَدِهَا بِشَهْوَةٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ».

وَفِي صَحِيحِ جَمِيلٍ، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع: الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى الْجَارِيَةِ يَرِيدُ شَرَاءَهَا أَمْحِلُّ لَابْنَهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ إِلَى عَوْرَتِهَا»^٢.

وَالرَّوَايَاتُ غَيْرُ مَنْحَصِرَةٍ فِيمَا أوردناه غَيْرَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الْإِبْتِلَاءِ، لَا تَسْتَحِقُّ مَزِيدَ بَحْثٍ، وَلِذَا أَحْمِلْنَاهَا تَحْدِيدَ الْمَوْضُوعِ، وَالطَّلَابُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَطُولَاتِ^٣.

٦٣٤ و ٦٣٥. أم الزوج

تَحْرِمُ أُمُّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ... وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^١ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ أُمَّهَاتِهِمَا وَجَدَّاتِهِمَا، وَلَا يَبْعَدُ إِرَادَةُ الْعُمُومِ مِنْ نَفْسِ الْآيَةِ، وَلَوْ يَفْرِقُنِي فِيهِمُ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْآيَةِ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجَةِ دَائِمَةً، أَوْ مُنْقَطِعَةً، وَكَوْنِهَا مَدْخُولَةً أَوْ غَيْرَ مَدْخُولَةٍ.

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ) فِي مَوْثِقَةِ عَشَارٍ عَنِ الصَّادِقِ ع، عَنْ أَبِيهِ ع: «وَالْأُمَّهَاتُ مِهْمَاتُ دَخَلِ بِالْبَنَاتِ أُمٌّ لَمْ يَدْخُلْ بِيَهُنَّ، فَحَرِّمُوا، وَأَبْهَمُوا مَا أَبْهَمَ اللَّهُ»^٢.

أقول: الْإِبْهَامُ هُنَا يَمَعْنِي الْإِطْلَاقُ، وَعَدَمُ تَقْيِيدِ حَرَمَةِ نِكَاحِهِنَّ بِالدَّخُولِ بَيْنَهُنَّ.

وَفِي صَحِيحِ غِيَاثٍ عَنِ الصَّادِقِ ع، عَنْ أَبِيهِ ع: «إِنَّ عَلِيًّا ع قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، حَرِّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا إِذَا دَخَلَ بِالْأُمِّ، فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ، فَلَا يَأْسُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْإِبْنَةِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ بِالْإِبْنَةِ فَدَخَلَ بِهَا أَوَّلًا يَدْخُلُ، فَقَدْ حَرِّمَتْ عَلَيْهِ الْأُمُّ وَقَالَ: - الرِّبَاطُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَرَّ فِي الْحَجَرِ أَوَّلًا يَكُنْ»^٣.

وَفِي صَحِيحِ أَبِي بصير المَضْمَرَةِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟ فَقَالَ: «تَحِلُّ لَهَا ابْنَتُهَا، وَلَا تَحِلُّ لَهَا أُمُّهَا»^٤.

لَكِنْ فِي صَحِيحِ جَمِيلٍ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا هَلْ تَحِلُّ لَهَا ابْنَتُهَا؟ قَالَ: «الْأُمُّ وَالْإِبْنَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِأَحَدَاهُمَا حَلَّتْ لَهُ الْأُخْرَى»^٥.

وَفِي صَحِيحِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَضْمَرِ، قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ مَاتَتْ، أَمْحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمُّهَا؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، كَيْفَ تَحِلُّ لَهَا أُمُّهَا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا؟»

١. النساء (٤: ٢٦).

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٥٥.

٣. المصدر، ص ٣٥٥.

٤. المصدر.

٥. المصدر، ص ٣٥٦.

١. الفهرست، ج ١، ص ٣٥٦، ووسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٦٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٣٦٧.

٣. المصدر، ص ٣٦٦.

قال: قلت له: فرجل تزوج امرأة فهلك قبل أن يدخل بها، تحل له أمها؟ قال: «وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها»^١ ومنهما يظهر المراد في صحيح جميل وحشاد بن عثمان أيضاً^٢.

ويمكن حمل النهي في غير المدخول بها على الكراهة جمعاً، كما ذهب إليه ابن عقيل، فاشتراط الدخول بالبنت في تحريم الأم، وحيث إنه لم ينقل عن أحد متناً موافقة، كان الاحتياط للزومي في العمل بإطلاق الكتاب العزيز.

٦٣٦ و ٦٣٧. بنت الزوجة المدخول بها

قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ بَنَاتِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^٣.

وفي مؤتقة عمار عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الريائب عليكم حرام من الأثمات التي قد دخل بهن، هن في الحجور، وغير الحجور سواء»^٤.

وقريب منها غيرها، وإطلاقها يشمل البنت المتولدة بعد خروج الأم عن زوجها، وقالوا بعدم الفرق بين بنتها وبنت بنتها، وبنت ابنتها فتأزلاً، والأظهر استفادة الحكم من الخارج، كالإجماع ونحوه، كما عن المستند لامن النص، كما يظهر من بعضهم؛ منهم السيد الأستاذ الحكيم في مستسكه، والاحتياط في عدم نكاح بنت الزوجة المتولدة عنها بعد طلاق الزوجة وعدم النظر إليها.

ثم إن قضية إطلاق الكتاب وبعض الروايات، جواز نكاح بنت الزوجة غير المدخولة، ولو بأشرها، وقتلها، ورأى منها ما يحرم على غير الزوج، لكن في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما المنع^٥ إلا أنه محمول على الكراهة؛ لصحيح العيص^٦.

ثم إن مقتضى الإطلاق أيضاً عدم الفرق في الدخول بين القبل والدير، بل ولو ببعض الحشفة؛ لصدق الدخول وإن استظهر الإجماع على عدم كفايته، ولزوم الدخول بتمام الحشفة^١، وكونه في البقطة والنوم، وبالاختيار والإخبار منهما، أو من غيرهما، نعم، لا بد من الدخول، ولا يكفي إزال الماء في رحمها، فقط.

٦٣٨ و ٦٣٩. أم المملوكة الموطوءة وبنتها

في المستسك: «إجماعاً محققاً، والنصوص به وإفيدة».

أقول: لا مجال لنقل روايات المسألة بعد عدم وقوع الابتلاء بها في هذه الأعصار^٢.

٦٤٠ - ٦٤٣. بنت أخت الزوجة وبنت أخيها في الجملة

قال الباقر عليه السلام في مؤتقة ابن مسلم: «لا تزوج ابنة الأخ ولا ابنة الأخت على العمّة، ولا على الخالة إلا بأذنهما، وتزوج العمّة والخالة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير إذنهما»^٣.

وعليها تحمل المطلقات؛ خلافاً للإسكافي، والمثنائي حيث قالاً بالجواز مطلقاً، ولصاحب المتع حيث منع مطلقاً، وفي الجواهر أذعن على قول المشهور الإجماع مستفيضاً أو متواتراً كالتنصوص.

ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين الصغيرين والكبيرتين في الدوام والانقطاع ولوساعة، وهل يكفي إذن ولي العمّة والخالة إذا كانتا صغيرتين؟ الظاهر عدمه، كما أن الظاهر عدم سقوط إذنهما حينئذ.

ثم إن روايات الباب المعبرة لا تشمل فرض اقتران العقدین؛ لاختصاصها بفرض سبق عقد العمّة والخالة، ولكن مع ذلك بشكل الرجوع إلى البراءة؛ لإمكان استفادة

١. مستسكه الثبوتية الوقتية، ج ١، ص ١٥٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٥٧.

٣. المصدر، ص ٢٧٤.

١- المصدر.

٢. المصدر، ص ٣٥٥.

٣. النساء (١): ٢٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٢٥١.

٥. المصدر، ص ٢٥٢.

٦. المصدر، ص ٢٥٤.

إلحاق الاقتران بالسبق من مناسبة الحكم والموضوع، وإن شئت، فقل: من الذوق العرفي، فتأمل.

وأما ما في العمدة من عدم الفرق في الثمة والخالة بين الدنيا منهما والعليا تبعاً لجماعة، فهو ممنوع، فالصحيح الاختصار في الحكم على الدنيا منهما، نعم، لافرق بين المسلمين والكافرين، كما أفاد احتمال الاختصاص بالأول، كما عن السيد الحكيم^١ ضعيف المأخذ، كما يظهر للمراجع إلى الروايات المعتمدة، فلاحظ.

ثم الأظهر اعتبار الإذن دون الرضا الباطني؛ فإن المأخوذ في الروايات المعتمدة هو الأول، ولو أذنتا ثم رجعتا ولم يبلغه الخبر، فتزوج بيئت الأخت أو الأخ، بطل النكاح^٢، نعم، لو كان الرجوع بعد العقد لغى، كما يستفاد من الروايات، ولا أقل من استصحاب أثر العقد.

ثم إنه يمكن أن يستفاد من روايات الباب مقارنة الإذن للعقد، فيبطل وإن لحقه الإذن، لكن ملاحظة ما ذكره في صحة البيع الفضولي، تمنع عن هذه الاستفادة، والله العالم.

٦٤٤ و ٦٤٥، الجمع بين الأختين

قال الله تعالى: «وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً»^٣.

والظاهر عدم الخلاف في تحريمه بين المسلمين، وقد قيل: إن النصوص به متواترة معنى، ولا فرق في الجمع بين الدخول وغيره.

هنا مسائل

المسألة الأولى: الجمع بين الأختين المملوكتين في مجرد الملك جائز، لعدم ما يدل

على منعه. وأما جمعهما في الوطء، فلا يجوز، للروايات. ويستفاد من الآية أيضاً، وهو إجماعي. وأما الجمع بينهما في الاستمتاع دون الوطء، ففيه إشكال؛ فإن الظاهر من الآية هو الجمع في النكاح، فينعى إلى الوطء بالملك بطريق أولى. وأما الاستمتاع به، فلا دليل على منعه، بل يمكن أن يستدل على جوازه بإطلاق صحيح ابن يقطين^١ بعد تقييده بصورة عدم الدخول، فتأمل.

المسألة الثانية: لو تزوج بإحدى الأختين ثم تزوج بالأخرى، كان عقد الثانية باطلاً، ولا يحرم الأولى إذا دخل بالثانية عالماً؛ فإن الحرام لا يحرم الحلال. وأما إذا دخل بها جهلاً، فاللازم حرمة الدخول بالأولى قبل خروج الثانية عن العدة، خلافاً للمشهور؛ لصحيح زرارة، قال: سألت أبا جعفر^٢ عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج إلى الشام، فتزوج امرأة أخرى فإذا هي أخت امرأة التي بالعراق؟ قال: «يفرق بين وبين المرأة التي تزوجها بالشام، ولا يقرب المرأة العراقية حتى تنقضي عدة الشامية»، قلت: فإن تزوج امرأة ثم تزوج أمها وهو لا يعلم أنها أمها؟ قال: «قد وضع الله عنه جهالته بذلك ثم قال: إن علم أنها أمها، فلا يقربها، ولا يقرب الابنة حتى تنقضي عدة الأم منه، فإذا انقضت عدة الأم، حل له نكاح الابنة»، قلت: فإن جاءت الأم بولد؟ قال: «هو ولده، ويكون ابنه وأخا أمه»^٣.

المسألة الثالثة: لو اتفق تزويج الأختين بعقد واحد يتخير الزوج في إمساك أيتها شاء، لصحيح الجليل بطريق الصدوق^٤. وأما إذا اقترن العقدان، فحيث لا دليل على الصحة، يحكم بطلان العقدين؛ لبطلان الترجيح بلا مرجح، وهذا التفصيل مما لم أجده قائلًا.

المسألة الرابعة: في الصحيح: قرأ الحسين بن سعيد في كتاب رجل^٥ إلى أبي الحسن الرضا^٦: الرجل يتزوج المرأة متعة إلى أجل مستى، فينقضي الأجل بينهما،

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٧٢.

٢. المصدر، ص ٣٦٨. لكن رواه في الكافي عن جميل، عن بعض أصحابه، عن أحمد بن محمد، فتكون الرواية مرسله، والأظهر استناد العقد على أحد الأختين.

٣. المصدر، ص ٣٦٧.

٤. هذا الرجل مجهول وقد روى غير واحد، كما في وسائل الشريعة، هذا الرجل لعنه الله ونسب الخطأ إلى الرضا^٥ ولا مصدق من الروايات الثلاثة على كون الخطأ منه^٦. فإرواية تصح غير معبرة سنداً، والعمل على التواعد.

١. يمكن أن يقال بصحة حصول الإذن، ولا أثر للرجوع بعده، لعدم الدليل، فتأمل.

٢. النساء، (١٤)، ٣٦.

هل يحل له أن ينكح أختها من قبل أن تنقضي عدتها؟ فكتب: «لا يحل له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها»^١.

أقول: من المعلوم أن العدة في المتعة بائنة. وهل يلحق بها العدة البائنة في إندوام؟ فيه وجهان: من عدم خصوصية عند العرف في أمثال المثال للمتعة، ومن عدم قائل بالحرمة، بل عن الحلّي رمي الرواية في موردها بالشذوذ، ومخالفة أصول المذهب. وقال سيدنا الأستاذ الحكيم بسقوطها عن الحجّة، لإعراض الأصحاب عنها^٢. وعليه، فالأحوط هو الالتزام بالرواية في موردها فقط، ولا يتعدى إلى غير المتمتع بها من البائئات. نعم، الحكم في الرجعية جارٍ لأنها بمنزلة الزوجة.

٦٤٦ و ٦٤٧. المطلقة ثلاثاً في الجملة

قال الله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ مِنْ شَيْءٍ... فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَبَلَكَ حُدُودَ اللَّهِ يَبْتَئِهَا لِقَاؤُهُمْ يَعْلَمُونَ»^٣.

وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر^٤ في حديث قال: «فإذا خرجت من حبستها الثالثة، طلقها الطليقة الثالثة بغير جماع وبشهاد علي ذلك، فإذا فعل ذلك، فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره».

وفي صحيح زرارة عن الباقر^٥، قال: سألت عن حرّته أمة أو عبد تحت حرة كم طلاقها؟ وكم عدتها؟ قال: «السهة في النساء في الطلاق، فإن كانت حرة فطلاقها ثلاثاً وعدتها ثلاثة أتره، وإن كان حرّته أمة، فطلاقها تطليقتان وعدتها قرءان»^٦.

١. المصدر، ج ١٤، ص ٢٦٩.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ١٤، ص ٢٦٠.

٣. البقرة (٢): ٢٢٩-٢٣٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤٠٩.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق^١ في امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها، قال: «لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره»^٢.

أقول: المتيقن من الآية كون الطلاق الثاني رجعيّاً، إذ الإمساك في البائن، وأمّا الطلاق الأول، فلا دليل على كونه رجعيّاً. ومقتضى الحديث الأخير وصحيح ابن بزيع^٣ ترتّب الحكم بعد الطلاق الثالث وإن كانت الطلاقات بائنة، ولا فرق حسب دلالة الروايات بين الرجوع في العدة الرجعية وعدمه (أي النكاح بعد العدة)^٤، فالعبرة بثلاث طلاقات في الحرّة، وبإثنتين في الأمة.

نعم، إذا تزوّجت بعد الطلاق، انهدم ولغى أثره، والطلاق الواقع بعد تزويجها برجل آخر من الزوج الأول يعدّ طلاقاً مستأنفاً وأولاً، كما في مؤثقة رفاعه^٥، وصحيح ابن سنان^٦، نعم، يشترط في الحلّة دخول المحلل بها، كما في صحيح أبي بصير^٧، ومؤثقة زرارة^٨ وغيرهما، وأن يتزوَّج بها بعقد دائم دون منقطع، كما في صحيح ابن مسلم وغيره^٩، وكذلك في التزويج بعد الطليقة الأولى على الأحوط، وتصدّق المرأة بإخبارها عن التزوَّج بالمحلل إذا كانت ثقة، كما في صحيح حماد عن الصادق^{١٠}.

٦٤٨ و ٦٤٩. المطلقة تسعاً في الجملة أبداً

في صحيح زرارة وداود عن الصادق^{١١}: «والذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى

١. المصدر، ج ١٥، ص ٢٥١. وفي جوامع الكلام: أنا النعمان، هي متواترة فيه أيضاً، وفي أنها لا تحل له حتى ينكحها دوماً زوج آخر غيره.

٢. المصدر، ص ٢٥٠.

٣. ولكن جملة من الروايات التالية، كمؤثقة مولى بن خنيس، وصحيح ابن سنان، وصحيح زرارة، جامع: المصدر، ص ٢٥٢ و ٢٥٥.

٤. المصدر، ص ٢٥٢.

٥. المصدر، ج ١٤، ص ٢٥٥.

٦. المصدر.

٧. المصدر، ج ١٥، ص ٢٦٦.

٨. المصدر، ص ٢٦٨.

٩. المصدر، ص ٢٧٠.

تتكرر زوجاً غيره، ثلاث مرات، وتزوج ثلاث مرات لانحل له أبداً.^١

وفي موثق المعلق بن خنيس عنه عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يراجع، ثم تركها حتى حاضت ثلاث حيض؟ قال: «له أن يتزوجها أبداً ما لم يراجع ويمس».^٢

بعد تفهيد بلزوم التزوج بالمحل في كل ثلاثة يدل على جواز تزوجها في العاشرة فصاعداً في غير العدي، فيكون مورد الصحيح الأول هو الطلاق العدي، فتحرم في التاسعة أبداً وإن كان الصحيح المذكور غير واضح الدلالة إلا مع ضمنية انفهم الخارجي الفقهي معها في الجملة.

تأكيد و توضيح

قال في الشرائع والجواهر:

إذا استكملت العطفة تسعاً للعد، ينكحها بينها رجلان حرمت على المطلق أبداً إجماعاً بقسميه. والمراد بالطلاق للعد أن يطلقها بالشرائط ثم يراجع في العدة ويطلق، ثم يطلق في طهر آخر ثم يراجع في العدة ويطلق، ثم يطلق الثالثة فينكحها بعد عدتها زوج آخر ثم يطارقها بعد أن يطأها، فيتزوجها الأول بعدة ويعمل كما فعل أولاً إلى أن يستكمل لها تسعاً كذلك يتخلل بينهما نكاح رجلين،^٣ فتحرم في التاسعة مؤبداً.^٤

أقول: الفروع المرتبطة بالمسألة المذكورة في المطولات، وهذا المختصر لا يسع لتفصيلها.

□ الاعتقاد

لا يجوز نكاح المعتدة في عدة الغير، ومع العلم أو الدخول تحرم أبداً، وقدمت بحته مجملًا في حرف «ع»، في عنوان «العزم» فلاحظ.

١. المصدر، ص ٣٤٩.

٢. المصدر، ص ٣٥٤.

٣. أقول: أو نكاحين لرجل واحد إذ لا دليل على اعتبار تعدد النكاح، فلاحظ.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ١٨.

□ عدم الكفاءة

لا خلاف في أن الكفاءة شرط في النكاح، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر، وفي الشرائع: «ولكن هي بمعنى التساوي في الإسلام».^١

أقول: الكفاءة المذكورة إن كانت بمعنى التساوي المذكور، فنبحت عنها في الكفر، وإن كانت بمعنى التساوي في القومية، والرقية والحرية، والعربية والعجمية بأن يمنع من نكاح الحرّة العبد، والعربية العجمي، والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس، وكذا أرباب الصنائع الدينية، كالكنايس والنجّام وغيرهما بذوات الدين والعلم والصلاح والبيوتات العاليات، فلا نقول باعتبارها لعدم دليل عليه، بل الدليل على خلافه.^٢

فلا يحرم النكاح إذا كان أحد الطرفين أدون من الآخر نسباً وحسباً وشرافاً. وأما ما في صحيح الحلبي المضمّر في رجل تزوج امرأة، فيقول: أنا من بني فلان، فلا يكون كذلك، قال: «يفسخ النكاح» أو قال: «برقة» فالالتزام به مشكل جداً وإن حكي عن بعضهم البناء على إطلاقه. وعن بعضهم في صورة شرطه في العقد. وعن بعضهم: إذا ظهر أن الزوج أدنى من انتسب إليه بحيث لا يلائم شرف المرأة.^٣ وإن اعتبر فيها (أي الكفاءة) بسار الزوج وتمكنه من النفقة، فلا دليل قوي عليه أيضاً، بل يمكن إقامة الدليل على خلافه.

نعم، في الصحيح عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ وَرَقُهُ فَلْيَنْقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ» قال: «إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة وإلا فارق بينهما».

وفي صحيح أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها، ويطعمها ما يقيم صلبها، كان حقاً على الإمام أن يفارق بينهما».^٤

١. المصدر، ص ١٩١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤١ و ٤٧ وما بعدها.

٣. المصدر، ص ٦١٢، راجع جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٩١ وما بعدها.

٤. المصدر الأول، ج ١٥، ص ٢٢٣.

ولا بأس بالالتزام بمضمونيهما، وأن من منع التفقة بالمقدار المذكور فيهما سواء كان عن يسار أو عسار - طلق الحاكم زوجته. وما أجاب به صاحب الجواهر عنهما وأمثالهما فلم أفهمه، ويمكن أن يستدل عليه أيضاً بدليل نفي الحرج والضرر، ويقول تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ خِيَاراً»، فتأمل في هذا الاستدلال، والعمدة الروايتان.

□ الإفضاء

وحيث إن المحرم به النكاح بمعنى الوطء دون العقد عند المشهور المدعى عليه الإجماع، نذكر بحثه في حرف «و» في هياء «الوطء» ولو بنينا على ذكر باب حرمة الوطء أيضاً، لناسب ذكر السنن، والحيض، والنفاس وغيرها من موانع جواز الدخول، كالإحرام، والاعتكاف، والصوم ونحوها أيضاً.

٦٥٠ - ٦٥٣. قذف الصقاة والخرساء

في صحيح الحلبي ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في رجل قذف امرأته وهي خرساء، قال: «يفرق بينهما»^١.

وفي صحيح أبي بصير، قال: سئل أبو عبد الله عن رجل قذف امرأته بالزنا وهي خرساء صماء لا تسع ما قال؟ قال: «إن كان لها بيعة قشهدت عند الإمام جلد التحذ وفرق بينهما وبينه ثم لا تحل له أبداً، وإن لم يكن لها بيعة فهي حرام عليه ما أقام معها ولا إثم عليها منه»^٢.

في الجواهر ومنها:

اللعان عوسب تحريم الملاعة تحريماً مؤكداً، وكذا (في كونه سبباً للحرمة أبداً) قذف الزوجة الصماء والخرساء بما يوجب اللعان لو لم تكن كذلك، وإن لم يكن لعان بينهما لانقضاء شرطه بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع يقسميه عليه.

١. المستدرج ج ١٤ ص ٦٠٣.

٢. المستدرج ج ١٥ ص ٦٠٣.

أقول: لا دليل لفظي في الصماء وحدها، فلا بد من استناد الحكم فيها إلى الإجماع، كما أن اعتبار شروط الملاعة في القذف غير واضح الوجه، فلا بد من الاحتياط.

٦٥٤ - ٦٥٨. الكافر والكافرة

قال الله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ»^١.

وقال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ... فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ جُلُ لَهُنَّ وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ».

وقال تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُرَافَةِ»^٢.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُ لَكُمْ أَطْهَاتٍ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»^٣.

المستفاد من الآيات الكريمة أمور:

الأمر الأول: حرمة نكاح المرأة غير المسلمة غير الكتابية ابتداءً على المسلم. وفي الشرائع ومنها: «لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية إجماعاً من المسلمين، فضلاً عن المؤمنين، وكتاباً وستة... وكذا العكس، لأن الكافرة مكلفة بالفروع».

الأمر الثاني: حرمة نكاح غير المسلمة مطلقاً ولو كانت كتابية بقاءً، لإطلاق النهي عن إمساك نكاح الكوافر، فإذا أسلم الزوج المشرك أو الكتابي، يحرم عليه إمساك زوجته الكافرة وإن كانت كتابية^٤.

وكذا العكس لما أشرنا إليه في سابقه، فتأمل، والمراد من النكاح المحرم هنا إمساك

١. البقرة (٢): ٢٢١.

٢. المائدة (٥): ٥٠.

٣. المائدة (٥): ٨.

٤. ويمكن أن يحمل الكوافر على غير الكتابيات لعدم جواز نكاحها على المسلم الأصلي وحرمتها على المسلم المبين والكافر، وسيأتي ما هو الحق فيما بعد.

الاستمتاع، كما يؤيدها، أو يدل عليها قوله تعالى: «وَلَا هُنَّ لَكُمْ لَحْمٌ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا» أو البناء على العلاقة الزوجية، كما يؤيده أو يدل عليه قوله تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ».

الأمر الثالث: حرمة إنكاح المشركين المسلمات وإنكاح المشركات المسلمين، فلا يجوز للولي والوكيل وغيرهما أن يتزوج المؤمنة للمشرك ولا المشركة للمؤمن، وحيث إن المفعول الثاني في قوله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا» غير مذكور، يمكن أن يحكم بحرمة مطلق الإنكاح، فلا يجوز للولي المسلم مثلاً أن ينكح ابنته الكافرة للمشرك، ولا المشركة لابنه المشرك، ولكن قوله تعالى: «وَلَقَدْ مُّؤْمِنٌ...» والغاية بدلالة على أن المراد من المحذوف المؤمن والمؤمنات.

الأمر الرابع: حرمة نكاح المشرك والكافر المؤمنة، وهي تفهم من حرمة الإنكاح، ومن قوله تعالى: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ...» وكذا العكس.

الأمر الخامس: جواز نكاح الكناينة ابتداء للمسلم، للآية الأخيرة، ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين الذميات وغيرهن.

هذا ما يتعلق بالكتاب العزيز، وأما السنة، فإليك جملة من رواياتها:

الرواية الأولى: في صحيح زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» فقال: «هي منسوخة بقوله: «وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ»»^١.

أقول: لا بد من رد علمه إلى من صدر عنه إذ مضافاً إلى عدم صحة النسخ المذكور، بناءً على تقدم نزول الآية الثانية على نزول الآية الأولى يتأفیه مادد على جواز نكاح اليهودية والنصرانية، كصحيح ابن سنان،^٢ وصحيح معاوية بن وهب وغيره،^٣ وصحيح أبي بصير،^٤ ولأجل هذه الروايات يحمل مادداً على منع نكاح اليهودية والنصرانية،

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٤١٠.

٢. المصدر، ص ٤١١.

٣. المصدر، ص ٤١٢.

٤. المصدر، ص ٤٢١.

كصحيح ابن مسلم،^١ وموثقة بن جهم بناءً على حجة دلالتها على الكراهة.

الرواية الثانية: صحيح ابن سنان والحلي عن الصادق عليه السلام في حديث، قال: سألت عن رجل هاجر وترك امرأته مع المشركين ثم لحقت به بعد ذلك، أيسكها بالنكاح الأول أو تنقطع عصمتها؟ قال: «بل يسكها وهي امرأته»^٢.

إطلاق بناءً على فرض الزوجة مشركة - يقتضي عدم الفرق بين ما قبل العدة وما بعدها بكثير، كما أن مقتضى ترك الاستفصال شمول الحكم للمشركين وأهل الكتاب، بل في الجواهر:

وإذا أسلم زوج الكناينة، فهو على نكاحه، سواء قبل الدخول أو بعده، لا خلاف أبده، بل

في المسائل وغيرها الإجماع، بل ولا إشكال على المختار من جواز نكاح المسلم

الكناينة ابتداء، فضلاً عن الاستدامة، بل وعلى غيره؛ لضعف الاستدامة عن الابتداء.^٤

أقول: مقتضى إطلاق قوله تعالى: «وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ» حرمة نكاحها استدامةً مطلقاً، فيشكل قول صاحب الجواهر وغيره بالأولوية، وضعف الاستدامة عن الابتداء.

نعم، هو قابل للتقييد بالصحيح المذكور، فإذا أسلمت، فهي على زوجيتها الأولى. وأما إذا لم تسلم، فإن كانت غير كناينة، فقد بطلت زوجيتها بلا إشكال، وإن كانت كناينة، بطلت على إشكال وتردد؛ لضعف ما استدلل له من الإجماع والروايات؛ فإن الأول متقول والثاني في إسناده ضعف.^٥ والله العالم.

بل ولعل المتيقن في بقاء الزوجية في صورة إسلامها مع ملاحظة إطلاق الآية وقوعه زمن العدة؛ فإذا أسلمت بعد زمان العدة لا بد من الاحتياط بتجديد العقد، فتأمل، والله العالم.

١. المصدر، ص ١١٠.

٢. المصدر، ص ١١٠ و ٤١١، وفيها أيضاً نسخ آية العالج بآية منع نكاح المشركات، والإشكال فيه أظهر، فإن المشرك والمشرقة لا يسلان الكتاب والكناينة في عرف القرآن.

٣. المصدر، ص ٤٦١.

٤. جواهر الكلام، (كتاب النكاح الطهارة القديمة) ص ١١١.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١١٧.

الرواية الثالثة: صحيح البرزنجي عن الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية، فتسلم هل يحل لها أن نقيم معه؟ قال: «إذا أسلمت لم تحل له». قلت: فإن الزوج أسلم بعد ذلك أ يكونان على النكاح؟ قال: «لا، يتزوج بتزويج جديد»^١ وفي نكاح الجواهر قال: «لا إلا يتزوج جديد»^٢

وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «إذا أسلمت امرأة وزوجها على غير الإسلام فزق بينهما»^٣

وفي صحيح ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام: في نصراني تزوج نصرانية، فأسلمت قيل أن يدخل بها؟ قال: «انقطعت عصمتها منه، ولا مهر لها، ولا عدة عليها منه»^٤
أقول: لا يبعد استفادة حرمة تزويج المسلمة الكتابي ابتداءً من هذه الروايات فافهم.

ثم إن قضية إطلاق صحيح ابن سنان عدم الفرق بين الكتابي وغيره، وفي الشرح: ولو أسلمت زوجته (أي زوجة الكتابي) قبل الدخول، انفسخ العقد، وإن كان بعد الدخول، وقف الفسخ على انقضاء العدة^٥، وأما غير الكتابيين، فإسلام أحد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال إن كان قبل الدخول، وإن كان بعده، وقف على انقضاء العدة^٦، والروايات المتقدمه لادلالة لها على توقف الانفساخ على انقضاء العدة في صورة الدخول.

الرواية الرابعة: صحيح زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: النصراني تزوج النصرانية على ثلاثين درهماً وثلاثين خنزيراً ثم أسلم بعد ذلك ولم يكن قد دخل بها؟ قال: «... وهما على نكاحهما الأول»^٧

١- راجع: جواهر الكلام كتاب النكاح، ص ٥١٢، (الطبعة القديمة).

٢- المصدر.

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٢١.

٤- المصدر، ص ٤٢٢.

٥- في شرحها من الجواهر: «وإذا تلاكز، بل المشهور»، أقول: الظاهر أنه لا يخالف معروف في المسألة راجع:

جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٥١ و ٥٢.

٦- في المصدر: «بإلحلاف في شيء من ذلك ولا يشكك نقضاً وقضى، بل لعل الأطلاق نقلاً وتخصيلاً عليه».

٧- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤١٢.

أقول: قوله عليه السلام: «أسلم بعد ذلك» إن دل على تقارن إسلامهما فهو وإلا فيحمل على ما لا يناهني ماسبق، والمعتبر من التقارن والمعينة ما كان كذلك عند العرف، ولا بأس بانسحاب الحكم إلى صورة الدخول أيضاً بطريق أولى.

الرواية الخامسة: في جملة من الروايات المستترة عدم جواز نكاح اليهودية والنصرانية على المسلمة^١.

ففي صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لا تتزوج اليهودية والنصرانية على المسلمة». ومثله رواية سماعة المصمري و زاد: «و يتزوج المسلمة على اليهودية والنصرانية».

وقرب منها موثقة عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام، وزاد فيها: «وللمسلمة الثلثان، وللأمة والنصرانية الثلث» لكن المنع المذكور ليس حكماً تعديداً إلهياً، بل هو من حقوق الزوجة المسلمة، فإذا رضيت جاز، كما في العنة والخالة بالنسبة إلى بنت أخيها وأختها؛ وذلك لصحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج ذميمة على مسلمة، قال: «يفرق بينهما ويضرب ثمن حد الزاني إثني عشر سوطاً ونصفاً، فإن رضيت المسلمة، ضرب ثمن الحد ولم يفرق بينهما» قلت: كيف يضرب النصف؟ قال: «يؤخذ السوط بالنصف ويضرب».

أقول: الظاهر سقوط الضرب إذا استأذنها واسترضاها من أول الأمر.

هذا كله إذا تزوج الكتابية على المسلمة، وأما إذا نكح المسلمة على انكثابية، فلها الخيار إذا كانت جاهلة؛ لصحيح أبي بصير^٢.

الرواية السادسة: صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: سأله عن الرجل المسلم يتزوج المجوسية؟ فقال: «لا، ولكن إذا كانت له أمة مجوسية، فلا بأس أن يطأها ويمزل عنها، ولا يطلب ولدها»^٣ الأحوط العمل بالرواية، وعدم نكاح المجوسية.

١- المصدر، ص ٤١٩.

٢- المصدر، ص ٤٢٠.

٣- المصدر، ص ٤١٨.

هنا مسائل كما تأتي

المسألة الأولى: هل يجوز إنكاح الكافرة للكافر ولو كان حريئاً للولي المسلم أو الوكيل المسلم؟ الظاهر هو الجواز؛ لما مر من عدم دلالة قوله تعالى: «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ» على الحرمة في المقام؛ لاختصاصها ولو بالتصريف إلى إنكاح المسلمات للمشركين، فلاحظ.

المسألة الثانية: لو ارتد أحد الزوجين عن الإسلام، أو ارتدّاً معاً دفعةً قبل الدخول، وقع الفسخ في الحال مطلقاً، سواء كان الارتداد عن فطرة أو ملة بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، بل من أهل العلم كافة في الأول على ما عن المتذكرة؛ لعدم جواز نكاح المسلم والمسلمة ككافراً، ابتداءً واستدامةً ولو كتابياً؛ لعدم إقرارهم عليه إذا كان ارتداداً، ولو وقع بعد الدخول، وقف الفسخ على انقضاء العدة من غير فرق في وقوعه من أيهما كان، بل ومن غير فرق في ارتداد الزوجين بين الفطري والملي.

نعم، إن ارتد الزوج عن فطرة، يفسخ النكاح في الحال وإن كان بعد الدخول؛ لأنه لا يقبل عوده بالنسبة إلى ذلك بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر^١.

أقول: راجع عنوان «القتل» في حرف «ق»، فلعنك نفق على حكم المقام.

المسألة الثالثة: لا يضح نكاح الناصب المعلن بعداوة أهل البيت عليهم السلام، ولا نكاح الناصبية كذلك؛ لارتكابهما ما يعلم بطلانه من دين الإسلام مع فرض تدنيهما بذلك، فهو حيث يشق إنكار لضروري من ضروريات الدين، ودخول في سبيل الكافرين، كغيره ممن كان كذلك بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، والنصوص كعاد أن تكون متواترة فيه، بل هي كذلك، بل الظاهر تحقق النصب المقتضي للكفر بالبهض والعداوة لواحد من أهل البيت وإن لم يتخذ ذلك ديناً، ضرورة صدق الناصب عليه؛

فإنه العدو المبغض، بل الظاهر تحققه بالبهض والعداوة وإن لم يكن معلناً، كما في الجواهر^٢.

أقول: العدة في الحكم صحيح بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي قد عرف نصبه وعداوته، هل يزوجه المؤمن وهو قادر على رده وهو لا يعلم رده؟ قال: «لا يترؤج المؤمن الناصبة، ولا يترؤج الناصب المؤمنة، ولا يترؤج المستضعف مؤمنة»^٣.

أقول: حمل النهي في الجملة الأخيرة على الكراهة؛ لدليل خارجي لا يكون مسوغاً لرفع اليد عن ظهوره في الحرمة في غيرها. وأما معنى النصب، فيطلب من غير هذا الكتاب وإن كان مقتضى إطلاقه هو ما ذكره صاحب الجواهر في تفسيره من عدم اعتبار الإعلان، فلاحظ.

وفي المقام بحث معضل يلحظ عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والحسن، والسجاد عليهم السلام، وأنافي المقام متوقف.

المسألة الرابعة: الظاهر عدم اعتبار تساوي الزوجين في الإيمان بالمعنى الأخص، فيجوز للشيعي نكاح المسلمة المخالفة له في المذهب، ولعله ممّا لا خلاف فيه؛ لعدم دليل على الاعتبار، بل الدليل على جوازه.

وأما نكاح المخالفة للمؤمنة، فهو أيضاً جائز على الأقوى، خلافاً للمشهور المدعى عليه في محكي الخلاف والمبسوط والسرر والغنية وغيرها الإجماع.

ففي صحيح ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بهم يكون الرجل مسلماً تحل مناهجته وموارثته؟ بهم يحرم دمه؟ قال: «يحرم دمه بالإسلام إذا أظهر وتحل مناهجته وموارثته»^٤.

وفي صحيح محمد بن مسلم: سأل أبا جعفر عليه السلام عن الإيمان؟ فقال: «ما كان في القلب والإسلام ما كان عليه التناكح والموارث، وتحقن به الدماء»^٥.

١. المصدر، ص ١٠٢.

٢. لاحظ صحيح عمر بن أبيان في مسائل الفقه، ج ١٤، ص ٤٢٩.

٣. المصدر، ص ٤٢٧.

٤. المصدر، ص ٤٢٢.

١. جواهر الكلام، ج ٢٠، ص ٤٩.

وفي صحيح العلاء: أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن جمهور الناس؟ فقال: «هو اليوم أهل هدة ترد ضالّتهم، وتؤدّي أمانتهم، وتحقن دماؤهم، وتجوز منّا كحتم وموارثهم، في هذه الحال»^١، ومادّل على المنع - إن صحّ سنداً ودلالة - يحمل على الكراهة؛ جمعاً بينه وبين ما ذكر، نعم، إذا خيف عليها الانحراف من المذهب، حرم إنكاحها ونكاحها من مخالف مذهبه، لكنّ الحرمة تكليفيّة محضة لا يطل منها العقد، فالتكاح صحيح وإن عظم الإثم.

ففي صحيح زرارة بسند الصدوق - عن الصادق عليه السلام: «تزوّجوا في التشكاك ولا تزوّجوهما! فإنّ المرأة تأخذ من أدب زوجها، وبهرها على دينه»^٢. وفي صحيح محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «لا يتزوّج الأعرابيّ بالمهاجرة، فيخرجها من دار الهجرة إلى الأعراب».

وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام: «لا يصلح للأعرابي أن ينكح المهاجرة، فيخرج بها من أرض الهجرة، فيتعزّب بها إلا أن يكون قد عرف السنّة والحجّة، فإن أقام في أرض الهجرة، فهو مهاجر»^٣.

أقول: فإذا لم يجز نكاح الأعرابيّ للمهاجرة تكليفاً مخافة التعزّب، هكذا لا يجوز تكليفاً نكاح المخالف للمؤمنة مع خوف ضلالها، وقهرها على دينه. هذا مجمل الكلام في مانعيّة الكفر ولو اختلف عن التكاح، وقد يتلخّص ممّا ذكرنا ما يلي:

(أ) حرمة نكاح الكافرة غير الكتابيّة على المسلم.

(ب) حرمة إنكاح المشركين والكافرين، المسلمات، وإنكاح الكافرة للمسلم.

(ج) حرمة نكاح الكافر على المسلمة ولو كتابيّاً.

(د) حرمة نكاح المجوسيّة على تردّد.

(هـ) حرمة نكاح الكتابيّة على المسلمة من دون رضاها.

١- المصدر، ص ٤٣٣.

٢- المصدر، ص ٤٢٨.

٣- المصدر، ص ٤٣٥.

(و) حرمة نكاح الناصب والناصبية على إنكاح.

(ز) حرمة نكاح من يخاف لأجله الضلال على المسلم أو المؤمن أو المسلمة أو المؤمنة.

٦٥٩ و ٦٦٠. اللعان

يحرم التناكح بين الملعان والملاعنة؛ لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقذف امرأته؟ قال: «يلاعنها، ثم يفرّق بينهما، فلا تحلّ له أبدًا»^١. وفي صحيح زرارة وداود عنه عليه السلام في الملاعنة: «إذا لاعنها زوجها، لم تحلّ له أبدًا». وأما اللعان وشروطه وبحوثه، فليس المقام مقام بيانها.

٦٦١ و ٦٦٢. اللبس في الجملة

إذا قبل الرجل مملوكتها بشهوة، تحرم على ولده، كما يدلّ عليه صحيح الزينبي^٢. وفي صحيح آخر عن الصادق عليه السلام في الرجل تكون له الجارية أفتحلّ لابنه؟ فقال: «مالم يكن جماع أو مباشرة كالجماع، فلا بأس»^٣. استفادة الحرمة لأجل مطلق اللبس عن شهوة مشكلة، والمسألة لخروجها عن محلّ الابتلاء غير جذير بالبحث عنها، ولا حظ مأمّر بعنوان مملوكة الأب أو الابن المدخولة.

٦٦٣ - ٦٨٣. النفس

قال الله تعالى: «وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ»^١.

١- المصدر، ص ٣٧٩.

٢- المصدر، ص ٣١٧.

٣- المصدر، ص ٣٢١.

٤- النساء، ٢٣.

أقول: لا شك في حرمة أمهات الأُم وأمهات الأب من الجدات. وبنت البنت، فبازالة. وبنت الابن كذلك. ولكن في دخول الجدات في الأمهات. وبنيات البنات في بناتكم المذكورتين في الآية تردد، وعليه، فتستند الحرمة، إلى دليل خارجي، كالإجماع والضرورة. وصاحب الجواهر^١ ذكر وجوهاً لدخول العاليات والسافلات^٢ في الآية الكريمة حتى قال في آخر كلامه:

فمن الغريب احتمال بعضهم أن المراد في الآية خصوص مالا واسطة فيه، والتحريم في غيره قد استفيد من السنة، ولكن الوجوه التي ذكرها لا تقنع المحقق، والغاية ممنوعة وإن كان استناد حرمة زوجة الجد إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ في الرواية المعتبرة^٣ يؤكد مخاره...^٤

هنا فوائد

الفائدة الأولى: المتفاهم العرفي أن الحرمة على أحد الطرفين في المقام حرمة على الآخر، فيحرم على الأُم والبنت مثلاً نكاح الابن والأب. وهذا الحكم قطعي أو ضروري اليوم في دين الإسلام.

الفائدة الثانية: بعد عدم تعلق الحكم بالأعيان، فهل المحرم هو الإيجاب والقبول، أو الدخول والوطء؟ اختار بعض المفسرين الثاني؛ فبان قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ استثناء من الوطء؛ لبطان نكاح المملوكة، لكن يعبده أمران:

الأمر الأول: قوله تعالى قبل الآية ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ فإنه مما يوجب صرف الذهن إلى انعقد دون الوطء في الآية.

الأمر الثاني: المراد حيثنذ من الآية المذكورة حرمة الزنا مع الأصناف المذكورة،

١. المراد بالعاليات البعثة وإن علت لأب كانت أولاً، وعلت لأب أي أخت البعثة للأب لأب أولاً، ولها. وبعثة الأُم أي أخت البعثة لها كذلك. وبعثة البعثة وبعثة البعثة وهكذا. وخالة الأُم والأب. وخالة البعثة والبعثة وهكذا المراد بالسافلات، بنات الابن وبنات البنات وبنات الأخت والأخ، وهكذا. ولا فرق في الأخ والأخت أن يكونا لأب أو لأُم أو لهما، وكذا في البعثة والخالة.

٢. وهي صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن رافع، أخرجه، ج ١، ص ٢٥٦.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٦، ص ٢١٠.

ولا يخفى بعد إرادتها من مصب الآية، مع أنها جارية في غيرهن، فلا معنى للاختصاص والتفصيل. ومما يؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ فإن المحرم هو نفس الجمع بينهما في الزوجية وإن لم يتحقق وطؤهما بعد، وعلى هذا، فالأنسب علاج الاستثناء المذكور بما لا ينافي تقدير النكاح.

ثم النكاح ليس مفهومه مفهوم الإيجاب والقبول، فليساهما بمفهوماً بمقتدرين، بل الذي يحتمل تقديره أمور:

١. الوطء بعنوان الأزواج (تزدیکی کردن بعنوان زن و شوهر شدن).
٢. العقد القولي وإن لم يتفق بعده الدخول، بل وإن لم يقصده من الابتداء.
٣. النكاح بمعنى الأزواج (زناشویی) الذي هو بناء قلبي، واعتبار نفسي مكشوف بالألفاظ التي اعتبرت في عقد النكاح، وهذا هو الأظهر؛ لما حققنا في حواشينا على كفاية الأصول من وضع ألفاظ المعاملات غالباً - للأسباب والمسببات، أي الكاشف والمكشوف معاً، إلا أن يقال: إن لفظ النكاح ورد بمعنى الدخول والعقد ولم يرد بمعنى الاعتبار النفسي والألفاظ، لكنه يندفع بأن العقد ليس مجرد لفظ أو عمل، بل اللفظ الكاشف عن اعتبار نفسي متقدم، ولا يعتبر في تحريره اعتبار طرف الآخر. كما يظهر من خطاب الآية.

الفائدة الثالثة: لا فرق في صدق العناوين المأخوذة في الآية عرفاً بين كونها عن نكاح صحيح، أو سفاح قبيح، وعدم ثبوت النسب بالزنا بالإجماع والأخبار لا يجوز رفع اليد عن الدلالة اللفظية في المقام^١ وهذا مما لا خلاف فيه عندنا، فتحرم الأُم على ابنها مثلاً وإن ولدته من الزنا، فالمتطاف في التحريم هو صدق العناوين المذكورة عرفاً.

٦٨٤ - ٦٨٧. النظر إلى المملوكة عن شهوة

في صحيح محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام: «... إن جردها (أي التجارية) ونظر إليها

١. المتيقن عدم ثبوت النسب بالزنا في بعض الأحكام كالإرث ولا يشك في جميع الأحكام والمساواة وبالعامة لا يعتمد على الإجماعات المنقولة ونحوها، والعمدة هو اتباع الأدلة اللفظية في كل مورد بعد صدق النسب عرفاً من الزنا.

بشهوة حرمت على أبيه وابنه». قلت: إذا نظر إلى جسدها؟ فقال: «إذا نظر إلى فرجها وجسدها بشهوة حرمت عليه».

وفي صحيح جميل، قلت لأبي عبد الله: الرجل ينظر إلى الجارية يريد شراءها أتحل لابنته؟ فقال: «نعم إلا أن يكون نظر إلى عورتها»^١.

وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام: في الرجل تكون عنده الجارية يجزدها وينظر إلى جسدها نظر شهوة هل تحل لأبيه؟ وإن فعل أبوه هل تحل لابنته؟ قال: «إذا نظر إليها نظر شهوة ونظر منها إلى ما يحرم على غيره لم تحل لابنته، وإن فعل ذلك الابن لم تحل للأب»^٢.

وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحل لابنته»^٣.

وفي السند محمد بن إسماعيل الكليني وهو مجهول على الأقوى لكنه شيخ إجازة لشيخ رواية؛ إذ لا كتاب له ولا مصنف ولا أصل له، فإذا ثبت اشتراك ابن شاذان في زمان الكليني تفهم أن توسط شيخه لمجرد الإجازة ولمجرد اتصال السند، فلا يضر جهالة بصحة السند.

أقول: تحديد الحكم يطلب من المطولات.

٦٨٨ و ٦٨٩، استيفاء العدد

إذا استكمل الحر أربعاً بالعتد الدائم حرم عليه مع وجود هنّ عنده نكاح ما زاد دواماً إجماعاً من المسلمين، بل ضرورة من الدين، وما عن طائفة من الزيدية من جواز نكاح تسع لم يثبت، بل المحكي عن مشايخهم البراءة من ذلك، كما في الجواهر.

وأما النكاح بالعتد المنقطع، فغير محدود، وكذا ما تملكها اليمين، وقد نفى في الجواهر عن الأول الخلاف، وعن الثاني الخلاف بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين.

١- وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٣١٧.

٢- المصدر، ص ٣١٨.

٣- المصدر، ص ٣١٩.

وقال: «بل لعلة من ضروريات الدين» كما أنه قال في الأول في رد المسالك: «قلت: لا بأس بدعوى ضرورة المذهب على ذلك فضلاً عن الإجماع»^١.

٦٩٠-٦٩٥، الإيقاب

قال صاحب العروة عليه السلام:

من لاط بعلام فأوقب ولو ببعض الحشفة، حرمت عليه أمه أبداً وإن علت، وبنته وإن نزلت، وأخته من غير فرق بين كونها صغيرين أو مختلفين، ولا تحرم على الموطوء أمه الواطن، وبنته وأخته على الأقوى... والظاهر عدم الفرق في الوطء بين أن يكون عن علم وعمد واختيار، أو مع الاشتباه، كما إذا تخيلته امرأته أو كان مكرهاً... ولو كان الموطوء ميتاً، ففي التحريم إشكال، إلخ.

أقول: الروايات الواردة في المقام كلها ضعيفة سنداً، فلا بد من استناد الحكم إلى الإجماع وحيث إنه دليل لبي يقتصر على القدر الثيق، والأحوط لزوماً عدم العقد على أم المفعول وأختها، والله عالم.

□ نكاح من مات زوجها

يقول الشهيد الثاني عليه السلام في آخر كتاب الطلاق من شرح النكاح: «زوجة القائب تعتد في الوفاة من حين بلوغ الخبر بموته وإن لم يثبت شرعاً، لكن لا يجوز لها التزويج إلا بعد نبوته».

أقول: فهذه امرأة يحرم نكاحها وإن خرجت من العدة بمضي زمانها من حين الخبر، ومع ذلك لا يجوز تزويجها وتزويجه، وعلى هذا، فيمكن أن يجعل موت الزوج من أسباب المنكاح المحرمة في الجملة، وسيأتي تفصيل القول فيه في عنوان «الترخيص» في قسم الواجبات إن شاء الله تعالى.

١- راجع: المصدر، ص ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤.

٢- المصدر، ص ٣٢٩ و ٣٣٠.

□ نكاح البهيمة

بحرم وطء البهيمة، لمؤثقة عثار عن الصادق عليه السلام في الرجل ينكح بهيمة أو بذلك؟ فقال: «كُلُّ ما أنزل به الرجل ماء من هذا وشبهه، فهو زناً»^١
أقول: ظاهر الرواية كون الحرمة من جهة الاستمتاع، وأما وطء الحيوان من دون إنزال، فقد مر بحثه في أول الجزء الأول.

□ المنكر

قال الله تعالى: «وَنَهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ»^٢
فالمنكر منهي عنه بهذه الآية وغيرها من الآيات الكريمة، بل النهي عنه واجب كفاية غير أنه ليس سوى المحرمات وما أنكره الشارع الأقدس، فلا حكم جديد، ويحتمل أن يراد بالمنكر ما أنكره العقول أو العادات العامة، ولم يكن في الدين ما يخالفها، فتدبر.

□ الاستنكاف

«وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً»^٣
الظاهر الاستنكاف والاستكبار بمعنى، أو بمعنى الإباء والامتناع، وعلى كل حال، لا حكم جديد فيه.

٦٩٦. الخيمة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِشَرَارِكُمْ؟ قَالُوا: بلى يا رسول الله قال: الْمَشَاوُونَ بِالْخَيْمَةِ، الْمُقَرَّبُونَ بَيْنَ الْأَخْبَةِ، الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءِ الْمَعَائِبَ»^٤

وقال الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «الجنة محرمة على الثقاتين المشائين بالخيمة»^١

والروايات في المقام كثيرة بحيث إنها مع ضعف أسنادها لا تحتمل الكذب والاختلاق.

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله في مكاسبه: «الخيمة محرمة بالأدلة الأربعة، وهي نقل قول الغير إلى المقول فيه... قال الله تعالى: «وَيَقْتُلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ وَيُغْدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ» و التمام قاطع لما أمر الله بصلته ومفسد^٢ ثم إنه قد يباح ذلك لبعض المصالح التي هي أكد من مفسدة إفشاء السر...

قال: سيدنا الأستاذ الخوئي:

لا خلاف بين المسلمين في حرمتها، بل هي من ضروريات الإسلام وهي من الكبائر المهلكة، وقد توافرت الروايات من طرق الشيعة، ومن طرق العامة على حرمتها، وعلى كونها من الكبائر، بل يدل على حرمتها جميع ما دل على حرمة الغيبة، وقد استغل العقل بحرمتها لكونها قبيحة...^٣

□ نية الحرام

نية الحرام تستوجب استحقاق العقاب عقلاً، لأنه جرمة على المولى وهتك لحرمة، وهذا فليكن واضحاً جداً وإن لم يرتض به شيخنا الأنصاري عليه السلام ولكن لا شك في استحقاقها العقاب، بل يمكن أن نقول بالحرمة الشرعية أيضاً، لما مر من حرمة الرضا بالحرام، وحرمة حب شيوع الفاحشة، بل بالأولوية، لقوله تعالى: «تِلْكَ الْأَمْثَلُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ»^٤ بدعوى دلالة

١. المصدر، ص ٦١٧.

٢. راجع: مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٤٣. فیه استناد الأستاذ فی الاستدلال بالآية كلام وهو عندی منطوق فیه، وقد مر فی بحث قطع رحم، قرائع حرف مق.

٣. المصدر، ص ١٣٢.

٤. القصص (٢٨): ٨٤.

١. المصدر، ص ٦٦٥.

٢. النحل (٦٦): ٩٠.

٣. الأنعام (١٦): ١٧٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦٦٦.

عدم جعل الجنة لمريدي العلو والفساد على حرمة إرادتهما، فإذا الحقنا غيرهما بهما يتم المطلوب، وقدمر في عنوان التجري في الجزء الأول ما يرتبط بالمقام.

نعم، في رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بِالْحَسَنَةِ وَلَا يَعْمَلُ فَتَكْتَسِبَ لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ هُوَ عَمِلَهَا كَتَبَتْ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بِالسَّيِّئَةِ أَنْ يَعْمَلَهَا فَلَا يَعْمَلُهَا، فَلَا تَكْتَسِبُ عَلَيْهِ»^١.

وفي صحيح الفضيل بن عثمان المرادي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ... يَهْمُ الْعَبْدُ الْحَسَنَةَ ... كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً بِحَسَنِ نِيَّتِهِ ... وَهُمْ بِالسَّيِّئَةِ أَنْ يَعْمَلَهَا فَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ يَكْتَسِبْ عَلَيْهَا شَيْءٌ، وَإِنْ هُوَ عَمِلَهَا أَجَلَ سَبْعِ سَاعَاتٍ، قَالَ صَاحِبُ الْحَسَنَاتِ لِصَاحِبِ السَّيِّئَاتِ وَهُوَ صَاحِبُ الشَّمَالِ: لَا تَعْمَلْ عَسَى أَنْ يَتَّبِعَهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُوهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّيْئَاتِ» أَوْ الْاسْتِغْفَارَ، فَإِنْ هُوَ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، لَمْ يَكْتَسِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ مَضَتْ سَبْعُ سَاعَاتٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهَا بِحَسَنَةٍ وَلَا اسْتِغْفَارًا، قَالَ صَاحِبُ الْحَسَنَاتِ لِصَاحِبِ السَّيِّئَاتِ: اكْتُبْ عَلَى الشَّقِيِّ الْمَحْرُومِ»^٢.

وفي صحيح بكر بن أروسته بناء على أنه ابن أعين - عن الصادق عليه السلام - أو عن الباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِأَدَمَ عليه السلام: يَا آدَمُ! جَعَلْتُ لَكَ أَنْ مِنْ هَمٍّ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ سَيِّئَةٌ لَمْ تَكْتَسِبْ عَلَيْهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، وَ مِنْ هَمٍّ مِنْهُمْ بِحَسَنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَإِنْ هُوَ عَمِلَهَا كَتَبَتْ لَهُ عَشْرٌ»^٣.

وفي صحيح جميل عن الصادق عليه السلام: «إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِالسَّيِّئَةِ^٤ لَمْ تَكْتَسِبْ عَلَيْهِ، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ كَتَبَتْ لَهُ»^٥ إلى غير ذلك من الروايات.

ويمكن أن يقال: إن عدم الكتابة لا يدل على عدم الحرمة، ففي صحيح زرارة عن

أحمد بن محمد عليه السلام: «لَا يَكْتَسِبُ الْمَلِكُ إِلَّا مَا يَسْمَعُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَذْكُرُ رَبِّكَ» فَيُثَلِّبُكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً» قال: «لَا يَعْلَمُ ثَوَابَ ذَلِكَ الذِّكْرِ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى»^٦.

لكن هذا الاحتمال خلاف الإنصاف، فإن الروايات ظاهرة في عدم حرمة الهم المذكور ولو بعنوان العفو، فلا بد من جعل هذه الرواية على محمل غير مناف لتلك الروايات، ولا تنافي بينها وبين قوله تعالى: «... لَا يُرِيدُونَ غُلُوبًا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَكْسَادًا» بناءً على دلالتها على الحرمة، لإمكان تخصيص الروايات بالآية الشريفة في إرادة العلو والفساد فقط، والمقام من المشكلات: فإن الروايات تنفي أو تعفو العقاب عن مطلق التجري، وقوله مشكل جداً.

والإشكال كل الإشكال في صحيح الفضيل المتقدم: إذ غيره ظاهر أو يقبل الحمل على أن التي لا تكتب هي نفس السيئة، وهذا مثلاً إشكال فيه عقلاً وإتسا الكلام في أن نفس هذا الفصد الذي يحكم العقل باستحقاق العقاب عليه، يكتب أولاً؟ وصحيح الفضل يدل على الثاني وعليه المحتمل أمران:

الأمر الأول: أن يترك ظهور الرواية و يحمل على ما يحمل عليه سائر روايات الباب أو يرد علمها إلى من صدر عنه؛ فإنه مخالف للحكم العقلي، ضرورة أن قانون العبودية والربوبية على عدم المخالفة والعصيان.

الأمر الثاني: اختصاص حرمة التجري بغير مورد الرواية المختصة بالنية المجردة، فيحرم التجري فيما إذا تلبس بفعل الحرام جمعاً بين العقل والنقل، اللهم إلا أن يقال: إنه من التخصيص في الأحكام العقلية وهو باطل. ويمكن أن يجاب عنه بأن الثابت بالعقل هو استحقاق العقاب، والمنفي بالنقل هو فعلية عفواً وتفضلاً، كما يدل عليه صحيح الفضيل حيث علق كتابة السيئة أيضاً على عدم الحسنة والاستغفار، فتأمل.

٦٩٧. نهج الوالدين

وهو مما حرّمه القرآن، وقد مرّ بحثه في عنوان العقوق في حرف «ع»، فلاحظ.

١. بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٥. وفي سندها عثمان بن عيسى وهو ضعيف على الأصح.

٢. المصدر، ص ٣٣٦. تشهد الرواية على أن عدم الكتابة لا يدل على عدم الحرمة، نعم، لاشك في دلالة على عدم العقاب ولو عفواً وتفضلاً عند تعالى.

٣. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٣٧.

٤. في بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٧، بالسيئة.

٥. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٣٧.

٦. بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٢.

٦٩٨- نهر السائل

قال الله تعالى: «وَأَمَّا أَنْتَابُيْ فَلَا تَنْهَرِيْ».

يحتمل النهي على الإرشاد، ويحتمل حمله على الحرمة واختصاص النهي بالنبي الأكرم ﷺ، ويحتمل التعميم، فيحرم على كل مسؤول عنه نهر السائل وزجره زائداً على ما جرت السيرة المستمرة بزمان المعصوم على فعله.

٦٩٩. النهي عن الصلاة

وهو نهى عن المعروف، ولا شك في كونه مبعوضاً للشارع، وموجباً لاستحقاق العقاب، بل لا فرق بين الصلاة وغيرها وإن كانت الأولى منصوطة بعنوانها، قال الله تعالى: «لَأَزَيْتُ الَّذِينَ يَنْهَىٰ عَنْ عِبَادَةِ إِذَا صَلَّىٰ»^١. وقال تعالى: «الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بُغْضُوهُمْ مِنْ بُغْضِ يَامُؤْمِنُونَ بِالشُّكْرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ»^٢. وهل يحرم النهي عن كل معروف وإن كان ندباً غير واجب؟ فيه تردد.

«و»

٧٠٠ و ٧٠١. وضع الجنب والحائض شيطاناً في المسجد

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد... ويأخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً»، قال زرارة: قلت له: فما بهما يأخذان منه ولا يضعان فيه؟ قال: «لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره»^١.

مقتضى إطلاقه عدم الفرق في كون الوضع من خارج المسجد أو داخله في حالة العبور أو المكث، والتعليل غير واضح كل الوضوح، ليستفيد منه اختصاص الحكم بصورة الأخير، فتكون الحرمة لأجل الدخول، كما يظهر من سيدنا الحكيم عليه السلام في إلحاق النفساء بهما في الحكم تردّد.

□ الوضوء بعد الغسل

قد ورد عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْوُضُوءَ بَعْدَ الْغُسْلِ بِدَعَةٍ»^٢، ولل مقام ذيل طويل، لكن كلمة «الدعة» لا تدلّ على الحرمة الذاتية، كما لا يخفى. والعمدة في سقوط الوضوء - بعد مطلق الأغسال الواجبة والمستنونة إلا ما أخرج

١. وسائل الشريعة، ج ١، ص ٤٩١.

٢. المصدر، ص ٤٩١.

١. المان (٩٦): ٩.

٢. التوبة (١٣): ٨٧.

بالتدليل - مؤنقة عثمان^١

ولا يبعد الاعتماد على رواية محمد بن مسلم^٢ عن الباقر^٣؛ لأنَّ أحمد بن محمد شيخ المفيد وإن لم يوثق لكنه شيخ إجازة، فلا عسر جهالة بالسند إذا فرض شهرة كتب أبيه أو كتب سعد في زمان الشيخ المفيد، فلاحظ.

□ الوضوء بالماء النجس

قال صاحب الحقائق^٤:

الظاهر أنه لا خلاف في تحريم الوضوء بالماء النجس... وإنما الخلاف في المعنى المراد من التحريم في هذا المقام، فقول: المراد به المعنى المتعارف وهو ما يترتب الإثم على فعله مع بطلانه، وقيل: إنه عبارة عن مجرد البطلان، والأول اختيار جماعة... وعَلَّوه...^٥

أقول: لا منافاة بين القولين؛ فإنَّ الحرمة تشريعية، وأما الذاتية، فلا مجال لها.

□ وطء الحنطة والشعير

في الصحيح سأل هشام بن سالم أبا عبد الله^٦ عن صاحب لنا يكون على سطحه الحنطة والشعير فيطأونه ويصلون عليه؟ قال: فغضب ثم قال: «لولا أنني أرى أنه من أصحابنا للعتة»^٧

أقول: لا أجد عاجلاً قانلاً بالحرمة سوى صاحب الوسائل^٨، والالتزام بها مشكل جداً.

□ ٧٠٢. وطء الزوجة النفساء

يحرم وطء الزوجة في نفاسها كما في الحيض.

□ ٧٠٣. وطء الزوجة الصائمة

المفهوم من مذاق الشرع أنه لا يجوز وطء الزوجة الصائمة إذا كان الصوم واجباً عليها بحيث لا يجوز لها الإفطار وإن كان الزوج غير صائم، وبالأولوية لا يجوز إكراهها؛ لأصالة عدم جواز إجبار المسلم على غير الحق الواجب عليه، وأورد عليه بعموم ما دلَّ على ثبوت حق الانتفاع بالبطع للزوج الذي لا ينافيه حرمة التمكين تكليفاً من جهة الإفطار.

وأجيب عنه بعدم ثبوت ما يدل على عموم الحق المذكور، ووجوب إطاعة الزوج مقتد به غير المعصية، وهل يجوز له وطؤها في حال نومها حتى في صوم رمضان إذا لم يجب الصوم على الزوج؟ فيه إشكال، ولعله لا مانع من الرجوع إلى البراءة، فتدبر.

□ وطء الزوجة المفضضة

حكى على تحريم الإجماع من جماعة من الفقهاء رضى الله عنهم^٩ وليس له مدرك معتبر لفظي، ولعله لأجله خالف فيه بعضهم.

□ ٧٠٤ و ٧٠٥. وطء الزوجة على المظاهر

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا ذَلِكَمْ يُوعَظُونَ بِهِ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ خَيْرٌ مِمَّنْ لَمْ يَجِدُوا قِصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً...»^{١٠}

وفي الجواهر ومنتها: «إذا أطلق الظهار، حرم عليه الوطء حتى يكفر بـ لا خلاف معتد به ولا إشكال؛ لما سمعته من الكتاب والسنة والإجماع»^{١١}
وفي معبرة إسحاق عن الصادق^{١٢}: «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة، فليستغفر

١. المصدر.

٢. المصدر، ص ٩١٣.

٣. المصداق النافذة، ج ١٧ ص ٢٧٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٦ ص ٦١٠.

١. جوامع الكلام، ج ٣٠ ص ٢٣٥.

٢. المجادلة (٥٨) ٢ و ١.

٣. جوامع الكلام، ج ٢٢ ص ١٤٧.

رئيه، وينوي أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة، فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوماً من الأيام، فليكفر...^١
أقول: فبقيتها إطلاق الآية الكريمة؛ خلافاً لجمع.

٧٠٦ و ٧٠٧. وطء الزوجة والأمة الميقتين

ويمكن أن يستند الحكم إلى ارتكاز المشرعة الناشئ من مذاق الشرع، وربما قيل: إن الوطء موجب لهتكها، وقد دلت روايات على حرمة هتك الميقت، كما مر.
أقول: ويضعف أولاً بمنع استلزامه الهتك. وثانياً: باختصاصه بالمؤمنة، ولازمة جواز وطء الزوجة والأمة الميقتين إذا كانتا مخالفتين وقامتين.

وربما يعكّل المنع بانقطاع الزوجية والملكية بالموت، وهذا هو العمدة فإن الزوجية، والملكية والرئاسة والوكالة وسائر الاعتبارات العقلانية تبطل عندهم بالموت فلا شك حتى يرجع إلى استصحاب الزوجية والملكية أو أحكامهما، وأما جواز نظر الزوج إلى بدن زوجته الميقتة، فهو بدليل خاص كالسيرة مثلاً و جواز غسلها منصوص تعبدى، وعلى كل يظهر من بعض الفقهاء أن الحكم كأنه من المسلمات، والله العالم.

□ استيطان الكفار الحجاز

قال المحقق في الشرائع: ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور.
قال صاحب الجواهر في شرحه:

بل في المنتهى ومحكي المبسوط و التذكرة الإجماع عليه، وهو الحجّة بعد السيرة القطعية التي يمكن استفادة الإجماع أيضاً منها، مضافاً إلى ما سمعته من خير الدعايم والفقهاء: لا يدخل أهل الذمة الحرم، ولا دار الهجرة، يخرجون منها... وإلى خير ابن الجراح المروي من طرق العاتقة: إن آخر ما نكلم به النبي ﷺ أن قال: «أخرجوا اليهود

من الحجاز. وأهل نجران من جزيرة العرب» منتحماً بعدم القول بالفصل. وإلى ما رواه ابن عباس عنه ﷺ أيضاً أنه أوصى بثلاثة أشياء، قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم» وسكت عن الثالث، أوفال تسبته... بناء على أن المراد من جزيرة العرب في هذه الأخبار الحجاز خاصة... وقيل وإن كنت لأعرف القائل قبل المصنف: المراد به (أي الحجاز) مكة والمدينة، نعم، هو محكي عن الفاضل في جملة من كتبه، ولعل الأولى الرجوع إلى ما يستلزم الآن حجازاً، كما في السائلك...^١

أقول: الحكم بعد محتاج إلى دليل يصلح لإثباته، كما لا يخفى على الخبير.

٧٠٨ و ٧٠٩. مواعدة النساء سراً

قال الله تعالى: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُلُوعِ النِّسَاءِ إِذْ أَكُنْتُمْ فِي أَفْسَحِكُمْ عَلَيْهِمُ اللَّهُ أَتُكْرَهُمْ سَتَدَكُرُونَهُمْ وَلَكِنْ لَا تَأْوِئُوهُنَّ يَسَرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»^٢

قال الصادق عليه السلام في تفسير قوله: «وَلَكِنْ...»: لا هو الرجل يقول للمرأة قبل أن تنقضي عدتها: أوعدي بيت آل فلان ليعرض لها بالخطبة. و يعني بقوله: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا» التعريض بالخطبة.

قال في صحيح آخر في تفسير الآية المذكورة أيضاً: «السّر أن يقول الرجل موعديك بيت آل فلان ثم يطلب إليها أن لا تنسيقه بنفسها إذا انقضت عدتها»، قلت: فقوله: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا...»: قال: «هو طلب الحلال في غير أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله»^٣

وقال في مؤلفه عبدالرحمن في قول الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا»: «يلقاها فيقول: إني فيك لراغب، وإني للنساء لمكرم، ولا تسبقيني بتفسك، والسّر

١. جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٨٩.

٢. البقرة (٢١) ٢٢٥.

٣. البرهان، ج ١، ص ٢٢٧.

لا يخلو معها حيث وعدتها^١.

أقول: المستفاد من مجموع الآية الكريمة والروايات حرمة الخلوة مع المعتدة، ولو ليعرض لها بالخطبة، فلا بد من حمل الاستثناء في الآية الكريمة على المنقطع.
وقوله في الرواية الثانية: «ثم يطلب إليها...» يحمل على الكراهة لأجل الرواية الأخيرة.

وأما خطبة ذات البعل والرجعية، فقد تقدم حرمتها ولو تعريضاً في حرف «خ» في عنوان «الخطبة» هل يحكم بحرمة الخلوة مع الخليلة لخطبتها أم لا؟ فيه تردد. مقتضى البراءة عدمها.

٧١٠. الولاية من قبل الجائر

قال رسول الله ﷺ: «كما في خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمة؟ ومن لاق لهم دواتاً» أوردت كيساً، أو مدّ لهم مدّة قلم، فاحشروهم معهم»^٢.

أقول: الموظف من قبل الظالم يعدّ من أعوانه، فإطلاق الرواية يدلّ على حرمة الوظيفة من قبل الظالم وضرورة انشخص عضواً مؤثراً لدولته.

ويدلّ عليها أو يشعر بها صحيح الوليد بن صحيح^٣.
يقول سيدنا الأستاذ الخوئي: «الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في حرمة الولاية من قبل الجائر في الجملة، وتدّل عليها الأخبار المستفيضة، بل المتواترة»^٤. انتهى.

وفي صحيح علي بن يقطين، قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه»^٥.

تدلّ الرواية بإطلاقها على حلّية بعض أقسام الولاية من قبل الجائر، لكن ليس فيها ما يبيّن وجهه.

نعم، يفهم من حال المخاطب (علي بن يقطين) أنّ السرد به المؤمن الذي يعين إخوانه بقدر مقدوره.

وفي حسنة الشّعام، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول: «من تولّى أمراً من أمور الناس فعُدّ، وفتح يابه، ورفع سره، ونظر في أمور الناس، كان حقاً على الله عز وجل أن يؤمّن روحه يوم القيامة، ويدخله الجنة»^٦.

أقول: ليس مراد الرواية تولّي الخلافة؛ فإنّها تولّي جميع الأمور لا تولّي أمر من الأمور، كما أنّه ليس مرادها التولّي من قبل الإمام الحق؛ لأنّ الأوضاع الراهنة في عصر الصادق عليه السلام نوجب انصراف هذه الرواية وأمثالها عنه، ولا أقلّ من شمول الرواية للمقام بإطلاقها.

ثم إنّ الرواية تبين ما أهملته سابقتها من وجه الجواز، وهو العدل، وخدمة الناس.
قال شيخنا الأنصاري عليه السلام في مكاسبه: «ثم إنّ يسوع الولاية المذكورة أمران: أحدهما: القيام بمصالح العباد بلا خلاف على الظاهر المصرح به في المحكي عن بعض...»

ولكن يشكل الأخذ بإطلاق الرواية فيما إذا علم بأنّ الجائر يكرهه على بعض المحرمات إذا تولّى منصباً، بل المنع منحه.

وفي صحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم وهو في ديوان هؤلاء وهو يحبّ آل محمد، ويخرج مع هؤلاء في معيهم فيقتل تحت رايهم؟ قال: «يبغته الله على نبيّه»، قال: وسألته عن رجل مسكين خدمهم (دخل معهم) رجاء أن يعطيهم شيئاً فيعينه الله به فمات في معيهم؟ قال: «هو بمنزلة الأجير، إنّما يعطي الله العباد على تقاتلهم».

وفي موقّعة عثمان بن عمار عليه السلام: سئل عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال: «لا، إلّا

١. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ٣٨٤.

٢. المصدر، ج ١٢، ص ١٣١. والخبر مجهول سنداً وخرجة.

٣. المصدر، ج ١٢، ص ١٣٥.

٤. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٤٢٦.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٤، ص ١٣٩.

أن لا يقدر على شيء يأكل ويشرب، ولا يقدر على حيلة، فإن قتل فصار في يده شيء، فليبعث بخمسه إلى أهل البيت»^١.

أقول: النصيحة تدل على حرمة قبول الولاية بقصد تعاونهم وإعانتهم وإلا فهي بقصد معاشه وغيره جائزة. نعم، إطلاقه مقتد بالمؤقتة الدالة على جوازها في صورة عدم شغل آخر يكفي معاشه، فالمجوز للولاية أمران: أحدهما، خدمة الناس، ثانيهما: الحاجة. نعم، لا بد من تقييد الجواز بفرض عدم استلزامه ارتكاب محرم شرعي آخر، فلا حظ.

وأما الخمس: فلا بد من مراجعة كتاب الخمس في تحقيقه، والله العالم بحقيقة الأحكام والأحوال.

□ التولي في الحرب

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحًّا فَلَا تُولُوهُمْ أَلَدًا بَلْ أَنذَرُوا مَن يُولِيهِمْ يَوْمَئِذٍ دَرَّةٌ إِلَّا مَنِاعًا يَمْنَعُ الْإِيمَانَ أَوْ مِنِّي حَبْرًا إِلَىٰ يَوْمِ قَدْ بَاءَ بِعَقَابٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا أُوَاءُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ»^٢.

أقول: لاحظ التفصيل في حرف «ف» في عنوان «الفرار»^٣.

٧١١. تولي غير المولى

في رواية الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: «وجد في سيف رسول الله ﷺ صحيفة، ففتحوها، فوجدوا فيها: إن أعنى الناس على الله القتال غير قاتله... ومن تولي غير مواليه، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^٤.

وفي رواية حماد بن عمرو وأنس بن محمد عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن

١. المصدر، ص ١٦٦.

٢. الأنفال، (٨٨) و (١٦٦).

٣. الكفار عندما وإن كانوا مكلفين بالفرار فكذلكهم بالأصول على ما ذكرنا في الجزء الثاني من مراد الحق غير أن القول بتكليفهم حتى لو كانوا مجارين يدل على هذا الحكم ونظيره لا يخلو عن اوجاج في السليقة.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ١٧.

آبائه ﷺ في وصية النبي ﷺ لعلي ﷺ: «يا علي! من اتسبى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله... ومن تولي غير مواليه، فقد كفر بما أنزل الله عز وجل»^١.

وفي صحيح يونس عن كليب الأسدي، عن الصادق ﷺ: «أنه وجد في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة مكتوب فيها: لعنة الله والملائكة على من أحدث حدثاً، أو أوى محدثاً. ومن أدعى إلى غير أبيه فهو كافر بما أنزل الله، ومن أدعى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله»^٢.

وفي رواية إبراهيم، قال أبو عبد الله ﷺ: «وجد في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة فإذا فيها... ومن تولي غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله عز وجل على محمد ﷺ»... ثم قال: «تدري ما يعني من تولي غير مواليه؟» قلت: ما يعني به؟ قال: «يعني أهل الدين (البيت)».

أقول: الروايات كلها ضعاف سنداً إلا أن يدعى الاطمئنان بصدور بعضها عن المعصوم وهي غير جزائية.

وذكر بعض محشي الوسائل أن تولي غير الموالي يوجب كون الشخص سائبة لا يطلب دمه أحد، ولا يبالي أحد بقتله، وإن قتل واحداً خطأ لعاقلة له يؤذي عنه.

وأما تفسير قوله ﷺ: «غير مواليه» بقوله ﷺ: «أهل البيت» فينطبق على ما يتبادر من غيره، والمراد أهل بيت هذا المتولي، يعني من خرج وتبرأ من أهل بيته ودخل في ولاية غيرهم.

وأما كلمة «أهل الدين»، فمعناها على فرض الصحة - أنه لا يجوز تبرؤ الإنسان من مواليه، واتخاذ الموالي من غيره إن كان من أهل دينه. وأما إن لم يكن كنصراني أسلم ومواليه غير مسلمين، لا بأس بأن يتبرأ من ولايتهم ويتولى أهل دينه بشرائطه.

١. المصدر، ص ١٨.

٢. المصدر، ص ١٦.

□ هبة الزكاة والخمس

الزكاة والخمس إنما شرعنا لإزالة الفقر أو لتخفيفه، وعليه، فيفهم من مذاق الشرع عدم جواز هبة الفقير بطيب نفسه ما أخذه من الزكاة والخمس، وزكاة الفطرة للفتي؛ فإنه نقض لغرض الشارع الأقدس.

نعم، يجوز ذلك فيما إذا كان الفتى القايض مريداً لرد المال على الفقراء الذين كان استحقاقهم مظلوماً غير مقطوع، وفيما إذا كان الشخص عليه من الوجود المالية الواجبة مقدار كثير، وصار فقيراً يعجز عن أدائها وأراد أن يتوب إلى الله تعالى لا بأس بتفريع ذاته بالرد والأخذ، كما ذكره جمع، وضابط الجواز عدم فهم المتع من مذاق الشرع وأما مصالحة الفقير أو مصالحة الحاكم وهبته، فهي باطلة؛ لأجل أن الفقير والحاكم ليس لهما ولاية المصالحة جزماً، ولا حق للتأني في الهبة أصلاً، وهذا واضح.

ثم إن عدم الجواز المذكور هل هو وضعي فقط أو تكليفي أيضاً؟ لا يبعد ترجيح الأول؛ إذ معه لا يبقى حاجة إلى التحريم التكليفي، فافهم.

□ الوهن في طلب الكفار

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾^١.

الظاهر عدم استفادة الحكم الجديد من الآية سوى وجوب الجهاد، فلاحظ.

٧١٢. إهانة المؤمن

في صحيح مسلم بن حنيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن الله تبارك وتعالى يقول: من أهان لي ولياً فقد أصد لم حاربتني، وأنا أسرع شيء إلى نصرته أو ليأتي»^٢.

وكما يحرم إهانة الغير وإذلاله هكذا يحرم توهين النفس وإذلالها إما بتنقيح المناط، أو لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا إِذْلالَ نَفْسِهِ»^١.

ورواية سماعة عنه عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوْضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ أُمُورَهُ كُلَّهَا، وَلَمْ يَفُوضْ إِلَيْهِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فالْمُؤْمِنُ ينبغي أن يكون عزيزاً، ولا يكون ذليلاً، بعزه الله بالإيمان والإسلام»^٢.

لكن الأظهر ضعف الروايتين؛ لوجود عثمان بن عيسى في كليهما كما ذكرنا في محله.

١. المصدر، ج ١، ص ٤٩٤.

٢. المصدر.

١. النساء (٤)، ١٠٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٤٨٨.

تعالى: «فَلَا زُفَى وَلَا تُشَوِّقْ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^١ ويمكن حملها على الكراهة للسيرة الخارجية بين المؤمنين، على أن مقتضى إطلاقها حرمة الهجرة ولو من الكفار فضلاً عن المسلمين، وتقبيدها بالمؤمنين ليس بأولى من حملها على التذنب، فتدبر جيداً.

□ الهجر

تقدم حكمه في الجزء الأول في عنوان «البداء» من حرف «ب».

((ه))

□ الهجاء

في مؤلف إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إِنْ عَلِمْتَ أَنَّكَ كَانَتْ يَمُرُّ فِي الْهَجَاءِ، وَلَا يَجِدُ الْحَدَّ إِلَّا فِي الْغَرِيبَةِ الْمَصْرُوحَةِ أَنْ يَقُولَ: يَا زَانٍ، أَوْ: يَا بَنِي الزَّانِيَةِ، أَوْ: لَسْتُ لَأَبِيكَ»^٢. قال الشيخ الأنصاري عليه السلام:

هجاء المؤمن حرام بالأدلة الأربعة: لأنه يمر ولمز وأكل اللحم وتغيير وإذاعة سر^٣ وكل ذلك كبيرة موقفة، فبدل عليه جميع ما تقدم في الغيبة. بل البهتان أيضاً بناءً على تفسير الهجاء بخلاف المدح، كما عن الأصحاب، فيعم ما فيه من المعائب، وما ليس فيه، كما عن القاموس والنهاية والمصباح، لكن مع تخصيصه فيهما بالشعر، ولا فرق في المؤمن بين الناسق وغيره... وكذا يجوز هجاء السيد لتأخذه بهذمه، لكن بشرط الاقتصار على المعائب الموجودة فيه، فلا يجوز بهته بما ليس فيه، لعموم حرمة الكذب، وما تقدم من الخير في الغيبة من قوله عليه السلام في حق المبتدعة: «يَاخْتَوِهِمْ لِكَيْلَا يَطْمَعُوا فِي ضَلَالِكُمْ» محمول على اتهامهم، وسوء الظن بهم بما يحرم اتهام المؤمن به بأن يقال: لعلة زان، أو سارق، وكذا إذا راه ذكر ما ليس فيه من باب المبالغة، ويحتمل إفاؤه على ظاهره بتجوير الكذب عليهم؛ فإن مصلحة تنفير الخلق عنهم أقوى من مفسدة الكذب.

أقول: والأول إن لم يكن أقوى لاشك أنه أحوط.

٧١٣. هتك المقدسات الدينية

لا يجوز هتك المقدسات الدينية، كالقرآن، والكعبة، والمسجد، ومشاهد الأئمة عليهم السلام، والتربة الحسينية المأخوذة بعنوان التبرك، وهذا مما يطمأن به من مذاق الشرع، على أنه يمكن إقامة شواهد من الروايات على حرمة هتك جملة من هذه المذكورات أيضاً، وكذا لا يجوز هتك المؤمن حياً وميتاً، كما يعلم مما سبق، والمسألة لمكان وضوحها لا تحتاج إلى تفصيل، وبدل بعض الروايات غير المعتمدة سنداً على حرمة هتك الحنطة والخبز^١.

□ الهجر

قال الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا هجرة فوق ثلاث»^٢.

وقال الباقر عليه السلام في رواية حمزان التي لا يخلو سندها من تردد: «ما من مؤمن اجتجرا فوق ثلاث إلا وبرئت منهما في الثالثة» قيل: هذا حال الظالم، فما بال المظلوم؟ فقال: «ما بال المظلوم لا يصير إلى الظالم فيقول: أنا الظالم حتى يصلحها»^٣. أقول: العبد الرواية الأولى، ويمكن أن يستفاد منها الحرمة كاستفادتها من قوله

١. البقرة (٢): ١٧٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ١٥٢.

٣. مصابيح التنبيه، ج ١، ص ٤٥٧.

١. المصدر، ج ١٦، ص ٦١٦.

٢. المصدر، ج ٨، ص ٥٨٤.

٣. المصدر، ص ٤٨٦.

٧١٤. هدم بناء الكعبة

المفهوم من مذاق الشرع حرمة هدم بناء الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي، وحرمة هدم قبر النبي ﷺ وقبور سائر الأنفة والمساجد مع قطع النظر عن حرمة تخريب الأوقاف والتصرف في أموال الغير من غير إذنتهم، والأحوط إلحاق هدم السرداب المقدسة في سامراء وسائر الأماكن المنسوبة إلى الأولياء والمزارات التي يزورها المؤمنون، ويتقربون فيها إلى الله تعالى بالعبادات والخيرات.

٧١٥. الاستهزاء

الاستهزاء بأحكام الله ورسله وأوصيائهم وآياته يكشف غالباً عن عدم القبول والاعتقاد، فيكون أمارة الكفر، وأما إذا فرضنا تجرده عنه، فلا شك في حرمة، كما يستفاد في الجملة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْزِهُوا آيَاتِ اللَّهِ فَتُؤْذَنُوا﴾^١.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْخَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾. وإثما الكلام في أنه بنفسه يوجب الكفر أم لا؟ والمقام محتاج إلى مزيد تأمل.

٧١٦. الإهلال لغير الله

قد مرّت الإشارة إليه في عنوان «الأكل»، فراجع.

□ الهمز

قال الله تعالى: ﴿وَلَيْلٌ يَّكُلُ هُمْزَةً لُّمَزَةً...﴾.

استظهرنا في عنوان «اللعز» عدم استفادة حكم جديد من الآية الكريمة، فلاحظ.

□ تهنئة الوالي الجائر

في صحيح محمد بن مسلم، قال: كنّا عند أبي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينة، فنظّر إلى الناس يمرّون أفواجا، فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمراً؟» فقال: «أصلحك الله - ولي المدينة وال - فغدى الناس (إليه) يهتفون، فقال: «إنّ الرجل ليغدى عليه بالأمر يهتف به وأنه لياب من أبواب النار»^١.

أقول: إن رجع التفسير المنسوب في قوله عليه السلام «وأنه» إلى التهنئة، فنكون محرّمة. وأما إذا رجع إلى الولاية، فحرمة التهنئة موقوفة على صدق عنوان محرّم آخر عليها، كالنجزي و قول الزور مثلاً. والرواية إن لم تكن ظاهرة في الأمر الثاني^٢، لأقل من إجمالها.

□ التهاون بالصلاة

قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة: «لانتهاون بصلّاتك، فإنّ النبي ﷺ قال عند موته: ليس منّي من استخف بصلّاته، ليس منّي من شرب مسكراً، لا يرد عليّ الحوض لا والله»^٣. والروايات في ذلك كثيرة.

يمكن أن نلحق بالصلاة غيرها؛ لحكم العقل بأن كلّ أمر ومفتر لا يرضى بأن يتهاون بأمره ونهيه، فلاحظ. يحتمل كون النهي للإرشاد وإلى المحافظة على الصلاة، فلاحكم جديد، فلاحظ. ويحتمل اتحاد التهاون والاستخفاف بمعنى.

قائمة

قال المحقق في بحث عدالة الشاهد من كتاب الشهادات: «فلا يقدح في

١. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٣٥.

٢. الظهور رجوع التفسير المنسوب إلى الأمر في قوله: «وبالأمر» كما يرجع إليه الضمير المجزوء في قوله: «به».

٣. وسائل الشريعة، ج ٣، ص ٥٤.

العدالة ترك المندوبات، ولو أصرّ مضرباً عن الجميع ما لم يبلغ حدّاً يؤذن بالتهاون بالسنة».

وقال صاحب الجواهر في شرحه:

بل في المسائل: لو اعتاد ترك صف منها، كالجماعة، والتوافل، ونحو ذلك فكترك الجميع، لاشتراكهما في العلة المقتضية لذلك. نعم، لو تركها أحياناً لم يضرب، ولكن الإتيان عدم خلوه من البحث إن لم يكن إجماعاً؛ ضرورة عدم المعصية في ترك جميع المندوبات أو فعل جميع المكروهات من حيث الإذن فيهما، فضلاً عن ترك صف منها ولو لتكاسل والتناقل منه، واحتمال كون المراد بالتهاون الاستخفاف فيه يدفعه: إن ذلك من الكفر لامن العصيان ولا يعتبر عنه بلوغ الترك حد التهاون، كما هو واضح^١.

٧١٧. تهيج الشهوة

قال سيدنا الأستاذ الخوئي في ضمن كلام له حول حكم التشبيب:

الاعتبار الدالة على حرمة ما يثير الشهوة إلى غير الحليلة حتى بالأسباب البعيدة وهي كثيرة قد ذكرت في مواضع شتى منها: ما دل على النهي عن النظر إلى الأجنبية؛ لأنه سهم من سهام إبليس...^٢

قال صاحب العروة في النكاح: «ويحرم عليها إسماع الصوت الذي فيه تهيج للسامع، تحسينه وتزيينه، قال تعالى: «وَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَنُّ الْقُلُوبُ وَيَبْسُ قُلُوبُهُنَّ» مَرَضٌ».

أقول: أما الأخبار التي أشار إليها سيدنا الأستاذ الخوئي (دام ظله) فلم أجد فيها ما يدل على حرمة تهيج الشهوة دلالة ظاهرة يستد معبر.

وأما الآية الكريمة، فهي مخصوصة بنساء النبي، والتعدي عنهن إلى غيرهن غير ظاهر حق الظهور، كما يظهر من صاحب الجواهر، وصرح به سيدنا الحكيم (قدس

سرهما). نعم، استدّل الأخير على حرمة بارتكاز المنشوعة^٣ وهو لا يخلو عن تردد، فلا سط، وتأمل، والله العاصم.

□ هيجان الحيوان في الحرم

لاحظ دليل حرمة في الجزء الأول. وقدم في عنوان «النفر» في حرف «ن» أيضاً.

١. يوافر الكلام، (كتاب الشهادات)، ج ٤، ص ٣٠.

٢. مصباح الفقاهة ج ١، ص ٢١١.

٣. مستند العروة الوثقى، ج ٩، ص ١٠.

على غلبة أحد المتصارعين، ونحوه.

وقال سيدنا الأستاذ الخوني:

و الظاهر أنه لاختلاف في الجملة بين الشيعة و أكثر العامة في حرمة المراهنة على اللعب مطلقاً وإن كان يغير آلات المعدة للقمار. نعم، يظهر من الجواهر اختصاص الحرمة بما إذا كان اللعب بالآلات المعدة له. وأما مطلق الرهان والمغالبة بغيرها، فلا حرمة فيه. نعم، تفسد المعاملة عليه، ولا يملك الرهان الجعل، فيحرم عليه التصرف فيه.^١

أقول: الميسر قمار العرب بالأزلام، كما في مختار الصحاح، وقال في القاموس: والميسر كمنزل: اللعب بالقرداح... أو هو الجزور التي يتقمارون عليها، أو هو النرد، أو كل قمار.

وقريب منه ما في المنجد أو هو هو.

ولم يعلم المراد من الميسر المذكور في الكتاب العزيز، فلا بد من الأخذ بالقدر المتيقن وهو اللعب بالأزلام، والجزور، أو أحدهما، فتأمل.

نعم، للقمار مفهوم عام يشمل القسم الثاني بجميع أفراد، ففي القاموس: «وقامره مقامرة وقماراً فقمره كقصره وتقره: راحته فغلبه». وفي مختار الصحاح: «وقامره فتقمره: غلبه في لعب القمار». وفي المنجد: «قمر: قمرأ: راحته ولعب في القمار. قمر الرجل: غلبه في القمار». القمار كل لعب يشترط فيه أن يأخذ الغالب من المغلوب شيئاً سواء كان بالورق وغيره، إلا أنه بعنوانه غير مذكور في القرآن المجيد.

نعم، قال الرضا^٢ في صحيح معمر بن خلاد: «النرد والشطرنج والأربعة عشر بمنزلة واحدة. وكل ما قمر عليه فهو ميسر».^٣

الظاهر أن قوله^٤ «ميسر» إشارة إلى الميسر المحرم في القرآن، فهذه الفصححة تدل

«ي»

□ اليأس من روح الله

قال الله تعالى حكاية عن يعقوب لهنيه: «وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْكَافِرُونَ»^١.

أقول: قدم بحثه في عنوان «الفتوط» في حرف «ق» فلاحظ.

٧١٨. الميسر

قال الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ»^٢.

و قال تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ»^٣.

أقول: قسموا الموضوع إلى أربعة أقسام:

أولها: اللعب بالآلات المعدة للقمار مع المراهنة، ولاشك في حرمة في دين الإسلام، فضلاً عن كونها إجماعية ومدلولة للروايات المدعى نواترها.

ثانيها: اللعب بغير الآلات المعدة للقمار مع المراهنة، كالمراهنة على حمل الحجر، والمصارعة ومهارة الديكة، والطفرة ونحو ذلك، أو مطلق المراهنة بلالعب، كالمراهنة

١. يوسف (١٢): ٨٧.

٢. البقرة (٢): ٢١٩.

٣. المائدة (٥): ٩٠.

١. مصباح الفلانة، ج ١، ص ٣٧١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢١٢.

على إرادة العموم من الميسر، وليس الحرمة وضعيّة فقط حتى لا ينافي قول صاحب الجواهر^١، بل تكليفية، فاقهم. فإن ما قومه عليه هو المال أو شبهه، وحرمة تدلّ على بطلان سببه لا على حرمة نفس الفعل، فقول الجواهر مطابق لأصالة البراءة. وفي حسنة فضل بن شاذان عن الرضا^٢ في تعداد الكبائر: «والحسر هو القمار...» وكأنّها مجملة محوطة إلى محلّ البحث.

وفي معتبرة إسحاق، قال: قلت لأبي عبد الله^٣: الصبيان يلعبون بالجوز والبيض، ويقامرون؟ فقال: «لا تأكل منه، فإنّه حرام»^٤.

وفي السند محمد بن أحمد النهدي وقد ضعفه ابن الغضائري، ولكنّ تضعيفه، بل كتابه لم يثبت لنا بطريق معتبر، فلنستقط عامة نوثيقاته وتجرّباته عن الاعتبار. نعم، رماء التجاشي بالاضطراب، ولكنّه لإجماله لا يسوغ رفع اليد عن توثيق محمد بن المسعود له، خلافاً لسيدنا الأستاذ الخوئي في مصباحه.

وأما الدلالة، فقال الأستاذ المشار إليه: «إنّها صريحة في حرمة المقامرة بالجوز والبيض، وحرمة أكلهما»^٥.

أقول: نمنع الظهور، بل الإشعار فضلاً عن الصراحة، إذا الرواية تدلّ على الحرمة الوضعية، وحرمة الأكل، ولا نظارة لها إلى حرمة القمار التكليفية، ومثلها حسنة محمد بن عيسى، قال: قال أبو عبد الله^٦ في قول الله عزّ وجلّ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» قال: «ذلك القمار»^٧ في الدلالة على الحرمة الوضعية، فتدبر.

نعم، في صحيحة ابن مسلم عن أحدهما^٨: «لا تصلح المقامرة ولا التهيّة»^٩، لكن نفي الصلاحية وإن استعمل كثيراً في الروايات في الحرمة كما يظهر للمستنبع - غير ظاهر فيها حقّ الظهور.

نعم، لا بأس بالاستدلال على حرمة المقامرة بإطلاق صحيح زياد بن عيسى، قال:

سألت أبا عبد الله^{١٠} عن قوله عزّ وجلّ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، فقال: «كانت قريش يقامر الرجل بأهله وماله، فنهاهم الله عزّ وجلّ عن ذلك»^{١١}، فتأمل، إذ لا يعلم أنّ مقامرة قريش كانت بالأسباب المعدّة للقمار أو بمطلقها، فلا إطلاق للصحيح من هذه الجهة.

ثالثها: اللعب بالآلات المعدّة للقمار من دون مراخنة، وعن المستند نفي الخلاف في حرمة أيضاً، واستدلوا عليها بوجوه ضعيفة بطول بنا المقام بنقلها وردّها.

فكلّ ما ثبت الحرمة بعنوانه، كما في الشطرنج، والترد، والأربعة عشر، وغيرها نلتزم بها وإلا فالمرجع هو البراءة، ومنه يظهر حكم.

رابعها: وهو اللعب بغير آلات القمار وبلا رهن، كالمصارعة ونحوها، فإنّه جائز؛ لعدم دليل على الحرمة، على أنّها توجب الحرج للأكثر مع أنّ السيرة قائمة على الجواز، فالمنع عنه، كما نسب إلى المشهور عجيب جداً والله الأعلم.

□ اليمين الغموس

وفي صحيح السيّد الحسنّي^{١٢} عن الصادق^{١٣} في تعداد الكبائر: «واليمين الغموس الفاجرة؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ»^{١٤}، وعده الرضا^{١٥} في حسنة الفضل بن شاذان أيضاً من الكبائر»^{١٦}.

وقيل: إنّ اليمين الكاذبة على الماضي والحال. وفي منهاج الصالحين في ضمن الكبائر: «واليمين الغموس الفاجرة وهي الحلف بالله تعالى كذباً على وقوع أمر أو على حقّ أمر، أو منع حقّ خاصّة، كما قد يظهر من بعض النصوص»^{١٧}.

أقول: الكذب حرام مطلقاً، والمراد في المقام تأكيد الحرمة، والله سبحانه تعالى هو العالم.

١. المصدر، ص ١٢٠.

٢. مصباح النفاة، ج ١، ص ٣٧٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ١٢١.

٤. المصدر، ص ١٢٠.

١. المصدر، ص ١١٩.

٢. المصدر، ج ١١، ص ٢٥٣.

٣. المصدر، ص ١٦١.

هذا تمام كلامنا في بيان المحرمات الشرعية حسب ترتيب حروف الهجاء، وقد بلغ تعداد المحرمات إلى أكثر من ألف محرم لكن الناظر المدقق يعلم أن بعض ما كان محرماً ولو احتياطاً لم نذكر له رقماً، كما أن بعض ما لم يكن عندنا محرماً، ذكرنا له رقماً. وقد تم في عصر يوم الأربعاء ثاني ذي القعدة الحرام، عام ١٣٩٣ هـ. ق في بلدة القندهار - صانها الله وجميع البلاد الإسلامية من الآفات والبلات.

وقد تم تصحيح الكتاب للطبعة الثالثة في كابل عاصمة أفغانستان عام ١٤٢٥ هـ. ق = عام ١٣٨٤ هـ. ش. وتم تصحيح الأوراق المطبوعة بالكامبيوتر في دفتر التليغات الإسلامية بقم يوم الإثنين ١٣٨٦/٤/١٢ في كابل، والله ولي التوفيق.

تنبيه

الكتاب طبع ثلاث مرات في ٣٥ سنة وقد ذكر في متنه أسامي بعض مؤلفاتي المتأخرة عن الطبعة الأولى لهذا الكتاب بعشرة سنوات وربما كذلك عن طبعته الثانية فلا يشبه الأمر على القراء من هذه الجهة.

خاتمة في بيان فوائد

الفائدة الأولى: في بيان جملة من الروايات المتضمنة للكبائر كما تأتي

١. صحيح عبد العظيم بن عبد الله الحسيني، قال: حدثني أبو جعفر الثاني عليه السلام، قال: «سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبي عبد الله عليه السلام، فلما سلم وجلس، تلا هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ ثم أمسك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أسكتك؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله عز وجل، فقال: نعم، يا عمرو! أكبر الكبائر الإشرار بالله، يقول الله: ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ خَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾. وبعده الأيأس من روح الله! لأن الله عز وجل، يقول: ﴿لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ ثم الأمن من مكر الله! لأن الله عز وجل، يقول: ﴿فَلَا يَأْمَنُ فِكْرُ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

ومنها: عقوق الوالدين: لأن الله سبحانه جعل العاق جباراً شقيماً. وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق: لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا﴾ إلى آخر الآية. وقذف المحصنة: لأن الله عز وجل يقول: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

وأكل مال اليتيم: لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ثَمَرًا وَهُمْ يَسْمِعُونَ﴾.

١. ظهر من هذا أن الأيأس أكبر الكبائر بعد الشرك، لكن مر أن الربا أشد وأقبح، فليس، إن محبة الكفار أشد ولا بعد أن القتل والربا ومحبة الكفار وعلى بعض الكبائر الآخر أكبر من الأيأس، فلا حظ وأمثل.

والفرار من الزحف، لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يُؤْمَرْ بِزَوْجِهِ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّجًا لِقَبَالٍ أَوْ مُتَحَرِّجًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ»^١.
وأكل الربا، لأن الله عز وجل يقول: «وَالَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبًا لَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِينَ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ»^٢.
والسحر، لأن الله عز وجل يقول: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّاسَ إِشْرَاءَ مَا لَهُمْ لَبْسٌ إِلَّا جُزْءٌ مِمَّنْ خَلَقَ»^٣.
والزنا، لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا»^٤ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا»^٥.
واليمين الغموس الفاجرة، لأن الله عز وجل يقول: «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأِيمَانِهِمْ فِتْنًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ»^٦.
والغلول، لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا غُلٌّ يَذْمُ الْقِيَامَةَ»^٧.
ومنع الزكاة المفروضة، لأن الله عز وجل يقول: «فَتُكْفَىٰ بِهَا جِهَاهُمْ وَيُجْزَوْنَ مِنْهُمْ»^٨.
وشهادة الزور، وكتمان الشهادة، لأن الله عز وجل يقول: «وَمَنْ يَكْشِفْهَا فَمِائَةٌ أَوْ مِائَتَانِ»^٩.
وشرب الخمر، لأن الله عز وجل نهى عنها كما نهى عن عبادة الأوثان وترك الصلاة متعمداً أو شيئاً مافرض الله عز وجل: «لَئِنْ رَسُلَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَ مِنْ دِمَّةِ اللَّهِ وَدِمَّةِ رَسُولِهِ»^{١٠}.
ونقض العهد وقطيعة الرحم، لأن الله عز وجل يقول: «لَهُمْ أَلْفَنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ مُثَارَةٍ»^{١١}.
قال: فخرج عمرو وله حراخ من بكانه وهو يقول: هلك من قال برأيه، وتازعكم في الفضل والعلم.
٢. صحيح ابن محبوب، قال: كتب معي بعض أصحابنا إلى أبي الحسن يسأله عن

١. يظهر من هذه الجملة أن الكثر المحرم مخصوص بعدم أداء الزكاة المفروضة.

٢. يظهر من هذه الفقرة أن ترك الواجبات المذكورة في القرآن كبيرة، فانهم جهاداً.

الكبائر كم هي؟ وماهي؟ فكتب: «الكبائر من اجتناب ما وعد الله عليه النار، كفر عنه سيئاته إذا كان مؤمناً»^١.
والسبع الموجبات: قتل النفس الحرام، وعقوق الوالدين، وأكل الربا، والتعزب بعد الهجرة، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف.
٣. صحيح عبيد بن زرار، قال: سألت أبا عبد الله ع عن الكبائر؟ فقال: «هن في كتاب علي ع سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيعة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعزب بعد الهجرة»^٢. قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ فقال: «نعم». قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: «ترك الصلاة». قلت: فما عددت ترك الصلاة في الكبائر؟ قال: «أي شيء؟ أول ما قلت لك؟» قلت: الكفر؟ قال: «فإن تارك الصلاة كافر يعني من غير علة»^٣.
٤. صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله ع في الفتوت في الوتر إلى أن قال: «واستغفر لذنبك العظيم». ثم قال: «كل ذنب عظيم»^٤.
٥. صحيح محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله ع قال: «الكبائر سبع: قتل المؤمن متعمداً، وقذف المحصنة، والفرار من الزحف، والتعزب بعد الهجرة، وأكل مال اليتيم ظلماً، وأكل الربا بعد البيعة، وكل ما أوجب الله عليه النار»^٥.
٦. صحيح عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله ع يقول: «إن من الكبائر عقوق الوالدين، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله»^٦.
٧. معتبره إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله ع في قول الله عز وجل: «وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّسَمَ» فقال: «الفواحش: الزنا والسرقة، واللسم: الرجل يلتم بالذنب، فيستغفر الله منه»^٧. الحديث.
٨. موثقة ابن بكير، قال: قلت لأبي جعفر ع في قول رسول الله ﷺ: «إذا زنى الرجل فإفاره روح الإيمان» قال: «هو» قوله: «وَأَيُّذُهُمْ بِرُوحِ مِثْهُ»^٨ ذلك الذي يفارقه»^٩.
٩. صحيح الفضيل عن أبي عبد الله ع قال: «يسلب منه روح الإيمان مادام على

بطنها، فإذا نزل عاد الإيمان قال: قلت: أرايت إن هم؟ قال: «لا، أرايت إن هم أن يسرق أقطع يده؟».

١٠. حسنة الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى السامعون قال: «الإيمان هو أداء الأمانة، واجتناب جميع الكبائر وهو معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان إلى أن قال: «واجتناب الكبائر وهي قتل النفس التي حرم الله تعالى؛ والزنا، والسرقه، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم ظلماً، وأكل الميتة والدم ولحم الحنيز وما أهل لغير الله به من غير ضرورة، وأكل الربا بعد البيئة، والنسحت، والميسر وهو انقمار والبخس في المكيال والميزان، وقذف المحصنات، والزنا، واللواط، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، ومعونة الظالمين، والركون إليهم، واليمين الغموس، وحبس الحقوق من غير عسر، والكذب، والكبر، والإسراف، والتبذير، والخيانة، والاستخفاف بالحج، والمحاربة لأولياء الله، والاشتغال بالملاهي، والإصرار على الذنوب»^١.

الفائدة الثانية: في الفرق بين الكبيرة والصغيرة

لا شك أن المعصية ومخالفة حكم الله سبحانه وتعالى في حد نفسها كبيرة وعظيمة، ولذا ورد في الصحيح السابق أن كل ذنب عظيم، وكيف لا يكون كذلك. وكل حرام وعصيان يوجب استحقاق النار، ولا شيء أكبر وأعظم من النار ولو للحظات.

ومع ذلك، ففي المحرمات ما بعضها أكبر من بعض، أي مفسدة بعض الأفعال أشد وأكثر من مفسدة بعضها الآخر، فيشتد المغرظة حسب اشتداد المفسدة.^٢

قال الله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرَامٍ»^٣.

١. وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٢٥٢ و ٢٦١.

٢. لاحظ: كتابا من أعلام الحق، ج ٢.

٣. النساء (٤): ٣٦.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ»^١.

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّسَمَ»^٢. أقول: الظاهر دخول الفواحش في الكبائر، ولعل ذكرها لأجل التأكيد. وعلى كل يفهم من هذه الآيات الكريمة وغيرها كقوله تعالى: «وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» وقوله: «وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ»^٣. أكبرية بعض الذنوب من بعض، وقد سئى القرآن غير الكبائر بالسبب في الآية الأولى. والمعروف الكئي لها هو ما في صحيح ابن محبوب المتقدم من قوله: «وعذابه عليه النار».

و لكن المناهل في صحيح السيد الحسيني وحسنة الفضل المتقدمين لا يسعه الاعتماد على هذا الميزان وحده، إذ الإمام عليه السلام علك كبير بعض المعاصي بغير إبعاد النار، فلا غرو أن يقال بأن الكبيرة ما تعلق الذم المعتد به بعنوانه في الكتاب والسنة وإن لم أظفر من احتمله أو اعتقده^٤.

بقي شيء وهو أنه ما هو مقتضى الأصل عند الشك في كون المعصية كبيرة أو صغيرة؟ قال سيدنا الأستاذ الحكيم عليه السلام: لو شك فيه كفى أصالة عدم كونها متاً أو عذابه تعالى عليها النار في إثبات كونها صغيرة^٥.

ويقول صاحب الجواهر عليه السلام في كتاب الشهادة من جواهره في مبحث عدالة الشاهد عند البحث عن اللعب بآلات القمار، واللغو، والقمار ما هذا لفظه: «على أن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة؛ لأن الأصل عدم تكفيرها، ولعموم الأمر بالتوبة من كل معصية إلا ما علم أنها صغيرة».

١. التور (٤٢): ٣٧.

٢. التجم (٤٣): ٢٤.

٣. البقرة (٢): ٢١٧-٢١٦.

٤. لاحظ رسالة العلامة للشيخ المحقق الأنصاري تجل فيها كلمات العلماء الأبرار، ولا ضرورة في تحملها فاعلم. قد شهد الثاني بعد تعريف الكبيرة بما توجه عليها بخصوصها في كتاب أوسنة - وهي إلى سمعته أقرب منها إلى سمعة وسبعين. ثم ذكر منها ثلاثاً وثلاثين فراجع الروضة البهية، ج ٢، ص ١٢٩.

٥. مستند القواعد الفقهية، ج ٥، ص ٢١٦. (الطبعة الأولى).

أقول: والصحيح هو الأول: فإن الأصل عدم الخصوصية الموجبة للكبارة في المعصية، فيكفر باجتناب غيرها من الكبائر، وعليه، فلا يجب التوبة عنها، نعم، لو لم يجتنب عن الكبائر، وجبت التوبة عنها؛ فإنها معصية غير مكفّر عنها، فتدبر. وقد أفاد بعض أعلام العصر أن استصحاب وجوب التوبة يقتضي صحة القول الأول، لكنه كما ترى؛ فإن وجوب التوبة عن المعصية المرذدة بين الكبيرة والصغيرة على مجتنب الكبائر أول الكلام.

ثم رجع عن هذا وقال لي بأن مقتضى إطلاق أدلة التوبة وجوبها عن كل معصية إلا ما علم أنها صغيرة، كما نقلنا عن صاحب الجواهر^١، فأوردت عليه بأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية؛ فإن الإطلاق المذكور أو العموم قد قيد، أو خصص بغير الصغيرة؛ فلا يصح السحاب بحكم العام على المشكوك؛ خلافاً لصاحب العروة^٢ كما مر في بحث الربا، فلم يأت بجواب مقنع.

الفائدة الثالثة: في ارتفاع الحكم عند الحرج والضرر

يرفع الحكم عند الحرج والضرر. وربما قيل باختصاص رفعهما للواجبات فقط دون المحرمات. والحق أنه لا فرق في رفع الحكم بهما بين الوجوب والحرمة إلا فيما إذا علم من مذاق الشرع عدم رقبه بهما، فلا يرتفع ولو كان وجوباً إلا ببعض مراتبهما، وقد تقدم تفصيل ذلك في طي مباحث الكتاب، والمقام مع استحقاقه مزيد البحث والتفصيل - مما أهمل في كلامهم.

قال سيدنا الحكيم:

... فلا يكون الحرج مجوّزاً لفعل المحرمات عندهم وإن كان مجوّزاً لترك الواجبات، فلا يجوز الزنا للحرج، ولا يجوز أكل مال الغير للحرج... وإن كان الفرق بين الواجبات والمحرمات في ذلك غير ظاهر، ومقتضى دليل نفيه نفي التحريم، كنعني الوجوب^١.

أقول: للحرج مراتب متفاوتة في الشدة والضعف، والأحكام الإلزامية أيضاً متفاوتة يلحظ الأهمية والترك، فبالإضافة راعينا هذه الجهة حسب الذوق الديني والارتكاز المتشعري انتفى الفرق بين الواجبات والمحرمات، وأطردت القاعدة، فلاحظ.

الفائدة الرابعة: في أصالة البراءة

إذا شك في وجوب شيء أو حرمة بعد الفحص واليأس عن الدليل، فلا بأس بمخالفة الحكم الإلزامي المحتمل، سواء كانت الشبهة البدئية حكيمية أم موضوعية، فإذا ارتكب ما احتمل حرمة، أو ترك ما احتمل وجوب، فهو مأمون من العذاب وإن صادف احتمال الواقع؛ فإن العقل يفتح عقاب الجاهل من دون بيان، وهذا هو القول المقبول المنقول عن المجتهدين. وما ذكره السيد الشهيد الصدر^٢ من تقدم حق الطاعة للعولي القديم جلّ جلاله على هذه القاعدة، ضعيف لا نعول عليه.

وذهب الأخباريون متأعلي ما هو المعروف إلى وجوب الاحتياط والتوقف في الشبهة الحكمية التحريمية، بل وبعضهم في الشبهة الحكمية الوجوبية أيضاً، وذلك لأجل منع فيح العقاب من دون بيان؛ فإنه مما لا يقبل الشك والمنع، بل لأجل روايات كثيرة دالة على ذلك وهي واردة على حكم العقل؛ فإنها بيان، ولكنها على كثرتها وضعف أستاذ معظمها ليس بينها ما يفي بمرادهم، فراجع^١، وتأمل، والله العالم. واستدل المجتهدون لمذهبهم بآيات من الكتاب الكريم، لكن دلالتها على مرادهم غير واضحة على الإطلاق^٢ وبأخبار إلبك بجملة منها:

١. راجع: بحث الأئمة، ج ١، ص ٢٤٨-٢٦١، وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١١٦-١٢٩، جامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٩-٩٢ وراجع ما ذكره المحققون من الأصوليين حول مداليل باكم الروايات في مبحث أصالة البراءة من كتب أصول الفقه.

٢. نعم، في خصوص المأكولات يستلزم مراد الأصوليين من قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ أَتَقَاتُوا لَمْ تَكُنْ أَتَقَاتُوا﴾، فزما لكم ألا تأكلوا وما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليه أي مع خلوه بالفضل عن ذكر هذا الذي يحسنه، وما أورده شيخنا الأنصاري^٣ على دلالة خبر متين، فلاحظ.

ولاحظ أن يقال بدلالة الآية على حلتها كإن مالم يملك حرمة يدعى عدم اختصاص العذاب بحل ترك خصوص بعض المأكولات، فهي تنافي وجوب الاحتياط الشرعي الذي يقول به الأخباريون، فتدبر جيداً.

الخبر الأول: ما عن النخضال، عن محمد بن أحمد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله ﷺ: «رفع عن أمّتي تسعة: الخطاء، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشفتيه».

أقول: هكذا عن الوحيد، لكن في نسخة منه: «أحمد بن محمد بن يحيى» مكان «محمد بن أحمد بن يحيى» و «وضع» مكان «رفع»^١.

والأظهر أن من يروي عنه الصدوق هو أحمد؛ فإنه المشتهر بالعطار، وبرواية الصدوق عنه، دون محمد بن يحيى الثقة، ولأقل من الشك^٢ فنسقط الرواية عن الحجية رغم اشتهاؤها توصيفها بالصحة؛ تبعاً للشيخ الأنصاري^٣؛ فإن أحمد بن محمد بن يحيى مجهول، كما قال سيدنا الأستاذ الخوئي^٤، تضعف جميع ما قالوه في وثاقته أو حسنه في علم الرجال.

نعم، ثبت حسنه بكثرة ترجم الصدوق عليه في كتبه، ولذا تبينا على اعتبار رواياته أخيراً، فلاحظ كتابنا بحوث في علم الرجال.

وهنا رواية ثانية رواها أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن إسماعيل الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «وضع عن هذه الأمة ست خصال: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه»^٥.

أقول: اعتبار سند هذه الرواية موقوف على أمور:

١- ثم مع بعض عن هذه الآية وارضئنا بما دلالة الروايات المستدل بها على وجوب الاحتياط على ما يرويه الأخباريون نخرج الشبهات الهدية باستصحاب عدم الحكم الإجمالي فيها فتختص الروايات بالضرورة بالشبهات المقرونة بالعلم الإجمالي.

٢- مقدمة جامع الأحاديث، ص ٨٨.

٣- في مقدمة الثقة، قرن: ١١٥ في بيان أسماء مشايخ الصدوق: محمد بن أحمد بن يحيى العطار وتتل في الحاشية عن المحدث التوري قوله: «كنا في بعض الأسانيد وبمحمل كونه مطلوباً» أقول: وهذا هو الأظهر.

٤- المصدر نفسه عن وسائل الشريعة.

الأمر الأول: صحة انتساب النوادر إلى أحمد بن محمد بن عيسى، وقد أنكرها محدث التوري^٦ في مستدركه.

الأمر الثاني: صحة سند صاحب الوسائل إلى أحمد بن محمد بن عيسى، أقول: وحيث إن سند الشيخ إليه وإلى كتبه صحيح، فيكون سند صاحب الوسائل إليه أيضاً صحيحاً معتمداً، كما لا يخفى على الخبير.

الأمر الثالث: اتحاد إسماعيل الجعفي مع إسماعيل الخثمي الثقة بتوثيق الشيخ؛ فإن الأول وإن وثقه العلامة النحلي^٧ وجمع مَن تأخروا عنه إلا أن مثل هذه التوثيقات ناشئة عن الحدس، وأمور اجتهادية، فليست بحجة، ولل كلام حول اعتبار التوثيقات الرجالية - مجال واسع قررناه في كتابنا بحوث في علم الرجال الذي ألقناه بعد طبع هذا الكتاب طبعه الأول.

لكن اتحاد الجعفي والخثمي غير بعيد، فإسماعيل ثقة لا إشكال فيه.

الأمر الرابع: صحة رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن إسماعيل المذكور بلا واسطة ولكنها باطلة جزماً فالرواية مرسله، والذي يسقط حجته روايات النوادر بأجمعها هو أن نسختها لم تصل إلى الحرز المجلسي بسند معتمدة متصلة بالمناولة، كما شرحنا هذا المطلب المهم المغفول عنه في كتابنا بحوث في علم الرجال.

الخبر الثاني: ما عن غوالي اللاتفي، عن النبي الأكرم عليه السلام: «الناس في سعة ما لم يعلموا»^٨.

أقول: ضعفه لسانه إرساله ظاهر واضح.

الخبر الثالث: ما عن الكافي، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما حجب الله عن العباد، فهو موضوع عنهم»^٩.

و عن الوحيد الصدوق، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن

١- مقدمة جامع الأحاديث، ج ١.

٢- الكافي، ج ١، ص ١٦١.

محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما حجب الله علمه خ | على العباد، فهو موضوع عنهم»^١.

ونقلها في البحار هكذا: «العتار عن أبيه، عن ابن عيسى، عن ابن فضال، عن ابن فرقد، عن زكريا بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما حجب الله علمه عن العباد، فهو موضوع عنهم»^٢.

أقول: الرواية ضعيفة بزكريا بن يحيى، فلا يثبت بها حكم شرعي. الخبر الرابع: مرسله لا يثبت عن الصادق عليه السلام، أنه قال: «كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي». وعن العوالي، عنه عليه السلام: «كل شيء مطلق حتى يرد فيه نص»^٣. أقول: عدم حجتها واضحة بيّنة.

الخبر الخامس: ما عن إمامي الشيخ عليه السلام عن الحسين بن إبراهيم القزويني، عن محمد بن وهبان، عن أبي القاسم علي بن جثني (حبشي، كما عن المستدرک)، عن أبي الفضل العباس بن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن الحسين بن أبي غندر (عن أبيه، كما عن المستدرک)، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الأمور مطلقة ما لم يرد عليك أمر ونهي، وكل شيء يكون فيه حلال وحرام، فهو لك حلال أبداً ما لم تعرف الحرام منه فتدعه»^٤.

وفي البحار: ... عن العباس بن محمد بن الحسين، عن أبيه، عن صفوان ...^٥ أقول: علي بن جثني غير مذكور في الرجال، والظاهر أنه غلط، والصحيح أنه ابن حبشي الذي حاله مجهول، ومثله في الجهالة العباس بن محمد، والحسين بن أبي غندر، فلا حجّة في الرواية، ومصدرها أيضاً لم تصل نسخة منه مناوره. الخبر السادس: ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن

عيسى، عن الحجاج، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الأعلى بن أعين، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: من لم يعرف شيئاً هل عليه شيء؟ قال: «لا»^١. وهو إنما يدل على المراد إذا كان مدلول الشيء فرداً خاصاً، إذ لو كان المعنى أن من لم يعرف شيئاً من الأشياء أصلاً... كان الخبر ناظراً إلى الجاهل الفاجر، فلا يرتبط بالمقام على أن عبد الأعلى لم يثبت حسنه.

الخبر السابع: ما عن الكافي، عن علي، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «كل شيء هلك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون قد اشترته وهو سرقة أو المملوك عندك لعلك حرّ قد باع نفسه أو خذع فبيع أو قهر، أو امرأة تحتك وهي أختك، أو رضيعتك، وأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقينة»^٢.

أقول: كل ما قبل في بيان موثقة مسعدة بن صدقة لا ينهض حجة عليها، فالرواية غير معتبرة، على أن في رواية علي عن هارون متناً. الخبر الثامن: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يتزوج المرأة في عذتها بجهالة أهلي متى لا تحل له أبداً؟ فقال له: «أما إذا كان بجهالة، فليتزوّجها بعدما تنقضي عذتها، وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك».

فقلت: بأي الجهالتين يعذر بجهالته أن يعلم ذلك محرم عليه أم بجهالته أنها في عذّة؟ فقال: «إحدى الجهالتين أهون من الأخرى، الجهالة بأن الله حرّم ذلك عليه، وذلك بأنه لا يقدر على الاحتياط معها».

فقلت: فهو في الأخرى معذور؟ قال: «نعم، إذا انقضت عذتها، فهو معذور في أن يتزوّجها».

١. الكافي، ج ١، ص ٦٦٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ١٣٠، بحوالاها، ج ٢، ص ٢٧٣.

١. مقدمة جامع الأحاديث، ج ١.

٢. بحوالاها، ج ٢، ص ٢٨٠.

٣. مقدمة جامع الأحاديث، ج ١.

٤. المصدر، ص ٨١.

٥. بحوالاها، ج ٢، ص ٨٨٤.

فقلت: فإن كان أحدهما متعمداً، والآخر بجهل؟ فقال: «الذي تعمّد لا يحلّ له أن يرجع إلى صاحبه أبداً»^١.

يحتمل أن المعذورية في خصوص عدم تركب الحرمة الأبديّة على التزويج لا مطلقاً وإلا فالمقتصر غير معذور، لكنّه احتمال مرجوح.

ويحتمل أنّها مطلقة، كما يدلّ عليه قوله ﷺ: «وقد يعدّز الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك» لكنّه موجبة جزئية لمكان كلمة «قد»، فلا ينفع للحرام.

ويمكن أن يستفاد جواز البراءة في الشبهة الحكميّة من قوله ﷺ: «أهون من الأخرى» بضميّة ما انفقوا عليه من جريان البراءة في الشبهة الموضوعيّة، كما تدلّ عليه الصحيحة الآتية، لكنّ الأهوتيّة ليست من كلّ جهة، بل من جهة إمكان الاحتياط في الحكميّة، وعدمه في الموضوعيّة، كما صرح به الإمام ﷺ في نفس الرواية، بل التعليل المذكور يدلّ على نظارة الرواية إلى خصوص الغافل من الجاهل فإنّ الملتفت والمتردّد منه يقدر على الاحتياط، ومن الواضح أنّ الغافل غير قادر، فليس بمكّنّف حتّى يحتمل استحقاق عقابه.

نعم، يتوجّه على الرواية سؤال الفرق بين الشبهة الحكميّة والموضوعيّة في القدرة على الاحتياط وعدمها؛ فإنّ الغافل لا يقدر على الاحتياط في كليتهما، والمتردّد المحتمل يقدر عليه فيهما، فلاحظ.

الخبر التاسع: صحيحة محمد بن مسلم أنّه سأل أبا جعفر ﷺ عن سباع الطير، والوحش حتّى ذكر له الفناقد، والوطواط، والحمير، والبغال؟ فقال: «ليس الحرام إلّا ما حرّم الله في كتابه»^٢. يظهر الكلام فيه ممّا سبق في بحث المأكولات المحرّمة.

الخبر العاشر: صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق ﷺ، قال: «كلّ شيء فيه حلال وحرام، فهو لك حلال أبداً حتّى تعرف الحرام منه بعينه، فتدعه»^٣.

١. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٥.

٢. المصدر، ج ٢، ص ٢٨٦.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٢٩.

وفي موضع آخر من أبواب الأطعمة المحرّمة من الوسائل: «... فيه حرام وحلال...»^١.

وقيل في الموضع الثاني من التهذيب: «... كلّ شيء يكون منه حرام...».

وهذه الصحيحة حجّة على جريان أصالة البراءة في الشبهات الموضوعيّة التحريميّة، والله العالم. وعلى كلّ، هذه الروايات مؤيّدّة لقاعدة قبح العقاب بلا بيان.

هذا ما نسرّلي ذكره في كتابي هذا (حدود الشريعة في محرّماتها) وأسأل الله القبول، والجزاء، والتوفيق لتلقسم الثاني منه في بيان واجباتها، إنّه نعم المعين ونعم المسؤول، وله الحمد أولاً وآخراً، وصلى الله على سيّدنا خاتم النبيّين وآله قادة الخلق، وهداة الحقّ أجمعين، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، لاسيّما من استقدنا منهم من أسانّدنا العلماء المكرّمين الحاضرين منهم والماضين.

فهرس الموضوعات

٧ مقدمة

الجزء الأول: في المحرمات

«الف»

١. إنباء الشهادة
٢. إنبان البهمة
٣. إنبان الذكران
٤. تنكة مفيدة
٥. إنباء السفهاء الأموال
٦. طرع
٧. الأجرة على بعض الواجبات و غيرها
٨. أجرة المفتة
٩. أجرة الزانية
١٠. الإيجار للحرام
١١. إنباء إنبان إنبان
١٢. إنباء الكفار أولياء و موافقهم

- أ) موضوع الحكم في هذه الآيات ٢٧
- ب) متعلق الحكم فيها ٢٨
- ج) بحر الحكم ٣٠
- د) ماذا استثنى؟ ٣٠
- هـ) ما معنى المؤدة و التوكلي و اتخاذ الأولياء ٢٣
- و) هل يلحق بالكفار أرباب المذاهب الباطلة المستحلة للإسلام أم لا؟ ٢٥
- ز) ما هنا قروع كما يلي ٢٦
- اتخاذ آيات الله هزواً ٢٧
١٣. اتخاذ البطالة من غير المؤمنين ٣٧
- أخذ التربة من حول الكعبة ٣٧
١٤. أخذ الجاني من الحرم ٣٨
١٥. أخذ المتعمر شجر العلال ٣٨
- اتخاذ الأخدان ٣٨
- أخذ الزكاة و الخمس من مال مانعهما ٣٩
- الأخذ بقول المراف و القائف و النص ٣٩
- أخذ المهر أو بعضه من الزوجة ٤٠
- اتخاذ الأيمان دخلاً ٤٠
١٦. إيذاء المؤمنين ٤١
- تحقيق المقام ٤٣
- فائدة ٤٥
١٧. إيذاء الحيوان في الحرم ٤٥
- الأذان الثالث و غيره ٤٥
- فصل في المأكولات المحرمة ٤٦
- ١٨ - ٢٣. الأكل في آنية الذهب و الفضة ٤٦
٢٤. أكل الطيب ٤٨

٢٥. أكل المسكر ٥٠
- ٢٦ - ٢٨. أكل المشبعة بالحرام ٥٠
٢٩. أكل المحرم الصيد ٥١
٣٠. أكل صيد المحرم في الحرم ٥١
٣١. أكل صيد الحرم ٥١
٣٢. أكل المضرات و شرها ٥٢
- ٣٣ و ٣٤. أكل الطين و التراب ٥٢
- مسألة ٥٢
- فتنة ٥٤
٣٥. الأكل من مائدة يُشرب عليها الخمر ٥٥
- ٣٦ - ٤١. أكل الدم و الميتة و لحم الخنزير و غيرها ٥٥
- و هنا فوائد ٥٩
- مسائل ٦٧
- ٤٢ - ٤٧. العناوين المحرمة العائنة من الحيوانات ٦٨
- مسألة ٧٠
- ٤٨ - ٦٢. العناوين الخاصة المحرمة ٧١
- فائدة ٧٢
- أكل الغراب ٧٣
- أكل الحيتان ٧٤
- أكل الخطاف ٧٤
٦٣. أكل البيوض ٧٥
- أكل طير الماء ٧٥
- ٦٤ و ٦٥. المرتضع من لبن خنزيرة و ذئبية ٧٦
- ٦٦ و ٦٧. الجلال ٧٧
- ٦٨ و ٦٩. الحيوان الموطوء به و الانتفاع به ٧٨

- مسائل ٧٩-٧٠. أكل بقية المحرمات ٨٢-٩٣. أكل ما يحرم من الذبيحة ٨٣-٩٣. حق الكلام في المقام ٨٤. مسألة ٨٥. أكل النجاسات ٨٥-٩٩. أكل المتنجسات ٩٥-٩٩. ٩٠-٩١. أكل الجراد على المحرم وقتله ٩٦. □ أكل اللحم غرضاً ٩٦. ٩٠-٩١. أكل مال الغير من دون طلب نفسه ٩٦. فائدة ٩٨. مستتبات الحرمة ٩٩. الأول: الأكل من البيوت الخاصة ٩٩. الثاني: أكل المأزاة من النمار ٩٩. هنا مباحث ٩٩. الثالث: أكل مال الغير إرضاءً له ٩٩. الرابع: أكل الأب مال ابنه ٩٩. الخامس: أكل المضطر مال غيره ٩٩. هنا مسائل ٩٩. السادس: أخذ مال الغير مفاضلة ٩٩. السابع: الشرب من الأنهار ٩٩. الثامن: غير المنقول ممن أسلم في دار الحرب ٩٩. التاسع: مال المسلم إذا أخذ من تحريم في الجملة ٩٩. العاشر: المرور في أرض الغير ٩٩.

- الحادي عشر: الأكل من طعام الغريم ١٠٣. الثاني عشر: أكل طعام أهل الخراج ١٠٣. الثالث عشر: التصرف في أموال اليتيم ١٠٣. الرابع عشر: التصرف في النقطة في الجملة ١٠٤. □ أكل الأموال بالباطل ١٠٤. ١٠٤. الأمر بالقتل ١٠٥. ١٠٥. الأمر من مكر الله ١٠٥. ١٠٦. إيوان المحدث ١٠٦. ١٠٧. إيوان المجاريب ١٠٦. □ إيوان المغنبة ١٠٦.

أبجد

- أليخس ١١٠. □ أليخس ١١٠. ١٠٨. إيذاء الزينة ١١٢. هنا مباحث ١١٢. خاتمة فيها حل مشكلة ١١٩. ١٠٩. البدعة في الدين ١٢٠. ١١٠. تبديل الأزواج على الرسول الأعظم ﷺ ١٢٢. □ تبديل نعمة الله ١٢٣. ١١١. تبديل الوصية ١٢٣. ١١٢. التبذير ١٢٥. ١١٢. البهائم ١٢٦. □ البراءة من أمير المؤمنين ﷺ ١٢٧.

١١٤. النيزي من النسب. ١٢٨
- التبرج. ١٢٨
- يسط اليد. ١٣٠
- ١١٥ و ١١٦. مباشرة النساء على العاكفين. ١٣١
- إبطال الصدقات بالمرء والأذى. ١٣٢
- إبطال الأعمال. ١٣٣
١١٧. إبطال عمل الغير. ١٣٣
- التباقض و بغض المؤمنين. ١٣٤
- الخبي. ١٣٦
- تتمة مفيدة. ١٣٧
- ابتغاء العيب. ١٣٧
١١٨. اليهتان. ١٣٨
١١٩. يتوفا المتوفى عنها زوجها عن بيتها. ١٣٨
- تتمة. ١٤٠
- فصل في البيوع المحرمة. ١٤٠
- ١٢٠ و ١٢١. البيع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة. ١٤٠
- بيع أربال ما لا يؤكل لحمة. ١٤٢
١٢٢. بيع الحر. ١٤٢
- ١٢٣ و ١٢١. بيع آلات القتار. ١٤٣
- ١٢٥ و ١٢٦. بيع آلات اللهو. ١٤٤
- بيع أنية الذهب والفضة. ١٤٥
١٢٧. بيع أم المملوك الصغير وحدها. ١٤٦
- ١٢٨ و ١٢٩. بيع الجوار السفنات. ١٤٦
- ١٣٠ و ١٢١. بيع الخشب ممن يتخذة صليباً. ١٤٧

- ١٣٢ و ١٣٣. بيع الخمر. ١٤٨
- تتمة مفيدة. ١٥٠
- ١٢٤ و ١٢٥. بيع الخنزير. ١٥١
- بيع الدم. ١٥٣
- قرع. ١٥٣
- بيع دور مكة. ١٥٤
- بيع السلاح للأعداء. ١٥٤
- بيع المشروط بصرفه في الحرام. ١٥٥
- بيع المصحف. ١٥٧
- بيع المصحف من الكافر. ١٥٨
- بيع العبد من الكافر. ١٥٨
١٣٦. بيع العذرة. ١٥٩
- بيع العبد المدرك من الزانية. ١٥٩
١٣٧. بيع المعتكف. ١٥٩
- ١٣٨ و ١٣٩. بيع القنّاق. ١٦٠
١٤٠. البيع من القاتل في الحرم. ١٦٠
- بيع الكلاب. ١٦١
- بيع المسوخ. ١٦٢
- بيع ما لا نفع له. ١٦٢
- بيع ما لا يقبض مثا يكال أو يوزن. ١٦٢
- بيع المجنونة. ١٦٣
- ١٤١ و ١٤٢. بيع الميتة و الانتفاع بها. ١٦٤
- تتمة. ١٦٥
- بيع اللحم بالحيوان. ١٦٥

- ١١٢ و ١٤٤. بيع السلوك الصغير وحده
١١٤. مباحة المحارب. ١١٥
١٦٥

١٦٥

- اتباع خطوات الشيطان
□ اتباع مشاهات القرآن
□ اتباع الهوى والسبل
١٤٦. تتبع عثرات المسلمين
□ ترك الخمر
□ ترك الجماعة
١١٧. ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر
تفصيل
□ تعمدة الشهوة
١٤٨. الاتهام
تنبيه
١٧٣

١٧٤

- الحسد بآيات الله
١٤٩. الجبدال في الإحرام
□ مجادلة أهل الكتاب بغير الأحسن
١٥٠. المجادلة في الدين
١٥١. التجزؤ
□ جز المرأة شعرها
١٥٢. جعل دعاء الرسول كدعاء غيره
١٧٨

١٥٣. التجسس
□ جعل الله عرصة للأيمان
□ جعل اليد مقبولة
□ مجالسة أهل البدع وغيرهم
□ الجلوس للزنا
□ الجلوس في المسجد للجنب والحائض
١٥٤. الجلوس على مائدة يشرب عليها المسكر
١٥٥. جلوس المعتكف خارج المسجد
١٥٦. جماع المحرم
١٥٧. جماع الحائض
١٥٨. جماع النفساء
١٥٩. ١٦٠. جميع المكلفين المجزئين في لحاق واحد
□ الجمع بين اثنين من ولد فاطمة
١٦٥. الجنابة على الميت
١٦٦. الجهاد مع الجائر
١٦٧. الجهر بالقول للنبي ﷺ

١٦٨

- الحب على المبتدع والبغض عليه
١٦٨. حب شيوع الفاحشة
□ حبس الحقوق
١٦٩. حجة الحرم
١٧٠. الحج عن الناصبي
□ الحد على من عليه حد

١٧١. الإحداث في المسجد الحرام والكعبة..... ١٩٨
- الحداد أكثر من ثلاثة أيام..... ١٩٨
١٧٢. محاربة الله ورسوله..... ١٩٨
- الحرص..... ١٩٩
- إحراق أسماء الله وصفاته..... ١٩٩
- تحريم ما أحل الله والطيبات..... ٢٠٠
١٧٣. حسابان الشهادة أموالاً..... ٢٠٠
١٧٤. الحسد..... ٢٠١
١٧٥. تحسين الناسق على نفسه..... ٢٠٢
١٧٦. إحصاء عثرات المؤمن لغيره بها..... ٢٠٢
- حفظ كتب الضلال..... ٢٠٤
- تحقير المؤمن..... ٢٠٤
- المحافظة..... ٢٠٥
- ١٧٧ و ١٧٨. التحاكم إلى حكام الجوز..... ٢٠٥
١٧٩. الاحتكار..... ٢٠٦
١٨٠. الحكم بغير ما أنزل الله..... ٢٠٨
- لرفع..... ٢٠٩
١٨١. الحلف بالبرامة من الله ورسوله..... ٢٠٩
- الحلف بغير الله..... ٢١٠
- إخلاف غير المسلم بغير الله..... ٢١١
- تتمت..... ٢١٢
١٨٢. خلق المحرم..... ٢١٢
- خلق الرأس بعد العمة في الجملة..... ٢١٣
- خلق رأس النساء قهراً..... ٢١٣

١٨٣. خلق الرأس على المحرمات..... ٢١٤
١٨٤. خلق الرأس للمحصور..... ٢١٤
١٨٥. خلق البحية..... ٢١٥
١٨٦. إخلال الشعائر..... ٢١٦
- حمل السلاح للمحرم..... ٢١٦
- حمل المحرم امرأته بشهوة..... ٢١٦
- تحليط ثيبت المحرم..... ٢١٦

الخ

- الخبائث..... ٢١٧
- التخنم بخاتم الحديد للرجال..... ٢١٧
- التخنم بخاتم الذهب..... ٢١٧
١٨٧. إخراج الحمام والطير من الحرم..... ٢١٧
- ١٨٨ و ١٨٩. إخراج التراب والحصى من المسجد..... ٢١٨
- ١٩٠ و ١٩١. إخراج الدم للمحرم..... ٢١٩
- خروج الزوجة من البيت من دون إذن زوجها..... ٢٢٠
- ١٩٢ و ١٩٣. إخراج المطلقات في العدة وخروجها..... ٢٢٠
- هنا مسائل..... ٢٢١
١٩٤. إخراج الولد من حجر أمه..... ٢٢٣
١٩٥. إخراج لعن المذبح من منى..... ٢٢٤
١٩٦. خروج المعتكف من المسجد..... ٢٢٤
١٩٧. الخروج من مكة على المتمتع محلاً..... ٢٢٥
- خسران الميزان..... ٢٢٦
- الغشبة من الكفار..... ٢٢٦

- الخصومة للذخائنين ٢٢٧
- الإخصاء ٢٢٧
- ١٩٨ و ١٩٩. خطبة المزدوجة والرجعية ٢٢٧
٢٠٠. الاستخفاف بالعج ٢٢٨
٢٠١. الاستخفاف بالصلاة ٢٢٨
٢٠٢. اختلاء غلام مكنته والمدنية ٢٢٩
- الاختلاس ٢٢٩
٢٠٣. تخليص القاتل من يد أولياء المقتول ٢٣٠
- البلع بغير شرطه ٢٣٠
- خلف الوعد ٢٣١
- التخلي على القبر ٢٣١
- خلوة الرجل بالأجنبية ٢٣١
٢٠٤. الخمر ٢٣٢
٢٠٥. خمش الوجه ٢٣٣
٢٠٦. الخوض في آيات الله ٢٣٤
- الخيانة ٢٣٥

- استهبار القبلة في حال التخلي ٢٣٦
٢٠٧. دخول بيت الغير بلا إذن ٢٣٦
- ٢٠٨ و ٢٠٩. دخول الجنب والحائض المسجدين ٢٣٧
٢١٠. دخول الحرم بلا إحرام ٢٣٨
- فائدة ٢٣٨
- إدخال الحليلة الحمام ٢٤٣

- دخول الكفار الحرم ٢٤٤
٢١١. الدخول بالزوجة قبل إكمالها تسع سنين ٢٤٥
٢١٢. دخول الزوج بالدخولة شبهة ٢٤٥
٢١٣. الدعاء على المؤمن ٢٤٦
- الدعاء لقلب الحرام ٢٤٦
- الدعوة إلى البدعة ٢٤٧
- ندعاء للكافر ٢٤٧
٢١٤. دفع مال اليتيم قبل رشده ٢٤٧
٢١٥. دفن الكافر على المسلم ٢٤٨
- ٢١٦ و ٢١٧. دفن المسلم في مقبرة الكفار وعكسه ٢٤٩
٢١٨. دفن المسلم في محل يوجب هتكه ٢٥٠
٢١٩. التدليس ٢٥٠
٢٢٠. الدلالة في الحرم على الصيد ٢٥٠
- ذلك المحرم ٢٥١
- الدمر على المؤمن بلا إذنه ٢٥١
٢٢١. إتهان المحرم ٢٥٢
- التدوي بالمحرم غير المسكر ٢٥٢
- التدوي بالخمر والتبذير ٢٥٢
٢٢٢. الذبائح ٢٥٣

٢٢٣. ذبح الصيد في الحرم ٢٥٥
٢٢٤. إذاعة الأسرار الدينية ٢٥٥
٢٢٥. إذاعة سر المؤمن ٢٥٧

٢٢٦. إذاعة الفاحشة ٢٥٧

٢٢٧. إذلال المؤمن ٢٥٨

٥٥

□ الرئاسة ٢٦٠

٢٢٨. الرأفة بالرائية والزاني ٢٦١

٢٢٩ و ٢٣٠. الربا ٢٦١

بيان ٢٦٢

فروع ٢٦٩

فروع كما تلي ٢٧٢

تنبيه ٢٨٤

الربا القرضي ٢٨٥

فروع ٢٨٦

٢٣١ - ٢٣٤. الرجوع من بعض السور في الصلاة ٢٨٩

٢٣٥. الرجوع في الصدقة مطلقاً وفي غيرها لذي رحم ٢٩٠

هاهنا فروع ٢٩١

□ إرجاع المؤمنات إلى الأزواج الكفار ٢٩١

٢٣٦ و ٢٣٧. الرشوة في الحكم ٢٩٢

تنبيه ٢٩٣

٢٣٨. الرضا بالحرام ٢٩٤

□ إرضاء اللين ٢٩٤

□ التردد إلى الحرام ٢٩٥

٢٣٩. الرغبة عن الأيمان ٢٩٥

□ الرغت ٢٩٥

٢٤٠. رفع الأصوات فوق صوت النبي ٢٩٦

□ الرقص ٢٩٦

□ الرقة بما لا يعرف صكته ٢٩٦

٢٤١. الركون إلى الظالمين ٢٩٧

تنبيه ٢٩٩

٢٤٢. الارتعاس للمحرم ٢٩٩

□ الارتعاس للصائم ٢٩٩

□ رمي البريء ٣٠٠

٢٤٣. رمي حمام الحرم ٣٠١

□ رمي المحصنات ٣٠١

□ الرهبانية ٣٠١

٢٤٤. قرياء ٣٠٢

٥٦

□ المعزانية ٣٠٦

٢٤٥. الزكاة على بني عبد المطلب ٣٠٦

□ تزكية النفس ٣٠٧

٢٤٦ و ٢٤٧. الزنا ٣٠٨

□ تزوج المحرم وتزوجته ٣٠٩

□ تزويق البيوت ٣٠٩

٢٤٨. إزالة بكاره الكبر باليد ٣٠٩

تنبيه ٣١٠

٢٤٩ و ٢٥٠. إزالة الشعر للمحرم من نفسه وخيره ٣١١

٢٥١. تزيين المحرم ٣١٢

٢٥٢. تزين المتوفى عنها زوجها. ٢٦٣

»س«

٢٥٣. السؤال عن أشياء. ٢٦٦

٢٥٤. السؤال من غير حاجة. ٢٦٧

□ السؤال لوجه الله. ٢٦٨

٢٥٥. السب. ٢٦٨

٢٥٦. التسيب إلى المعصية. ٢٣٠

تعقيب و توضيح. ٢٢٣

القاعدة والأدلة اللفظية. ٢٢٧

٢٥٧. السبق في الجملة. ٢٢٩

٢٥٨. التسيب لعدم الله. ٢٤١

تنبيه. ٢٤٣

٢٥٩. السحر. ٢٤٤

٢٦٠. الساحقة. ٢٤٩

٢٦١. السخر. ٢٥١

٢٦١. سخره المسلم بدون شرط. ٢٥١

٢٦٣. إسقاط الترتب جلى جلالة. ٢٥٢

٢٦٤. الإيثار. ٢٥٣

٢٦٥. السرقة. ٢٥٣

التفصيل في حد السارق. ٢٥٤

هنا مسائل. ٢٦٢

كيفية القطع. ٢٦٤

٢٦٦. السعي في تخريب المساجد. ٢٦٤

٢٦٧. السعي في آيات الله معجزين. ٢٦٦

٢٦٨. السعاية. ٢٦٦

□ السفر من غير إذن الأب. ٢٦٦

٢٦٩. إسقاط الحمل. ٢٦٦

٢٧٠. سقي الخمر صبيحاً. ٢٦٧

٢٧١. سفي القاتل في الجملة. ٢٦٨

٢٧٢. السكر. ٢٦٨

تنبيه كما تأتي. ٢٦٩

٢٧٣. السلام على طوائف. ٢٧٠

٢٧٤. الاستسلام. ٢٧١

٢٧٥. السمعة. ٢٧٢

٢٧٦. استماع الغناء. ٢٧٢

٢٧٧. استماع الغيبة. ٢٧٣

٢٧٨. استماع النهي. ٢٧٤

□ تسمية الإمام الغائب. ٢٧٥

□ تسمية غير الوصي الأول بأمر المؤمنين. ٢٧٦

□ تسمية الله بما لم يسم به نفسه. ٢٧٦

٢٧٩. تسمية الملائكة إناناً. ٢٧٧

٢٨٠. سنة الشر. ٢٧٧

٢٨١. سوء الظن بالله تعالى. ٢٧٨

٢٨٢. سوء الظن بالمؤمنين. ٢٧٩

□ سويد التوب. ٢٨٠

□ النوم. ٢٨١

□ السباحة. ٢٨١

شرب

- التشبيب ٢٨٣
- باب الأشربة المحرمة ٢٨٤
- الشرب من أنية الذهب والفضة ٢٨٤
٢٨٣. شرب البول ٢٨٥
- شرب الخمر ٢٨٦
- شرب الدم ٢٨٦
- شرب السكر ٢٨٦
٢٨٤. شرب العصير بعد الغليان وقيل ذهاب الثلثين ٢٨٦
٢٨٥. شرب الفقاع ٢٩٠
٢٨٦. شرب لبن الأيل الجلالة ٢٩٠
٢٨٧. شرب لبن الحيوان الموطوء ٢٩١
٢٨٨. شرب لبن الحيوان غير المأكول ٢٩١
- شرب النقي ٢٩٢
- شرب النبيذ ٢٩٢
٢٨٩. شرب النجس ٢٩٢
٢٩٠. شرب المتنجس ٢٩٢
- التشم ٢٩٣
- التبريع ٢٩٣
٢٩١. الشرك ٢٩٣
٢٩٢. الشركة في قتل المسلم ٢٩٣
- شراء الجواني المغتوبات ٢٩٤
- شراء ما يتلقى ٢٩٤

- ٢٩٣ و ٢٩٤. اشتراء الأم المملوكة وبيعها ٢٩٥
- الاشتراء بآيات الله ٢٩٥
٢٩٥. اشتراء الصيد الحي في الحرم ٢٩٥
٢٩٦. اشتراء المعتكف ٢٩٥
- ٢٩٧ و ٢٩٨. اشتراء ليلو الحديث ٢٩٥
٢٩٩. اشتراء الولد المملوك في الجملة ٢٩٦
٣٠٠. الشطرنج ٢٩٨
- الشهادة ٢٩٩
٣٠١. الاشتغال بالملاهي ٤٠٠
٣٠٢. الشفاعة في الحدود ٤٠٠
٣٠٣. الشفاعة السيئة ٤٠١
٣٠٤. شق الجيب ٤٠٢
- المشاكل بأعداء الله ٤٠٣
٣٠٥. شم الطيب للمعتكف ٤٠٣
٣٠٦. شم الطيب للمحرم ٤٠٤
٣٠٧. شهادة الزور ٤٠٤
- فائدة ٤٠٤
- الشهادة عند غير أهل للقضاء ٤٠٥
- الشهادة على المعسر ٤٠٥
٣٠٨. شهادة المحرم على النكاح ٤٠٦
٣٠٩. الإشارة إلى الصيد ٤٠٦
- الصدق عن ذكر الله تعالى ٤٠٧

٣١٠. الصدقة عن سبيل الله تعالى ٤٠٧
- ما يصد عن القيامة وعن آيات الله ٤٠٨
- الصدقة لبني هاشم ٤٠٨
٣١١. التصديق على المحارب ٤٠٨
- الإصرار على الذنب ٤٠٩
- الصراخ على الميت ٤٠٩
- التصرف في مال الغير ٤١٠
٣١٢. تصرف العبد في ماله ٤١٠
- تعصير الخد ٤١١
٣١٣. مصادقة الأجنبية من غير توبة ٤١١
- التصفيق ٤١١
٣١٤. صلاة الحائض ٤١١
- تسعة ٤١٢
- الصلاة بين يدي قبر الإمام ٤١٣
٣١٥. الصلاة في أثناء الخطبة ٤١٦
٣١٦. الصلاة على النساء ٤١٦
٣١٧. الصلاة على الميت الكافر والمنافق ٤١٦
- الصمت في الصيام ٤١٧
- الصنج ٤١٧
٣١٨. التصوير ٤١٧
٣١٩. صوم الحائض ٤٢١
٣٢٠. صوم أيام التشريق لمن يكون بمنى ٤٢١
- ٣٢١ و ٣٢٢. صوم العبد ٤٢١
٣٢٣. الصوم في السفر ٤٢٢

- صوم نذر المعصية ٤٢٣
٣٢٤. صوم الصمت ٤٢٤
٣٢٥. صوم الرضا ٤٢٥
٣٢٦. الصوم على النساء ٤٢٥
- سبأغة آية الذهب والفضة ٤٢٥
٣٢٧. الصيد ٤٢٧
٣٢٨. صيد البر على المحرم ٤٢٨
٣٢٩. اصطیاد حمام الحرم ٤٢٨

ض

- ضرب الذنء والطيل و الطيور ٤٣٠
٣٣٠. ضرب المسلم ٤٣٠
- ضرب النساء أو جملهن لإسلام زنتهن ٤٣١
- ضرب الربط وغيره ٤٣٢
٣٣١. الإصرار بالغير ٤٣٢
- تصيل حول قاعدة الا ضرر ٤٣٣
- تميم و تقسيم ٤٤٢
٣٣٢. الإضرار بالنفس ٤٤٢
٣٣٣. إخلال الناس عن الحق ٤٤٣
- تبيہ ٤٤٤

ز

٣٣٤. زرد المؤمنين ٤٤٥
٣٣٥. إطعام المحارب ٤٤٥
٣٣٦. إطعام الفاتل الداخل في الحرم ٤٤٦

٣٣٧. إلعام المرتدة..... ٤٤٦
- اطعن على المؤمن..... ٤٤٧
- الطقيان..... ٤٤٧
- التعليف..... ٤٤٧
٣٣٨. الإطلاع على المؤمن في داره..... ٤٤٨
- المستفاد من هذه الروايات أمور..... ٤٤٩
- تشتمل..... ٤٥٠
- إطاعة فرقى من الناس..... ٤٥١
- طواف الحائض والنفساء..... ٤٥٢
- الطواف بالقبور..... ٤٥٢
٣٣٩. تطيب للمحرم..... ٤٥٣
- تطيب المرأة لغير زوجها..... ٤٥٣
- تطيب الميت..... ٤٥٣

ظن

٣٤٠. انتظيل على الرجل المحرم في حال المرور..... ٤٥٥
٣٤١. الظن..... ٤٥٦
٣٤٢. الظن في حق الزب جلّ جلاله في الجملة..... ٤٥٧
- الظن السوء..... ٤٥٨
- إظهار الثمناة بالمسلم..... ٤٥٨
٣٤٣. الظهار..... ٤٥٨
- إظهار الحرمه حلّتها للرجال..... ٤٥٩

ع

- عبادة الحائض والنفساء..... ٤٦٠

- عبادة الشيطان..... ٤٦٠
٣٤٤. عبادة غير الله..... ٤٦٠
- بحث مهم..... ٤٦١
٣٤٥. العتق عن أمر الله و نهيه..... ٤٦١
- العتق في الأرض..... ٤٦٢
٣٤٦. العصب..... ٤٦٢
٣٤٧. العجلة بالقرآن..... ٤٦٣
- تعذي حدود الله..... ٤٦٣
- الاعتداء..... ٤٦٣
٣٤٨. عداوة الشيعة..... ٤٦٤
- ٣٤٩ و ٣٥٠. عداوة الرسل والملائكة..... ٤٦٤
- تعطيل الحدود..... ٤٦٤
٣٥١. التعزب بعد الهجرة..... ٤٦٥
- ٣٥٢ و ٣٥٣. عزم عقد النكاح للمعتدة..... ٤٦٧
- قائمة..... ٤٦٨
- تشتمل..... ٤٦٩
٣٥٤. التعصب..... ٤٦٩
- العصير العتيق..... ٤٦٩
٣٥٥. عضد شجر المدينة..... ٤٦٩
٣٥٦. عضل النساء عن النكاح..... ٤٧٠
- عضل النساء..... ٤٧٠
- تعظيم السلطان الجائر..... ٤٧١
٣٥٧. عقد المحرم إزاره في عنقه..... ٤٧١
٣٥٨. حقوق الوالدين..... ٤٧٢
- بحث و تفصيل..... ٤٧٧

- بحث رجالى ٤٧٩
- اعتكاف الخائض والنفساء ٤٨١
- تعليم الفناء ٤٨٢
٣٥٩. عبارة المساجد على المشرّكين ٤٨٢
- استعمال أواني الذهب والفضة ٤٨٣
- تتمّة ٤٨٥
- عمل الصور والتماثيل ٤٨٦
٣٦٠. عمل باب الضلال ٤٨٦
- استعمال الطيب على المحرم ٤٨٦
- العمل بالطقن ٤٨٨
- العمل على طبق الرسول ٤٨٨
- استعمال آلات النهي ٤٨٩
٣٦١. استعمال مال الغير بلا رضاه ٤٨٩
- فرع ٤٩٠
- فائدة ٤٩١
٣٦٢. العود إلى الأرض الموقوفة ٤٩١
٣٦٣. إعانة الظالم في ظلمه ٤٩١
٣٦٤. إعانة الحكومة غير الشرعية ٤٩٤
- الإعانة على الذنوب والآثام ٤٩٥
٣٦٥. الإعانة على قتل المسلم ٤٩٧
- التعاون على الإثم والمعدون ٤٩٨
٣٦٦. تعيير المؤمن بما يحصى عليه من زلّاته ٤٩٩

٣٦٧. التعذر ولو بالكفارة ٥٠١

- القبل الثالث ٥٠٢
٣٦٨. غسل التهيد ٥٠٢
٣٦٩. غسل الكافر ٥٠٣
٣٧٠. غش المسلم ٥٠٣
- الغصب ٥٠٤
- اغتصاب الفرج ٥٠٦
٣٧١. غطية المحرم رأسه ٥٠٦
- غطية المحرمة وجهها ٥٠٧
٣٧٢. الاستغفار للمشرّكين ٥٠٧
٣٧٣. الغل ٥٠٧
٣٧٤. الإغلاق على الصيد ٥٠٨
٣٧٥. التلوي في الدين ٥٠٨
- ٣٧٦ و ٣٧٧. تمزج الأجنبية والأجنبي ٥٠٩
٣٧٨. الغناء ٥٠٩
٣٧٩. الغيبة ٥١٣
- تفسير خلق الله ٥٢٠

- فئة المؤمنين والمؤمنات ٥٢١
٣٨٠. الإفتاء بغير علم ٥٢٢
٣٨١. الفحش ٥٢٢
- التواشع والتعشاء ٥٢٢
- تقطيع العلام ٥٢٢
- الفرج ٥٢١

٣٨٢. القرار من الزحف ٥٢٤
٣٨٣. التفريق في الدين ٥٢٦
٣٨٤. التفريق بين الأحيّة ٥٢٧
٣٨٥. التفريق بين الممالك وأمتها ٥٢٧
٣٨٦. الافتراء على الله ٥٢٧
٣٨٧. الإفساد ٥٢٧
٣٨٨. تفسير الكتاب بالرأي ٥٢٨
- النفاق ٥٢٩
٣٨٩. النفاق على المحرم ٥٢٩
- تنكّح ٥٣٠
٣٩٠. إفساء ما في المجالس ٥٣٠
٣٩١. فضل الأجير والعائت ٥٣٠
- القنّاع ٥٣١
٣٩٢. التّفكّر في ذات الله ٥٣١
٣٩٣. قنوت الملاك المأزم ٥٣١

الحق

٣٩٤. التقبيل في الجملة ٥٣٢
- ٣٩٥ و ٣٩٦. تقبيل المحرم أرائه ٥٣٤
- ٣٩٧ و ٣٩٨. تقبيل الغلام من شهوة ٥٣٥
٣٩٩. استقبال المتخلّى القبلة ٥٣٦
- قبول شهادة من يرمي المحصنات ٥٣٦
- ١٠٠ - ١١١. القتل ٥٣٦
- هذا مباحث ٥٣٧

- قتل وتأكيده ٥٣٩
- تستثنى من حرمة القتل موارد ٥٤٠
- تنكّح ٥٤٥
- تنكّح ٥٤٦
- تنكّح ٥٥٠
- وهنا مباحث ٥٥١
- بحث وتفصيل ٥٥٩
١١٥. قتل الإنسان نفسه ٥٦١
١١٦. قتل القاتل في الحرم ٥٦٢
١١٧. قتل الصيد على المحرم ٥٦٢
١١٨. قتل الصيد في الحرم ٥٦٣
١١٩. قتل القملة على المحرم ٥٦٣
١٢٠. قتل ذوات الأرواح ٥٦٣
١٢١. قتال المؤمن ٥٦٤
١٢٢. القتال مع الغادر ٥٦٥
١٢٣. القتال في الشهر الحرام ٥٦٥
١٢٤. القتال عند المسجد الحرام ٥٦٥
- التقديم بين يدي الله ورسوله ٥٦٦
١٢٥. التّدق بالزنا واللواط ٥٦٦
١٢٦. القراءة خلف الإمام ٥٧٢
١٢٧. قراءة آيات السجدة على الجنب والعائت ٥٧٣
١٢٨. قرب الأمة الحلي وغيرها ٥٧٣
- القرب إلى الزنا ٥٧٤
- قرب القواحيش ٥٧٤

- قرب الصلاة سكراناً. ٥٧٤
٤٢٩. قرب الزوجة عند وطء أمها وأختها شبهة. ٥٧٥
٤٣٠. قرب المشرک المسجد الحرام. ٥٧٥
- تنبيه مفيدة. ٥٧٦
- قرب النساء في الحيض. ٥٧٦
- قرب مال يتيم. ٥٧٧
٤٣٦. تحريم الطيب للميت. ٥٧٧
- ٤٣٢ و ٤٣٣. إقرار النطفة في رحم أجنبية. ٥٧٧
- القرآن بين السورتين في ركعة واحدة. ٥٧٨
- قرار المصلوب أكثر من ثلاثة. ٥٧٨
- القسم بغير الله. ٥٧٨
- الاستقسام بالأزلام. ٥٧٨
- قسوة القلب. ٥٧٩
- القصة في المسجد. ٥٧٩
- القضاء بالجوم. ٥٧٩
- قطع الخبز بالمكين. ٥٧٩
- قطع رأس الذبيحة. ٥٨٠
٤٣٤. قطع الرحم. ٥٨٠
٤٣٥. قطع الشجرة في الحرب. ٥٨٢
- قطع الصلاة. ٥٨١
- قطع الطريق. ٥٨١
٤٣٦. قطع ما أمر الله أن يوصل. ٥٨٤
- قطع واصل الأئمة. ٥٨٥
٤٣٧. التعمد مع الظالمين وغيرهم. ٥٨٥

٤٣٨. تعمود المعتكف تحت النقال. ٥٨٧
٤٣٩. قتل غير المعلوم. ٥٨٧
٤٤٠. قلع الحشيش والنبات من الحرم. ٥٨٨
٤٤١. تعليم الأتغار على المحرم. ٥٨٩
- القمار. ٥٨٩
٤٤٢. القنوط من رحمة الله. ٥٩٠
- قول الميت للشهيد. ٥٩١
٤٤٣. القول بلا علم على الله تعالى. ٥٩١
٤٤٤. قول راعنا للنبي ﷺ. ٥٩٢
٤٤٥. القول بنفي الإيمان عن المسلم. ٥٩٢
٤٤٦. القول بلا فعل. ٥٩٢
٤٤٧. القول لقتل شيء بلا استثناء المشبهة. ٥٩٤
- قهر التيمم. ٥٩٥
٤٤٨. القيادة. ٥٩٥
- القيافة. ٥٩٦
٤٤٩. القيام على قبر المنافق والكافر. ٥٩٦
- القياس. ٥٩٧

و ك ه

٤٥٠. النكير. ٥٩٨
٤٥١. الاستكثار عن الدعاء. ٦٠٠
- كتابة الكتاب ونسبته إلى الله. ٦٠٠
٤٥٢. كتمان الحق. ٦٠٠
٤٥٣. كتمان الشهادة. ٦٠١

- ٦٠٤ □ كتمان ما في الأرحام
- ٦٠٥ □ اكتحال المحرم في الجملة
- ٦٠٥ □ الاكتحال بالخمر
- ٦٠٥ □ الكذب على الله
- ٦٠٦ □ تكذيب الله ورسوله وشريعته
- ٦٠٦ □ تكذيب آلاء الله تعالى
- ٦٠٦ □ الكذب
- ٦٠٦ □ فائدة
- ٦٠٩ □ الإكراه على البغاء وغيره
- ٦١١ □ كسر أعضاء الميت
- ٦١٢ □ التكفير في الصلاة
- ٦١٣ □ الكفر بالله تعالى
- ٦١٣ □ التكفين بالحريز
- ٦١٣ □ التكلم في الله
- ٦١٦ □ التكلم أثناء خطبتي الجمعة
- ٦١٦ □ التكلم بين خطبتي الجمعة
- ٦١٦ □ التكلم في الحرم مع الجاني
- ٦١٦ □ كثر الذمب والفضة
- ٦١٧ □ تكتبة محتفظ بأبي القاسم
- ٦١٧ □ الكهانة
- ٦١٩ □ تكتبة
- ٦٢١ □ ليس الحرير

- ٦٢١ □ هنا مسائل
- ٦٢٥ □ ليس الحرير الخالص للمحرمة
- ٦٢٦ □ ليس الحق بالباطل
- ٦٢٧ □ ليس الحلق للمحرمة
- ٦٢٨ □ ليس خاتم الحديد
- ٦٢٨ و ٦٢٩ □ ليس الخفين والجوربين للمحرم
- ٦٢٩ □ ليس المخيط على المحرم
- ٦٢٩ □ ليس الذهب للرجال
- ٦٢٩ □ هنا مسائل كما تأتي
- ٦٢٩ □ ليس السلاح للمحرم
- ٦٢٩ □ لباس الشهرة
- ٦٢٩ □ ليس التفازين للمرأة المحرمة
- ٦٢٩ □ ليس ملابس أعداء الله
- ٦٢٩ □ الإلحاد في أسماء الله
- ٦٣٠ □ لحم الخنزير
- ٦٣٠ □ ملاحاة الرجال
- ٦٣٠ □ النذاد المتكف بالريحان
- ٦٣١ □ لطخ رأس الصبي بالدم
- ٦٣١ □ لطخ الخد في الصبي
- ٦٣١ □ ملاعية الزوجين عند المعتر
- ٦٣٢ □ اللعب بالشطرنج
- ٦٣٢ □ اللعب بالنرد والأربعة عشر
- ٦٣٢ □ اللعب بالغلان
- ٦٣٢ □ اللعن في الجملة

١٧٩. الإلقاء في التهلكة. ٦٣٣
- إلقاء السم في بلاد المشركين. ٦٣٣
٤٨٠. إلقاء المحرم الحلقة عن البعير. ٦٣٣
٤٨١. إلقاء المحرم القملة من بدنه. ٦٣٤
- إلقاء ما في البطن. ٦٣٤
- تكتة. ٦٣٥
- تلقى الركبان والقوافل للاشتراء. ٦٣٦
- تلقين الحاكم أحد الخصمين. ٦٣٦
٤٨٢. لمس غير المحارم. ٦٣٧
- اللعز. ٦٣٧
- ٤٨٣ و ٤٨٤. اللواط. ٦٣٧
٤٨٥. اللهور. ٦٤٠
- مبلغ المسألة في القذف. ٦٤١

٤٨٦. التمثيل. ٦٤٤
- مدح من لا يستحق المدح. ٦٤٥
- مد العينين إلى ما منع به الكفار. ٦٤٥
- المراءاة. ٦٤٦
٤٨٧. مراء المعتكف. ٦٤٧
٤٨٨. مسح الطيب للمعتكف المحرم. ٦٤٧
٤٨٩. مس الحيوان غير الأهلي في الحرم. ٦٤٧
٤٩٠. مسح كتابه القرآن على غير المتوضئ. ٦٤٨
- مسح أسماء الله علىجنب. ٦٤٩

١٩١. مسح الجنب القرآن. ٦٥٠
- ٤٩٢ و ٤٩٣. مسح المحرم امرأته. ٦٥٠
١٩٤. مسح الحائض القرآن. ٦٥١
٤٩٥. إمسالك المحرم عن الرائحة المستنقة. ٦٥١
٤٩٦. إمسالك لقتل. ٦٥١
٤٩٧. إمسالك الصيد الحي. ٦٥٢
- إمسالك عصم الكوافر. ٦٥٢
- إمسالك الزوجة ضرراً. ٦٥٢
- المشي مرحاً. ٦٥٢
١٩٨. المنة كثيراً. ٦٥٢
٤٩٩. المنع عن المساجد. ٦٥٤
- منع الساعول. ٦٥٤
٥٠٠. الاستثناء. ٦٥٥
- تمنى المصيبة. ٦٥٥
- تمنى ما فضل الله به للغير. ٦٥٥
٥٠١. تمنى موت البنات. ٦٥٦
- الميل. ٦٥٦

٥٠٢. التنازع. ٦٤٧
٥٠٣. الجيش. ٦٥٧
- تنقذ. ٦٥٩
٥٠٤. جيش الفير. ٦٦٠

- التبيذ ٦٦١
٥٠٥. نفث الشعر ٦٦١
- تجسيس المحترم الشرعي ٦٦٢
- التجش ٦٦٣
٥٠٦. التنجيم ٦٦٢
- الاستنجاء بأشياء ٦٦٥
٥٠٧. نلع الذبيحة قبل أن تموت ٦٦٥
- تذو المصيبة ٦٦٦
٥٠٨. التنازع ٦٦٦
٥٠٩. نزع الولد من أمه في الجملة ٦٦٧
- حتى الحضنة ٦٦٨
- التسمية ٦٧٠
- التشويز ٦٧٠
٥١٠. نصب آل محمد ﷺ ٦٧٠
٥١١. نقض حكم الحاكم ٦٧١
- النظر إلى الخمر ٦٧٤
- نظر المحرم في المرأة ٦٧٥
- ٥١٢ و ٥١٣. النظر إلى غورة الغير ٦٧٥
- خاتمة ٦٧٦
- ٥١٤ و ٥١٥. النظر إلى الأجنبية ٦٧٧
٥١٦. النظر بريبة ٦٨١
٥١٧. نقر صيد الحرم ٦٨٥
- الانتفاع بالتجسس ٦٨٥

٥١٨. الانتفاع بالحيوان الموطوء ٦٨٦
- التناق ٦٨٦
- إلتناق الخبيث ٦٨٦
- الانتفاء من الحسب ٦٨٦
- نفي البكارة عن الزوجة ٦٨٧
٥١٩. التقاب للمحرمة ٦٨٧
٥٢٠. نقض العهد ٦٨٩
٥٢١. نقض اليقين بالشك ٦٩٠
- نقض الأيمان ٦٩١
٥٢٢. نقل الحجر الأسود ٦٩١
٥٢٣. نقل زكاة الفطرة ٦٩١
- فصل في المتاح المحرمة ٦٩١
- ٥٢٤ - ٥٢٧. المحرم والمحرمة ٦٩٢
- قائدة ٦٩٣
- ٥٢٨ و ٥٢٩. المحضنة ٦٩٣
- مسألة ٦٩٤
- ٥٣٠ و ٦٠١. الرضاع ومحرماته ٦٩٥
- خاتمة فوائده ٦٩٩
- ٦٠٢ و ٦٠٣. الأمة للحز في الجملة ٧٠٣
- ٦٠٤ و ٦٠٥. الأمة على الحز ٧٠٣
- ٦٠٦ و ٦٠٧. العبد أكثر من الحزتين ٧٠٤
- ٦٠٨ و ٦٠٩. الحز أكثر من الأثنين ٧٠٤
- ٦١٠ و ٦١١. الزاني والزانية ٧٠٤

- ٧١٢ و ٦١٣. الزنا بالمرزوجة
٧١٤ و ٦١٥. الزنا بالمتعة الرجعية
٧١٦ و ٦١٧. المزنى بأمرها وإبنتها
تثمة
٧١٩ و ٦٢٠. المزنى بها لأب أو الابن
خاتمة
٦٢٤ و ٦٢٥. أزواج النبي ﷺ
٦٢٦ و ٦٢٧. زوجة الأب والابن
٦٣٠ و ٦٣١. مملوكة الأب أو الابن الممثلة
٦٣٤ و ٦٣٥. أم الزوجة
٦٣٦ و ٦٣٧. بنت الزوجة المدخول بها
٦٣٨ و ٦٣٩. أم المملوكة الموطوءة وبنتها
٦٤٠ و ٦٤١. بنت أخت الزوجة وبنت أخيها في الجملة
٦٤٤ و ٦٤٥. الجمع بين الأختين
هنا مسائل
٦٤٧ و ٦٤٨. المطلقة ثلاثاً في الجملة
٦٤٩ و ٦٤٨. المطلقة تسعاً في الجملة أولاً
تأكيد وتوضيح
□ الاعتقاد
□ عدم الكفاءة
□ الإفضاء
٦٥٠ و ٦٥١. ذوق الصماء والخرساء
٦٥٤ و ٦٥٥. الكافر والكافرة

- هنا مسائل كما تأتي
٧٢٨ و ٦٥٩. العائ. ٦٦٠
٧٢٩ و ٦٦١. اللبس في الجملة
٧٢٩ و ٦٦٢. التسيب
هنا قواعد
٦٨٤ و ٦٨٧. النظر إلى المملوكة عن شهوة
٦٨٨ و ٦٨٩. استيفاء العدد
٦٩٠ و ٦٩١. الايقاب
□ نكاح من مات زوجها
□ نكاح الهممة
□ السكر
□ الاستكان
٦٩٦. التيممة
□ نية الحرام
٦٩٧. نهر الوالدين
٦٩٨. نهر السائل
٦٩٩. النهي عن الصلاة

- ٧٠٠ و ٧٠١. وضع الجنب والحائض شيئاً في المسجد
□ الوضوء بعد الغسل
□ الوضوء بالقاء التيمم
□ وطء الحنطة والشعير

٧٠٢. وطء الزوجة النكساء. ٧١٢
٧٠٣. وطء الزوجة الصائمة. ٧١٣
- وطء الزوجة المقضاة. ٧١٣
- ٧٠٤ و ٧٠٥. وطء الزوجة على المظاهر. ٧١٣
- ٧٠٦ و ٧٠٧. وطء الزوجة والأمة المبتعيتين. ٧١٤
- استيطان الكفار الحجاز. ٧١٤
- ٧٠٨ و ٧٠٩. مواعدة النساء سراً. ٧١٥
٧١٠. الولاية من قبل الجائر. ٧١٦
- التولي في الحرب. ٧١٨
٧١١. تولي غير العولي. ٧١٨
- هبة الزكاة والخمس. ٧٥٠
- الوهن في طلب الكفار. ٧٥٠
٧١٢. إهانة المؤمن. ٧٥٠

هـ

٧١٣. هناك المقدسات الدينية. ٧٥٢
- الهجر. ٧٥٢
- الهجر. ٧٥٢
- الهجاء. ٧٥٢
٧١٤. هدم بناء الكعبة. ٧٥٤
٧١٥. الاستهزاء. ٧٥٤
٧١٦. الإخلال بغير الله. ٧٥٤
- الهمز. ٧٥٤

- تهنة الوالي الجائر. ٧٥٥
- التهاون بالصلاة. ٧٥٥
- فائدة. ٧٥٥
٧١٧. تهيج الشهوة. ٧٥٦
- هيجان الحيوان في الحرم. ٧٥٧

هـ

- اليأس من روح الله. ٧٥٨
٧١٨. الحسب. ٧٥٨
- البسبب الخموس. ٧٦٢
- خاتمة في بيان فوائد. ٧٦٢
- الفائدة الأولى: في بيان جملة من الروايات المنضمة للكبار. ٧٦٢
- الفائدة الثانية: في الفرق بين الكبيرة والصغيرة. ٧٦٦
- الفائدة الثالثة: في ارتفاع الحكم عند الحرج والضرر. ٧٦٨
- الفائدة الرابعة: في أصالة البراءة. ٧٦٩

چکیده

حدود الشریعه، اثری است که احکام دینی را در دو قسم محرمات و واجبات، با نظم القیابی سامان داده است. مؤلف در بیان احکام به آیات قرآن و احادیث معصومین علیهم السلام استناد جسته و آنها را به طور خلاصه، توضیح داده است. در این اثر از استناد به روایاتی که سند آنها ضعیف می باشد، پرهیز کرده است.

مؤسسه بوستان کتاب

مؤسسه بوستان کتاب

(مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)

پراختیارترین ناشر برگزیده کشور

نشانی دفتر مرکزی: ایران، قم، اول خیابان شهید، نبش کوچه ۱۷، ص پ: ۹۱۷

تلفن: ۹۸۲۵۱۷۷۴۳۱۵۵ - فاکس: ۹۸۲۵۱۷۷۴۳۱۵۴، پخش: ۹۸۲۵۱۷۷۴۳۴۲۶

يتضمن كتاب (حدود الشريعة في الأحكام المدنية في قسمين: المحرمات
والواجبات موزعة حسب الضرورة الهجائية.
يبرز المؤلف في هذا العمل بيان الأحكام الشرعية مدعوماً بالآيات
القرآنية وأحاديث المعصومين (عليه السلام) مجتنباً الروايات الضعيفة المتأخر.

مؤسسة بوسطن كتّاب

